

مِصْرُ الْإِفْرِيقِيَّةِ

والاطماع الاستعمارية
في القرن التاسع عشر

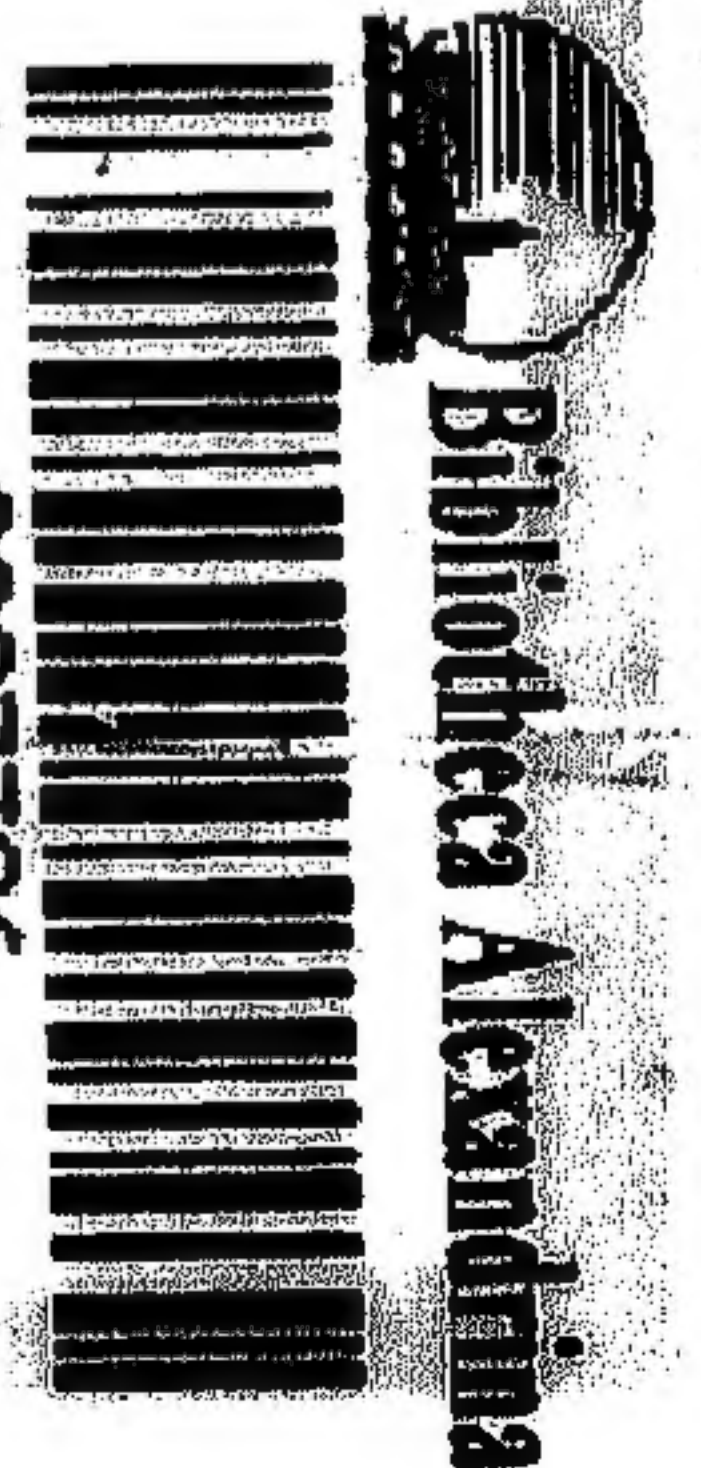


دكتور جلال يحيى

١٩٨٤



دار المعارف



مِصْرُ إفريقيا

والاطماع الاستعمارية

في القرن التاسع عشر

962.04
في ١٩١٤
١٤



١٩١٤

المعهد القومي للكتاب

دكتور جلال يحيى

962.04
= ٤ =
م

١٩١٤



دار المعارف



NEW YORK

مقدمة

حملت مصر منذ فجر التاريخ مشعل الحضارة والمدنية في قارتنا الافريقية التي اصر الغرب الاستعماري على اتهامها بالهمجية . حملت مصر هذا المشعل قبل أن تظهر مشاعل أخرى في مشارق الأرض أو في مغاربها . وسنقتصر في هذا البحث على شرح الدور الذي قامت به مصر في افريقية في العصور الحديثة والمعاصرة .

ولقد خضع التاريخ الافريقي لعوامل متعددة اثرت على كتابته . واثرت على تفسير مضمونه ، وأعطته لونا خاصا ، وحتى وقت قريب . ذلك أن الحروب الاستعمارية ، التي قامت بها الدول الأوروبية لتقسيم هذه القارة وإحتلالها طمست كثيرا من أوجه تاريخ هذه البلاد . فبعد الحروب التي انتهت اجيالا من الزعماء والوطنيين ، وداست على ذكرياتهم ومذكراتهم ، وما حفظوه وما شاهدوه ، حاول الاستعماريون كتابة تاريخ هذه القارة ، ومن وجهة نظرهم ، ولخدمة مصالحهم ، سواء أكان ذلك للتفريق بين العناصر الوطنية أو لربط جزء معين ، أو اقليم بعينه من هذه الاقاليم ، بعجلة هذه الامبراطوية ، أو بتلك . وكم من دار للمحفوظات التاريخية انتهكت حرمتها ، ولعبت فيها أيدي الطامعين المغرضين ، حتى وأن كانت منظمة وغنية ، كدار المحفوظات التاريخية بالقاهرة .

وبعد هذا نلاحظ أن الدول الاستعمارية ، قد نجحت - بعد احتلالها لعدد من الدول الافريقية - في تنشئة جيل من الموظفين ، بل حتى من الباحثين والدارسين ، يقرأون لغتها ، ويتعلمون في كتبها وعلى اساتذتها ، ماترغب هذه الدول الاستعمارية في اعطائه كتفسير لتاريخ القارة الافريقية .

وساعدت هذه العوامل مع غيرها على حجب الحقيقة واخفائها ، دون أن يقوى عالم أو باحث على رفع صوته مناديا بالحقيقة ، شارحا سير وتطور التاريخ الحقيقي للقارة الافريقية .

ولكن هذا الاتجاه كتب عليه التراجع مع ظهور تلك الروح التحررية .
والرجوع للاتجاه الحق . والايان ضرورة عودة الحق إلى بصابه . انها
اليقظة ، ويقظة العلماء الذين سمحت لهم الظروف بحرية التحدث ، مستنديين
في ذلك إلى الوثائق ، وإلى شعورهم بأصالتهم وأصالة الشعوب التي أخرجتهم ،
والتي كافحت وسقطت صريعة في وجه الاستعمار .

ولقد كانت وسائل النشر الاوربية ، وقوة التوزيع ، تسمح للاوربيين بما
لا تسمح به للكاتب الشرقى الوطنى ، ولكن هذه الظروف تغيرت وأصبح
القارىء والباحث والدارس الشرقى يمعن النظر طويلا في قراءته لأى كتاب
أجنبى ، قبل أن يقرر أخذ ما فيه ، أو نقد ما فيه ، والحكم على من كتبه .

وعلى كل حال فان الدور الذى قامت به مصر في إفريقية - كدولة
افريقية ، حملت مشعل الحضارة والمدينة - لا يمكن لأى كاتب أن ينساه أو
يتناساه ، حتى وإن كان من أشد المغرضين .

ورغم قلة المصادر العربية عن مثل هذا الموضوع ، وعدم ترتيبها وصعوبة
الحياة فيها ، بعد هذه التطورات الثقافية والحضارية العميقة التى أصابت
افريقية ، ورغم ارتباط مثل هذا الموضوع بالمصالح المادية ، وبالنعرات
والنزعات الاستقلالية ، ورغم صعوبة الحياة فى موضوع قل أن توجد فيه أسرة
فى أى من أقاليم شمال افريقية الشرقية لم تشارك فى أحداثه باحد ابنائها - رغم
كل ذلك ، علينا أن نروى هذا التاريخ كصفحة خالدة ، كتب عليها أن تطمس
باطماع الدول الاستعمارية وتكالبها على القارة الافريقية ، فى القرن التاسع
عشر .

ولقد قسمت الكتاب الى جزئين يضمنان سبعة أقسام : ويشتمل الجزء
الاول على القسم الاول والثانى والثالث ؛ وحتى مرحلة إخلاء السودان . أما
الجزء الثانى فيضم القسم الرابع والخامس والسادس والسابع ، وحتى إستعادة

ولقد شرحت في القسم الأول دور مصر ، كدولة افريقية ، في قارتها الافريقية . وإشتمل ذلك القسم على دور مصر في وادى النيل منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ومد الدولة المصرية حدودها إلى أقاليم السودان ، ومدتها لحدودها إلى شرق افريقية مع سواحل البحر الأحمر جنوبا وتلقائيا حتى خليج عدن ، خليج الصومال المصرى ، وما قامت به من مشروعات انشائية ومحققات واضحة .

أما القسم الثانى فيشرح أسباب ووسائل التدخل البريطانى في هذه الدولة الافريقية ، وعمله على هدم كيائها تمهيدا للسيطرة عليها ، واخضاعه لها سياسيا ، واستغلاله لها اقتصاديا ، ووضعها في خدمة الامبراطورية ، التى كانت لا تغرب عنها الشمس ، وقد غربت ، وتستمر في شرح التدخل البريطانى ومحاولة إيطاليا وضع أقدامها على أجزاء من سواحل البحر الأحمر ، وموقف مصر من ذلك . وينتهى هذا القسم بشرح رد الفعل الوطنى القومى في كل من شمال الوادى وجنوبه لهذا التدخل الاستعمارى ، وقيام الثورة العربية في مصر ، والثورة المهدية في السودان ، أمام مثل هذا التدخل ، ولكن في الوقت الذى انتظمت فيه قوات الاستعمار بوسائلها وأسلحتها لانتهاك حرمة البلاد ، واحتلالها واستغلالها .

أما القسم الثالث فقد تناولت فيه عملية التدخل البريطانى لاخلاء السودان وادى النيل ، وتطور السياسة البريطانية فيه من أدعاء بعدم التدخل إلى الاستناد الوهمى الى امكانيات مصر المالية والعسكرية ، وأعطاء النصيحة الاجبارية بسحب القوات والموظفين والأهالى المصريين من السودان شمالا ، والاحتفاظ بهذه الاقاليم كمنطقة توسع مقبلة للامبراطورية البريطانية . ولقد لعبت بريطانيا دورا هاما في اجبار مصر على اخلاء السودان ، واستخدمت في ذلك العنف السياسى ، أن لم يكن عنفا عسكريا . وبعد هزيمة حملة الجنرال هيكس أرسلت

الكولونيل غردون لاخلاء السودان ورغم نردد الحكومة البريطانية ، أو ظهورها بمظهر التردد ، فانها قد حاولت الافادة من وجود غردون في السودان لكي تعمل على انشاء حكومة مستقلة في هذا الاقليم ، خاضعة لنفوذها ومرتبطة بها أكثر من ارتباطها بمصر . ومع محاولتها انقاذ غردون استمرت هذه السياسة البريطانية وضوحا في مسألة الاحتفاظ بأحد أقاليم السودان ، حتى ولو كان هذا الاقليم هو مجرد مديرية دنقلة ، وربطه بوزارة المستعمرات أو وزارة الخارجية في لندن . ولكن الثورة السودانية كانت أقوى من أن تسمح لبريطانيا بالبقاء في السودان ، رغم تمكنها من البقاء في مصر وسيطرتها عليها . واضطرت بريطانيا إلى اخلاء كل السودان ، ولم تحتفظ إلا بقاعدتين أماميتين ، هما وادي حلفا وسواكن ، وبشكل يسمح لها باعادة غزو السودان ، والسيطرة عليه . ولقد اخلى السودان واصبح مهديا في الوقت الذي رزحت فيه مصر تحت تحكم الاستعمار البريطاني . وهذا هو الجزء الأول من الكتاب .

أما الجزء الثاني فيضم القسم الرابع والخامس والسادس والسابع . ويعالج القسم الرابع موضوع السواحل الشرقية للسودان ، والممتدة جنوبا من حدود مصر الشرقية وسواحلها إلى مصوع وبوغاز باب المندب . ولقد كتب لهذا القسم من اقسام الدولة المصرية الافريقية أن يشهد مناورات بين السياسة الايطالية ، والسياسة الحبشية ، والسياسة البريطانية ، مما اعطاه شكلا خاصا به ، يسمح لنا بمعالجته في ضوء ظروف وعوامل تختلف عن ظروف وعوامل الموقف في السودان وادي النيل . وبعد أن قامت بريطانيا بعقد معاهدة مع الحبشة ، ادعت فيها احتياجها لهذه الدولة الافريقية لانقاذ الحاميات المصرية في شرق السودان ، وكانت تهدف بها اقامة توازن فعلى بين الحبشة المسيحية والثورة المهدية في السودان - تساهلت بريطانيا مع ايطاليا في أمر توسعها في سواحل السودان من مركز عصب إلى حكمدارية مصوع ، واستيلائها عليها ورفع العلم الايطالي عليها . وقد اشتمل هذا القسم على شرح موجز للعلاقات البريطانية الحبشية ، والعلاقات البريطانية الايطالية التي سمحت بالوصول إلى هذه المرحلة من مراحل الاستيلاء على أحد الاقاليم المصرية الافريقية ، والتي

أدب بالتالى الى وقوع تصادم بين المصالح الحبشية والايطالية ، وعلى الاسلاب المصرية الافريقية فى هذا الاقليم بعد ذلك .

أما القسم الخامس فقد شرحت فيه تقسيم بلاد الصومال بين بريطانيا وفرنسا ، وتنافس كل منهما مع الأخرى للوصول إلى إقليم الهضاب فى الداخل ، إقليم هرر الاسلامى الغنى بموارده ومنتجاته ، ثم نزول ملك شوا إلى هذا الاقليم ، وانهاؤه على مابقى فيه من مظاهر لحضارة ومدنية بقيت بعد انسحاب المصريين .

وأما القسم السادس فيشتمل على تاريخ مديرية خط الاستواء ، تلك المديرية التى كانت فى موقع دولة أوغندة الحالية ، والتى دفع المصريون والسودانيون من أرواحهم ودمائهم ثمنا غاليا لتوحيدها مع الدولة المصرية الافريقية الموحدة ، والتى عاشوا فيها ، وتزوجوا منها ، وصبغوها بصبغتهم العربية والاسلامية التى لا تزال بقاياها حتى الآن ، ورغم أنف المستعمرين . ولقد شرحت فى هذا القسم وسائل تدخل البريطانيين ، ومحاولة اخلائهم للمصريين من هذه المنطقة ، تمهيدا لضمها الى مناطق نفوذهم فى شرق افريقية ، وخاصة مع مستعمراتهم فى كينيا ، التى كانوا قد بدأوا فى التوغل فيها من زنجبار صوب جبل كينيا ، والمرتفعات الحصينة ، وجنة هضبة البحيرات اليانعة .

وأما القسم السابع فقد تحدثت فيه عن تثبيت أقدام بريطانيا فى مصر ومحاولتها الوصول إلى نفس مستوى النفوذ العثمانى فى هذه البلاد ، وذلك بمفاوضاتهم مع الدولة العثمانية واتفاقية السير هنرى دراموند وولف سنة ١٨٨٥ ، وبالاتفاقية الثانية سنة ١٨٨٧ ، وتسوية مشكلة قناة السويس ، وخاصة مع فرنسا والدول المنتفعة بالقناة باتفاقية سنة ١٨٨٨ . ولقد سمح ذلك لبريطانيا بالسيطرة على موارد مصر الاقتصادية ، وأماكنها الاستراتيجية ، واخضاع الاقتصاد المصرى لاحتياجات الصناعة البريطانية . وسمح لها كذلك باستخدام هذه الموارد فى إعادة سيطرتها التامة على سودان وادى النيل بعملية

اعادة الغزو ، والاستيلاء على دنقلة ثم الخرطوم ، وابعاد النفوذ الفرنسى المنافس لها من اعالي النيل ، من فاشودة . وإذا كانت بريطانيا قد رفعت العلم المصرى إلى جانب العلم البريطانى على السودان ، فان هذا لم يكن إلا للتخلص من مشكلة قانونية دولية هى ، مشكلة السيادة وارتباط السودان بمصر ، وبالتالى بالدولة العثمانية ، دولة الخلافة الاسلامية ، من الناحية القانونية . ذلك أن بريطانيا قد حكمت السودان ، وباسم الحكم الثنائى من لندن ، وعبر القاهرة ، ولكن عن طريق قصر الدوباره ، قصر المعتمد السامى البريطانى ، الذى كان يتحكم فى مصر ، ويدعى أنه انشأ « مصر الحديثة » .

وإلى لارجو ، بهذا الكتاب ، الجامع الشامل ، والذى قضيت سنوات من عمرى فى جمع مادته والتوسع فى أصوله ، وفى دور المحفوظات فى كل من لندن وباريس وروما والقاهرة ، وعدد كبير من وثائقه لم ينشر حتى الآن ، أرجو أن أكون قد وفقت إلى إخراج كتاب يسد نقصا فى المكتبة العربية ، ويساهم باعادة الحق إلى نصابه ، وأن يعين الباحث والدارس والقارئ على فهم هذا الدور الذى قام به اجدادنا فى انشاء هذه الدولة الافريقية الموحدة ، ورفع مشاغل الحضارة والمدنية فى قلب القارة الافريقية ، رغم اطماع وتكالب الدول الاستعمارية . وماتوفيقى الا بالله ،،

الاسكندرية فى ٣ فبراير ١٩٨٤

د . جلال يحيى

تمهيد

نشأت مصر في افريقية وعاشت فيها وارتبطت بها ، وهي حقيقة علمية ومادية ولا يمكن لأحد أن يجادل فيها .

ارتبطت مصر بافريقية بروابط مختلفة ، تتمثل في الموقع الجغرافي وفي الجنس والدين واللغة والوحدة الثقافية والحضارية . ولا شك أن أى افريقى يقرب منها عن أى أوربى أو أمريكى ، ونشعر حياله بروابط وبتفاهم لايسهل الشعور به مع غيره من أبناء القارات الأخرى .

فمصر افريقية بموقعها الجغرافي ، مادامت تقع في ذلك الركن الشمالى الشرقى من هذه القارة العذراء . ورغم أن مصر مركز التقاء افريقية مع آسيا واروبا إلا أنها افريقية . ولا يمكننا ، حتى الآن ، أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يجرى اليوم في أعماق افريقية بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين ، كما يقول السيد رئيس الجمهورية ، لانستطيع لسبب هام وبديهي ، هو أننا في افريقية ، ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع اليها ، نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله ، ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكل مانستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء .. لن نتخلى عن مهمتنا الآن ، ولكن أجدادنا قاموا بها من قبلنا ، وفي ظروف كانت أصعب من ظروفنا ، وبوسائل أقل تطورا من وسائلنا وإمكانياتنا ، وقاموا بذلك لأنهم افارقة وللافارقة ، ولأن بلادهم كانت افريقية .

ومصر افريقية مادام النيل ينبع من وسط القارة ويحمل اليها عوامل الثروة والخصوبة والرخاء . ويشتمل حوض النيل الآن على وحدات سياسية مختلفة وحكومات متباينة ، قد تتعاون وقد تتنافس وقد تتشاجر ، كما يتخاصم أبناء الاسرة الواحدة . فهناك السودان والصومال والاريتريا والحبشة واوغندا وكينيا ، ولكنها كلها ترتبط بالنيل ، وتعيش منه أو عليه ، وقد تتوقف حياتها

على ما يحمله لها من مياه . ولقد كان أمر السيطرة على مياه النيل ، وصمان وصوله لمصر من أهم مشاغل حكام وادى النيل ، ومنذ فجر التاريخ ، وكم من مرة ادعى فيها هذا الملك ، أو ذلك الرئيس ، انه سيعمل على تغيير مجرى النيل ، وأقام بذلك أحداث التاريخ وأقعدها . وسواء أكان مثل هذا الاتجاه قد ظهر في عصور الفراعنة ، أو مع بداية هجوم القوات الاستعمارية البرتغالية على افريقية في اثناء القرن السادس عشر ، فان النتائج كانت متشابهة . وكانت أعمال الري والصرف في البلاد التي تعيش من مياه النيل من بين أهم ما يذكر بالخير وفي التاريخ لحاكم أو ملك أو صاحب سلطان . لقد تغنى المصريون بالنيل وعبدوه ، وعبدوا بذلك إبناً من أبناء افريقية . وفكروا دائماً في أصله ومنبعه ، وحاولوا الوصول إليه وإستكشافه ، سواء أكان ينبع من السماء أو من جبال القمر ، وكانوا في حقيقة الأمر يحاولون الوصول إلى قلب افريقية وإلى مصدر حياتهم الحقيقى .

ومصر افريقية إذ أن ابناءها أفارقة من أبناء افريقية ، ويرتبطون ببقية سكان هذه القارة إرتباطاً جنسياً . ولقد أثبت البحث العلمى أن سكان حوض النيل من أصل واحد ، ومن جنس واحد ، هو العنصر الحامى ، رغم وجود إختلافات بسيطة في لون البشرة أو العينين وإختلاف صفات الشعر ، التي ترتب جزء كبير منها على الاختلاط بشعوب أخرى في هذا الاقليم أو ذاك . حقيقة أن الحاميين ينقسمون الى حاميين شماليين فى طرابلس وجنوب الجزائر وحتى المغرب ، وحاميين شرقيين يمتدون من مصر إلى اقليم الاريتريا الحالى والحبشة ، ولكنهم كلهم من الحاميين ، وهو رباط لا يمكن تجاهله بسهولة .

ومصر افريقية بدينها . ويعتبر الدين - مهما حاول الماديون من تقليل أهميته - ظاهرة من الظواهر الاجتماعية التي تساعد على الروابط ، بل التي ينشأ عليها المجتمع . وحينما انتشرت المسيحية ودخلت مصر ، قامت مصر بنشرها في افريقية . وسارت المسيحية من مصر جنوباً إلى النوبة وإلى الحبشة ، وبقيت في الأولى حتى القرن الرابع عشر ، وبقيت في الثانية حتى الآن . ولقد ظلت

الكنائس المسيحية الافريقية مرتبطة بالكنيسة المرقسية المصرية ، وحتى الآن ،
وهي رابطة لا يمكن لأحد أن يتجاهلها ، أو يقلل من أهميتها . حقيقة أن بعض
التنافس قد نشأ بين كنائس هذه الأقاليم المختلفة ، وخاصة بعد انتشار الاسلام ،
ومحاولة بعض الدول الاجنبية الاستعمارية ، وكانت كاثوليكية ، مثل البرتغال ،
الوصول إلى الايقاع بين بعض هذه الكنائس الافريقية ، وخاصة الكنيسة
الحبشية مع الكنيسة المصرية ، ولكنها كانت تهدف من وراء ذلك تحويل
الاثيوبيين الارثوذكسيين إلى المذهب الكاثوليكي ، وهي مرحلة خاصة ، لها
عواملها ونتائجها المحددة ، ولم تؤثر على تاريخ المنطقة .

وحين انتشر الاسلام من الجزيرة العربية شمالا وشرقا وغربا ، ووصل إلى
مصر ، أصبحت مصر تلك القاعدة الامامية لنشر الاسلام وإعلان الحق في كل
افريقية . وسارت منها الحملات غربا إلى شمال افريقية ، وسار منها المجاهدون
جنوبا مع النيل إلى السودان وسواحل البحر الاحمر . وهكذا ارتبطت افريقية
وخاصة أقاليمها الشمالية والشرقية بمصر وبالاسلام . وساعد هذا الرباط
الروحي على إدماج الاهالي والمجتمعات ، وعلى التزاوج وتبادل المنافع ،
وبشكل يمهّد للاتحاد ، إن لم يكن للوحدة .

انتشر الاسلام من مصر في افريقية مع هجرات قبائل بأكملها ، سارت من
الحجاز ونجد عبر أرض الكنانة ومنها إلى افريقية ، كما انتشر الاسلام عن طريق
انتقال عدد من التجار العرب والمسلمين ، عبر البحر الاحمر وبوغاز باب
المنديب ، وعملهم ومتاجرتهم مع أبناء القارة الافريقية ، وأدى ذلك إلى دخول
الاسلام بلاد الصومال وشرق افريقية ، وإذا كان انتشار الاسلام مع طريق
الهجرة يتصل باعطاء صبغة معينة إلى أبناء الاقليم الذي تصله هذه القبائل ، فإن
وصول التجار المسلمين لم يأخذ شكل حركة جهاد مسلحة لفرض الاسلام
على الشعوب الافريقية المجاورة . فلقد جاء التجار المسلمون باخلاق جديدة ،
وبرؤوس أموال تساعد على ازدهار التجارة ، وشعر الافارقة بسمو اخلاق
العرب وحسن معاملتهم ، وشعروا أن السبب في ذلك هو دينهم ،

لا سلاحهم ، فتقربوا منهم ورادو من علاقاتهم بهم ، ثم تزوجوا فيما بينهم .
ونتج عن ذلك شعوب مجيدة امتارت بعشقتها للحرية والاستقلال ، واعتزازها
باسلامها مع اعتزازها بافريقيتها . وورثوا صفاتهم المجيدة عن آبائهم
واجدادهم ، من العرب ومن الافريقيين ، وخرجوا شعوبا حرة تكافح من
أجل افريقيتها ومن أجل الاسلام . ولا زالت تكافح .

ومصر افريقية بعروبيتها التي تستند أساسا ، إلى لغة الضاد ، ولا يمكننا
التحدث عنها وتناسي أصلها وأساسها وهو القرآن والاسلام . إنا أنزلناه قرآنا
عربيا ، ومضت أربعة عشر قرنا ونحن عرب ، والفضل في ذلك لله وللقرآن .
ولقد سارت العروبة في افريقية على طريق الاسلام ، ومعه ، وداخل قلوب
المسلمين وعلى سنتهم . وتعربت مصر ، فتعربت أقاليم كثيرة من افريقية ،
وأصبحت مصر مركز العروبة وقلبها النابض ، وأصبحت هذه الاقاليم تمثل
اعضاء جسد الأمة العربية الواحدة المتناسكة .

ومصر افريقية بثقافتها وحضارتها ، كما أنها افريقية بمصالحها وبوحدة
مصيورها ، ويصعب بعد ذلك علينا أن نتناول تاريخ مصر إذا ما حاولنا فصله
عن تاريخ القارة الافريقية ، مادامت مصر قد تأثرت بهذه القارة ، وأثرت
فيها .

لقد كانت وسائل الارتباط بين مصر وافريقية تتمثل في ثلاث طرق : الأول
هو النيل ، والثاني هو طرق القوافل عبر الصحراء الغربية من أسبوط مع طريق
الاربعين ، وبطول هذا الدرب عبر الواحات الخارجة إلى كردفان ، والثالث
هو طريق البحر الاحمر الذي سهل وصول مصر إلى شرق السودان والحبشة
وبلاد الصومال .

أما الطريق الأول فكانت تعترضه الجنادل التي تعوق الملاحة في النيل ،
وتصعب عملية التوغل جنوبا في قلب القارة الأفريقية . ورغم ذلك فإن السهل
الضيق المجاور للنيل قد سمح للمصريين بالسفر جنوبا ، وبالاتصال بابناء
السودان ، وتبادل المنافع معهم والاتحاد بهم . وكانت الرغبة الجامحة في معرفة
أصول النيل ومنابعه تجذب المصريين جنوبا ، وتدفعهم دفعا للتوغل في وسط
القارة . ومنذ أيام الفراعنة سجل التاريخ صفحات مجيدة لأيام وحدة واتحاد بين
أقاليم مصر الأفريقية ازدانت بها جدران المعابد ، ووصلت بها مظاهر المدنية إلى
المجاهل والغابات ، ومنذ قرون . ولقد أثرت عمليات الغزو الليبي والفارسي
واليوناني والروماني بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصلات بين مصر
وأفريقية ، مع وادي النيل . وكم من مرة خرجت فيها هجرات مصرية جنوبا ،
نتيجة لضغط هجرات أجنبية على مصر نفسها ، وادت بذلك إلى تدعيم
الروابط بين أجزاء الاقليم الواحد .

وكما كان طريق النيل رباط صلة كان طريق درب الأربعين طريقا ثانيا
للوصل بين مصر وأفريقية ، وأن كان طريقا أكثر صعوبة نتيجة لقلة المياه
ولاشتداد درجات الحرارة فيه أكثر من طريق الوادي .

أما الطريق الثالث فهو طريق البحر الأحمر الذي وحد بين أبناء الأقاليم الذين
يسكنون على ضفافه وساعد على الاتصال بينهم . ورغم أن هذا البحر كان
صعبا في جوه ، وصعبا في ظروف الملاحة فيه ، إلا أن العزيمة القوية لم تكن
تنقص الافارقة الذين صمموا على التغلب على هذه الصعوبات وتذليلها . فلم
تقف حرارة الجو وارتفاع درجة الرطوبة فيه وفقر السواحل الرملية في طريق
عزيمة المصريين للاتصال بشرق السودان وبلاد الصومال . فكافحوا وجاهدوا
للوصول إلى هذه البلاد ، والاتصال بأهلها وتبادل المنافع معهم . ومنذ فجر
التاريخ احتاج أبناء هذه الأقاليم كل منهم للآخرين ، فتعاونوا سويا في الميادين
التجارية والاقتصادية ، وعاشوا كجيران لا ينشد كل منهم إلا الود والائخاء
لاخوانه .

احتاج المصريون منذ عهد الفراعنة للبخور والأخشاب وجلود الحيوانات الموجودة في الصومال ، وعرفوا أن أسهل طريق للوصول الى هذه البلاد الافريقية هو الملاحة في البحر الأحمر . فصمموا على الوصول اليها رغم المصاعب .

وتدل آثار الاسرات الأولى وعصور ما قبل التاريخ في مصر على تفوق الفراعنة في فنون الملاحة ، ويذكر ماسبيرو « أن المصريين هم أول من بنى السفن البحرية ، وأول من سافر على البحار ، ولاقى الاخطار في البحرين الأبيض والأحمر ، بل ويظهر أنهم علموا غيرهم من الشعوب فنى الملاحة وبناء السفن » .

واختار المصريون القدماء أقرب طريق يصل وادى النيل وسواحل البحر الأحمر . وكان هذا هو طريق وادى الحمامات الذى يخترق الصحراء الشرقية بين قفط على النيل والقصير على البحر الأحمر . فسار المصريون في هذا الطريق ، وتركوا آثارا تدل على مرورهم فيه ، وتدل على اتصالهم بشعوب أخرى . وأخترقت القوافل وادى الحمامات . ثم سارت السفن في البحر الأحمر ، وتبادلت التجارة مع بلاد شرق افريقية ، ووثقت عرى الصلات بين البلاد الشقيقة .

ورغم وعورة الطريق البرى الموصل بين وادى النيل والبحر الاحمر ، إذ لم تكن فيه حياة ولا مياه ، فان قدماء المصريين قد حملوا معهم مؤنة الطريق ثم مؤنة الاقامة على الشاطئ ، مضافا اليهما مؤنة الرحلة ذهابا وايابا في البحر ، علاوة على الأخشاب اللازمة لبناء السفن نفسها . حمل قدماء المصريين ذلك على ظهور الحمير ، وتمكنوا على سواحل البحر الاحمر من بناء سفن تسمح لهم بالوصول الى بلاد شرق افريقية . وتحدثنا اخبار الاسر الاولى عن ازدياد عدد هذه الرحلات ، وخصوصا في عهد الاسرة الخامسة ، الذى امتاز عهدها بازدهار هذه الحركة التجارية .

ولقد سجل لنا التاريخ حملة ساحورع إلى البلاد المقدسة لجلب البخور وخشب المر والابنوس . وحافظ الفراعنة بعد ذلك على هذه العلاقة ، وافتتحوا محاجر في وادى الحمامات الذى أخذت تدب فيه الحياة نتيجة لمرور هذه البعثات التجارية .

ثم استخدم المصريون طريق وادى الطميلات حتى موقع السويس الحالى ، منذ عهد الأسرة السادسة ، للوصول إلى سواحل البحر الاحمر ، وبالتالي الى بلاد الصومال وشرق افريقية . وازدادت هذه الصلات بمرور الزمن ، حتى جاء عهد حتشيسوت التى حدثتنا على جدران معبدها فى الدير البحرى بانباء حملتها الى شرق افريقية .

ولقد ثبت تاريخيا وجود قناة بحرية فى هذا العصر ، تسير فى وادى الطميلات حتى سواحل البحر الاحمر ، ويظهر من رسم مناظر هذه الرحلة أن السفن كانت راسية على شاطئ النيل ، لاعلى شاطئ البحر . ثم سارت بعد ذلك فى هذه القناة الى البحر الاحمر وبلاد شرق افريقية . والظاهر أن هذه القناة قد طمرتها الرمال بعد ذلك ، مما اضطر رمسيس الثالث الى نقل لوازم رحلته على ظهور الحمير مرة جديدة بين قفط والقصير . ولكن المصريين أعادوا حفر هذه القناة فى عهد الملك ميخاو ، من ملوك الأسرة السادسة والعشرين ، وتمت عملية الحفر فى عهد دارا الفارسى .

ولقد أصبحت هذه الرحلات الى مناطق شرق افريقية جزءا من حياة المصريين ، وسجلوها فى آدابهم ، وتناقلوها من جيل الى جيل . وتسجل لنا قصة البحار انباء المصاعب التى لاقاها البحارة المصريون الشجعان فى احدى رحلاتهم فى البحر الاحمر الى شرق افريقية ، وتغلبهم على هذه المصاعب ، ورجوعهم الى مصر محملين بالهدايا والخيرات .

إهتم الفراعنة اذن بالتجارة مع هذه البلاد المقدسة التى سموها بلاد بونت

وحافظت مصر على هذه الصلات في عصور البطالسة والرومان وأخذت تجارة الشرق الأقصى تمر على موانئ الصومال في مواسم معينة كل سنة ، حسب الرياح الموسمية في المحيط الهندي ، ثم يعاد نقلها بعد ذلك إلى مصر ، وتوزيعها على بقية العالم اليوناني والروماني في أوروبا . وهكذا لعبت كل من مصر والصومال وشرق إفريقية دورا هاما وخطيرا في التجارة العالمية ، بين الشرق والغرب ، منذ أقدم العصور . حقيقة أن طريقا تجاريا آخر قد بدأ في الظهور ، وخصوصا في العصر الروماني وكان هذا الطريق بریا ، وينافس الطريق البحري بين الصومال ومصر . فجاءت متاجر الشرق الأقصى إلى مكان عدن الحالي ، ثم سارت القوافل منها مختربة اليمن والعسير والحجاز شمالا إلى سواحل البحر المتوسط عند فلسطين ولبنان . ولكن هذا الطريق لم يقض على الطريق الآخر الموصل بين الموانئ الصومالية والموانئ المصرية . بل لقد دفع المصريين إلى الاستيلاء على الأقاليم السورية لضمان مرور الطريقين الهامين في دولتهم . وحافظ البطالمة على هذه التجارة بين الشرق والغرب ، والتي لعبت شرق إفريقية والصومال فيها دورا كبيرا . واشتملت صادراتهم إلى أوروبا على منتجات الصين والهند ووسط إفريقية ، كما اشتملت صادراتهم إلى بلاد الجنوب على المنسوجات والمصنوعات المعدنية ، فاعادوا حفر القناة التي تصل النيل بالبحر الأحمر ، واهتموا بالطريق البري الذي يصل النيل بهذا البحر ، وانشأوا الموانئ على سواحل البحر الأحمر ، وبدأوا في احضار الحيوانات الإفريقية ، من بلاد الصومال وشرق إفريقية ، واستخدموا الفيلة في معاركهم الحربية .

أما الرومان فانهم قد حاولوا - بعد إحتلالهم لمصر - أن يسيطروا على هذه التجارة العالمية ، وفضلوا سيطرتهم على الطريق البحري بين موانئ الصومال ومصر على الطريق البري الذي يمر في شرق البلاد العربية . بل أنهم لم يتورعوا في عهد فيسباشيان ، عن ارسال حملة لتدمير عدن ، عملا على تقوية طريق التجارة الآخر الذي يتركز على الموانئ الصومالية وعلى مصر . وفرض الرومان ضرائب باهظة على سفن الشرق الأقصى التي تصل إلى جنوب الجزيرة العربية ، توجيهها للتجارة إلى الطريق الآخر ، ومنعا لتجار آسيا من الحصول

على مكاسب يمكن الاحتفاظ بها لأبناء الشرق الأوسط .

ثم جاء البيزنطيون بعد الرومان ، وعملوا على تشجيع كل الطرق التجارية العالمية بين الشرق والغرب ، وخصوصا الطرق التي تؤدي رأسا إلى عاصمتهم في القسطنطينية . فبدأ طريق ثالث في الازدهار ، وهو طريق الخليج العربى ، الذى يمر بعد ذلك عبر ما بين النهرين إلى آسيا الصغرى ومنها إلى أوروبا . وكان هذا بطبيعة الحال على حساب الطريق المار فى شرق البلاد العربية ، وخصوصا على حساب الطريق الموصل بين موانى شرق افريقية والصومال وبين الموانى المصرية . ولكن كل ذلك لم يؤد الى وقف المعاملات التجارية بين مصر وشرق افريقية ، وان كانت التجارة بينهما قد اقتصرت تقريبا على تبادل المنتجات والمواد الخام الاقليمية .

وحينما بدأ العرب يخرجون من جزيرتهم مع ثورتهم الكبرى ، حاملين مبادئ الاسلام ، توحدت كل من مصر والصومال وسواحل شرق افريقية داخل نطاق هذه الدولة الجديدة ، التى أعطت صفتها الاسلامية اولا ثم صفتها العربية ثانيا - لكل الاقاليم التى اتحدت معها ، ثم انصهرت فى بوتقتها . وأصبحت مصالح مصر ومصالح شرق افريقية ومصالح الصومال هي نفس مصالح الدولة العربية . دخل الاسلام مصر ، وأثر أكبر أثر فى تاريخها وفى شعبها . ودخل الاسلام كذلك بنادر شرق افريقية وبلاد الصومال عن طريق اليمن وبوغاز باب المندب ، ورحب الافارقة بالاسلام كما رحب به اخوانهم فى مصر . وتالت الموجات الاسلامية ، واصبح الاسلام صفة لمعظم المصريين ، وديننا لأبناء شرق افريقية .

ولقد صاحب هذه الموجات العربية والاسلامية المتعددة إلى بلاد شرق افريقية وسواحلها وصول حضارة جديدة ، وثقافة زاهرة ، قربت بين ابناء شرق افريقية وبين المصريين ، ونشأت مدن جديدة ، على طول الساحل الافريقى نتيجة لوصول هذه الموجات ، وأخذت الاسر العربية تتصاهر مع أبناء

إفريقية ، وتسهم بنصيب وافر في نشأة مراكز هامة للثقافة العربية والإسلامية في هذه البلاد .

هذا هو الطريق الثالث للاتصال بين مصر وإفريقية ، طريق البحر الأحمر ، الذي سجل له التاريخ أكثر مما سجل لطريق النيل ، ودرب الأربعين عبر الصحراء .

ولقد أصبح الصومال قلعة حصينة من قلاع الإسلام في شرق إفريقيا ، وتوغل منه النفوذ الإسلامي إلى قلب بلاد الحبشة وإلى داخل القارة الإفريقية وأسهم في هذا الطريق التجار العرب ، واستمالوا الأفارقة إليهم ، وتصاهروا معهم ، وأنشأوا شعوبا إفريقية عربية تمتاز - كما ذكرنا - بعشقها للحرية والاستقلال ، واعتزازها بإفريقيتها مثل إعتزازها بإسلامها . وأورثوا صفتهم المجيدة أبا عن جد إلى هؤلاء الأشبال الأفارقة المسلمين الذين خرجوا أحرارا يكافحون من أجل إفريقيتهم ، ومن أجل إسلامهم .

وكما رأى العالم العربي والإسلامي أيام عز ومجد ، وأيام تفكك وتشتت ، رأى أبناء شرق إفريقيا نفس هذه الأيام ، وشعروا بما شعرت به بقية الشعوب الإسلامية الكبرى في العصور الوسطى ، ولكنهم احتفظوا بتضامنهم مع بقية الشعوب المجاورة لهم وتداولت الدول أمر الشرق الأدنى ، وتعرضت هذه المنطقة لأخطار جسيمة . هاجمها التتار ، وهاجمها الصليبيون ، واتخذ هؤلاء الآخرون من دينهم ستارا يخفون به أطماعهم التجارية والاقتصادية ، ومصالحهم الشخصية والاستراتيجية في بلاد الشرق الأدنى العربي . ثم بدأت الدول الأوروبية في يقظتها ، وعملت على انتزاع تجارة الشرق العالمية من أيدي المسلمين ، وبدأت سفنها تبحث عن طريق آخر يوصلها إلى الهند ، فسارت نحو الغرب حيث اكتشفت أمريكا ، وسارت صوب الجنوب ملتفة حول رأس الرجاء الصالح ، ومنه إلى المحيط الهندي ، وإلى كنوز الهند والصين . وشاركت كل من إسبانيا والبرتغال في هذه الحركة ، واضطرت مصر المملوكية إلى

الكفاح من أجل احتفاظها بالتجارة العالمية في أيديها . فحاولت منع الأجانب من النزول في جنوب الجزيرة العربية ، ومن تثبيت أقدامهم على سواحل الصومال ، وفي جزر المحيط الهندي . واتصلت بأمراء الهند ، وحاولت التحالف مع البندقية التي ارتبطت مصالحها في ذلك الوقت بمصالح مصر . ولكن هذا التحالف المملوكي مع البندقية لم يعط نتيجة لها قيمتها .

لقد تمكن المصريون من هزيمة الأساطيل البرتغالية سنة ١٥٠٨ بجوار جزيرة ديو ، ولكنهم لم يقضوا على قوة البرتغاليين بشكل نهائي . فأعاد البرتغاليون مهاجمة المصريين ، وانتصروا عليهم في العام التالي . وحاول المماليك التحالف مع الدولة العثمانية الناشئة في ذلك الوقت ، ولكن قوات غرب أوربا كونت جبهة متحدة ضد المسلمين في الشرق الأدنى ، وتمكنت من تحطيم الاسطول المصري التركي قرب الاسكندرية . فأرسل المصريون قوات جديدة ، ووحدات بحرية أخرى ، إلى جنوب الجزيرة العربية وسواحل الصومال وشرق إفريقيا ، لمنع المستعمرين الأجانب من إقامة قواعد إستراتيجية في هذه المناطق . ولكن الأحوال تغيرت في الشرق الأدنى قبل أن يصل المصريون إلى نتيجة حاسمة في الميدان . لقد قتل السلطان الغوري في موقعة مرج دابق سنة ١٥١٦ واستولى العثمانيون على مصر سنة ١٥١٧ . ومنذ هذا التاريخ وقع على كاهل العثمانيين وحدهم أمر الاحتفاظ بدول الشرق الأدنى ، آسيوية وإفريقية ، أمام المعتدين الأجانب ، وأمر الدفاع عن مصالح مصر ومصالح السودان ، ومصالح شرق إفريقيا ، ومصالح الصومال ، وبقيّة الأقاليم الإسلامية .

واصل البرتغاليون اعتداءهم على الأقاليم الشرقية والإسلامية . وكانت سياستهم تتلخص في إقامة قواعد عسكرية على طول السواحل الإفريقية في المحيط الأطلسي جنوبا ، ثم المحيط الهندي شمالا ، بعد الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح . هدفوا إلى اتخاذ هذه القواعد نقاط ارتكاز بحرية تسمح لسفنهم

بالتقون بالماء والزراد ، كما تسمح لهم بالسيطرة على طريق المواصلات العالمى الجديد . واتخذوا هذه القواعد فى نفس الوقت مراكز تجارية يعملون فيها على شراء المواد الأولية الافريقية ، ويبيعون فيها بعض الخرز والحلى الرخيصة ، وكانت هذه القواعد - قبل كل شئ - مراكز هامة لتجارة الرقيق الذى اصطادوه من المناطق القريبة . ثم بدأوا فى إعداد الحملات العسكرية والتوغل بها صوب داخل القارة من كل إتجاه ، لاصطياد الافريقيين . ومع مرور الزمن جنى البرتغاليون ثروات طائلة من هذه التجارة البشرية ، وكانوا يبيعون الرقيق للعمل - دون احتجاج - تحت حرارة الشمس المحرقة فى العالم الجديد .

ولقد وجد البرتغاليون أن العرب والمسلمين هم أقوى العناصر المسلحة التى تستطيع وقف استغلالهم للقارة الافريقية ومواردها . ولا ينكر أحد على البرتغاليين ، حتى لليوم ، تعصبهم الاعمى للدين المسيحى . فمزج البرتغاليون بين الدين والمصالح ، وادعوا أنهم يقومون بحركة للانتقام للصليب من الهلال . ولم تكن المسيحية إلا غلالة رقيقة يخفون وراءها اطماعهم ومصالحهم الاستعمارية ، وهى بريئة منهم ومن حركتهم الاستغلالية . وعلى أى حال فقد فكر البرتغاليون فى ذلك الوقت ، بل عملوا ، على تطويق العالم الاسلامى فى النصف الشمالى من القارة الافريقية ، وذلك باقامة تحالف مع مسيحيى الحبشة ، بدعوى أن الاسلام يهدد كلا منهما . وانطلقت هذه الخدعة على الاحباش ، رغما عن أن أحدا لم يشهد عليهم بالسذاجة ، واعتقدوا أن مسلمى شرق افريقية والصومال يهددون الحبشة ، ويعملون على السيطرة عليها . فقام هذا الحلف البرتغالى الحبشى إذن موجها ضد المسلمين فى وادى النيل ، وشرق السودان وبلاد الصومال وشرق افريقية . وأرضى هذا التحالف شعور الاحباش ، وفتح أمامهم أمل السيطرة على الشعوب الاسلامية المجاورة ، وأمل إنشاء إمبراطورية مسيحية واسعة الأرجاء .

ولكن شخصية قوية ظهرت فى شرق افريقية فى ذلك الوقت ، وشعرت بخطورة هذه الاتجاهات الاستعمارية ، التى تختفى وراء ستار الدين لتحقيق

الاطماع الخاصة ، وعلى حساب أبناء الاقليم الواحد ، الذين عاشوا في اخاء وتعاون مدة قرون طويلة ، دون نظر إلى الدين أو الاستناد إلى تفرقة عنصرية . وكانت هذه الشخصية هي البطل الافريقى أحمد جرين ، أو الاشول ، الذى تمكن من توحيد كلمة الصوماليين والاستعداد لمواجهة الاخطار الأجنبية والعنصرية . وبدأ جهاده المجيد الطويل بوضع حد لهذه السياسة الفاسدة ، التى هددت بتمكين الغرب من الشرق ، ومساعدة البرتغاليين على احتكار طرق التجارة العالمية ، وحرمان شعوب الشرق الأدنى وشرق افريقية من موارد رزقها .

ويسجل لنا التاريخ هذه الصفحة المجيدة من صفحات الجهاد الافريقى الاسلامى للدفاع عن مصالح أبناء البلاد . كانت الحبشة منقسمة إلى مقاطعات ، ويمتاز بعض أقاليمها بوجود أغلبية اسلامية فيه ، ويمتاز الآخر بخضوعه لحكام من المسلمين . فعمل أحمد جرين على تكتيل الشعور الاسلامى اللازم للنزول إلى معركة أعلنت باسم الصليب . ثم وحد قوات المجاهدين فى الصومال ، بل وفى الحبشة نفسها . ورأت الدولة العثمانية ، التى سيطرت على الشرق الأدنى فى ذلك الوقت ، أهمية هذه الحركة التى هددت المستعمرين البرتغاليين ، وتمكنت من وقف نشاط أعوانهم الافريقيين . وتحالف العثمانيون مع أحمد جرين ، خاصة وأن البرتغاليين كانوا قد هاجموا السويس سنة ١٥٤٠ وحاولوا مهاجمة جدة وينبع ، مدعين العمل على نسف الاسلام . ولكن موارد العثمانيين وإمكانياتهم كانت محدودة ، وخاصة نتيجة لحروبهم المتعددة فى الشرق الأدنى وفى شرق أوروبا ، ولم تكن معونتهم لأحمد جرين بمعونة كافية .

لقد انتصرت قوات الصومال فى كل مكان ، والمهم هو أن معركتها فى ذلك الوقت كانت هى معركة طرق التجارة العالمية بين الشرق والغرب ، وكان الجانب الذى حاربت فيه هو جانب الدولة العثمانية ، جانب مصر وجانب سورية ، وجانب الطريق البرى المار بمنطقة الشرق الأدنى .

أسرع الاحباش بطلب المدد من البرتغاليين الذين أرسلوا وحدات المدفعية والبحرية لمساعدتهم أمام المسلمين . ورغم استبسال أبناء الضم أثرت فيهم قلة مواردهم ، وعدم ورود المعونة من الخارج ، وتفوق الغربية . وإنتهت هذه الحرب برجوع الصوماليين إلى بلادهم ، الحبشة على استقلالها أمام المسلمين . ولكن سرعان ما ظهر أن البرتغاليين لا يقبلون ترك الحبشة لابنائها ، إذ حاولوا الاستيلاء على السلطة به مباشر ، بل حاولوا تغيير الاحباش الارثوذكس الى المذهب الكاثوليكي وربطهم بكنيسة روما . وفي هذا الوقت اضطر الاحباش إلى الكفة حلفاء الأمس ، بعد أن ساعدوهم في اضعاف اخوانهم الصوماليين في الأدنى . وهب الاحباش لطرد البرتغاليين من بلادهم ، ورضى ال بالخروج من الحبشة ، ولكنهم احتفظوا بطريق التجارة العالمية نحو الرجاء الصالح ، ومع الشرق الأقصى ، في ايديهم . كما احتفظوا به البحرية حول إفريقيا ، يستغلون منها موارد هذه القارة ، ويستندون السيطرة على العالم ، الى أن جاءت دول أوربية أخرى ، وانتزعت البرتغاليين السيادة على هذا الطريق .

كان من بين أهم النتائج التي ترتبت على تغيير طرق التجارة الى الشرق الأدنى الى طريق رأس الرجاء أن قلت الأموال في ايدي سكان الأدنى ، وقلت الحركة التجارية كذلك في موانئ وبنادر شرق إفريقيا أن البرتغاليين قد اعتمدوا في ملاحمتهم على موانئ شرق إفريقيا حتى شمالا ، ومنها رأسا إلى موانئ الهند . فخرجت بذلك كل من الصومال من منطقة مرور التجارة العالمية ، وشاركوا بذلك في نفس المصير ، والتأخر والتخلف الذي ساد بقية بلاد ومناطق أرض الحضارة الطيبة ، في الوقت الذي ازدادت فيه الثروات في أيدي الأوربيين ، فارتفع معيشتهم ، وساعد بالتالي على تقدمهم الحضاري والثقافي .

ولقد شارك جزء كبير من شرق إفريقية مصر في خضوعها للدولة العثمانية ، وكان هذا هو الجزء أو الشريط الساحلى الممتد من رأس حافون شمالا ثم غربا ، مع الساحل الجنوى أو الافريقى لخليج عدن ، ومنها شمالا حتى مضيق باب المندب ، ومع البحر الأحمر شمالا حتى السويس . ذلك أن الدولة العثمانية قد احتفظت بسيادتها على هذه الاقاليم ، توحيدها لها مع بقية الاقاليم الاسلامية ، واعتبرت أولها فى خليج عدن قواعد أمامية أمام توسع الدول الاستعمارية من المحيط الهندى شمالا فى البحر الاحمر . وأصبحت محافظات زيلع وبربرة ضمن محافظات الدولة العثمانية ، متوحددة بذلك مع مصر فى دولة واحدة ، ضمت كذلك محافظات مصوع وسواكن التى وحدت الدولة العثمانية كل سكانها داخل اطار واحد ، ووضعتهم أمام مصير واحد . أما من الناحية الادارية فنلاحظ أن المحافظات الصومالية قد خضعت فى معظم أوقاتها لسلطة والى اليمن العثمانى ، رغم أن سلطات الدولة العثمانية تركت للاهالى أمر التصرف فى كثير من الشؤون الداخلية .

أما سواحل الصومال الممتدة فى المحيط الهندى فان السلطات العثمانية لم تصل إليها بل تركت أمر إدارتها للشيوخ والسلاطين المحليين . فعمل كل منهم فى مدينته المستقلة عن مدينة جاره على رواج التجارة ، وشجع على ازدهار حضارة اقليمية ، ولكنهم تساندوا جميعا مع بعضهم ، ومع الدولة العثمانية ، ومع امراء الجزيرة العربية والخليج العربى ، وفى ظل التضامن الاسلامى ، وفى الكفاح ضد المستعمرين الأجانب ، ضد البرتغاليين ، الذين اخضعوا سواحل شرق افريقية لنفوذهم .

أما موانى سواكن ومصوع فانها كانت تلحق فى بعض الأوقات بولاية جدة أو الحجاز ، وينتهى بها المطاف دائما ، إلى مصر . وكان البحر الأحمر ودور المصريين فى البحر الأحمر هو الذى يهىء لهم امكانيات الوحدة والاتحاد الطبيعية مع ابناء كل هذه الاقاليم .

لقد مرت كل هذه المنطقة ، في شمال شرق إفريقيا ، بمراحل متعددة من تاريخها ، ولكنها تضامنت كلها مع اخوانها من العرب والمسلمين ، في كل من الشرق الادنى ومناطق الخليج العربى ، ومع مصر بنوع خاص . لقد شاركوا جميعهم في الكفاح ضد الاستعمار البرتغالى ، وايدوا سلطان مسقط في انتزاعه السيطرة على المحيط الهندى من ايدى البرتغاليين . ومع بداية القرن التاسع عشر بدأت قوى جديدة فى النزول إلى الميدان ، وعملت على تطوير الحوادث . ولكن تاريخ هذه المناطق الافريقية ارتبط رغم ذلك بمصر وفى فترة مجيدة من تاريخها ، قل أن يكتب التاريخ أكثر منها روعة : أنها صفحات الاتحاد بل الوحدة المصرية الافريقية ، صفحات تاريخ مصر الافريقية ، تلك الصفحات التى كتبها اباؤنا واجدادنا بعرقهم ودمائهم فى الصحارى الافريقية ، والتى اشتملت على قوة عزيمتهم وشدة ايمانهم بافريقيتهم ، حتى وان كانت الدول الاستعمارية قد وقفت لهم بالمرصاد .

القسم الأول

مصر وإفريقية

الباب الأول

مصر في وادي النيل

الفصل الأول

الدولة الحديثة والسودان

عملت مصر في النصف الاول من القرن التاسع عشر على توسيع اقليمها في منطقة الشرق العربى وإفريقية في نفس الوقت . وكانت تجربتها فريدة في نوعها وتستحق التسجيل ، وخاصة في ذلك الوقت الذى لم يزد فيه تعداد المصريين على مليونين ونصف مليون نسمة . وبعد أن أنشأت مصر ادارة حديثة في بلادها وقامت بتجربة في شبه الجزيرة العربية تحولت أنظارها إلى السودان . فماهى الاسباب التى دفعت مصر إلى هذا الاتجاه ؟ وكيف تم لها أن تتحد مع هذه المناطق الافريقية الواسعة ؟ وما الذى تمكنت من إنشائه هناك ؟

(١) - أسباب الفتح :

تمكنت مصر منذ ١٨١١ من ضرب النظام الاقطاعى المملوكى ضربة قاسية ، وتمكنت بعد ذلك من البدء في تطوير اقتصادياتها ، سواء أكانت مرتبطة بالزراعة أو بالتجارة أو بالتصنيع . وبعد التشكيل الاجتماعى الاقطاعى ظهرت مصر في شكل جديد تساوت فيه الرعية أمام ولى الأمر ، رأس الدولة . لقد أصبحت الدولة هى كل شئ في مصر ، ولها حقوق على كل المصريين ، وفي مساواة تامة . وأصبح من مستلزمات هذه الدولة أن تحرص على أمنها الداخلى والخارجى ، أى على سلامة أراضيها ، وتسيطر كذلك على الموارد الاقتصادية والبشرية اللازمة لها داخل حدودها . وما دامت هذه الدولة قد عملت على توحيد اقاليم المشرق العربى ، فمن الطبيعى أن تفكر في ادخال

السودان معها داخل هذه الدولة الحديثة الناشئة . كما أن إمكانية وجود اعداء ، شرقيين أو غربيين لهذه الدولة ، كان يفرض عليها أمر القضاء عليهم ، حتى تتمكن من الاستمرار في تجربتها حتى النهاية ، وتوحد المنطقة وتدافع عنها ضد الاطماع الاستعمارية ، وتسوى بين ابنائها في الحقوق والواجبات ، كما تسوى بينهم في المصير .

فالدولة اذن كانت هي السبب الأول المحرك لعملية فتح مصر للسودان ، أو ضم مصر للسودان ، أو اتحادهما معا ؛ سواء أكان ذلك لارضاء عوامل سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية أو معنوية .

وكان جزء من المماليك قد فر إلى الصعيد بعد مذبحة القلعة سنة ١٨١١ ، ثم اضطر بعد ذلك إلى الخروج جنوبا مبتعدا بنفسه عن سلطة الدولة التي قررت القضاء على الاقطاع . وتمكن بعض المماليك من المعيشة في اقليم النوبة واطليم دنقلة ، وبشكل يجعل حكومة مصر تخشى من امكانية عودتهم أو مناوءتهم لها . وخشيت مصر من تحالف هؤلاء البكوات مع سلطان سنار أو تحالفهم مع ملك الامهرة أو مع الانجليز . فاضطر الوالى الى أن يطلب من ملك سنار سنة ١٨١٣ عدم مساعدة هؤلاء المماليك ، ثم عاد وطلب نفس الشيء في سنة ١٨١٥ من ملك الامهرة . وكانت القوات المصرية في ذلك الوقت مشغولة في الجزيرة العربية ، وكان معظمها من القوات القديمة وغير النظامية ، وانهكت في صحراء نجد وقفارها ، ثم بدأت الجبهة اليمنية في مشاغبة القوات المصرية ، فهل كان في وسع محمد على ، وولايته تكاد تكون بدون قوات دفاع كافية ، أن يستمر في عملياته لمعونة السلطان في الجزيرة العربية ويترك اعداءه المماليك يهددونه في ولايته ؟ لا شك أن موقف محمد على كان صعبا من هذه الناحية خاصة وانه لن ينسى الدور الذى قامت به انجلترا لاعادة نفوذها الى مصر سنة ١٨٠٦ متحالفة في ذلك مع المماليك ، وارسالها حملة فريزر إلى مصر في العام التالى . وكان من الطبيعى أن يخشى محمد على أى دسائس بريطانية ضده ، خاصة وانه قد اضاف المماليك الى صفوف اعدائه ، ولم تكن

العلاقات ودية بين الحبشة ومصر . فأى تحالف مملوكى بريطانى ، أو مملوكى حبشى ، أو مملوكى سودانى سيؤثر بلا شك على وضعية الدولة المصرية التى كانت قواتها موزعة فى بلاد العرب .

ومع سلامة الدولة وامنها لا يمكننا أن ننسى ضرورة وحتمية نموها ، فإذا كانت مصر كدولة قد أخذت فى التجاوب مع البلاد العربية ، وإذا كان محمد على قد طالب السلطان فى ذلك الوقت بمنحه ولاية سوريا حتى يتمكن من تضيق الخناق على الوهابيين من جانبين ، فمن الطبيعى أن تنمو هذه الدولة المصرية فى بقية الاقاليم العربية ، وخاصة تلك التى تواجه سواحلها سواحل الحجاز ، أى فى الاقاليم السودانية .

وكان محمد على يعرف اهمية الموارد الاقتصادية للسودان ، وسمع عن وجود الذهب والزمرد فيه ، وعلم بوصول القوافل تحمل الصمغ العربى وريش النعام وسن الفيل من كردفان وعبر درب الاربعين حتى اسيوط . وكانت هذه القوافل تصطحب معها عددا من الرقيق أو العبيد الذين كان وجودهم يعتبر سلعة من السلع ، لها قيمتها الاقتصادية ، رغم انها بشرية ، ويعترف بها المجتمع ، بل ويحتاج اليها . وكان فى وسع مصر أن تحصل على رجال اصحاء اقوياء يعملون فيها أو يشتركون فى قواتها المحاربة ، وكان هذا اغراء جديد لاولى الامر على التفكير فى السيطرة على السودان ، أو وضع امكانياته متحدة ومكملة للامكانيات المصرية . ولقد عرف عن السودانيين الامانة والنظافة ، فكانوا يصلحون للعمل عند الامراء وكانوا يصلحون للعمل فى الجيش وخاصة فى المناطق النائية ، والمناطق التى توجد بها مراكز للحراسة .

وكان من حق مصر - وهى تعيش على النيل - أن تسير جنوبا مع هذا النهر صوب منابعه ، خاصة وأن أى حدود لم توجد ولم توضع بين مصر والاقاليم الجنوبية فى افريقية . ومن الطبيعى ان يحاول المصريون حل هذا اللغز الذى يتلخص فى معرفة مكان منابع النيل .

كانت كل هذه العوامل تدفع الدولة المصرية دفعا صوب السودان ،
وصوب الجنوب ، وصوب الاقاليم الافريقية الموعلة في افريقيتهما ، والتي تتمم
مصر . وأخيرا فعلينا الا ننسى تلك المحاولات التي قام بها بعض ابناء جنوب
الوادى نفسه لوصول ادارة الدولة المصرية اليهم ، وكان بعضهم يشكو من فقد
سلطنته أو امارته ، والبعض راغب في الوحدة مع مصر ، والبعض يتمنى أن
يكون مصرياً . ولقد اتصل عدد كبير منهم برأس الدولة المصرية في ذلك
الوقت ، في القاهرة ، ثم في الحجاز حينما ذهب لنجدة القوات العسكرية
هناك ، ثم في القاهرة بعد عودته من جديد . وما من شك في انهم قد زينوا له
العملية واعطوه مواصفات عن اقاليمهم تغرى بالدخول في عمليات بعيدة ، وفي
الوقت الذي كانت مصر فيه مشغولة دائما بالجزيرة العربية . وعلى أى حال
فيصعب علينا تقديم أحد العوامل على العامل الآخر رغم انها تكاثفت سويا
ونجحت في أن تقرر مصر أمر الذهاب الى السودان ، سواء أكان ذلك لأسباب
اقتصادية أو سياسية أو معنوية أو استراتيجية .

(٢) - الحملات الحربية :

أفادت القيادة المصرية من تجربتها مع الجنود وفي مسائل التموين والنقل من
الحرب في الجزيرة العربية ، وكان في وسعها أن تقوم بتجربة في السودان أحسن
من تجربتها أمام الوهابيين . وكانت القوات المصرية حتى ذلك الوقت تشتمل
على اعداد كبيرة من الجنود غير النظاميين ، ومن الاتراك والالبان والمغاربة .
وكانت هذه الجنود من بقايا جيش الاحتلال العثماني في مصر ، إذ أن الجيش
المصري الحديث ، المنظم المدرب ، لم يكن قد نزل بعد إلى ميدان المعركة .
وعلى أى حال فمهما كانت درجة الضبط والربط عند هؤلاء الجنود فان عددا
منهم كان من الفرسان ، وكانوا جميعا يستخدمون البنادق والغارات ، أى
يستخدمون الاسلحة النارية ، وهى ميزة كبيرة تميزهم على غيرهم من المقاتلين
في المنطقة في ذلك الوقت . ولم يكن من المتوقع أن يقاوم الامراء الاقطاعيون في
السودان مثل هذه القوات ذلك أن النظام كان شبه معدوم لديهم ، وكان

اعتمادهم على الخراب قبل أى شئ آخر .

وبدأ اعداد القوات المصرية اللازمة للسودان باشراف محمد لاطو على ،
الذى كان عليه اعداد المراكب وتجهيز المؤن والذخائر ، والحرب طويلة المدى ،
وفي ميدان عمليات بعيد عن قواعدهم . ولقد اجتمعت هذه القوات في حلقا
وقارب عددها الخمسة آلاف . ثم بدأت العمليات لنسف بعض الصخور في
الجنادل حتى تتمكن السفن من المرور ، ثم بدأت الحملة سرها .

ولقد كانت اولى نتائج هذا التحرك هو استسلام عدد من البكوات الممالكة
وطلبهم العودة وأسرهم إلى مصر .

وكان قائد الحملة هو اسماعيل كامل ابن الوالى محمد على ، وكان شابه بلغ
من العمر خمسة وعشرين سنة ، نشطا غيوراً وربما مغروراً إذ أنه لم يظهر من
الكفاءة مثل ما أظهره أخوه ابراهيم . وسارت الحملة بعد الشلال الثانى جنوبا
مصطحبة معها مهماتها ومؤنتها وذخائرها ، وسار الفرسان لحماية المشاة في
الوقت الذى تقدمت فيه السفن مع النهر . ووقعت أولى الاشتباكات مع
الشايقية ، وخاصة بعد أن أصر القائد الشاب على ضرورة تسليمهم لاسلحتهم
وعدد من جيادهم له ، وعلى أساس ان الباشا يرغب في ضمان ولائهم ، وأنه
يريد شعبا يفلح الأرض لايحمل السلاح ويقا تل ، وفي الوقت الذى قد
لا ترغب الدولة فيه في قيام المشكلات . وحينما انتهت المعركة ، ورغم انتصار
القوات المصرية ، اضطر محمد على إلى التدخل وتوبيخ ابنه على مثل هذا
الاشتباك . ووقعت موقعة في كورنى وانتصر فيها المصريون كذلك ، ثم
استمرت الحملة في زحفها جنوبا صوب مملكة سنار .

وكانت مرحلة العمليات في اقليم سنار تيسر بدخول الحرب في طور
جديد ، بعد أن انضمت أقاليم حلفا ودنقلة للحكم المصرى . واستتبع هذا
الطور ارسال ابراهيم باشا إلى جنوب الوادى لكى يبدأ في تنظيم وسائل الحكم

والادارة . وكانت أنظار الحكومة ، وتفكير الدولة قد بدأت في الاتجاه في هذه الفترة صوب الامكانيات الاقتصادية والبشرية للسودان ، وبشكل واضح ، وللوصول إلى مزج هذه الامكانيات بامكانيات شمال الوادي . فظهر اهتمام الحكومة بالسودانيين كعنصر هام ولازم للتجنيد ، كما ظهر اهتمامها بالبحث عن العروق المعدنية والمناجم ، وخاصة للمعدن النفيس الاصفر الرنان ، الذي يمكن به شراء كل شيء ، وتقييم كل شيء .

وبدأت الاتصالات بين الحكومة المصرية وبين بعض الامراء السودانيين لارسال الشبان إلى مصر للخدمة في الجيش ، وصدرت الأوامر بمنع خروج أى من أبناء السودان للخارج باسم الرق أو الاسترقاق ، فالسوداني جندي وتفضله الدولة المصرية كعنصر محارب ، ولا تسمح بالمταجرة فيه . وصدرت الأوامر للمسؤولين في جنوب الوادي لارسال الاخشاب اللازمة لبناء السفن وغيرها من غابات السودان . وكانت الحكومة تحتاج في أول الأمر إلى ما لا يقل عن ثلاثة آلاف سوداني سنويا للعمل في الجيش ، ثم زاد هذا العدد نتيجة لاحتياج الحكومة للسودانيين للخدمة في الأقاليم السودانية نفسها ، بعد أن ثبت عدم ملائمة مناخ السودان للعناصر التركية والشامية .

وبعد أن عملت الحملة الأولى بقيادة اسماعيل في منطقة سنار ، أخذت الحملة الثانية بقيادة ابراهيم في العمل في منطقة النيل الأبيض . أما الحملة الثالثة فكانت بقيادة محمد بك الدفتردار ، صهر محمد علي ، والذي كان عليه أن يعمل في منطقة غرب السودان ، في كردفان وحتى دارفور .

ولم تلق هذه الحملات صعوبة تذكر ، وذلك بسبب اختلاف التسليح بين السودانيين والقوات المصرية . وهناك عامل ثان أثر في قلة العمليات الحربية بين المصريين والسودانيين ، وهو يرجع إلى شدة تمسك السودانيين بالاسلام ، ذلك الدين الذي يحرم على المسلم مجاهدة المسلم ، ويحرم عليه اعتبار بلاده أرض جهاد . ولقد قبل السودانيون انضمامهم لمصر واتحادهم معها ، غير

مفرقين بين مصري وسوداني ، وكانوا في حقيقة الأمر يتطلعون إلى الوحدة ، وهي طبيعية بين شعبين عربيين مسلمين ومتجاورين . ولقد حاول بعض المؤرخين إستغلال حادثة قتل اسماعيل ابن محمد على لاضفاء ضوء معين على العلاقة القائمة بين المصريين والسودانيين ، ولكن هذه الحادثة لاتدل على الكثير خاصة وانها مرتبطة بشخص ، ولم يحدث مثلها في مناطق أخرى من السودان ، وإن كانت هذه الحادثة - مع ماتلاها من انتقام محمد بك الدفتردار - سببا في فرار كثير من الأهالي من المنطقة ، وتركهم لقراهم وعدم دفعهم الضرائب ، فحرمت الحكومة بهذا الشكل من مجهوداتهم كرعايا ، واستمرت هذه الحال لمدة سنوات طويلة في تلك المنطقة قبل ان تعود المياه إلى مجاريها الطبيعية . وعلى أى حال فاذا كانت عملية الدفتردار قد حرمت الحكومة من الضرائب ، إلا أنها اخضعت الاقليم ، وزودت مصر بعدد من السودانيين للعمل في قواتها المسلحة .

وقمت بذلك المرحلة الأولى من مراحل فتح السودان في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وأصبح على السودان الذي اتحد مع مصر ان يشارك نفس مصير المصريين . وبدأت الدولة في اعداد وسائل الادارة اللازمة لحكم هذه الاقاليم الشاسعة ، والتي اكدت لها صفتها الافريقية .

(٣) - الادارة :

كان اسماعيل ابن محمد على هو أول من تولى حكومة عموم السودان أو حكمدارية السودان . وصدر أمر والده بتعيينه في هذا المنصب في شهر يوليو سنة ١٨٢٢ وبعد أن قتل في سنار عين محمد على صهره محمد بك الدفتردار حاكما عاما على السودان ، أو الاقليم السودانية ، في فبراير سنة ١٨٢٣ .

وظل الدفتردار يحتل هذا المنصب ، وتلك السلطة حتى اكتوبر سنة ١٨٢٤ . ولقد اثرت عملية انتقامه لمقتل اسماعيل على علاقته بالاهالي في بعض

المناطق ، فاضطر محمد على إلى ارسال محمد بك جركس لاحتلال هذا المنصب ، وحكم ملحقات مصر الجنوبية . إلا أنه لم يبق في الحكم لمدة طويلة ، ولا يمكننا أن ننسب له أى عمل هام إذ أنه قتل في ابريل سنة ١٨٢٦ وخلفه على باشا خورشيد في شهر يونيو . وظل هذا الاخير مدة ١٢ عاما حاكما عاما على الاقاليم السودانية ، وساعد هذا الوقت على حياة الاستقرار ، وعلى بدء تنفيذ سياسة حكومية في تلك الاقاليم .

يمكننا أن نعتبر أن الحكام الثلاث الاول لم يقوموا بالشئ الكثير ، فضلا عن أنه يمكننا أن ننسب اليهم شرف فتح السودان . ولكن خورشيد باشا اهتم بالادارة وانشأ أول نواة لادارة حكومية في السودان ، اقتبسها من الادارة المصرية الى حد ما ، رغم انه طبقها بنوع من المرونة . واختار خورشيد باشا مكان التقاء النيلين الازرق والابيض موقعا لعاصمة السودان ، وكان هذا هو المركز المتوسط بين الاقاليم السودانية المختلفة ، والذي يسهل اتصاله بمصر من ناحية اخرى ، وتلتقى عنده طرق القوافل البرية والبحرية ، مما يرشحه لكي يكون عاصمة للبلاد ، ومما يساعد على نجاح وسرعة ازدهار وزيادة سكان مدينة الخرطوم .

ويمكننا أن نفهم من اختيار عاصمة للاقاليم السودانية نوع العلاقة التي ستقوم بين هذه الاقاليم وبين مصر ، وهى تشبه الى حد كبير نفس العلاقة التي كانت موجودة بين مصر والدولة العثمانية . فهناك عاصمة ، ولكنها تخضع لعاصمة أكبر . وكان هذا هو نظام تسلسل القيادة العسكرية ، أو النظام المركزى للحكم ، والذي يسمح للقاهرة - مركز النشاط - بتوجيه السياسة في الخرطوم وجدة ودمشق .

وعلى أى حال فان لدينا شهادات كثيرة من الرحالة الذين زاروا السودان في هذه الفترة ، وثبتت السرعة التي ازدهرت بها مدينة الخرطوم ، خاصة وأن خورشيد قد عمل على تأمين التجارة وتأمين قوافل التجار ، فازداد الازدهار

داخل السودان نفسه ، كما زاد الازدهار بين مصر والسودان ، واتصل التجار ببعضهم . وكانت مدة حكم خورشيد باشا الطويلة ، والتي بلغت اثنتى عشر سنة ، تسمح له بالعمل على تشجيع الزراعة ومساعدة الاهالى على انشاء السواقي وزراعة القطن والنيلة وقصب السكر . واصبحت هذه المحصولات من أهم المنتجات السودانية . وكانت هذه المواد تعتبر مواد خام لازمة للصناعة ، وخصوصا في مصر في ذلك الوقت ، وبخاصة في الصناعات الحربية ، التي تحتاج للقطن وتحتاج للبارود . ولاشك أن السلطة المركزية في مصر كانت تعضد خورشيد باشا في سياسته وادارته للسودان ، مادامت قد سمحت له بالبقاء هناك مثل هذا الوقت .

ومن المعروف أن محمد علي نفسه كان يهتم شخصيا بإدارة السودان ، وليس أدل على ذلك من رحلته التي قام بها الى تلك الاقاليم في ديسمبر سنة ١٨٣٨ ، وقد بلغ من العمر سبعين عاما . ولقد اظهر محمد علي حبه واحترامه للعدل والقانون ، وعمل على نشرهما في السودان ، فعزل حاكم كردفان ، كما اضطر الى محاكمة عدد من الموظفين والكتبة التابعين له ومصادرة اموالهم نتيجة لمحاكمتهم ومعرفة سوء ادارتهم واستغلالهم لسلطتهم مع الاهالى . وكان محمد علي يعتبر نفسه مربيا للاهالى في الاقاليم التي يحكمها ، ويعرف ان عليه واجب مساعدتها لاستمرار تطورها وتمدنها ولاشك ان خورشيد باشا كان يعرف ذلك جيدا ويحاول تطبيقه في القطاع المعهود به اليه حسب امكانياته .

ونشطت التجارة في هذه الفترة وزادت رقعة الأرض المزروعة ، وادخلت بعض الصناعات ، مثل صناعة السفن في ترسانة الخرطوم . وشجعت الحكومة التعليم الموجود في ذلك الوقت ، وان كان متواضعا ويقتصر على شكل الكتاتيب . وظهرت الحكومة احترامها لرجال التعليم والفقهاء ، ولم تنس استشارة اصحاب الرأي من السودانيين في المسائل الهامة التي تعرض لها . كل هذا بطبيعة الحال في وقت كانت فيه حكومة السودان حكومة عسكرية . ولقد عملت هذه الحكومة على محاولة وقف غارات الاحباش على حدود

السودان ، وهجوم عصاباتهم على قوافل التجارة . وليس ادل على تجاوب
الاهالى مع تلك السلطة المركزية الجديدة ، واحترامهم للقانون ، من مذكرات
الرحلات التي تمكن الاوربيون من القيام بها في تلك المناطق ، وفي ذلك
العصر ، ودون أن يقع لهم أى حادث ، علما بأن قوة الجيش المصرى في
السودان كانت تتراوح بين خمسة وسبعة آلاف جندى .

ولقد ساهم السودان منذ ذلك العصر في بناء الامبراطورية المصرية ،
واصبح ابناؤه المجددون يعتبرون من بين خيرة رجال الجيش المصرى .

وبعد حكم على باشا خورشيد تولى السلطة في جنوب الوادى أحمد باشا
جركس المعروف بأبى ودان . ولقد عمل هذا الحاكم الجديد على تحسين
الخرطوم ، وعلى تقسيم الاقاليم السودانية من الناحية الادارية إلى اخطاط ،
والاخطاط إلى أقسام . وكانت أهم أعماله هى محاولة القضاء على الفوضى
الموجودة في كردفان واخضاع تلك المنطقة اخضاعا تاما للحكومة . ثم عمل
على احتلال اقليم شرق السودان ، وانشأ مدينة كسلا لى تكون عاصمة
لاقليم التاكا الجديد . وتوفى هذا الحاكم في الخرطوم سنة ١٨٤٣ . وكان حاكما
قديرا ساعد على تركيز سلطة الحكومة ، وعلى توسيع رقعة الاقاليم المنضمة
علاوة على انشائه للمدن الجديدة في كسلا . ولكن الروايات تختلف في أمر
موته ، وتذكر بعضها أنه مات منتحرا ، وتذكر الأخرى أنه مات موته
طبيعية . وعلى أى حال فقد يرجح أمر موته منتحرا بالسم . وكان بعض
الوشاة قد أوعز إلى محمد على بأن أحمد باشا يعمل على الاستقلال بالسودان ،
وأنه قد استند إلى امر كان قد اصدره السلطان سليم ، ويأمر فيه بأن يكون
السودان وحدة ادارية مستقلة عن مصر وتخضع راسا للسلطان ، مثلها في ذلك
مثل مصر نفسها ، وأنه قد كتب إلى الباب العالي يعرض عليه تنفيذ هذه
السياسة ، وتنصيبه هو ، واليا على الخرطوم فعزم محمد على على القبض عليه ،
وأرسل قوة عسكرية من مصر لذلك . وسواء اصبحت مسألة الوشاية ونزعاته
الاستقلالية أو لم تصح ، فالمهم هو أن الحاكم العام قد تناول السم عند معرفته

قرار محمد علي بالقبض عليه .

وتولى بعده أحمد باشا المنكلي أمر السودان ، واهتم بزراعة قصب السكر وتنظيم المالية . ثم جاء بعده خالد خسرو باشا الذي صدر قرار تعيينه في ديسمبر سنة ١٨٤٥ وان كان لم يصل إلى الخرطوم الا في سنة ١٨٤٦ ، وبقي في السودان حتى بداية عهد عباس . والمهم في حراسة هذه الفترة هو معرفة أن استقرار الحاكم العام لمدة طويلة قد ساعد على استقرار الحالة العامة في البلاد كما حدث في عهد خورشيد . ولقد حاولت الحكومة أن تعمل على التقريب بين الاهالي والتقرب اليهم . وكان وجود الادارة المصرية في السودان عاملا جديدا ادخل في حياة الاهالي ، وساعد على تطور السودان ، بعد عدة قرون من التأخر .

ويمكننا أن نقول أن الادارة المصرية في السودان لم تكن لها خطة واضحة وسياسة مرسومة من أول الامر ، ورغم ذلك فقد كان على حكام عموم السودان أن يدخلوا الى تلك البلاد نظاما اداريا يشبه النظام الموجود في مصر ، أى يعنى استمرار الاقتباس من الغرب ، وفرض الانظمة من أعلى إلى أسفل ، أى من الحاكم إلى المحكوم . ولقد تركت الادارة المصرية تصريف أمور القرى والقبائل بين ايدي المشايخ المحليين ، ولكنها حاولت أن تضع إلى جانب سلطتهم بعض القوات العسكرية غير النظامية . ولم تكن الادارة تستطيع أن تفعل أكثر من ذلك ، وخاصة في ذلك العصر ، وسيسمح هذا الوضع بضعف المراقبة وباستغلال النفوذ ، مما سيكون له أسوأ الاثر على كل من الحاكم والمحكوم .

ولقد فتحت الادارة المصرية دفاتر خراج للسودان بمجرد انتهاء فترة الفتح أو الغزو ، وتكونت لجنة لربط الضرائب وقررت ما يقرب من ٦٠ الف جنيه ضرائب سنوية ، وهي ليست مبالغ باهظة . كما أن الادارة فتحت دفاتر الفردة وعهدت بها إلى الجهاز الاداري لتولى جمعها ، وكان على الجنود غير النظاميين ان يعاونوا الادارة في تنفيذ هذه المهمة . ولكننا نرى أن جمع هذه الضرائب كان

في حقيقة الأمر متروكا للرؤساء المحليين ، مما ساعد على جبايتها دون مراعاة للمساواة ، وكان هذا التدرج الموجود بين شيخ القبيلة ، وشيخ مشايخ المنطقة ، ومأمور المركز ، فالمدير ، فالحكمदार فالحاكم يسمح لكل منهم أن يفرض الضرائب كما يحلو له ، إذ أن رئيسه المباشر كان يطالبه بمبلغ محدود من المال ، دون أن يتدخل لمعرفة المبلغ الذي حصله بالفعل . فكان في استطاعته أن يفرض الضرائب على أهل إحدى القرى ، ويعفى القرية الأخرى منها ، أو أن يحتفظ لنفسه بالمبلغ الذي يفرض عن حاجته . وكان معنى هذا أن بعض المسئولين عن جميع الضرائب في السودان كان في وسعهم جمع المال لحسابهم الخاص ، ودون أن يكون عليهم رقيب ، وكان كل ذلك يقع على كاهل الفلاح البسيط . فاذا أضفنا إلى هذا عدم كفاية الكتاب وعدم وجود قوانين مالية واضحة ، وبعض تلاعب أصحاب النفوس الضعيفة ، لو وجدنا أن الأمر كان يحتاج إلى حزم . وكان الأهالي قد تعودوا دفع اتاوات أو هبات أو هدايا - سنوية أو شهرية - للقضاة وللمعلمين في الكتاب أو الزاوية ولائمة المساجد ، وكان الانحلال السياسي الموجود في السودان قبل مجيء المصريين لا يجبر كثير من السودانيين على أن يدفعوا أكثر من هذه الهدايا ، ولكن الأهالي اضطروا بعد مجيء المصريين إلى دفع الضرائب علاوة على الهدايا ، التي أصبح تقديمها نوعا من العادة أو العرف أو التقليد .

وعلى أي حال فإن الإدارة المصرية في السودان قد عملت منذ استقرارها ، على تلافى هذه الأخطاء وغيرها ، وساعد على ذلك طول مدة حكم الحكام . وإن كان الأمر سيتغير بعد ذلك ، حين يتوالى على حكمدارية عموم السودان خمسة عشر حاكما عاما في حوالي ثلاثين سنة . فعجز الحكام عن فهم البلاد والتعرف على أهلها ومعرفة حاجاتها .

وكان الاحتكاك الذي نشأ بين حضارتين متجانستين ومختلفتين في درجة ارتفاعهما على السلم الحضاري في غاية الأهمية بالنسبة للسودان ، إذ أنه دفع السودانيين إلى التحرك بعد فترات طويلة كانت حياتهم فيها هي حياة العصور الوسطى المظلمة .

الفصل الثاني

التطور والاطماع والسيادة

كانت التجربة المصرية في السودان عاملاً هاماً ساعد على تطور المجتمع في جنوب الوادي ، والخروج به من عصور الحياة البدائية والحكم القبلي الى مرحلة الدولة الحديثة . وكانت مصر نفسها قد تطورت في هذا الوقت ، وبسرعة ، ومرت من النظام الاقطاعي الى نظام اجتماعي قامت الدولة فيه بكل الاعباء ، ولصالح الجميع . ولكن نتائج تجربة الدولة الحديثة في مصر نفسها اختلفت عن نتائج نفس التجربة في السودان ، وان كان كل من الاقليمين ، كل من شطري الوادي ، قد تطور وسار الى الامام . فما هي الاسباب التي اثرت في درجة تطور كل اقليم ؟ وما هو موقف الدول الاستعمارية من هذه التجربة الفريدة في نوعها في كل من شطري الوادي ؟ وإلى أى شيء انتهت هذه التجربة ؟

(١) - التطور :

كانت مصر قد بدأت تطورها الاقتصادي الاجتماعي وبشكل عام منذ أن اصطدمت بالحملة الفرنسية ، ولو أن هذا التطور لم يظهر بشكل عملي تطبيقي إلا حين قام الشعب نفسه باختيار الوالي عليه ، وتوليته زمام الأمور . وسارت الدولة منذ السنوات الأولى من القرن التاسع عشر في مصر على سياسة السيطرة والاشراف التام على كل وسائل الانتاج ، وظهر ذلك في ميدان الملكية العقارية للاراضي الزراعية ، كما تبلور فيما بعد مع سيطرة الدولة على شئون التجارة وقيامها بمهمة التصنيع اللازمة للجيش وللقوات المسلحة وللبلاد .

ولقد أصبح كل المصريين في ظل هذا النظام الجديد متساوين أمام القانون ، أى أمام الحكومة ، فالكل جمهور ، والكل رعية ، والكل يخضع لها ويعمل

وينتج قبل أن يطالب بأى شىء ولا شك أن هذه كانت هى الطريقة الوحيدة لكى تتمكن مصر من الخروج من نظام اقطاعى قديم ثابت راسخ ، عمل على استغلالها لمدة قرون طويلة ، ولم تظهر فيه فى البلاد قوة وطنية من الطبقة الوسطى ، أو البورجوازية ، التى تعمل بالتجارة ، يمكنها تحمل هذا العبء وتطوير المجتمع بنفسها . فوقع هذا العبء على كاهل الدولة ، وقامت به وطورت الاقتصاد ، وهو أساس هام من أسس المجتمع فى مصر .

ولكن التطور الذى حدث فى مصر بدأ منذ سنة ١٨٠٥ واستمر بعد ذلك خطوة من بعد خطوة بالاستيلاء على أراضى الاوقاف ، والتخطيط للنظام الزراعى ، وعمليات تسويق المحصول ، بعد ضرب المماليك ضربة قاضية بمذبحة القلعة سنة ١٨١١ . وأعطى هذا التطور ثماره فى مصر رغم انشغالها بالحرب فى بلاد شبه الجزيرة العربية ، ورغم تحملها أعباء جسيمة من الناحية الحربية والناحية الاقتصادية .

وكان الاقتصاد المصرى الموجه قد شعر مع بداية امتداد سلطة الدولة المصرية إلى السودان فى سنة ١٨٢١ بحاجته الى تكامل الموارد الاقتصادية بالاقليم السودانى مع الموارد المصرية ، للاستمرار فى عملية الانتاج المتطورة والمتزايدة . ولكن السنوات الاولى التالية لتحرك القوات المصرية جنوبا فى السودان انفقت فى عملية التهذئة ، وفى محاولة انشاء أداة حكومية تسير أمور السودان . وحينما بدأت هذه الأداة الجديدة فى الاستقرار وفى الحكم كان بعض التعديل قد ادخل فى مصر نفسها ، على نظام الملكية العقارية ، ونظام سيطرة الدولة على الانتاج والتسويق ذلك أن محمد على كان قد بدأ فى السنوات الاخيرة من العشرينات فى اقطاع كبار رجال دولته مساحات من الاراضى يقومون باستصلاحها وباستثمارها ، مع اعفائهم من الضرائب لمدة فترة معينة ، حتى يزيد كمية الدخل القومى ، ويمهد لزيادة إيرادات الدولة المباشرة ، بعد فترة معينة . وجاء هذا التعديل فى السياسة الاقتصادية والانتاجية لمحمد على فى مصر فى الوقت الذى بدأت فيه الادارة الحكومية وسلطة الدولة الحديثة فى

الاستقرار في السودان . فهل كان في وسع محمد علي أن يستمر على السير طبقا
لتخطيط موجه واحتكاري للدولة في السودان ، بعد أن قلل من درجة التوجيه
والاحتكار وسيطرة الدولة على الاقتصاد في مصر ؟

حقيقة أن رأس الدولة كان قد أصيب بصدمة حيال الدولة العثمانية ، ومن
دولة الغرب في ذلك الوقت ، بعد اشتراكه في حرب اليونان أو حرب المورة ،
وتدمير أسطوله واجباره على الرجوع إلى مصر . ولم تعمل الدولة العثمانية على
مكافأة مصر على الجهود الكبيرة التي قدمتها لها سوى باسناد ولاية كريت
لها ، ووضعها تحت اشراف واليها . كما أن مصر شعرت بخطورة تدخل الدول
الاوربية ضدها ، وامكانية تقويضها للنظام الذي انشأته ، وشعرت بعجز
الباب العالي في نفس الوقت عن مساندتها أمام مثل هذا الهجوم ، بل لقد
شعرت الدولة المصرية في ذلك الوقت بضرورة قيامها بدورها لتطوير المجتمع في
الشرق الادنى العربي ، وتطويره من ناحية الادارة والسياسة الاستراتيجية
والاقتصاد ، حتى يمكنه أن يعمل بدوره على اصلاح الدولة العثمانية نفسها ،
فوجدت مصر - وهي متحدة في ذلك الوقت مع الحجاز ونجد والسودان
وكلها بلاد عربية - ضرورة ضم الاقاليم السورية اليها ، حتى تتمكن من انشاء
دولة لها أهميتها ، ويمكنها أن تعمل على تطوير المجتمع الشرقي .

وجدت الدولة المصرية إذن أن عملياتها تتضارب مع بقاء الدولة العثمانية
بالشكل الذي وجدت عليه ، وشعرت من ناحية أخرى بضرورة عدم
الاصطدام بالغرب في مثل هذه العمليات . وكانت سياستها تقوم على توجيه
الاهالي نحو الانتاج ، ومحاولة نزع ما يحملونه من أسلحة ، حتى يستتب الأمن
ويتفرغ الأهالي للخدمة والانتاج . ولا شك أن هذا الوضع قد أثر في سياسة
محمد علي في مصر ، وجعله يحاول ارضاء عدد من قادة دولته ، وذلك بمنحهم
مساحات واسعة من الأراضي التي يمكن اصلاحها وزراعتها ، وجعله بعد ذلك
يفكر في التعاون في بعض القيادات الاقطاعية حتى لا يصطدم بها ، سواء
أكانت هذه القيادات في السودان أو في لبنان ، كما يظهر من علاقاته مع امراء

ألجبل بعد دخوله في حرب الشام . وصعب على الدولة في هذا الوضع الجديد ، ومع ذلك التطور الذي أصاب سياستها الاقتصادية ، أمر الاشراف ، والسيطرة التامة على الاقتصاد السوداني .

وليس معنى ذلك أن الدولة قد تركت الاقتصاد السوداني بأكمله كما كان قبل سنة ١٨٢١ . فنجد أنها قد أدخلت زراعة محاصيل جديدة واحتفظت لنفسها بغلة انتاج محاصيل معينة في شكل احتكار ، كما عاملت السودانيين على أنهم رعية ، وفرضت عليهم المشاركة في الخدمة العسكرية الاجبارية ، مثلهم في ذلك مثل اخوانهم في شمال الوادي .

لقد أهتمت مصر بالحصول على مجندين من السودان ، خاصة وان مشروعاتها كانت تعتمد على الجيش وعلى القوة الحربية للوصول إلى أهدافها ، فكثرت طلبات محمد علي لارسال السودانيين للخدمة في الجيش ، وأثر ذلك على الانتاج الزراعي في السودان . واهتمت مصر في نفس الوقت الذي أدخلت فيه زراعة محاصيل جديدة في السودان بانشاء السواقي وشق القنوات ، وخاصة في المديريات الشمالية حتى تتمكن من زيادة الانتاج . وبدلاً من ان تتدخل في الملكية العقارية للأراضي الزراعية ، كما حدث في مصر منذ بضعة سنوات ، قامت الآن بترك هذه الملكية العقارية حرة في السودان ، وعلى أساس ربط مبلغ معين من الضرائب على كل ساقية من سواقي الري . ومرة جديدة نجد أن السودانيين - الذين لم يألفوا استخدام العملة منذ وقت طويل - ينظرون الى هذه الضرائب الحكومية على انها مرتفعة ، ويقوم عدد منهم بهجر مزارعة ، والذهاب الى اقليم شرق السودان أو اقليم كردفان ، للعمل في الرعي ومعنى ذلك أن قطاعاً من السودانيين لم يتجاوب مع هذا التطور المنطقي في الانتاج ، من رعى الى زراعة موسمية ثم زراعة دائمة ، وفضل عليها التفهق للوراء ، والعودة الى الانتاج البدائي والرعي . واثّر هذا العامل بطبيعة الحال على الانتاج وعلى إيرادات الحكومة ، وكان الامر يتطلب مزيداً من السلم ومن التفاهم والتعليم ، حتى يستمر تطور المجتمع دون حدوث نكسات .

وليس معنى ذلك أن الدولة قد تركت رعيتهما من السودانين يفعلون ما يرغبون ، بل حاولت أن توجههم صوب العمل والزراعة والانتاج .

ولاحظت الدولة انتشار عدد كبير من التجار الأجانب في الأقاليم السودانية ، وعملهم على المتاجرة في الصمغ العربي ، وكانت الإدارة المصرية الحديثة في جنوب الوادي قد شجعت قلوب الأجانب وقلوبهم بعثات التبشير ، ولكنها شعرت بخطورة ترك التجار الأجانب يجمعون الصمغ العربي ويحتلون جيوشا كبيرة من الأهالي في هذه العملية والمصلحة دون غيرهم . وزاد الأمر خطورة أن هؤلاء التجار الأجانب كانوا يسلحون عددا من أعوانهم بالبنادق والأسلحة النارية .

وكانت هذه العمليات تغري السودانيين الذين يفرون من الزراعة على الانضمام إليها ، ويضعون أنفسهم في خدمة التجار المستغلين الأجانب . فعملت الدولة على احتكار تجارة الصمغ العربي ، وحددت سعرا لبيعها ، وبالسعرة ، وهو ستين قرشا للقنطار ، ولا يقل عنها ولا يزيد ، والا فهاك عقوبة لكل من البائع العربي السوداني والمشتري الاجتبي ، وذلك حتى تحفظ للبلاد بروتها ، وتمنع الأجانب من المساومة فيها . ولقد اضطر بعض المدينين إلى عقاب السودانيين ، بل والأوربيين الذين يرفضون تنفيذ هذه الأوامر ، وكانت العقوبة عقوبة بدنية في ذلك الوقت ، ولا تسمح للاجتنبي الذي يذوقها بالعصى أو بالكرباج ، بالعودة إلى المخالفة من جديد .

ووجدت الدولة أن من حقها السيطرة على المناجم والمعادن وثروة تحت الأرض في السودان وبعد أن علمت بوجود الذهب في منطقة فازوغل أمرت بالبحث عنه واستخراجه وتنقيته . ومع زيادة الأعباء الملقاه على كاهل الدولة ازداد احتياجها لهذا المعدن النفيس . وزادت حروب الشام من الأعباء المالية لمصر في الوقت الذي تجمعت فيه الغيوم ، وانذرت بقرب هجوم الدولة العثمانية على مصر ، وفي الوقت الذي أظهرت فيه بريطانيا موقفها عدائيا صريحا . وفي

هذا الوقت سافر محمد على إلى السودان ، ولم يتم كثيرا في الخرطوم ، بل تركها إلى الروصيرص ثم إلى فازو غلى ، التي بنيت فيها مساكن للعمل ، وثكنات للجند ، وإحدى المستشفيات ، وتمت كمدينة لها قبتها . وشاهد محمد على هناك عمليات تصفية وتنقية وصهر الذهب ، واستغل الوالى نفس الرحلة للاصلاح من أحوال الادارة في السودان . وحين علم بعد ذلك بوجود الذهب في منطقة جبال النوبا أمر بتجهيز الحملات العسكرية لتوسيع حدود الدولة التي يظن أن الذهب موجود فيها . وقد أرسل عددا كبيرا من العمال والآلات لاستخراج الذهب وتصفيته ، مع عدد من المهندسين والأطباء والموظفين للحصول على هذا المعدن .

ولاشك أن كل هذه العمليات ، من سيادة أمور السلم ، وإنشاء أداة حكومية ، وإنشاء عدد من المدن والعواصم ، قد أثر في المجتمع السودانى تأثرا كبيرا ، وأصبح من السهل على السودانين أن يشاركوا المصريين في حياتهم ، وفي مصيرهم . أما هذه القطاعات وتلك العناصر التي لم تتجاوب مع سياسة الدولة الجديدة ، ومع مجهوداتها في الانتاج ، فانها كانت قلة بسيطة ، ولا تعبر عن مجموع السودان .

وشارك السودانى المصرى حياة الجندية والعمل في الادارة والمعيشة في ظل قانون واحد ، واصبحت ملحقات مصر هي اجزاء فعلية من مصر ، واصبح في وسع المجتمع السودانى أن يستمر في تطوره ، وفي تجاوبه ، رغم الاطماع الاستعمارية التي احاطت بهذه الدولة المصرية الحديثة من كل جانب .

(٢) - الاطماع :

كانت أولى الاطماع الاستعمارية هي اطماع الدولة البريطانية ، والتي حاولت زيادة نفوذها في مصر منذ خروج الحملة الفرنسية منها ، ومحاوله بريطانيا التحالف مع المماليك ، وارسال حملة الجنرال فريزر لاحتلال مصر سنة

١٨٠٧ . ولقد قامت بريطانيا في نفس الوقت بارسال بعثة اللورد فلانسيا للمرور في شرق السودان ، ولزيارة الحبشة تمهيدا لاقامة تحالف جنوى إفريقى يمكنه أن يعارض مصر ويصطدم بها أو يؤثر في مياه النيل ، أو حتى يهدد بالتصرف فيها ، في نفس الوقت الذى تقوم فيه بريطانيا بمهاجمة مصر نفسها . وهكذا خشيت مصر منذ أول الأمر من إمكانية قيام تحالف بريطانى حبشى ضدها . وبعد أن فر بعض امراء الممالك إلى السودان ، زادت مخاوفها من إمكانية قيام تحالف مملوكى بريطانى ، أو تحالف مملوكى حبشى ضدها . وكان من المنطقى أن يحدث صدام بين أى من هذه القوى وطبيعة مصالحها كانت تتعارض مع طبيعة تكوين مصر ومصالح أهلها .

كان الممالك يمثلون قوة اقطاعية ، ويحاولون إعادة سيطرتهم وامتيازاتهم على مصر ، كما كانت الحبشة تعيش في نظام اقطاعى واضح ، وتناصب مصر العداء ، بدعوى اختلاف الدين بين الاقليمين الافريقيين ، ورغم وجود رأس وبطريك الكنيسة الحبشية في مصر . وكانت بريطانيا دولة استعمارية ترفض قيام دولة حديثة تسيطر على طرق المواصلات الامبراطورية مع الهند والشرق الأقصى ، وخاصة بعد أن دخلت القوات المصرية الشام ، وأصبح طريقى الهند يمران داخل حدود الدولة المصرية المتحدة . كما كانت بريطانيا دولة تجارية ، تسير على أساس رأسمالى ، وطبقا لنظرية حرية التجارة والباب المفتوح ، التى تسمح لها بالمساومة ، وبالحصول على المواد الأولية بأقل سعر ممكن ، وبيع منتجاتها ومصنوعاتها بأعلى سعر ممكن . وكانت بريطانيا تناصب الدولة المصرية العداء ، خاصة وأنها قد خشيت من إمكانية بعث النهضة الحديثة في الشرق الادنى ، أو إمكانية تدخل روسيا بدعوى الدفاع عن الدولة العثمانية أمام الاعتداء المصرى ، مع ما قد يؤديه ذلك إلى تمكن روسيا من الخروج من المضائق إلى البحر المتوسط .

وإذا كانت مصر قد تمكنت من القضاء على الخطر المملوكى في شمال

السودان بسهولة ، فانها قد اضطرت إلى إرسال بعض الحملات إلى شرق السودان لمنع أى إعتداء حبشى على هذه الاقاليم ، ولمنع العصابات الحبشية من قلقلة النظام على حدود الدولة الحديثة . واضطرت مصر - نتيجة لموقف الحبشة ، ونتيجة لهجرة بعض السودانيين من مناطقهم الزراعية والتجائهم إلى شرق السودان - إلى أن تطلب من الدولة العثمانية أن تعهد لها بمينائى سواكن ومصوع ، حتى تتمكن من الاشراف على مخارج الاقليم ، وتتمكن من السيطرة على الرعية .

وبقى بعد ذلك الخطر البريطانى ، وكان هذا الخطر يهدد مصر ويهدد الدولة الحديثة ، وفى كل إقليم من أقاليمها ، خاصة وأن مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية كانت تتعارض مع هذه الدولة الحديثة .

وعملت بريطانيا على هدم تلك الدولة المصرية الحديثة ، ومن أساسها ، وبدأت حربا اقتصادية منظمة ضدها ، تلتها بهجوم حربى ، لكى تقضى به عليها . وبدأت بريطانيا بالاتفاق مع الدولة العثمانية على إلغاء نظام الاحتكار ، فى كل ممالكها وأقاليمها ، وعقدت مع هذه الدولة اتفاقية « بلطة ليمان » التى اعترفت لبريطانيا بحرية التجارة فى كل أقاليم وممالك الدولة العثمانية . وكان معنى ذلك هو عودة النشاط البريطانى التجارى فى مصر وأقاليمها حسب نظرية حرية التجارة ، وإستخدامها لنظام المساومة أساسا لحصولها على أكبر ربح ، حتى ولو كان ذلك على حساب عرق الكادحين ودمائهم . ولم يكن فى وسع محمد على فى ذلك الوقت ، ولا دولته الحديثة ، أن يصر على إهمال مثل هذه الاتفاقية مادام مضطرا أمام العالم إلى الاحتفاظ بالسيادة العثمانية عليها . أما فى حالة رفضة لمثل هذه السيادة فيمكنه أن يعتبر نفسه ثائرا ومتمردا على صاحب الحق الشرعى ، ذلك السلطان خليفة المسلمين ، الذى اتفقت الدول الأوربية على الاعتراف باستقلال بلاده وسلامة أراضيه . ومعنى ذلك أن مصر الحديثة ستصطدم بالدولة العثمانية ، وكل قوة دولية ترى من مصلحتها الاحتفاظ بحياة الرجل المريض .

ثم ثنت بريطانيا بعد ذلك بعملية استراتيجية تهدف السيطرة على المواقع المصرية . وبعد أن أبعدت المصريين عن الخليج العربى ومياه مسقط ، عمدت فى سنة ١٨٣٩ إلى شراء جزيرة بريم فى نظير ثمن وهمى ، هو أربعين كيسا من الارز ، ثم احتلت صخرة عدن ، لكى تتخذها قاعدة استراتيجية تحاول منها اقفال المفاتيح الجنوبية للبحر الاحمر ، والاستناد اليها لارسال قوات مسلحة لاحتلال القصير والسويس ، والسير منها صوب القاهرة نفسها . لقد استعدت بريطانيا اذن لهدم تلك الدولة الحديثة وعلى أساس أنه لا يمكن للامبراطورية أن تعيش إلا إذا ما خضعت مصر لنفوذها ، وعلى أساس أن أى حركة تحررية تظهر فى القاهرة ستهدد الامبراطوريات الاستعمارية .

ولم تكن هذه العمليات إلا تمهيدا لضرب الدولة المصرية الحديثة فى عقر دارها ، وضربها من الخارج ومن الداخل ، ضربها من البحر المتوسط ومن البحر الاحمر ، وفى نفس الوقت الذى يمكن لبريطانيا فيه أن تشتري عناصر رجعية وتسخرها فى خدمة الاستعمار والاستغلال .

وكان هذا هو ما حدث بالفعل حين استعدت القوات البريطانية الامبراطورية فى خليج عدن مع أسطول الهند ، وحين استعد الاسطول البريطانى فى البحر المتوسط فى مالطة وجبل طارق ، إستعدت للهجوم ، مستندة فى ذلك إلى ضرورة عودة المصريين إلى بلادهم ، واعترافهم بهدم مجهوداتهم . استعدت هذه القوات الحربية الاستعمارية فى الوقت الذى تحرشت فيه الدولة العثمانية بالادارة المصرية فى سوريا . وفى الوقت الذى انفقت فيه بريطانيا الأموال ، ووزعت الأسلحة على الدروز ، للقيام بثورة فى وجه مصر ، وفى وجه الوحدة الاقليمية العربية ، وفى صالح العودة إلى النظام القديم ، وفى صالح الرجعية والاقطاع . ولا شك أن هذه العملية قد درست وبحث قبل تنفيذها ، وأن بريطانيا قد انفقت فيها الأموال والأسلحة ، حتى تتمكن من الوصول إلى اهدافها . وحين نشبت الثورة فى الشام ، وكانت الثورة الرجعية الانفصالية ، كانت القوات العثمانية مستعدة للهجوم ، مثلها فى

ذلك مثل القوات الاستعمارية البريطانية . ولقد اضطر محمد علي - تحت الضغط الدولي والضغط العسكري - إلى سحب قواته من سوريا ومن أعز أقليم إلى قلبه ، وطريقه الطبيعي إلى القسطنطينية ، وإلى الخلافة ، وإلى إعادة البعث في الشرق الأدنى ولكن الظروف والقوى الموجودة في الميدان كانت أقوى من أن يتحملها مجهود هذا القائد والمكافح الاسلامي . واضطر ماديا إلى أن يقبل عودة مرور الاستعماريين من سوريا إلى بلاد الرافدين والخليج العربي والهند ، مادام بعض أبناء سوريا أنفسهم قد وقفوا أمامه ، وشهروا السلاح في وجه جنوده ، ومنعوه من أن يطور اقليمهم ويطور الحياة في المنطقة ، ويعيد مجد الخلافة الاسلامية .

لقد أنتهت هذه الامبراطورية المهمة في الشرق الادنى بعد انهزام القوات المصرية ، ونتيجة لتحالف الدول الاستعمارية مع الرجعية الداخلية في سوريا ، وفي الدولة العثمانية . وأعطت الاطماع الاستعمارية ثمارها ، ونجحت في تمويه الحق ، وفي تعطيل نمو شعوب شعرت بعد ذلك بفداحة خسارتها ، حين انفصلت عن مصر . ورضيت مصر أن تعود إلى حدودها الطبيعية ، وفي وادي النيل والدلتا ، وتركت الباقي للزمن والاطماع الاستعمارية ، وللتطور الطبيعي للشعوب ، وهو الذي سيشعرهم في يوم من الايام بفداحة خسارتهم نتيجة لانفصالهم عن مصر .

والمهم هو أن هذه الاطماع قد نجحت بتكتل دولي في ابعاد مصر عن سوريا ، ولكنها عجزت عن الفصل بين مصر وافريقية ، عن الفصل بين شمال الوادي وجنوبه ، إذ أن مصر كانت افريقية . ولم يكن من السهل على القوى الاستعمارية أن تبعدها عن افريقية .

(٣) - السيادة :

كان الهجوم الاستعماري الاوربي على مصر نتيجة لتفاهم اوربي ، أو اتفاق استعماري على ضرورة ابعاد مصر عن الاقاليم السورية . ولقد نجح هذا الاتجاه في إبرام اتفاقية لندن في ١٥ يوليو سنة ١٨٤٠ بين كل من إنجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا كأول حل للمسألة المصرية . وادعت هذه الاتفاقية انها تعمل من أجل محمد علي ، وأسرة محمد علي ، وأنها تضمن له ولاسرتة الحكم الوراثي لمصر ، وعلى أساس أن تبقى مصر ولاية عثمانية . وحتى فرنسا وافقت على هذه الاتفاقية ، حينما عدلت مع اتفاقية المضايق في ١٣ يونيو سنة ١٨٤١ بعد أن كانت قد رفضت الاعتراف باتفاقية لندن الاولى .

وكانت إتفاقية لندن تعتبر إتفاقا لاعادة السلم الى الشرق الاوسط وبشكل متبادل بين الدولة العثمانية من جانب ، وكل من بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا من جانب آخر . واعتبرت نفسها وسيلة للمحافظة على استقلال تركيا وسلامة أراضيها ، ولكنها أصرت في نفس الوقت على ضرورة تطبيق كل المعاهدات والاتفاقات والقوانين الساري العمل بها في تركيا على مصر ، واخضعت بذلك الدولة المصرية الحديثة لنظام حرية التجارة ، والفت دوليا الاعتراف بأى نظام آخر قد تكون الدولة المصرية الحديثة قد أنشأته ، مثل نظام الاقتصاد المخطط الموجه ، الذى تمكن محمد علي من تطبيقه في بلاده .

واعترفت الدول الاوربية أن أعطاء الباب العالي حكومة مصر لمحمد علي منحة لا أكثر ، واشترطت الا يتعارض ذلك مع حقوق السيادة العثمانية على مصر ، والا يتعارض مع الواجبات المفروضة على الوالى ، بصفته أحد رعايا السلطان ، ومجرد حاكم لاجدى مقاطعته.

وبعد أن كان السلطان قد عزل محمد علي بصفته ثائراً ومتمرداً عليه ، منحه فرماناً في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يمنحه فيه وأسرته حكومة مصر ، وعلى أن

يختار الباب العالي من يتقلد الولاية من أبناء محمد علي من بعده . وكان علي مصر أن تستمر في ارسال الجزية والانفاق على الحرمين الشريفين ، وفي نفس الوقت الذي نكون فيه عملتها مطابقة للعملة العثمانية ، وعلى الا تزيد عدد الجيش المصري على ١٨ الف جندي ، وعلى أن ترجع إلى الدولة العثمانية في مسألة منح الرتب العالية في الجيش . فأصبحت مصر مجرد ولاية من الولايات العثمانية ، وإن كان لها وضع خاص يميزها عن بقية الولايات ، ما دامت لها اسرة حاكمة تتوارث الامر فيها . لقد نجحت الرجعية في اجبار القوة النامية في الشرق الادنى على أن تخضع من جديد لنفس نظام الرجعية ، وعلى أن تلبس ثيابه .

وكان الباب العالي قد أصدر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٣٩ « خط شريف جليخانه » الذي حاول أن ينظم الادارة ويؤمن الأفراد على أشخاصهم وأموالهم ، وينادي بالمساواة في وضع الضرائب ، وأمام الخدمة العسكرية ، وإن كان هذا القانون لا يزيد على مجرد حبر على ورق ، إذ أن الدولة العثمانية لم تكن مستعدة لتطبيق مثل هذا النظام فعلا على اقاليمها ، أو حتى المساواة بين المسلمين والمسيحيين ، في الوقت الذي سار فيه محمد علي على سياسة علمانية واضحة . وعلى أي حال فلقد عملت الدولة العثمانية على الافادة من تحالف الدول الغربية الاستعمارية معها ، لكي تفرض شكلها ولونها على الدولة المصرية الحديثة . وبعد اعتراض محمد علي على قيود فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ وهي الخاصة بنظام الوراثة وتقدير الجزية والتعيين في الرتب العسكرية ، فإن الباب العالي أصدر فرمانا آخر في ٢٣ مايو ، ثم ثالث في أول يونيو سنة ١٨٤١ غير بها نظام الوراثة ، وجعلها منحصرة في الابن الاكبر الارشد ، فالأكبر من ذرية محمد علي ، ولكن على أساس صدور فرمان التعيين من السلطان . وعلى أي حال فإن هذه الفرمانات قد نصت كلها على تقليد محمد علي ولاية اقليم النوبا ودارفور وكردفان وسنار وملحقاتها الخارجة عن حدود مصر مدى الحياة فقط ، أي بدون حق الارث .

وهكذا نجحت الدول الاستعمارية في ضمان مصالحها ، والاحتفاظ بمصر كجزء من أجزاء الدولة العثمانية ، ووضعت نظام حكم وراثي داخل نطاق هذه الدولة ، وطبقا للضمانات التي اتفقت عليها هذه الدول مع الباب العالي ، وبشكل يدعم مبدأ المحافظة على سلامة الامبراطورية .

ولكن هذا النجاح نفسه يعتبر تدعيما للوضع الدولي لمصر والسودان ، وسمح لهذا الوضع أن يستمر دون التمكن من تعديله أو الغائه ، بدون موافقة الدول الموقعة على هذه الاتفاقية . فاذا كان الاستعمار قد نجح فعلا في فصل الاقاليم السورية عن مصر فانه قد شعر بعد ذلك بأنه بعجزه عن التدخل في المسألة السودانية قد ربطها اقليميا بمصر ، وبشكل لا يسهل عليهم فصله من بعد ، إلا باجتاعهم واتفاقهم سويا .

وإذا كانت هذه التسوية سببا في قيام مشكلات جديدة في العلاقات المصرية العثمانية ، وشذوذ في الوضعية المصرية الذاتية ، بمنعها من التفاوض مع الدول ، وحماية مصالح الرعية الذين يعيشون داخل حدودها ، وبعيدا عن السلطة العثمانية ، وإذا كانت قد مهدت لتدخل الدولة العثمانية في شئون مصر الداخلية ، وبالتالي في من ينشرف على شئون السودان ، إلا أنها قد جعلت من مصر وسودانها وطنا واحدا ، واثبتت عجز الدولة العثمانية ، مع قوتها وقوة حلفائها ، عن التصرف في شئون وداى النيل .

ولقد قاسى السودان ما قاست مصر من هذه التسوية المجحفة ، إذ أنها جعلت من السودان مجرد ولايات عثمانية ، عهد بها إلى الادارة المصرية ، بل جعل من السودان مجرد ولايات واقاليم ملحقة بمصر ، بدلا من أن تكون مصرية . وبعد ذلك صدرت الفرمانات الجديدة لابراهيم وعباس ولسعيد ولاسماعيل بتولى ولاية مصر وملحقاتها ، وطبقا لشروط فرمان ٢٣ مايو وأول يونيو سنة ١٨٤١ وعلى أن تسرى في هذه الملحقات معاهدات الدولة العثمانية وقوانينها المعترف بها ، ومنها نظام الامتيازات الاجنبية ، والذي تكرمت الدولة

العثمانية بمنحه للاجانب في البلاد ، منذ عهد سليمان القانوني وفرانسوا الاول ،
ملك الفرنسيين .

ولقد سمحت هذه التسويات بحضور الاجانب الى شمال الوادي وجنوبه ،
سائحين ومتاجرين ومراقبين وطامعين ، خاصة وان مصر الافريقية كانت قد
مهدت الطريق ، وشقت الترع وداست على الاشواك قبيل مجيء السادة
الاوربيين . فحاول عدد منهم الاشتغال بتجارة سن الفيل وريش النعام ،
وكانوا كلهم من المغامرين ، ويحاولون المعيشة في ظل الامتيازات التي حصلوا
عليها من الرجعية ، ويتهمون الوطنيين بالتأخر والتخلف والتواكل . ولقد أثر
ذلك أكبر الاثر على سلطة مصر كدولة - أنهارت أمام القوى العسكرية
والمادية - وعلى سلطتها كدولة افريقية تشرف على الخرطوم وعلى كردفان
وسنار ، وفي وقت توغل فيه الاجانب في كل مكان ، واصبح على مصر أن
تحافظ على « الوضعية » في شمال الوادي وجنوبه ، وأن تحاول المحافظة على
استتباب الامن والنظام في ربوعها ، حتى تمنع الاجانب من التفرس فيها .
وكان عليها بعد ذلك أن تختار بين البقاء في ظل الدولة العثمانية ، وفي ظل
السيادة التركية ، وتمنع عن نفسها اعتداءات الطامعين وبين هبوبها من جديد ،
ومحاولتها الحصول على استقلالها التام ، مما قد يعرضها لاعتداءات ، بل
ولاحتلال الدولة الاجنبية .

ولقد سارت مصر بعد هذه الصدمة الدولية في هدوء ، وحاولت أن تحافظ
على نفسها ، وكأنها تنتظر أياما أسعد من تلك التي مرت بها . وحاولت أن
تزيد من استقلالها الداخلي ، داخل حدود الدولة العثمانية ، وفي ظل سيادتها ،
حتى لا تصطدم بالاطماع الاستعمارية . ومرت مصر في هذه المرحلة في
النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ومع تولية اسماعيل أمر القاهرة وشئون
افريقية ، التي كان يحلم بأن يصبح أول إمبراطور لها .

الفصل الثالث

بحر الغزال ودارفور

عملت مصر على تدعيم أمور الأمن والنظام فيها ، وفي الامبراطورية التي عهد بها اليها ، رغم صعوبة الظروف ورغم الانهيار العسكرى والاقتصادى الذى اصابها . وبعد ما يقرب من عشرين سنة من عملية الانهيار ، تمكنت من الوقوف مرة جديدة على أرجلها ، بعد أن تمكنت من تنظيم اقتصادياتها على أسس جديدة ، مرتبطة بحرية التجارة . وتمكنت فى عصر اسماعيل من توكيد سلطتها فى إفريقيا ، وفى اتجاهات ثلاث : الاول صوب الغرب من بحر الغزال ودارفور ، والثانى صوب الجنوب وأعالى النيل وهضبة البحيرات وخط الاستواء ، والثالث مع سواحل البحر الاحمر جنوبا الى خليج عدن ومنها الى بلاد الصومال . وإذا كان الاتجاهان الأولان يدخلان فى نطاق وادى النيل ، فان الاتجاه الثالث يستقل بنفسه فى حدود وفى نطاق شرق افريقية . فما الذى تمكنت مصر من عمله فى كل ميدان من هذه الميادين ؟ وما الذى حققته ؟ وما هو موقف الاستعمار أمام هذا التطور والنمو الوطنى والاقليمى ؟

(١) - اسماعيل والقضاء على تجارة الرقيق :

وصل اسماعيل الى اريكة الحكم لكى يجد أن السودان يعتبر موطناً من مواطن صيد وبيع وتجارة الرقيق فى العالم . وكان اسماعيل قد تعلم فى اوربا ، وكان مستنيراً . ويمتاز بكونه من رجال الاعمال ، الذين يفضلون الانتاج وتضاعف رأس المال على الملكية العقارية الثابتة للارض أو للبهائم أو حتى للرجال . ووجد اسماعيل أن جده كان قد استغل الزنوج أو البازنجى فى الخدمة العسكرية فى قواته المحاربة . وكان فى وسعة ان يستخدم نفس هذه القوات ويصل إلى نتائج واضحة ، إلا أن دور التطور الذى وصل إليه الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت بعد انتهاء نظام الرأسمالية أو الاحتكار الذى أنشأه محمد

على ، وبدأ العمل بنظام حرية التجارة ، كان يعطيه وسائل جديدة للعمل والكسب . ووجد اسماعيل ان عددا من تجار اعالي النيل الابيض يثرون من عملية تجارة الرقيق وبيعه ، وانهم يستخدمون في ذلك حملات منظمة ، ومسلحة بالاسلحة النارية ، لاصطياد الرقيق . ووجد ان هذه الحملات وهؤلاء التجار يمثلون خطرا على دولته وممتلكاته ، ومنافسا قويا له في مد حدود دولته وتوسيعها . ولذلك فانه قرر الانهاء على تجارة الرقيق في افريقية حتى يتمكن من توصيل حدوده للحدود الطبيعية لحوض النيل . وكان امامه طريقان : فاما ان يصطدم بتجار الرقيق ، أو أن يستغلهم في تثبيت سلطة الدولة على هذه الاقاليم . واختار الطريق الثاني حتى يتمكن من استغلالهم في تمهيد الطريق امام قواته ، واضعافهم وجنى الثمار بعد عملياتهم .

كان تجار الرقيق من الافارقة والاجانب قد انشأوا محطات تجارية لهم في مواقع هامة من افريقية ، ثم اخذوا في اقتناص الزنوج وبيعهم أو تصديرهم ، ووجدوا في هذه التجارة ارباحا كثيرة . وبنوا الزرائب ، وهي بعسكرات محصنة يتخذونها قواعد لهم في عملياتهم ، ويضعون فيها صيدهم البشري ، تمهيدا لترحيله وبيعه . ولقد استعان هؤلاء التجار في بعض الحالات ببعض القبائل للاغارة على قبائل اخرى ، واخذوا يصدرون العاج الاسود ، لون البشرة السمرة للافارقة الاصحاء ، بعد أن كانوا يصدرون سن الفيل . وحين مر الرحالة في هذه المناطق ومر المستكشفون ، وجدوها في حالة من الخراب والدمار نتيجة لاعمال تجارة الرقيق .

وكم من رحالة مستكشفين اوروبيين وجدوا في نظام التجار العرب في افريقية عقبة كأداء تهدد توسع النفوذ الاوربي في افريقية ، وخشى من هذه المحطات العسكرية وهذه الزرائب ، وتلك القوات المسلحة بالاسلحة النارية ، لكي تقف يوما في وجه المستعمرين الاوروبيين . ووجد هؤلاء المستكشفون والرحالة أنه لا يمكن لابناء جلدتهم أن يقوموا باستغلال هذه المناطق دون شراء الايدي العاملة لاستخدامها في الرعى أو الزراعة ، كما كان يفعل الوطنيون .

وكان من السهل عليهم ان يهدموا هذا النظام من أساسه حتى يتمكنوا من التوغل في المناطق الافريقية ، دون خوف من الأسلحة النارية ، ويتمكنوا من استغلال الامكانيات الافريقية دون اضطرار الى شراء الايدي العاملة والرقيق . فكانت مصالحهم اذن تتلخص في تفويض نظام التجارة العربى من أساسه ، حتى يتمكنوا من العمل ومن الربح وبرؤس اموال بسيطة ، وفي الوقت الذى ينهار فيه النظام الاقتصادى الافريقى العنيف . فلم يدخروا وسعا في شرح مساوئ التجار العرب ، وهولوا في نشر القصص والروايات عن عملياتهم البربرية ، واصطيادهم الرقيق ، وتسخيرهم في الانتاج . وهم يلاحظون في نفس الوقت وجود بعض المناجم في هذه المنطقة أو تلك ، وإمكانية زراعة القصب هنا أو زراعة القطن هناك . واتفقوا في ذلك الوقت جميعا ، سواء أكانوا من الرحالة مثل بيرتون وسبيك أو المستكشفين مثل ستانلى ، أو المبشرين ورجال الدين وحملة الانجيل مثل ليفينجستون . والمهم بالنسبة الينا هو أنهم قد تمكنوا من خلق رأى عام يعارض تجارة الرقيق ونظام التجار العرب في افريقية ، ويحاول القضاء عليهم ، والتمهيد لوصول الأوربيين الى هذه المناطق . وكانت اوربا في ذلك الوقت تمر في عصر الرأسمالية المزدهرة ، ويهمها العمل طبقا لاسس هذا النظام الاقتصادى .

وسواء أكان اسماعيل قد تأثر بهذه الكتابات ، أو كان هو نفسه والمجتمع الذى يعيش فيه قد بدأ فعلا في السير في ظل البنيان الاقتصادى الرأسمالى ، فالنتيجة واحدة . وبعد أن اصبح اسماعيل يزرع القطن ويتخصص في زراعته لكى يبيعه لدول اوربا الصناعية ، وعلى أساس رأسمالى بحت ، عمل اسماعيل على تطبيق نفس الأسس الاقتصادية للتوسع في افريقية ، واخضاعها له ، حتى يتمكن من زيادة موارده ، وزيادة امكانياته . ولذلك فانه قد عمل على محاربة تجارة الرقيق في السودان ، كما عمل على احتكار بعض المنتجات لنفسه بصفته اكبر سلطة رأسمالية موجودة في المنطقة ، وان كانت خاضعة ومرتبطة بالرأسمالية الدولية ، وهو سر ضعفها ، وسبب فشلها في نهاية العملية . وكان اسماعيل يفكر ، ويحاول ادخال السودان وجهات البحر الأحمر في دائرة المدنية

والعمران حتى يعيد السعادة لأهاليها ووجد أن بعض الموظفين قد قاموا ، رغم اصرار الحكومة على تنفيذ أوامرها بالغاء بيع الرقيق بالتغاضي عن هذه العمليات ، ورأى في ذلك استهتارا بأوامر الحكومة ، وأنه من الواجب عرهم وارسالهم كذلك الى فازوغلى ووضعهم في السجن والاعتقال ، حتى يكونوا عبرة للآخرين وأنه من الواجب استرداد الرقيق واعادته الى اوطانه واسكانه فيها ومنع وقوع مثل هذه الحوادث من جديد . وهكذا كتب لدولة اسماعيل أن تصطدم هي الاخرى بنظام الرق في السودان ، وان يؤثر هذا الاصطدام عليها ويضعفها ، في الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعمارية على الابواب ، وتتمنى ضعف الدولة ، وضعف تجار الرقيق في نفس الوقت .

ولقد عملت الحكومة على التشدد في التفتيش على السفن التي تسافر في أعالي النيل ، وفرضت عليها الضرائب وانشأت مدينة في فاشودة - كعاصمة لاعالي النيل - حتى تهيمن على الملاحة في كل من بحر الغزال وبحر الجبل ونهر السوبات . كما أن الحكومة راقبت وصول الأسلحة النارية والذخائر إلى مناطقها ، حتى تضعف من سلطة وقوة أصحاب الزرائب ، واضطر ذلك عددا من التجار إلى بيع زرائبهم للحكومة . وشجعت مصر هذا الاتجاه ، وأخذت في شراء كل زريبة يرغب صاحبها في بيعها ، ودفعت أثمانها دون أى تردد . ولكن عددا من التجار الوطنيين استمروا في عملياتهم ، وتوغلوا في داخل إفريقية نحو بحر السوبات وبحر الغزال وغندو كرو ، وأخذوا في تهريب الرقيق ، وحاولوا دفع الرشاوى لكي يتغاضي بعض الموظفين عن عملياتهم . وساعد اتساع السودان على تمكن بعض التجار من القيام بهذه العمليات التي ظلت وصمة للمنطقة ، وداءا يهدد الحكومة ويهدد الاقليم .

وحينما وجد اسماعيل صعوبة في القضاء على هذه التجارة فكر في مد سلطة الدولة على الاقاليم التي تتاجر فيها ، واخضاعها لحكومته ، وبدأ باقليم بحر الغزال ودارفور لتنفيذ هذه الخطة .

(٢) - ضم بحر الغزال :

عهد اسماعيل إلى جعفر مظهر باشا ، حاكم دار السودان ، بضم جهات بحر الغزال إلى سلطة الدولة ، في الوقت الذي انشغل فيه الخديو بالتوسع في منطقة أعالي النيل وهضبة البحيرات . ولكن تاريخ ضم بحر الغزال يرتبط باسم الزبير رحمت أكثر من ارتباطه باسم حاكم دار السودان . وكان الزبير من سلالة عربية أصيلة ، اذ انه ينتسب إلى العباسيين الذين حضروا لمصر بعد غزو المغول للعراق ، ثم سافر مع أسرته إلى أعالي النيل بعد ان تعلم في الخرطوم . وكان ذكيا شجاعا جريئا ، وتمكن في سنوات بسيطة من أن يصبح ملكا غير متوج في بحر الغزال ، واصبح له قصر وجيش مسلح ، وعدد من المراكز العسكرية أو الزرائب ومصنع للأسلحة وثروة طائلة . كان الزبير قد بدأ حياته بسيطا ، ولكنه عمل في التجارة التي ربح منها ، وتحالف مع بعض الملوك والسلاطين ، وقاتل غيرهم إلى أن تمكن من التفوق على زملائه ، وخضعت له جهات بحر الغزال الغربية ، التي مد عليها نفوذه التجاري والإداري . ووصل الزبير رحمت إلى هذا المركز من القوة في الوقت الذي بدأ فيه حاكم عام السودان في وضع خطة لضم إقليم بحر الغزال للدولة .

وبدأ حاكم عام السودان في وضع خطة لمد سيطرة الدولة على إقليم بحر الغزال بأن عين الشيخ محمد البلالي ناظرا لهذا الإقليم ، وتابعاً لمديرية فاشودة ، وعين له معاونين اللازمين والقوات التي تسمح له بالسيطرة على الإقليم . ولقد حاول الشيخ محمد البلالي أن ينفذ مهمته ، ولكنه اصطدم في إقليم بحر الغزال بسلطة التجار العرب ونفوذهم ، وخاصة سلطة ونفوذ الزبير رحمت الذي صمم على مقاومة هذا الدخيل مهما كان الثمن . وبعد معركة أولى غير حاسمة نشبت معركة ثانية ، وسقط فيها الشيخ البلالي قتيلا . وحاولت الحكمدارية أن تتدخل في العملية ، وتحقيق الموضوع ، كما أرسلت أمرا إلى مدير كردفان لضبط الزبير وإرساله للتحقيق معه . وخشى الزبير رحمت من العواقب ، ومن اعتها الحكومة له نائرا ، فوسط حسين بك خليفة مدير بربر ودنقلة ، وظهر

الخضوع والامتثال للحكومة . فعمل الخديو على أن يعفو عنه وان يستفيد منه ، واعطاه الامان اللازم لذلك . ولقد رأى الخديو في الزبير رحمت عنصرا من العناصر المكافحة الهامة والمخلصة ، وعرف فيه القوة وشدة البأس ومعرفة أحوال الاقليم ، فحاول أن يستفيد منه في توطيد سلطة الدولة في تلك المناطق ، وأمر بتعيينه مديرا لبحر الغزال ، كما أمر الحاكم العام في الخرطوم بالتباحث معه في أمر تنظيم هذه المديرية الجديدة ، وما يلزمها من موظفين وجنود وفي نفس الوقت سافر الزبير رحمت صوب الخرطوم لكي يشرح للحاكم العام أنه لم يبدأ بقتال الشيخ البلالي ، وأنه من الموالين لولي الامر . وسارت امامه بعض المراكب ، تحمل هدايا من سن الفيل وريش النعام . وفي آخر لحظة علم بأن بعض عرب الزريقات قد هاجمت إحدى مناطق نفوذه ، وقطعت الطريق بين بحر الغزال وبين دارفور ، فصمم على الاشتباك معها وتأديبها ، قبل أن يذهب لشرح الامر للحاكم العام في الخرطوم .

والمهم هو أن مصر قد اعتبرت أن بحر الغزال قد أصبح منذ ذلك الوقت مديرية مصرية خاضعة للزبير ، وتدخل ضمن نطاق املاكها ، اما الزبير فقد بدأ في مغامرة جديدة أدت به إلى فتح دارفور ، وضم هذا الاقليم للدولة الافريقية المتحدة .

(٣) - فتح دارفور :

كانت سلطنة دارفور تعيش في ظل نظام اقطاعي ، وتحت إدارة سلاطين اقليميين ، وفي شكل منفصل عن بقية الأقاليم الافريقية المجاورة . وكاد محمد علي ان يفتح دارفور لولا انشغاله بمسألة الغارات الحبشية على شرق السودان ، فأجل هذه العملية إلى ما بعد . ولقد حاول أخو سلطان دارفور الاستعانة بالسلطة المصرية للاستيلاء على السلطة في منطقته ، على أن يصبح خاضعا للحكومة ، ويدفع لها جزية كبيرة وتعهد بالفعل بارسال خمسة آلاف عبد وخمسة آلاف رأس من الابل وألف وخمسمائة قنطار من العاج وثلاثمائة قنطار

من الخرتيت ، وسبعمائة وخمسين قنطار من النحاس الخام والفضة وخمسمائة من
التمر هندي كل سنة ، بطريق الاربعين ويسلمها في أسبوط . ولكن العملية لم
تنفذ ، وانتظرت همة الزبير رحمت للبت فيها ، بعد مهاجمة الزريقات على حدود
مديرية .

ولقد سار الزبير على رأس اربعة آلاف من رجاله إلى شكا عاصمة
الزريقات وهاجمهم وانتصر عليهم ، وفر مشايخ هذه القبيلة والتجأوا إلى
السلطان ابراهيم ، سلطان دارفور . وقد رحب هذا السلطان الشاب بهم ،
واعترف أن منطقتهم قد أصبحت خاضعة له مما يتعارض مع مصلحة مديرية بحر
الغزال ، ومصلحة حكمدارية عموم السودان . وطالب الزبير برد اللاجئين
وعدم افساد العلاقة بين السلطان وبين المصريين ، إلا أن السلطان امتنع عن
ارضاء الزبير ، فصمم الزبير على الزحف على سلطنته .

وارسل سلطان دارفور حملة لملاقاة الزبير ، ولكنها انهزمت ، وواصل الزبير
زحفه شمالا ، وطلب من الخرطوم الاسراع في ارسال المدد له . وتمكن الزبير
من الانتصار على قوات السلطان ابراهيم الواحدة بعد الاخرى ، إلى أن احتل
داره . وكانت أولى حملات دارفور بقيادة السلطان ابراهيم نفسه
وانهزمت امام الزبير رحمت ، وقتل فيها السلطان . فانهارت بذلك سلطنة
دارفور ، ودخل الدبير عاصمتها الفاشر ، وأعلن ضمها لسلطته ولسلطة
مصر .

وأصبح على الزبير بعد ذلك أن يعود إلى الخرطوم لكي يقنع الحاكم العام بأنه
لم يبدأ بقتال مندوبه الشيخ البلالي وأن هذا الشيخ هو الذي قاتله . ورأى الحاكم
العام أن الزبير قد وضع اقليم بحر الغزال متحدا مع مصر ، وأنه فتح طريقا شماليا
له يوصله بدارفور التي يمكنها أن تتصل شرقا بكردفان ، وشمالا بأسبوط .
ورغم قلق الحاكم العام من نشاط الزبير المتناهي فإنه كان قد استلم براءة من
الخديوى بتعيينه مديرا على بحر الغزال مع رتبة البكوية من الدرجة الثانية .

و حين طالب الزبير الخرطوم بارسال المدد ، أجابت القاهرة بإمكان ارسال مثل هذا المدد من أعالي النيل ، حتى يمكن مهاجمة دارفور من الشرق ، أى من كردفان ، ومن الجنوب ، أى من شكا ، ومعنى ذلك أن مصر نفسها قد اعترفت بعمليات الزبير رحمت من بحر الغزال إلى شكا ودارفور . وكان خطاب الخديو إلى الزبير يحمل معنى اهتمامه بضرورة القضاء على تجارة الرقيق ، ويعتبر الزبير رحمت مسئولا عن تنفيذ هذه السياسة فى الاقاليم التى عهد بها اليه .

ولقد حاول اسماعيل باشا أيوب ، حاكم عام السودان ، أن يشارك فى انتصارات فتح دارفور ، وذلك بخروجه بنفسه على رأس الامدادات المرسلة من الخرطوم غربا صوب دارفور ، ولمساعدة قوات الزبير الزاحفة على هذه السلطنة من الجنوب . وأراد فى نفس الوقت الاطلاع على حقيقة الأمور هناك ، وإشعار الأهالى بوجود حكومة منظمة فى البلاد . وسار الحاكم العام على رأس قوة صغيرة متجها صوب الغرب ، إلى أن اتصل بالزبير الذى ابلغه قتل السلطان وسقوط الفاشر فى أيدي الدولة . وكانت الفرحة كبيرة نتيجة لهذا الانتصار . وأنعم الخديو برتبة الفريق على الحاكم العام ، وبرتبة اللواء مع لقب باشا على الزبير رحمت .

ولقد عملت الحكومة على وضع ادارة لها فى دارفور ، كما عملت على فتح الطريق بين هذا الاقليم واقليم كردفان ، وحفر الآبار على هذا الطريق واستخدمت فى ذلك فرق المهندسين . وكما اعترفت مصر بسلطة بعض القيادات الافريقية النابعة فى هذه الاقاليم ، ومنها الزبير رحمت ، عملت على الافادة من مجهود الوطنيين فى هذه الادارة ، وذلك باشراكها لهم فى المسئولية ، وتخفيفا للاعباء عن كاهل مصر .

وكانت أنظار اسماعيل تتجه إلى ما وراء دارفور ، وإلى مجاهل إفريقيا ، إذ أنه كان يفكر فى سلطنة برقو ، وكان يفكر فى استخدام الزبير رحمت فى مد

سلطة الدولة على كل هذه الاقاليم . واصدر اسماعيل أمره فعلا إلى حاكم عام السودان لكبي يوجه الزبير رحمت وجنوده غربا للقضاء على بقايا الفور الملتجئين إلى جبل مرة ، ثم للسيطرة على سلطنة برقو ، فيمكنه بذلك ضم هذه السلطنة الجديدة ، والتخلص في نفس الوقت من رجال الزبير رحمت . وإذا مانجح الزبير في مثل هذه المهمة فيمكن ابعاده عن السودان ، وتعيينه مديرا لبرقو ، وإذا ما فشل وانهزم فان القاهرة والخرطوم تكون قد تخلصت من قيادة وطنية كانت تخشاها .

وفي هذا الوقت كان الحاكم العام في الخرطوم يتردد بين فكرتين : الأولى هي الأفادة من الزبير رحمت ، والثانية هي التخلص منه والأفادة من خالد باشا ، نائب حاكم دار عموم السودان ، لحكم الاقاليم الغربية بأكملها .

واقترح الحاكم العام في أول الأمر تعيين مديرا عاما لغرب السودان على المديرية الأربع ، وعلى أن يكون مقره الفاشر ، ويشرف منها على بحر الغزال وشكا ويترك للزبير إدارة منطقة بحر الغزال وحدها ، تحت اشراف هذا المدير العام . وادعى أن أهالي دارفور لن يأنسوا لإدارة الزبير القاسية . ثم اقترح بعد ذلك الاقتصار على الفتوحات التي تمت ، والاحتفاظ بسلطة الزبير رحمت في منطقة بحر الغزال وحدها . وفي هذا الوقت جاءت فكرة الخديو لمد سلطة الدولة إلى منطقة برقو . ورأى الحاكم العام أن الزبير قد يرفض « أن يوجه جهده مرة أخرى نحو فتح جديد ، حيث أنه كان يقاتل ويجاهد ما يقرب من السنة والنصف في بحر الغزال وشكا ودارفور ، وأنه جهز وصرف على ما يزيد على الستة آلاف من خاصة رجاله وأقاربه واتباعه ، ولم يكلف الحكومة أى مصروفات ، وكل هذا من إيرادات مشاريعه الخاصة ببحر الغزال . وبهذا تم له فتح دارفور وينتظر بالطبع أن تبقى مديرية بحر الغزال في عهده لأنها مقر مشاريعه ومتاجره ، وكذلك شكا ودارفور اللتان فتحهما . فشخص هذا ما قام به من جهد وهذا ما ينتظر لا يرجي منه أن يقوم بحملة جديدة نحو بلاد برقو دون أن ينال جنده ما يتطلبون من الراحة ودون أن يجنى ثمرات ما افتتح

على يديه ، وبهذا المنطق وتلك الحجج تحطم مشروع فتح بلاد برقو على يد اسماعيل أيوب باشا «(١)» .

وفي هذا الموقف إضطر الحاكم العام إلى أن يختار بين أمرين :

الأول هو أن يعهد إلى الزبير بحكم أقاليم دارفور وشكا وبحر الغزال ويعهد له بفتح برقو ، ويصبح الزبير بهذه الطريقة مديرا على كل اقاليم السودان الغربية ، وبشكل يجعله مستقلا عن الخرطوم ، مثل استقلال اقاليم سواحل البحر الاحمر وشرق إفريقيا عن نفس هذه الحكومة ؛ والثاني هو أن يبقى الزبير في دارفور إلى أن تتمكن الحكومة من الاشتراك معه في عملية ضم برقو في المستقبل .

ولقد تمكن الزبير من القضاء على بقية أمراء الفور وأرسل آخرهم ، وهو الأمير حسب الله أسيرا إلى القاهرة . وفي نفس الوقت كانت الحكومة الخديوية تخشى من قوة شخصية ونفوذ هذا الباشا السوداني ، ورأت أنه يستند - علاوة على مركزه وقوته - إلى ثروته وتجارته وعصبيته . فعملت على عدم مد سلطته أكثر من ذلك ، في الوقت الذي اتخذت فيه الحيطة اللازمة منه . ولقد قام حاكم عام السودان في ذلك ، الوقت بدوره في تشويه سمعة الزبير رحمت لدى سلطات القاهرة ، فاتهمه في إحدى المرات بقله الكفاءة ، واتهمه مرة أخرى بعدم تمكنه من التفاهم مع « رؤسياه من أصحاب الرتب النظامية في الجهادية والموظفين الملكيين الآخرين » ، وإدعى مرة ثالثة أن الزبير رحمت لا يوافق على البقاء بدارفور ، وأنه يفضل عليها البقاء في بحر الغزال . والواقع أن هذا الحاكم العام كان في شخصيته وفي همته ونشاطه وجدارته يشعر بمركب نقص حين يوازن بين نفسه وبين الزبير رحمت . ورغم أن الظروف هي التي سمحت له باحتلال منصب الحاكم العام ، وبالأقدامية العسكرية في الرتبة واللقب على الزبير رحمت ، فإن الموازنة بين الرجلين كانت غير ذات موضوع . ولكن هذا

(١) مكى شبيكه : السودان في قرن . القاهرة ، ١٩٥٧ . ص ٩٣

الحاكم تمكن رغم ذلك بسلطته وبمركزه من منع مصر وحرمانها من الاستفادة من سلطة ونفوذ وشخصية هذا الباشا السوداني .

ورغم ذلك فان الزبير رحمت لم يمانع في تسليم مشاريعه ومتاجره في اقليم بحر الغزال للدولة المصرية التي احترمتها وأعلن ولاءه لها ، وعمل على خدمتها . وبعد انسحاب الزبير رحمت من دارفور عملت الحكومة على تسريح قواته ، بعد أن كانت قد اعترفت بهم ، ووافقت على صرف المرتبات لهم كجنود نظاميين للدولة . وكانت اخلاق الزبير تجعله يشعر - وخاصة بعد مقابلته للحاكم العام - أنه يرغب حرمانه من نتائج انتصاراته ، ويجعله يشعر بأن ولي الأمر في القاهرة لن يسمح له بتنفيذ مثل هذه السياسة . وعلى هذا الأساس صمم الرجل على المجيء إلى القاهرة بنفسه ، لشرح الأمر ووضع المسؤولين أمام مسؤولياتهم . ونسى الزبير أو جهل أن برقيات الشفرة المتبادلة بين القاهرة والخرطوم كانت تثبت موافقة الخديو على السياسة المقترحة من الخرطوم ، وتدل على خوف الخديو نفسه من نفوذ الزبير رحمت في غرب السودان ، بل وعلى كل السودان . واشتكى الزبير - وهو على أهبة السفر إلى مصر - من أوامر الحاكم العام بإخلاء قواته لدارفور وعودتها فوراً لبحر الغزال ، اشتكى ذلك للقاهرة ، وردت عليه حكومة القاهرة بضرورة تنفيذ أوامر الحاكم العام ، رغم ما في ذلك من غبن عليه ، وعلى الدول الافريقية . ومرة جديدة يفهم الزبير رحمت الاتفاق الضمني بين سلطات القاهرة والخرطوم . وعلى أي حال فقد قدم لمصر في الوقت الذي بدأ فيه حاكم السودان في وضع العقوبات المستمرة أمامه ، وأمام نفوذه ومصالحه ، وبشكل مستمر . فصادرت الحكومة كمية من العاج الخاص به ، كما حجزت سفنه في النيل الأبيض ، واتهمته بالاستيلاء على أموال الأهالي وماطالت في دفع أثمان ماورده للحكومة ولموظفيها . ورغم أن الزبير قد حظى بمقابلة اسماعيل في القاهرة ، إلا أن الخديو خشي من عودته للسودان ، وعمل على استضافته في قصر من القصور ، ولكن بصورة دائمة ، حتى يتخلص من نفوذه في السودان . وأعطى هذا الرجل لمصر الافريقية أقاليم بحر الغزال وشكا ودارفور ، وهي أقاليم تزيد مساحتها على مساحة مصر نفسها .

وعلى أى حال فإن سلطة الدولة قد تأكدت على دارفور ، أما منطقة بحر
الغزال فإنها قد شهدت تطورات بعد ذلك ، خاصة وأن نفوذ الزبير كان
لا يزال باقيا فيها ، وكان قد عهد بإدارتها إلى ابنه سليمان ، وسيطور الأمر
هنالك بعد تدخل الموظفين الأجانب وخاصة غردون باشا ، ضد سليمان ،
وضد أسرة الزبير .

الفصل الرابع

خط الاستواء

تختلف عمليات مد سلطة الدولة المصرية إلى إقليم خط الاستواء عن تلك العمليات التي تمت في إقليم بحر الغزال ودارفور . وبدلاً من أن تقوم قيادات وطنية بهذه العمليات وتسلمها إلى الإدارة الحكومية ، نجد أن منطقة خط الاستواء قد استلزمت مجيء قادة من الأجانب ، كلفوا مصر الكثير ، وأدوا لها القليل ، وعملوا على التخريب ، في نفس الوقت الذي انتظرت منهم الدولة البناء . وتسير قصة خط الاستواء مع السير صامويل بيكر لكي ، تستمر بعد ذلك مع الكولونيل غردون ، الذي عرف من قبل في الصين وفي لجنة الملاحاة على نهر الدانوب . وعلى أي حال فإن هذه القصة تتمم الدور الذي قامت به مصر - كدولة أفريقية - في وادي النيل .

(١) - حملة السير صامويل بيكر :

دفع طموح اسماعيل الحكومة المصرية إلى التوسع جنوباً مع النيل الأبيض وبحر الجبل صوب إقليم البحيرات ومديرية خط الاستواء ومنابع النيل . ولكن قصر نظر هذا الخديو ظهر في إسناده مهمة تنفيذ هذا الجزء من مشروعه إلى أحد البريطانيين ، واستمع إلى نصيحة ولي عهد إنجلترا ، عند زيارته لمصر في سنة ١٨٦٩ ، وعين المستكشف البريطاني السير صامويل بيكر ، قائداً عاماً للحملة المصرية في تلك المناطق ، وانعم عليه برتبة اللواء ، وبمرتبة سنوى وصل إلى عشرة آلاف جنيه في السنة (ذهب) وكان السير صامويل قد اشتهر بعد اكتشافه لبحيرة البرت . وصدرت الأوامر إليه محددة لمهمته :

« نظراً للحالة الهمجية السائدة بين القبائل القاطنة في حوض نهر النيل ،

ونظرا لأن النواحي المذكورة ليس بها حكومة ولا قوانين ولا أمن ، ولأن الشرائع الانسانية تفرض منع النخاسة والقضاء على القائمين بها ، والمنتشرين بكثرة في تلك النواحي ، ولأن تأسيس تجارة شرعية في هذه النواحي يعتبر خطوة واسعة في سبيل نشر المدنية ، ويفتح طريق الاتصال بالبحيرات الكبرى الواقعة في خط الاستواء بواسطة المراكب البخارية ، ويساعد على اقامة حكومة ثابتة »^(١) لذلك قررت الخديوية المصرية أمر إدماج هذه المناطق وصدرت الأوامر لخسرو باشا بتنظيم الجنود اللازمين للحملة ، ووضعهم تحت إدارتها . وكلفت مصر السير صامويل بيكر باخضاع كل المناطق الواقعة إلى الجنوب من غندو كرو لسلطتها ، وبالقضاء على تجارة الرقيق ، وبإدخال نظام التجارة المشروعة ، وبفتح البحيرات الاستوائية للملاحة ، وباقامة عدد من المراكز العسكرية والمخازن التجارية في وسط افريقية ، وعلى أن يتخذ غندو كرو مركزا لعملياته .

وبدأت الحكومة في إعداد السفن اللازمة للحملة ، واشترت بعض السفن من الشركة العزيفية ، كما جمعت عددا من السفن الشراعية ، وطلب السير صامويل بيكر من إنجلترا تجهيز سفن مسطحة القاع للملاحة على أعالي النيل .

ووصل السير صامويل بيكر إلى الخرطوم في سنة ١٨٧٠ ، وامضى فيها عدة أشهر ثم تركها في ١١ ديسمبر متجها إلى أعالي النيل . وإصطحب بيكر معه عدداً من الأعوان الأوربيين . وبعد أن حاول السير في طريق بحر الزراف وجد من الاصلح العودة ثانية والمرور مع الفرع الأصلي للنيل الأبيض . وكان عبور إقليم السدود على بحر الجبل بطيئا ومتعبا ، ولكنه وصل إلى غندو كرو قاعدة عملياته في ١٥ أبريل ، فضمها رسميا إلى أملاك الحكومة ، وأسمها الاسماعيلية ولم يبدأ في تقدمه صوب الجنوب إلا في شهر يناير سنة ١٨٧٢ .

(١) مكى شيكة : السودان في قرن . القاهرة سنة ١٩٥٧ . ص ٩٨ - ٩٩ .

ولقد إدعى السير صامويل بيكر أن حملته لقيت المقاومة من التجار العرب في أعالي النيل ، وخاصة من أوى السعود الذى تمكن من إثارة القبائل ضد الحملة ، ودفعهم إلى مقاطعتها ، وعدم تزويدها بما يلزمها من طعام ومؤن فظهر الأهالى بمظهر عدائى وإمتنعوا عن بيع البهائم والحبوب للحملة . واضطر السير صامويل بيكر إلى الخروج لمصادرة ما يلزمه من تموين من الأهالى بالقوة ولقد تمكن السير صامويل بيكر من إقامة محطة عسكرية في فاتكو ، ثم زار مازندى عاصمة كباريجا ، ملك الاونيورو ، الذى أظهر حفاوة به في أول الأمر ، ورفع العلم المصرى ، وأعلن ضم المنطقة للدولة . ولكن سرعان ما أخذ الأهالى في مهاجمة المعسكر ، وقطعوا الزاد والمؤن عنه ، فاضطر السير صامويل بيكر الى التراجع من اونيورو إلى غندو كرو . وكان عقد عمل السير صامويل بيكر مع الحكومة المصرية قد قارب على الانتهاء ، فقام بتسليم القيادة إلى محمد رؤوف بك في أول ابريل سنة ١٨٧٣ ثم سافر صوب القاهرة ، حيث اعتزل منصبه كحاكم لمديرية خط الاستواء .

وقبل وصوله إلى الخرطوم أشار بالقبض على اى السعود ومحاكمته ، إذ أنه قد تسبب في وضع العراقيل أمام الحملة ، وهيج الأهالى عليها وجعلهم يعتقدون عليها . والواقع أن حكمدارية هذا الباشا الانجليزى قد كلفت مصر الكثير ، ولم يقم فيها إلا بتأسيس ثلاث محطات في غندو كرو وفاتكو وفويرا ، وألب الأهالى على مصر .

(٢) - نتائج الحملة :

ولم تكن خدمة السير صامويل بيكر لمصر خالصة أو مخلصه ، إذ أنه قد فسر مهمته في منطقة هضبة البحيرات على أنها تهدف إلى القضاء على تجارة الرقيق قبل أى شىء آخر^(١) . وعلاوة على ذلك فإن هذا المستكشف ، بل هذا

(١) ويحمل كتابة المسمى « الاسماعيلية » وهو الاسم الذى أعطاه لغندو كرو عنوانا ثانويا - هو « ملخص الحملة الموجهة للقضاء على تجارة الرقيق في إفريقيا الوسطى » .

المخاطر ، كان يؤمن بأن أحسن وسيلة تتبع في ذلك هي إستخدام العنف .

ولكن تجارة الرقيق كانت مشكلة اجتماعية لها جذور عميقة في المجتمع الشرقى بشكل عام ، والسوداني بشكل خاص . ولم يكن من المعقول تغييرها بمجرد اصدار أمر أو بلاغ عسكري ، أو حتى القضاء عليها في فترة قصيرة ، دون أن يؤدي ذلك إلى مشكلات إجتماعية وإقتصادية . ولكن السير صامويل بيكر أراد أن يدفع التطور دفعا ، ويدخل المدنية الاوربية الى قلب افريقية ، بدون أن يسمح لها بأخذ المراحل الانتقالية الطبيعية .

وكان تطبيقه لهذه الاساليب يعنى تهديد الحملة التي كان يقودها في هذه المناطق بكارثة مؤكدة^(١) . ذلك أن قبائل الباري التي كانت تسكن في جنوب بحر الجبل نفذ صبرها ، فحملت السلاح ضد القوات الخديوية ، ولم تستطع كتيبة البكياشي عبد القادر حلمي ان تنقذ الموقف إلا بصعوبة ، وبالرغم من أن هذه القبائل كانت لا تزال أبعد من أن تكون موالية أو مروضة ، فان بيكر لم يكتف بقتل رجالها ، بل حرق قراها ، صادر آلاف من عجول قطعانها وخرافها وكميات كبيرة من الذرة التي تملكه ، لاطعام الجنود^(٢) .

ويعطينا المستكشف الايطالي رومولو جيسي في كتابه « سبع سنوات في السودان المصري » صورة قائمة لحكم السير صامويل بيكر في أعالي بحر الجبل . فيذكر أنه خرج في احد الأيام على رأس ثلاثمائة من الجنود وفاجأ الأهالي ، واستولى على ١٢,٠٠٠ عجل وبقرة ، ورجع بكل ماوجده من الذرة عندهم . وكان من الطبيعي أن تأخذ البلاد في فقد ثروتها نتيجة لتطبيق مثل هذه السياسة ، خصوصا وأن هذه الاقاليم كانت تحتاج لمجهود سنوات طويلة ، لكي تعوض ما فقدت من المواشي التي كانت عماد ثروتها الاول .

(١) أنظر THEOBALD, A.B.; The Mahdiya. London 1951 . p.16.

(٢) SABRY, M.; Le soudan Egyptien, 1821-1898. Le Cairo 1947. p.37

وعندما انتهت مهمته وعاد إلى القاهرة ، إدعى السير صامويل بيكر امام الخديو أنه فخور لغزوه وتهديته للاقليم الممتدة حتى خط الاستواء ، ولكنه لم يكن في حقيقة الأمر قد عمل أى شىء اكثر من اقامته لثلاث محطات عسكرية « وأثار عداا الاهالى ضد الحكومة »^(١) .

واضطرت الحكومة إلى أن ترسل عددا كبيرا من الجنود للمحافظة على المواصلات ، وضمان وصول التموينات اللازمة لرجال الحاميات الثلاث . ولم يختلف السير صامويل بيكر كثيرا عن رودس ولوجارد وغيرهم من بناء الامبراطورية البريطانية . وبينما كان يعمل في خدمة مصر ، « عمل على توسع النفوذ البريطانى . »^(٢) ولم يحاول اخفاء اهدافه ، فذكر أن مهمته الرئيسية كانت هى العمل لصالح مصر ، ولكنه عضد وزاد من النفوذ الانجليزى في نفس الوقت ، وذكر أن الجنرال غردون الذى خلفه ، كانت له نفس الرغبة ، ومات وهو يأمل في أن تصل إنجلترا إلى الخرطوم^(٣) .

وبعد عودة السير صامويل بيكر إلى إنجلترا في عام ١٨٧٣ كتب له أحد الوزراء الانجليز قائلا بأنه مهما كانت النتائج التى وصل اليها في سبيل القضاء على تجارة الرقيق فان حملته قد عملت على زيادة النفوذ البريطانى في مصر . وتساءل عن الزمن الذى سىرى فيه البواخر تحت العلم الانجليزى فوق مياه البحيرات ، ويرى خط مواصلات منتظم بينها وبين القاهرة . لقد كان معجبا بالتقدم السريع والمؤكد الذى يقوم به الانجليز في قلب القارة الافريقية ، عابرين الأراضي المصرية للوصول إلى أهدافهم^(٤) . وفى عام ١٨٧٨ علق السير صامويل بيكر على النتائج السياسية المترتبة على مهمته في خط الاستواء ، فأعلن

THEOBALD, A.B.; The Mahdiya. London, 1951. (١)

ABBAS, Mekki; The Sudan Question, London 1952 p.34 (٢)

MARRAY, T. Douglas et. WHITE, : المرجع السابق نفس الصفحة وأنظر أيضا : (٣)

A. Silva; Sir Samuel Baker a memoir. London, 1895. p.53;

(٤) | خطاب من بيكر - المرجع السابق - ص ٢١٠ .

رضاءه عن التغيير الذى وقع فى مصر ، والازدياد الكبير للنفوذ البريطانى منذ عام ١٨٦٩ حينما عين الخديو أحد الانجليز لاول مرة ، واعطاه جميع السلطات اللازمة للقضاء على تجارة الرقيق فى وسط افريقية ... وبعد انتهاء مهمته فى عام ١٨٧٣ ، خلفه غردون ، وواصل العمل الذى كان قد بدأه ، ولقد فتح الكفاح ضد تجارة الرقيق الباب للتدخل البريطانى ، فاصبح مالكو لم باشا فى خدمة الخديو للقضاء على هذه التجارة فى البحر الأحمر ، وماكيلوب باشا آخر يسيطر على البحرية ، وهكذا حصل أربعة من الباشوات الانجليز على سلطة لم يحصل أى انجليزى آخر على مثلها من قبل . وختم تعليقه قائلا : « وفى حقيقة الأمر ، إن دولة توسعية كما كانت إنجلترا فى كل عصر ، لا تستطيع أن تقف فى المكان الذى تريد أو فى الوقت الذى تريد . إننا مدفوعين للامام ، وتضطرنا الظروف إلى توسيع حدودنا . حتى إذا كان ذلك لا يتمشى مع رغباتنا » (١) .

(٣) - ادارة غردون للمديرية :

لم يجد غردون عند وصوله فى مديرية خط الاستواء إلا ثلاث محطات ؛ هى عندو كرو وفاتيكو فويرا ، وكان عليه أن يعمل على تدعيم سلطة مصر ، ويمدها إلى منطقة البحيرات . ولقد زوده الخديو بأركان حرب له قيمة كبيرة ، لمساعدته على القيام بمهمته على أحسن وجه ، فوضع تحت أمرته البكباشى شاليه لونج الأمريكى ، وابراهيم فوزى المهندس ، والملازم حسن واصف من المصريين ، ورمولو جيسى الايطالى ، والمهندس ا. لبنان الفرنسى ، وغيرهم من المهندسين والضباط الانجليز .

بدأ غردون عمله بأن نقل غاصمة مديرية خط الاستواء من عندو كرو إلى لادو فى عام ١٨٧٤ . وقام شاليه لونج فى ١٩ من يوليو من نفس العام بتوقيع معاهدة مع متيسا ملك أوغندا اعترف بها هذا الأخير بحماية مصر عليه ، وبعد

(١) خطاب من بيكر - المرجع السابق - ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

إحتلال مازندى عاصمة كباريجا ملك الاونيورو « أرسل غردون وحدة من الجنود لاحتلال ماجونجو الواقعة على النهاية الغربية لاقليم كباريجا ، والمطللة على بحيرة البرت ، وبعد أن أقام خمسة أيام في فويرا أتجه صوب الجنوب ، حيث أقام الى مرولى ، وأنشأ محطة تقع على شاطئ بحيرة فيكتوريا »^(١) .

تلك هى الفترة التى اقترح فيها غردون على الخديو ارسال ١٥٠ رجل في إحدى البواخر الى خليج ممبسة ، الذى يقع على بعد ٢٥٠ ميلا إلى الشمال من زنبار ، وذلك لاقامة محطة هناك ، ولكى يتمكن منها من أن يتقدم صوب متيسا . وكانت نية غردون متجهة في حالة قبول الخديو لهذه الخطة إلى أن يقيم قاعدته لمديرية خط الاستواء في ممبسة ، يترك بذلك الخرطوم وكل مصاعب البواخر في المواضلات معها على النيل . وهكذا « سيصبح وسط افريقية مفتوحا بشكل فعلى أحسن ، خصوصا إذ علمنا أن أكثر تلك الأراضي قيمة هى تلك المنطقة المرتفعة القريبة من متيسا . وكان الخديو قد فكر في هذا المشروع منذ سنة ١٨٧١ وبدعوى حاجته للحصول على قاعدة يرسل منها المدد إلى السير صامويل بيكر في خط الاستواء . فأمر شاليه لونج - بعد أن وقع في ١٩ من يوليو سنة ١٨٧٤ على معاهدة الحماية مع ملك أوغنده - بأن يعود إلى مصر لكى يجهز الحملة المتفق عليها بين الخديو وغردون . وسافرت هذه الحملة من السويس في يوم ١٩ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ومعها شاليه لونج ، الذى كان عليه ان يقود القوات البرية ويسير بها صوب الغرب لمقابلة غردون . ولقد احتلت القوات المصرية براوه وقسمايو . ولكن المشروعات المصرية اضطدمت في ذلك الوقت بالسياسة البريطانية ، فأهمل غردون التعليمات الصادرة اليه بضرورة التعاون مع هذه الحملة في شرق افريقية . وجاءت السنة التالية وغردون لايزال يعمل على نقل أجزاء البواخر في منطقة شلالات فوله إلى بحيرة البرت . وكان الخديو قد عمل على تنفيذ خطته وخطة غردون نفسه ، ولكن تدخل السلطات البريطانية ضد المشروع المصرى جعل غردون يكتب

(١) SABRY, M. le soudan Egyptien. 1821-1898. Le Caire, 1947, p.43. Note. 2.

إلى لندن أنه قد صرف النظر عن فكرة الذهاب إلى ساحل البحر الأحمر ، وإدعى أن الخديو لم يستمع إلى نصيحته ، وأنه قد أرسل الحملة إلى مصب نهر الجوبا لا إلى خليج فورموزا ، وأن المواصلات كانت صعبة بين هذا الجزء الأخير من الساحل وهضبة البحيرات ، وذكر أن الحملة ستنتظره طويلا ، إذ أنه - أي غردون - لن يقدم على تنفيذ هذه المهمة « بالجنود البائسة وغير المنظمة »^(١) الموضوع تحت إمرته .

وعلى أي حال فإن غردون كان يرعى دائما المصالح البريطانية ، وقد ازداد قلقه بعد أن رأى ميتسا يتنازل بالفعل عن إستقلاله ، ويمنح لمصر السيادة على بلاده . وكان غردون قد كلف الضابط المصري نويرا أغا بالذهاب إلى أوغندا وإقامة محطتين هناك إحداهما في أوروندوجاني Urondogani على الحدود الشمالية لبلاد ميتسا ، والثانية في كوستيزا Costiza على بحيرة فيكتوريا . وكان على نوير أغا أن يستفسر من ميتسا عما إذا كان يرغب في إقامة حامية مصرية في أوروندوجاني وفي حالة رفضه كان على الضابط المصري أن يذهب إلى نيام ينجو ، Niamyongo وكانت هذه المحطة الأخيرة تدخل في أراضي كباريجا ، وأصبحت تابعة لمصر بعد احتلال قواتها لمرولي^(٢) . ولم يعارض ميتسا أية معارضة في المشروع ، ورحب بممثل الخديو وبالقوات المصرية ، لافي أوروندوجاني وحدها ، بل وفي روباجا Rubaga نفسها ، وهي العاصمة ، وكان غردون قد ترك في أثناء هذه الفترة مرولي في ٢٤ يناير سنة ١٨٧٦ بدعوى استكشاف النيل من دوفيلة إلى منطقة البحيرات ، فاستلم خطابا من نوير أغا يشرح له فيه أنه قد أقام حامية مصرية في روباجا ، عاصمة ميتسا ، الواقعة على بحيرة فيكتوريا ، حسب طلب هذا الملك^(٣) فظهر قلق غردون ،

(1) SABRY, M. L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo-française. Paris, 1933. pp. 488-489.

(2) HILL, G. B.; Colonel Gordon in Central Africa. London, 1884. p. 180.

(3) ALLEN, B. M.; Gordon and the Sudan. London, 1931. p. 73.

وحمل متيسا مسؤولية ذلك « الخطأ » الناتج عن ترك الحامية المصرية في عاصمته ، وذكر أنه كان يرغب في أن يظل متيسا مستقلا ، وهذا هو السبب الذى كان قد اختار من أجله طريق النيل - أوروندوجانى وكوستيزا (شلالات ريون) ، أما وقد قبل متيسا وجود حامية في العاصمة فان عددا بسيطا من بين رجالها يستطيعون المحافظة على تلك الاماكن ، خصوصا وأن غردون كان يفكر في القاء القبض على متيسا ، إذا قام بأى نشاط بعد أن خسر إستقلاله الفعلى^(١) .

ثم قرر غردون بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندة بدعوى أن الجنود المصريين كانوا في مركز حرج ، وأن إجابة رغبة متيسا ستكون سياسة خاطئة^(٢) فاخليت البلاد في يوم ٩ سبتمبر ، ولما كانت مهمة غردون في مديرية خط الاستواء قد قاربت على الانتهاء ، فانه عاد إلى مصر وإلى لندن ، تاركا الحرية التامة للانجليز ، لكي يعملوا من شرق افريقية متجهين صوب هضبة البحيرات وشهدت السنة التالية إنشاء شركة شرق إفريقيا الامبراطورية البريطانية ، لاستغلال الأراضي الواقعة بين زنبار وهضبة البحيرات .

(١) خطاب غردون من ماجونجو في ٢ من أغسطس سنة ١٨٧٦ - انظر .

HILL, G. B.; Colonel Gordon in Central Africa. London. 1884.

SABRY, M.; le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p43 (٢)

2

1

7

الباب الثاني

القواعد والمراكز الاستعمارية

الفصل الخامس

التنافس الانجليزي - الفرنسي

كانت بريطانيا تنظر الى نمو وازدهار الدولة المصرية الافريقية بمنتهى الحذر ، وتحشى منها ومن توسعها . خاصة وأنها كانت تعمل في مجال عربى إفريقى يمكنها أن تستند إليه وإلى شعوبه لإنشاء دولة قوية ، وكانت هذه الدولة تقع في مركز متوسط يتحكم في طرق المواصلات العالمية بين الشرق والغرب ، وكان النظام الاقتصادى الذى أنشأته مصر يتعارض مع المصالح الاقتصادية والتجارية البريطانية وتلك المصالح التى قامت على أساس حرية التجارة والباب المفتوح والمساومة للحصول على أكبر ربح ممكن من الوطنيين .

وخشيت بريطانيا من إمتداد النفوذ المصرى وخاصة بعد أن أمتد إلى جزيرة العرب وتهديد بالوصول إلى الخليج العربى ، أى إلى مياه الهند . وكانت إنجلترا ترقب بحذر نمو قوة عربية اسلامية في ذلك الوقت في كل من شرق افريقية - مكان زنجبار الحالية - ومسقط ، وذلك مع السلطان سعيد الذى سيطر على الجزء الجنوبي من البحر العربى علاوة على شرق افريقية ، فعملت على انشاء قاعدة متوسطة لها في المنطقة ، تسمح لها بفرض كلستها على كل من مصر وسلطنة مسقط وعمان ، وتتحكم منها في اليمن . وكانت أصلح نقطة لذلك هى عدن . ولكن هل تسمح فرنسا بزيادة النفوذ البريطانى في هذه المنطقة دون أن تتحرك ؟ وماهى امكانياتها للحركة ؟ .

(١) - فرنسا واستيلاء بريطانيا على عدن :

خشيت فرنسا من زيادة النشاط البريطاني في المحيط الهندي وخليج عدن وعند مداخل البحر الأحمر الجنوبية ، وامكان تأثير مثل هذا النشاط على مستقبل هذا الجزء الهام من العالم ، وامكانية توسع البريطانيين في مناطق شرق افريقية أو الصومال أو الحبشة ، وتأثير ذلك على وادي النيل وعلى مصر . فبدأت فرنسا تهتم بدراسة الموقف منذ الثلاثينات ، في هذا الجزء لتقدير مدى الخطر البريطاني .

وقامت عدة حملات استكشافية علمية بتنوير الحكام وتعريفهم بسواحل البحر الأحمر ، وأشارت إلى ضرورة عدم ترك الدول الأخرى تسبق فرنسا في احتلالها لتلك المناطق . وبعد محاولات كومب Combes وتاميزيه Tamiser سنة ١٨٣٥ - ١٨٣٧ قامت حملات فرية Ferret وجالينيه Gallinier وروجية Roger سنة ١٨٣٩ - ١٨٤١ بالابلاغ عن سرعة نجاح الانجليز في تلك البلاد . ولم تكن هذه المحاولات الخاصة - مثلها في ذلك مثل محاولات الاخوين انطوان وأرمان دابادي Antoinet , Armand d'Abbadie سنة ١٨٢٦ وما تلاها - إلا مقدمة وتمهيداً لارسال البعثة الرسمية الفرنسية برئاسة الكابتن دي فوسيه Desfossés سنة ١٨٤٦ .^(١)

ولقد أصيبت هذه البعثات والحملات في أول أمرها بفشل تام . وكتب فرية الملازم أركان حرب ، والذي كان قد حصل من حكومته على تصريح بالالتحاق بحملة كومب ، كتب عن هذا الاخير : « لقد فشل في زيلع ، وقد استحال عليه كذلك أن يكون منشأة فرنسية في مصوع ، ذلك أن محافظة تلك الميناء عارضت محاولته بشدة وذلك لأنها لم تكن قد استلمت أى تعليمات من

(1) MARTINEAU, Alfred; La Cote des Somalis. Paris, plon, 1931.

والى مصر»^(١).

ولكن فرية لم يتقاعس في نصيح حكومته بأن تسرع في أن تطلب من محمد على تنازلا عن مصوع ، وكان يعتقد شخصا في سهولة الحصول على هذا التنازل ، لأن جمارك تلك الميناء لم تكن تحصل سوى ١٨٠,٠٠٠ فرنك ولم يكن يصل إلى خزانة الحكومة منها سوى ٥٠,٠٠٠ فرنك.^(٢)

ووصلت انباء سيئة من الحبشة ، ذلك أن أوبيه Oubié ملك تجرة كان قد طرد الاخوين دابادى من بلاده مانعا اياهم من الذهاب إلى غوندار . أما الطبيين ديون Dillon وبتى Petit مبعوثا متحف التاريخ الطبيعى بباريس فان ملك تجرة احتفظ بهما كرهائن حين حضور القبودان ليفيور Lefebure الذى أصبح مستكشف تجرة الأول في السنوات التالية . ولكن الملك أحسن مقابلة ذلك الضابط البحرى فيما بعد ، ووعد فرنسا في عام ١٨٤٠ بأن يتنازل لها عن ميناء حنفيلة.^(٣)

ولم يكن ذلك آخر مصدر لمتاعب الفرنسيين ، ذلك أن المنافسة الانجليزية كانت تهدد المصالح الفرنسية في تلك الجهات ، خصوصا بعد استيلاء المجترة على عدن ، واقامتها لقاعدتها البحرية فيها . واستولت حكومة الهند على عدن في ١٦ من يناير سنة ١٨٣٩ وتحوّلت تلك الرأس الصغيرة وصخورها الفاحلة بسرعة الى مدينة مهمة حصينة وتزدهر فيها التجارة ، كما اصبحت قاعدة مهمة للتوسع في الاقليم المجاور . فقد استولى الانجليز منذ سنة ١٨٤٠ على جزر باب Bab وايفات Eivat وكانت الاولى تتحكم في مدخل قبة الخراب التى كان من المتوقع ان تزداد اهميتها ، أما الثانية فكانت تتحكم في مدخل ميناء زيلع . كما

(١) تقرير الملازم اركان حرب فرية في ١٨٤١/١/٦ ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية .

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) Rapport sur les droits de la francà la cote orientale d'Afrique, Mer Rouge et Golfe d'Aden. Paris, 1883. P.6, F.O.M. 1014.

قام الانجليز بالسيطرة على ارنخيل موسى ، الذى يتكزن من ثلاث جزر كبيرة نسييا وخمسة صغيرة . وكانت كل هذه الجزر تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب ولكنها كانت مرسى جيداً ، وكان موقعها داخل خليج تاجورة يجعل منها نقطة استراتيجية فى غاية الاهمية ، لانها كانت تتحكم فعلاً فى بداية طريق القوافل الذى يسير مع وادى الحواش من الساحل الى داخل البلاد الحبشية عبر بلاد الدناقل . وقد إستولى الانجليز على ذلك الارخبيل نتيجة لمعاهدة ٣١ من أغسطس سنة ١٨٤١ التى وقعها محمد بن محمد سلطان تاجورة مع الكابتن مورسبى Moresby . ولكن الانجليز لم يقوموا باحتلال تلك الجزر فعليا ، ولم يرسلوا اليها أى حامية عسكرية ، بل تركوها خالية قاحلة ،^(١) واقتصرُوا على الاحتفاظ بحقوقهم عليها .

ولقد اصر فریه فى تقريره بصورة خاصة على أهمية نشاط الانجليز فى تلك الجهات ، ذلك النشاط الذى لم يكن خافيا على أحد ، فكتب يقول : « إن الانجليز لن يتراجعوا امام أى توضحيات ، ولن يهملوا أى شىء فى سبيل اقامتهم على ضفتى البحر الاحمر .. وتشير الأنباء التى وردت أخيراً إلى أنهم قد دفعوا مبلغ ١٠٤,٠٠٠ فرنك سنوياً إلى الشريف حسين ، حاكم اليمن ، حتى يحصلوا على حق التجارة على طول الساحل الجنوبى لبلاد العرب ، وان علمهم يخفق منذ ايام على زيلع وعلى تاجورة التى تكاد تقع على مدخل مضيق باب المندب ، وقد ذهبوا الى حنفيلة ومصوع لكن يشتروا هاتين المينائين أو يمنعوا الفرنسيين من الاقامة فيهما » .^(٢)

وأكثر من ذلك فان حكومة بمباى قد أرسلت الكابتن وليام كورنواليس هاريس William Cornwalis Harris مزودا بسلطات لعقد معاهدة صداقة وتجارة باسم الملكة فكتوريا مع سهلا سيلاسى ملك شوا والجالا . وكتبت

(١) الوثيقة السابقة . ص ١٧ - ١٨ .

(٢) تقرير الملازم ارکان حرب أ . فریه فى ٦ يناير سنة ١٨٤١ .

هذه المعاهدة وامضيت في انجولولا - عاصمة مملكة شوا - في ١٦ من نوفمبر سنة ١٨٤١ . وحددت المادة الخامسة منها ان سهلا سيلاسي وخلفاءه لن يفرضوا ضرائب أو رسوم أكثر من ٥٪ من قيمة البضائع ، على كل التجارة الانجليزية التي تستورد في بلادهم ، أو التي تمر عبر بلادهم . وحددت المادة التالية من هذه المعاهدة طريقة تثمين قيمة تلك البضائع ودفع الرسوم اما نقدا أو عينا حسب رغبة التجار . وقد تعهد كل من سهلا سيلاسي وفيكتوريا بأن يبذلوا كل ما في وسعهم لكي تبقى طرق التجارة مفتوحة ، ولكي يؤمنوا المواصلات بين ساحل البحر الاحمر وبلاد الحبشة ، وبأن يحافظوا على سلامة التجار وبضائعهم واموالهم . وأخيرا فان حكومة الحبشة قد تعهدت بالا تقيم اية عقبات امام المسافرين الانجليز ، سواء من كان يرغب منهم في الاقامة في الحبشة ، أو من كان يرغب في مواصلة السفر فيما وراء حدود تلك البلاد .^(١)

(٢) - بعثة روشيه ديريكور :

ولم يقف الفرنسيون مكتوفى الأيدي في أثناء تلك الفترة امام النشاط الانجليزى . ففي عام ١٨٣٩ قام العالم الفرنسى روشيه ديريكور Rochet d'Héricourt بالسفر الى تاجورة وبدأ منها سيره الى شوا حيث وصل بعد ثلاثة أشهر . ولقد حظى بصدقة الملك سهلا سيلاسي الذى أرسل معه بضعة هدايا إلى لوى فيليب . ولما كانت نتائج هذه الرحلة مشجعة فانه قد عاد مرة اخرى في عام ١٨٤٢^(٢) وحصل على توقيع الملك على معاهدة سياسية وتجارية ، أعطت لفرنسا مزايا خاصة في تلك البلاد الافريقية . ويمكننا اعتبار هذه المعاهدة « كشهادة هامة تثبت ميل سهلا سيلاسي إلى فرنسا »^(٣) رغم انها لم

(١) انظر نسخة مترجمة من تلك المعاهدة . ارشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية

F.O.M. 1014/1.

(٢) DESCHAMPS, Hubert, Cote des Somalis; Paris, 1948. P. 42.

(٣) وزير الزراعة إلى وزير البحرية والمستعمرات باريس في ١٣ من مايو سنة ١٨٤٦ انظر ارشيفات

F.O.M. 1041./1

وزارة المستعمرات الفرنسية

تعط لهذه الدولة الأخيرة جميع الضمانات التي كانت ترغب في الحصول عليها .
وعلى أى حال فإن هذه المعاهدة لم تطبق ولم تنفذ ، إذ أن التجار الفرنسيين لم
يحضروا إلى الحبشة .

ولقد ظلت مذكرات روشيه ديريكور تعتبر لمدة طويلة أحسن مصدر عن
تلك المناطق التي اجتازها . وإن « التأملات السياسية والتجارية في مملكة شوا
وجنوب الحبشة » - وهو اسم مذكراته - لتظهر اهتمام ذلك المستكشف
الفرنسي بشرق افريقية . وكان يرى أن بلاد شوا تهم الفرنسية لأسباب
ثلاث : حضارية وتجارية وسياسية . فشرح ان انجلترا كانت تهتم اهتماما جديا
بحضارة وسط افريقية ، وأنفقت أموالا طائلة على تجهيز حملة النيجر ، رغم
شعورهم بالعقبات الكاداء وبالمخاطر التي قد تتعرض لها تلك الحملة . وأراد
روشيه ديريكور أن يقنع حكومة بلاده بأنها تستطيع ادخال الحضارة في الجهة
المقابلة من افريقية الاستوائية ، ولكن بنفقات أقل ، وبضمان أكثر للنجاح من
التجربة الانجليزية .

ولم يكن من المستطاع لغير التجارة أن تعطى للحبشة تلك النتائج المادية
للحضارة - تلك النتائج التي كانت تزيد من قوة الشعوب ، وترقى من وسائل
معيشتها الاجتماعية .

وظهرت المزايا التجارية لبلاد شوا من عاملين : الأول هو أن أسواق شوا
التي كانت تتألف من أكثر من مليون من المستهلكين وممتلئة بمنتجات محلية ثمينة
كانت أسواقا جديدة لم يسبق لأحد استغلالها ، ولن يجد التاجر الاوربي فيها أية
منافسة ، والثاني هو أن ملك شوا كانت له ممتلكات شخصية واسعة ، وثروة
تقدر بثلاثين مليون فرنك على الأقل ، ولم يكن هذا الملك يستخدم هذه
الثروة ، وكان يرغب في إنشاء علاقات تجارية مع أوروبا ، وفي تشجيع إقامة
وتدعيم تلك العلاقات بكل ماله من مال أو سلطة .

فكان في استطاعة فرنسا اذاً أن تجني أرباحاً طائلة من تجارتها مع الحبشة ، تلك التجارة التي كانت مركزاً لجزء كبير من ثروات القارة الافريقية ، ويمكن للسياسة الفرنسية أن تنجح بسرعة نتيجة لاقامة علاقات مستمرة مع الحبشة . وستغرس هذه العلاقات النفوذ الفرنسي في تلك البلاد . كان في استطاعة الحبشة ، نظراً لموقعها الجغرافي ، أن تلعب دوراً هاماً في الشؤون الافريقية ، فكانت حدودها الشمالية متاخمة لاقليم سنار الذي هو امتداد للدولة المصرية . وكان من الصعب على سكان وادي النيل أن يقوموا بغزو الحبشة نظراً لوجود حائل طبيعي من الجبال أمامهم ولكن الأراضي المصرية لم تكن تحظى بمثل هذه الحصانة ، ولم يكن من السهل إيقاف جيوش الاحباش إذا ما قررت النزول من جبالها لغزو الوادي . وذكر روشيه ديريكور أن شعب مصر شعب ضعيف بائس ، لا يستطيع مقاومة جحافل الاحباش الذين يمتازون بصلابة عودهم وبجهم للحرب من أجل الحرب . وكان يسعى من وراء ذلك إلى إقناع حكومة بلاده بطبيعة الحال بمزايا ذلك الفرس الذي اختاره لها لكي تلعب عليه ضد مصر . وكان يعتقد أن نداءاً واحداً من أحد الغزاة الاحباش يكفي لتعبئة كل الحبشة ، ويكفي لجعلها تزحف على مصر « مجددة بذلك غزوات الهكسوس » ، واخيراً فانه ذكر صراحة أهمية الحبشة في السيطرة على شؤون مصر وشئون وادي النيل فقال « يكفي أن نعرف فوق ذلك أن الحبشة تتحكم في منابع النيل ، وفي جزء هام من مجرى ذلك النهر ، لكي نجزم بالاعتقاد بأن مصيريهما سيؤثران في يوم من الايام على مستقبل مصر . ولما كانت هذه الدولة الاخيرة تحتل مكاناً كبيراً في الشؤون السياسية الاوربية ، فمن الواضح ان استعداد احدى الدول العظمى لاقامة نفوذها وبسطه على الحبشة يعتبر مسألة كبيرة الأهمية » .⁽¹⁾

وعلاوة على ذلك فان من يتحكم في مملكة شوا سيتحكم في كل الحبشة ،

(1) Considérations politiques et commerciales sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale, par Charles François Xavier Rocher d'Héricourt, Le 17 Juin, 1842. F.O.M. 1014/1.

إذ ان بلاد شوا كانت منذ أقدم العصور أكثر بلاد الحبشة تقدما وحضارة . وكانت تعتبر الاقليم الوحيد في الحبشة الذى يتمتع بحكومة منظمة ، ويرى ازدياد قوته بطريقة مضطردة . وكان سكانه من الاحباش والجالا مغرمين بالحرب والقتال . كانوا من الفرسان الممتازين ، وكانت الحراب هى سلاحهم المفضل ، فكانوا يستخدمونه بمهارة ورشاقة . وكانوا يحبون القتال ، حتى أنه كان يكفى لاي ملك أن يعلن قراره بتجريد حملة ما ، لكى يجتمع حوله من ٣٠ إلى ٤٠ الف من المقاتلين ، مسلحين ومجهزين ، ويتكفلون فوق ذلك باطعام أنفسهم . كان فى استطاعة ملك شوا أيضا أن ينادى للحرب وأن يجمع مائة الف مقاتل ، مستعدين للسير وراءه حسبما يرغب ، وحسبما يملئ طموحه . كان ملك شوا إذن - وهو قائد تلك القوة العسكرية الهائلة والمخلصة له - يعتبر بدون شك أقوى سيد ورئيس فى كل البلاد الحبشية . وكانت قوة العوامل الشخصية تساعد كثيرا وتنبئ له بتوحيد الحبشة تحت سلطته .

وهكذا نرى ان إقامة علاقات مثينة ومتصلة مع ملك شوا كانت مهمة لفرنسا من النواحي الحضارية والتجارية والسياسية .

ولكن ما هو أساس هذه العلاقات ؟ كان جواب روشيه ديريكور بسيطا : أما فيما يخص الملك سهلا سيلاسى فهى رغبته فى مراعاة مصالحه الشخصية التى لا يستطيع أى إنسان أن يعرفها ويقدرها خيرا منه ، وأما فيما يخص فرنسا فتتلخص فى موقف كريم يؤكد للملك أن ازدياد قوته وثروته مرتبط باقامة علاقات ودية مع تلك الدولة العظمى . وكان روشيه ديريكور يرغب فى أن يقدم إلى سهلا سيلاسى - فى رحلته القادمة إلى شوا - عينات من المنتجات الفرنسية كدليل على المزايا التى سيحصل عليها من إقامة علاقات ثابتة مع فرنسا . وكان قد وعد الملك بالعودة إلى بلاده ، وكان يرغب فى أن يرسل اليه بعض الاسلحة من البنادق والمسدسات ، وخصوصا مدفعين صغيرين ، حتى يتأكد له النصر على شعوب الجبال التى كانت تسكن إلى الجنوب وإلى الغرب من مملكته ، والتى كان يحاربها سنويا لاختضاعها له ، وإجبارها على اعتناق

المسيحية وللعمل على إستغلال مواردها الطبيعية .

وكان أساس التجارة بين بلاد شوا والبلاد المحيطة بها هو عبارة عن شبكة من المواصلات تقوم بها بعض القوافل الصغيرة . وكان أهم طرقها وأكثرها استعمالا هو الطريق الذى يربطها بهرر ، تلك المدينة الاسلامية التى تقع بين بلاد الحبشة والبحر . وكانت هرر هى طريق منتجات الحبشة الجنوبية إلى ميناء بربرة ، مركز تصدير تلك المنتجات من القارة الافريقية . وكان شعب هرر بدون منازع هو أشد شعوب شرق افريقية نشاطا ، وخصوصا فى التجارة ، ويمكننا القول بأنه هو الذى خلق التجارة فى ذلك الركن الافريقى . وكان هؤلاء التجار يتوغلون فى داخل القارة ، وكانوا يتكلمون لغات الاهالى . ولكن روشيه ديريكور لم يكن يعتقد فى إمكانية إقامة تجارة هامة مع الحبشة الجنوبية فى ذلك الوقت . كان من الضرورى لوصول التجارة الحبشية إلى البحر أن تمر فى بلاد قاحلة تسكنها قبائل تعادى كل منها الاخرى ، ولا تشابه إلا فى حبها للسلب والنهب . وكانت قوافل هرر تتغلب على تلك الأخطار بدفعها لآتاوات باهظة إلى تلك القبائل . ولكن وسائلها المادية لم تكن تكفى لازدهار تجارة شوا بدرجة لا ثقة بها وعلى أى حال فإن قوافل هرر كانت تقوم - بعد شرائها لمنتجات جنوب الحبشة - بنقلها إلى زيلع وبربره على المحيط الهندى . وكانت إقامة منشأة تجارية فى كل من هاتين المدينتين - وخصوصا فى بربره - تبشر بعقد صفقات ناجحة .

وصف لنا روشيه ديريكور هذين المينائين وشرح أهميتهما التجارية والبحرية ، كما وصف حالتها العسكرية الدفاعية . أما زيلع فكانت مدينة صغيرة مزدحمة بالسكان وتمتاز بحسن مبانيها ، ولم يكن بها إلا أربع مدافع فى حالة سيئة ، اثنين منهما مخصصين لحماية الميناء ، والاثنين الآخرين منصوبين إلى غرب المدينة لارهاب بدو الاقاليم ومنعهم من الاغارة عليها . وكان فى زيلع مينائين : أحدهما أمام المدينة مباشرة وخاص بالقوارب ، أما الثانى فكان على بعد عشرة دقائق منه ، وكان يسمح لثمان أو لتسع سفن من حمولة ٣٠٠ أو

٤٠٠ طن بأن تحتمى فيه من الزوابع . ولم تكن حامية المدينة تتألف إلا من خمسين بدوى مسلحين ببنادق « بفتيل » وكان سوق المدينة مفتوحا في جميع الايام ويوجد به البن والصمغ العربى والجلود نتيجة للصلات التجارية مع هرر . أما بربرة فكانت تتألف من ٢,٥٠٠ إلى ٣,٠٠٠ كوخ ، وكانت تبقى شبه مهجورة بعد موسم التجارة الذى يعقد بها من شهر اكتوبر الى شهر فبراير من كل عام . وفى أثناء هذا الموسم كانت بربرة مركزا تجاريا هاما ، إذ أنها كانت تستقبل من عشرة إلى اثنى عشر سفينة كبيرة من الهند ، وكان يدخل ميناءها أو يخرج منه يوميا ما يقرب من عشر سفن صغيرة محملة بالبضائع^(١).

لم يقرر أمير البحر ووزير البحرية الفرنسية أمر إرسال حملة استكشاف إلى الحبشة إلا فى عام ١٨٤٤ . وكلف بها القبودان روما ديفوسيه^(٢) قائد محطة البربون ومدغشقر البحرية فى ذلك الوقت . أما جيزو ، وزير الخارجية ، فإنه أوصى من ناحيته بأن يقوم هذا الضابط بدراسة سياسية وتجارية فى نفس الوقت ، وأن يهتم بالناحية التجارية بشكل خاص ، لأنه كان يعتقد أن توسع فرنسا فى الحبشة سيأخذ فى غالب الأمر - إن لم يكن فى مجموعة - شكل التبادل التجارى ، فى حالة ما اذا كانت العوامل تسمح أصلا بقيام مثل هذا التبادل . وأما عن المفاوضات الرسمية مع تلك البلاد فإن جيزو لم يرا أى داع لفتحها فى ذلك الوقت ، وأضاف أن مالىديه من تقارير عن رؤساء وأمراء الحبشة لم يكن ليشجعه على الاعتقاد فى سلامة أو متانة أى إتفاق قد تقوم فرنسا بعقده معهم^(٣).

(1) Considérations politiques et commerciale sur le Royaume de Choa, Abyssinie méridionale, Par Charles François Xavier Rochet d,hericourt, le 17 Juin 1842. F.O.M. 1014/1.

(2) Le Capitaine de Vaisseau Romain Desfossés | (٢)

(٣) | جيزو وزير الخارجية الفرنسية إلى وزير البحرية فى يوم ٦ من يونيو سنة ١٨٤٤ - انظر أرشيفات وزارة المستعمرات الفرنسية . F.O.M. 1014/1.

وكان وزير الزراعة والتجارة يرغب في تحقيق مشروع بعثة ديفوسيه وخصوصا فيما كانت هذه البعثة تهدف إليه من القيام بدراسة المصالح التجارية إلى جانب دراستها للمصالح السياسية والبحرية . وكان يرغب في أن يقوم هذا الضابط بدراسة التجارة في البحر الأحمر نفسه ، رغم اتساع نطاق هذا المجال . وكان يريد أن يعرف المزايا التي يمكن لمصوع أن تمنحها للتجارة مع الحبشة ، خصوصا وأن ميناءها كان أكبر ميناء في البحر الأحمر ، وكان ملتقى طرق القوافل الكبرى ، وكانت له علاقات مستمرة مع جدة ومخا وسواكن وبمباي . وكانت هناك ثلاثة طرق مفتوحة للتجارة مع الحبشة : طريق سنار وطريق تاجورة وطريق مصوع . أحقيقة أن هذا الطريق الأخير كان أكثرها أمنا وأشدّها حركة ؟ أما تاجورة فكانت أقل أهمية ، وكانت تعتبر ميناء بلاد عدل « الدناقل » . وكانت الاخبار قد سرت بأن الانجليز قد اشتروها ، ولكن الظاهر أن مجهوداتهم لم تكن قد أثمرت في هذا السبيل . وكان على روما ديفوسيه إذا أن يتحقق من الأمور ، خصوصا وأن وزير التجارة والصناعة كان يرغب في الحصول علاوة على ذلك على استعلامات دقيقة عن حالة المنشآت البريطانية في عدن وأخيرا فإنه كان يرغب في الحصول على معلومات عن جزر دهلك المشهورة بصيد وتجارة اللؤلؤ ، وعن زيلع وبربرة وخليج حنفيلة التي كانت هناك محادثات خاصة بالتنازل عنه للحكومة الفرنسية وكان لفيبر Lefebvre قد قدم مشروعا عن التجارة مع الحبشة ، ونصح باتخاذ مصوع قاعدة عامة لهذه التجارة ، ولكن مسيباته كانت جديرة بالنظر والاعتبار رغم بعد مصوع عن بلاد شوا ، ورغم أن هذا البعد كان سببا في الاعتراض على هذا المشروع الذي كانت له وجاهته . وأخيرا فإن وزير الزراعة والتجارة كان يهتم قبل كل شيء باختيار إحدى هذه الموانئ لكي تكون قاعدة تجارية مع بلاد الحبشة . ولم تقم فرنسا في حقيقة الأمر في خلال هذه الفترة إلا ببعض الدراسات عن البلاد المحيطة بالبحر الأحمر وخليج عدن .

(٣) - زولا ومعاهدة رسل :

زاد إهتمام الحكومة الفرنسية بالسواحل الافريقية للبحر الأحمر في عهد الامبراطورية الثانية ، امبراطورية نابليون الثالث . وكان ذلك في عام ١٨٥٨ أى في نفس الوقت الذى انشئت فيه وزارة الجزائر والمستعمرات . وكانت فرنسا تفكر في ذلك الوقت في اليوم الذى ستفتتح فيه قناة السويس وكانت قد رأت انجلترا تقيم في جزيرة بريم سنة ١٨٥٧ وكانت ترغب أشد الرغبة في أن تحصل على قاعدة لها في تلك المياه . وحتى إذا فرضنا - كما يدعى البعض - أن الحكومة الفرنسية لم تكن قد عازمت على إنشاء قاعدة بحرية في البحر الأحمر . فمما لا شك فيه انها كانت ترغب في الحصول على أسواق للتجارة الفرنسية ، وعلى محطة للتموين أو حتى على مخزن للفحم اللازم لبواخرها في سفرهم بين أوروبا والشرق الأقصى . وعلاوة على ذلك فقد كان من السهل على فرنسا أن تنشئ علاقات ودية مع أهالي تجرة ، في بلاد الحبشة ، خصوصا وأن جزءاً منهم كان كاثوليكياً يخضع للأسقف مونسنيور جاكوبى Mgr. Jacobis ويسعى للتحالف مع فرنسا^(١) .

ولم يحاول رؤساء تلك الجهات صد رغبات فرنسا ، بل كان بعضهم على العكس من ذلك يسعى لكسب ود هذه الدولة في بلاد الحبشة وبلاد الصومال . فنجد أن تقريراً يرجع إلى عام ١٨٥٨ يذكر أن النجاشي ملك تجرة كان يطلب الحماية الفرنسية ، وأن أبوبكر إبراهيم شيخ ، أو سلطان تاجورة ، كان يعرض على فرنسا أن يتنازل لها عن أراض في رأس على وعونانو نظير مبلغ ٥٠ ألف فرنك .

إن كاتب هذا التقرير هو قبودان الفرقاطة ليجينى Le Genie أرسله من عدن بعد زيارته لبربرة وزيلع وجزر موسى وتاجورة وبريم وموخواو الحديدية وخليج

(1) Rapport sur les droits de la France à la cote orientale d'Afrique. F.O.M. 1014. p.1.

حنفيلة والحوائل وجزر دهلك ومصوع وجدة. (١) ويصور لنا هذا التقرير الحالة التي كانت تسود شرق افريقية في ذلك الوقت ، والتي كانت تسودها بنوع خاص عند زيارة الأوربيين لها . ويذكر لنا هذا القبودان أنه رأى أبو بكر إبراهيم بمجرد وصوله الى تاجورة ، وأن هذا الشيخ قد أظهر استعدادا لتقديم أى خدمة ممكنة لفرنسا . وكان أبو بكر إبراهيم هو حاكم زيلع السابق ، وكان من أكثر مشايخ المنطقة ثروة وأشدهم نفوذا وبأسا ، ولكنه فقد وظيفته نتيجة لتدخل شركة الهند الشرقية البريطانية ، واتهامها له بموالة فرنسا . وكانت إنجلترا تستخدم ضده نفس السياسة التي استخدمتها ضد كل رئيس افريقى حاول أن يقف عقبة كأداء أمام تنفيذ سياستها التوسعية ، ألا وهي إتهامه بتجارة الرقيق . وقامت إنجلترا بمصادرة إحدى سفنه المحملة بالتجارة مدعية أنها كانت محملة بالرقيق ، ولم تدفع له أى تعويض عنها . وعرض أبو بكر إبراهيم الموقف على القبودان الفرنسى بمجرد وصوله إلى تاجورة ، كما شرح له المحاولات العديدة التي قام بها الانجليز لشراء ولاحتلال نقطة على الساحل الافريقى ، ومجهوداته هو لكى يمنع سلطان تاجورة من أن يوقع مع إنجلترا على معاهدة ، يتعهد فيها بمحاربة تجارة الرقيق ، وأخيرا - وهو الأکبر أهمية - فإن هذا الشيخ قد أفهم القبودان الفرنسى جيدا أنه مستعد لأن يتعهد بأن يسهل لفرنسا شراء قطعة كبيرة من الأرض بالقرب من تاجورة ، فى حالة ما إذا قبلت هذه الدولة أن تمنحه حمايتها .

وكانت تاجورة تبشر بأن تصبح قاعدة ممتازة مع جنوب الحبشة . فكان موقعها الجغرافى يسمح لها بأن تصبح محطة هامة للسفن القادمة من زنجبار ولامو فى طريقها إلى عدن ، وستزداد أهميتها بعد الانتهاء من حفر قناة السويس . وكما كانت عدن والحديدة مراكز تجارة بلاد العرب والخليج الفارسى ، فإن مصوع وتاجورة كانتا هما المخرجين الطبيعيين للحبشة وبلاد

(1) Rapport du Capitaine de Frégate C. Méquier, Brick "Le Genie" Aden, le 16 Avril 1858. F.O.M. 1014/2.

الصومال . وإذا كان من الصعب على فرنسا أن تنافس الاحتكار الانجليزي في عدن ، فانه كان من الضروري عليها - كدولة تجارية ودولة عظمى في البحر المتوسط ، ودولة استعمارية إفريقية - أن تزيد نفوذها في بلاد الحبشة ، خاصة وأن ميل الأهالي لفرنسا في كل من تاجورة وتجرة كان واضحا ، نتيجة لمجهود المبشرين الكاثوليك ، ولرغبة ملك تجرة في أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا .

وكانت الشخصيات المحلية تؤكد سهولة الحصول على الأيدي العاملة اللازمة لهذه المحطة أو القاعدة الجديدة ، وتؤكد سهولة خلق حركة مبادلات تجارية عن طريق القوافل وأكد الاسقف جاكوبى سهولة تشغيل ألفين أو ثلاث آلاف من العمال المسيحيين ، أما أبو بكر إبراهيم فانه تعهد بتنظيم القوافل وتسييرها كل عام مع ثلاثة آلاف من العبيد . وكان من الضروري على فرنسا أن تدفع مرتبات مغرية للعمال المسيحيين ، وإن تحافظ على التقاليد التجارية والسارية بين رجال القوافل في تلك الجهات ، والا تهتمهم بالخيانة أو التلاعب ، وأن تدفع لهم مقدما ثلث قيمة التجارة التي سيقومون بنقلها .

ولما كان المبدأ السائد هناك هو البيع لمن يدفع أغلى ثمن ، كان على فرنسا إذا أن تسخر شيوخ ورؤساء تلك المناطق في تنفيذ سياستها ، أى أن تشتري الرؤساء وتجعلهم يقومون شخصا بتسخير الأهالي ، حتى بدون أجر ، ولخدمة المصالح الفرنسية . وكان هذا هو ما يسميه الفرنسيون بالدعامة الخلقية أو الأدبية اللازمة لتنفيذ سياسة بلادهم ، كان على فرنسا إذا أن تشتري ولاء بعض الشخصيات مثل النجاشي ملك تجرة أو أبو بكر إبراهيم في تاجورة أو كليهما وكان هذا هو الضمان الوحيد لنجاح فرنسا . وكان هذا النجاح سهلا إذ أن إنجلترا كانت تعادى كل من هاتين الشخصيتين ، مما يدفعها إلى الارتقاء إلى أحضان فرنسا .

وكان القنصل بلاودن Plawden قد إستغل عداء رئيس أساقفة الحبشة ضد النجاشي ، وكان رئيس الأساقفة يعادى سياسة التقرب من الكاثوليك ويعلن

تأييده لتيودور ملك الامهرا ، الذى كان يستعد لغزو تجرة .

أما فى بلاد الصومال فكان ممثلوا بريطانيا يبحثون عن خلق المصاعب أمام أبو بكر إبراهيم ، واستطاعوا أن يدفعوا السلطات التركية فى الحديدة إلى أن تجبره على دفع أربعة آلاف ريال غرامة باسم التلاعب فى بيع بقايا إحدى السفن وقام قبودان ليجينى Le Genie بالمطالبة بذلك المبلغ ، مدعيا أنه يخص فرنسا ولا يخص تركيا ، نظراً لأن هذه السفينة الغارقة كانت فرنسية ، ثم أودع المبلغ طرف القنصل الفرنسى فى عدن ، وطلب من حكومته أن تعيده إلى أبو بكر إبراهيم ، ذاكراً أن تأثير هذه المعاملة على الاهالى سيكون حسناً ، وذلك لرؤية فرنسا تمنع الظلم عنهم ، وتحملهم ضد الاتراك والذين يعملون بايعاز من تركيا .

وكان الفرنسيون يدعون أن السلطات البريطانية لها من الموارد ما يسمح لها بتقديم الهدايا اللازمة لتنفيذ سياستها ، ولكن قبودان ليجينى قام - بالرغم من ذلك - بتوزيع بعض قطع السلاح وبعض المال على المشايخ المحليين ، كما دعا بعض المشايخ إلى ظهر سفينته فى نزهة من إحدى الموانى إلى غيرها .

وتعقد الموقف أمام النجاشى بعد زيارة تلك السفينة الفرنسية له ، وإزداد خطر الأمهرا عليه ، وأرسل بعثة إلى نابليون الثالث تحمل خطابات توصية من الاسقف جاكوبى ، وقرر الامبراطور الفرنسى أن الوقت قد أزف للتدخل ، وعهد إلى القبودان راسل Russel فى ١٣ أكتوبر سنة ١٨٥٩ بمهمة غير محددة ، وزوده بسلطات عامة فى شرق افريقية^(١) .

كلف الحكومة الفرنسية راسل باستكشاف السواحل الافريقية فى المنطقة الواقعة بين مصوع وقبة الخراب ، وبالدخول فى مفاوضات مع النجاشى . كان

(1) MARTINEAU, Alfred; la Cote des Somalis. Paris, 1931. P.580.

عليه أن يجمع المعلومات اللازمة عن المزايا السياسية والبحرية والتجارية للساحل ، وخصوصا منطقة خليج عادولى وجزيرة ديسك وميناء عيد وأراضى رأس على وعوينو . « وكانت له سلطة التوقيع على المعاهدات ، ولكن كان عليه أن يعمل فى السر ، وأن يسافر على إحدى البواخر التجارية حتى لا يثير إنتباه الانجليز » (١) .

ووصل راسل إلى البحر الأحمر ، وزار خليج عادولى وجزيرة ديسك ، ثم أرسل تقريره فى يوم ٢٨ من ديسمبر سنة ١٨٥٩ إلى وزارة الجزائر والمستعمرات . ذكر أن مدينة زولا كانت تقع بالقرب من خرائب مدينة عادولى القديمة ، وأن أراضيا كانت صحية وأن المياه كانت متوفرة فيها ، نظرا لوجود الآبار التى كان من الممكن إستخدام مياهها حتى فى الرى . أما من الناحية التجارية فإن خليج عادولى كان مرفأ ممتازا صالحا للسفن الكبيرة ، ويمتاز بهدوء مياهه فى معظم أوقات السنة . وأما جزيرة ديسك الواقعة بالقرب من الشاطئ فكان من السهل تحويلها إلى مركز عسكرى ممتاز ، نظرا لأن قممها المغطاه بالأشجار ، ووديانها الصالحة للزراعة ، وكثرة مياهها ، وصلاحية سواحلها لرسو السفن ، كانت تسهل الدفاع عنها .

وأوصى راسل بالاستيلاء على هذين الموقعين فى أسرع وقت ممكن ، خاصة وأن موقف النجاشى كان قد إزداد سوءا . ولم يقف راسل عند هذا الحد ، بل أنه قام - طبقا لتعليمات حكومته - بامضاء معاهدة مع ملك تجرة تضمنت تنازل الملك (الافريقى) إلى الامبراطور (الفرنسى) عن كل ذلك الجزء من بلاده الواقع بين حافة جبل جوادم ، مارا بسهل زولا ومحيطا بخليج عادولى ، حتى جزر أدوه وديسك اللتين تدخلان فى تلك المنطقة ، وطلب حماية فرنسا على مملكته التى تمتد على شاطئ البحر الأحمر حتى زيلع ، وتعهد بأن ينفذ

(1) Rapport sur les droits de la France à la cote orientale d'Afrique

وخلفاؤه ورعاياه هذه المعاهدة ، وبألا يعطى أى صك إمتياز آخر لأى دولة أوربية دون الحصول على موافقة الامبراطور الفرنسى . وطلب أخيرا الاعتراف به كملك شرعى لبلاد الحبشة .

ولقد منحت هذه المعاهدة فرنسا حقوقا مهمة دون أن تكلفها أية نفقات . وكان النجاشى مضطرا إلى أن يضع نفسه تحت حماية فرنسا ، وأن يتنازل لها عن جزء من الساحل مع الجزر القريبة منه ، حتى تساعد هذه الدولة على الاحتفاظ بعرشه ، ولم تكن له من القوة ما يكفيه لوقف هجوم الأمهرا عليه ، خصوصا وأن شعبه كان يطيع الاسقف الأرثوذكسى الموالى لتيودور ، أكثر من طاعته له هو . فنستطيع أن نقول إذا أن النجاشى قد قبل بيع بلاده لفرنسا نظير احتفاظه بالعرش . واضطر راسل إلى الاحتفاظ بهذه المعاهدة سرية حتى يتم التصديق عليها فى باريس ، وحتى يتجنب إغضاب الانجليز . ولم يقم راسل بالاستيلاء على عادولى أو ديسك ، ولكنه أعطى النجاشى بعض قطع من المدفعية مساعدة له فى جربه ضد تيودور .

ولم يكن فى استطاعة باريس فى ذلك الوقت معاداة المجلثرا صراحة ، نظرا للموقف الدولى ، ونظرا لأن سلطة النجاشى كانت مهددة . فكان على الحكومة الفرنسية أن تلتزم الحذر . ولقد إمتازت هذه الفترة بقيام الثورات والانقلابات والحروب فى كل من الحبشة وتجرة ، ولم يكن من السهل معرفة شرعية حقوق النجاشى أو تيودور حقيقة أن الوثائق المحفوظة فى الارشيفات الفرنسية تعترف إعترافا صريحا بأن النجاشى كان من سلالة أسرة أوبية Oubié التى حكمها حسب أقوال الاسقف جاكوبى على كل تجرة ، وعلى معظم مناطق الحبشة . ولقد قام نائب قنصل فرنسا فى مصوع فى خطاب له بتاريخ ٩ من أبريل سنة ١٨٦٠ بتقديم النجاشى على أنه أقوى الرؤساء الحاكمين فى الحبشة ، وأضاف أن سلطته تمتد على تجرة والسمهر والولكيت والنجدة . وكان هذا الخطاب يشتمل على نداء من النجاشى الى نابليون الثالث ومؤرخ فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٥٩ يعرض فيه التنازل عن جزيرة ديسك ، ويطلب إرسال

أكبر عدد من قطع المدفعية اليه ، وكذلك ارسال سفير فرنسي الى قصره . ولكن إذا كان هذا يؤكد شرعية سلطة النجاشي ، فهو لا يمنع من وجود وثائق أخرى تثبت شرعية حقوق تيودور . وأخيرا فان فرنسا لم تكن تقدر على الاختيار بين هاتين الشخصيتين ، قبل ان تتأكد من شخصية المنتصر . ولقد انتهى الأمر فعلا بقتل النجاشي وبفور تيودور واحتفظت فرنسا بطبيعة الحال بوثائقها في أرشيفاتها ، ولكنها لم تجرؤ على مطالبة تيودور بتنفيذها .

والحقيقة هي ان حذر فرنسا أمام ذلك التنافس بين الرئيسين الافريقيين كان يخفي تنافسا بين الدول الاوربية ، فكانت إنجلترا تؤيد تيودور عن طريق بلاودن Plawden قنصلها في غوندار ، أما المقيم السياسي في عدن فإنه ما أن رأى راسل عائدا الى بلاده حتى أرسل الباخرة « ليدى كاننج » الى جزيرة ديسك ، وذلك لكي يمنع الفرنسيين من الاستيلاء عليها ، ولكي يحاول إغراء الأهالي على إظهار معاهدة قديمة للتنازل عن تلك الجزيرة إلى إنجلترا يرجع تاريخها الى عهد رحلة لورد فالنسيا (1).

ولم يكن الموقف الدولي ليسمح لفرنسا بارتكاب أى شطط في علاقاتها مع إنجلترا في ذلك الوقت ، وكانت أسباب رفض فرنسا التصديق على معاهدة راسل تعود الى الخطاب الذى كتبه وزير الخارجية الفرنسية الى الامبراطور نابليون الثالث في ٩ من أبريل سنة ١٨٦٠ والذى ذكر فيه صراحة : « إننا لا نستطيع ان نقبل - في هذه الظروف الدقيقة الحالية - مع ما فيها من الحرب الايطالية ورجوع نيس وسافوا الى فرنسا ، المقترحات التى عرضت علينا وأن ننفذها دون أن نتوقع إثارة مصاعب جدية من جانب إنجلترا » . وعلى أى حال فان وزير البحرية والمستعمرات الفرنسية صمم في عام ١٨٦١ على ترك السياسة التى انتهجتها وزارته في العام السابق ، وأصدر أمره الى راسل بالعودة

(1) Rapport du Commandant de Langle, le 4-Mars, 1861. F.O.M.

إلى البحر الأحمر . وكان نابليون الثالث قد صمم على احتلال جزيرة ديسك لكي يقيم عليها مخزنا للفحم اللازم للبحرية الفرنسية^(١) . وكان على راسل ، في حالة ما اذا لم يقيم الانجليز أو الاتراك باحتلال تلك الجزيرة ، أن ينزل بعض مشاة الاسطول اليها ، وأن يجمع الأهالي ، وأن يرفع العلم الفرنسي ، وأن يكتب محضرا بالاستيلاء عليها ، وأن يختار الموقع الذي ستقام عليه محطة الفحم . ولكن هذه التعليمات لم تنفذ ، ولم تبحر الحملة أساسا من فرنسا ، كما أن الحكومة قد عهدت إلى راسل بمهمة أخرى ، فارسلته إلى المكسيك حيث مات في سنة ١٨٦٢^(٢) .

ولقد حاولت إنجلترا ان تقطع خط الرجعة على فرنسا ، وأن تمنعها من الاستيلاء على جزيرة ديسك ، فلفتت نظر الباب العالي الى نشاط الفرنسيين في البحر الأحمر وأشارت عليه بتوكيد حقوقه على زيلع ومصوع والاراضي المجاورة لمنكولو وأركيكو . ولما كان راسل قد أكد في أحد تقاريره أن نائب أركيكو - وهو المسئول عن شئون عادولى - كان يدفع الجزية للنجاشي وليس للحاكم التركي ، فإن الباب العالي قد صمم في عام ١٨٦٢ على ارسال ضابط تركي لاحتلال عادولى وجزيرة ديسك^(٣) .

ولقد إمتازت هذه الفترة ايضا بحفظ المشروعات الخاصة بعيد وحنفيلة ، وكانت التعليمات الصادرة لراسل توجهه الى زيارة ميناء عيد ، وتذكر له ان هذا الميناء هو ملك لتاجرين فرنسيين من مرسيليا ، وأنهما قد تنازلا عنه دون مقابل للحكومة الفرنسية في عام ١٨٥٨ . وكانت إحدى شركات بوردو قد اشترت هذا الشاطئ في سنة ١٨٤٠ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ فرنك من شيخين من

(١) تعليمات مارس سنة ١٨٦١ .

(2) Rapport sur les droits de la France à le cote Orientale d'Afrique F.O.M. 1014/pp. 5-6.

(3) Rapport du Lieutenant de Vaisseau Rousseaux, le 21 Juin, 1862 F.O.M. 1014/2

الاهالى ، وإدعت أنهما أصحاب البلاد . وقد بيعت هذه الاراضى مرتين قبل وصولها الى ايدى التجار المرسيليين سنة ١٨٥٧ . ولكن الحكومة الفرنسية كانت تشك فى شرعية العقد الأول المبرم فى عام ١٨٤٠ . ولقد قام جيزو نفسه بانكاره سنة ١٨٤٧ ، ولما وصل مندوبو التجار المذكورين فى سنة ١٨٥٨ بقصد الاستيلاء على الميناء منعههم الاهالى ، وأكدوا لهم أن البائعين فى سنة ١٨٤٠ لم يكونوا هم الملاك الشرعيين ، وأن الاراضى هى ملك للسلطان^(١) . فتنازلت فرنسا إذا عن ادعاءاتها وادعاءات رعاياها على تلك المنطقة . كما أن الحكومة الفرنسية قد غضت النظر عن نواياها تجاه حنفيلة أمام اعتراضات الباب العالى^(٢) ، ولكنها نجحت فى أوبوك .

(١) وزير الخارجية الفرنسية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ٣١ من ديسمبر سنة ١٨٥٨ .

(2) Rapport du Commandant Fluriot de Langle, le 6 Janvier, 1862.

F.O.M. 1014/2.

الفصل السادس

فرنسا وشراء أوبوك

ترتبط عملية شراء أوبوك اسماء لامبرت Lambert ودي لانجل de Langle ودي احمد ابو بكر وشيفر Schefer . كان هنري لامبرت يقيم في عدن منذ سنة ١٨٥٥ واشترك مع أخيه في تشغيل العمال اللازمين لإنشاء خط ملاحه بين عدن وجزيرة موريس ، ثم عينته الحكومة الفرنسية بعد عامين نائبا قنصلها في عدن . وكان قد ساعد أبو بكر ابراهيم ، شيخ تاجورة ، مساعدة مالية ، مما دفع هذا الأخير إلى ان يعرض عليه ان يتنازل لفرنسا عن جزء من الشاطئ الافريقي .

(١) - شراء أوبوك :

نشأ خلاف آخر بين لامبرت وحاكم زيلع بسبب تدخل هذا النائب القنصلي في قضية رفعها في حديده ، وانتهى بخسران هذا الحاكم لتلك القضية ، وتسبب في أن عمل هذا الحاكم على قتله ، وهو على ظهر سفينته بالقرب من جزيرة موسى في ٤ من يونيو سنة ١٨٥٩ .^(١) وارسلت الحكومة الفرنسية سفينة حربية للتحقيق ولطلب التعويض . وكان هذا هو ما أرشد حكومة باريس الى المفاوضات التي قام بها لامبرت ، والتي قد تكون قد ساعدت على قتله . ولم يعد القبودان فليريودي لانجل قائد « السوم » La Somme من تلك المياه بنتيجة التحقيق ومحاولة العثور على القتلة فقط ، بل إنه قدم دراسات وملاحظات أكدت لحكومة فرنسا أهمية إنشاء مستعمرة أو حتى محطة بحرية على الساحل الشرقى لافريقية . كما أنه أرفق في خطابه المؤرخ في ٥ من يونيو سنة ١٨٦١ إلى وزارة البحرية طلبا كتبه بعض شيوخ الصومال من قبيلة

(1) MARTINEAU, Alfred; la Cote des Somalis, Paris, plon, 1931. p.581.

حبر تلجعا إلى الامبراطور ، طالبين فيه منحهم الحماية الفرنسية . ثم اقترح على وزير الخارجية شراء أراضى أوبوك ، وأحضر معه إلى باريس أحد مشايخ هذه الجهة ، وهو دنى احمد أبو بكر ابن عم أبو بكر ابراهيم شيخ تاجورة ، وصديق الفرنسيين .

وتباحث شاسلوب لوبا Chasseloup-Loubat وزير الخارجية مع الكابتن دى لانجل فى مسألة اراضى أوبوك ، وقبل الترحيب بالعروض التى قدمها شيوخ ساحل « عدل » ثم كتب فى يوم ٤ من فبراير سنة ١٨٦٢ إلى وزير البحرية^(١) : « أما من الناحية الدبلوماسية فقد اعترفت أنه ليست هناك لأى دولة أجنبية بشكل عام ، وتركيا بنوع خاص ، أى ادعاءات على الاراضى المذكورة . أما الحكومة البريطانية ، وهى التى تحتل مواقع هامة عند مدخل البحر الأحمر ، فأنها لا تستطيع أن تعترض على الترتيبات التى نحن بصدد القيام بها فى نفس المنطقة » .

ووقعت معاهدة أوبوك فى باريس يوم ١١ من مارس سنة ١٨٦٢ وحملت امضاء ثوفونيل وزير الخارجية ، ودنى أحمد أبو بكر كممثل للمشايع الدناقلة . وبهذا تنازلوا لفرنسا عن ميناء وجونة أوبوك الواقعة قرب رأس بير مع السهل الممتد من رأس على فى الجنوب حتى رأس دميرة فى الشمال (المادة الثانية) وذلك نظير مبلغ ١٠,٠٠٠ ريال ، أى ما قيمته ٥٠,٥٠٠ فرنك (المادة الثالثة) يدفع نصفه يوم تصديق هؤلاء المشايخ على المعاهدة ، والنصف الآخر بعد ثلاثة أشهر من يوم إستيلاء فرنسا على هذه الاراضى (المادة الرابعة) . وقد تعهد هؤلاء المشايخ باستخدام كل ما فى وسعهم لتسهيل صلات الفرنسيين فى أوبوك مع داخلية البلاد ، سواء أكان ذلك عن طريق البر أو عن طريق الملاحة فى الاونزو والحواش . وأصبح لمن يقيم فى أوبوك من الفرنسيين الحق فى أن يرعى قطعانه فى امبابو ، وعلى مرتفعات تاجورة ، وفى حماما زيلى وفى عيلو

(1) F.O.M. 1014/Traité de 1862.

بالقرب من راس جيبوتي ، واصبح لهم الحق في أخذ الملح من بحيرة عسل ، ومن الاماكن الاخرى التى يمكنهم أن يجدوه فيها . وتعهد هؤلاء المشايخ فوق ذلك برفض كل محاولة تقوم بها أى حكومة اجنبية للتفاوض معهم ، مادامت فرنسا لم تسمح لهم بالقيام بذلك . واخيرا فان فرنسا قد احتاطت لأمر عدم صلاحية أوبوك لايواء السفن ، فاضافت مادة خاصة بذلك : « فى حالة إذا ماظهر ان ميناء وجونة أوبوك غير صالحين لايواء السفن الكبيرة فان دنى أحمد يتعهد نيابة عن الشيخ على ابراهيم أبو بكر شهم ، والشيخ المذكورين فى المعاهدة بان يعطى بنفس الثمن المنصوص عليه فى المادة الثالثة (١٠,٠٠٠ ريال) ميناء وجونة وخليج قبة الخراب ، أو أى ميناء أخرى مع الأراضى الملحقه بها ، وبنفس الشروط التى تنص عليها هذه المعاهدة »^(١) .

وما أن أمضيت المعاهدة السابقة حتى أرسلت الحكومة الفرنسية بعثة خاصة لانهاء المسألة فى شرق افريقية ، وكان على شيفر ، كبير الامناء المترجمين للامبراطور ، أن يدرس العوامل السياسية والاقتصادية التى تعرض لها دى لانجل ومن سبقه من اعضاء البعثات الرسمية فى تلك الجهات . ووضعت الحكومة إحدى السفن Curieux تحت تصرفه ، والحق به كل من الكابتن Buret والملازم Spément للقيام بالدراسات البحرية الفنية اللازمة . وكان على هذين الضابطين البحريين أن يقرر المزايا أو عدم صلاحية تلك المنطقة للملاحة ومناورات السفن . ووصلت هذه البعثة فى يوم ١٧ من ابريل إلى السويس ، مصطحبة معها هذين الشيخين الافريقيين عائدين إلى بلادهما . ثم أقلعت السفينة متجهة جنوبا .

وكانت حنفيلة هى أول مرسى قصده تلك السفينة ، وما أن وصلت البعثة الفرنسية حتى ارتفع العلم العثمانى على صارى منصوب فى وسط القرية ، وشعر أعضاء البعثة أن قائمة مصوع قد أقام سلطة الحكومة والباب العالى على ذلك

(1) F.O.M. 1014/Traité de 1862.

الجزء من الساحل . وكانت تركيا قد أكدت ملكيتها لجزيرة ديسك وخليج عادولى ، مما دفع روسو قبودان السفينة إلى الاعتقاد بأن « التوسع الاقليمى العثمانى للاستيلاء على سواحل البحر الاحمر لن يقف عند هذا الحد ، لأنه يظهر وكأنه نتيجة لخطة مرسومة جيدا ، ويسير تنفيذها باصرار »^(١) . ووصلت السفينة يوم ٣٠ أبريل أمام أوبوك ، وبدأ بوريه Buret بقياس الاعماق فى الخليج والمنطقة المحيطة . وأشارت كل الدلائل إلى صلاحية هذا الموقع لإنشاء محطة للفحم : كان موقعها بالقرب من مدخل البحر الاحمر ، وسهولة تموينها بالمياه والاعشاب ، أسبابا كافية لكى يدفع شيفر إلى ابن « السلطان » دنى النصف الاول من المبلغ المتفق عليه ، وأن يعتبر أن التصديق على المعاهدة قد أصبح نهائيا^(٢) .

ولقد استقبل الشيخ ابو بكر المسيو شيفر فى زيلع بكل ترحاب ، وأقام أمامه عرضا من الرقص والعباب الفروسية الشائعة بين أهالى تلك المنطقة الافريقية ، وأرسل له هدية من العجول والخراف ، ثم جاء لزيارته رسميا على ظهر السفينة . وقد عمل المسيو شيفر على الترحيب به ، وأعطى لتلك الزيارة صفة رسمية ، فاصطف الحرس لاستقباله ، وحيته المدفعية باطلاق سبعة طلقات عند مغادرته للسفينة . وعادت السفينة الفرنسية الى أوبوك ، فزارها « السلطان » دنى الذى وصفه الفرنسيون بأنه شيخ كل الاراضى الممتدة من خليج تاجورة حتى الشمال من رأس دميرة . ولقد عامله الفرنسيون على أنه « سيد » و « سلطان » واستقبلوه استقبالا رسميا كذلك . وفى يوم ١٩ من مايو قام المسيو شيفر بالاستيلاء على خليج أوبوك وارضها باسم الامبراطور . واعطى قبودان السفينة لذلك الاحتفال كل ما فى وسعه إعطائه من صبغة رسمية تسمح بها امكانياته ، فأنزل فصيلة من مشاة الاسطول المسلحين إلى

(١) تقرير الملازم روسو البحرى ، قائد « كيريه » فى ٢١ يونيو سنة ١٨٦٢ من السويس .

F.O.M. 1024/A

(٢) تقرير المسيو شيفر الى قبودان الفرقاطة ، زيلع فى ١٦ ابريل سنة ١٨٦٢ - المصدر السابق .

الشاطيء ، ثم نزل بنفسه على رأس الضباط . وفي نفس الوقت الذي ارتفع فيه العلم الفرنسي على الصاري المتصوب أمام الشاطيء هتف البحارة بحياة الامبراطور ، وحياة القبودان بثلاث طلقات ، أما السفينة فانها رفعت أعلام الزينة ، واطلقت إحدى وعشرين طلقة مدفع . وكانت كل هذه الاحتفالات والشكليات لاثبات ان اوبوك قد اصبحت ملكا لفرنسا^(١) . واصطحب الفرنسيون ابو بكر حتى زيلع ، ثم واصلت سفينتهم سيرها إلى عدن ومنها إلى السويس .

(٢) - رد الفعل :

وصلت انباء إستيلاء الفرنسيين على أوبوك إلى عدن قبل وصول السفينة إلى هذا الميناء الأخير . ولقد أظهر بلايفير Playfair حاكم عدن الذي يجمع في يديه السلطات المدنية والعسكرية مع لقب « المقيم السياسي » ، مضايقته من الفرنسيين ، فلم يعرض عليهم خدماته ، ولم يبلغهم أن اليوم التالي هو يوم تحتفل به كل السفن بعيد ميلاد الملكة فيكتوريا ، وقد ظهرت سوء نيته بشكل واضح خصوصا وأن الانجليز كانوا دائما في غاية الأدب مع الفرنسيين ، ومع السفن الحربية الفرنسية التي تلجأ إلى موانئهم . وعلاوة على ذلك فان بلايفير لم يكن يجهل وجود المسيو شيفر على ظهر السفينة الفرنسية . وقد قام القبودان الفرنسي بالاستفسار من الحاكم العام الانجليزى عن هذه المعاملة ، وذلك في مقابلة خاصة بينهما ، وادعى هذا الحاكم أن المسألة ترجع إلى سوء تفاهم بسيط . ولقد صرح بلايفير في أول فرصة سنحت للتحديث عن استيلاء الفرنسيين على أوبوك ، فقال أنهم قد استولوا على اراضى تابعة للامبراطورية العثمانية ، وأنه إذا كانت تركيا لا تباشر سلطاتها عن طريق رفع علمها وإرسالها لأحد الموظفين الرسميين في هذه المنطقة ، فان أحدا لا يستطيع نكران أنها هي

(١) تقرير الملازم البحرى روسو ، قائد « كيريه » من السويس في ٢١ من يونيو سنة ١٨٦٠ .

الدولة صاحبة السيادة على كل الساحل . وفي الحديدة أعاد أحمد باشا الحاكم التركي نفس هذه العبارات امام الضابط بوريه مما جعل الفرنسيين يشكون في ان هذه الحملة قد صدرت من عدن ، وانها ستسير حتى تصل الى القسطنطينية . وكانت سلطة أحمد باشا تمتد على مخا وزيلع ، وقد أفهم البعثة الفرنسية عند زيارتها له أن فرنسا قد انفقت بدون أى داع ذلك المبلغ الذى دفعته لشراء الاراضى اللازمة لانشاء مخازن الفحم ، لانه لم يكن هناك شك في أن السلطان هو المالك الوحيد لجميع الاراضى الساحلية . وأضاف قائلا انه إذا كانت الحكومة الفرنسية قد طلبت من الباب العالى أن يمنحها هذه الارض ، فانه لم يكن ليرفض لها ذلك الطلب . ولكن ذلك كان يعنى بطبيعة الحال اعتراف فرنسا بحقوق الباب العالى على تلك المناطق ، ولم تكن فرنسا مستعدة للقيام بهذا العمل في ذلك الوقت . ولقد أفهمه شيفر ان الانجليز قد تصرفوا بنفس هذه الطريقة عند شرائهم جزر موسى وايفات ، فظهر الحاكم التركي دهشته عند معرفته لتلك الاخبار ، التى كان المقيم السياسى الانجليزى في عدن قد اخفاها عنه بدون شك . والواقع ان بلايفير نفسه كان قد أصدر كتيبا صغيرا عن عدن يشرح فيه استيلائه على جزر موسى وايفات القريبة من أوبوك ، ويذكر فيه ان « حكومة زيلع وتاجورة كانت في ايدى المشايخ المحليين بطريقة وراثية ، ولم يكن هؤلاء الشيوخ يخضعون لأية دولة اجنبية مما يعطيهم الحق في التنازل عن أى جزء من أراضيم » . وفي هذه الفترة لم يخطر ببال الانجليز بطبيعة الحال أن يطلبوا الى الدولة العثمانية أن تقرر ما إذا كانت العقود التى وقعوها مع الاهالى صحيحة أو شرعية .

وكان من الطبيعى أن يتأثر حاكم عدن من استيلاء الفرنسيين على أوبوك ، إذ أن العمل كان يحمل في طياته تهديدا صريحا لنمو عدن وتوسعها . وكانت الحالة قد ازدهرت في خلال السنوات الماضية في عدن بسبب التجارة في البن اليمنى ، وأيضا بسبب التجارة الافريقية التى كانت القوافل تنقلها حتى زيلع وبربرة ، ثم بالسفن حتى عدن . ولما كانت أوبوك أقرب للمنتجات الافريقية من عدن ، فقد كان في استطاعتها ان تحتكر تجارة البن المصدر من هرر ، وكان

الانجليز يقدرّون هذا البن الافريقي بنفس الدرجة التي يقدرّون بها بن اليمن .

ولكن الامل لم يكن مفقوداً تماماً ، ذلك أن حادثة قد وقعت في العام السابق وكان في استطاعة حكومة القسطنطينية أن تستند اليها في تدعيم حقوقها على تلك الاراضى . ذلك أن الحكومة الفرنسية كانت قد طلبت من السلطات التركية ، في نفس الوقت الذى ارسلت فيه القبودان دى لانجل للبحث عن قتلة لامبير ، طلبت منها أن تبحث عن المتهمين ، وذكرت في طلبها الرسمى ان الاماكن التى ارتكبت فيها الجريمة هى أرض تابعة للدولة العثمانية ، وخاضعة لسيادتها .^(١) وعلى أى حال فإن وزير الخارجية الفرنسية لم يجد ضرورة للخوض فيما تعرض له القبودان بوريه في تقريره ، ومعرفة ما إذا كانت زيلع نفسها خاضعة للسيادة العثمانية خضوعاً تاماً . فوجد انه من الصعب الوصول إلى رأى ثابت في هذه المسألة . ذلك أن وزير خارجية فرنسا قد اعترف بحقوق تركيا حينما طلب من حاكم الجديدة أن يساعده في العثور على قتلة لامبير . وعلاوة على ذلك فلم يكن من مصلحة فرنسا فصل ذلك الارتباط الجمركى الموجود بين زيلع وبين الممتلكات العثمانية في الجديدة . وكتب يقول : « مادامنا نرفض الاستيلاء على زيلع لأنفسنا ، فمن المفضل ان تبقى سيادة السلطان ممتدة عليها بشكل واضح ، حتى لا يستطيع غيرنا أن يحتلها دون أن يخرق مبدأ سلامة أراضى الامبراطورية العثمانية »^(٢) .

وبقى لانتهاء تلك العملية الخاصة بأوبوك ان يسلم وزير الخارجية ذلك الموضوع الى وزير البحرية والمستعمرات . واصبحت هذه الاراضى تخضع لذلك الوزير الاخير من النواحي المالية والادارية .

(١) تقرير القبودان بوريه إلى وزير البحرية والمستعمرات ، السويس في ٢٠ يونيو سنة ١٨٦٢ .

F.O.M. 1014/2

(٢) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات في ١٧ سبتمبر سنة ١٨٦٣ F.O.M. 1014/2

وأصبح على وزير البحرية أن يتخذ اللازم للاستفادة من تلك العملية لصالح البحرية التجارية ولصالح الاسطول الفرنسي ولم ينس وزير الخارجية ان يلفت نظر زميله الى المزايا التي يستطيع الحصول عليها من هذه الاراضي فكتب يقول : « اننى أعتقد فعلا بأنه من اللازم لنفوذنا السياسى ان نتخذ قرارا نهائيا بشأن تلك المناطق القريبة من عدن ومن بريم ، وسيكون من المؤسف أن نقوم عبثا بهذه المظاهرة دون أن نتلوها أية نتيجة . ومن ناحية اخرى فان شق برزخ السويس فى المستقبل ووجود سفن حربية فى البحر الاحمر وبحر الهند ، علاوة على امكانية تحويل جزء من القوافل التى تصل الآن الى تاجورة وزيلع وبربرة الى محطة فرنسية ، كل هذه الامكانيات تجعلنى شديد الأمل فى أن تجد علاقتنا التجارية نقطة ارتكاز هامة فى احتلالنا لهذه الاراضي » (١) .

(٣) - عدم تصرف الحكومة الفرنسية :

لقد قامت الحكومة الفرنسية فى عام ١٨٦٠ باعداد مشروع خاص بإنشاء خط ملاحية لسفن المساجيرى ماريتيم مواز للخط الانجليزى . وكان هذا المشروع يتطلب البحث عن موانى لوقوف هذه السفن وتزويدها بالفحم والمؤن عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر بالقرب من بوغاز باب المندب . وكان شيفر فى ذلك الوقت على ظهر السفينة Curieux فى مهمته الرسمية على ساحل افريقية الشرقى . وفى شهر يوليو سنة ١٨٦٢ اقترحت الحكومة أوبوك على إدارة شركة المساجيرى ماريتيم ، ولكنها رفضته لأنها كانت قد حصلت على قطعة الأرض اللازمة لها فى عدن . وهكذا لم يتم مشروع إنشاء الخط الملاحى الموازى للخط الانجليزى ، خصوصا وان وزارة البحرية رفضت من جانبها أن تقوم بالانفاق على الاشغال اللازمة لبناء ميناء أوبوك ، وبالانفاق على حامية تحضرها من السنغال ، وظهر أن الحكومة الفرنسية لا ترغب فى إقامة أية

(١) وزير الخارجية إلى وزير البحرية والمستعمرات فى ١٠ مارس سنة ١٨٦٣ F.O.M. 1014/2

منشأة حكومية في أوهورك . وأخيرا فإن مندوب أحد المنشآت التجارية الفرنسية في مصر قد ذهب الى زبلع لمحاولة الاتجار في المنتجات الافريقية ، ولكن صعوبة المناخ وعدم وجود أى حماية من جانب دولته ساعدا على عدم بقاءه هناك لفترة طويلة^(١) .

ولقد ساعدت الحوادث الهامة التي شغلت أوروبا منذ عام ١٨٦٦ الى ما بعد حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ على نسيان تلك الأراضي التي اشترتها الحكومة الفرنسية في شرق افريقية . وكان علينا أن نتظر عام ١٨٧٢ لكي نرى دهنيس دي ريفوار Denis de Rivoire يطلب من حكومته ويحصل منها على حق الإقامة هناك . وكان هذا المستعمر في حقيقة الأمر هو أول مالك فرنسي يقيم في تلك الجهات . ثم تلاه بيير أرنو Pierre Arnoux وروس Ross ، وهيس Hesse الذين حصلوا على امتيازات في تلك الأراضي من عام ١٨٧٨ الى عام ١٨٧٩ .

وطلب دهنيس دي ريفوار في شهر سبتمبر سنة ١٨٧٢ الاذن من حكومته بالإقامة في أوهورك « بقصد إنشاء مؤسسة وفتح العلاقات التجارية مع المحشة »^(٢) ولقد اعطاه وزير البحرية والمستعمرات هذا التصريح مخضعا آياه لشروط لها أهميتها : وهي أن إنشاء هذه المؤسسة سيكون على مسؤوليته ، وسيحتفظ بشكل المؤسسة الخاصة ، لأن الحكومة كانت قد قررت الامتناع عن الاشتراك في أى مشروع بعيد ، ولن ترسل الى أوهورك أى جندي أو أى موظف أو أى ممثل لسلطانها الادارية ، ولهذا فانها لم تكن تستطيع تقديم المعونة له في حالة نشوب مشاكل أو مصاعب بينه وبين الاهالى المجاورين . وعلى أى حال فان هذه المعونة لن تتعدى ماتعطيه الدبلوماسية الفرنسية والأسطول الفرنسي للمصالح الفرنسية بشكل عام . أما ما يخص البحرية ، فان وسائلها

(1) Voir Note : F.O.M. 1014/4.

(2) Lettre du 3 Sept. 1872, au Ministre de la Marine et des Colonies.
F.O.M. 1014/4.

كانت بسيطة في تلك المناطق ، إذ أن قوة « محطة المحيط الهندي البحرية » لم تكن تشمل إلا على سفينة واحدة .

وكان على دينيس دي ريفوار أن يعتمد إذن على وسائله الخاصة لكي يقيم ويحافظ على نفسه وممتلكاته في أوبوك . ولقد صرحت له الحكومة باحتلال أى مكان يختاره هو ، داخل حدود الأراضى التى قامت الحكومة بشرائها ، وأن يقوم بأعمال البناء كما يترافى له . ولم تعترف له بملكية هذا الجزء أو ذاك فيها قبل أن تعرف الأماكن التى سيحتلها ويشغلها لعمل مؤسسته . أما مسألة الملكية فستسوى فيما بعد إذا مادعا الأمر إلى ذلك . ولكنه حصل على أى حال على تأكيد بأن الحكومة ستحترم حقوقه التى حصل عليها ، وأن الأشغال والمباني التى ستقوم بها ستظل ملكيتها مؤكدة له .

وبالرغم من أن البحرية قد رفضت معاونة دينيس دي ريفوار فقد كان من المفهوم أن الأمر سيصدر إلى السفن الحربية الفرنسية الموجودة في تلك البحار - بعد أن يقوم بعمل مؤسسته - بالذهاب من وقت لآخر إلى أوبوك . ويمكننا أن نضيف إلى هذه السفن الحربية تلك السفن التجارية التى كانت تسير بين فرنسا والكوشنشين (الهند الصينية) مرة كل شهرين ، أى تحتاز بوغاز باب المندب ١٢ مرة في كل عام . فإذا نجح دينيس دي ريفوار في إقامة ميناء في أوبوك ، تستطيع أن تمنح السفن المأكولات الطازجة والمياه والفحم ، فإن هذه السفن ستكثر من ترددها على أوبوك لتجديد تموينها ، وستفضل هذا الميناء الجديد على عدن ، التى كانوا يحصلون على تموينهم منها في ذلك الوقت ، وسيسمح هذا الأمر لذلك المستعمر بالحصول على عناصر جديدة تساعد على ازدهار مؤسسته^(١) .

ولقد واصلت الحكومة الفرنسية عدم اهتمامها بأوبوك ، وكادت هذه

(1) Le Chef du Bureau des Mouvements de la Flotte à Denis de Rivoire,

Versailles, le 24 Oct. 1872. F.O.M. 1014/4

الأراضي أن تكون موضوع مبادلة مع الحكومة المصرية في عام ١٨٧٤ .

فلقد شرح وزير البحرية في أوائل تلك السنة إلى زميله وزير الخارجية الأسباب التي تدفعه إلى أن يعارض في إنشاء محطة عسكرية في أوبوك ، وكان يأمل في أن تتفق الحكومة الفرنسية مع مصر بشأن التنازل لها عن أراضي أوبوك ، واقترح فكرة مبادلتها نظير ملكية المبنى الذي تشغله القنصلية الفرنسية في القاهرة . ولم يعارض وزير الخارجية الفرنسية في ذلك المبدأ ، ولكنه أضاف أن هذا الأمر يتطلب التريث في البحث ، إلى أن يستطيع معرفة إمكانيات إقامة مؤسسات في البحر الأحمر ، ومزاياه بالنسبة لفرنسا من ناحية ، ومعرفة موقف الخديو ، وما سيعرضه على فرنسا من ناحية أخرى . وكانت الطلبات المقدمة لوزارة الخارجية الفرنسية تدل على الأهمية التي ستعود على تجارة تلك البلد من إنشاء مركز تموين على السواحل الشرقية الأفريقية ، ولكن الوزير كلف وكيله القنصل في الاسكندرية بمحاولة جس نبض الحكومة المصرية ومعرفة نياتها في تلك المسألة^(١) .

ولكن القنصل العام الفرنسي كان في الاسكندرية « منزويا في خيمته بعد أن قام بسلسلة من الأخطاء التي سوأت علاقته مع الخديو ومع زملائه^(٢) » وكتب شيفر بعد وصوله القاهرة « ان سوء الحظ لازال يلازمنا إذ أنه كان في استطاعتنا أن نجد هنا مركزا أحسن من أي مكان آخر^(٣) » وعلى أي حال فقد تمكن شيفر بنفسه من أن يقابل الخديو ، وأن يلمح له عن أوبوك ، وذكر أن الخديو رحب بتلك الإشارة ، ولكنه رفض أن يرتبط بين هذه المسألة وبين المسائل الأخرى المعلقة ، والتي كانت موضع نقاش بين الدولتين . وعلى أي

(1) Ministre des Affaires Etrangères au Ministre de la Marine. le 11 Février, 1874. F.O.M. 1014/4.

(2) M. Schefer au Ministre de la Marine. Lettre particulière le Caire, le 1er Mars, 1874. F.O.M. 1014/4.

(3) الوثيقة السابقة .

حال فإن شيفر لم يفعل أكثر من الإشارة والتلميح للمسألة ، وذكر أنه لم يكن من المصرح له ، ولم تكن له أى سلطة للتفاوض في هذه المسألة . ولما كان الخديو يرغب في الذهاب إلى فيشي في الصيف التالي ، فإن شيفر قد نصح حكومته بالتفاهم معه بشأن أوبوك في أثناء وجوده في فرنسا^(١) . وتسكت الارشيفات بعد ذلك عن هذه المسألة ، وتظل ملكية أراضي أوبوك فرنسية ، في الوقت الذي يتم فيه نحو الدولة المصرية الأفريقية في تلك المنطقة ، وتحصل إيطاليا كذلك على قاعدة لها .

(١) الوثيقة السابقة .

الفصل السابع

ايطاليا وشراء عصب

(١) - المحاولات الايطالية الاولى :

بدأت علاقات إيطاليا الأولى مع شرق افريقية عن طريق المبشرين والمستكشفين الجغرافيين ، كما كان الحال مع الدول الاستعمارية الأخرى في اتصالها بهذه القارة . وعندما عزم أنطوان دابادى Antoine d'Abbadie على زيارة الحبشة اصطحب معه أحد الرهبان من طائفة سان لازار كان قد قابلته في القاهرة ، واتفق معه على اصطحابه لمساعدته في تأسيس بعثة كاثوليكية في الحبشة . وعند عودته إلى أوروبا في نهاية عام ١٨٣٨ بدأت الأوساط الأوربية تظهر اهتمامها بمشروعاته في افريقية . فنجد أن البابا نجريجوار الرابع عشر يوافق على إحدى هذه المشروعات « ويرسل إلى الحبشة رجلين من رجال التبشير تحت رئاسة المونسنيور دى جاكوبى Mgr. de Jacobis الذى عرف في هذه المنطقة الشاسعة باسم أبونا يعقوب »^(١) ولكن تيودور ملك الحبشة كان لا يوافق على التخلي عن المذهب الارثوذكسى في بلاده « فمنع دخول المذاهب البروتستنتية والكاثوليكية . وكان من نتيجة هذا القرار أن اضطرت المونسنيور دى جاكوبى إلى ترك غوندار حوالى عام ١٨٥٥ »^(٢) واتخذ مركز بعثته التبشيرية بالقرب من مصوع واستغل تسامح السلطات المصرية في استمرار نشاطه قريبا من حدود الحبشة . وتعود الاتصالات بين رجال التبشير الايطاليين ووزير خارجية بيدمنت إلى عام ١٨٥٢ . ودامت هذه الاتصالات حول مشروعات متعددة تهم الدولة وتهم الكنيسة في نفس الوقت ، مثل

(1) ABBADIE, Antoine d': L'Abyssinie et le roi Théodore, Paris, 1868.
P. 29.

(2) المرجع السابق - ص ٣٠ .

مشروع إنشاء مستعمرة للمنفيين وأعمال السخرة في شرق افريقية ، تكون أساسا لإنشاء سلطة الدولة في هذه المناطق ، واستغلالا لمجهود رجال الدين ، وتمهيدا لخلق حركة تجارية بين بيدمنت والحبشة .

وفكرت حكومة بيدمنت سنة ١٨٥٧ في عقد معاهدة مع بعض رؤوس ورؤساء الأحباش المهمين . وطلب وزير الخارجية رأى المونسنيور ماسايا Massaia في هذه المسألة . وكان هذا المبشر راعيا لبعثة التبشير الكاثوليكية في بلاد الجالا ، فأجاب في عام ١٨٥٨ مشجعا مشروع الحكومة ، ومفسرا له على أنه أساس لتشجيع وتنمية البعثات التبشيرية الإيطالية في افريقية . وكان هذا المبشر يحلم برؤية بيدمنت التي توصلت إلى « إحتلال مركز دولي هام بين الدول العظمى في السنوات الأخيرة - تتمكن من الوصول إلى مصاف الأمم الأخرى وتقوم بنفس دورها الفعال باسم الكنيسة المسيحية » .^(١) وطلب المونسنيور ماسايا من الأب ليون دي افانشير Léon des Avanchères في شهر فبراير سنة ١٨٥٩ أن يبلغ وزير الخارجية في تورينو رغبة الرأس نجوسى Negussie ملك تجره الذى كان يحاول الوصول إلى عرش الحبشة ، واستعداداه للتنازل عن جزء من ساحل البحر الأحمر بين خليجى زولا وحنفيله إلى حكومة سردينيا ،^(٢) وذلك لإنشاء مستعمرة ، في نظير بعض المساعدات المادية ، وبضعة مئات من الجنود لمعاونته في حربه ضد الامبراطور تيودور .

كما أن الأب إستيلا ، وهو مبشر آخر من بيدمنت عاش بضعة سنوات في اقليم تجره ، كان يفكر هو أيضا في خلق مستعمرة صغيرة لسردينيا في اقليم البوغوص . فأكد لحكومته إمكانية إنشاء مستعمرة مزدهرة في اقليم الحماصين

(1) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa. Voir. (European civilization. London, 1939. Vol VII p. 357) .

(2) GAIBI. A., Manuale di storia politico-militare delle colonie italiane. Roma, 1928. P. 4.

الذى يعتبر من أغنى أقاليم الحبشة وأكثرها خصوبة. (١) ووصلت مشروعات إستيلا وماسايا الى تورينو فى عام ١٨٥٩ ، ولكن الأحداث السياسية التى اجتاحت إيطاليا فى هذه الفترة اضطرت الحكومة الى عدم التفكير فى هذا النشاط الافريقى لفترة من الزمن .

كانت إيطاليا قد ثارت ضد الحكم الاجنبى فى بلادها ، وسعت الى تحرير نفسها وبناء دولة ايطالية ، وأخذت بعض عناصر الشباب تبحث عن ميادين جديدة للعمل ، فاتجهت أنظارهم الى افريقية التى حدثهم عنها المستكشفون ، وأثاروا شغفهم بما روه من غرائب عنها ، فرغبوا فى رؤيتها والمغامرة فى انحاءها . وكانوا من الشباب الذين لا يملكون شيئا ، ويعرفون أنهم لن يفقدوا شيئا . وساعد تحسن وسائل المواصلات البرية والبحرية على تقريب المسافات البعيدة ، واغراء العاطلين على ترك البلاد بحثا وراء العمل .

واضطرت الحكومة الى الاهتمام بالمشروعات الافريقية خصوصا وأنها كانت تفقد عددا كبيرا من مواطنيها كل عام نتيجة لهجرتهم الى امريكا اللاتينية بشكل عام ، والارجنتين بشكل خاص . وعملت هذه الهجرات على حرمان إيطاليا من عناصر تعد من بين أكثر أبنائها شجاعة وصحة ، وحبا للمخاطرة . ولم يكن الايطاليون يستطيعون منافسة الفرنسيين أو الالمان فى البلاد التى يهاجرون اليها وخصوصا فى الولايات المتحدة ، مما اضطر معظمهم الى قبول الاشتغال بأعمال لا تحتاج لمهارة ، مثل بناء المنازل ، إذ أن أصحاب رؤوس الأموال كانوا يفضلون المهاجرين من الانجلو سكسون على المهاجرين من العنصر اللاتينى فى العمل فى المصانع وأمام الآلات .

وبدأ رأى العام الايطالى يفكر فى تحسين حالة الايطاليين المهاجرين ، فأخذ يطالب الحكومة بالاستفادة من الموجة التى سادت أوروبا لتقسيم افريقية ،

(1) De LUIGI, Giuseppe, Italy in Africa .. p. 358.

وذلك للحصول على مستعمرات تساعد على التنفيس عن زيادة السكان في شبه الجزيرة ، أى على أراضى افريقية تضعها الحكومة تحت حكمها المباشر ، ويستطيع فيها الايطاليون أن يعملوا ويستغلوا ويربحوا ، تحت حماية علم بلادهم ، وجنود الحكومة .

ثم بدأ رجال الأعمال الايطاليون يؤيدون هذا الاتجاه ، ويحاولون استغلاله لمصلحتهم . وفكروا ، في الاستعانة بالايدي العاملة الايطالية في الحصول على المواد الخام من افريقية ، وفي استغلال المستعمرات الايطالية في توزيع تجارتهم ومصنوعاتهم . وكان وجود العلم الايطالى على جزء من القارة الافريقية يضمن لهم حماية رؤوس أموالهم أمام الاهالى الافريقين ، وأمام نشاط الدول الاستعمارية الاخرى .

واستندت هذه الحركة إلى نشاط المستكشفين الايطاليين في افريقية ، ويسجل التاريخ جرأة هؤلاء المستكشفين في التوغل في القارة من الشمال ومن الغرب ، وفي السودان وفي شوا وفي بلاد الجالا وفي منطقة البحيرات العظمى ويمكننا أن نذكر أسماء إستيلا Stella وسابيتو Sapeto وماسايا Massaia وانتينورى Antinori وتشكيكى Cecchi وكارينى Chiarini ومياني Miani وبياجا Piaggia وكازاتى Casati وجيسى Gessi ومارتينى Martini وماسارى Massari وماتيوكى Matteocci وغيرهم وفي عام ١٨٦٦ طلبت غرفة جنوا التجارية من الحكومة أن تقوم بالاستيلاء على أحد الموانى الافريقية حتى يتمكن الايطاليون من العمل تحت حماية دولتهم ، وطلب « معهد لمبارديا للعلوم والاداب والفنون »^(١) نفس الطلب من الحكومة . وفي العام التالى تأسست الجمعية الجغرافية الايطالية ، ثم تأسست جمعيات للدراسات الجغرافية والاستعمارية في فلورنسا . وظهرت هيآت أخرى لها طوابع خاصة ، مثل الجمعية الافريقية في نابولى وجمعية الاستكشافات الجغرافية والتجارة في

(1) De LUIGI. Giuseppe; Italy in Africa. p. 359.

ميلانو . وأخذوا يسعون في مجموعهم إلى الوصول إلى أحسن الطرق التجارية للاستفادة من إفريقية .^(١)

وشعر الايطاليون أن أهمية البحر الأحمر وشرق إفريقية ستزداد بعد حفر قناة السويس ، فأخذوا الأمل يراودهم في أن تصل بلادهم إلى لعب دور دولي هام نتيجة لموقعها الجغرافي الممتاز ، خصوصا إذا ما أصبحت مركزا تجاريا للحركة بين أوروبا والشرق . وإذا كانت المحاولات الأولى التي هدفت إلى إنشاء مستعمرة ايطالية للمجرمين في شرق إفريقية قد فشلت في عام ١٨٥٩ ، فإن ذلك لم يمنع سايتو وروباتينو Rubattino من التقدم بمشروعات جديدة .

ويعتبر الأب سايتو (١٨١١ - ١٨٩٥) من أشهر رجال التبشير والمستشرقين الايطاليين . إنتمى إلى جماعة سان لازار ، وزار مناطق البحر الأحمر وتيجره واقليم البوغوص وعاش لدى قبائل الخباب وعرف البلاد جيدا ، كما عرف ما يمكن لبلاده أن تستفيده منها . وأصبح أمله الأكبر هو الحصول لايطاليا على ميناء في البحر الأحمر . فاتصل برافاييلو روباتينو (١٨١٠ - ١٨٨١) . وبدأ هذا الأخير يدرس الامكانيات الجديدة التي سيمنحها حفر قناة السويس للتجارة الايطالية مع جماعة من أعضاء الغرف في جنوا ، ثم عرضوا تقاريرهم على تجار هذه المدينة ، مقترحين استغلال خليج عصب في إقامة محطة لتزويد السفن في رحلاتها بين جنوا والهند . وكان روباتينو بطبيعة الحال يرغب في التشبه بفرنسا في شرائها لأوبوك عام ١٨٦٢ .

كان هذا هو الأساس الذي دعا الغرفة التجارية الايطالية إلى أن تقترح في عام ١٨٦٩ إنشاء وكالة تجارية في أحد موانئ البحر الأحمر لخدمة السفن المسافرة إلى الهند ، والتي تسمح لهذه السفن بالتزود بالفحم ومواد التموين . ولقد أصر روباتينو في ذلك الوقت امام ريبوتي Rihoty وزير البحرية على

(1) CROCE, Benedette; Histoire de l'Italie contemporaine, 1871-1915.

Paris, Payot; 1929. p. 138.

ضرورة انشاء خط ملاحه جديد ليصل ايطاليا بمصر ، يبدأ من جنوا وينتهى عند الاسكندرية ، انتظاراً لمده حتى الهند عبر قناة السويس .

وفى أثناء ذلك الوقت تم حفر قناة السويس ، مما بلور افكار الرأى العام تجاه شرق افريقية مع تلك الامانى التى كانت غير محددة حتى ذلك الوقت ، والتى كانت حملة انجلترا ضد تيودور ملك الحبشة قد عملت على اظهارها .^(١) ووافقت الحكومة الايطالية على اقتراح روباتينو واعطته اعانة تبلغ بضعة ملايين من الفرنكات ، مساعدة له على شراء السفن اللازمة للملاحه فى البحر الأحمر . وفى أثناء ذلك الوقت أخذ سايتو يفاوض الشيوخ المحليين على سواحل البحر الأحمر لشراء الارض اللازمة لايطاليا .

(٢) - شراء عصب ١٨٦٩ - ١٨٧٠ :

اشترى سايتو بعقد موقع عليه فى ١٥ نوفمبر ١٨٦٩ (١١ شعبان ١٢٨٦) من الاخوين حسن بن احمد و ابراهيم بن أحمد الاراضى الواقعة بين جبل جنجا ورأس لومه بمبلغ ٦٠٠٠ ريال دفع لهم ٥٠ ريال وتعهد بدفع الباقي أى ٥٧٥٠ ريال فى مدة ١٠٠ يوم إبتداء من أول شهر رمضان . كان هذا العقد عقدا إبتدائيا وقع عليه سايتو باسمه الشخصى^(٢).

وذهب سايتو الى ايطاليا قرب نهاية عام ١٨٦٩ وتحدث مع منابريا Menabria فى هذا الموضوع ، ثم عاد إلى سواحل البحر الأحمر بصفته « وكيل شركة روبانينو » التى كانت تسعى لإنشاء خط ملاحه بين جنوا وبومباى .

(1) DE LUIGI; Giuseppe, Italy in Africa .. p. 359.

A.I. 1/1-fasc. 1.

(٢). شراء عصب ونتائجه ١٨٧٠ - ١٨٧١

وصورة من عقد الشراء - ملحق رقم ١ - بالمشروع بقانون الخاص بعصب والصادر فى ٤ يونيو سنة

A. I. 1/4-fasc. 25

١٨٨٢

ونزل من السفينة افريقيا Africa وأسرع في التفاوض مع الشيوخ والرؤساء المحليين لشراء أراضي لشركة روباتينو .

وفي ١١ مارس سنة ١٨٧٠ وقع كل من عبد الله شاهين وأبناء أعمامه حسن وإبراهيم بن أحمد مع سايتو واندريا بوزولبنى قبودان السفينة افريقيا ، وبصفتهم يمثلون شركة روباتينو ، على العقد النهائي لشراء الأراضي الواقعة بين رأس لومه وجونة غلاله وجبل جنجا . ونظراً لوجود ابن عم ثالث ، فقد كان من الطبيعي أن يرتفع السعر من ٦٠٠٠ ريال إلى ٨١٠٠^(١) .

وبعد ظهر يوم ١٥ مارس سنة ١٨٧٠ وصلت افريقيا أمام رأس دميره وتحدث سايتو لمدة طويلة مع برهان بن محمد شيخ رهيفة ، الذي وصفه بأنه « سلطان » لم يكن برهان في حقيقة الأمر إلا « شيخ ناحية » يخضع لنائب أو عمدة عيد في قائممقامية أو محافظة مصوع التي تديرها مصر في ظل السيادة العثمانية . ولم يكن برهان مستعداً تمام الاستعداد لبيع الجزر القريبة من الساحل للايطاليين ، وكان يخشى من النتائج التي ستترتب على مثل هذا البيع ولكن أسلوب سايتو هدأ من شعوره ومن وخز ضميره ، خصوصاً بعد أن أكد له أنه هو السلطان الفعلي والوراثي لاقليم رهيفة الممتد من خور غلاله - وهي الحدود الجنوبية للأراضي التي اشتراها روباتينو - وعلى كل الجزر الواقعة في خليج عصب . قبل برهان أن يبيع سواحل ذلك الخليج وجزره نظير مبلغ ٦٠٠ ريال « على شرط حمايته ضد الاتراك^(٢) » ولكن سايتو لم يكن يستطيع أن يعطى مثل هذا الضمان من ناحية ، وكان المبلغ الذي طلبه برهان منه يزيد عن الـ ١٥,٠٠٠ ليرة التي عهدت بها شركة روباتينو اليه . فاقصر سايتو على شراء جزر أم البقر ورأس الرمل في ارخبيل الدرملكية . وذلك على فترة عشرة

(١) الوثيقة السابقة - والملحق رقم ٢ - بنفس المشروع بقانون .

A.I. 1/1. fasc. 1.

(٢) تقرير سايتو الى مدير شركة روباتينو في ٢٣ مارس سنة ١٨٧٠

A.I. 1/4 fasc 25.

ونشر ضمن المشروع بقانون الخاص بعصب والصادر في ٤ يونيو سنة ١٨٨٢

سنوات ، واقترح على الشركة أن تحتفظ لبرهان في سجلاتها بمبلغ ٢,٠٠٠ روبية (١٠٠٠ ريال) كإيجار لهذه الجزيرة ، وأن يكون دفع هذا المبلغ له بعد ١٠ سنوات ، مؤكداً وإتماماً لعقد البيع . وذكر سابيتو في تقريره أن برهان قد تحدث إليه بالجميل التالية : « يا عزيزى يوسف لقد فعلت من أجلك شيئاً لم أكن لأفعله قط لوالدى فلتكن اذن فى مرتبة والدى ومن يحمينى ، وحينما تعتقد أن الوقت قد حان وانه يمكنك حمايتى من البحر من انتقام الاتراك فاننى سأتنازل لك فى نظير ١٢,٠٠ روبية لاعن مجرد خليج عصب والجزر بل عن كل النقط الاخرى فى بلادى من الاراضى التى اشتريتها حتى راس دميره »^(١) .

وفى صبيحة اليوم التالى ١٦ مارس حضر برهان على شاطئ خليج دميرة مع نفر غفير ونزل سابيتو مع الكابتن بوزولينى Buzzolini وانتينورى Antionri وجرونداننا Grondana ووقعوا لبرهان على عقد إيجار جزيرة درمكية ونصوا على ان هذه الجزيرة ستصبح ملكا للايطاليين فى نظير ٢,٠٠٠ روبية^(٢) . ورفع سابيتو العلم الايطالى على رأس لومه ، كدليل على إمتلاك إيطاليا لها . « ووضع لافتتين عند الحدود الشمالية والجنوبية للاراضى التى اشتراها ، تحمل هذه الكلمات : (ملك روباتينو مشتراه فى ١١ مارس سنة ١٨٧٠) »^(٣) ثم عاد بعد ذلك إلى إيطاليا على السفينة فيديتا Vedetta .

وهكذا نرى أن مسألة عصب لم تكن الا مجرد عمل أفراد ، اعتبروها خطوة أولى فى سبيل وضع هذه المنطقة تحت سيادة الدولة الايطالية واعتبرت شركة روباتينو الشيوخ المحليين الذين اشترت منهم هذه الاراضى على أنهم « كانوا دائما مستقلين » وحاولت أن تعطى حقوق ملكيتها للحكومة الايطالية ، واعتقد سابيتو أنه يمكن لعصب أن تصبح « مركز نشاط تجارى هام بين أوروبا

(١) تقرير سابيتو السابق .

(٢) نفس التقرير .

(٣) COMBES, Paul; I'Abyssinie en 1896. Paris, 1896. p.71.

(٣) - رد الفعل المصرى :

كانت المسألة فى منتهى الخطورة بالنسبة للحكومة المصرية ، إذ أنها كانت تهدد سيادة الدولة على أراضيها ، وتفتح باب التلاعب فى أراضى الدولة . فأسرع شريف باشا إلى إبلاغ إيطاليا « أن الحكومة الخديوية تعتبر أن أمر التنازل عن أراضى واقعة على خليج عصب لصالح شركة روباتينو من بعض العربان الرحل الذين لا يتمتعون بأى حقوق ملكية على هذه الاراضى وبالتالي لا يمكنهم أن يتصرفوا فيها ، يعتبر امراً غير قانونى » (٢) وفى نفس الوقت اتخذت حكومة القاهرة « الاجراءات الضرورية لتلافى النتائج التى قد تترتب على هذا العقد الباطل بطبيعته ، وعلى كل احتلال لها سيكون من طبيعته التعدى على حقوق السيادة الاقليمية » (٣) وأرأت مصر أنه لا يمكن لأخذ الشيوخ المحليين الذين يعملون فى خدمتها ويتقاضون رواتب منها أن يتصرف فى هذه السيادة . وأصدرت القاهرة أمرها إلى إحدى السفن الحربية بالتوجه فى التو إلى عصب .

وقامت سلطات مصوع المصرية بالتحقيق فى الامر ، وكتب شيخ رهيطه برهان بن أحمد الى وكيل المحافظة خطابا لا يترك أى شك على اختصاصات هذا الشيخ وسلطاته ، ويشهد بوضوح بتعارضه مع النظرية التى إدعاها الايطاليون بشأن حقوق السيادة الاقليمية (٤) . ونظرا لأهمية هذا الخطاب ننشره بالكامل :

(1) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa.. p.359.

(٢) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو قنصل إيطاليا العام فى مصر فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٠ مرفق رقم ١ - بتقرير كوكسون إلى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ .

(٣) مذكرة مصطفى فهمى باشا السابقة إلى دى مارتينو . F.O. 141/144. N.201

(٤) خطاب من برهان بن أحمد شيخ رهيطه الى وكيل محافظة مصوع

حفظه الله آمين

إبلغكم وصول خطابكم وخطاب الحاكم العام الخاص بالمقابلة مع الاورنى الذى قد اعتدى على اراضى =

وإحتجت الحكومة المصرية رسميا ببرقية في أول يونيه سنة ١٨٧٠ على أعمال الايطاليين ، وشرحت أنه ليس لأى فرد من الرعية أن يتصرف فى

== رهيطة - وذلك مع النائب ادريس واليوزباشى محمد على افندى وعشرة جنود .

لأننى لم أرى أى أورنى أو أى ساكن ولم يعتد احد على ناحيتنا الممتدة من عبخ حتى مراكبه التى تبعد بمسافة ساعة تقريبا من عصب - وذلك منذ مقابلتى مع سعادة جعفر باشا ولم يعارضنا أحد حتى اليوم ، اننا فى حماية الله وفى حماية الحكومة فنحن وارضينا تتبع الحكومة ونخضع لاوامرها .

= أما عن مسألة عصب وهى اراضى الدناقلة التى باعوها للمدعو يوسف الايطالى نظير ٨١٠٠ ريال فان من باعها فى أول الأمر واستلم العربون هم أبناء أحمد حسن وإبراهيم ثم سافر المسيحى المذكور وعاد بالنقود .

وفى اليوم الذى سلم فيه اليهم النقود وصل ابن عمهم عبد الله من الداخل ، ولم يكن موجودا فى أول الأمر واليوم فانه قد اقتسم معهم النقود فى نفس الوقت الذى يتسلم فيه من سيادتكم كنسوة التشريفة . ومنذ شهرين وبضعة أيام قبل ذلك وقبل وصول النائب ادريس واليوزباشى محمد على قام هذا المسيحى المذكور ، فى نفس اليوم الذى أعطى فيه النقود إلى الدناقلة برفع راية وأطلق بضعة مدافع وبنى منزلا من الخشب ثم أقفله وسافر دون أن يترك أحدا من الخدم .

والآن لا يوجد أى أورنى أو مسيحى على طول امتداد شياختنا .

أما النائب ادريس واليوزباشى محمد على فقد قالوا لى : « حضرنا لكى نبقي معك نستطيع أن نرد على الاجانب بخصوص مسائل الحكومة » ولقد قلت لهم : « لسا فى حاجة إلى الاجابة على أى كان أننى أحافظ على كل المنطقة من عبخ حتى مركبه أما مسألة عصب فانها لا تخصنى ، ولقد أبلغت الحكمدار والمحافظ من قبل بها ودارت المحادثات الخاصة بها فى الوقت الذى كنتم فيه فى مصوع . ان المسيحى المذكور عاليه قد سافر ولم يعد . والآن فيما يخص عصب فعلى الحكمدار والمحافظ أن يقرروا ما إذا يرغبون فى وضع قوات وجنود فى عصب ، أو إبعاد المسيحيين بطريقة اخرى لأنهم يعرفون ذلك أكثر من أى شخص آخر . أما مسألة رغبتك فى البقاء معى فانها غير ضرورية لأننى أحكم هذا الاقليم جيدا بمساعدة الحكومة وليس هناك أى فرد يعارضنى فيه » حدثت مقابلة بهذا الخصوص بينى وبين النائب ادريس واليوزباشى وبعد ذلك قلت له : « ان تنتهى مسألة عصب باثنى عشر أو بعشرين عسكري ولن تنتهى بطبيعة الحال بالمقابلات ، لأنها تخص الحكمدار والمحافظ الذين ستعطونهم الجوابات على الخطابات المذكورة عاليه عند رجوعكم الى مصوع » .

وهكذا فقد اعطيتهم هذه الاجابة وأرجو من الله أن تصل اليكم .

= ولقد دخل النائب ادريس واليوزباشى محمد على الى ميناء عصب ورأوا المنزل الخشبى الذى كان المسيحى قد أقفله قبل سفره ورأوا أيضا العلم ولكنهم لم يجدوا أى شخص فى هذا المكان من عصب . ارفع الى سعادتكم كل ما سبق والسلام .

من طرف برهان بن محمد شيخ رهيطة . (ختم)

حاشية : أما بخصوص المرتب فأبلغكم أن سعادة جعفر باشا قد قرره لى منذ اربع سنوات واننى قد ==

حقوق الدولة الاقليمية واجابت حكومة فلورنسا على هذا الاحتجاج بأن شراء أراضي عصب لا يهدف إلا إلى إنشاء مؤسسة تجارية ، ستقوم بها شركة روباتينو ، وان الحكومة الايطالية تأمل في أن تبدأ المفاوضات لتسوية مسألة البيع ، إن كان هناك ضرورة لذلك . و « بقت الامور عند هذا الوضع نتيجة لسكوت وامتناع^(١) » كل من الحكومتين عن القيام بأى إجراء في هذا الصدد . « ولم تفتح المسألة إلا في عام ١٨٨٠ وفي أثناء هذه السنوات التسع ، كان من حق الحكومة المصرية أن تعتقد أن احتجاجها قد أدى النتيجة المطلوبة ، وأنه لم يعد هناك أى شك في حقوق سيادة الباب العالي ، خصوصاً وأنها كانت قد واصلت في أثناء هذه الفترة تعيين شيوخ النواحي على طول الساحل ، ودفع مرتباتهم ، وإرسال سفن من البحرية المصرية لزيارة هذه السواحل^(٢) .

وفي أثناء تلك الفترة حاولت مصر تنفيذ مشروعها لاقامة امبراطورية إفريقية تمتد من البحر المتوسط حتى البحيرات العظمى ، ومن سواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي حتى الصحراء الكبرى . وكان من الطبيعي أن تنضم الحبشة نفسها إلى هذه الكتلة التي يمكنها أن تقف سداً منيعاً ضد التوغل الاوربي في القارة الافريقية ، وتساعد على أن يحظى الافريقيون بالمشاركة في نفس الحقوق والواجبات . ولكن اسماعيل أخطأ في مهاجمته للحبشة عسكرياً ، وظهر خطأه حين عهد بقيادة حملاته العسكرية إلى بعض الضباط الاجانب الذين كانوا

= استلمت الآن المبلغ الخاص بسنتين واستحق | مبلغ سنتين اخرتين ارجو منكم التكرم بصرفها لى . (ختم) من طرف الشيخ برهان بن محمد .

(ختم وزارة الخارجية) ترجمة فرنسية مرفقة بخطاب فخرى باشا ماكيافلى قنصل بريطانيا في القاهرة .
يوم ٨ سبتمبر ١٨٨١ - رقم ٧٠٨ .
A.I. 1/2 fasc, 12.

(١) مصطفى باشا الى دى مارتينو في ٢٥ ابريل سنة ١٨٨٠ - مرفق ١/ بتقرير كوكسون إلى جرانفيل في ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ .
F.O. 141/144. N. 201.

(٢) مذكرة من الحكومة المصرية إلى القنصل الايطالى العام في ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق بتقرير السير ادوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل في ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١ .
F.O. 141/144. N. 372

يعملون في خدمة الدولة المصرية ، فأرسل في عام ١٨٧٢ حملة بقيادة منزجر باشا Munzinger إلى زيلع ، ولكنها هزمت بالقرب من بحيرة عسل . وفي عام ١٨٧٥ أرسل حملة جديدة من ٦٦٠٠ جندي بقيادة القائد الدانمركي الكولونيل ارندروب باشا Arrundrup ، و أخيراً أرسل جيشاً من ٢٠,٠٠٠ جندي إلى مصوع سنة ١٨٧٦ . وكانت هذه الحملة الأخيرة بقيادة الأمير حسن بن الخديو ، وصحبة وزير الحربية الذي لم يكن له أى شاغل سوى رعاية صحة الأمير . وتركت القيادة الفعلية وشئون أركان الحرب مرة جديدة للضباط الأجانب الأوربيين والأمريكيين^(١) وسجل التاريخ معركة قرع كنيكة أصابت القوات المصرية ، نتيجة لسوء القيادة .

وعلى أى حال فلقد فشل هذا الجزء الخاص بفرض كلمة الخديو على الحبشة عسكرياً ، ولكن أحداً لم يناقش حقوق مصر الإقليمية على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن . ونجد أن السير هنرى إليوت يصر في هذا الشأن لدى الحكومة البريطانية قائلاً إن « أحسن وسيلة للقضاء على الرقيق ومنع الدول الأجنبية من إنشاء محطات على الساحل هو الاعتراف بحقوق مصر والباب العالي كل الساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن »^(٢) وكانت هذه الفكرة هي الأساس الأول لاتفاقية بلاد الصومال المعروفة ، التي عقدت في ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتي أقرت فيها إنجلترا بسيادة مصر على كل الساحل حتى رأس حافون^(٣).

وعلى أى حال فإن هذه المراكز البحرية والقواعد الاستعمارية التي تمكنت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا من الحصول عليها في كل من عدن وأبوك وعصب ستصبح رؤوس جسور للانقضاض منها على أقاليم الدولة المصرية الأفريقية ، بعد الاحتلال البريطاني لمصر ، وسيطرة بريطانيا على شئون هذه الدولة .

(1) PIERRE-ALYPE: L Empire des Négus, Paris. 1925. p.53.

(2) SABRY, M.: Le Soudan Egyptien 1821-1898. Le Caire, 1947. p.132

(٣) المرجع السابق - ص ١٣٢ - ١٣٣ .

الباب الثالث

مصر في شرق إفريقيا

الفصل الثامن

مصر وبربرة

شرحنا أن مصر قد عملت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على توحيد حوض النيل ، واستندت في ذلك إلى نظرية الحدود الطبيعية للدولة . وكان من ضروريات تطبيق هذه النظرية ادخال منابع النيل وسواحل البحر الأحمر وخليج عدن داخل نطاق واحد ، وتوحيدها جميعا مع مصر في شكل كتلة متميزة بشمال شرق افريقية . وسار اسماعيل في تنفيذه لهذا المشروع في نفس الوقت الذي حاول فيه الحصول على استقلاله عن الدولة العثمانية ، خصوصا في سلطته التنفيذية والتشريعية . ولقد نجح اسماعيل إلى درجة كبيرة فيما هدف اليه . وكان توسع مصر سريعا في اتجاهات ثلاث في نفس الوقت : على طول النيل إلى منطقة هضبة البحيرات ، ونحو غرب وادي النيل في بحر الغزال ودارفور ، وعلى طول سواحل البحر الاحمر وخليج عدن ، وهذا الجزء الاخير هو الذي يهمننا الآن .

(١) - مصر والسواحل الشرقية :

وترجع مشروعات مصر في هذه المنطقة الاخيرة إلى سنة ١٨٦٥ حينما صممت على تأكيد سيادة الدولة على كل الساحل الافريقى ، تاركة للدولة العثمانية الشواطىء الآسيوية . وكانت أولى خطواتها في هذا السبيل أن حصل اسماعيل من السلطان على تنازل له عن ميناءى سواكن ومصوع . وأكد السلطان هذا التنازل في فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ الذى نص على منح والى

مصر حكومة وراثية فى جميع الملحقات المصرية ، بما فيها سواكن ومصوع .
وأخذت مصر منذ هذا الوقت تقف أمام تدخل الأجانب فى السواحل الأفريقية
المطلّة على البحر الأحمر وخليج عدن ، وتلفت نظر الدولة العثمانية نفسها إلى
نشاط عملاء الأجانب على السواحل الآسيوية .

ولقد كتب جعفر باشا مظهر تقريراً هاماً عن نتيجة مرورة فى هذه المناطق
فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٦٧ . ونص على أن « سواحل البحر الأحمر الغربية من
السويس إلى باب المندب ، بجميع جزائره القرية من سواكن ومصوع
والسودان ، ليس لواحدة من الدول الأجنبية تدخل فيها ، ماعدا زيلع - وهى
تابعة للدولة العلية ، ومعطاة بطريق الالتزام إلى أبى بكر شحيم
أميرها » .^(١) وكان هذا بعد أن رفع العلم المصرى على بربرة وعلى رأس
حافون .

عينت مصر عبد القادر حلمى حاكماً على سواحل أفريقية الشرقية ، وكونت
اسطولاً مصرياً فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٦٧ بقيادة جمالى بك الذى عقد لواءة
على المدرعة « الأبراهيمية » . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت مصر فى الاتصال
بأبناء الصومال ، ومحاولة التقريب بينهم وبين اخوانهم فى مصر .

شكا أهالى بربرة فى ابريل سنة ١٨٦٨ من تدخل الانجليز فى شئون
بلادهم ، وارسالهم العملاء للايقاع بين القبائل . إدعى هؤلاء العملاء أن
بربرة لم تتبع الدولة العثمانية ، وتساءلوا كيف أن الأهالى قد قبلوا رفع علم
السلطان علماً بأن تجارتهم قائمة مع عدن التابعة للانجليز : « كان الأولى بكم
أن ترفعوا العلم الانجليزى بدلاً من علم السلطان ، ولو فعلتم لكانت بنيت لكم
مدينة بربرة ... وعليكم أن تنزلوا علم الدولة العثمانية ، وأنا أشتريها منكم ثم

(١) دكتور محمد صبرى : « مصر فى افريقية الشرقية » - ١٩٣٩ - ص : ١٥ - ١٦ .

أبنى لكم مساكنكم ، وأجعل منكم حكاما عليها » (١)

ورغم أن قبول بعض ذوى النفوس الضعيفة لهذه العروض التى إصطحبها منح مالية ، فإن الاهالى رفضوا رفع العلم البريطانى ، واعدوا رفع العلم المصرى بعد إنزاله . ولكن هذه الخلافات عملت على تقسيم الاهالى فيما بينهم ، خصوصا وأن العصبية القبلية كانت على أشدها ، فرحبت قبيلة بعيلة برفع العلم العثمانى ، بينما عارضت قبيلة جهوة فى رفع أى علم كان . ثم أخذت كل من هاتين القبيلتين تتحرش بالآخرى ، وتقتل من افرادها . وتدخل الانجليز مرة أخرى من عدن ، وغضبوا لرؤيتهم العلم العثمانى مرفوعا على هذه المناطق ، ورؤية بعض الأهالى يقومون بحراسته ، وتشبث رجال قبيلة بعيلة بعدم التخلي عن هذا العلم . ولكنهم أرسلوا أعوانهم ، وإستولوا على الطابية وعلى العلم .

ومر جمالى بك على بربرة مرة أخرى ، وإدعى أمامه أنصار الانجليز أنهم موالون للسيادة العثمانية ، فصرف لهم أرزاقا ، وسلم اليهم علما جديدا ليرفعوه على مدينتهم . ولكن الامر كان يتطلب ارسال بعض جنود الدولة للإقامة فى هذه المدينة ، ولوضع حد لنشاط الأجانب . وكان هذا هو ماطالب به الاهالى لوضع الامور فى نصابها .

وفى تقرير آخر لجمالى بك أن باخرة ايطالية ، تابعة لشركة روباتينو ، مرت على بربرة « داخل حدودنا » ، وأخذت فى البحث عن مكان يتخذه الايطاليون ميناء لهم . ولكن المشايخ والموظفين وقفوا أمامهم ، وأكدوا « أن هذه الاراضى جميعها ملك الحكومة ، وليس لأى كائن أية سلطة عليها أو حق فيها » (٢) . وكان هذا هو بداية لتحول الايطاليين بشكل نهائى إلى إختيار موقع عصب ، داخل البحر الأحمر ، لإتخاذهم مركزا لنشاطهم .

(١) انظر خطاب الحاج امين اغا (محرم ١٢٨٥ هـ) وثيقة رقم ٨٠ ص ١٩٥ بالوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر - دكتور شوق عطا الله الجمل - القاهرة - ١٩٥٩ .

(٢) المرجع السابق - وثيقة رقم ٣٦ - ص ١٠٤ .

وفرّح الأهالي عندما علموا أن مصر تقصد إلى توحيد أراضي الدناقل وأراضي الأوسة والوصول إلى بربرة عن طريق السواحل . وإتصلوا بالسلطات المصرية ، وأكدوا أنهم من المسلمين ، ولديهم من الخيل والرجال جملة ، وأعربوا عن أرتياحهم لاتساع ملك الدولة العلية ، وعن إستعدادهم للخضوع للإدارة المنظمة الحديثة التي جاء المصريون بها ، وإستعدادهم للمساهمة فيها بكل إمكانياتهم .

ولكن الانجليز علموا بالدور الذي قام به جمالي بك للتوفيق بين قبائل بلهار وبربرة ، وعمله على التآليف بينهم ، ونشر السلام في هذه المناطق . فاحتج المقيم السياسي البريطاني في عدن على ذلك ، واضطر شريف باشا ، وزير خارجية مصر ، إلى الرد على قنصل انجلترا رسميا « بأن هذه البلاد تتمتع بالتبعية التركية ، وأنها ضمن تنازل الباب العالي عن مديرتي مصوع وسواكن وملحقتهما ، وأن حقوق مصر على هذه البلاد ثابتة لا شك فيها »^(١) .

ثم عملت مصر على تأكيد إدارتها على كل هذه المناطق ، فعينت ممتاز باشا حاكما على جميع سواحل افريقية الشرقية من السويس إلى رأس حافون ، فتنقل بين مدنه بصفته الرسمية ، كمحافظ لسواحل البحر الأحمر ، وزار بلهار في يناير سنة ١٨٧١ حيث رفع الراية المصرية عليها ، ووزع الاعانات على رجال العلم وعلى المعوزين ، ثم زار بربرة ، وأنهى الخلاف القائم بين قبائلها قبل أن يعود إلى مقر حكومته في مصوع .

ويعتبر التقرير الذي كتبه أحمد ممتاز باشا في ٢٦ مارس ١٨٧١^(٢) من أهم التقارير عن هذه المناطق ، وإمكان إفادة الامبراطورية الافريقية منها ، وإفادتها

(١) دكتور محمد صبرى : « مصر في افريقيا الشرقية » : ١٩٣٩ - ص ١٦ - ١٧ .

(٢) وثيقة رقم ٤١ - ص ١١١ - الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الاحمر - نشر الدكتور شوقي عطا الله الجمل .

هى بالتالى من هذه الامبراطورية .

كانت المشاجرات لاتزال قائمة بين أهالى بلهار ، وكان جمالى بك قد عقد الصلح بينهم على أن يقوموا بدفع دية من قتلوه ، ولكن الأهالى التمسوا من الحكومة أن تدفع لهم هذه الدية . فلم يتراجع ممتاز باشا فى ذلك ، ودفع لهم ٧٢٧ ريالا ، علاوة على بعض الاعانات ، لوضع حد لهذه المشكلات . كما أن الأهالى رحبوا بالعلم المصرى ، ورفعوه على مدينتهم ، وكونوا حرسا خاصا من بينهم للمحافظة عليه .

كانت بلهار تتمتع بموقع تجارى وإستراتيجى ممتاز . وكانت السفن تصل اليها من عدن وحضر موت ومسقط واليمن . وكانت القوافل ترد اليها من الحبشة وهرر ، محملة بالبن وسن الفيل وريش النعام وبيع بعض الاغنام والمواشى . وكان قبولها للخضوع للإدارة المصرية المنظمة ، للاشتراك فى هذه الامبراطورية الافريقية ، عاملا من العوامل الفعالة التى وطدت أمور الوحدة بين مصر وأبناء الصومال .

وصل ممتاز باشا إلى بربرة ، فوجد بقايا التنازع القديم موجودة بين الأهالى ، لعدم تمكنهم من دفع دية القتلى . فلم يتراجع ممتاز باشا عن العمل على إستتباب الأمن وإرضاء النفوس ، فدفع ٤٣٨٠ ريالا دية القتلى من أية قبيلة كانت ، وساعد هذا على صفاء الجو وصفاء النفوس بين الاهالى ، وفرحهم برعويتهم للدولة المصرية .

وكان ميناء بربرة يعتبر أكبر وأحسن الموانى الموجودة فى بلاد الصومال . وكان مواجهها لعدن ، ولايبعد عنها إلا بمسافة ١٥٠ ميلا . وكانت السفن تتردد عليه ، وتصل اليه القوافل التجارية من الداخل . وقام بحركة تجارية هامة بين مسقط واليمن وحضر موت وعدن من ناحية ، وبين الاقاليم الداخلية من ناحية أخرى . وأصبح استتباب الأمر فيه عاملا فعالا لاضطراد وإزدهار هذه

المدينة ، ولمشاركتها في الدولة الافريقية الجديدة .

ولم ينس ممتاز باشا زيارة تاجورة وصرف رواتب شيوخها ، إذ أنهم قد أصبحوا - مثلهم في ذلك مثل بقية شيوخ السواحل - موظفين رسميين في هذه الدولة الافريقية ، التي وحدت بين مصر والسودان والصومال .

وستشارك تاجورة بقية موانئ الصومال في الازدهار ، وستزداد بها حركة التجارة ، خصوصا بعد إهتمام مصر بالشئون الملاحية والشئون العمرانية في كل هذه المناطق .

(٢) - انضمام بربرة إلى الامبراطورية :

وحدت مصر إدارة محافظتى مصوع وسواكن في أوائل أبريل سنة ١٨٧٢ وعينت مونزنجر بك محافظا عاما لهما ، ثم أحالت إليه إدارة مديرية التاكا ، وسمت هذه الوحدة الادارية الجديدة باسم « مديرية عنوم شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الاحمر » . وقد أوصى مونزنجر بك في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٢ باقامة نقط عسكرية في الجهات الساحلية حتى باب المندب ، وهى الجهات التى إعتبرت منذ قديم الزمان تابعة للدولة العثمانية ، وذلك وقفا لنشاط عملاء الدول الاجنبية الذين جاءوا يسعون إلى الصيد في الماء العكر . وكان الأمر يتطلب اختيار النقط لاقامة رجال الأمن ، والمحافظة على السلم بين الاهالى ، على طول هذه السواحل حتى بلهار وبربرة . ولم تعارض الحكومة المصرية في ذلك ، بل أصدرت أمرها في يوليو سنة ١٨٧٣ باختيار رضوان بك ، سوارى وابور الصاعقة ، وبتكليفه بالذهاب إلى بربرة . وكان عليه ، بمجرد وصوله إليها ، أن يجتمع بالمشايخ والعمد والاهالى ، ويبلغهم تحية الحكومة المصرية وشكرها على ما بدا منهم من الاجتهاد في الاحتفاظ بالعلم مرفوعا على تلك الجهات ، وأن يخبرهم بقرب حضور أحد المآمير ومعه الجنود

للاقامة بهذه الناحية ، للمحافظة عليها من الاجانب ، ومنع تعدى الاجانب عليها ، حتى يسود الامن وتزدهر المدنية . وكان على رضوان بك أن يباشر ويلاحظ حسن ادارة هذه القاعدة الجديدة ، ويدير أمورها ، إلى أن تصدر إليه تعليمات جديدة .

أصر أهالى بربرة على مجئ حاميات مصرية إلى مدينتهم ، وأخذوا يسارعون إلى إعلان دخولهم فى هذه الادارة الجديدة وولائهم للوحدة مع مصر ، وإلى طلب إرسال الأعلام لرفعها على طول الساحل وبدأ خوفهم من تلاعب الدول الاجنبية يظهر واضحا ، فأخذوا يفضحون نشاط الاجانب ، من انجليز وفرنسيين وايطاليين ، وقيامهم بالتدخل فى شئون الصومال الخاصة . وكانوا يأملون وصول الحاميات المصرية لايقاف عمليات السلب والنهب التى قامت بها بعض العصابات من رجال القبائل على الطريق الموصل بين بلهار وبربرة ، ومنعوا بها أهالى هذه المدن من الاجتماع بأبناء أعمامهم فى المدينة الاخرى . ورأى منزجر بك التوجه إلى هذه النواحي مرة جديدة ، وإصطحاب بعض الجنود معه فى هذه المهمة ، رغم عدم ورود أوامر صريحة من القاهرة بذلك ، وأن يرسل دفعة أخرى من القوات المصرية بعد ذلك .

وكتب منزجر بك تقريراً جديداً عن بلاد الصومال فى أوائل يناير سنة ١٨٧٤ أوضح فيه أهمية ميناء بربرة ، ووجود المياه به - رغم تفضيل مياه دوبار العذبة ، والتى لا تبعد عنها إلا بثمانية أميال . وشرح إمكانية توصيل هذه المياه العذبة إلى بربرة بسهولة إذا ماتولت ادارة الاشغال العامة للدولة القيام بهذا المشروع . كما شرح أهمية بلهار التى لا تبعد عن بربرة إلا باربعين ميلاً نحو الغرب رغم عدم صلاحية مينائها للسفن ، إلا أنها كانت تمتاز بسوق أكبر من سوق بربرة ، نتيجة لورود القوافل من داخل القارة إليها قبل وصولها إلى هذا الميناء الاخير . فأوصى باقامة موظفى الدولة بها ، حتى يعملوا على نشر الأمن فى الاقليم ويسهلوا اتصال الاهالى ببعضهم . كما أوصى باكتفاء الحكومة بالرسوم الجمركية ، وهى رسوم بسيطة محددة بواحد فى المائة من قيمة

المتاجر ، وبعدم فرض أية رسوم دخولية على البضائع والمتاجر مع داخل
الاقليم ، تشجيعا للتجارة ، وزيادة للمنافع بين الاهالى .

وامتاز هذا التقرير بالتحدث عن هرر ، فوصفها بأنها « مدينة عظيمة ،
وبها جملة أماكن وجوامع ، وحولها سور ، وموجود بها ضرب بخانة للمعاملة .
وجارية الخطبة لأمرها بالجوامع فى أيام الجمع والأعياد . وإيرادتها تكفى
مصرفات الآى . وإذا كان القصد استحوار الحكومة على تلك الجهات لحد
هرر - فانه لمناسبة التعديت الواقعة منهم وعليهم ، ورغبة أغلبهم لحضور
عساكر الحكومة لطرفهم ، فبواسطة نصف أورطة أو أقل يصير التمكن من
الاستحوار عليهم بأسهل حال »^(١) . ولكنه رأى عقبتين فى سبيل تحقيق هذا
المشروع : الأولى هى وجود الانجليز بعدن ، والثانية وجود العثمانيين بزيلع .
وكان يرى أن الانجليز يخشون اتحاد كل من بربرة وهرر مع الادارة المصرية ،
وما قد يؤدى إليه ذلك من إبطال تجارتهم مع هذه المناطق أو التأثير فيها على
الاقل ، خصوصا وأن الانجليز كانوا يستوردون كل ما يلزمهم من لحوم
وخضروات لازمة لعدن من بربرة . فكان على حكومة القاهرة أن تفهم
الانجليز انها لن تتعرض لتموين قاعدة عدن من الصومال ، ولن تفرض رسوما
جمركية على مستوردات الانجليز من هذه الموانى .

أما زيلع فكانت خاضعة لوالى الحديدة ، وتتبع بالتالى الدولة العثمانية كانت
تدفع جزية سنوية تبلغ سبعة آلاف ريال . وكانت هذه الجزية أمراً بسيطاً
بالنسبة لأهمية زيلع ، خصوصا وأنها كانت تسيطر على تاجورة ، رغم أن العلم
المرفوع على هذه المدينة الاخيرة كان علما مصرياً أعطاه جعفر باشا لشيوخ
المنطقة . وكان الشيخ ابو بكر هو شيخ زيلع ، وواصل سيطرته على منطقة
تاجورة ، واعتبر نفسه موظفا عثمانيا ، فلم يكن هناك حل إلا إقامة التفاهم بين

(١) تقرير منزجر فى ١١ ذى القعدة ١٢٩٠ هـ - وثيقة رقم ٨٣ ص ٢٠٠ - ٢٠٢ من الوثائق
التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر .

القاهرة والقسطنطينية لتحويل زيلع إلى الادارة الافريقية التي قامت مصر بإنشائها في هذه المناطق .

وعلى أية حال ، فإن منزجر بك لم يترك بلاد الصومال قبل إصراره على ضرورة اقامة سلطة الدولة على أقاليم هرر والاوسا ، حتى تشارك مصير السودان ومصير مصر . كذلك قام بتنصيب شيوخ على القبائل والنواحي ، وصرف لهم المرتبات وأهداهم كساوى التشريفة . وأصبح على رضوان بك أن ينشئ حرسا من الاهالى لحماية الاعلام ، وأن يرتب المقاييسات اللازمة لإنشاء احدى السقالات بميناء بربرة ، لتسهيل أمر وقوف الصنادل ، وعمليات التفريغ والشحن فى السفن . ورتب أمر الاتصال برضوان بك وبسفنيته « الصاعقة » عن طريق عدن^(١) .

ثم بدأ المصريون أعمالهم الانشائية فى بربرة ، تلك الأعمال التى سجلها لهم التاريخ ، والتى خلقت من هذا الميناء موقعا حديثا ، وجعلته يشعر بالحضارة الحديثة ، وبشكل لم يره من قبل .

(٣) - المشروعات الانشائية فى بربرة :

رحبت مصر بمشروع مد بربرة بمياه دوبار ، وأرادت العمل على استغلال هذه المياه فى رى الجهة المذكورة ، فأرسلت أحد المهندسين المختصين لبحث المشروع ، ثم كان عليه أن يعود بعد ذلك لتقديم وجهة نظره إلى حكومة القاهرة . وكان على رضوان بك أن يقدم له كل ما يلزمه فى مهمته ، ويسهل له القيام بها . ثم أخذت الادارة المصرية فى إرسال المهمات والاناييب إلى « مصلحة مياه بربرة » تلك الإدارة الجديدة التى انشئت للاشراف على هذه العملية ، شحنتها على الباخرة « دسوق » وجاء معها الخبراء المصريون لاتمام

(١) الوثيقة السابقة - المرجع السابق .

هذا المشروع . وساعدت الحاميات المصرية في حراسة هذه الأدوات ، كما شاركت في العمل نفسه . وتقدم هذا المشروع ، ووصلت مياه الدوبار إلى بربرة ، ثم أنشئت لها فروع وصلت إلى الجامع والديوان والجمارك والمستشفى . وانتهى الحفر في هذا المشروع في ٢١ يونيو سنة ١٨٧٦ ، ووصلت الأنابيب بالمنبع ، ولم تستغرق هذه العملية إلا تسعة وستين يوما ، ثم قامت السلطات المصرية في بربرة ، في أوائل شهر أغسطس بالتوجه إلى الدوبار ، مع عدد من التجار وضباط الجهادية والبحرية وموظفي الحكومة وشيوخ القبائل الصومالية ، وافتتحوا رسميا توصيل المياه من منبعها إلى الحوض الخاص الذي انشئ لتموين الأنابيب . ووصلت المياه إلى بربرة في قوة مناسبة ، « فشخصت لها كافة الأعين بكمال المنونية والتهنئة » . وسط احتفال رسمي وشعبي . وبلغ طول هذه الأنابيب ما يزيد على ١٢ كيلو مترا ، علاوة على الفروع اللازمة لتوزيع المياه داخل بربرة نفسها . ودل هذا المشروع على اهتمام الإدارة المصرية بالعمل على تحسين حال بلاد الصومال ، وتيسير سبل التقدم أمام أبنائها .

وقررت مصر تخصيص إحدى سفنها لخط بريد جديد بين عدن وزيلع وبربرة ، ورتبت له جدولا خاصا للسير بمقتضاه والوصول إلى كل من هذه الموانئ في وقت محدد .

كما أصدرت أمرا لسلطاتها في بربرة بضرورة البدء في بناء مخازن للفحم والمهمات والجمارك ، وإنشاء جامع صغير ومستشفى ومركزا للبوليس ، ثم البدء في بناء مقر للحكومة . وإهتمت الحكومة بتزويد بربرة بالأطباء لعلاج الأهالي والجنود ، وكان على أطباء السفن الحكومية الراسية في هذا الميناء ألا ييخلوا بمعاونتهم وخبرتهم ومساعداتهم الانسانية . ثم عملت الحكومة على تعيين الأطباء اللازمين لهذه الجهات . وكان مستشفى بربرة يتسع لخمسين مريضا ، وخدم فيه بعض رجال الحامية ورجال البحرية في أول الأمر . واستصوبت السلطات المصرية تعيين الأطباء من المسلمين ، إذ أن الأهالي لم يأمنوا على

أنفسهم أن يعالجهم أطباء أجانب .

وصدرت تعليمات القاهرة لرضوان باشا بالعمل على تأمين الطريق بين بربرة وبلهار ، واتخاذ التدابير لفتح هذا الطريق وتأمينه للمسافرين . وأوصت سلطاتها بعدم التشدد على الأهالي دفعة واحدة ، حتى لا يتسبب ذلك في نفورهم وعدم اصلاح أمرهم ، فكان على هذه السلطات أن تستخدم الحزم بقدر الإمكان ، ثم تأخذ بالمصالحة مرة ، وأخرى بالانذار والنصيحة ، ثم تستخدم بعد ذلك نوعاً من التهديد البسيط ، حتى ينقاد من لم يألف الخضوع للسلطة المركزية . وكان من الطبيعي أن يتحسن سلوكهم بعد رؤيتهم حسن المعاملة وإنصاف المظلومين . وكانت آخر وسيلة يمكن للسلطات المصرية أن تتخذها هي استخدام القوة .

كان الجهل قد ساد بين الأهالي بأمور الزواج والطلاق والميراث وبقاى شئون الشريعة ، فعينت مضر أحد القضاة لهذه الجهة ، دون أن تتعرض للقاضى السابق أو للمفتى المحلى . فقام محافظ بربرة باصطحاب هذا القاضى الجديد وجعله يقابل الصوماليين ، فتحدث إليهم وأعطاهم بعض النصائح . وأخذ الاهالى ، مع مرور الزمن ، يقتدون به ، ويستشيرونه فى عقود الزواج وفى الطلاق وفى تهذيب الأخلاق وتأدية الفرائض ، وفى معرفة أسس الدين وتخليصها مما علق بها من معتقدات دخيلة . وأخذ هذا الشيخ فى إمامة الصلاة بالمسجد ، كما قام بالتدريس فيه ، مما ساعد على فهم الاهالى لأمر دينهم ، وزيادة تمسكهم بشخصيتهم الإسلامية .

وخصصت مصر رواتب لشيخ القبائل ورؤساء الأهالى حول بربرة . ووفت بالوعود التى قطعها رضوان بك على الحكومة لهم ، ماداموا لا يشتغلون بالتجارة . ورحبت مصر باعطاء أراضي للأجانب ، يعمرونها ويبنونها ، ويساعدون بذلك على التوطن ، واشترطت لذلك شرطاً واحداً ، هو ضرورة انقيادهم لأوامر الحكومة ، مثلهم فى ذلك مثل الأهالى ، واطاعتهم لقوانينها .

ثم قررت الحكومة انشاء « سقالة » جديدة في بربرة طولها ثمانون متراً وعرضها ثمانية أمتار ، لكي تساعد في حركة هذا الميناء . ووافقت على أن يشترك الأهالي مع الجنود في هذه العملية نظير مكافأة خاصة ، وذلك لتدريب الصوماليين على الأشغال وتدريبهم مع إخوانهم السودانيين والمصريين . وأرسلت مصر اثنين من الكتبة ، ومعهما الدفاتر والأوراق اللازمة ، مع صراف للعمل على ضبط حسابات هذه الوحدة الادارية الجديدة . وعملت على ضبط الموازين والمكاييل في هذه المنطقة ، وذلك بتوحيدها مع نظائرها في مصر . كما أنشأت السلطات المصرية كثيراً من المباني والمساكن للمستخدمين ، وضربت بهذا مثلاً امام الاهالى لاقامة مساكن صحية لائقة .

ولقد شعرت عدن نفسها بتغير الأحوال في ميناء بربرة ، وأفادت من ذلك . لقد كانت عدن في ضيق قبل ترتيب خط الملاحة البحرية المنتظم بينها وبين بربرة بسفن « البوستة الخديوية » . وكان المسلى والبقر والغنم يشح فيها في زمن الخريف ولمدة خمسة أشهر ، نتيجة لعدم تمكن السفن الشراعية من السفر أمام الرياح الشمالية . فكانت أسعار الرطل الواحد من اللحم تصل في عدن إلى ما يقرب من خمسة قروش مصرية ، ولكن مجيء المصريين إلى بربرة وسير البواخر المصرية ، ساعداً على إستمرار تموين عدن ، وعلى تردد التجار عليها باستمرار ، وعلى الاحتفاظ بثمان رطل اللحم فيها قرش واحد طول السنة . وكانت الباخرة المصرية تنقل ما يزيد على ألف رأس من الغنم ، علاوة على عدد من الأبقار وكميات من المسلى والخضر ، وزادت الحركة التجارية مع عدن ، وزاد مجيء التجار الصوماليين بأموالهم ومتاجرهم . وكانت شهادة الانجليز أنفسهم أكبر دليل على ازدهار هذه المناطق بعد مجيء المصريين إليها ، وانضمامها إلى الامبراطورية الافريقية .

ولقد عملت مصر على تحسين سوق بلهار التي تعقد في موسم خاص لمدة أربعة أشهر من كل سنة . فأنشأت الطرق وشجعت الاهالي على المجيء بمتاجرهم إليها . ولكن السلطات البريطانية في عدن لم توافق على دفع أية

رسوم ، على ضآلتها ، فى هذه السوق فما كان من السلطات المصرية إلا أن فتحت ميناء بلهار للتجارة ، وتعهدت بعدم التعرض لمن يرغب فى التوجه إليه أو الإقامة فيه ، فأصبح الطريق مفتوحاً بينه وبين بربرة ، وأضحت التجارة حرة من كل قيد ، رغم أن عدداً من هؤلاء التجار كانوا يتمتعون بحماية الدول الأجنبية ، مما يجعلهم يخدمون مصالح إنجلترا ، وهم فى الأراضى المصرية .

ولقد شاهد بعض رجال الإقامة البريطانية فى عدن مجهودات المصريين فى هذه المناطق ، وشهدوا لها ، وكان من بينهم الكابتن هنتر ، الذى ستضطره ظروف دولته إلى الرياء فيما بعد ، وإلى العمل على إخراج المصريين ، وإحلال البريطانيين محلهم .

الفصل التاسع

زيلع وتاجورة

واصلت مضر سياستها الخاصة بتوحيد أقاليم شمال شرق إفريقية في نطاق واحد بأن بذلت المساعي ، لدى الباب العالي ، للموافقة على تحويل إدارة ميناء زيلع من ولاية اليمن إليها ، وضمها إلى هذه الكتلة الافريقية المتحدة .

(١) - القاعدة :

لأنعرف على وجه التحديد قيمة هذه المساعي من الناحية المادية ، على الأقل ، إذ أن الباب العالي لم يكن يوافق على القيام بهذه التغييرات الادارية دون أن تدفع مصر الثمن ، وتدفعه نقداً ، وإن كان ذلك لا يدخل في الميزانية ولا في المصروفات « المنظورة » .

أما من الناحية السياسية ، فإن مصر قد عملت على اتخاذ زيلع قاعدة هامة لها في شرق إفريقية وإحدى الاسس التي بنت عليها الامبراطورية الافريقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ولأنعلم إن كانت مصر قد أبلغت الباب العالي أهمية زيلع بالنسبة لتنفيذ هذه السياسة ، وأهميتها بالتالي بالنسبة لزيادة الاراضي الخاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، إذ أن دور المحفوظات التاريخية المصرية تسكت عن هذه النقطة ، أما دور المحفوظات التركية فليس من السهل الاطلاع عليها .

وعلى أى حال فإن الثابت تاريخياً هو أن مصر قد بذلت المساعي ، في القسطنطينية ، لتحويل ادارة زيلع إليها ، وأن هذه المساعي قد نجحت وصدر فرمان أول يوليو سنة ١٨٧٥ ينص على العهود بهذا المرسى الواقع على شواطئ

افريقية ، وعلى بعد من سنجق جديدة ، والذي كان هذا المرسى المذكور تابعاً له ، إلى الادارة المصرية وكان هذا تنازلاً عن هذا الاقليم لمصر ، نظير دفع مبلغ خمسة عشر ألف جنيه عثمانى سنوياً إلى خزانة السلطان ، واعترافاً بما قامت به مصر من نواحي الاصلاح والتقدم المختلفة في اقاليمها ، وأملأ في زيادة إيرادات زيلع نتيجة لالتفات السلطات اليه .

وعينت مصر رضوان باشا مأموراً على هذه الجهة ، واصدرت اليه الأوامر بالتوجه إلى والي اليمن ، ثم باستصحاب مندوبه ، الذي سيذهب معه بالتالي إلى زيلع ، ويقوم باستلامها وادارتها وتصريف امورها وامور الجهات التابعة لها وجماركها . وكانت تاجورة تابعة لزيلع من الناحية الادارية ، وتدخل بالتالي ضمن المنطقة التي انضمت إلى الاراضي المصرية .

ثم عهدت مصر إلى منزجر بك ، محافظ شرق السودان وسواحل البحر الأحمر ، باستكشاف الطرق والمواقع القريبة من زيلع ، والوقوف على أحوالها ، واقتراح ما يلزم لتحسينها واستغلالها . كما عهدت إلى محمد رؤوف باشا بمهمة تأمين الأهالي والعربان المقيمين بمنطقة زيلع « وتاليف قلوبهم وتسهيل وتأمين الطرق منها إلى (هرر) لراحة الواردين والمترددين واستمرار ذهاب وإياب قوافل التجارة بغير مشقة ولا تعب »^(١) وأصبح رؤوف باشا قومنداناً للفرقة العسكرية الموجودة هناك .

أما منزجر بك فإنه قد قدم تقريراً هاماً عن هذه المناطق ، وإرتبطت مهمته ، في حقيقة الأمر ، بالعلاقات المصرية - الحبشية ، في الوقت الذي إرتبطت فيه أيضاً بخطة مصر تجاه هرر . وأما محمد رؤوف باشا ، فإن مهمته كانت مرتبطة قبل كل شيء بتنفيذ ضم إقليم هرر إلى هذه الكتلة الافريقية

(١) دفتر ٢ أوامر عربية - ص ٨٨ رقم ١٨٢ . منشورة برقم ١٠٦ ص ٢٣٧ في الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .

الموحدة ، وصدر أمر بتعيينه محافظاً لزيلع وملحقاتها ، تسهيلا لقيامه بهذه المهمة .

كان يوحنا ، امبراطور الحبشة ، الذى نصبه لورد نايبير الانجليزى ، قد وأصل سياسة العداء التى بداها تيودور تجاه كل من مصر والسودان . فعملت مصر على الاتصال بمنافسه « منليك » ، راس شوا المناهض له فى الجنوب ، وعلى تدعيم علاقتها معه ، فى الوقت الذى استعدت فيه لارسال قواتها الى هرر . ورغم صمت دور المحفوظات التاريخية ، فمما لا جدال فيه أن مصر قد حاولت فى هذه الفترة شرح موقفها ، وضمان عدم تدخل منليك فى هرر ، والاحتفاظ معه بعلاقات ودية على الأقل ، إن لم تكن قد رسمت امر تحالف معه ضد يوحنا ، المناوئ لها وله فى نفس الوقت .

ورأت الحكومة الخديوية أن السلطات البريطانية فى عدن لها « بعض الأخذ والعطاء مع جهات زيلع » ، فأصدرت أمرها الى رؤوف باشا لتسهيل أمور هذه السلطات ومساعدتها وعدم اعتراض طريقها ، رغبة منها فى عدم الاصطدام مع انجلترا .

ولكن الحكومة الخديوية خشيت فى نفس الوقت من تردد رجال الإقامة السياسية البريطانية فى عدن على جهات زيلع ، خصوصا إذا رأوا ذلك العدد من الجنود المصريين والسودانيين ، وشاهدوا الاستعدادات القائمة . فاصدرت حكومة القاهرة تعليمات منفصلة الى رؤوف باشا تشتمل على الردود الذى يمكنه أن يجيب بها عليهم . وظهر جليا من هذه الردود أن مصر كانت تخشى من أن يقوم الانجليز بعرقلة مجهوداتها فى هذه المناطق ، فتظاهرت أمامهم بأن المقصود بالاستعدادات الحربية هو كشف منبع نهر ستيت وكأن الحملة القادمة ليست إلا حملة استكشافية .

« ... إذا ... سألوكم لماذا هذه الاستعدادات وإلى أين انتم ذاهبون فان

الجناب الخديوي بأمر بأن تقولوا لهم إنا نقصد كشف منبع نهر ستيت
وسنسير من هنا لتمهيد الطريق وتنظيم حرائقها ومعتن ضباط أركان حرب
ومهندسون - وسيأتي من (عندو كرو) حضرة غردون باشا مأمور خط
الاستواء وقد عهد إلى بمحافضة جهات زيلع والقيام من هنا لايجاد منبع النهر
المذكور وستأتي من بعدى بعثة علمية أيضاً » .

« وبعد الاستيلاء على هرر اذا سألوكم : لماذا استوليت عليها ؟ قال جنابه
العالى بأمر أيضا أن تقولوا لهم : « لأن الأهالي قدموا عريضة إلتحسوا فيها أن
يتبعوا الحكومة ، فاستولت الحكومة عليها - وجعلتها مركزا لأعمال الكشف
عن منبع النهر الأنف الذكر - وقد كفلنا الراحة والأمن للأهلين » .

كذلك صدرت الأوامر إلى رؤوف باشا بترك التعليمات اللازمة بخصوص
هذا الموضوع إلى رضوان باشا ، حتى يستطيع الاجابة عن مثل هذه الأسئلة
بعد سير رؤوف باشا صوب الداخل^(١) .

وصدرت الأوامر كذلك إلى رضوان باشا بتعيين أحد المأمورين لملاحظة
جهة تاجورة ، وارسال الباخرة « الخرطوم » للإقامة فيها . فاذا ما وجد
رضوان باشا أن لقبودان هذه الباخرة لياقة للاشراف على أمور هذه الجهة ،
فيمكنه الابقاء عليه فيها وفي باخرته ، وإلا فيمكنه نقله إلى الباخرة
« الصاعقة » وتعيين قبودانها بدلا منه على « الخرطوم » في تاجورة . وكان
على هذا القبودان أن يشرف على حامية صغيرة من الجنود نعيم بالساحل وتحافظ
على علم الدولة المرفوع هناك .

وتعتبر تاجورة ميناء هاما في بلاد الصومال ، إذ أنها كانت تتحكم في
الطريق الموصل الى هرر وفي الطريق الآخر المار إلى نهر الحواش عبر منطقة
الاسا .

(١) انظر المرجع السابق . وثيقة رقم ١٠٨ - ص ٢٣٩ .

وستخرج الحملة الرئيسية بقيادة محمد رؤوف ، من زيلع صوب هرر . أما الحملة الثانية فلها ستألف من أربع بلوكات مصرية وسودانية تحضر مع منزجر بك من مصوع وتنزل في تاجورة ثم تسير منها في إقليم الاوسا صوب شوا ومنليك . ولقد بدأت هذه الحملة الثانية سيرها في شهر اكتوبر سنة ١٨٧٥ ، واصطحب معها أحد مندوبى منليك . وتظاهر محمد لميطة ، شيخ الاوسا بالود للمصريين . ولكنه سار بالحملة في طرق وعرة ، ثم هاجمها برجاله ليلا ، معتمداً على مبدأ المفاجأة .

وقتل مترنجير في هذا الالتحام مع ربع القوة المصاحبة له . واضطر الباقون الى العودة بالجرحى الى الساحل .

ولكن هذه الهزيمة الصغيرة لم تحول انظار مصر عن مواصلة تنفيذ مشروعها في هذه المناطق .

(٢) - الادارة :

وصل محمد رؤوف باشا ، المحافظ ، الى زيلع وأخذ يستعد للسفر صوب هرر في الداخل ، واستصوب تعيين أبو بكر شحيم ، أمير زيلع السابق ، في وظيفة وكيل المحافظة ، وطلب منحه الرتبة الثالثة تشجيعاً له على القيام بعمله الجديد ، وإفادة من مجهوده في هذه المناطق ، التي يتمتع فيها بنفوذ كبير وعصبية قوية .

ورأت مصر أن أبا بكر يمتاز بالغيرة والحمية في اشغال الحكومة ويبدل جهده في مساعدة ممثلى السلطات العامة والسعى في جذب قلوب الأهالى وتأليفهم . فوافقت على تقليده وظيفة وكيل المحافظة ومنحه الرتبة الثالثة في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٧٥ كما أرسلت الكسارى والمنح لكل من التجار والعلماء في هذه الناحية .

وقد أرسل أبو بكر شحيم ابنه ابراهيم مع منزجر باشا فى مهمة الى الحبشة ، وكان ابنه موسى بالمساعدة فى اشغال الحكومة فى تاجورة ، واشتغل ابنه برهان معاونا مع رؤوف باشا فى هرر ، وكلف ابنه الرابع ، محمد بالمساعدة فى ادارة شئون زيلع نفسها . فظهر ولائه للحكومة . وقدرت القاهرة هذا النشاط حق قدره ، وقلدته منصب محافظ زيلع فى ١١ نوفمبر من نفس السنة ، وذلك حين أصدرت أمرها بتنظيم إدارة هذه الجهات تحت إدارة رؤوف باشا ، الذى أصبح حاكما عاما (حكمدارا) لهرر وملحقاتها .

ولقد طلب محافظ زيلع الحضور الى مصر للزيارة وأوصى عليه عبد القادر حلمى باشا ، وإمتدح اخلاصه وغيرته على العمل . وصدر مرسوم فى ١١ ابريل سنة ١٨٧٦ بفصل بربرة وزيلع عن حكومة عموم هرر ، ووضعها تحت إدارة رضوان باشا مع الابقاء على أبى بكر باشا محافظا لزيلع . فظهر رؤوف باشا معارضة فى تنفيذ هذا المرسوم باسم الصالح العام ، وشرح أنه يعطل التجارة والأعمال الحكومية . واستشهد بأنه طلب من زيلع ١٢,٠٠٠ ريال لصرف مرتبات الجنود ، ولكن هذا المبلغ لم يرد من زيلع ، ووصله خطاب من رضوان باشا يبلغه فيه أن المالية قد أرسلت للحكومة العامة ٩٠٠,٠٠٠ من العملة النحاسية ، رغم ان الحكومة العامة لم تطلب هذا النوع من العملة ، لعدم قبول الأهالى له . فأصر رؤوف باشا على ضرورة إرسال مليون قرش لزيادة التداول وللعمل على ازدهار التجارة . ثم عاد واستشهد بمسألة ارسال الانسجة لعمل قفاطين المشايخ وورودها مرتفعة الثمن ، واضطرار سلطات هرر الى فرض رسوم الجمارك عليها بعد ذلك . وطالب مرة جديدة برجوع زيلع الى إدارة هرر كما كانت فيما قبل ، متهما محافظا بالجهل ، وراميا وكيل محافظتها بالأمية ، حفاظا للايراد ، وتوجيها للسلطة .

ولكن مصر وجدت أن كل من زيلع وهرر ملحقه بالحكومة الخديوية ، فأوصت رؤوف باشا بعدم التشبث بالحاق زيلع بهرر ، وبطرح كل نفور وتنافس بينه وبين أبى بكر باشا ، مادام كل منهما من ممثلى الحكومة . فعليهما

بالاتحاد والانفاق لما فيه من حسن تصريف للامور .

ووقع على كاهل ابي بكر باشا أمر الادارة الجديدة في بلاد الصومال ، وظل يواصلها حسب الخطوط العامة التي رسمتها مصر لهذه الامبراطورية الافريقية المتحدة ، ويواصلها بكل نجاح وعزم .

كان بعض تجار زيلع يحتفظون بكمية من العملة القديمة المتداولة قبل مجيء المصريين فاستبدلتها الادارة بالعملية الجديدة . وشرح أبو بكر باشا أن ضريبة « الدخولية » المفروضة بجهة تاجورة لا تكفى لمرتبات الموظفين القائمين على تحصيلها ، في نفس الوقت الذي تعتبر فيه مصدراً لتضرر الأهالي . فوافقت الادارة على وقف تحصيل هذه الضريبة ، وتفويض محافظ زيلع أمر الاستغناء عن خدمات هؤلاء الموظفين .

ولم تمنع الادارة في اختيار أبو بكر باشا للسيد محمد عمر نقيباً لتجار زيلع بعد وفاة سر تجارها السابق .

وعندما تعرض أبو بكر باشا لمسألة الطباق وعدم تمكن الاهالي من شرائه بعد دفع الضرائب الجديدة الموحدة (٧٥٪) - عملت الادارة على إيجاد حل يرضى أهالي زيلع ، ولا يتعارض مع نظام الضرائب الموحد . وكان من عادة أهالي زيلع ، ومعظمهم من العربان ، استعمال مضغة الطباق . فرأت الادارة وضع تجارة الدخان في يد واحدة ، وأن يكون بيعه بمعرفة الميرى أو الحكومة . وأوصت محافظة زيلع بشراء الكمية اللازمة للاستهلاك السنوى المحلى (٧٥٠ قنطاراً) من عدن ، ومن أموال الحكومة ، ثم يبعه للاهالي بالاسعار المعتادة . وأحلت الادارة نفسها بهذا الوضع محل تجار الطباق ، وحصلت على ربح يتراوح بين ٥٠٪ ، ٧٦٪ ولم يتحمل الاهالي أى ارتفاع في أسعار الطباق^(١) .

(١) كان سعر القنطار في عدن « من أربعة ريالات إلا ربع لأربعة ريالات للقنطار المصرى خلاف نولونه ، وأسعار مبيعة هي من ٦ ريالات الى سبعة ريالات ونصف للقنطار » . انظر : تعليمات مرسلة =

وبلغ عدد الحامية الموجودة في زيلع ١٥٠ جندياً نظامياً و ٣٠ من مجندى الصومال . وكان هذا العدد كافياً لاستتباب الأمن والمحافظة على طرق المواصلات مع الداخل .

وتعاونت البحرية المصرية مع سلطات زيلع المحلية في إقامة إدارة منظمة ، وفي بناء تلك الوحدة الأفريقية ، التي شهد بمزاياها كل من الأعداء والأصدقاء .

(٣) - المشروعات الانشائية :

عملت مصر على تسهيل أمر إتصال زيلع بالسويس ، فرتبت خطاً للبريد البحرى يقوم كل أسبوعين ، بباخرة خاصة ، من بربرة إلى زيلع فعدن ، ثم إلى زيلع وبربرة مرة أخرى . وكان على هذه الباطرة أن تأخذ البريد الصادر من بربرة وزيلع وتنقله إلى عدن ، حيث تقوم بواخر الشركة الشرقية P.&O. بنقله إلى السويس وتعود بالبريد الوارد من السويس إلى عدن ببواخر هذه الشركة ، ثم توزعه في بلاد الصومال .

وأخذت الحكومة المصرية في دراسة أحوال المناطق المحيطة بزيلع تمهيداً لقيامها بالمشروعات العمرانية والحضارية فيها . وأرسلت أحمد نشأت بك ، معاون التشرىفات ، في مهمة خاصة إليها .

ثم عادت وأرسلت عبد القادر حلمى باشا ، مأمور ضبط مصر ، إلى كل من زيلع وتاجورة للمساهمة في أعمال الانشاء والتعمير اللازمة ، وصدرت إليه الأوامر التفصيلية عن هذه المهمة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٥ .

== إلى أنى بكر باشا في ١٢ رجب سنة ١٢٩٢ - وثيقة رقم ١٢٣ ص ٢٦١ في الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .

كانت حركة المد والجزر تصعب أمر نقل البضائع والمهمات في زيلع من السفن وإليها . فقررت الحكومة المصرية إنشاء سقالة في هذا البناء ، تشبه تلك التي أنشأتها في بربرة ، وتسهل عملية الشحن والتفريغ في هذا الميناء الهام ، خصوصا في فترة احتاجت فيها القوات الموجودة في هرر إلى كثير من المهمات ، ورسمت فيها الدولة سياسة تنشيط التجارة بين الداخل والساحل .

وكان نجاح جمالي باشا في إنشاء سقالة بربرة أكبر مشجع للحكومة على إنشاء سقالة أخرى في زيلع . وبلغ طول هذه السقالة ٣٥ متراً وعرضها سبعة أمتار ، منها رصيف من الحجر ، بعرض متر ونصف متر من كل جانب ، والأربعة أمتار الباقية في الوسط تملأ بالرمال والأحجار .

وكانت الأيدي العاملة متوفرة ورخيصة في بلاد الصومال ، بل أن أكثر من ٢٠ ألف منهم كانوا يقيمون في عدن ، بحثا وراء الرزق . وكان بعضهم يعمل « بالمؤونة فقط » والبعض الآخر بأجر بسيط ، فرأت مصر تشجيع العمال الصوماليين على العمل في بلادهم بالأجر اللازم لهم ، بدلا من تركهم يهاجرون للعمل بالخارج . فكلفت عبد القادر حلمي باشا بهذه المهمة ، كما كلفته بمهمة إنشاء ديوان للحكومة ، ومبنى للجمارك ، وإحدى المستشفيات وبعض المخازن والمساكن اللازمة لإقامة الجنود ، خصوصا في فصل الصيف ، الذي يمتاز بحره الشديد في هذه المناطق .

وأرسلت مصر عددا من « عساكر الصنایعية » للمساهمة في هذه الانشاءات ، ورسمت أمر قطع الأخشاب محليا ، والحصول على الأحجار اللازمة من الجهات القريبة من زيلع ، وإستخدام العمال الصوماليين في كل هذه العمليات ، بالأجر اللازم .

ولقد أظهر مشايخ عربان تاجورة خوفهم من الحنفري ، شيخ الأوسا ، لهجومه عليهم وعلى متاجرهم وقوافلهم ، فاصدرت مصر تعليماتها إلى قبودان

الباخرة الحربية « سنار » الموجودة هناك بتمام اليقظة لما قد يحدث . وأمرت السفينة الحربية « الصاعقة » بالبقاء في هذا الميناء على الدوام ، للمحافظة على هذه الجهة .

وقررت الحكومة بناء استحكامات في تاجورة ، بالقرب من السقالة البحرية ، وفي اتجاه مرسى السفن الحربية ، تسهيلا للاتصال بينها ، وبين السفن ، وتأكيذاً لحماية هذه « الطابية » بمدفعية السفن « حتى إذا كان على الفرض والتقدير [أن] يحصل حركة من العربان في البر فيكون الوابور الواقف في الميناء بحالة تمكنه من المدافعة والحماية عن الطابية المذكورة ومن فيها من العساكر والجبخانه ويسهل النقل من الطابية للوابور ويسهل أيضا توصيل الجبخانه من الوابور إلى الطابية » .

ورأت مصر إبقاء أربعين جنديا فقط في الطابية والاستحكامات في شكل « خامية » - أما باقي الجنود ، ومن يصل منهم فيبقون على السفينة الحربية مع أسلحتهم وذخائثرهم ، وقاية لهم من البرد في فصل الشتاء ، والحر في فصل الصيف .

واهتمت مصر في هذا العهد بكل من الملح والنظرون ، وأنشأت مصلحتين لإدارة شئونهما . فأوصت نظارة الزراعة والتجارة بالبحث عن الطرق اللازمة لترويج تجارة الملح في الخارج ، وللحصول على النظرون النظيف بأقل تكاليف ممكنة . وأوصت بزيادة إنتاج الملاحات المستعملة واستغلال الملاحات غير المستعملة واستكشاف ملاحات جديدة . كما أوصت بعدم منح أى التزام للاهالى أو للاجانب باستخراج الملح ، وحصر جميع الملاحات ومراكز استخراج النظرون وتعيين الموظفين اللازمين لذلك .

وكانت هذه التوصيات تعم زيلع ، نظرا لوجود أربع ملاحات بالقرب منها ، أهمها ملاحه « الحلو » ووجود أكبر ملاحات شرق إفريقية ، المسماة

« بحيرة العسل » بالقرب من تاجورة . فاقترح أبو بكر باشا إنشاء برج حراسة بالقرب من ملاحه زيلع للمحافظة على أموال الدولة . فلم تمنع الإدارة في ذلك . وانشئت المخازن اللازمة ، وأرسلت « العينات » لمصر ، لتحليلها وعمل الدعاية اللازمة لها في الخارج ، خصوصا وأن أسعار الملح الصومالي كانت أقل من أسعار بلدان كثيرة . وكانت الهند تعتبر من أهم البلاد التي تحتاج إلى الملح الأفريقي ، ومن أكبر المستهلكين له .

ولقد ساعدت كل هذه المشروعات على تقدم الحياة في زيلع ، ودخول الحضارة والمدنية الحديثة ، والإدارة المنظمة في هذه الأرجاء . فساد الأمن وبنيت المدارس والمساجد . وشعر الصوماليون أنهم قد أصبحوا مواطنين في دولة قوية تدافع عنهم وتوحد بينهم وبين إخوانهم في مصر وفي السودان وفي شرق افريقية . ولم يقع ما يدل على حدوث أى تضارب في المصالح بين أبناء هذه الاقاليم ، أو حتى أى سوء تفاهم بين الاقليم والاقليم الآخر . ورضى الجميع بالمساواة بينهم في الحقوق ، ومساواتهم في الالتزامات ، أمام القانون .

ولا يمكننا أن نتناسى أهمية زيلع في تلك الفترة ، لهذه الكتلة الافريقية الموحدة ، إذ أنها أصبحت قلعة أمامية لها في خليج عدن ، تحرس المداخل الجنوبية للبحر الأحمر ، وقاعدة هامة تركز إليها في توحيد إقليم هرر مع هذه الامبراطورية .

الفصل العاشر

هرر

(١) - الوصول إلى هرر :

بدأ رؤوف باشا تقدمه في يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من زيلع على رأس القوات المصرية والسودانية متجها صوب هرر . وقابلهم على الطريق شيخ مشايخ عربان عيسى والصومال ، الذي أبدى ترحيبا بالدخول في طاعة الحكومة هو ورجاله من قبائل المنطقة . كما وصلهم خطاب من محمد عبد الشكور سلطان هرر يعلن فيه طاعته للحكومة ، وقبل أن تصل الحملة الى جلديسة ، التي تعتبر حدا بين قبائل العيسى صومال وقبائل النولى جالا .

وجاء وفد من هرر لمقابلة المصريين ، وكان برئاسة ابن السلطان ، ويشتمل على القاضي عبد الله بن عبد الرحمن ، قاضي ثان مدينة هرر ، والحاج يوسف من أعيان البلدة ، والسيد أحمد نقيب الأشراف ، ومحمد عبد القادر ترجمان ديوان الأمير . جاءوا يحملون خطابا آخر يعلنون فيه طاعتهم للدولة الافريقية المتحدة ، وترحيبهم بقدوم اخوانهم سكان الشمال .

وهكذا نرى أن سلطات هرر المحلية قد رحبت بالاتحاد مع مصر ، ولكن عددا من رجال القبائل كانوا يعيشون في ظلال الجهل ، ويعتبرون الحرب وسيلة الوحيدة للتفاهم . وتجمع عدد منهم في اليوم الثامن من أكتوبر على طول الطريق متحرشين بالقوات المصرية ، ولم يكن من السهل الاستهانة بهم ، خاصة وانهم كانوا يتحكمون في الطريق والمسالك ويبادرون بالحرب وكأنهم مدربين على أصولها وفنونها ، وكان بعضهم من الفرسان والبعض الآخر من المشاة ويحمل كل منهم أسلحته الحربية . ولقد عاملهم المصريون بالحسنى ، وحاولوا إقناعهم الموقف وتقديم النصح لهم ، ولكن ذلك لم يجد نفعا . وظهر

تصميمهم على القتال ، فجاراهم المصريون في هذا اليوم في معركة صغيرة ، مكثت أقل من ثلاث ساعات ، أعلنوا بعدها طاعتهم وتسلموا الاعلام المصرية .

وفي اليوم التالى قابلت المصريين جماهير اخرى كبيرة تقطع عليهم الطريق ، وتلوح لهم بالاسلحة طلبا للنزال ، ولم يجد التفاهم معهم ايضا وارادوا الهجوم على الطواير ، فاضطر المصريون الى نزالهم لمدة سبع ساعات ، أرسلوا بعدها يطلبون الأمان . فأصر المصريون على ضرورة حضور شيوخهم ورؤسائهم ، الذين أتوا في الصبيحة التالية واكدوا دخولهم في طاعة الحكومة ، ورفعوا الاعلام المصرية على قراهم .

واستراحت القوات قبل دخولها مدينة هرر ، وأبلغها السلطان أنه سيحضر بنفسه لمقابلتها . فأرسل المصريون أعلامها لرفعها على أحد أبواب المدينة ، وعلى قصر السلطان . ورحب المصريون بالسلطان كما رحب بهم ، وتسلم كساوى التشريفه التى أرسلتها مصر هدية له ولكبار القوم والاعيان . ودخلت القوات المصرية إلى عاصمة الاقليم رسميا في يوم ١١ من أكتوبر .

وكانت هرر هي المدينة الوحيدة التى يصادفها المسافر بعد خروجه من زيلع أو بربرة أو تاجورة . وبلغت مساحتها نحو ٤٨٠,٠٠٠ مترا مربعا وكان يحيط بها سور من جميع الجهات يتراوح إرتفاعه بين ثلاثة وأربعة أمتار ، مبنى من الحجارة الصخرية المستخرجة من الجبال المجاورة ، وبه أربع وعشرون برجاً ، وخمسة أبواب سماها المصريون باسم باب الحاكم ، وباب الفتوح وباب النصر وباب الرحمة وباب السلام .

أما بيوت المدينة فكانت كلها مبنية بالحجر ومسقفة بالاخشاب والبوص على نسق البيوت المصرية ، إلا أنها كانت من دور واحد ، ولم يكن لها نوافذ لاتقاد البرد . وقارب عدد منازل المدينة عشرة آلاف ، وبلغ عدد سكانها نحو

٣٥,٠٠٠ وكانوا جميعا متمسكين بالشرعية الاسلامية حق التمسك ، على المذهب الشافعى ، كما كان أغلبهم يتكلم العربية ، ولم يكونوا يميلون إلى الاشغال اليدوية ، بل يفضلون الفلاحة والتجارة .

وكانت أغدران المياه تمر إلى جوار المدينة من الشمال ومن الجنوب ، تحمل المياه العذبة الجيدة التى تتجمع من سقوط الامطار على الجبال المجاورة . وكانت هذه المياه تضاهى مياه النيل فى مذاقها حسب شهادة المصريين . وتقع المدينة على هضبة مرتفعة وتحيط بها الجبال من الشمال ومن الجنوب على بعد حوالى ثلاث كيلو مترات منها ، ومن الشرق على بعد اثنتى عشر كيلو مترا ، ومن الغرب على بعد تسعة كيلو مترات . وكان أشهر هذه الجبال هو جبل حاكم ، الذى يقع إلى الجنوب من المدينة ويشرف عليها .

وكانت طبيعة الارض طينية حمراء تشبه الغرين الذى يحمله نهر النيل مع فيضانه إلى مصر ، مما جعل الاقليم فى نظرة زاهرة فى جميع فصول السنة . ولقد ساعد ارتفاع الاقليم على اعتدال مناخه رغم قربه من المناطق الاستوائية . وازدهرت بالاقليم زراعة البقول وقصب السكر والقطن والحبوب والخضروات والفواكه والبن المشهور بجودته ، والذى فضله الاوربيون حتى على البن اليمنى .

أما الصناعة فكانت قليلة الانتشار ، وكانت أغلب مصنوعات الاقليم مستوردة من بلاد العرب ، ولم يجد المصريون بمدينة هرر إلا خراطا واحدا حضرمى الأصل ، رغم وجود عدة حدادين . ولكن صناعة الأقمشة كانت متقدمة فى هرر إذا ما قورنت ببقية الأقاليم السودانية .

وكانت مدينة هرر نقطة تتوسط طرق القوافل ، مما جعل منها مركزا تجاريا هاما فى شرق افريقية . وكانت تمر بها معظم التجارة الآتية من الداخل إلى موانى زيلع وبربرة وتاجورة ، رغم قلة استخدام النقود فيها ، وتفضيل الاهالى

لنظام المبادلة العينية . وكانت قوافل التجار من زيلع وبربرة وحضرموت تحمل
البن اليمنى وبعض الحراير وبرادة النحاس من بلاد العرب إلى هرر ، ثم تعود
محملة بالبن الجيد والجلود المدبوغة ، وجلود الثمر وريش النعام وسن الفيل .
فكانوا يربحون فيما يستوردون ، ويربحون فيما يصدرون .

وكان أهالي هرر يعيشون عيشة بسيطة ، ولكن سليمة ، إذ كانوا يميلون إلى
العمل والكسب والتعليم ، « حتى أن جميع الاطفال يقرأون في الكتاتيب مدة
النهار والمراهقين مدة الليل والبعض منهم يحضر علم الشريعة على الجهابذة من
العلماء لتفقههم في الديانة وحبهم الشديد لها على مذهب الشافعى حتى أن
المراهق فيهم متفقه في مذهبه » .^(١) وذكر أحد ضباط اركان الحرب المصريين
في هرر : « لعمري أنه يحق للشافعيين بمصر أن يفتخروا بأهالي هذه البلاد
لتفقههم جدا في مذهبهم ، لاسيما وانهم في أواسط افريقية تقريبا^(٢) . »

ومع هذا فقد كان حكم محمد عبد الشكور سلطان هرر حكما تعسفيا
رجعيا . فكان يتمتع الاهالى من زراعة البن ، ويحتفظ بها احتكارا لنفسه ، خوفا
من أن يغتنى الاهالى ويخرجون بالتالى على طاعته . كما كان يحتكر التجارة في
العاج وريش النعام ، وكانت عملته مغشوشة مضروبة في هرر مدة أزمان
مختلفة ، وكلها نحاس ، على حد قول المصريين ، أى أن قيمتها الفعلية كانت
أقل من القيمة النقدية التى كانت متداولة بها . وبلغ من تعسفه أنه كان يمنع
نساء الشعب من لبس النعال ، والرجال من لبس أى شئ على رؤوسهم .
وكان يجلد كل من يتجاسر على تغطية رأسه ، ولو بالثوب الملتف هو فيه لوقاية
رأسه من حرارة الشمس أو البرد . كما كان يمنع الاهالى من أكل الارز ، وأكل
التمر ويقول « أن هذا أكل الأمراء السلاطين ومن أين لكم أن تتوصلوا لأكل

(١) تقرير من ضباط اركان حرب مأمورية هرر في ٣ محرم سنة ١٢٩٣ - دار المحفوظات التاريخية -
عابدين - محفظة رقم ٣ - مستندات خاصة بالمعية نشرها الدكتور شوق عطا الله الجمل برقم ١٣٤ ص
٢٩٣ في الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .
(٢) الوثيقة السابقة .

طعامنا ، بل كان يمنعهم من أكل أى غذاء حلو ، وما هذا إلا نتيجة جهله
وتجبره وطفغيانه على عباد الله » . (١)

ولكن مجيء المصريين غير من هذه الاحوال إذ أنهم قضوا على إحتكار
زراعة البن ، وعملوا على محاربة البدع والعمل على تقدم البلاد واهلها ،
« فآخذ الاهالى فى لبس تاج الاسلام وصاروا يدعون للدولة المصرية وابنائها
الكرام حيث خلصتهم مما كانوا فيه من الظلم والاحتقار » . (٢) وسرى كيف
أن استعداد أهالى هذه المناطق للتقدم والرقى لم يقل عن استعداد غيرهم من
الشعوب ، وكيف أنهم استجابوا إلى تلك النظم والوسائل الحديثة التى جاءت
مع إخوانهم فى الشمال ، وهدفت إلى السير بهم قدما ، إلى الامام .

(٢) - الادارة الجديدة :

ارسلت مصر شكرها لكل ضباط الحملة وجنودها بعد وصولهم إلى هرر ،
وكافأت محمد رؤوف باشا بمنحه رتبة الفريق فى الجيش .

ووجدت الحكومة المصرية أن أهمية بلاد الصومال واتساعها ، وما تشتمل
عليه من زراعة وتجارة تستلزم تنظيم ادارتها سعيا وراء تقدمها ورفاهية أهلها .
فعينت محمد رؤوف باشا حاكما عاما على هذه الاقاليم ، وأصبح لقبه
« حاكم دار هرر وملحقاتها » وأصبح عليه أن يشرف على بلاد الصومال
جنوبى باب المندب ، وفى الداخل حتى هرر ، وألحقت بادارته كل من تاجورة
ومحافظتى زيلع وبربرة . وثبتت الحكومة المصرية أبا بكر شحيم محافظا على
زيلع . وأعربت الحكومة عن عدم ارتياحها لادارة جمالى باشا فى بربرة ،
ووجدت أن أهمية هذه المحافظة وأهمية مينائها وسوقها التجارى يتطلب

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الوثيقة .

الالتفات إليها . فذكرت لرؤوف باشا أنها آخذة في إرسال المواد اللازمة لتوصيل المياه من الدوبار إليها ، وأن عبد القادر حلمي ، مأمور ضبطية مصر حينئذ ، سيقوم بالإشراف على هذه العملية ، مثلها مثل عمليات انشاء المسجد والمستشفى ومركز البوليس . وسألت الحكومة رؤوف باشا عما إذا كان يرشح أحدا من طرفه لتولى منصب هذه المحافظة ، وأوصته ببذل جهده لتسهيل الطرق وتأمين التجارة عليها ، خصوصا بين هرر وبربرة .

أما فيما يتعلق بمحافظة هرر نفسها ، فإن السلطان السابق محمد بن عبد الشكور كان قد أظهر صداقته وولائه للحكومة الجديدة ، ولكنه غير ختمه باسم « أمير هرر » وطلب من رؤوف باشا الاحتفاظ بهذا اللقب وراثيا في أسرته . فوافقت الحكومة المصرية على قبوله وبقائه هو وذريته في مدينة هرر ، وقلدته منصب « محافظ هرر » وكانت هذه الوظيفة « إسمية فقط » . وطلبت منه أن ينتهج العدالة بين العباد ، ويعامل الأهالي في المدينة بالرفق والرعاية ، عملا على زيادة العمران وتقدم البلاد .

وكانت هذه الحكمدارية متسعة الأرجاء وتتطلب قيام الحاكم العام بالمرور على جهاتها . ووجدت مصر ضرورة تعيين نائب له أثناء غيابه عن المدينة ، خصوصا وأن معظم الضباط المصريين المرافقين له كانوا من الشبان . فوقع الاختيار على عبد الوهاب بك وهبي ، مدير بنى سويف ، ليكون وكيلا لمحافظة هرر ، ورئيسا لمجلس الحكمدارية في نفس الوقت ، أى مرؤوسا لمحمد عبد الشكور في الظروف العادية ، ورئيسا له في الظروف الطارئة . وكان رؤوف باشا قد لفت نظر مصر إلى أنه مضطر إلى الاحتفاظ بالأمير السابق وذكر أنه ينطوى على أمور غير لائقة . وهكذا عملت مصر على تقييد سلطة عبد الشكور ، خصوصا في وقت غياب رؤوف باشا عن مركز الحكومة العامة . وكان عبد الوهاب وهبي من رجال الحكومة المعول عليهم ، وسبق له القيام بمهام خاصة ، وله دعاية بالشئون العامة ، وعهدت إليه بإدارة كل جوانب حركة المدينة من ضبط وربط وإدارة ، وكلفته بالنيابة عن رؤوف

باشا في أثناء غيابه ، وبرئاسة المجلس المشكل من القضاة والعلماء والتجار والاعيان للنظر في القضايا ، سياسية كانت أو شرعية^(١) .

وأرسل الخديو فرمانا إلى أهالي هرر بدأه بشكر الله على ضم مدنيهم وبلادهم إلى البلاد المصرية ، وشرح فيه سياسة الحكومة تجاه هذا الاقليم الهام ، وأكد فيه أن المرجع في الاحكام سيكون للشرعية المحمدية التي تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وان الادارة المصرية ستعمل على سيادة العدل والإنصاف ليستوى في الحقوق الاداني والاشراف ، والمعاملة بالتلطيف والاستحسان وان اختلفت الأديان . ثم أعلن سروره لترحيب الأهالي بهذه الوحدة مع مصر ومع بقية الأقاليم الافريقية المتصلة بها ، وأبلغهم أنهم أصبحوا كالمصريين تماما ، ويتمتعون بكافة الحقوق والامتيازات مثلهم : « فقد صرتم كأهالي الديار المصرية من كافة الرعايا تتمتعون بالأمن وسائر المزايا ، يتساوى الضعيف في الحقوق والقوى والكل يسلكون المنهج القويم السوي » ووعدت حكومة القاهرة بالعمل على نشر التعليم وازدهار الزراعة وتوسيع نطاق التجارة والصناعة ؛ وحثت الاهالي على التعاون في استخراج خيرات الارض ، وعلى طاعة الله والرسول « وأولى الأمر » منهم .

وأصبح على رؤوف باشا أن يقيم احتفالا عسكريا يجمع فيه الامير والقضاة والعلماء والتجار والاعيان ، ليقرأ عليهم هذا المرسوم ، لاعطائه الصفة الرسمية اللائقة بمثل هذه المناسبة^(١) .

ويعجز بعد ذلك كل ناقد ، مهما كانت لباقتة ، عن النيل من تلك الوحدة التي تمت بين القطرين ، الصومال في الجنوب ومصر في الشمال ، مادام الاهالي قد رحبوا باخوانهم المصريين ، وما دام الجميع قد صمموا على أن تكون

(١) انظر الوثيقة رقم ١٣١ ص ٢٨٣ من كتاب الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .

(١) المرجع السابق : وثيقة رقم ١٣٠ ص ٢٨٠ .

لهم نفس الحقوق ، وعليهم نفس الواجبات في أقاليمهم الموحدة .

ولكننا نجد أنه عز على سلطان هرر السابق أنه فقد سيطرته على الاقليم ، كما عز عليه عدم موافقة مصر على احتفاظه بسلطة الادارة الفعلية الوراثة ، فضلا عما حرم منه من احتكارات كانت تدر عليه الارباح الطائلة . وظهر قصور تفكيره وتأخره عن متابعة الاحداث ، وعدم قدرته على مسايرة التطور واضراره على مصلحته الشخصية - ظهر ذلك في تحريضه قبائل الجالا ودفعهم إلى مهاجمة المصريين ، مما اضطر رؤوف باشا إلى الخروج ومجابهة هذه الحركات وقضائه عليها وعلى محمد عبد الشكور نفسه . فتقدم ابنه الحاج عبد الله بعد ذلك بطلب الأمان والاذن له بالحضور الى القاهرة ، ورتبت له الحكومة المصرية معاشاً ، ثم اختار زيلع مقاما له ، وأوصت سلطات هرر بعدم التعرض لأملاكه ، وعدم منعه من تحويلها الى زيلع .

وهكذا أصبح اقليم هرر تحت ادارة مدنية جديدة ، دون وجود طبقات تتحكم في خيرها . وظهر أن الاقليم قد أخذ في الاستجابة لتلك البذور التي أخذ إخوانهم أبناء شمال القارة يبدرونها بينهم .

(٣) - المشروعات الانشائية :

وافقت مصر على ارسال كل ماطلبه رؤوف باشا من الصناع لاستخدامهم في الاعمال الانشائية في هرر . ووافقت على بناء ثكنات للجنود على جبل حاكم ، وعلى زيادة عدد القوات الموجودة في الاقليم نظرا لاتساعه .

فأصدر رؤوف باشا أمرا بإبطال عملة الامير وبعدم استخدام عملة أخرى سوى العملة المصرية . وأرسل عينة من عملة هرر القديمة لمصر لتحليلها ومعرفة مقدار الفضة فيها تمهيدا لشرائها من الاهالى فرأت مصر أفضلية القيام بعملية الابدال تدريجيا حتى لا تقف حركة البيع والشراء . وأخذت في ارسال

كميات من العملة المصرية إلى هرر لكي تحل محل العملة القديمة .

وبلغ رؤوف باشا أمر وجود الفحم بالقرب من حدود شوا ، فرأت مصر أن وجوده من حق المنافع العامة ، إلا إذا وجد داخل حدود شوا نفسها . وكان على رؤوف باشا أن يحدد ذلك الامر في أقرب وقت ، خصوصا وأن حكومة القاهرة كانت قد استعدت لعقد معاهدة مع منليك ، رأس شوا . وكلفت رؤوف باشا بفتح وتأمين الطرق بين إقليمه ومنطقة شوا لتسهيل التجارة بين الطرفين .^(١)

واستصوب رؤوف باشا جعل التجارة مع الاهالى والضرائب التى يدفعونها النصف بالمبادلة ونصف بالشراء بالعملة ، خصوصا وان الاهالى كانوا غير معتادين على التعامل بالنقود . ولكن الحكومة وجدت أن هذا الامر قد ينشأ عنه بعض الارتباك ، ويتطلب إقامة الخازن فى الاقاليم . فقررت أن تجعل تجارة البن فى يدها وحدها ، تقوم بشرائه من الاهالى ، بعد أن شجعت الجميع على زراعته ، وتشترى بالعملة ، توحيداً للتجارة مع الخارج ، وتعويذا للاهالى على استخدام العملة . اما الضرائب المحلية التى قد تفرض على المواشى والأغنام والمحصولات فان مصر قد خشيت من استحداث نظم جديدة فيها مما قد يترتب عليه معارضة من جانب الاهالى . فأوصت الحاكم العام بعدم تقرير أى زيادة مفاجئة على عوائدهم السابقة ، وبأن يحصل على الإيرادات بنفس الطريقة التى سارت عليها الحكومة السابقة ، مع الاستمرار فى ذلك مدة حتى يألفوا الادارة الجديدة ونظمها شيئا فشيئا .

واسرعت مصر بارسال عدد من المهندسين العسكريين للقيام بالاستكشافات الجغرافية ، وارتياح البلاد لرسم الخرائط الطبوغرافية لمدينة هرر وبقية الاقليم ، وتحديد الطرق . وقد قاموا بواجبهم خير قيام ، فاستكشفوا

(١) كلفت مصر منزجر باشا بالسير صوب منليك رأس شوا . ولكن حملته قضى عليها .

المناطق بين زيلع وهرر ، وقام كل من محمد مختار وعبد الله فوزى بوضع خريطة للمدينة وضواحيها . كما قام كل من أحمد وجدى وعبد الكريم عزت بعمل خرائط متنوعة ودقيقة . وجاءت أعمالهم مكملة لأعمال كل من عبد الرزق نظمى فى استكشاف ومسح المناطق الواقعة بين بربرة والدوبار ، ومحمد عزت فى استكشاف المناطق الواقعة بين تاجورة واقليم الاوسا .^(١)

واهتمت الحكومة العامة بقبائل الجالا المحبة للحرب ، وعملت على استمالتهم وبذر بذور الحضارة فيها بينهم . ووضع رؤوف باشا مشروعا لادخال بعضهم فى الجندية ، اشباعا لنزعتهم الحربية ، واستفادة من استعداداتهم الطبيعية ، فى خدمة القانون العام . ورأى أن تحتفظ هذه القوة المحلية بأسلحتها المعهودة من حراب ونبال ، وأن تصرف لهم رواتب أو ترتب لهم كمية من الاقمشة والتموين ، علاوة على دفع رواتب لشيخوخهم ورؤسائهم .

وقام رؤوف باشا بالمرور على بعض مناطق الاقليم ، فوجد أن نصف الأراضى التى تملكها كل قبيلة قد تركت مواتا دون زراعة رغم وجود المياه وخصوبة المنطقة . فأخذ فى حث الاهالى على زراعة البن ، وشرع فى تقسيم الأراضى بينهم ، وتم له إنشاء وتعمير قرى عديدة . وكان كل عمدة يدفع خمسة أبقار رسوما فيعطيه قفطانا وطاقيه وعمامة وأربعة أذرع من الشيت ، ويحدد له ألف فدان من الارض المتروكة ليزرعها ، وشيخ البلد يحضر بقرتين فيحدد له خمسمائة فدان . وكان يبدأ مع كل قبيلة باللين والتفاهم والهدايا ، عملا على جذب قلوبهم ، وتحبيبهم فى الإدارة الجديدة ، وفى العمل الجاد ، والانتاج المثر .

واهتم المصريون بإنشاء المراكز على طرق المواصلات الهامة تأمينا لها . فأنشأوا مدينة جلديسة عند تقاطع طرق هرر وشوا وزيلع ، مما ساعد على انتشار التجارة وازدهار الحياة الاقتصادية .

(١) انظر الدكتور محمد صبرى . مصر فى افريقية الشرقية . القاهرة - ١٩٣٩ . ص ٧٤ .

ووضع رؤوف باشا برنامجا للمنشآت اللازمة لتجميل مدينة هرر وتوفير الرفاهية والعمران فيها ، وقد استعان بالجند في تشييد معظم المباني الحكومية وبيوت الموظفين . وبالاختصار فان محمد رؤوف باشا قد أحدث ثورة اصلاحية وانشائية عامة ، مع المصريين في اقليم هرر .

وكانت استجابة الاهالى لنداء التقدم والعمل ، أكبر مشجع للمصريين على مواصلة جهودهم .

ولا يسعنا إلا أن نذكر دليلا على ذلك التجاوب المصرى الصومالى فى ذلك العصر ، تلك الروح التى أقبل بها أبناء الصومال على الاندماج مع المصريين ، ويذكر لنا ضباط أركان حرب المصريين أن أغلب الصوماليين قد حاولوا تزويج بناتهم بالجنود المصريين والسودانيين . فشجعت الحكومة العامة هذا الاتجاه ، وحثت الجنود على حسن معاملة زوجاتهم واعطائهن الكساوى والملبوسات ، حتى أن كل هررى كانت تغمره سعادة بالغة إذا ما زوج ابنته لاحد الجند .

وكان من السهل إتمام اتحاد بلاد الصومال مع مصر ، إذا ما وافق المصريون الى توحيد كل مناطق الصومال المطلة على المحيط الهندى مع هذه الامبراطورية الافريقية . وكان ذلك بداية مشروع نهر الجوبا المرتبط بالصومال مثل ارتباطه بتاريخ مديرية خط الاستواء .

ولكن انجلترا وقفت بالمرصاد ، للمصريين ولشعب الصومال ، ولكل حركة اتحادية تظهر فى إفريقيا ، وتهدف الى توحيد ابنائها ، للدفاع عن مصالحهم ، والوقوف فى وجه المستغلين الأجانب .

القسم الثاني

التدخل الأوربي وثورات وادي النيل

الباب الرابع

التدخل البريطاني

الفصل الحادى عشر

حملة الجوبا

ارتبط مشروع هذه الحملة بتوحيد بلاد الصومال مع مصر ، مثل ارتباطه بنشاط المصريين فى هضبة البحيرات . ولقد كان من بين النتائج الطبيعية لتطور الدولة المصرية فى إفريقية أن تصل إدارتها إلى إقليم هضبة البحيرات فى أوائل النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فعينت السير صامويل بيكر ، فى عام ١٨٦٩ حاكما عاما لمديرية خط الإستواء ، لمدة أربع سنوات ، بمرتبة قدره ١٠,٠٠٠ جنيه سنويا ، وأعطته سلطات واسعة لاختضاع وضم جميع الأقاليم الواقعة إلى الجنوب من غندو كرو ، والقضاء على تجارة الرقيق ، وإدخال نظام التجارة المشروعة هناك ، وتسهيل الملاحة فى البحيرات الاستوائية ، وإقامة سلسلة من المحطات العسكرية والمراكز التجارية فى وسط إفريقية . وكان هذا البرنامج يدخل ضمن مشروع توحيد شمال شرق إفريقية فى كتلة واحدة ، ويحتم سيطرة الدولة على كل السواحل الإفريقية للبحر الأحمر وخليج عدن وبلاد الصومال . ولكن منطقة السدود كانت تعوق المواصلات السهلة مع هضبة البحيرات ، ففكرت مصر فى الوصول إليها عن طريق سواحل الصومال المطلة على المحيط الهندى ، ثم قررت الحصول على منفذ شرقى لإقليم خط الإستواء يسمح لها بالاتصال به بطريق أقصر وأكثر سهولة من طريق النيل . واستلزم هذا إمتداد حدود الإمبراطورية الإفريقية إلى الجنوب من خط يصل بين بحيرة فيكتوريا وساحل إفريقية الشرقية .

(١) - المشروع المصرى :

إتخذ إسماعيل إجراءات سريعة لتنفيذ مشروعه : « فكان على الكولونيل بيردى Purdy الأمريكى أن ينزل فى ممبسة ويصل إلى بحيرة فيكتوريا ماراً بين جبل كينيا وكليمانجارو . ولكى يمويه الهدف الحقيقى لهذه البعثة فإن الإشاعات قد سرت فى خريف عام ١٨٧١ معلنة أن كارثة قد وقعت للسير صامويل بيكر ، وأن حملة نجدة ستدخل إلى إفريقية من نقطة قريبة من زنجبار لانقاده^(١) . وأوصى الخديو هذا الكولونيل بإقامة موقع عسكري فى المناطق الجبلية فى كليما ، وبأن يعمل كما لو كان مكلفاً بإقامة منشأة دائمة ، وأن يتبع سياسة حذرة مع تجار العاج وتجار الرقيق ، إذ أن الواجب كان يقضى بأن يفهم الأهالى أن حضور المصريين لا يتعلق بنشاط هؤلاء التجار ، وأن يفهم هؤلاء التجار أن المصريين لن يعملوا ضد مصالحهم . وذكر بونولا بك « أن الضباط والجنود والسفن والإمدادات وكل شيء كان معداً ، ولكن هذا المشروع لم ينفذ ، نتيجة لحوادث سياسية »^(٢) .

ولكن إسماعيل لم يتخل نهائياً عن فكرته ، بل ونجد أن إحتلال هرر فى عام ١٨٧٥ قد شجعة على اتمام غزو ساحل الصومال وتنفيذ مشروعة القديم . هذا « ولم يكن هناك شيء أسهل من إقامة خط سفن بخارية على الساحل من مصوع إلى ممبسة ، علاوة على طرق القوافل ، فى داخل البلاد ، بين الموانئ المصرية وأقاليم شوا والجالا والكافا وهرر وكل المناطق الواقعة بين الساحل ومنابع النيل »^(٣) . وقد وقع مشروع إسماعيل هذا فى نفس الوقت الذى إقترح

(1) SABRY, M.: Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p.21.

(٢) أنظر F. BONOLA (Bey); L'Egypte et le Géographie. Le Caire, 1889. p.53.

SABRY, M.: L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo-Française, Paris, 1933. p. 396.

(1) SABRY, M.: Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p.21.

فيه الكولونيل غردون إقترحا ممثلا ، عندما تسلم سلطاته في مديرية خط الاستواء كخليفة للسير صامويل بيكر .

وكانت مصر قد عينت الكولونيل غردون سنة ١٨٧٥ في منصب الحاكم العام لمنطقة خط الاستواء ، ووصل إلى غندو كرو في شهر إبريل من العام التالي . ولقد لاحظ غردون ، كما لاحظ بيكر من قبل ، أن أسرع وأقصر مواصلات مع منطقة منابع النيل هي عن طريق المحيط الهندي . وفكر في أن يقيم خط مواصلات مع خليج ممبسة الذي لا يبعد إلا ٤٠٠ ميل عن أراضي متيسا ، ملك أوغندا ، وصديق مصر ، وأن ينشئ عدداً من النقاط العسكرية على طول طريق ممهد ، لكي يتخلص مشاكل البواخر وصعوبة المواصلات مع الخرطوم . فاقترح على الخديو في أوائل عام ١٨٧٥ إرسال قوة من ١٥٠ جنديا عى ظهر إحدى السفن إلى خليج ممبسة ، التي تبعد ٢٥٠ ميلا عن زنجبار ، وذلك لكي ينشئ قاعدة حربية هناك ، ويسير في الداخل صوب اراضي متيسا . وكان غردون يأمل في أن يوافق اسماعيل هذه الخطة ، ورسم أمر إقامة قاعدته لمديرية خط الاستواء في ممبسة ذاتها . وأوصى بأن يعهد الى الكابتن ماكيلوب بقيادة هذه الحملة البحرية ، وكانت الأميرالية البريطانية قد سمحت لهذا الضابط منذ سنة ١٨٦٩ بالعمل لدى الحكومة المصرية لتنظيم المدرسة البحرية الملحقه بالاسطول المصرى .

وصادفت فكرة غردون قبولا لدى الحكومة المصرية ، خاصة وأنها كانت قد فكرت في تنفيذها في عام ١٨٧١ . وكلفت غردون في ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ بأن يمد الإدارة التي أقامها في وسط القارة وهضبة البحيرات على كل الأراضي الممتدة حتى ساحل المحيط الهندي . وأفهمه الخديو أنه سيرسل بعض سرايات الجنود بقيادة ماكليوب باشا لإحتلال مصب نهر الجوبا وإنتظاره هناك ، حيث يضع نفسه تحت قيادته بمجرد وصوله إلى الساحل .

وكان على غردون أن يحتل هذا الاقليم احتلالا دائما وينشئ فيه مستعمرات

عسكرية وبالرغم من خوف غردون من تدخل كيرك ، القنصل العام البريطاني لدى سلطان زنجبار ، في المسألة ، فان حكومة مصر قد أبلغته أن الأراضي الواقعة إلى الشمال من نهر الجوبا هي بلاد صومالية ، وتتبع لمصر بالتالي ، وأن الدول الأوروبية ستعترف بهذا الوضع بطبيعة الحال ، وذلك لأسباب تجارية ، ولأن القضاء على تجارة الرقيق لن يأتي إلا على أيدي حكومة منظمة تدبر شئون ذلك الإقليم .^(١)

أما ماكيلوب فكان عليه أن يحتل مصب نهر الجوبا وينشئ القواعد العسكرية ، وإذا ما صادفته عقبات في سبيل احتلال مصب هذا النهر ، فكان له أن يحارب في نهاية الأمر . وأظهر له الخديو أنه يرغب في المحافظة على علاقات الود مع سلطان زنجبار ، ولكنه لا يسمح لهذا السلطان بالاعتداء على حقوق مصر الإقليمية . وإذا ما حاول أي وكيل أو مندوب لبرغش ، سلطان زنجبار ، أو غيره الدخول في محادثات مع ماكيلوب بهذا الخصوص ، فليس على القائد البحري إلا أن يحيله على القاهرة . وكان عليه أخيراً أن يسلم القيادة العامة لغردون بمجرد وصوله إلى الساحل^(٢) .

ولما علمت حكومة مصر أن مصب نهر الجوبا لا يصلح لإقامة قاعدة عسكرية وتجارية هامة ، أصدرت أمرها إلى ماكيلوب ، في ٢٩ من أكتوبر ، باحتلال خليج فورموزا أو ميناء درنفورد ، وكررت رغبتها في العيش في سلام مع سلطات زنجبار . وكان على المصريين ألا يعتدوا على أي سلطات قد توجد على الساحل ، بل يعاملوها وكأنها غير موجودة ، وأن يحتلوا ذلك الجزء من الميناء الذي لا تحتله أي سلطات محلية . وكان على ماكيلوب بعد ذلك أن يسافر

(١) اسماعيل الى غردون في ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ : انظر
Journal of the Royal African Society. 1935. pp. 269-282.

(٢) اسماعيل الى ماكيلوب في ١٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ : انظر
Journal of the Royal African Society. 1935. pp. 269-282.

على طول الساحل الإفريقى من فورموزا إلى بربرة ، ويبلغ الحكومة عن الأماكن الصالحة لإنشاء الموانى وإقامة المنائر (١).

ذلك هو المشروع الذى هدفت به مصر الى إقامة سلطة الدولة على جميع سواحل الصومال الممتدة من بوغاز باب المندب ، والمطلّة على كل من خليج عدن والمحيط الهندى ، تمهيداً لتوحيد كل هذه المنطقة مع تلك الكتلة الافريقية المتحدة ، التى أنشأتها فى شمال شرق هذه القارة ، وأعطتها شخصيتها الواضحة المستقلة ، ودافعت عنها أمام تلاعب وتدخّل الدول الأجنبية الاستعمارية . كما هدفت به مصر أيضاً إلى إيجاد مخرج قصير وسهل لإقليم هضبة البحيرات الاستوائية ، على المحيط الهندى ، تخلصاً من مشاكل النقل بالسفن البخارية على النيل ، وتفادياً لمنطقة السواود التى تعوق الملاحة فى أعالي النيل .

(٢) - الحملة المصرية :

أقلعت الحملة المصرية فى يوم ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٧٥ من السويس وصحبها الكولونيل شاليه لوتج ، رئيس أركان حرب القوات المصرية فى مديرية خط الإستواء ، لكى يقود سير القوة البرية التى ستتجه غرباً لمقابلة غردون عند مجيئه صوب الساحل .

ونظراً لأهمية هذه الحملة ، ألحقت مصر بها كل من عبد الرازق بك ، ناظر المدرسة البحرية ، ورضوان باشا ، وأوصتهم بحسن التفاهم معه . وخصصت الباخرة « الجعفرية » لتوصيل خطاباتهم وبرقياتهم من بربرة إلى مصوع . ووضعت تحت تصرف القيادة مبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال وألف بندقية لتسليح من يرغب من أبناء الصومال .

(١) أنظر : دكتور جلال نجيب : التنافس الدولى فى شرق افريقية . القاهرة . المعرفة . ١٩٥٩

ص ١٠٦ - ١٠٩ .

وإجتمعت الحملة والقيادة في ميناء بربرة ، التي إجتمع في مياهها كل من السفن الحربية « الصاعقة » و « محمد علي » و « لطيف » ثم حضرت « طنطا » تحمل عدداً من الجنود . وكان جنود جمالى باشا قد أقاموا على الساحل وانشئوا « طابية » يحيط بها خندق وتحرسها المدافع . وصدرت الاوامر للسفينة الحربية « الخرطوم » بترك تاجورة والحضور إلى بربرة . ثم وصلت السفينة « دسوق » كذلك .

وتزود هذا الاسطول المصرى بالمياه وإستعد للسفر ، بعد أن ترك « الصاعقة » في بربرة . وكانت هناك أربع قطع بحرية تحمل ٥٥ جندياً . ثم إتجهت صوب رأس حافون فحضر مرسى محمد ، عم عثمان محمود ، شيخ الناحية ومعه بعض الأعيان لمقابلة ماكيلوت باشا . وأظهروا رغبتهم في الاحتفاظ بالولاء لمصر والمصريين ، فأعطتهم السلطات المصرية أعلاما يرفعونها على بلادهم ، وعلى منطقة التقاء مياه خليج عدن بالمحيط الهندى .

وواصل الأهالى رفع العلم المصرى في كل مكان تصل اليه الحملة ، التي وصلت الى براوة في منتصف شهر نوفمبر ، أى في نفس الوقت الذى وصلت فيه تعليمات الخديو إلى غردون في خط الإستواء ، بالسير شرقا ومقابلة الحملة الآتية من المحيط الهندى .

قابل أمير براوة المصريين وقدم لهم المساعدات اللازمة لجلب المياه وغيرها . وقد حضر مشايخ براوة واعربوا شفاها عما حصل لهم من جور سلطان زنجبار ، وشرحوا أن براوة كانت في الماضى تابعة لهم ، ولكن الزمن سمح لهذا السلطان باستخدام القوة والاستيلاء عليها ووضع جنوده فيها ، رغم أنه لم يتمكن من أن يمنع عنهم تعدى أهل البادية^(١) .

(١) من رضوان باشا إلى مهر دار الخديو في ٥ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . وثيقة رقم ١٥٦ ص ٣٤٢ في الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .

لم تحاول مدينة براوة إذن المقاومة . فرفع العلم المصرى عليها وحيته مدفعية السفن الحربية . وسرعان ما شعر الأهالى أنهم ينتسبون للحكومة المصرية تحت سيادة السلطان ، خليفة المسلمين .

ترك الأسطول المصرى مائة جندى فى براوة ثم سافر جنوبا إلى قسمايو ، التى كان يحتلها عدد من رجال برغش . وصلت السفن ليلا ، فرفعت المصاييح الزيتية ، وأطلقت المدافع ، إذ أن اليوم التالى كان عيد الفطر . ونزلت الجنود المصرية على الساحل وتحصنوا لقضاء الليل وعند الفجر قاد شاليه لونج إحدى السريات والتف بها حول المدينة ، ثم هجم عليها واحتلها بالجنود المصريين دون أن تقع أية خسائر فى الأرواح . وقد استولى الرعب على قلب الحاكم ورجاله عندما أطلقت السفن المصرية مدافعها بمناسبة العيد ، وفروا ليلا هم وأولادهم وأسراهم ، ودخل شاليه لونج المدينة فى الصباح لكى يجدها خالية وحضر التجار والمشايخ الى السفن المصرية وهنتوا بالعيد ، وأعلنوا خوفهم من بقائهم بغير حكومة ولا حامية . فأعلن شاليه لونج ضم مدينة قسمايو لمصر ، ورفع عليها العلم المصرى فى إحتفال رسمى ، وأنشأت القوات المصرية قاعدة حربية فيها ، وأصبحت وحدة إدارية جديدة تابعة لمصر ، وتحت رئاسة رضوان باشا ، المحافظ الجديد لها .

وتقع قسمايو بالقرب من مصب نهر الجوبا ، وكان مينائها صالحا لرسو السفن حتى فى أوقات اشتداد الرياح . ويصف رضوان باشا لنا هذه المدينة بأنها كانت تتألف من جملة مساكن من الخشب وأوراق جوز الهند المستوردة من لامو فى الجنوب ، أما المساكن الحجرية فكانت معدومة بها فى ذلك الوقت . وكانت قسمايو مركزا هاما من مراكز التجارة الشرقية ، فكان التجار يقصدونها من الهند وزنجبار ومسقط ، ويحضرون معهم الأرز والبصل وقصب السكر من الهند ، والتمر من مسقط ، والذرة من زنجبار ، كما كان يرد إليها السمن والصمغ وريش النعام والغنم من داخل القارة . وكانت قسمايو إلى عشر سنوات سابقة ، مستقلة بارادتها . ثم هجمت عليها بعض العصابات التى

- أتت من جهة رأس حافون ومن قبيلة السلطان عثمان محمد ، « فأخرجوا السكان من ديارهم ونهبوا أموالهم وسكنوا هذا البندر ، وتوجه شيوخ منهم إلى ملك الزنجبار فأرسل لهم عساكر بمهماتهم وحاكما كي يمنع عنهم تعدى أهل البادية » .^(١)

وأخذ المصريون في استكشاف الساحل الأفريقي ، وابلغوا الأهالي أن بلادهم قد أصبحت جزءا من مصر . وقام ماكيلوب باشا باستكشاف ساحل لامو وفرموزا . وبدأ الأهالي يطلبون بأنفسهم الدخول في طاعة الحكومة . فقد حضرت جماعة من عربان جبال ماركا برئاسة شيخهم أبو بكر بن يوسف ، والأمير محمد بن عبد الله ، والأمير محمد بن عبد الرحمن من سلاطين جزر القمور - حضروا إلى قسمايو وطلبوا التوجه إلى مصر « لعرض ما هو لازم منهم ولعرض دخول جزائرهم تحت الحكومة الخديوية » . وحضروا يحملون خطابات من إخوانهم وأبناء أعمامهم شيوخ ورؤساء وسلاطين جزر القمور يطلبون فيها الانضمام إلى مصر . وعملوا على إغراء المصريين على الاستيلاء على الساحل الشرقى لإفريقية حتى ممبسة ذاكرين ، لهم أنه يوجد في غربها مناجم للفحم والنحاس . وعلى أى حال فقد كان طلب حكام جزر القمور الانضمام إلى مصر في غاية الأهمية ، إذ أن بلادهم تحتل مركزا استراتيجيا هاما في المحيط الهندي ، وتتحكم في الملاحة في هذه الجهات .

ولكن الظروف لم تمهل مصر طويلا لتنفيذ وحدتها مع كل هذه الاقاليم ، ولم تكتب لأهالي هذه البلاد توحيد صفوفهم في وجه الدول الغربية الاستعمارية .

(٣) - تدخل إنجلترا :

سرت أنباء وصول المصريين من ميناء إلى آخر ، ووصلت إلى أسماع كل من رجال السلك القنصلى والبحرية والتبشير الانجليزى . وكانوا قد تكاتفوا

(١) الوثيقة السابقة - ص ٣٤٣ .

سنويا ، منذ سنوات على زيادة نفوذهم في المحيط الهندي وفي بلاد سلطان زنبار ، هادفين من وراء ذلك إلى التوغل نحو داخل القارة ، والسيطرة على موارد المنطقة المرتفعة واقليم هضبة البحيرات الاستوائية . فشعروا بعد مجيء المصريين بأن كل شيء قد أصبح ممكنا ، وأن سياستهم وخططهم قد أصبحت مهددة في كل هذه المناطق .

وأُسرع كيرك ، القنصل الانجليزي في زنبار بالسفر على الباخرة الحربية البريطانية ثيتيس Thetis لزيارة ميدان العمليات ، ووصل إلى براوة في أواخر شهر نوفمبر ، ووجد أن الحال قد تغير ، وأن هناك سلطة على تلك السواحل لأول مرة . فعندما أراد قائد الباخرة الحربية البريطانية النزول إلى الشاطئ في صحبة القنصل الإنجليزي ، أوقفهم الجنود المصريون ، وطلبوا منهم التعرف على شخصيتهم وسبب حضورهم . ثم أوقفوهم ثانية واستجوبوهم عند مدخل المدينة . وإدعى كيرك رغبته في زيارة التجار الهنود في المدينة ، بصفتهم من الرعايا البريطانيين . ولكن الجنود طلبوا منه إنتظار القائد المصرى ومقابلته ، ورفض هذا القائد الإعراف بالصفة القنصلية لكيرك ، الذى كان يتمتع بامتيازاته القنصلية لدى سلطان زنجبار فحسب ، لافى الأراضى المصرية ، وبخاصة في فترة كانت تعتبر فترة طوارئ .

فاضطر كيرك الى أن يعود مع القائد البحرى الى الباخرة ، ولكنه حاول خلق « حادثة » تسمح لدولته بالتدخل . فحاول إرسال بعض البحارة والضباط الانجليز من الباخرة الى الساحل ، بدعوة التنزه . ولكن الجنود المصريين رفضوا السماح لهم بالنزول إلى البر ، واضطروهم للعودة الى سفينتهم .

وإبتعدت السفينة الحربية البريطانية قليلا عن الساحل ، حتى تكون المدينة في مرمى مدفعيتها ، وارسل قبطانها احتجاجا الى قائد الحامية المصرية يصر فيه على « حقوق الضباط البريطانيين في أملاك سلطان زنجبار » ويطلب تعهدا من

المصريين بعدم التدخل في الحريات على الساحل . ولكن القائد المصرى للموقع رد عليه بأن الحكومة المصرية قد استولت على هذه البلاد ، وأقامت فيها حاميات من الجنود ، تحت ادارة ممثليها | ومندوبيها ماكيلوب باشا ، والقواد الآخرين ، وأنه ليس من حق أى كائن ما كان النزول إلى الشاطئ دون تصريح من الحاكم العام للاقليم ، وأنه إذا استخدم الانجليز القوة فسترد الحامية المصرية عليهم بالمثل .

وجد الانجليز أن سلطتهم على الساحل الافريقى قد إنتهت بمجىء المصريين ، فحاولوا خلق حادثة جديدة بعد أن فشلت الأولى . وأرادوا أن يظهروا المصريين وكأنهم قد ارتكبوا خطأ فأرسلوا انذاراً من السفينة الحربية بأنها ستفتح نيران مدفعيتها على المدينة فى الساعة الثانية من بعد الظهر اذا لم يسمح للقنصل الانجليزى بزيارة الرعايا البريطانيين (الهنود) الموجودين فى المدينة . وفوت المصريون على الانجليز الفرصة ، فلم يمانعوا فى هذه الزيارة ، وفرضوا لها شروطاً خاصة ، نظراً لوجود حالة الطوارئ . فنزل كيرك بدون أى حرس من مشاة الأسطول ، وصحبه قائد القطعة الحربية البريطانية بدون سلاح . وعادوا الى سفينتهم بعد زيارتهم لبعض التجار ، ثم أقلعوا الى زنجبار ، اذ لم يكن فى استطاعتهم القيام بأى عمل آخر^(١) .

وأُسرع كيرك بالأبراق إلى وزارة الخارجية البريطانية . وأرسل تقاريراً مطولة شرح فيها أن التدخل المصرى يهدد نفوذ سلطان زنجبار ، ذلك الستار الذى أراد الانجليز الاختفاء وراءه لتنفيذ أطماعهم فى هذا الإقليم . وشرح أن نتيجة ذلك التدخل ستكون تفكيك أوصال هذه السلطنة ، وخضوع جزء كبير من مدنها للدولة المصرية . وإدعى كيرك أن المصريين قد أعلنوا رجوع تجارة الرقيق ، وذكر أن معنى بقائهم على الساحل هو هدم السياسة

(١) أنظر برقيات كيرك الى درى فى ٢٩ من نوفمبر و ٢ و ٨ من ديسمبر سنة ١٨٧٥ .
K, P.; Vol. Vb. Nos. 297, 301, 308.

البريطانية . كما ذكر أن المصريين يحرضون الأهالي على الثورة ، ويذكرون لهم أن في إستطاعتهم مقاومة الدول الاستعمارية ، ماداموا يلتفون حول علم سلطان تركيا ، خليفة المسلمين ؛ وإدعى أن مصالح الرعايا الهنود قد أصبحت مهددة على طول الساحل . وكتب كل تقاريره بحرارة ، وطالب بإبعاد « الخطر المصرى » عن هذه السواحل بأى شكل كان .

ولم يقتصر كيرك على الكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بل دفع برغش ، سلطان زنجبار ، إلى الكتابة إلى الخديو إسماعيل يطلب منه إجلاء القوات المصرية ؛ ودفعه إلى الكتابة إلى دربي ، وزير الخارجية البريطانية ، يشكو من « الانقلاب » المصرى ، خصوصا وأن قائد الحملة كان انجليزيا . وكتب برغش بنفس المعنى إلى المقيم السياسى البريطانى فى عدن . وجاءت خطابات برغش تحمل نفس المعانى ، بل وتكاد تحمل نفس ألفاظ برقيات كيرك . وكتب بادجر المستشرق ، مقالة إفتتاحية فى جريدة التايمز (أول ديسمبر سنة ١٨٧٥) يطالب فيها الدول الأوروبية بالتدخل لوقف تفوق المصريين فى هذه المناطق . كما أن المقيم السياسى فى عدن طلب إلى السلطات البريطانية فى الهند إرسال سفينة حربية لضمان بقاء النفوذ البريطانى فى زنجبار وشرق إفريقيا .

ولكن نائب الملكة فى الهند رفض إرسال الباخرة ، وترك المسألة لكى تحل سياسيا عن طريق وزارة الخارجية . وأسرعت هذه الوزارة بطلب معلومات من زنجبار ومن عدن ومن القاهرة ، وأشارت على سلطاتها فى زنجبار بتحاشى أى إصطدام مسلح مع المصريين . ولقد ادعى كيرك أنه قد منع السلطان من الاستيلاء على الباخرة المصرية التى ذهبت الى زنجبار طالبة التزود بالوقود ، ولكنه عاد وذكر أن السلطان قد كتب خطابا رقيقا لقبطانها ، بعد أن زود سفينته بالفحم ، وأرسل له هدية من الخضر والفواكه .

ولقد نجح القنصل الانجليزي دون صعوبة في العمل متضافراً مع دى جاسبرى ، القنصل الفرنسى في زنجبار ، الذى إدعى أن المصريين قبضوا على بحار تابع لإحدى السفن التى ترفع العلم الفرنسى ؛ وطلب إرسال سفينة حربية فرنسية إلى زنجبار وشرق إفريقيا ، لحماية المصالح الفرنسية .

وابلغ كيرك من ناحية أخرى حكومته أن السلطات المصرية قد صادرت مدفعين وبرميل بارود كانت على سفينة تابعة لأحد الهنود ، وأجبروا صاحبها على دفع ٣٠ ريالاً قيمة الرسوم الجمركية في براوة .

وإتفق كل من كيرك ودى جاسبرى على عدم قبول فرض سلطة دولة « إسلامية » على علم دولة « مسيحية » في إحدى الموانئ التى تدعى هذه الدولة « مصر » ملكيتها ؛ وأبلغ القنصل الانجليزي دولته أن وجود أربع سفن بريطانية في ميناء زنجبار يعطيها القوة الكافية للعمل ضد المصريين . ولكنه كان مضطراً الى انتظار وصول تعليمات محددة من دولته . ولم يمنعه ذلك الانتظار من العمل محلياً ، فأرسل أحد نوابه إلى لامو ، الواقعة الى الشمال من ميناء درنفورد ، حتى يمنع مجيء المصريين جنوباً ، وإدعى أنه يقوم باختصاصات وظيفته وسلطاتها في بلاد سلطان زنجبار . وكلف نائب القنصل هذا برعاية « المصالح الفرنسية » في تلك المنطقة .

(٤) - انسحاب المصريين :

أصبح ماكيلوب باشا في موقف دقيق نتيجة لمعارضة إنجلترا للمشروع المصرى من ناحية ، ولعدم إستلامه أية أخبار من غردون من ناحية أخرى . ولقد حاول ماكيلوب الاتصال بغردون ، ولكن خطابه وقع في أيدي السلطات البريطانية في شرق إفريقيا ، وكانت سفنهم تحتاج إلى التزود بالفحم والمياه ، ولم تكن لديه أية وسائل للمواصلات تساعد على السير في داخل القارة صوب غردون . كانت قواته الموجودة عند مصب نهر الجوبا قوامها

٤٠٠ جندي بعد أن ترك الباقي في براوة . ولم يكن في استطاعته إرسال السفن لأحضار جمال للحملة ، وإضطر إلى إرسال إحدى سفنه إلى زنجبار لإحضار بعض الفحم والتموين اللازم لرحلتها حتى بربرة ، حيث تتصل بالقاهرة عن طريق مصوع . وكان ماكيلوب يعتقد أن أحسن خط للسير إلى الداخل هو من جنوب خط الاستواء ببضعة أميال صوب جبل كينيا ثم في اتجاه الغرب بجنوب . ولكنه إستلم تعليمات جديدة من القاهرة توجهه إلى احتلال خليج فورموزا . ولقد وجد بعد ذهابه الى هذا الخليج أنه مفتوح لا يسمح بحماية السفن ، وتنقصه المياه الصالحة للشرب . فذهب إلى لامو ، ولكنه لم يحتلها . ثم أمرته القاهرة بالعودة إلى السويس بعد تدخل إنجلترا في المسألة .

كانت القوات المصرية في براوة قد أنشأت محطة محصنة خارج المدينة في أوائل شهر يناير سنة ١٨٧٦ ولكنها اضطرت إلى إخلائها وإخلاء قسمايو بعد أيام ، وبمجرد تسلمها تعليمات الخديو الخاصة بذلك .

أمر الخديو ماكيلوب باشا باعادة وإرجاع الاعلام المصرية التي رفعها على كل من قسمايو وبرأوة ، وسحب الجنود الذين يقيمون فيها ، وعدم التعرض لهذه الأقاليم . ولما كانت عودة الحملة تتوقف على الفحم اللازم للبواخر ، فان الخديو أصدر أمره بضرورة الإسراع في إرسال الفحم على باخرتين إلى الحملة الموجودة في المحيط الهندي . وكان على المصريين ألا يتركوا شيئا وراءهم « عدا البيرق الذي تكونون وضعته في (رأس حافون) هذا تبقونه على ما هو عليه » . وأصبح على أهالي هذه الجهة أن يقوموا بحماية هذا العلم الأخير والدفاع عنه . أما الحملة ، فكان عليها أن تترك رضوان باشا في بربرة ، وتأخذ بدله جمالي باشا ، القائد السابق لهذا الموقع ، وتحضر رأسا الى السويس .

وأقلع كيرك ، القنصل الانجليزي ، على ظهر إحدى السفن الحربية البريطانية لزيارة موانئ شرق إفريقيا ، مزودا بخطابات من برغش تبلغ حكام هذه المدن أنهم قد أصبحوا تحت إمرته (كيرك) . وهكذا عمل الانجليز على

الجمع بين أسم سلطان زنجبار وسلطاتهم البحرية والقنصلية لإبعاد المصريين عن مياه المحيط الهندي . ولكن القنصل الانجليزى وجد أن المصريين قد أتموا إخلاء قسمايو وبرأوة فى يوم ٢٠ من يناير . وبعد عودته من رحلته رأى خطاب ماكيلوب لغردون وعلم باشتراكه فى تنفيذ المشروع المصرى . وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد علمت بهذا الأمر من قنصليتها العامة فى القاهرة ، ولفتت نظر كيرك إلى ضرورة معاملته عند وصوله إلى الساحل بطريقة تختلف عن معاملته لماكيلوب ، وأمرته بأن يطلب إلى السلطان إعطاءه كل المساعدات اللازمة له بعد رحلته الطويلة من وسط القارة ، ومعاملته على أنه صديق وليس بصفته قائداً لحملة معادية ، وأبلغته أنها ستأسف كثيراً إذا ما وقع له أى سوء على أيدي سلطات زنجبار .^(١)

ولكن غردون لم يترك مديرية خط الاستواء . وكتب إلى لندن ذاكراً أنه قد صرف النظر عن فكرة الذهاب إلى ساحل البحر ، مدعياً فى خطابه أن الخديو لم يستمع لنصيحته ، وأنه قد أرسل ماكيلوب لكى ينتظره لا فى خليج فورموزا ولكن عند مصب نهر الجوبا ، وأن المواصلات كانت فى منتهى الصعوبة بين هذا الجزء الأخير من الساحل وهضبة البحيرات . وذكر أن ماكيلوب سوف ينتظر طويلاً ، إذ أنه (غردون) لن يقدم على تنفيذ هذه المهمة « بالجنود البائسة وغير المنظمة »^(٢) الموضوع تحت إمرته .

أهمل غردون إذن تلك التعليمات الصادرة اليه ، والتي استلمها فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، والقاضية بضرورة التعاون مع كيلوب ، رغم أن ذلك كان جزء هاماً من الخطة . وجاءت السنة التالية وغردون يواصل الاشراف على نقل أجزاء البواخر من منطقة شلالات فولاً إلى بحيرة البرت . وكان بقاء

(١) انظر : دكتور جلال يحيى . التنافس الدولى فى شرق افريقية - ١٩٥٩ - ص ١١٥ - ١١٦ .

(1) SABRY, M.; L'Empire Egyptien sous Ismail et l'ingérance Anglo-Française. Paris, 1933. pp. 488-489.

غردون في مديرية خط الاستواء وعدم تنفيذه الأوامر الصادرة اليه بالسير صوب الساحل سببا هاما من أسباب فشل هذا المشروع المصرى .

وحينما علم غردون بما حدث لماكيلوب باشا في شرق إفريقية ، كتب إلى اللورد دربى ، وزير الخارجية البريطانية ، في يوم ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٦ معتذراً عن إشتراكه في هذا المشروع ، وذكر أن هذه الحملة لم تكن حملة للغزو ، بل لمجرد إقامة قاعدة على ساحل المحيط الهندى ، ولفتح طريق سهل للمواصلات بين هضبة البحيرات والعالم الخارجى ، بشكل يسمح بازدهار التجارة المشروعة ، ويساعد على القضاء على تجارة الرقيق . وذلك بعد أن كتب في ٢٠ منه إلى نفس الوزير ، شارحاً أن الصعوبة هى جهل حدود أملاك سلطان زنجبار ، وأن فى استطاعته الخديو أن يحتل الأراضى الواقعة إلى الشمال منها ، إذا ما قام برغش بتحديد أقصى نقطة تخضع لنفوذه فى الشمال .

وتسبب غردون بهذا التصرف فى المساهمة فى إفشال المشروع المصرى ، وكان انجلترا فى خدمة الحكومة المصرية ، ولكن موانى الصومال الجنوبية على المحيط الهندى كانت تهم انجلترا ، التى أخذت ترسم خطة لزيادة نفوذها فى هذه المناطق ، متجهة منها صوب إقليم هضبة البحيرات ، إقليم مديرية خط الاستواء التى وحدتها مصر مع بقية هذه الامبراطورية التى كونتها فى شمال شرق القارة . وظهر أن غردون يرمى المصالح الانجليزية .

ولقد ازداد قلقه عندما وجد استجابة من أهالى وحكام إقليم هضبة البحيرات الاستوائية للاتحاد مع أبناء وادى النيل فى الشمال . ذلك أن متيسا الأول ، ملك أوغندا ، كان قد قبل فى ١٩ من يوليو سنة ١٨٧٤ التوقيع على معاهدة مع شاليه لونج بك ، اعترف فيها بحماية مصر عليه . وكلف غردون ، الضابط السودانى نوير أغا بالذهاب إلى أوغندا وإقامة محطتين ، إحداهما على الحدود الشمالية لأوغندا والثانية فى كوستيزا Costiza على بحيرة فيكتوريا . ولم

يعارض متيسا أية معارضة في المشروع ، ورحب بممثل الخديو ، وبالقوات المصرية لاعلى الحدود فقط ، ولكن في روباجا Rubaga نفسها ، وهي العاصمة . فما أن علم غردون بهذا الموقف حتى ازداد قلقه وحمل متيسا مسؤولية ذلك « الخطأ » الناتج عن ترك الحماية المصرية في عاصمته ، وذكر أنه كان يرغب في أن يحتفظ متيسا باستقلاله ، أما وقد قبل هذا الملك وجود حماية في العاصمة ، فإن عدداً بسيطاً من بين رجالها يستطيع المحافظة على تلك المواقع ، خصوصاً وأن غردون كان يفكر في إلقاء القبض على متيسا إذا قام بأى نشاط بعد أن خسر استقلاله الفعلي^(١) وقرر غردون بعد بضعة أشهر إخلاء أوغندا بدعوى أن الجنود المصريين كانوا في مركز حرج ، وأن إجابة رغبة متيسا ستكون سياسة خاطئة^(٢) . فأخليت البلاد في يوم ٩ من سبتمبر . ولما كانت مهمة غردون في مديرية خط الاستواء قد قاربت على الانتهاء فانه عاد إلى مصر ومنها إلى لندن ، تاركاً الحرية التامة للانجليز لكي يعملوا من شرق افريقية متجهين صوب هضبة البحيرات .

وهكذا تكاثفت السياسة والمصالح البريطانية ، مع تلك الحفنة من الانجليز الذين خدموا في الادارة الخديوية ، على تحطيم ذلك المشروع المصرى ، في ذلك الجزء الذى يتعلق بحملة الجوبا ، وإيجاد مخرج شرقى لاقليم هضبة البحيرات ، ومديرية خط الاستواء .

(١) أنظر خطاب غردون من ماجونجو في ٢ من أغسطس سنة ١٨٧٦ . ق
HILL, G.B.; Colonel Gordon in Central Africa. London. 1884.
(٢) SABRY.; Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. p. 43.

الفصل الثاني عشر

الإتفاقية المصرية - الإنجليزية سنة ١٨٧٧

لم تكن فى قدرة الخديو إسماعيل أن يتصادم مع إنجلترا بشأن زنجبار وسواحل المحيط الهندى ، خصوصا وأن حالته المالية كانت فى منتهى السوء ، وكان قد باع نصيبه فى أسهم قناة السويس لإنجلترا ، فحاول أن يحصل بالسياسة على ما فشل فى الحصول عليه بارسال الحملة المصرية الصغيرة . واضطر أمام ضغط السياسة البريطانية إلى أن يعتذر للقنصل العام البريطانى فى القاهرة عن سلوك القائد المصرى تجاه كيرك فى براوة . ولكن ضغط الظروف جعل مصر تطالب بقسمائو .

(١) - مصر تطالب بقسمائو :

كانت مصر قد أنفقت أكثر من مليون من الجنيهات فى فتح أقاليم خط الاستواء ومحاربة تجارة الرقيق ، وهى السياسة التى كانت إنجلترا تفرضها عليها . وكان من حقها أن تحظى بتأييد إنجلترا فى الحصول على منفذ بحرى لتلك المنطقة ، يسمح لها بسهولة الاتصال بها ، وبتخفيض مصروفاتها ، خصوصا وأن مجهوداتها فى إقليم هضبة البحيرات لن تعطى نتيجة فعالة مالم تحصل على هذا الميناء .

ولم يكن من السهل على مصر الموافقة على توصيات إنجلترا الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق مالم تغير إنجلترا موقفها غير الودى أمام التطورات الطبيعية للمجهود المصرى فى خط الإستواء . ولم يكن إعطاء أى ميناء لمصر يعنى إقفاله فى وجه التجارة الإنجليزية ، بل كان هذا الأمر مما يضمن للتجارة الإنجليزية أن تتوغل فى وسط القارة عن طريق هذا الميناء . ولذلك فإن إسماعيل قد طالب

بأن تحصل مصر على قسمايو نظير دفع تعويض مالى لبرغش^(١) .

ولكن إنجلترا طلبت رأى كيرك فى الموضوع قبل أن تبدأ مفاوضاتها مع مصر بخصوص قسمايو . ولقد هاجم هذا القنصل وجود السلطات المصرية فى إقليم خط الإستواء ، ونادى بحق إنجلترا فى الاستيلاء على تلك المناطق نتيجة اشتراك الانجليز فى استكشافها . وادعى أن مصر كانت ترغب فى الاستيلاء والسيطرة على تجارة إقليم هضبة البحيرات ، بعد أن كانت فى أيدى تجار زنجبار بشكل عام ، والرعايا الهنود للحكومة البريطانية بشكل خاص . وإدعى أن السلطات المصرية فى خط الاستواء قد حاولت اغراء ملك اوغندا على طرد التجار الهنود . ثم ذكر أن برغش لن يوافق بسهولة على اعطاء قسمايو لمصر ، إذ أنها ستكون خسارة مادية فادحة بالنسبة له . وأشار كيرك إلى أن إنجلترا قد عقدت معاهدة مع سلطان زنجبار ، وأصبح لها فى بلاده مصالح تجارية كبيرة ، وعلاقات سياسية مدعمة ، ونفوذ وقوة لا تستطيع أن تحلم يوما بفرضها على الحكومة المصرية . وذكر أنه يجب على إنجلترا - بدلا من اعطاء قسمايو لمصر - أن تقوم هى نفسها باختيار ميناء على المحيط الهندى ، وتضعه تحت حمايتها ، وتحتله بجنودها ، حتى تحصل على نفس المزايا التى قد تتركها لمصر^(٢) .

ووضع أن المسألة هى مجرد تنافس بين إتجاهين مختلفين ، اتخذا وسائل تكاد تظهر وكأنها متشابهة ، ولكن اختلفت أهدافهما كل الإختلاف ، إتجاه مصرى يعمل على توحيد الأقاليم الافريقية فى كتلة واحدة ، ومنح أبناء هذه الإمبراطورية الافريقية نفس الحقوق ، ومكلفا اياهم نفس الواجبات والالتزامات ، واتجاه بريطانى يعمل على السيطرة بنفوذه ورؤوس أمواله ورجال

(١) أنظر استانتون إلى درى فى ٩ يناير و ١٢ ، ١٨ فبراير و ٢٩ مارس سنة ١٨٧٦ .
K.P. vol. Vb. Nos 298-369-388.

(٢) أنظر : دكتور جلال يحيى . التنافس الدولى فى شرق افريقية - ١٩٥٩ ص ١١٨ .

التبشير على سواحل شرق افريقية ، ومتوغلا صوب الداخل لكي يفرض
تحكمه على منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ، ويخضع أهلها ، ويستغل
الامكانيات الاقتصادية والبشرية في الاقليم .

أما الحكومة البريطانية فانها لم تر المسألة على أنها تنافس بين مصر وزنجبار ،
أو بين غردون وكيرك ، بل على أنها تتعلق بمدى النفوذ الذي تستطيع أن
تفرضه على الحاكم الذي سيسيطر على اقليم هضبة البحيرات . ووجدت أن
برغش قد أصبح أكثر طواعية في أيديها من اسماعيل في القاهرة . ولذلك فانها
فضلت الاستماع الى آراء قنصلها في زنجبار ، ولم ترد على مصر بشأن قسمايو .
ولكن الحكومة الانجليزية أبلغت الحكومة المصرية في ٧ من ابريل سنة ١٨٧٦
أنها مستعدة ، في حالة الاحتفاظ بحرية التجارة في صالح عدن ، والغاء تصدير
الرقيق من الموانئ ، لأن تعترف بحكم مصر على ساحل الصومال الشمالي حتى
رأس جاردافوى . وكان ذلك بداية للمفاوضات المصرية - الانجليزية الخاصة
بعقد إتفاقية ٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٧ - تلك الإتفاقية التي اعترفت بالسلطة
المصرية حتى رأس حافون الواقع على بعد ٢٠٠ ميل إلى الجنوب من رأس
جاردافوى .

وبذلك نجحت إنجلترا في ابعاد المصريين عن المحيط الهندي ، وأخذت تنتظر
نضوج الشمرة لاقتطافها ، واستمرت تتقدم بمشروعاتها وتواصل نشاطها في
تلك المنطقة ، وتحاول عرقلة مجهودات الدول الأخرى ، حتى لا تسبقها أى
منها في تثبيت أقدامها في شرق إفريقيا ، وسواحل الصومال الجنوبية .

(٢) - الإتفاقية ونصوصها :

إشترطت إنجلترا على مصر - قبل الإعتراف دوليا بسلطتها على كل سواحل
شرق إفريقيا وبلاد الصومال - عقد إتفاقية خاصة معها « للتعاون على منع
الاتجار بالرقيق » . ولم تعارض السلطات المصرية في عقد مثل هذه الإتفاقية -

خصوصا وأنها كانت تعمل فعلا على محاربة تجارة الرقيق ، وكانت الدولة العثمانية قد أعلنت منع تجارة الرقيق بها ، ثم عادت وأصدرت دستور مدحت باشا سنة ١٨٧٦ وينص على حرية جميع رعايا الدولة ، ومساواتهم في الحقوق والواجبات .

وتم عقد هذه الاتفاقية الانجليزية - المصرية في ٤ من أغسطس سنة ١٨٧٧ بالاسكندرية ، وأعرب فيها كل من الطرفين المتعاقدين عن رغبته في العمل على إبطال تجارة الرقيق وتعاونه مع الآخر في سبيل ذلك . وتعهدت الحكومة المصرية بمنع إدخال الرقيق في أراضيها ، وبفرض أشد العقوبات على المخالفين ، الذين يعتبرون من المجرمين ، ويجب تقديمهم للمحاكمة أمام المجالس العسكرية ومحاكم مخصوصة . كما تعهدت مصر بالضرب على أيدي صائدي العبيد ومعاملتهم معاملة المجرمين . وأصبح على الحكومة المصرية أن تصدر أمرا ينص على منع الاتجار بالرقيق في كل الأقاليم المملوكة لها ، يعين له تاريخ للتنفيذ ، ويوضع عقوبة المخالفين . وجاء البند السادس من هذه الاتفاقية يسمح للسفن الحربية البريطانية بالقيام بتفتيش المراكب في البحر الأحمر للتأكد من عدم إشتغالها بتجارة الرقيق . وكانت هذه المادة الأخيرة أفتاتا على حقوق مصر وحقوق السيادة الإقليمية ، إذ أنها أباححت للانجليز حق الرقابة على السفن التي تحمل الراية المصرية ، وتفتيشها وضبطها ، بدعوى إشتغالها بتجارة الرقيق .

ستكون هذه الاتفاقية تمهيدا للاتفاقية الثانية المعقودة بين مصر وبريطانيا في يوم ٧ من سبتمبر سنة ١٨٧٧ والتي اعترفت بسلطة مصر على سواحل افريقية الشرقية حتى رأس حافون ، ولكنها كانت بداية لتدخل الإنجليز في الشؤون المصرية والسودانية ، وشئون الصومال .

وعقدت الاتفاقية الجديدة في الاسكندرية ، ووقع عليها كل من شريف باشا ناظر الخارجية وفيفيان ، القنصل العام البريطاني في القاهرة ، لاعتراف إنجلترا بسيطرة الحكومة المصرية ، تحت السيادة العثمانية ، على كل سواحل بلاد

الصومال حتى رأس حافون .

وافقت الحكومة الخديوية على بقاء ميناءى بربرة وبلهار فى وضع خاص ممتاز ، وألا تمنح أى احتكار أو التزام لأى أحد فيهما ، وألا ترخص باجراء أى شىء يعطل حركة التجارة معهما . كما وافقت على عدم فرض رسوم جمارك على البضائع الواردة الى هذين المينائين تزيد على ٥٪ من قيمتها ، وعلى البضائع الصادرة إلى ميناءى زيلع وتاجورة وسائر موانى بلاد الصومال بنسبة تزيد عن قيمة الرسوم المفروضة على البضائع فى بربرة وبلهار . كما وافقت الحكومة الخديوية على معاملة رعايا بريطانيا وتجارها وسفنها معاملة « الدولة الممتازة » فى جميع تلك المناطق التى دخلت تحت سيطرتها . وهكذا نجحت بريطانيا فى الحصول على ضمان لاستمرار حصولها على مواد التموين اللازمة لقاعدتها فى عدن من موانى الصومال ، دون أن تدفع عن ذلك رسوم جمركية ذات قيمة .

وتعهد الخديو عن نفسه وخلفائه بعدم التنازل عن أى جزء من هذه البلاد لأية دولة أجنبية .

وحصلت إنجلترا على حق تعيين « نواب قنصلين » لها فى جميع الموانى والجهات الموجودة على ساحل الصومال ، وعلى أن يتمتعوا بالامتيازات والمزايا التى تمنح لرجال السلك القنصلى لأكثر الدول امتيازاً .

وعادت هذه الاتفاقية مرة جديدة الى مسألة منع تجارة الرقيق ، وأفردت لها المادة الرابعة منها ، إذ تعهدت الحكومة الخديوية فيها بمنع تصدير الرقيق ومنع الاتجار فيه . ولكى تظهر الحكومة الخديوية حسن نيتها فى العمل الفعال على القضاء على تجارة الرقيق ، فإنها وافقت على حق السفن الحربية البريطانية فى زيارة وتفتيش وحجز كل سفينة مصرية تجدد أنها تعمل فى هذه التجارة ، أو كل سفينة مصرية تشك فى أنها تعمل فى هذه التجارة ، أو التى تكون قد عملت فيها فى أثناء الرحلة التى قابلها الانجليز فيها ، وذلك لكى تسلمها بعد ذلك

لأقرب سلطة مصرية أو أكثرها اختصاصا لها كمتها . وقبلت مصر أن تقوم
انجلترا باستخدام هذا الحق للزيارة والتفتيش والحجز في البحر الأحمر وخليج
عدن والسواحل الشرقية لأفريقية وفي داخل المياه الإقليمية لمصر وملحقاتها .

وأخيرا فان شروط هذه الاتفاقية كانت كل منها متممة للآخرى ،
واشترطت انجلترا لتنفيذها أن يتعهد سلطان الدولة العثمانية رسميا لها ألا يعطى
أو يتنازل لأية دولة أجنبية عن أى مكان من سواحل بلاد الصومال ، أو من
البلاد التى دخلت فى حوزة الحكومة المصرية ، وصارت أجزاء من أراضي
الدول العثمانية تحت الادارة المصرية ، أو الأراضي المصرية نفسها .

وكانت المادة الرابعة المتعلقة بالتعاون للقضاء على تجارة الرقيق تعتبر تعديا
على سلطة الدولة ، وفتحاً لباب التدخل فى شئونها ، وإعطاء القوات البحرية
البريطانية سلطة فى المياه الإقليمية المصرية .

وجاءت المادة الخامسة تحدد من سيادة الدولة العثمانية على هذه الأراضي ،
وتحدد من ملكيتها لها . ولاغرو فان الدولة العثمانية قد رفضت تقديم مثل هذا
التعهد ، لانجلترا أو لغير انجلترا ، مادام هذا التعهد نفسه سينقص من القيمة
الدولية لاعتراف انجلترا بها . ولكن انجلترا ستستند ، فيما بعد ، الى هذا
الرفض العثماني لكى تدعى أن تركيا قد تنصلت من استيفاء هذا الشرط ، مما
يسقط اعتراف انجلترا بالسيادة العثمانية على هذه الأراضي ، وكانت هذه حلقة
مفرغة دارت فيها الدبلوماسية البريطانية لمدة بضعة سنوات ، تمهيداً لإخراج
المصريين من هذه المناطق وإحتلال أماكنهم ، بعد أن مهدوا لها الطريق ،
وساروا على الأشواك ، وأنشئوا لها الموانئ ومشروعات الري ، واستجىء انجلترا
لاستلام الأقاليم ، وهى معدة للاستغلال .

(٣) - نتائج الاتفاقية :

كانت رحلات المستكشفين الجغرافيين فى إفريقيا وكتاباتهم بعد عودتهم إلى بلادهم ، قد عملت على إظهار منطقة شرق إفريقيا وكأنها المصدر الأول لتجارة الرقيق ، وكأن هذه التجارة هى أهم صادراتها . ولقد أكد هؤلاء المستكشفون ازدهار هذه التجارة فى تلك المناطق ، ونموها على مر الأيام ، رغم كساد أسواق تجارة الرقيق وإقفالها فى مناطق كثيرة من العالم ، خصوصاً فى أمريكا الشمالية ، وأمريكا الجنوبية والهند . وملاؤا كتاباتهم بوصف القرى المخربة ، وشرحوا المعاملة السيئة التى لقيها أهالى إفريقيا على أيدي تجار الرقيق . ثم ذكروا أن معنى وصول عبد واحد إلى الساحل هو صيد عشرة فى داخل القارة ، يموت تسعة منهم فى أثناء السير ، ومن سوء المعاملة والجوع . وأكدوا أن هذا الإقليم أو ذاك كان مزدهراً فى أثناء رحلاتهم السابقة ، ثم عادوا ووجدوه خرباً ، نتيجة لعمليات صيد الرقيق .

ولا يمكن للمؤرخ المدقق أمام هذه الروايات أن يهمل اهتمام هؤلاء الرحالة بكتابة أشياء غريبة تلفت النظر وتسترعى الانتباه ، عن أهالى هذه المناطق ، وتهىء الطريق لفتح القارة أمام الرجل الأبيض ونفوذه ، إذ كان من الطبيعى أن تأخذ حركة تجارة الرقيق فى الكساد نتيجة لإلغاء كثير من أسواقها .

وصرف هؤلاء الكتاب كثيرا من وقتهم ومن صفحات كتبهم فى وصف القسوة والوحشية التى تستخدم فى صيد الرقيق ، ولم يلتفت أى منهم لشرح علاقة السيد بعبده بعد شرائه له ، والمعاملة الطيبة التى أوصى بها القرآن المسلمين فى معاملتهم لمن ملكته أيديهم ، وحضهم على إعتاقهم ، وتطبيق المسلمين لهذه القواعد فى حياتهم مع ما يملكون من رقيق .

ولنا أن نعلم أن كتابات هؤلاء المستكشفين الجغرافيين قد مهدت لتهيئة رأى العام فى أوربا للتدخل فى شئون مناطق معينة من القارة الإفريقية

والسيطرة عليها بالتالى ، باسم الانسانية ، رغم عدم خفاء العوامل الاقتصادية التى دفعت الدول الاوربية للقيام بهذا العمل ، فى تلك الفترة من التاريخ بالذات .

وعلىنا أن نعلم أيضا أن كتابات القناصل الأوربيين فى البلاد الشرقية قد إدعت إزدهار تجارة الرقيق ونموها من فترة لأخرى ، دون سبب واضح إلا أن بلادهم قد قررت فرض سلطتها على هذه البلاد الشرقية ، متذرة بتجارة الرقيق ، أو قررت على الأقل البدء فى التدخل فى شئونها وتهيئة الجو المناسب لخلق مناطق النفوذ ثم المستعمرات ، والقيام بالتالى باستغلال موارد هذه الاقاليم .

ولا يعنى هذا أبداً أن تجارة الرقيق لم تكن موجودة فى البلاد الشرقية . كانت موجودة ، ولكنها لم تتخذ الصورة التى أعطاها لها الكتاب الأوربيون . ولم تزدهر تلقائيا دون سبب ظاهر ، بل اتخذت الدول الاوربية ذلك سببا ومدعاة للتدخل فى الاقطار العربية والإسلامية ، متمسحة فى الانسانية ، ومرتدية ثياب القديسين الأوائل .

اعترف الاسلام بالرق ، ووجد رقيقا لدى المسلمين فى البلاد الشرقية . ولم يكن من السهل القضاء على تجارة الرقيق ، نظرا لارتباطها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية ، إذ أن هذه التجارة كانت مورد رزق للسلطات ولتجار القوافل العرب ، ورجال المال أيضا .

أعطت انجلترا نفسها حق محاربة تجارة الرقيق فى العالم ، واستخدمت هذا السلاح لكى تقضى به على أسس الاقتصاد فى البلاد التى عقدت النية على احتلالها ، ومن بينها بلاد شرق إفريقيا .

وبدأت انجلترا تنفذ تلك السياسة التى نادى بها رجال الاستكشافات

الجغرافية ، وهى ضرورة القضاء على تجارة الرقيق قضاء تاما ، وإضعاف العرب بشكل يسهل على الدول الأوروبية وضع يدها على تلك المناطق .

اعتمدت إنجلترا على أسطولها وقطعه السريعة الحركة . وكانت هذه السفن تقف فى أماكن محددة ، وتقوم بالمرور من وقت لآخر أمام السواحل . وتمكنت إنجلترا من عقد معاهدات مع السلاطين المحليين ، تسمح لها بالتدخل فى الملاحة الوطنية ، بدعوى محاربة الرقيق ، مثل هذه المعاهدات التى عقدها مع سلطان زنجبار^(١) . فأصبح لسفن الأسطول البريطانى الحق فى زيارة وتفتيش ومصادرة وإتلاف السفن العربية التى تعمل فى تجارة الرقيق . وكان من حق قباطنة السفن الحربية البريطانية تقديم السفن المصادرة للمحاكمة أمام محاكم الأميرالية ، فى القواعد الحربية البريطانية ، فى عدن أو فى رأس الرجاء الصالح . وحتى إذا ما كان مركز هذه المجالس البحرية فى زنجبار أو فى مصوع ، فإن ذلك كان يعطى إنجلترا نفوذاً كبيراً بين ملاحى شرق إفريقيا .

ونظراً لصعوبة أسر السفن العربية فى أعالي البحار ، فإن القطع البحرية البريطانية كانت تعلن خروجها على القانون ، وتنفيذ الحكم عليها ، أى تلافها وهى فى أعالي البحار ، وتعود ببحارتها لمحاكمتهم ، وتأسر كل من يسافر عليها ، وترسل بهم إلى مؤسسات خاصة فى الهند ، أو تسلمهم لرجال التبشير ، وتهيبهم للخدمة عند الأوربيين .

ولا يخفى ما فى هذا الإجراء من إعطاء سلطات واسعة لرجال البحرية البريطانية ، تسمح لهم بالتصرف فى كل سفينة يعلنون أنها تعمل فى تجارة الرقيق ، مما يتسبب فى القضاء على كل سفن العرب ، ومصادرة أو إتلاف جزء كبير من تجارتهم البحرية ، بدعوى وجودها على سفن تعمل فى تجارة غير مشروعة . وسيترتب على ذلك بطبيعة الحال إنهاك التجار العرب إقتصادياً . ولم

(١) أنظر : دكتور جلال يحيى : التنافس الدولى فى شرق إفريقيا - ١٩٥٩ - ص ٦٨ - ٦٩ .

يكن للعرب أى حق لاستئناف الأحكام التى تصدر ضدهم إن ساعدتهم الحظ على العودة أحياء الى الساحل وتقديمهم للمحاكمة . وإذا ما وجد البريطانيون بعض العبيد على السفن ، فأنهم كانوا صيدا حلالا لهم ، يدرّبونهم على العمل لفترة من الزمن ، ويعلنون تحريرهم ، ويستغلونهم فى الزراعة ، دون دفع أى ثمن لهم بطبيعة الحال ، إذ أنهم قد أصبحوا أحراراً !!!

أما بالنسبة لأصحاب الرقيق فانهم كانوا قد استغلوا جزءا هاما من رأسمالهم فى شراء « الأيدى العاملة » التى تساعدهم فى الزراعة والرعى والتجارة ، ورتبوا أمرهم على إطعامها فيما بعد . وكان معنى تحرير الرقيق هو القضاء على هذا الجزء الهام من رأسمالهم ، وإضعافهم أمام المستعمر أو المستوطن الأوروبى - رغم أن هذا العتق لن يغير كثيرا من الحالة المادية لهؤلاء الرقيق . وهكذا سيخسر الملاك العرب ، ولن يتغير حال الإفريقيين ، أما الأوروبيون فيمكنهم استخدام الافريقيين نظير أجور يومية زهيدة ، بدلا من تخصيص جزء كبير من رأسمالهم فى « شراء » الأيدى العاملة ، فيسمح لهم ذلك بالتفوق على الافريقيين دون كبير عناء ، ودون حاجة الى النزول إلى ميدان الاستعمار والاستيطان برأسمال كبير ، خصوصا وأن أساليبهم فى الانتاج والاستغلال كانت متفوقة على أساليب الإفريقيين ووسائلهم .

ذلك هو الجانب الاقتصادى الذى استخدمته الدول الاستعمارية ، وخصوصا إنجلترا ، لتحطيم الاقتصاد الإفريقى ، تمهيدا لنزولها فى الميدان الاستعمارى والاستغلالى ، دون أن تلقى مقاومة تذكر ، سواء من سفن الإفريقيين أو من قوافلهم فى الداخل ، أو حتى من منافستهم الاقتصادية . وستردف الدول الأوربية ذلك بقرار حظر تصدير الأسلحة النارية والذخائر إلى إفريقية ، تجريداً للقوى الوطنية من كل سلاح للمقاومة .

وستقوم الدول الاستعمارية بتطبيق هذه الخطة باسم الانسانية والمدنية ، وهى مرتدية مسوح القديسين . ولم تكن هذه المعاهدات التى عقدتها شرقا

وغربا ، وحتى مع مصر بشأن إلغاء تجارة الرقيق ، وتفتيش السفن في البحر الأحمر وخليج عدن ، إلا جزءاً مقررًا من هذه الخطة الاستعمارية .

وستظهر البوادر الأولى لهذه الخطة في عهد إدارة غردون لتلك الأقاليم المتسعة من الامبراطورية المصرية الإفريقية ، وتساعد على هدم أسس الاقتصاد الوطنى ، وتمهد الطريق للثورة ، وللتدخل الأجنبى الاستعمارى .



الفصل الثالث عشر

إدارة غردون

عينت الحكومة الخديوية الكولونيل غردون في منصب الحاكم العام للأقاليم السودانية في ١٧ من فبراير سنة ١٨٧٧ ، ومنحته لقب باشا بعد أن أوصى بذلك فيفيان القنصل العام البريطاني في القاهرة . وكانت هذه هي أول مرة يشغل فيها أحد الأوربيين هذا المنصب الهام ، فكان عليه أن يشرف من الخرطوم على أراضى تمتد شمالا لمسافة ألف ميل ، وجنوبا لمسافة ١٥٠٠ ميل وشرقا لمسافة ٤٠٠ ميل حتى سواحل البحر الأحمر ، وغربا لمسافة ٧٥٠ ميل إلى آخر حدود دارفور^(١) . وأظهر غردون أنه يخدم المصالح البريطانية أكثر من خدمته مصالح مصر .

(١) - غردون والمصالح البريطانية :

استلم غردون إدارة السودان في الفترة التي رتبت فيها إحدى جماعات رجال الأعمال البريطانيين ، برئاسة ماكينون مشروعا لاستغلال شرق افريقية من زنجبار إلى منطقة هضبة البحيرات الاستوائية ، بعد إقصاء المصريين عن موالى الصومال الجنوبية ، المظلة على المحيط الهندى . والواقع أن إمتداد الإدارة المصرية في مديرية خط الاستواء وأوغندا كانت مثيرة لقلق رجال الامبراطورية البريطانية ، فكتبوا مطالبين بحكومتهم بمنع الخديو من مد نفوذه إلى منطقة وسط إفريقية والمناطق المحيطة ببحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت . ولما سأل فيفيان ، القنصل العام في القاهرة غردون رأيه في الموضوع أجاب هذا الأخير

THEOBALD, A. B.; The Mahdiya. London, 1951. p. 21.

أنه مرتبط بتعليمات الخديو ، التي وجهته إلى التقدم في هذا الاتجاه وإلى وضع إحدى البواخر للعمل على بحيرة فيكتوريا . ولكنه إقترح حلا وسطا وهو أن تعلن مصر - بعد تنفيذها لمشروعها - حياد البحيرة ، وتعترف باستقلال متيسر بشروط خاصة محددة (١) .

ولقد اقترح غردون التسوية التالية حتى لا يعمل ضد مصلحة بلاده في هذه المنطقة : أن تنازل مصر عن بحيرة فيكتوريا ، ولكنها تستطيع أن تحتفظ بأوسوجا Usoga ، وهي مملكة صغيرة تطل على البحيرة ، وبالانيورو وبحيرة البرت ، أى أنه اقترح أن تمهد مصر الطريق لحضور الانجليز وتسهل لهم أمور النقل في هذه المنطقة ، ولا تحتفظ إلا بمخرج صغير على بحيرة فيكتوريا التي ستصبح بحيرة بريطانية .

ولكن هذه التسوية ظلت تخالف مصالح المديرين المقبلين لشركة شرق إفريقية الامبراطورية البريطانية . فكانوا يصرون على ضرورة منع وصول مصر إلى منطقة البحيرات الاستوائية ، حتى ولو كان ذلك عن طريق مملكة أوسوجا الصغيرة فقط .

ونتيجة لذلك فقد عمل غردون على حل المشكلة لصالح بلاده في سنة ١٨٧٨ بأن أمر بإرجاع الحدود المصرية إلى ما قبل بحيرة البرت نيانزا ، وأمر أمين بك الذى كان قد خلفه في مديرية خط الاستواء باخلاء المحطات الجنوبية المركزة حول مازندى (عاصمة الأونيورو) حتى تكون دوفيليه ، الواقعة على بعد مائة ميل من ماجنغو ، وبحيرة البرت ، هى آخر حدود الأراضى المصرية .

ولقد حاول أمين عدم تنفيذ هذا الأمر ، فصمم غردون على معاقبته ، وعينه محافظاً لميناء سواكن على البحر الأحمر . وكلف الايطالى رومولو جيسى ، الذى

(١) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية . فى ٩ من أبريل سنة ١٨٧٧ . F.O. 84/1472

كان فى بحر الغزال ، بالذهاب الى مديرية خط الاستواء لتنفيذ الاخلاء .

كانت هذه هى بشائر حكم هذا الانجليزى الذى نخدم الحكومة الخديوية ، وعمل من خلال ذلك لصالح بلاده قبل كل شىء ، وسوف ترى أن تصرفاته فى مسألة تجارة الرقيق كانت من الأسباب الرئيسية التى أدت الى قيام الثورة المهدية فى السودان - أما بلاد الصومال فانها لم تسلم كذلك من اعتداءات هذا الحاكم الأجنبى .

حقيقة أنه ما أن ترك غردون خدمة هذه الدولة الافريقية فى عام ١٨٧٩ حتى قام خلفه ، وهو محمد رؤوف باشا ، بالغاء أمر نقل أمين بك الى سواكن ، وأبقاه فى مديرية خط الاستواء ، مما ساعد على إعادة احتلال جميع النقاط العسكرية التى كان قد تم اخلاؤها^(١) ولكن الداء كان قد استفحل ، وبس أطرافا كثيرة من جسد هذه الدولة الافريقية المتحدة .

(٢) - غردون وتجارة الرقيق :

كان رجوع غردون للسودان فى عام ١٨٧٧ ، وتعيينه فى منصب الحاكم العام قد سبق توقيع اتفاقية ٤ أغسطس بين مصر وبريطانيا ببضعة أشهر . وكان غردون واثقا من أن تنفيذ اتفاقية سنة ١٨٧٧ يتعارض مع مصالح مصر . وكانت له سلطات مدنية وعسكرية مطلقة ، ولكنه لم يكن من السهل القضاء على تجارة الرقيق فى بضعة أيام ، أو بمجرد سن القوانين واصدار المراسيم . ولم يكن غردون يرى كيف تستطيع حتى الحكومة البريطانية نفسها ، إذا كانت هى سيادة البلاد السودانية « أن تقضى على تجارة الرقيق ما لم تمت الحدود إلى هذه الشعوب السوداء وتنشئ هناك خطا من النقاط العسكرية » .^(٢) وكان

(١) أنظر SABRY, M.; Le Soudan Egyptien, 1821-1898. Le Caire, 1947. pp. 45-46.

(٢) HILL, G.B.: Colonel Gordon in central Africa. p. 237.

يعتقد* « أن الحكومة الانجليزية لن تكون من الحماسة بحيث تعرض نفسها لمثل هذه الخسارة الواضحة » (١).

ولكن الانجليز اتخذوا من هذه المسألة وسيلة للتدخل في الشؤون الخاصة بهذه الدولة الافريقية الموحدة ، وأخذت « جمعية محاربة تجارة الرقيق » في إصدار البيانات وتقديم النداءات مطالبة حكومة لندن بالتدخل فيها ، باسم المدنية .

وكتب غردون في ٢٩ سبتمبر إلى أخته معلنا عن رغبته في أن يحضر بعض أعضاء هذه الجمعية ، الذين يستطيعون فهم هذه المسألة ، إلى السودان ، حتى يجدوا له مخرجاً منها وحلاً عملياً لها . ولم يكن هناك أى حل للمسألة سوى تحرير كل العبيد تحريراً تاماً وعاماً . سواء أكان ذلك باستخدام القوة أو بدفع تعويضات لأصحابهم . ولم يكن في استطاعته استخدام أى من هذه الوسائل . وكان غردون يؤمن بأن أنجح وسيلة هي الترخيص بنقل الرقيق ومراقبة الحكومة له في نفس الوقت . (٢) ولكنه كان يعرف أن هذه الفكرة ستدهش بطبيعة الحال بعض المهتمين بالمسألة ، إذ أنها ستحرم إنجلترا من التدخل في شؤون هذه الدولة الافريقية :

وإختارت الأيرالية البريطانية في شهر ديسمبر سنة ١٨٧٧ الكابتن مالكولم لمراقبة تنفيذ الاتفاقية التي وقعتها إنجلترا مع مصر ، وأصدر الخديو أمراً في أول يناير سنة ١٨٧٨ بتعيينه مديراً عاماً لإدارة تجارة الرقيق في البحر الأحمر ، وأعطاه سلطات مدنية وقضائية ، وإختار له مصوع مركزاً لإدارته .

وما أن إستلم مالكولم مهام منصبه حتى طلب اقالة /محافظ زيلع ، أبو بكر

(١) المرجع السابق . نفس الصفحة .

(٢) GORDON, C.G.: Letters...to his sister. London, 1888. p. 119.

باشا ، من منصبه ، بدعوى أنه كان يشجع تجارة الرقيق . وكان أبو بكر باشا من أهالى منطقة الصومال وله نفوذ كبير ، وكانت أسرته من الدناقل ، كما أنه أعلن ولائه للسلطات المصرية . هذا فضلا عما كان له من نفوذ فعلى على كل قبائل العيسى ، وإنتشار أبنائه فى كل المنطقة المحيطة ، وإستغلال ذكاءهم وتفوقهم على بقية السكان فى تأكيد نفوذ والدهم^(١) ، فكانوا فى واقع الأمر هم الأدوات الفعالة التى يسيطر بها على المنطقة ، والعامل الرئيسى الذى ساعد على امتداد نفوذ هذه الأسرة^(٢) . وعلاوة على ذلك فإن اتهامات مالكوم لم تستند على أسس قاطعة . فأسرع غردون بمعارضة طلب مالكوم باسم الصالح العام وكان هذا سببا فى أن أظهر هذا الضابط البحرى رغبته فى الاستقالة من منصبه منذ شهر مارس سنة ١٨٧٨ .

ولكن وزارة الخارجية البريطانية لم تكن لترضى عن استقالة مندوبها فى البحر الأحمر ، فأعلنت أنها تأسف حقيقة لإضطراب الكابتن مالكوم إلى الاستقالة من منصبه ، ووصفته بأنه « موظف نشط ومصمم على القضاء على تجارة الرقيق »^(٣) وذكرت أن إنجلترا كانت تأمل القضاء على يديه على هذه التجارة ، خصوصا فى بلاد تتعاضد فيها السلطات عن مراقبتها^(٤) .

ولكن غردون لم يكن يرغب فى نشاط مالكوم ، وكان يخشى من أن تؤدى هذه المحاولة التى يهيم بها الجميع ، والتى يرغبون فى تنفيذها بكثير من النشاط ، إلى عرقلة مجهوداته الصعبة فى الأقاليم السودانية ، تلك المجهودات التى كان يبذلها رغم قلة وسائله ، ومستخدما الحكمة أمام الأهالى ، وهو يحسب حساب العامل الدهنى عندهم . ولقد اعتقد غردون أن إنجلترا قد فرضت

(1) BORELLI, Jules.; L'Ethiopie méridionale. Paris, 1890, p.8.

(٢) المرجع السابق - ص ٩ .

F.O. 84/1511

(٣) وزارة الخارجية البريطانية إلى فيفيان فى ٢ أبريل سنة ١٨٧٨ .

(٤) الوثيقة السابقة .

المعاهدة على الخديو ، ثم عادت وفرضت عليه هو الكابتن مالكولم ، كأحد الجواسيس ، وأنهم « قد أثقلوا عبء ميزانية السودان بمصروفات هذا الموظف ، رغم أنه لم يكن محتاجا إلى خدماته إطلاقا » .^(١)

واضطر مالكولم إلى أن يتساهل بعد معارضة غردون الصارمة ، ولكن غردون كان قد أغضب وزارة الخارجية البريطانية ، وأصبحت لندن لاتثق فيه . فكتب وزير الخارجية البريطانية الى قنصله العام في القاهرة : « أن غردون يتساهل مع تجار الرقيق لأنه لا يشعر أن له من القوة ما يسمح له بمعاملتهم على أنهم من الأعداء »^(٢) وكتب القنصل العام البريطاني في القاهرة يقول : « يجب على الخديو وعلى الكولونيل غردون أن يتحملا مسؤولية إتخاذ الإجراءات الناجمة للقضاء على تجارة الرقيق التي لاتزال منتشرة في موانئ سواكن وزيلع وتاجورة » .

ومنذ هذا الوقت أخذ غردون يعمل على تحسين علاقته بوزارة الخارجية البريطانية ، فشنها حربا عوانا على تجار الرقيق ، وأقام في البلاد حكما هو أقرب إلى « حكم الارهاب »^(٣) أفصفت له وزارة الخارجية البريطانية لهذا الاتجاه الجديد ، وكلفت القائم بأعمال قنصليتها العامة في القاهرة ، في يوم ١٣ من نوفمبر سنة ١٨٧٨ « بأن يعرب للخديو عن الرضاء الذي قابلت به حكومة صاحبة الجلالة معرفتها بأعمال غردون النشطة ضد تجارة الرقيق » .^(٤)

F.O. 84/1511.

(١) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٩ مارس سنة ١٨٧٨.

F.O. 84/1511.

(٢) وزارة الخارجية البريطانية إلى فيفيان في ٣١ من مايو سنة ١٨٧٨.

F.O. 84/1511.

(٣) فيفيان إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٩ من يونيو سنة ١٨٧٨.

(٤) خطاب غردون في ٨ من أغسطس سنة ١٨٧٨ - أنظر - HILL, G.B.; Colonel - Gordon in Central Africa. p. 319.

(٢) F.O. 84/1511.

(٣) - غردون والصومال :

كان تعيين غردون وهو مسيحي وأجنبي ، في منصب الحاكم العام للأقاليم الأفريقية المتحدة مع مصر ، خطأ من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الحكومة الخديوية في ذلك الوقت .

ذلك أن الأهالي كانوا يعتزون باسلامهم ، ولايعترفون بالغير المسلم بتولى إدارة شئونهم ، وبخاصة إذا كان هذا المسيحي أجنبى ، ولا يتكلم لغة البلاد ، ولا يحس بمشاعر الأهالي ، ويعرف حياتهم ومطالبهم .

عينت الحكومة الخديوية غردون بمرتب سنوى قدره ٦,٠٠٠ جنيه إسترليني وجعلته مطلق التصرف في الشؤون السودانية . ثم عادت بعد عشرة أيام وألحقت بهذه الإدارة العامة جهات بربرة وزيلع وتاجورة والحكومة العامة في هرر . وأبقت الحكومة الخديوية على محمد رؤوف باشا حاكما عاما على هرر ، وأنى بكر باشا محافظا على زيلع ، ورضوان باشا قائدا لبربرة . ولكنها وضعتهم جميعا تحت إدارة غردون في الخرطوم . وأصبح عليهم أن يخبروه في كل الأمور التي تتعلق بهذه الجهات .

وزاد عدم الرضاء بين الأفريقيين حينما أخذ غردون يتصرف وكأنه الحاكم المطلق ، غير معترف بمركز الخديو ، بل وكأنه نائب للتاج البريطانى في هذه الأقاليم . وكان غردون لا يحترم المصريين ولا يثق بهم ، وكثيراً ما أظهر إحتقاره لهم . وكان على العكس من ذلك يعلن إعجابه بالأفريقيين ، رغم أنهم كانوا لايعترفون بولايته عليهم من الناحية الشرعية .

وأخذ غردون فى التخلص من المصريين وإحلال السودانين محلهم فى الوظائف ، دون تقدير لدرجة تطورهم وكفاءتهم للقيام بأعمال الإدارة ، ثم عمل على عزلهم مرة أخرى وعين المصريين بدلا عنهم ، خلقا للتنافس بين أبناء

الاقليم المختلفة لهذه الامبراطورية ، وتفكيكا لأوصالها ، وإدخالاً للمصالح الشخصية في أروقة الادارة .

وكان هذا التغيير السياسى يعود قبل كل شىء إلى طبيعة غردون وأخلاقه التى تظهر بوضوح من أوامره التى كان يصدرها متتابعة متضاربة مع بعضها البعض .

وطبق غردون هذه السياسة على بلاد الصومال . فرغم نجاح رؤوف باشا فى هذه المناطق نجد أن غردون يفكر فى وضع أحد الأوربيين فى مكانه ، وربما كان ذلك لاعطاء ضمانات لوزارة الخارجية البريطانية وجمعية محاربة تجارة الرقيق ، فاقترح هذا المنصب على السير صامويل بيكر ، وحينما رفضه قام بعرضه على المستكشف برتون Burton الذى كان قنصلاً لإنجلترا فى ترينستا فى هذا الوقت . ثم نجد أن غردون يقرر فى شهر أبريل سنة ١٨٧٨ ذهابه إلى شرق إفريقيا ، وأبلغ رؤوف باشا أمر فصله من إدارة ذلك الاقليم قبل أن يصل إلى هناك . وكتب إلى قصر عابدين ذاكرة أنه قد إستتب رفت رؤوف باشا من هرر ، وأنه قد عين رضوان باشا مديراً عاماً على هرر والسواحل ، وعين أحمد رامى وكيلاً له فى هرر ، كما عين « يوسف بن الأمير أحمد » مديراً على مديرية هرر .

وكان رؤوف يشغل وظيفة الحاكم العام « حكامدار » فى هرر ، وهى نفس الوظيفة التى شغلها غردون بالنسبة للأقاليم السودانية . فعمل غردون على تغيير إسم هذه الوظيفة المتعلقة ببلاد الصومال إلى مدير عام ، تسهيلاً للاندماج ، وإظهاراً لسلطته المركزية من الخرطوم . ولكن هذه السياسة « المركزية » فى الحكم ، كانت تخفى وراءها شيئاً آخر ، وهو العلاقات بين غردون رؤوف . وكان غردون قد إمتدح رؤوف باشا ونوه بكفاءته فى الوقت الذى خدما فيه سوياً فى مديرية خط الاستواء ، ولكنه لم يرض عن زيادة نفوذ ذلك الحاكم المصرى ، ولا عن حب الأهالى له .

ولقد اضطربت أمور هرر بعد فصل رؤوف باشا عنها ، فاعلنت بعض القبائل عصيانها . وحينما طلبت سلطات هرر بعض الامدادات ، أجاب غردون بأن الجنود الموجودين هناك يزيدون عن ثلاثة آلاف نفر ، وأنه لا يرى ضرورة إرسال جنود آخرين . بل لقد رأى غردون في ذلك الوقت تغيير الضباط والقيادة المصرية في هرر ، بضباط وأركان حرب من الأمريكيين فقال : « إن الأوفق تعيين (جرافس بك) الأمريكانى ومعه كام ضابط من الأمريكان ليكون مديراً لهرر ، وهو يسير أشغالها وضبطها بالعساكر الموجودين »^(١) . ولكن وزارة الحربية المصرية كانت قد إستغنت في ذلك الوقت عن خدمات جميع الضباط الأمريكيين ، ولم يبق منهم إلا الجنرال استون ، رئيس أركان الحرب العامة ، وعجزت عن تحقيق رغبة غردون . ولكنها اضطرت إلى إرسال إحدى سفنها الحربية إلى بلاد الصومال للتحقيق فيما وقع ، « وسيجرى إخبار المأمورين في ذاك الطرف إستنسب سعادتكم عدم لزوم إرسال عساكر زيادة على الموجود هناك كما أوضحتم ، بحيث إذا كان يحصل هناك شئ فالمسؤولية بالضرورة لا تكون عائدة على هذا الطرف »^(٢) . وهكذا حملت حكومة القاهرة غردون مسؤولية إصراره على تغيير الإدارة ، وإصراره في نفس الوقت على رفض إرسال الإمداد إلى هذه المناطق التى اضطربت نتيجة لإتصاله بها .

ولم يمض على ذلك وقت طويل حتى طالب غردون مصر بفصل رضوان باشا وأبو بكر باشا ، ومنعهم من البقاء في بربرة وزيلع ، بدعوى أهمية ذلك ، وأشار بابعاد الأول إلى مصر ، والثانى إلى الحديدة^(٣) .

(١) وثيقة ١٤٨ ص ٣٢٤ في الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .

(٢) الوثيقة السابقة -- الرد على غردون .

(٣) برقية غردون في ٧ أكتوبر سنة ١٨٧٩ - أنظر رقم ١٤٩ - ص ٣٢٦ من الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر .

وكان غردون يرى أن بربرة لا تبشر بمستقبل زاهر ، طالما بقيت عدن تحتل ذلك المركز الممتاز عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر . وإستكثر أن تقوم الدولة المصرية بصرف مبلغ ٦٠ ألف جنيه على المنشآت العمرانية فيها . وأخذ يشكو من مصاريف صيانة الباخرتين فيها ، ومصاريف الحامية التي إقتصر عددها على ستة سريات فقط . فأوصى بانقاص هذه الحامية الى ٢٥٠ رجلا وإبدال السفينتين الحربيتين بباخرة صغيرة .

ولكنه إضطر الى الاعتراف بأهمية زيلع ، رغم أنه قد أوصى كذلك بانقاص السرية الموجودة فيها الى النصف وكانت إيرادات زيلع تزيد على ٤,٢٠٠ جنيه سنويا ولا تبلغ مصروفاتها إلا ٣,٦٠٠ جنيه .

وإضطر غردون كذلك إلى الاعتراف بأهمية إقليم هرر ، وذكر أنه سيصبح من أهم الأقاليم السودانية ، خصوصا إذا مهد الطريق الموصل إليها من زيلع . ووجد أن حاميتها التي تقرب من ثلاثة آلاف جندي تكفى للمحافظة على الأمن والنظام فيها . وكانت إيرادات هذا الاقليم تبلغ ١٧,٥٠٠ جنيه ومصرفاته ١٣,٠٠٠ جنيه ، بزيادة قدرها ٤,٥٠٠ جنيه للخزانة العامة .^(١)

حقيقة أن غردون قد لاحظ إستغلال السلطات البريطانية في عدن لموارد الصومال الإقتصادية منذ بداية إدارته في سنة ١٨٧٧ . فكتب إلى القاهرة شارحا أن صادرات بربرة إلى عدن تبلغ من الأغنام والمواشى ٦٠,٠٠٠ من الضأن و ١٠,٠٠٠ بقرة سنويا . فاذا وافقت السلطات البريطانية على تحصيل ثلاثة قروش على كل رأس ضأن و ٢٥ قرشاً على كل بقرة ، لتحصل على ٤,٣٠٠ جنيه ضريبة سنوية ، وبخاصة أن دخل ميناء بربرة في ذلك الوقت لم يزد على ٢٠٠ جنيه سنويا ورأى غردون ألا فائدة تعود من الاحتفاظ ببلهار كميناء ثان للتصدير ، مادامت المسألة ليست إلا خدمة للأجانب . وكان تجار

(١) تقرير غردون يوليو ١٨٧٧ وثيقة رقم ١٤٥ ص ٣١٨ في المرجع السابق .

عدن نفسها لا يمانعون في إقفال ميناء بلهار مادامت بربرة مفتوحة أمامهم .
ولكن الفرصة لم تكن سانحة للقيام بهذا التغيير ، إذ أن مصر كانت تستعد
لمفاوضاتها مع إنجلترا بشأن الاعتراف بوحدة الأقاليم الصومالية معها .

وأعاد غردون الكرة من جديد في عام ١٨٧٨ وشرح أن الحكومة
لا تستفيد شيئاً من بربرة ، مادامت معظم حركة التصدير منها في أيدي رعايا
الدولة البريطانية ، ومادامت الحكومة المصرية لا تفرض على هذه البضائع أية
رسوم . وطالب باتخاذ قرار ينص على فرض رسوم جمركية على المواشى
والبضائع في هذا الميناء ، وأعرب عن اعتقاده بأن القنصل الإنجليزي سيوافق
على فرض الرسوم إذا ما فُتِح في هذا الأمر . ولكن الحكومة المصرية كانت قد
إرتبطت بمعاهدة سبتمبر سنة ١٨٧٧ مع إنجلترا ، وقبلت فيها عدم أخذ رسوم
جمركية على البضائع في بربرة . فلم تر سبباً كافياً لنقض هذه الاتفاقية ، ولا
لمفاتحة إنجلترا في تعديلها ، خصوصاً وأن الدولة العثمانية كانت مترددة في
التصديق عليها ، وكانت إنجلترا متشبثة بشروطها ، وبتنفيذ مصر لالتزاماتها
فيها . ولكن الحكومة المصرية تركت لغردون حرية التباحث مع القنصل
البريطاني في هذا الشأن بصفته الشخصية ، لا بصفته ممثلاً لحكومة القاهرة ،
أملأ في الحصول على موافقته لفرض الرسوم المذكورة . ولم تصل هذه المحاولة
بطبيعة الحال إلى نتيجة إيجابية في صالح مصر ، إذ أن إنجلترا كانت قد رسمت ،
بصفتها دولة توسعية وإستعمارية ، أمر إستخدامها مصر مخلاً للقبط ، وممهداً
للطريق لكي تحصل على مستعمرات جديدة في إفريقيا ، دون أن تدفع لذلك
أى ثمن .

(٤) - غردون وإدارة السودان :

اتصلت إدارة غردون بالصومال ، عن طريق إدارته للأقاليم السودانية ،
تلك الأقاليم التي تحملت العبء الأكبر من نتائج خضوعها لمثل هذه الشخصية
المتقلبة غير المستقرة . ووصلت هذه النتائج إلى الصومال بعد أن إستفحل الداء

في السودان وادي النيل نفسه .

ولم تكن محاولة غردون تعيين أحد الأوربيين على رأس إدارة بلاد الصومال إلا إكالا لما بدأه في الاقاليم السودانية ، فنجد في عهدة الألماني ادوارد شنتزر Edward Schnitzer المعروف باسم أمين بك في مديرية خط الاستواء ، والإيطالي رومولو جيسى في بحر الغزال ، وإيطالي آخر هو مساداليا في دار فور ، والألماني جيجلر Giegler في الخرطوم كمفتش عام للتغراف ، والمتساوي سلاتين Rudolph Slatin يصل إلى منصب حاكم دار فور وله من العمر ٢٥ عاماً ، وفرانك لبتون Frank Lupton الضباط في البحرية التجارية البريطانية في حكومة بحر الغزال بعد ذلك . ولم يخف غردون نيته في تعيين الأوربيين في مناصب وكلاء المديريات ، بدعوى العمل على منع مرور قوافل العبيد . بيد أن تعيين الأوربيين في تلك المناصب كان من بين الأسباب التي أسخطت الشعب ، والتي إنتهت بالأزمة والثورة . فكثيراً ما كانوا يصندرون الأوامر التي تتضارب مع العرف والتقاليد ، مما كان سبباً رئيسياً في إثارة الأهالي .

ولقد أدت إدارة غردون إلى وقوع كارثة في غرب السودان وأقاليم بحر الغزال نتيجة لتلك السياسة التي إتخذها ضد سليمان الزبير ، والحرب العوان التي شنها على أهل ذلك الاقليم ، بدعوى العمل على إطاعة أوامر الحكومة ، وضروريات أمن الدولة والمحافظة على سلامتها وكان الزبير قد ترك عند سفره إلى القاهرة ابنه سليمان لكي يحل محله ويصبح مسؤولاً عن بحر الغزال وشكا ، أما حكومة دارفور فكانت مسندة الى حسن باشا حلمي . ولكن السلطان هارون بدأ في خلق المشكلات في تلك المديرية الأخيرة ، وإلتجأ على رأس عصاباته المسلحة إلى منطقة جبال مرة ، وهي منطقة جبلية وعرة . فاضطر حسن باشا حلمي إلى أن يرسل حملتين عسكريتين ، الواحدة تلو الأخرى ، ضد هذا الثائر . ورغم هذا الموقف فان غردون قد أصدر أمره باتقاص عدد رجال حامية دارفور ، وطلب سرعة إرسال عدد من المشاة والفرسان منها إلى

كردفان والخرطوم . وحين رفض حسن باشا تنفيذ هذا الأمر ، وصفه غردون بالجنون ، وذهب بنفسه إلى دارفور للاشراف على تنفيذ هذا الأمر ، وأصر عليه ، بدعوى الاقتصاد في النفقات والمصاريف . ثم حاول غردون منذ شهر أبريل سنة ١٨٧٩ أن يضع مساداليا الايطالى ، الذى كان مأموراً على دارا ، فى جنوب دارفور ، فى مكان حسن باشا حلمى . ولكن ما أن أقام هذا الايطالى بمهام منصبه حتى طلب القيام بأجازته السنوية . ورغما عن أن سلاتين قد نصحه بعدم القيام بهذه الرحلة للخارج ، خاصة وأن هارون لم يكن قد خضع للحكومة بعد ، فان مساداليا قد أكد أنه ليس هناك أى خطر ، وأن جنود الحامية كانوا كافيين تماما للقضاء على كل المصاعب الصغيرة المحلية .

أما فى بحر الغزال فقد تنافست قبيلتان كبيرتان على السلطة منذ سفر الزبير رحمت ، وهما الجعليون ، قبيلة الزبير وتحت رئاسة ابنه سليمان ، والدنقلاوية تحت رئاسة إدريس أتر ، أحد ساعدى الزبير القدماء . وكان سليمان قد انسحب على رأس قواته ؛ وبعد سفر والده ، الى شكا ، بين بحر الغزال ودار فور . فخشيت الأوساط الحكومية من أن تتحالف قوات سليمان الزبير مع قوات السلطان هارون ضدها ، خاصة وأن إدريس أتر كان قد نجح فى أن يوغل صدر غردون على سليمان بن الزبير ، وأن يوشى به كرئيس عصابات له نيات إستقلالية . فعهد غردون الى ابراهيم فوزى بتأكيد سلطة الحكومة على هذه المنطقة ، ورفع كل سلطة لسليمان عن إقليم بحر الغزال . وأرسل سليمان ، وهو لا يزال فى شكا على رأس أربعة آلاف من رجاله ، يطلب العفو والأمان من غردون الذى لم يستمع اليه ، وعين سعيد بك حسن مديراً على شكا ، وأصدر أمره الى سليمان بالرجوع الى دياره الأصلية . وكان هذا إمعان فى الاحتقار لابن سيد البلاد الذى كان مؤيداً بقبيلته ورجاله المسلحين . وعلى أى حال فان سليمان قد نفذ الأمر ، مما جعل غردون يعود ويعينه فى منصب مدير بحر الغزال ، ويطلب منحه لقب بك .

وفى ديم الزبير ، عاصمة بحر الغزال ، وجد سليمان عدوه وخصمه إدريس

أبتر ، ووجد إبراهيم فوزى قائد الحامية . فطلب من إدريس أبتر تقديم حسابات الخزانة ، وأبلغ إبراهيم فوزى من ناحيته أن إدريس أبتر رجل شرير خطر ، ودساس شهير . ورغم ذلك فإن غردون قد طلب إلى إبراهيم فوزى أن يسمح لإدريس بالعودة الى بلاده ، وذلك بعد أن تشفع له فردريك بروسست Frederick Prosset القنصل الألماني . وفضل إبراهيم فوزى أن يطلب من غردون أن يعفيه من الخدمة في هذه المديرية ، فعينه غردون في مديريةية خط الاستواء ، وعاد إلى وضع إدريس على رأس مديريةية بحر الغزال . كان هذا العزل الجديد لسليمان دون أى سبب ، هو الدافع الرئيسى لكى يعلن أنه لن يخضع لتنفيذ هذا الأمر ، إلا إذا أجبرته القوة على ذلك . وكان والده قد كتب له من مصر موجهها إياه إلى طرد إدريس أبتر ورجاله ، ومواصلة العلاقات الطيبة مع الحكومة ، والعمل على تنفيذ أوامرها . ولكن غردون فسر ذلك على أنه عصيان ، وجمع مجلسا عسكريا ، وحكم بالاعدام على الزبير ، وعلى ابن الزبير ، بدعوى الخيانة العظمى . كما أنه سجن أقرباء الزبير المقيمين في الخرطوم وصادر أملاكهم وأموالهم وتجارتهم .

ثم بحث غردون عن رجل نشيط لقيادة الحملة العسكرية الموجهة ضد سليمان ، فأوصاه المستكشف الألماني جونكر Junker باختيار جيسى الايطالى . ونرى أن تعيين هذا الايطالى لقيادة حملة بحر الغزال قد تقرر في نفس الوقت الذى عين فيه غردون الألماني أمين بك حاكما على مديريةية خط الاستواء . ولم يكن جيسى الذى يمتاز بكثرة نشاطه في حقيقة الأمر إلا مغامرا من المغامرين الأوربيين في إفريقية ، فترك الخرطوم مع يوسف الشلالى ، ونظم قوة من سبعة آلاف جندي ، ثم إحتل « ديم الزبير » في أول مايو سنة ١٨٧٩ ، مما اضطر سليمان إلى الفرار إلى دارا . وأخيرا تمكن جيسى من أسر سليمان ، ثم إعدامه في يوم ١٥ من يوليو ، أما بقية أعوانه فانه قد أحضرهم إلى دارفور ، حيث قام مساداليا بشنقهم في مكان السوق ، دون أى محاكمة ،^(١) هذا عدا رابع الذى هاجر غربا ، وتمكن من أن ينشئ امبراطورية

الباجرمى فى منطقة تشاد .

وكانت حكومة الخرطوم قد حرمت فى أثناء العمليات الحربية ضد سليمان كل تجارة فى الأسلحة النارية والذخائر فى المنطقة الواقعة الى الجنوب من طريق القوافل المار من الأبيض الى دارا . وكان هذا سببا فى زيادة تهريب الأسلحة عن طريق « الجلابة » أو التجار المحليين . فأصدر غردون أمره الى شيوخ القبائل بالبقاء القبض على كل الجلابة الموجودين فى أراضيهم . ولقد إنتقد سلاتين هذا الاجراء قائلا : « إن طرد الجلابة بشكل تعسفى وقاسى هو موضوع نقد ... كان الجلابة المطرودين من مراكز الجنوب ينتسبون الى أهالى كردفان ووادى النيل .. وسيؤثر هذا الامر على إحترام الأهالى لغردون باشا ، خصوصا بين سكان وادى النيل . »^(١)

ولقد خسرت الحكومة فى أثناء هذه الحملة خسارة كبيرة من الرجال والأسلحة والذخائر ، وعلى العكس من ذلك نجد أن قبائل الجنوب التى كانت قبل وبعد إستسلام سليمان قد حصلت على غنائم كبيرة من البازنجر ومن الأسلحة . قد زادت ثروتها وأصبحت بعد ذلك فى مركز يساعد على استمرار إزدياد قوتها ، وعلى تهديد سلطة الحكومة .

وسحبت الحكومة الخديوية غردون من السودان فى شهر يونيو سنة ١٨٧٩ ، ولكن الوقت كان متأخرا . وكان غردون قد وجد البلاد فى أمن ورفاهية وتركها وهى على أبواب الثورة . « لقد قلب نشاطه البلاد رأسا على عقب ، وكان قد حاول إستئصال جذور تجارة الرقيق وهاجم نظام الرق ، ولكن الرق كان نظاما ثابتا فى البلاد ، ولم يفعل غردون سوى قلقلة أسس

(1) SLATIN Pacha; Fer et feu au Soudan. Le Caire 1898. pp. 29-30

النظام الاجتماعي . «(١)

وقسمت الحكومة الخديوية الأقاليم الأفريقية المتحدة معها إلى ثلاث وحدات وأنشأت في كل منها حكومة قائمة بذاتها تحت إدارة حاكم عام . الأولى في السودان وعاصمتها الخرطوم ، وعهدت بتصرف أمورها إلى محمد رؤوف باشا ، والثانية تشمل سواحل البحر الأحمر ومحافظتي سواكن ومصوع ، أي الأراضي الواقعة إلى الشمال من بوغاز باب المندب ، وعاصمتها مصوع ، والثالثة في هرر ، وتشتمل على محافظات بربرة وزيلع وتاجورة ، وعهدت بإدارتها إلى محمد نادى باشا ، الذي أصبح حاكما عاما في مدينة هرر .

وتدخلت وزارة الخارجية البريطانية ، وقام السير إدوارد مالت ، القنصل العام البريطاني في القاهرة وطلب من الخديو أن يصدر « أوامر مشددة وصارمة بشأن تجارة الرقيق قبل تعيين أيأ كان لمنصب الحاكم العام » . (٢)

وتوالى في هذه الفترة محاولات الدول الأجنبية للتدخل في شئون هذه الدولة الإفريقية . ف وقعت أول مناقشة بين الحكومة العامة لسواحل البحر الأحمر وإيطاليا بشأن عصب . وكانت شركة روباتينو قد اشترت أراضي عصب من بعض شيوخ العرب في عام ١٨٦٩ ونجحت في إقناع الحكومة الإيطالية بشراء هذه الأراضي منها . فأرسلت الحكومة الإيطالية القنودان كارلو دى أمازيجا Carlo de Amazega في سنة ١٨٧٩ مع ساييتو لاستكمال شراء تلك الأراضي ولإقامة محطة تجارية . وأبرم الإيطاليون العقود مع الشيوخ المحليين ، وبدأوا في العمل . وكانت مصر قد رفضت التنازل عن حقوقها الإقليمية الشرعية ، فبدأت مناقشة صماء وغير مجدية بين روما والقاهرة ، زادت من حدتها بعض الحوادث المحلية مثل مقتل بعثة جيوليتي ، ووضع رهينة

(1) CHURCHILL, W.S.; The River War. 3 & Ed. London, 1949. p.17

(٢) السير إدوارد مالت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢ من يناير سنة ١٨٨٠ .

تحت الحماية الإيطالية . ونجد أن إنجلترا قد أمتنعت بحذر في خلال ذلك عن أن تعترف إلا بالسيادة العثمانية على كل السواحل الغربية للبحر الأحمر ، وواصلت هذا الموقف الى عام ١٨٨٢ حتى قامت هي نفسها باحتلال مصر .

ولم تكن إيطاليا هي الدولة الوحيدة التي طمعت في التوسع على حساب هذه الاقاليم المصرية الافريقية ، اذ أن الاحباش والانجليز والفرنسيين كانوا يرغبون كذلك في الحصول على أى أجزاء منها .

فوجد أن البارون فون دن بر يكن القائم بأعمال السفارة الألمانية في لندن يسأل اللورد سالسبرى في شهر أغسطس سنة ١٨٧٩ عن « أمانى » الاحباش وذكر له أن منليك ملك شوا ، ويوحنا الرابع ملك الامهرا ، كانا يطالبان بأقرب الموانى الى الاراضى الحبشية ، حتى يكون لبلادهما مخرج بحرية وتجارية على البحر الأحمر وخليج عدن ، فكان الأول يطالب بزيلع أو تاجورة والثانى يطالب بمصوع أو زولا ولكن إنجلترا كانت مصممة على إبعاد الدول المنافسة عن هذه المناطق ، وأظهرت احترامها للمعاهدات القائمة . فرفض اللورد سالسبرى أى تدخل فى الأراضى المصرية ، وأعلن أن مناطق الساحل خاضعة للسيادة العثمانية ، ثم أخذتها الادارة المصرية نظير توضيحات كبيرة ، وتعتبر أقساما وأجزاء لا تنفصل عن بقية اجزائها ، ويعترف الباب العالى بهذا الوضع ، كما أن مصر قد أقامت بها سلطة فعلية .^(١)

ولقد حاول بعض الانجليز أن ينصحوا مصر باخلاء شرق السودان وهرر وبلاد الصومال ، مستندين فى ذلك إلى أن عداء الاحباش كان متواصلا ، وأن هذا العداء يكلف مصر الكثير . وفى ذلك الوقت كانت المراقبة المالية الثنائية (الانجليزية - الفرنسية) هي المتصرفة فى كل شئون الميزانية المصرية ، وكان السير أو كلاند كلفن ، المراقب العام الانجليزى ، هو صاحب الفكرة الخاصة

- بنصيحة مصر بالتخلي عن جزء من مديرياتها البعيدة عنها ، والمجاورة للحبشة ، علاوة على هرر ومواني البحر الأحمر .

ولكن أطماع الدول الأجنبية في الأراضي المصرية ، وإهتمام إنجلترا بتموين عدن من بلاد الصومال ، أجبرت هذه الدولة الأخيرة على رفض مشروع مراقبها المالي في مصر . فرغم تقدير حكومة لندن لقلق كلفن من « المصروفات التي تبتلع الموارد المصرية » فإنها كانت تشك في أن انسحاب السلطات المصرية من هرر ، ومن بعض الأقسام الواقعة إلى الجنوب من مصوع ، ستكون علاجا له قيمته ، خصوصا وقد كان من المتوقع أن يتقدم الأحباش كلما انسحب المصريون ، بشكل يجعل الدولتين متجاورتين دائما^(١) . أما القسم الثاني من إقتراح كلفن الخاص « بامكانية تخلي مصر عن زيلع وتاجورة وبربرة وبلهار » ، فإنه لم يلق قبولا لدى القنصل العام البريطاني في مصر . فذكر أن هذه الفكرة تتعارض مع مصلحة حكومة جلالة الملكة ، إذ أنه لم يكن من المتوقع أن يقوم الأحباش أو رجال القبائل الوطنية بحكمها حكما لائقا ، إذا ما وقعت في أيديهم . أما إذا قام الإيطاليون أو الفرنسيون بالاستيلاء عليها ، وهو ما كان أكثر توقعا ، فإن عدن سوف تفقد مركزها الممتاز في هذه المنطقة^(٢) .

ووجدت وزارة الخارجية البريطانية - من ناحيتها - أن إقتراحات كلفن تتعارض تعارضا تاما مع نصوص اتفاقية سواحل الصومال ، والتي كانت تعلق عليها أكبر الأهمية . وأضطر وزير الخارجية البريطانية إلى أن يشرح سياسة دولته في هذه المسألة قائلا : « إن مصالح هذه البلاد مرتبطة إلى درجة كبيرة بالمحافظة على سلطة مصر في كل مكان هي موجودة فيه ، ومعترف بها في هذه الاتفاقية وفي فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٧٣ ، هذا بالإضافة إلى أن حكومة

(١) السير ادوارد مالت إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٨ من ديسمبر سنة ١٨٨٠ F.O.78/3193

(٢) الوثيقة السابقة .

صاحبة الجلالة تعتقد أن إخلاء هذه المناطق سيسبب لمصر تعقيدات تكلفها أكثر بكثير من تلك المصروفات التي يشكو منها السير كلفن^(١) .

ولقد ازداد هذا الموقف الانجليزي ، الذي يتلخص في عدم الاعتراف الا بالسلطة المصرية في البحر الاحمر وبلاد الصومال ، قوة على مر الزمن . فنجد أن إنجلترا تعين الميجر هنتر في أول مارس سنة ١٨٨١ وكيلا قنصليا لساحل الصومال ، من تاجورة حتى رأس حافون . وفي شهر نوفمبر من نفس السنة قام الكابتن سيلى Sealy ، المقيم البريطاني المساعد في عدن ، بزيارة زيلع وساحل الصومال ، ثم كتب الى حكومته تقارير عن أهمية هذه المنطقة ، من الدولة الافريقية . كما أن الكابتن مالكولم ، الذي كان مكلفا بالاشراف على منع تجارة الرقيق في البحر الاحمر ، واصل من ناحيته ، وبعد اعتزاله هذا المنصب ، كتابة التقارير لحكومة لندن عن هذه المسألة . وكان يخشى من أن تقوم فرنسا بانشاء امبراطورية إفريقية ، خصوصا بعد استيلائها على تونس ؛ فطالب حكومته بأن تبذل قصارى جهدها لكي تمنع فرنسا من التوسع في مصر ، أو في ملحقاتها ، وبخاصة أن السودان كان « بعيداً كل البعد عن أن يكون مخلصا في ولائه ، ولم يكن ينقصه إلا القليل لكي يهتز ويقوم بثورة عامة » . ومن ناحية أخرى فإن الحبشة كانت معادية . ولذلك فإن مالكولم قد نصح حكومته بالتخفيف من الاجراءات المتخذة للقضاء على تجارة الرقيق ، حتى تمنع كل سبب للاثارة وللاضطراب ، وحتى تحرم فرنسا من كل ذريعة للتدخل . حقيقة أنه كان من الواجب القضاء على تجارة الرقيق ، لكن على أساس ألا تنسى إنجلترا أنها مسألة عويصة ، وأن على إنجلترا أن توفر على مصر إتخاذ تدابير جافة ، خصوصا مع الحالة العامة الموجودة لدى الأهالي ، ونصح مالكولم حكومته بأن تكتفى بمجهوداتها الوقائية في البحر ، وأن تحاول - عن طريق قنصلياتها وقنصليات الدول الصديقة - أن تقوى المركز الأدبي والتجاري

(١) وزارة الخارجية البريطانية الى السير ادوارد مالت في ٢٠ من ديسمبر ١٨٨٠ . F.78/3192.

• مصر ، وأن تبذل ما في وسعها لكي تصل إلى مصالحة مع الحبشة (١) .
ولكن انجلترا لم تستمع لهذه النصائح ، إلا في الفترة الواقعة قبل إحتلالها
لمصر .

(١) أنظر تقرير الكابتن مالكولم إلى اللورد نورثبروك في ٨ من نوفمبر سنة ١٨٨١ سري .
SABRY, M.; Le Soudan Egyptien, 1821-1890. Le Caire. 1947. pp. 117-118.

الباب الخامس

النشاط الإيطالي حول عصب

الفصل الرابع عشر

الايطاليون وعصب ١٨٧٩ - ١٨٨٠

في الوقت الذي سعت فيه مصر الى توكيد سلطاتها على سواحل البحر الأحمر ، وتكوين كتلة موحدة في شمال شرق افريقية ، حاول منليك ، ملك شوا ، الدخول في علاقات مع إيطاليا وأرسل أبا ميخائيل في عام ١٨٧٢ الى روما . وإنتهزت الحكومة الايطالية هذه الفرصة ، وردت عليها بارسال بعثة أخرى نظمتها الجمعية الجغرافية في عام ١٨٧٦ ووضعها تحت رئاسة الماركيز أورازيو انتينوري Arazzo Antinori^(١) الذي كان قد إرتحل في نحاء شرق افريقية القريبة من البحر الأحمر . وكان هذا يدل على اهتمام إيطاليا بشرق إفريقيا ، وبسواحل شرق إفريقيا .

(١) بعثة كارلودي اميزاجا :

رغم سكوت الحكومة الايطالية لفترة من الزمن عن الجدل مع حكومة مصر ، نتيجة لإحتجاجات القاهرة الشديدة ، وإصرار الحكومة الخديوية على تبعية كل سواحل البحر الأحمر الممتدة حتى رأس حافون لها ، فإن ايطاليا لم تنس مشروعاتها في البحر الأحمر وفي عصب ، وخشى سابيتو من النتائج التي ستترتب على عقد الاتفاقية المصرية الانجليزية سنة ١٨٧٧ وهي التي إعترفت

(1) DE LUIGI, Giuseppe; Italy in Africa ... p. 360.

بسلطة مصر تحت السيادة العثمانية على كل الساحل الغربى للبحر الأحمر ، فنشر كتاباً عن عصب Assab e i suoi atitici يشرح فيه الدور الذى لعبه فى هذه المسألة ، ويؤكد المزاي التي ستعود على إيطاليا من إحياء هذا المشروع . أما إنجلترا فانها كانت قد عقدت هذه الاتفاقية مع مصر منعاً لأى دولة أجنبية من الإقامة على سواحل البحر الأحمر ، ومعارضة سلطة عدن بالتالى ، إذا ماتأزم الأمر . وكانت إنجلترا تخشى من أن تقوم فرنسا أو إيطاليا أو غيرها بإنشاء محطات بحرية فى طريق الملاحة الجديد بين الشرق والغرب بعد إفتتاح قناة السويس . ولقد عبر اللورد سالسبرى عن ذلك بصراحة فى شهر يناير سنة ١٨٧٩ حين قال أن إنجلترا لن تمنع فى إقامة مؤسسة تجارية ، ولكن على شرط ألا يكون لها أى لون سياسى ، إذ أن البحر الأحمر هو شريان الامبراطورية البريطانية الحيوى^(١) .

واستندت شركة روباتيتو إلى رجال الأعمال الايطاليين الذين لم يقبلوا وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية ، ورفضوا الاعتراف بحقوق مصر ، ولفتت نظر وزارة الخارجية الايطالية فى ٣ و ١٠ مارس سنة ١٨٧٩^(٢) إلى أهمية إنشاء محطة بحرية فى عصب بالنسبة للتجارة الايطالية . وطالبت الشركة الحكومة الإيطالية بأن تبني الفكرة كمشروع قومى . ووافق وزير الخارجية الإيطالية وكلف كارلودى أميزاجا Carlo de Amezaga قبودان الباخرة الحربية رابيدو Rapido بزيارة عصب وموانى البحر الأحمر الأخرى ، وكتابة تقرير تفصيلى عن إمكانياتها .

ولقد شرح دى أميزاجا أهمية ثروة شرق إفريقيا بشكل عام ، والحبشة بشكل خاص ، وذكر أن عدن تسيطر على كل تجارة السواحل الجنوبية للبحر

(1) SABRY, M.; Le Soudan Egyptien. p. 133.

(2) A.I. 1/1. fasc. 2. (predisposizioni per l'occupazioni militare di Assab- Spedizione 'de Amezaga' 1879) .

الأحمر وخليج عدن ، رغم وقوعها على ساحل آسيا ، وأن تاجورة وزيلع وبربرة كانت تعمل على تصدير المواد الخام الآتية من داخل القارة ، وعلى إستيراد الأدوات والمصنوعات البريطانية إلى شرق إفريقيا ، وإلى سواحل هرر ومنها إلى الداخل . لم يخف دى أميزاجا حقه على مركز إنجلترا في عدن ، ومركز المصريين في البحر الأحمر وهرر ، وإعتقد أن المصالح المشتركة لمصر والحبشة وإيطاليا ستعمل على وصول الإيطاليين إلى الأراضي الإفريقية - في يوم من الأيام - وليكن ذلك في طرابلس مثلاً ، منعاً لتوسع الفرنسيين من تونس شرقاً ، وتمهيداً لتوغل إيطاليا جنوباً ثم شرقاً صوب البحر الأحمر والحبشة .

وأصر دى أميزاجا على أن عصب هى أحسن ميناء يمكنه أن يصبح مركزاً للنفوذ الإيطالي ، والإشراف التجارى ، ويحقق الأمانى الإيطالية . وذكر أن إقليمها القريب من كل من بوغاز باب المندب وعدن وتاجورة وزيلع وبربرة يتمتع بمركز متفوق على كل هذه الموانى ، ويمكنه أن يثبت هذا التفوق إذا ما عملت الحكومة الإيطالية على إعداده جيداً للدور الذى ترغب فى أن تعهد إليه بالقيام به .

واقترح دى أميزاجا برنامجاً لاحتلال عصب رسمياً ، يتلخص أولاً فى ترك سفينتين من سفن المدفعية الإيطالية فيها باسم قاعدة البحر الأحمر البحرية ، وثانياً فى تعيين حاكم لعصب ، يقود المحطة البحرية ، مع إعطائه سلطات قنصلية على الساحل الإفريقى ، وثالثاً فى إقامة بطارية مدافع ميدان ، وبناء أحد القشلاقات ، وبيت للحاكم ، علاوة على ثلاثة أو أربعة بيوت أخرى للمستعمرين الإيطاليين الأوائل ، الذين سيضطرون للإقامة فى عصب والاشتغال بالتجارة ، ورابعاً فى إرسال حامية تتألف من خمسين من مشاة الأسطول إلى عصب علاوة على بحارة القطعتين الحربيتين ، ويمكن تكوين كل منهما مناصفة من الإيطاليين والقوات التى يمكن تجنيدها من عدن ، وخامساً فى إنشاء مرشح للمياه ، يمكنه تنقية أربعة أو خمسة آلاف متر مربع من المياه يومياً .

وأوصى دى أميزاجا بأن تقلع إحدى الباخرتين مرة كل شهر من عصب ،
وتمر على تاجورة وزيلع وبربرة وعدن ، وتحمل البريد والايطاليين الذين
يقيمون في عصب مجاناً في هذه الرحلات . واختتم تقريره السرى قائلاً أن :
« دليل الملاحة في المحيط الهندي » Sailing Directory of the Indian Ocean قد
ذكر العبارة التالية بشأن أوبوك : « اشترى الفرنسيون هذا المكان من سلطان
رهيفة المحلى ، ولكنهم لم يفعلوا أى شىء أكثر من إقامة كومتين من الأحجار
بارتفاع عشرة أقدام عند رأس أوبوك ونهاية الوادى » . ولذلك فإن دى
أميزاجا كان يشفق من إهانة الكرامة القومية الايطالية بشأن عصب في طبعة
جديدة من نفس « الدليل »^(١) .

وما أن عاد دى أميزاجا إلى إيطاليا حتى أيدت مجهوداته وإتصالاته مجهودات
واتصالات سايتو وروباتينو ، وحصلوا جميعاً على موافقة وزير البحرية ، الذى
أوصى الحكومة باتمام عقد ١٦ مارس سنة ١٨٧٠ مع برهان رهيفة ، وضمان
شراء جزيرة الدرملكية وقبل هذا الوزير أن يدفع مبلغ ٧٠٠ ريال (٣,٥٠٠ أو
٤,٠٠٠ ليرة إيطالية) للايجار السنوى ، علاوة على ٢,٠٠٠ روبية (٥,٠٠٠
ليرة إيطالية) لإتمام هذه الصفقة . وكان يرغب فى أن يقوم القنصل الايطالى فى
عدن بدفع هذه المصروفات وإقترح على مجلس الوزراء - من ناحية أخرى -
رصد مبلغ ١٠٤,١٠٠,٩٠ ليرة إيطالية لمشروعات الأشغال العامة فى
عصب ، والتى ستشارك فيها أكثر من وزارة^(٢) . وقبلت الحكومة الايطالية هذا
الاقتراح سعياً وراء إنشاء قاعدة بحرية لها فى البحر الأحمر ، وكلفت سايتو ،

(١) القبودان كارلو دى أميزاجا الى وزير الخارجية الايطالية - تقرير سرى مكتوب على ظهر Rapido فى ١٩ يونيو سنة ١٨٧٩ .

A.I. 1/1. Fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazioni militare di Assab-
"Spedizione de Amezaga." 1879).

(٢) أنظر وزير البحرية الى وزير الخارجية فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٩ A. I. 1/1. Fasc. 2.

المبشر المسيحي ، بالحصول على الأراضي اللازمة للمستعمرة الإيطالية الأولى في شرق أفريقية .

وسافر سايتو على الباخرة الحربية الإيطالية Esploratore ، بقيادة كارلو دي أميزاجا ، مع جياكومو دوريا Giacomo Doria المشتغل بعلوم الأحياء ، وأدورادو بكارى Odorato Baccari ، ووصل الى عصب قبل انتهاء فترة العشر سنوات ببضعة أيام^(١) . ووقع برهان على عقد جديد في يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٧٩ إعترف فيه بأنه إستلم من سايتو ، ممثل شركة روباتينو ، مبلغ ألف ريال كإيجار جزر أم البقر ورأس الرمل والدرمكية لمدة عشر سنوات ، علاوة على مبلغ ألفى روبية ثمنا لبيعه هذه الجزر بصفة نهائية^(٢) . وأعلن برهان في هذا العقد - الذي أعده الإيطاليون مقدما - بأنه يتنازل بعد إستلامه هذا المبلغ ، عن كل حقوق « ملكيته » و « سيادته » على جزر أم البقر ورأس الرمل ومجموعة الدرمكية ، وأن من حق سايتو أن يرفع عليها « العلم الإيطالي » . وكان هذا هو أول عقد بين الإيطاليين وبعض الأهالي يذكر لفظي « السيادة » و « العلم » .

وسافر سايتو في أول يناير سنة ١٨٨٠ إلى عدن على نفس الباخرة الحربية التي حضر عليها من إيطاليا ، وعاونه بننفيلد رولف Biennenfield Rolph قنصل إيطاليا في هذا الميناء ، على دعوة بعض التجار ورجال الحرف إلى الذهاب إلى عصب ، وإعطائهم شهادات تسمح لهم بفتح متاجر فيها . وعلم المقيم السياسي البريطاني في عدن أن الإيطاليين يحاولون إرسال بعض المواد الحربية الى عصب بدعوى الدفاع عنها ، فطلب الجنرال فرانسيس لوك إلى كارلو دي أميزاجا الامتناع عن إتخاذ أى إجراء في هذا الصدد ، إلى أن تصل

(2) A. I. 1/1. fasc. 2. (Predisposizioni per l'occupazione militare di Assab- spedizione de Amezaga 1879.)

(٢) انظر العقد - مرفق ٣ بمشروع القانون الخاص بعصب والصادر في ٤ يونيو سنة ١٨٨٢
A. I. 1/4 fasc. 25.

تعليمات لندن . وحاول المقيم السياسى البريطانى فى عدن أن يحافظ على حقوق مصر ، فكتب إلى قائد السفينة الايطالية : « قد تكون لا نعلم أن ممتلكات الحكومة المصرية تمتد على طول الساحل الافريقى للبحر الأحمر ، وأنها تحت إدارة غردون باشا المباشرة ، وهو معتمد لدى هذه الاقامة . ولذلك فأنى لأستطيع أن أعترف بأى سلطة سواء على هذه المناطق الخاضعة للحكومة المصرية » .^(١) ولم يقبل المقيم السياسى أن يقوم القائد الايطالى بنشاطه إبتداء من عدن ، وأن يستخدم هذه القاعدة -- باسم الحكومة الايطالية -- فى القيام بأعمال تضر بمصالح دولة متحالفة ودياً مع حكومة صاحبة الجلالة البريطانية^(٢) .

ولكن القائد الايطالى إحتمنى وراء العرف والتقاليد البحرية ، ورفض إستلام المذكرة الإنجليزية ، مدعياً بضرورة إبلاغها إياه عن طريق القنصل الإيطالى فى عدن . ولكنه ذكر أنه غير ملزم بتحليل آراء السلطات البريطانية ، عما قام به سايتو أو ماقد يقوم به فى عدن ، بصفته ممثلاً لشركة روباتينو ، وبخصوص أعماله التجارية^(٣) .

وتقابل المقيم السياسى فى عدن مع القبودان كارلو دى أميزاجا فى يوم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ولكن كل منهما إحتفظ بموقفه . وطالب المقيم السياسى القبودان بتحاشى القيام فى عدن بأى نشاط يتعلق باقامة مستعمرة فى عصب التى يعتبرها ميناء مصرى ، وأعلن عن رغبته فى إتخاذ موقف محايد ، وإن كان هذا الحياد صعباً ، خصوصاً وأن سايتو كان مندوباً حكومياً يسافر على السفينة Esploratore ويحظى بحماية قبودانها . وزادت شكوك المقيم السياسى

(١) اللواء فرانسيس لوك الى كارلو دى أميزاجا فى ٣ يناير سنة ١٨٨٠ . A. I. 1/2. fasc. 3.
(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) دى أميزاجا الى المقيم السياسى فى عدن ٤ يناير سنة ١٨٨٠ . A. I. 1/2. fasc. 3.

بعد أن رفض كل من القبودان والقنصل الايطالى إعطاء تأكيد رسمى بأن حكومة روما لا تسعى إلى « الاستيلاء على عصب سياسياً »^(١) ورفض القبودان نفى أو تأكيد شكوك المقيم البريطانى ، وإكتفى بأن أعلن أن سايتو هو أحد معارفه القدماء ، وأنه قد سمح له بالسفر على سفينته من عصب الى عدن ، وأنه لا يهتم بما قام به سايتو أو ماسيقوم به لصالح روباتينو وباسمها^(٢) .

ولكن الحكومة الايطالية شعرت أنها لن تنجح فى وضع الأسس الأولى لمستعمرتها فى شرق افريقية إذا ما إصطدمت منذ البداية بالسلطات البريطانية فى عدن ، فاضطرت إلى أن تظهر نوعاً من اللين ، وإلى أن تستخدم ألفاظاً مطاطة ، تسمح لها بتنفيذ جزء من مآربها ، وتترك للظروف المقبلة مهمة إتمام مابدأت . فنجد أن بننفليد رولف ، القنصل الالمانى لايطاليا فى عدن وقبودان السفينة الايطالية يعطيان للمقيم السياسى البريطانى فى هذه القاعدة التوكيدات والضمانات التى طلبها : فاذا كانت حكومة عدن تعارض فى شحن المهمات والرجال المتعلقين بسايتو ، والذاهبين لعصب - حيث كلفته شركة روباتينو باقامة منشأة تجارية - بناء على الشك فى أن سايتو هو مندوب للحكومة الايطالية ، ومكلف بأن يحتل أراضى عصب تحت إشراف قبودان السفينة Esploratore فان هذا الشك « يتعارض تماماً مع الحقيقة » ، وأكدوا للمقيم السياسى أن سايتو لم يكن له تجاه القبودان أى صفة من تلك الصفات التى تشك فيها حكومة عدن ، وأن الحكومة الايطالية قد « كلفت دى أميزاجا بحماية إقامة المنشأة التجارية لشركة روباتينو فى عصب ، ولكنها لم تكلفه أبداً باحتلال هذه الناحية عسكرياً » ، وطلبوا نتيجة لذلك من حكومة عدن ألا تعرقل أكثر من ذلك « العمل التجارى البحت الذى يقوم به أحد الرعايا الايطاليين فى أراضى بريطانية »^(٣) وقبل المقيم السياسى البريطانى هذا الضمان

A. I. 1/2. fasc. 3.

(١) المقيم السياسى الى دى أميزاجا - عدن فى ٧ يناير سنة ١٨٨٠

A. I. 1/2 fasc. 3.

(٢) دى أميزاجا الى المقيم السياسى - عدن فى ٧ يناير سنة ١٨٨٠

A. I. 1/2. fasc. 3.

(٣) دى أميزاجا الى المقيم السياسى . عدن فى ٨ يناير سنة ١٨٨٠

والتأكيد ، وسحب معارضته ، وأعلن موافقته على التعاون .^(١)

لم تترك الحكومة الإيطالية عملاءها بدون نقود في أثناء نشاطهم على سواحل البحر الأحمر . فسمحت للقبودان كارلو دي أميزاجا بيرية في ٩ مارس سنة ١٨٨٠ أن يستلم ما قيمته ٣٠,٠٠٠ فرنك « توضع تحت تصرفه » علاوة على ثلاثة آلاف ريال . وإستلم دي أميزاجا من القنصل الإيطالي في عدن يوم ١٣ مارس مبلغ ٣٠,٠٠٠ ليرة ذهباً ، من حساب وزارة البحرية ، ومبلغ ١٣,٤٧٠ ليرة من حساب وزارة الخارجية الإيطالية .^(٢) وكان من السهل على البعثة الإيطالية أن توالى نشاطها في البحر الأحمر بغد استلامها لهذه المبالغ .

وما أن عاد سايتو إلى رهينة حتى أعد عقداً جديداً تمهيداً لشراء حقوق من ملاك غير شرعيين . وأعطى لبرهان في هذا العقد ألقاباً جديدة هي « برهان بن محمد سلطان رهينة والسيد المطلق والمالك للأراضي الممتدة حول بلاد عصب - التابعة لإيطاليا - بقوة الحق التقليدي غير المنازع . »^(٣) وباع برهان بهذا العقد الموقع عليه في ١٥ مارس سنة ١٨٨٠ إلى سايتو بصفته ممثلاً لشركة روباتينو في جنوا كل الجزر الواقعة في خليج عصب بين رأس سنتيار ورأس لومة ، والتي تعتبر جزر فاطمة وفرمايه ومكوه وخليم ودلكور وأروكيه من أهمها ؛ وذلك علاوة على الساحل الممتد بين هذين الرأسين (سنتيار ولومة) ولمسافة ميلين صوب الداخل ، حتى الشيخ دوران ، ولمسافة أربعة أميال من هذه النقطة حتى رأس سنتيار .

(١) المقيم السياسي إلى دي أميزاجا . عدن في ٨ يناير سنة ١٨٨٠ . A. I. 1/2. fasc. 3.

(٢) دي أميزاجا إلى وزير الخارجية - عدن في ١٣ مارس سنة ١٨٨٠ .

A. I. 1/2. fasc. 3. fol. 3705.

(1) Sultan de Roheita, sovereign patron absolu et propriétaire du

terretoire s'étendant autour du pays d'Assab, propriété italienne, par la force d'un droit traditionnel et incontesté. أنظر العقد رقم ٤ المرفق بالمشروع بـ ١٨٨٢

٤ يونيو سنة ١٨٨٢ - الحس بعصب . A. I. 1/4. fasc. 25.

وبلغت قيمة هذه الأراضى ١٣,٠٠٠ ريال ، إستلم برهان ٤,٠٠٠ منها عند التوقيع على العقد ، وأصبح له أن يستلم ٣,٠٠٠ بعد ثلاثة أشهر ، والستة آلاف الباقية بعد عام . وإضطر برهان أن يذكر فى العقد أنه يتنازل هو وورثته عن كل حقوق « للملكية » و « للسيادة » على هذه الجزر وهذه الأراضى . ثم قام سايتو فى يوم ٢٣ إبريل بتقديم مبلغ ٢٠٠ ريال إلى حسن وإبراهيم وراجى أولاد أحمد^(١) . وفى يوم ١٥ مايو قبل هؤلاء الإخوة الثلاث أن يبعوا إياه ولحساب شركة روباتينو ، جزر سنايور مع المنطقة الساحلية الواقعة بين رأس درمة ورأس لومه ، وعلى إمتداد ستة أميال من الساحل . وكانت جزيرة سنايور تتحكم من الشمال فى مدخل ميناء عصب ، مما دفع الإيطاليين إلى الحصول عليها . وكان هذا البيع نظير مبلغ ١٥,٠٠٠ ريال ، منها مائتين قدمها سايتو كعربون ، ثم دفع لهما ٣٠٠ عند التوقيع على العقد ، ووعدهما بدفع الألف الباقية بعد عام^(٢) . ولم ينس سايتو بطبيعة الحال أن يطلب إلى هؤلاء العربان أن يتعهدوا بالتنازل عن كل حقوق « ملكيتهم » و « سيادتهم » على هذه الجزر وهذه الأراضى .

وبالإختصار فإن الأراضى التى اشتراها سايتو كانت عبارة عن شريط ساحلى طوله ٣٦ ميلا ويتراوح عرضه بين ميلين وعشرة أميال ، أى مساحة ٦٣١ كيلو متر مربع و ٧٥ هكتار ، وقد ردد الأهل المتقنين فيها بحوالى مائة نفس ، معظمهم من الدناقل .

(١) تقرير كارلو دى أميزاجا الى وزير الخارجية فى ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٠ .

A. I. 1/1. fasc, 3. Spedizione de Amezaga per la sistemazione di Assab; Nuovi acquisti del prof. Sapeto. 1880.

(٢) انظر عقد ٤ مرفق بالمشروع بقانون فى ٤ يونيو سنة ١٨٨٢ الخاص بعصب

A.I. 1/4. fasc. 25.

(٢) - دفاع مصر عن حقوقها :

علمت الحكومة المصرية في بداية عام سنة ١٨٨٠ من سلطاتها في مصوع ، ومن إحدى السفن التي تعمل في المرور على السواحل في البحر الأحمر ، أن إحدى السفن التجارية الإيطالية قد حضرت الى عصب ، ورفعت العلم الإيطالي على الساحل ، وأن السفينة الحربية الإيطالية Esploratore قد حضرت كذلك إلى نفس الجهة ، وتركت فيها بعض بحارتها^(١) . فأعلنت الحكومة المصرية إندهاشها من أن تأخذ الحكومة الإيطالية مكان شركة روباتينو ، وجددت احتجاجاتها ، وأكدت حقوقها ، وذكرت الحكومة الإيطالية بتصرّياتها السابقة التي تتعارض كل المعارضة مع هذا الافتتاح على حقوق مصر الإقليمية .

وإضطرت الحكومة الانجليزية أن تأخذ جانب الحكومة المصرية ، منعا من الاعتراف بمبدأ سيترتب عليه مضايقة إنجلترا في طريق مواصلاتها مع الشرق الأقصى ، إذا ما تعددت القواعد البحرية الأجنبية على هذا الطريق . فذكر اللورد سالسبرى أن عصب تقع ضمن الأراضي المصرية ، وكتب الى السير ل. باجيت سفير في روما : « أصدر الباب العالي لخديو مصر فرمانا جديداً في عام ١٨٦٦ أدخل به قائممقامية مصوع ضمن ملحقات الخديو ، ولم يناقش أحد في أن خليج عصب يدخل في نطاق هذه القائمقامية . وكان هذا التنازل عن السلطة لخديو مصر ، مع حقوق مصر على زيلع وبربرة وبلهار ، هي سبب تعيين ممتاز باشا حاكماً مصرياً على كل الساحل من السويس حتى رأس جاردافوى . فمهما تكن الإجراءات الى إتخذت حتى الآن أو ستتخذ في المستقبل بشأنها ، ومهما تكن الادعاءات المقدمة ، فإن حكومة صاحبة الجلالة

(١) مصطفى فهمي باشا إلى دي مارتينو قنصل إيطاليا العام في مصر في ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ مرفق بتقرير كوكسون الى اللورد جرانفيل في ٢٣ يوليو سنة ١٨٨١ أنظر ملحق رقم ٢ برقم ٦٥ ص F.O.141/144. N-201. S,P, Vol, LXXXII, 1882, (c. 3300) ٤٥ - ٤٦

[الملكة] لا تستطيع أن تتخذ أى موقف يخالف ذلك الذى يتضمن الاستمرار فى إحترام من تعتبره صاحب السيادة الشرعية على الساحل - تلك السيادة التى تعتقد أنها تخص بلا جدال خديو مصر ، بصفته حاكما بمقتضى فرمانات سلطان تركيا ، إذ أن الاصرار على أنه فى إستطاعة أحد المشايخ المحليين أن يخرق أو يكسر هذه السيادة المؤكدة والمباشرة رسميا ، هو مبدأ خطير إذا ما طبقناه بشكل عام ، ولا يمكن لحكومة صاحبة الجلالة أن توافق عليه » (١).

ولكن الحكومة الايطالية كانت مصممة على عدم التراجع فيما أقدمت عليه . وأجاب كايرولى **Cairolì** رئيس الوزارة الايطالية على استجواب فى مجلس النواب فى يوم ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ قائلا : « إن بيع بعض الشيوخ الوطنيين المعتبرين على أنهم كانوا دائما مستقلين خليج عصب الى شركة روباتينو قد حول حق السيادة ، طبقا لقواعد القانون الدولى ، للحكومة الايطالية » (٢) وأضاف أن الشركة قد تناست هذا المشروع فترة من الوقت ، ولكنها عادت وإلتفتت اليه نظرا لأهمية المصالح التى يمثّلها انشاء محطة فى عصب ، وخصوصا بعد انشائها لخط ملاحية فى البحر الاحمر . وشرح مزايا خليج عصب ، والأمل فى أن تتخذ التجارة الأوربية هذا الميناء كقاعدة للوصول إلى هضبة الحبشة . ولما كانت عصب ناحية شبه خالية ، يحيط بها أهالى رحل بدائيون ، فقد أصبح على الحكومة الايطالية أن تحمى هذه المحطة الناشئة ، وأصدرت أوامرها إلى السفينة *Esploratore* والسفن الأخرى لقياس أعماق المياه ، ودراسة السواحل فى هذه المنطقة من البحر الاحمر . وأنهى كايرولى خطابه بأن أكد أن خليج عصب « لن تكون له فى أى يوم من الايام أهمية حربية ، وأنه لن تكون له أى أهمية بالنسبة لاييطاليا إلا من وجهة النظر

(١) اللورد سالسبرى الى السير ا. باجيت فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٠ - F.O. 78/3365 وأنظر S.P. Vol. LXXXII, 1882. (c. 3300.). app. p. 195.

(٢) مختصر بخطاب كايرولى فى مجلس النواب الايطالى فى ١٦ مارس سنة ١٨٨٠ - ترجمة مرفق ٣ بتقرير باجيت الى سالسبرى فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٠ . F.O. 170/287 N-168

التجارية ، وربما من الناحية العلمية»^(١) .

ورأت حكومة لندن أن إيطاليا تواصل سياستها التوسعية في البحر الأحمر . رغم تصريحاتها السياسية . فأصدرت الأيرالية أوامرها الى السفينة الحربية Philomel باستطلاع تحركات وأعمال السفن الحربية الايطالية في خليج عصب . وجاء تقرير القبودان برنرز Berners يشهد بأن الايطاليين قد إستولوا على كل الجزر الرئيسية التي قد تكون لها أى أهمية ، علاوة على إستيلائهم على الساحل ، مما سيسمح لهم بانشاء مستودعات للفحم يمكنهم في المستقبل أن يدافعوا عنها بسهولة^(٢) . ولم تتأخر وزارة الخارجية البريطانية كثيرا في إصدار مرسوم ٢٧ مارس سنة ١٨٨٠ الذي مد سلطة القنصل الانجليزي في جدة على عصب وأخذت الوزارة الايطالية تتمعن في الأمر^(٣) ، إذ أن هذا القنصل كان معتمدا لدى السلطات العثمانية ، ويقوم بتمثيل دولته في الأراضي التركية . وكان هذا الاجراء من جانب الوزارة البريطانية يعتبر توكيدا لتبعية سواحل البحر الأحمر للدولة العثمانية ، ويمنع حكومة إيطاليا من تغيير وضعية هذه الأراضي ومن ضمها رسميا ، أو إعلان حمايتها عليها .

وخشيت الحكومة الايطالية من موقف إنجلترا ، وإضطرت رئيس الحكومة الايطالية أن يكتب الى السفير الانجليزي في روما ، ملخصا آراء حكومته بشأن عصب ، ومستندا إلى بضع فقرات جاءت في الكتاب الأزرق الانجليزي 1846-1868 Abyssinia والذي كانت وزارة الخارجية البريطانية قد نشرته بعد حملة الجنرال نابيير على الحبشة . استند كايرولى الى هذه الآراء لكي يثبت أن « سلطان » رهيفة - برهان - الذي تفاوض مع مندوبى شركة روباتينو

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) تقرير برنرز من عدن في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٠ - محول من الاميرالية الى الخارجية في ٢١ مايو سنة ١٨٨١ .
S. P. Vol. LXXXII, 1882. (C. 3300). No 4. pp. 12-13.

(٣) منابريا السفير الايطالى في لندن الى مانشيني وزير الخارجية الايطالية في ١٤ أبريل سنة ١٨٨١ .
A. I. 1/1. Fasc. 3. fol. 61.

كانت له حقوق سيادة لاشك فيها على هذه الأراضي ، علاوة على ملكيته لها .
وجدد كايرولى في نفس الوقت تأكيدات وتصريحاته التى أدلى بها فى مجلس
النواب فى يوم ١٦ مارس ، والتى تصر على الطابع التجارى والعلمى لهذه
المنشآت الجديدة ، وأكد « أن خليج عصب لن يكون أبدا منشأة حكومية لها
طابع عسكري ... وأنه لن توضع أى حاميات أو قوات على الساحل أو على
الجزر ، ولن تقام عليها أى تحصينات » . وطلب من السفير الانجليزى أن يعتبر
هذه التأكيدات قاطعة وملزمة لاييطاليا^(١) . أما حكومة القاهرة فانها قد
أصدرت مرسوما فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٠ بتعيين على باشا رضا حاكما عاما على
كل الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وأكدت أن ممتلكاتها تمتد حتى رأس
جاردافوى^(٢) : وفى يوم ٢٥ أبريل استدعى مصطفى فهمى باشا ، ناظر
الخارجية المصرى ، دى مارتينو ، القنصل العام الايطالى فى القاهرة ، وأبلغه أن
مصر تدافع عن حقوق سيادتها التامة والمطلقة على خليج عصب ، وأنه إذا
كانت شركة روباتينو ترغب فى إنشاء محطة تجارية فى عصب ، أو مخزنا للفحم
اللازم للسفن ، فلم يكن ولن يكون هناك أسهل من أن تقدم طلبا بهذا الشأن
إلى الحكومة الخديوية .. التى أظهرت دائما إستعدادها للالتفات لكل ما يخدم
تنمية الملاحة والتجارة^(٣) .

والتجأت الحكومة الايطالية الى وزارة الخارجية البريطانية طالبة « أن
يستخدم اللورد جرانفيل نفوذه الواضح فى مصر لكى يمنع الخديو من القيام
بمحاولات جديدة ، لا يمكنها إلا أن تؤثر على العلاقات الجيدة التى ترغب

F.O. 170/299.

(١) كايرولى إلى باجيت فى ١٩ أبريل سنة ١٨٨٠ .

F.O. 170/287. No 168.

وباجيت إلى سالسبرى فى ٢١ أبريل سنة ١٨٨٠ .

Le Moniteur Egyptien, and Standard

(٢) أنظر فى ١٤ ابريل سنة ١٨٨٠

A.I. 1/3. fasc. 3. fol. 26.

وانظر منابريا الى مانشيني فى ١٤ أبريل سنة ١٨٨٠

(٣) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٥ أبريل سنة ١٨٨٠ - مرفق ١ بخطاب كوكسون

(القنصل الانجليزى فى مصر) الى جرانفيل فى ١٣ يوليو سنة ١٨٨١ أنظر ايضا F.O. 141/144.

No 201. S. P. Vol. LXXXII. 1882. (C. 3300). annexe I à No 65. pp. 45-46.

إيطاليا في الاحتفاظ بها مع كل الدول»^(١) . وفي نفس الوقت نلاحظ أن الرد الإيطالي على المذكرة المصرية الصادرة في ٢٥ أبريل كان أقل ودا ، ولا يحمل أى محاولة للتفاهم في المسألة . إذ أن هذا الرد قد أكد ، وأصر على أن كل من الباب العالي ومصر لم يباشرا منذ قرون عديدة أى حق من حقوق الملكية أو السيادة على هذه الأراضي ، وأضاف أن فرمان سنة ١٨٦٦ لا يتعلق بالمسألة القائمة ، إذ أن إيطاليا لا ترفض الاعتراف بأن الخديو قد حصل على إدارة قائممقامية مصوع ، بل بتوفض إمتداد حدود هذه المحافظة بشكل يجعلها تشتمل على عصب^(٢) . تلاعب بالآراء وبحقوق الغير . وطلب كايرولى الاحتفاظ بالوضع القائم الى أن تثبت الحكومة المصرية حقوق ملكيتها وسيادتها على عصب . وكانت هذه هى أول مذكرة رسمية تذكر الجزر الواقعة في الخليج ، إذ أن المراسلات الإيطالية السابقة لم تكن تتحدث حتى الآن الا عن أراضي إشترتها شركة روباتينو على الساحل .

واحتفظت مصر بموقفها ، ورفضت الإعتراف بأى منشأة أجنبية على سواحل البحر الأحمر . وأكد مصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية لكوكسون القنصل البريطاني في القاهرة في يوم ٣ أكتوبر « أن الحكومة المصرية ليست لديها أى نية لادخال أى تغيير على الموقف الذى إتخذته بالنسبة لادعاءات إيطاليا »^(٣) .

ولكن الإيطاليون لم يعيروا حقوق مصر كبير إلتفاف ، وإستمروا في أعمالهم على سواحل البحر الأحمر ، وإستمروا في تحصين الساحل وفي إرسال

(١) مذكرة الجنرال منابريا السفير الإيطالي في لندن الى اللورد جرانفيل في ١٣ مايو سنة ١٨٨٠ . S.P. Vol LXXXII. 1882. (C, 3300). No 2. pp. 7-9.

(٢) كايرولى الى دى مارتينو في ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ - مرفق بتقرير ماليت الى جرانفيل في أول يونيو سنة ١٨٨٠ . F.O. 141/134. No 222.

(٣) كوكسون الى جرانفيل في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ . F.O. 141/134. No 311.

المواد الحربية والجنود ويروى لنا قائد السفينة الحربية البريطانية في ٢٨ يونيو .
وبعد زيارة جديدة قام بها لسواحل البحر الأحمر ، أن منشأة عصب كانت في
تقدم مستمر ، فقد بنى الايطاليون فيها منازل عديدة ، وبعض الورش وإحدى
« السقالات » في الميناء . وبالرغم من ذلك فلم يكن هناك أى إيطاليين
مقيمين في هذه الجهة سوى سايتو ، الذى جمع بعض الأعراب للعمل تحت
إشراف بحارة السفينتين الحربيتين الايطاليتين^(١) .

وقام سايتو بجانب هذه الأعمال الانشائية بأعمال أخرى لها صبغة سياسية
واضحة : ذلك أن برهان بن أحمد قد شعر بأنه قد أصبح مهدداً في مركزه تجاه
الحكومة المصرية ، إذ أنه لم يكن من المعقول أن تبقى أخبار العقود التى وقع
عليها ، والمبالغ التى استلمها من الايطاليين سرّاً لمدة طويلة . وكان قد إستلم
بعض المبالغ ، وكان يسعى الى استلام غيرها . وفهم سايتو أن أى إجراء
تتخذه الحكومة المصرية ضد برهان - وهو أحد رعاياها وموظف لديها -
يمكنه أن يهدد جميع العقود المبصوم عليها من هذا الشيخ ، وبالتالي يهدد
« القواعد » التى أراد أن يبنى عليها « ملفات الممتلكات الايطالية في البحر
الأحمر » . وكان هذا هو السبب الذى دعا كل من سايتو وبرهان إلى التفكير
في تغيير جنسية هذا الأخير .

وقابل سايتو برهان يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ عند رأس دميرة ، ووقعها
على عقد جديد وصف برهان بأنه « سلطان رهينة المعترف به من كل العدائل
والدناقل تبعاً لنظام الوراثة ، والمالك لكل البلاد والسواحل في خليج أنسلى
وخليج تاجورة ، حتى الممتلكات الايطالية الحالية في منطقة الدناقل ، (وفيما

(١) أنظر هذا التقرير محمول عن طريق قائد الأسطول من زنبار إلى الاميرالية
S.P. Vol. LXXXII. 1882. (c. 3300). No 10 et annexes P. 18.

عدا الممتلكات الفرنسية في أوبوك (١) وكان الجنرال نابيير قد أبلغ بلاده - بعد نزوله في خليج أنسلي بجوار مصوع سنة ١٨٦٧ في حملته على الحبشة - أنه لا يظهر لمصر سلطة واضحة على هذا الخليج ، وذلك تمهيداً لاستيلاء البريطانيين عليه ، والسيطرة منه على الحبشة ، أو عملاً على العودة إليه مرة أخرى إن إقتضى الأمر ، دون أن تعارض مصر في ذلك ، ونشرت إنجلترا هذا التقرير في الكتاب الأزرق الخاص بالحملة . فأرادت إيطاليا الاستفادة من ذلك ، ونسبة ملكية هذا الخليج ، والسيادة عليه ، الى برهان رهينة ، تلاعباً بحقوق مصر ، وإرتكاناً الى تقرير انجليزى ، كما أنها لم ترغب في الدخول في مشادة مع فرنسا بشأن أوبوك ، ويظهر لنا ذلك أن سابيتو كان على اتصال وثيق بالفنيين الرسميين المتخصصين في الشؤون الافريقية لدى حكومة روما . وعلى أى حال فإن برهان رهينة قد أعلن خضوعه التام لملك إيطاليا ، وأعلن تبعيته له دون أن يدفع أى جزية ، وتعهد بالا يسمح بتجارة الرقيق في جميع أنحاء « سلطنته » ، وأن يعطى لشركة روباتينو ولجميع الايطاليين كل التسهيلات اللازمة لأقامتهم في سلطنته أو لارتحالهم في أنحائها ، دون أن يجبرهم على دفع أى ضرائب ، وأن يحمى الممتلكات الايطالية في خليج عصب ، والسواحل التى اشترتها الشركة ، والوكالات والقوافل الايطالية المقيمة أو المسافرين في أرجاء سلطنته ، وأن يتعاون جدياً مع المستعمرة الايطالية ، وأن يوصلها بالحبشة عن طريق العوصا ، أو عن أى طريق آخر ممكن . وتعهد برهان كذلك ، في المادة السادسة والسابعة من هذا العقد ، ألا يبيع أو يتصرف في أى جزء من بلاده أو ممتلكاته دون أن يحصل على موافقة حكومة ملك إيطاليا ، وألا يدخل في حرب مع أعداء خارجيين أو مع قبائل أخرى من العدائيل أو الدناقل دون أن يستشير السلطات الايطالية في عصب ، تلك السلطات التى تستطيع أن تحكم على الموقف ، وتقدر المشاكل الداخلية أو المصاعب الخارجية . ولقد أصبح للشيخ برهان بعد ذلك ، وفي نظير ذلك ،

(1) A.I. 1/1. fasc. 7.

في رفع العلم الايطالى على سلطنته وبلاده ، وذلك لكي يظهر لكل
والاجانب أنه هو وورثته من بعده قد أصبحوا سلاطين تابعين لملك
، وموضوعين تحت حماية الحكومة الايطالية^(١) . وأخيرا فان سايتو قد
بتوصيل هذا العقد الى حكومة روما ، وباغرائها على قبوله والموافقة
ولم يصبح برهان موظفا ايطاليا بعد توقيعه على هذا العقد ، ولكنه
من سايتو على وعد بأنه سيستلم سنويا مبلغا من المال ، في نظير
ت التي سيقدمها للايطاليين ، ولكن على شرط أن يبقى كل ذلك الأمر
حتى تصل موافقة حكومة روما عليه .

سبح الأمر في منتهى الدقة في البحر الأحمر . فوافقت حكومة روما على
قد الأخير ، ولكنها شعرت بالأخطار التي يهدد بها برهان نفسه تجاه
ت المصرية . فأرسل وزير الخارجية الإيطالية برقيتين إلى قنصله في
في يوم ١٤ أكتوبر ، يشرح له فيها ما يجب عليه فعله في هذه المسألة .
القبودان فريجيريو Frigerio قائد Eltore Fieramosca إلى برهان ،
بعدم التحدث إلى أي كان عن هذا العقد ، كما أوصاه « بالاحتجاج
حالة أي إعتداء عليه ، وأن يحذر من أن يقبض عليه ، وأن يلتجئ إلى
في حالة الضرورة »^(٢) .

مت الحكومة الايطالية قد كلفت فريجيريو بمهمة أخرى ، هي محاولة
ض حنفري العوصا في مسألة فتح طريق القوافل الموصلة بين الساحل
. وجاء رد حنفري مشجعا لاطاليا ، إذ أنه أعلن إستعداداه لمعاونة
الايطالية . فحاولت إيطاليا الاستفادة من هذا الموقف ، وذلك بارسال
اسة الطريق ، والامكانيات الاقتصادية والتجارية في بلاد العوصا

(1) A.I. 1/1. Fasc. 7.

نظر التقرير السرى لهذا القبودان مرسل الى وزير الخارجية الايطالية من عصب في يوم ٢٤
A.I. 1/1 fasc. 7.

نفسها . وأوصى فريجيرو بعدم إضاعة الوقت في تنظيم هذه البعثة وإرسالها خاصة وأن الفرنسيين كانوا قد جهزوا بعثة مماثلة للتوغل في شرق إفريقية ابتداء من أوبوك . ورأى فريجيرو أن هذه البعثة الإيطالية ضرورية حتى لمجرد تكوين فكرة عن موارد الأقاليم الداخلية في القارة ، ومعرفة إمكانيات التجارة المستمرة ، استعدادا لوضع مشروعات جديدة للمستقبل^(١) .

وكانت كل هذه العمليات تتطلب المال ، بطبيعة الحال ، وإضطرت الحكومة الإيطالية أن تأمر الكريدى ليونيه في بورسعيد بدفع مبالغ جديدة إلى القبودان فريجيرو . وفي يوم ٩ ديسمبر حملت إحدى السفن الإيطالية أمر الدفع الصادر في أول ديسمبر ، محولا من بورسعيد إلى عدن^(٢) . وسمح ذلك لفريجيرو بأن يسلم إلى برهان شيكا يدفع بعد أسبوعين ، وموقع عليه من قنصل إيطاليا في عدن « وبمبلغ يعادل ما قيمته ٩,٣٦٠ ليرة إيطالية ذهباً »^(٣) . تلك هي الطرق التي اتبعتها الدول الاستعمارية في الحصول على صكوك التنازل من الأهالي - واستخدمت هذه الصكوك كذريعة لكسر الحقوق الإقليمية للدول الشرقية والأفريقية - وإن البحث في دور المحفوظات الأوربية ليظهر تفاصيل نشاط وكلاء هذه الدول الاستعمارية والطرق الملتوية للحصول على الأراضي الأفريقية .

(٣) - القوميسيير الإيطالي في عصب :

كانت الحكومة الإيطالية تأمل في أن تصل إلى تسوية بشأن عصب مع خديو مصر . ولقد عرفت العالم محمد توفيق بضعفه الظاهر الواضح ، مما أظهره

(١) تقرير القبودان فريجيرو إلى وزير الخارجية الإيطالي - سرى - عصب في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠ . A. I. 1/1. fasc. 7.

(٢) التقرير السابق .

(٣) القبودان فريجيرو إلى وزير الخارجية في ٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ . A.I. 1/1. fasc. 7 Vol. 59.

لايطاليا كأضعف نقطة في خط الدفاع عن السيادة الاقليمية المصرية ، يمكن عبرها الوصول الى مصالحها الاستعمارية . ورغمما عن ذلك فانه لم يكن من سلطة الخديو أن يتصرف في أراضي الدولة ، ولم يكن يوافق على أن تتقاسم الدولة أملاكه ، وكان يخشى من أن يكون ضعفه في هذه المسألة ذريعة لتدخل سلطان تركيا في الأمر وعزله ، كما فعل مع الده اسماعيل من قبل ، أو أن يقلب عليه الشعب من ناحية أخرى دون أى مقابل . ولم يكن من السهل على ايطاليا أن تصل الى موافقة محمد توفيق دون أن تمر عن طريق الوزارة المصرية ، والقنصل العام البريطاني في القاهرة ، وكان كل منهما يعارض تمام المعارضة في توسع ايطاليا في سواحل البحر الاحمر على حساب مصر . وكان موقف الوزراء المصريين معروفا ، ولا غبار عليه . أما السير ادوارد ماليت - القنصل العام البريطاني في القاهرة - فكان معروفا أيضا للحكومة الايطالية ، إذ أنه شغل منصب السكرتير الاول للقنصلية البريطانية في ايطاليا قبل مجيئه لمصر ، وكانت له من السمعة ما يمنع أى أمل في الوصول الى اتفاق معه على حساب مصالح الامبراطورية البريطانية . ولكن الكنسولتنا اعتقدت أن مجيء جلادستون مع جرانفيل للوزارة البريطانية يمثل عهداً جديداً متميزاً عن عهد دزرائيلي ، الذي أراد السيطرة على مصر . فانتهزت الوزارة الايطالية هذه الفرصة ، واشتكت من نشاط السير ادوارد ماليت الذي كان يعارض « النفوذ الشرعى » لايطاليا في مصر ، وخصوصا في مسألة إنشاء مؤسسة عصب . وأعلنت الحكومة الايطالية أملها في ألا يشاطر جلادستون أو جرانفيل آراء السير ادوارد ماليت ، وفي أنهما يرغبان في تعاون ايطاليا في العمل السلمى ، لتدعيم النظام في مصر ، وفي انهما سينظران الى المحاولة الايطالية المتواضعة ، التى تسعى الى التنمية الاقتصادية في عصب على أنها لا تتعارض ، حتى ولو مؤقتا ، مع المصالح البريطانية . وطلبت الحكومة الايطالية من وزارة الخارجية البريطانية أن تدعو السير ادوارد ماليت الى أن يعمل على التمعن في « الود المتبادل » بين الدولتين^(١) .

(١) مافى وزير الخارجية الايطالية الى الجنرال منابريا - السفير الايطالى في لندن . روما في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠ .
A. I. 1/1. fasc. 7.

ولم تنتظر الحكومة الإيطالية نتيجة هذه المذكرة حتى تبدأ في الخطوة التالية ، إذ أنها كانت قد أعدت مشروعا لتنظيم إنشاء مؤسستها في البحر الأحمر . ووافق مجلس الوزراء الإيطالي في يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٠ على المرسوم الخاص بإنشاء وتنظيم إختصاصات منصب « القوميسيير المدني » لهذه المؤسسة التجارية ، لتمثيل الحكومة الإيطالية في عصب . وكان على هذا القوميسيير أن يخضع مؤقتا لوزير الخارجية^(١) وعليه أن يشرف على جميع الإدارات اللازمة ، بمعاونة سكرتير ، ومحاسب ، ومندوب عن الأمن العام ، وأحد المترجمين للغة العربية ولهجة الدناقل . أما مندوب الأمن العام فكان عليه أن يحافظ على النظام ، وأن ينشئ قوة صغيرة من الحرس ، تتألف من الأهالي ، وتخضع للقوميسيير ، الذي كان له أن يشرف على تنظيمها ، طبقا لعدد سكان المستعمرة وحاجياتهم وعاداتهم . وعهد هذا المرسوم بالخدمة الصحية الى طبيب السفينة الحربية الراسية في عصب ، وعليه أن يباشر سلطاته باسم القوميسيير ، أما المحاسب فقد كان عليه أن يشرف على اعمال البريد ، وكان للقوميسيير أن يحكم طبقا للقوانين السارية في إيطاليا ، على أن يلاحظ الحالات الخاصة ، والعرف والديانات لسكان المستعمرة . وكان عليه أن يقدم الى موافقة حكومة روما ، وفي مدة ستة أشهر ، جميع اللوائح الخاصة اللازمة لسير العمل المؤقت ، في إدارات الأمن والصحة ، والبريد والقضاء . وكان عليه أن يقدم مشروعا في مدة شهرين من إقامته بعمله ، يخص الشؤون الادارية وأعمال المنافع العامة ورحلات الاستكشاف والمحافظة على العلاقات الودية مع السلاطين المحليين ، ثم يقدم الميزانية اللازمة لذلك . وكان عليه أن يشرف على إرسال الحسابات والمصروفات إلى روما كل ثلاثة أشهر . ولم يكن له الحق في تنفيذ مشروعات الأشغال العامة والبناء غير الموجودة في الميزانية دون الحصول على إذن من الحكومة ، إلا في حالة الضرورة^(٢).

(2) Ordinanza Ministeriale, le 24 Décembre 1880 Istruzioni per le R. Commissaria civile; Ordinanza circa le attribuzioni del Commissaria Civile. A.I. 1/1. fasc. 5.

(٢) المرسوم السابق - انظر المواد ١ - ١٠ .

وأنشأت الحكومة الإيطالية محطة بحرية في خليج عصب ، توكيداً لسلطة القوميسيير ، وإجابة لحاجاته للدفاع عن المستعمرة ، والحفاظة على النظام فيها . وكان على قائد هذه المحطة أن يحافظ - في معاملاته مع القوميسيير ، والذي كان يحتل منصب يعادل منصب قنصل - على اللوائح القنصلية الخاصة بالبحرية الإيطالية . وكان على القائد أن يشارك ، قدر المستطاع ، في أعمال الإستكشافات الجغرافية ، والأعمال الطبوغرافية والهيدروغرافية ، وغيرها مما يلزم للمستعمرة ، وأن يشرف على تنظيم الحملات والأعمال التي سيشارك فيها رجال البحرية الخاضعين له ، وذلك مع القوميسيير . وكان للقوميسيير ، بالاتفاق مع قائد المحطة البحرية ، الحق في إعطاء مكافآت لرجال البحرية الذين سيقومون بأعمال يدوية ، وذلك بنسب تتمشي مع رتبهم . وإذا ما اضطرت مصلحة الدولة القوميسيير إلى زيارة أى جزء من الساحل ، فقد كان له الحق في أن يطلب إلى قائد المحطة البحرية أن يقوم بهذه الزيارة على السفن الحربية الإيطالية . وتكون القيادة في هذه الحالات الخاصة بين يدي قائد المحطة البحرية . ولم يكن للقائد أن يترك خليج عصب دون أن يبلغ ذلك للقوميسيير ، أو قبل أن يتخذ معه الإجراءات اللازمة لضمان الأمن والنظام في أثناء غيابه بعيداً عن المستعمرة وعلى العكس من ذلك فإن جميع اختصاصات القوميسيير تعود - في حالة غيابه - إلى قائد المحطة البحرية الإيطالية في عصب^(١) .

أعلن هذا المرسوم وضمن وحدة وسلامة أراضي عصب ، وذلك باتفاق بين الحكومة الإيطالية وشركة روباتينو . ونص على عدم وجود أى تفرقة بين الإيطاليين والأجانب في الإقامة في عصب ، ولكن على أساس أن يحصل كل منهم على إذن خاص بهذه الإقامة . وكلفت الحكومة القوميسيير بالإشراف على أن يقيم كل من الأهالي والهنود في أحياء خاصة بهم ، ومنفصلة عن أحياء إقامة

(١) المرسوم السابق - انظر مواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

الأوروبيين ، وأن يضمن لهم حرية إقامة شعائرهم الدينية ، وإحترام عادات وتقاليد كل جنسية . وألغى هذا المرسوم تجارة الرقيق في أراضي عصب وفي خليجها . وأخيراً فإنه نص على حرية الدخول إلى ميناء عصب ، دون دفع أى ضرائب أو رسوم جمركية أو ملاحية أو خاصة بالمنائر ، وإعفاء المقيمين بها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة^(١) وذلك تشجيعاً للتجارة وإغراء على الإقامة هناك .

ونشرت ال Economist في ١ ديسمبر خبر إنشاء محطة بحرية وتجارية إيطالية في عصب ، فأبرق مصطفى باشا فهمى الى على باشا رضا حاكم عام سواحل البحر الأحمر يكلفه بالذهاب إلى عصب ، وتقديم تقرير عما يجرى هناك^(٢) ثم تحدثت الصحف الإيطالية عن تعيين أحد الموظفين الإيطاليين قومسييراً في « عصب للإشراف على الإدارة المدنية لهذه المستعمرة » وكان برانكى Branchi من رجال السلك القنصلى هو الذى وقع عليه الاختيار للقيام بهذه المهمة . وكلفت الحكومة الإيطالية جيوليتى Guilietti - الذى كان شارك في إستكشاف الأراضي القريبة من عصب - بمساعدته في مهمته الرسمية^(٣) .

وعلم على باشا رضا بأمر الاتفاق السرى الذى كان قد عقد منذ حوالى سنة بين شيخ رهيفة وبين سايتو ، والذى أعطى لشركة روباتينو بقية ساحل الخليج والجزر الموجودة فيه ، علاوة على جزء من الساحل الواقع إلى الشمال من رأس لومه . فلفت نظر سايتو ، في مذكرة بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وبصفته حاكم عام سواحل البحر الأحمر ، إلى أن مصر تمتلك كل الساحل الممتد من السويس حتى رأس حافون ، وليس لأحد عليها أى سيادة سوى الخديو ، وأن شيخ رهيفة ليس إلا « رعية مصرية وموظف منذ سنوات

(١) المرسوم السابق - انظر مواد ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ .

(٢) مالىت الى جرانفيل في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٠ . F.O. 141/134. No 378.

(٣) سير . باجيت الى جرانفيل في ١١ يناير سنة ١٨٨١ . F.O. 170/302. No 20 . وانظر « L'italie » في يناير سنة ١٨٨١ .

لدى حكومة الخديو « ، ونتيجة لذلك فليس لأى غيره الحق فى التصرف فى
أى جزء من الساحل أو فى الجزر ، وأن الأمانة تتطلب التخاطب مع الحكومة
المصرية ، المالكة الوحيدة لهذه البلاد^(١) .

وعلم الحاكم العام المصرى كذلك أن الايطاليين قد منعو إبراهيم ، شيخ
عصب ، من الإتصال بالسفينة المصرية « الجعفرية » فى يوم ٢٤ ديسمبر ،
ورغما عن كونه مصريا ، فإن سايتو قد منعه ، وهدده إذا ما ذهب إلى
السفينة ، وأرسل خطابا إلى شيخ رهيفة ينصحه فيه بعدم تلبية إستدعاء الحاكم
العام له ، فاحتج على رضا على تصرفات سايتو ، واحتفظ بجميع الحقوق
للحكومة المصرية . وأبلغ سايتو أن جميع هذه الاتفاقيات المذكورة تعتبر باطلة
أصلا-وشرعا ، مثلها فى ذلك مثل موضوع عصب ، الذى عالج بطريقة
مشابهة .^(٢) ثم إستمر على باشا رضا فى دورته التفتيشية ، فزار زيلع وبربرة
وبلهار وتاجورة ورهيفة ، وأبلغ القاهرة قبل عودته الى مصوع أنه قد أوقف
صرف مرتبات عدد من شيوخ العربان المقيمين على الساحل ، وفصلهم من
خدمة الحكومة .^(٣)

ومما لا شك فيه أن هذه الإجراءات كانت هى أقل ما يمكن لحكومة أن تقوم
به تجاه الاجانب المقيمين فى أراضيها ، وتجاه بعض العربان الرحل الذين
لا يقدرعون معنى التصرف فى أراضى الدولة للاجانب . ولكنها تدل كذلك على
ضعف الحكومة الخديوية فى ذلك الوقت ، وتدل أيضا على مقدار ما يمكن
للاجنبى الاستفادة به من وجود « نظام الامتيازات » فى البلاد الشرقية .

(١) مذكرة على باشا رضا حاكم عام سواحل البحر الاحمر الى سايتو وكيل شركة روباتينو فى
عصب - أنظر - المحفوظات التاريخية (عابدين) : ٣/٧ - ٣٦ .

(٢) أنظر مذكرة على باشا رضا إلى سايتو فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٠ . المحفوظات التاريخية
(عابدين) . ٣/٧ - ٣٦ .

(٣) تقرير على باشا رضا فى ٢١ يناير سنة ١٨٨١ . المحفوظات التاريخية (عابدين) ٣/٧ - ٣٩ .

أما إنجلترا فانها كانت مصممة على عدم ترك حرية العمل للحكومة الإيطالية في البحر الأحمر ، حتى لا تهدد قاعدتها في عدن في يوم من الأيام . فأسرعت وزارة الخارجية البريطانية - بعد إنشاء منصب القوميسيير الايطالى في عصب - بابلاغ روما أنها قد سجلت تصريحها الواضح القاطع الذى قدمه كايرولى للسير ل . باجيت في مذكرة ١٩ أبريل سنة ١٨٨٠ بأنه لن تنشئ في عصب أية مؤسسة حكومية لها طابع عسكري ، وأن إيطاليا لن تحتفظ بجنود أو إستحكامات على الساحل أو على الجزر الموجودة في الخليج .^(١) واذا كانت إنجلترا قد عجزت عن أن تمنع إيطاليا من أن تقيم مستعمرتها في شرق إفريقيا فانها قد اعترفت بها بشروط خاصة ، حتى تقيد حرية إيطاليا في العمل هناك . ولقد أسرعت الكونسولتا بأن أكدت لوزارة الخارجية البريطانية أن تعليماتها الصادرة للقوميسيير في عصب تهدف إلى طمأنة إنجلترا ، ومحاولة كسب تأييدها ، فكان عليه ألا يخفى عن أحد أن عصب لن تكون في يوم من الأيام وسيلة لمضايقة إنجلترا ، أو نقطة لتهديد الممتلكات البريطانية ، وأنه سيكون من دواعى الشرف لإيطاليا أن تجد السفن الإنجليزية في يوم من الأيام في هذا الميناء ما قد يكون نافعا لها .^(٢) وبعد أيام حضر الجنرال منابريا ، السفير الايطالى في لندن ، لرؤية اللورد جرانفيل ، وترك له نص برقية إدعى أن كايرولى قد أرسلها للقوميسيير في عصب يمدح فيها سلوكه للامتناع عن عمل محضر رسمى عند وصوله لعصب ، وعن كل عمل قد يظهر على انه إستيلاء رسمى من جانب الحكومة الإيطالية ، خصوصا وأن الصحف كانت قد أظهرت تعيينه في هذا المنصب على أنه إستيلاء رسمى تقوم به إيطاليا على سواحل البحر الأحمر ، مما قد يثير شكوك أى دولة من الدول .^(٣) تزلف من جانب ايطاليا لانجلترا ،

(١) جرانفيل إلى ريمان في ٢٦ يناير سنة ١٨٨١ .

S.P. Vol, LXXXII, 1882. (c. 3300.) No 14. PP. 20-21.

(٢) ملخص التعليمات . مرفق ٢ بخطاب منابريا إلى جرانفيل في ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

(٣) كايرولى الى القوميسيير في ١٨ فبراير سنة ١٨٨١ مرفق بخطاب منابريا الى جرانفيل في ٢٢ مارس سنة ١٨٨١ .

وخذاع بالشكليات التى تخفى وراءها الرغبة فى التوسع على حساب الغير .

وعلى أى حال فإن للتوكيدات التى أعطتها إيطاليا لـانجلترا كانت صريحة إذ أنها أعلنت أنها لن تتنازل عن هذه التجربة التى يمكن أن تصبح من الناحية التجارية مصدر ربح للمصالح الإيطالية ، دون أن تضايق المصالح الانجليزية بأى شكل من الأشكال^(١) . ولقد صحت إيطاليا هذه التوكيدات بطلب تقدمت به لحكومة لندن ، وشرحت فيه أنها ستضطر إلى أن تتقدم إلى البرلمان لـكى يوافق على الميزانية الخاصة بعصب ، وأنها تأمل أن تتمكن فى نفس الوقت من أن تعلن أن انجلترا لا تعارض فى قيام مؤسسة عصب الناشئة ، وأنها قد أكدت للحكومة الإيطالية أنها تؤيدها أدبيا ، إذ « أن الأمر لا يعدو إنشاء نقطة تموين للملاحة على ساحل قاحل غير مشجع ، ويقرب سكانه من المتوحشين »^(٢) . ولكن الحكومة الانجليزية لم تكن مستعدة لتقديم مثل هذا التصريح ، أو الموافقة على التصريح به فى البرلمان الايطالى على لسانها . وفى هذا الوقت نشرت الصحف الإيطالية بلاغات تدل على أن القوميسيير قد إستولى على أراضى عصب رسميا باسم الحكومة الإيطالية . وأسرع السفير الايطالى فى لندن بتأكيد عدم صحة هذه الأنباء للورد جرانفيل وتأكيد أن مهمة القوميسيير ليست إلا المحافظة على النظام^(٣) . ولكن وزارة الخارجية البريطانية قد تأكدت من أن إيطاليا تظهر غير ماتخفى ، وشعرت أن إيطاليا لن تنفذ تعهداتها .

(١) كايرولى إلى منابريا فى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١ - مرفق ١ بخطاب منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

(٢) منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ مارس سنة ١٨٨١ .

(٣) جرانفيل إلى باجيت فى ٢١ مارس سنة ١٨٨١ .

الفصل الخامس عشر

بيلول ورهيطة

كان مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ قد تمخص عن إمتيازات إقليمية لمعظم الدول العظمى الأوربية ، فاحتلت النمسا البوسنة والهرسك ، وإنجلترا قبرص ، وحصلت فرنسا على وعد بحرية العمل التامة في تونس ، وكسبت ألمانيا من تحويل أنظار الجمهورية الثالثة بعيداً عن الألزاس واللورين . أما إيطاليا فقد أصبحت الدولة الوحيدة التى لم تحصل على شئ ، ولا حتى على إقليم التيرنتينو الذى إعتبرته ضروريا لها ، والذى كان أراضى إيطالية ، وكان غاريا لدى قد توغل فيه أثناء حملة سنة ١٨٦٦ .

وكانت إيطاليا ترغب فى التوسع فى تونس ، تلك الولاية القريبة من صقلية ، والتى كانت أكبر جالية أوربية فيها هى الجالية الايطالية ، ولكن فرنسا قضت على آمال إيطاليا فى هذه المسألة ، وتذرعت بذرائع واهية لاحتلال تونس رغم أنف إيطاليا فى سنة ١٨٨١ . وقاست إيطاليا من عزلتها السياسية ، وإزداد الشعور المعادى لفرنسا فى كل يوم ، إلى أن وصل إلى القمة عند توقيع معاهدة باردو . وشعرت إيطاليا بتهديد فرنسا لصقلية وكلايريا من القواعد الجديدة التى إحتلتها فى تونس^(١) . وفى هذا الموقف المذل لإيطاليا فى أوروبا والبحر المتوسط وصلت إلى شبه الجزيرة أنباء قتل رجال إحدى الحملات الايطالية بالقرب من سواحل البحر الأحمر .

(1) SAFWAT, M. M.: Tunis and The Great Powers. Alexandria, 1943. pp. 371-375.

(١) - مقتل بعثة جيوليتي :

كان جيوليتي Giulietti ، سكرتير برانكي Branchi - القوميسيير الايطالى فى عصب قد أعد حملة « علمية وتجارية » للسير صوب الداخل ، وإلى القرب من بحيرة عسل . وإدعت هذه الحملة أنها تهدف إلى القيام باستكشافات جغرافية ودراسات إقتصادية فى هذه المنطقة . وكانت تتألف من عشرين شخصا ، بقيادة جيوليتي نفسه ، وشارك المبشر سايتو فى إعداد وتجهيز هذه الحملة^(١) . ولم يبد على هذه الحملة كثير من مظاهر البعثات العلمية ، فكانت تتكون من الرجال العسكريين الذين كانوا أبعد مايكون عن التصرف بحكمة وإعتدال ، والذين تصرفوا بشكل يثير غضب الأهالى ، ولا يعترف بأى سلطة حكومية فى المناطق التى سافروا فيها . وكانوا مسلحين بعدد من البنادق .

وما أن وصل الايطاليون إلى يلول حتى نصبوا خيامهم ، وبدؤا فى حفر أحد الآبار ، ثم أخذوا يعتمدون على الأهالى وينتشرون فى الأقليم . وحاول الشيخ أختو محمد ، شيخ الناحية ، أن يعرف نياتهم تجاه إقامتهم فى أراضى هى ملك للحكومة القاهرة ، فردوا عليه بأنهم لا يعترفون بأحد [كذا] وأنهم يمتلكون كل الأراضى الممتدة من عسول حتى عصب ، ويمكنهم أن يمروا فيها كما يحلو لهم ، وأضافوا أن الأهالى سيدفعون الثمن غاليا إذا ما أظهر البدو أى روح عداية ، إذ أن الايطاليين سيصادرون زوارقهم . فانتشر القلق بين الأهالى ، ولكن شيخ الناحية طلب إلى رجاله عدم إستفزاز الايطاليين أو التعرض لهم . وطلب تعليمات من رئيسه النائب إدريس بن حسن فى « عيد » ، والخاضع لمحافظة مصوع^(١) .

(1) A. I. 1/1. fasc. 8. (Ro Commissariat civile di Assab).

Funzionamento. Azione Prof. Sapeto. (Opposizione inglese-1881).

(١) حول النائب إدريس بن حسن إلى محافظ مصوع فى شهر مايو سنة ١٨٨١ خطابا كتبه اليه الشيخ أختو محمد شيخ يلول فى ٣١ مارس سنة ١٨٨١ وعليه هذه التأشير : « ونتيجة لما سبق ولما كانت .. =

ثم حضرت السفينة الحربية الإيطالية Ettore Fieramosca إلى بيلول لمقابلة الحملة ، ومعها القوميسير الإيطالي في عصب ، وأنزلت إلى الساحل بعض مواد التموين و « فناطيس » للمياه ، ثم عادت في اليوم التالي من حيث جاءت . وكانت الحملة ترغب في السير صوب الداخل ، ثم تعود إلى عصب بعد أن تنتهي مواد تموينها ، التي كانت تكفيها لمدة أربعين يوماً .

ولقد أظهر مصطفى فهمي باشا لدى مارتينو ، القنصل العام الإيطالي في القاهرة ، وبمذكرة تحمل تاريخ ٢٤ مايو ، مخاوفه على هذه الحملة ومنها « خصوصاً وأن تصرفات أتباع جيوليتي مع الأهالي في بيلول ، ومع البدو المحيطين بها ، كانت لا تتفق مع مجرد رحلة علمية وتجارية » (١) .

وعلى أي حال فإن جيوليتي قد صمم على القيام برحلته رغم المحاولة التي قام بها شيخ بيلول لتحويله عن مثل هذه المغامرة . وكان برانكي قد طلب إلى الشيخ أخيتو أن يعثر على دليل يقوموا بإرشاد الحملة إلى محمد حنفي نظير بعض المال ، ولكن الشيخ رفض التوسط في مثل هذا الأمر ، معترضاً بأن هذا الاقليم كان غير مضمون ، وتعيش فيه قبائل رحل غير خاضعة ، وأنه يعتبر خطراً حتى على أهالي بيلول نفسها ، إذ أن عدداً منهم قد سافر إليه ، ولم يعد بعد ذلك . ولكن هذا الموقف لم يثن جيوليتي عن عزمه ، بل نجده يرتكب خطأ جديداً ، وذلك بفصله إثنين من العرب الدناقلة الذين كان قد إستخدمهم كدليل من عصب حتى بيلول . وبدأت الحملة سفرها دون أن يصحبها دليل يعرفون طرق البلاد ، وكانت تتألف من أربعة عشر إيطاليا وخادمين ، أحدهما سوداني والآخر حبشي .

== (كلمة غير واضحة) الإيطاليين في هذا الاقليم معروفة لسعادتكم وكان هذا الشيخ يطلب تعليمات بهذا الخصوص ، فقد حولته لسعادتكم وطلبت منه في نفس الوقت أن تتخذ اللازم لتهدئة شعور الأهالي » . مترجمة عن الترجمة الفرنسية لتقرير محافظ مصر إلى الحاكم العام لسواحل البحر الأحمر والمرفقة بمذكرة فخرى باشا إلى دي مارتينو في ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2. fasc. 10.

(١) مذكرة فخرى باشا إلى دي مارتينو في ١٩ يونيو سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2. fasc. 10.

سافرت الحملة في يوم ١٧ ابريل ، وقتلها رجال إحدى قبائل الدناقل في الأراضي التابعة لمصر . وأبلغ رجلا من العرب برانكي في عصب نبأ مقتل هذه الحملة يوم ٢٥ مايو ، في مكان يسمى مركات على بعد ستة أيام من الساحل ، وذكر أن مشاجرة قد نشبت بين الايطاليين وشيخ القبيلة ، الذي قام بمفاجأة رجال الحملة وقتلهم ليلاً . ولقد قتل الدناقل كل الايطاليين ما عدا أحد المترجمين الذي تمكن من الفرار ، ولكن الأهالي عثروا عليه بعد يومين وقتلوه أيضاً . ووصلت هذه الأنباء الى عصب في يوم ٧ يونيو . وبعد ثلاثة أيام حضر كل من برانكي والقبودان فريجيرو إلى بيلول ، فأكد لهم الشيخ أختيو هذه الأنباء المحزنة ، ثم عادوا إلى عصب حيث قام « بعض الناس » برواية القصة لهم بشكل جديد ، كما إدعوا فيما بعد وذكرت هذه الرواية أن قتل الايطاليين قد تقرر في بيلول نفسها ، وأن ثلاثين من سكان هذه الناحية قد إقتنفوا أثر الحملة لتنفيذ الخطة ، وأثاروا البدو في أثناء الطريق ، ذاكرين لهم أن الايطاليين يحملون كثيراً من الذهب والنقود . ثم أكد القائم بأعمال القنصلية الإيطالية في عدن للقبودان فريجيرو « أنه قد تأكد من وجود ثلاثة أشخاص في بيلول كانوا قد جرحوا في أثناء المعركة » (١) .

(٢) - السفن الحربية في بيلول :

وصلت الأنباء إلى إيطاليا ، ثم تأكدت بوصول البرقيات من عدن . وزاد قلق الحكومة عندما علمت بالقضاء على قوة الجرس التي اصططحت جيوليتي ، والتي تكونت من أحد الملازمين وإثنى عشر بحاراً ، قتلوا جميعاً الى الداخل من بيلول . وأسرع مانشيني ، وزير الخارجية الإيطالية ببلاغ ، النبأ الى القاهرة ولندن في نفس الوقت ، وأدلى بتصريحات عن الحادث في نفس اليوم في مجلس النواب الإيطالي ، وأمر دي مارتينو في القاهرة بأن يطلع الحكومة المصرية على

(١) أنظر - مصطفى فهمي باشا الى دي مارتينو في ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ رقم ٨٧٦
A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

هذا النبأ ، ويطلب منها تكليف سلطاتها المحلية بالقيام بتحقيق ، وبمعاقة القتلة ، وأظهر رغبته في أن تقوم السفينة Ettore Fieramosca الموجودة في بيلول بمساعدة السلطات المحلية المصرية إن إقتضى الأمر ^(١) . ولكنه ذهب في برقيته التي أرسلها إلى لندن إلى أبعد من ذلك ، فاقترح حضور إحدى السفن الحربية البريطانية إلى جانب السفينة الإيطالية ، وطلب من الجنرال منابريا ، سفيره في لندن ، أن يفهم حكومة لندن أن الإيطاليين سيفرحون « لرؤية العلم البريطاني في بيلول في أثناء التحقيق » ^(٢) . وعلى أى حال فإن مانشيني قد أظهر إستعداده لترك السلطات المصرية تقوم بإدارة العدل في أراضيها دون أن يتدخل في الأمر ، ولكنه أراد وعداً من إنجلترا بارسال سفينة حربية إلى بيلول في أثناء التحقيق .

وطلب الجنرال منابريا إلى وزارة الخارجية البريطانية إرسال هذه السفينة إلى بيلول ، وأبلغها أن السفينة الحربية الإيطالية ستكون هناك ، وأن السلطات المصرية هي التي ستقوم بالتحقيق ، وأنه ليس لإيطاليا أقل رغبة في إحتلال هذه الناحية عسكرياً ^(٣) ثم شرح أن الإيطاليين لا يهدفون الاعتداء على حقوق مصر ، ولكن الواجب يستدعى تطبيق العدالة ، ومن مصلحة كل الدول الأوروبية أن تظهر بمظهر التضامن حينما يخص الأمر معاقبة مقترفي مثل هذه الجريمة عقاباً رادعاً ^(٤) .

وكانت إيطاليا تسعى بارسال السفن إلى زيادة تدخلها في شئون السواحل المصرية ، وإرضاء بريطانيا باعتبارها الدولة صاحبة النفوذ الأول في هذه الأقاليم . ولم يكن جرانفيل يرغب في ترك حرية العمل للإيطاليين في البحر

A.I. 1/2. fasc. 10. fol. 48

(١) مانشيني إلى دي مارتينو في ١٣ يونيو سنة ١٨٨١

A.I. 1/2. fasc. 10. fol 49.

(٢) مانشيني إلى منابريا في ١٣ يونيو سنة ١٨٨١

F.O. 141/147. Tél. No 30.

(٣) جرانفيل إلى كوكسون في ١٧ يونيو سنة ١٨٨١

F.O. 141/141. No 116. و

A.I. 1/2. fasc. 10 fol 50.

(٤) منابريا إلى مانشيني في ١٣ يونيو سنة ١٨٨١

الأحمر ، فلم يعارض في الفكرة التي إقترحها عليه السفير الايطالي ، حتى يبطل
مفعول التدخل الايطالي في الأراضي المصرية ، وإستفسر من مصر عن ميعاد
بدء التحقيق^(١) ، وأبلغها أن السفينة الحربية البريطانية Dragon الآتية من عدن
ستحضر إلى بيلول ، ولكن قائدها لن يشترك في التحقيق ، وأن هذا القائد قد
« استلم أمراً بعدم الاعتراف بأي سيادة سوى سيادة السلطان والخديو على
الساحل »^(٢).

وأخذ الخديو يشكو من هذه الحملات التي تدخل في الأراضي المصرية دون
إذن من حكومته التي طلبت أكثر من مرة عدم تحميلها نتائج ذلك . ولكنه
وعد ببذل المستطاع في سبيل اقامة العدالة ، رغم المضاعب التي تعترض
التنفيذ ، خصوصا لدى قبائل رحل تسكن الى الداخل ، كما أكد فخري باشا
ناظر الخارجية للقنصل الايطالي نفس الوعد الذي أعطاه له الخديو^(٣) .

ولقد وجدت الحكومة المصرية نفسها أمام جريمة ارتكبت في أراضيها على
بعض الايطاليين ، فأعلنت أنها لن تدخر وسعا في البحث عن المجرمين ومعاقبتهم
بأقصى العقوبات التي يفرضها القانون . ثم أصدرت أمرا الى إبراهيم باشا
رشدى بتولى هذا التحقيق ، وبالذهاب الى بيلول ليتولى مهمته بمساعدة محافظ
مصوع . ولكن فخري باشا لم يقتنع بوجاهة فكرة السماح للسفينة الحربية
الايطالية بالبقاء في بيلول « لمساعدة السلطات المصرية » ، خصوصا وأنه
كانت لدى حاكم عام سواحل البحر الأحمر المصرى من القوة ما يسمح له
بضمان تنفيذ أوامره ، ولن تكون هناك قيمة لمساعدة السفينة الحربية الايطالية
مادامت الجريمة قد وقعت في داخل البلاد ، وكان من المتوقع أن يفر المتهمون

F.O. 141/147. Tél. No 31.

(١) جرانفيل الى كوكسون في ١٧ يونيو ١٨٨١

F.O. 141/147. Tél. No 31.

(٢) جرانفيل الى كوكسون في ١٨ يونيو سنة ١٨٨١

(٣) دى مارتينو الى مانشيني في ١٤ ، ١٦ يونيو ١٨٨١ .

A.I. 1/2. fasc. 10. fols. 52 el 62.

الى الجبال ، وأن تضطر السلطات المصرية نفسها الى التوغل وراءهم بعيداً عن الساحل^(١) .

واقتنع جرانفيل بعدم ضرورة ارسال السفينة البريطانية الى بيلول ، وطلب الى الأميرالية أن تبرق اليها بذلك . ولكن الحكومة الايطالية لم تقبل هذا التقهقر ، وحاولت أن تدفع بريطانيا معها في هذه المغامرة . فأكد الجنرال منابريا لجرانفيل أن دى مارتينو قد أبرق معلناً عدم معارضة الحكومة المصرية في ذهاب السفينة الايطالية الى بيلول . لملاحظة التحقيق ، ولذلك فإن السفينة الحربية الايطالية الموجودة في عصب قد أمرت بالذهاب الى هناك . ثم طلب السفير الايطالى من وزير الخارجية البريطانية مرة جديدة إرسال إحدى السفن البريطانية لكى تتعاون مع الايطالية حتى يكون التحقيق جدياً وراذعاً^(٢) . فعاد جرانفيل وطلب الى الأميرالية وقف ارسال البرقية الأخيرة الى السفينة Dragon.

وأكد مانشيني أمام النواب الإيطاليين أن حكومة مصر لا تطالب بالسيادة على عصب ، ولكن على بيلول ، وأنها قد أمرت سلطاتها باتخاذ الاجراءات اللازمة ، مع ممثلى ايطاليا ، للبدء فى تحقيق جدى ، ومعاقبة المسؤولين . وذكر أن السفينتين الإيطاليتين Ettore Fieramosca & Rapido ينتظران أمام بيلول ، وأن سفينة أخرى بريطانية ستصل إليهما « حتى تعاونهما فى هذه المسألة ، التى تعتبر عملاً إنسانياً ودفاعاً عن المستعمرة الإيطالية »^(٣) . ولكن وزير الخارجية

A.I. 1/2. fasc. 10

F.O. 141/147. No 35 et 37.

(١) فخرى باشا الى دى مارتينو فى ١٩ يونيو سنة ١٨٨١

وكوكسون الى جرانفيل فى ٢٣ و ٢٥ يونيو سنة ١٨٨١

(٢) منابريا الى جرانفيل فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٨١ .

S.P. Vol. LXXXII (c. 3300.) No 46. p. 35.

(٣) انظر محضر مجلس النواب الايطالى فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨١ مرفق بتقرير : السير ا. باجيت الى

F.O. 170/304. No. 273.

جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١

المصرى رفض السماح بتدخل الأجانب في شؤون البلاد ، وصيدهم في الماء العكر وأحال الإيطاليين إلى برقيته التي كتبها إلى دي مارتينو في ١٩ يونيو ، وأكد رفض الحكومة المصرية السماح للسفينة الإيطالية بحضور التحقيق^(١) . فاضطر اللورد جرانفيل إلى أن يدعى أن لجنة التحقيق المصرية لم تصل بعد إلى يبلول ، وأن الأميرالية لم تقبل أن تترك السفينة البريطانية هناك لمدة طويلة نظرا لشدة الحرارة ، وتساءل عما إذا لم يكن من المستحسن سحب السفن الحربية البريطانية والإيطالية من أمام يبلول ، مادام التحقيق سيجرى في الداخل^(٢) .

(٣) - التحقيق :

تركت السفينة الحربية المصرية « جعفرية » السويس في أول يوليو ، وبعد أربعة أيام في مصوع للتزود بالفحم ، إستقلها المحافظ مع بلوكين (حوالى ١٢٠) من الجنود السودانيين ، ثم مرت على عيد حيث إلتقطت النائب إدريس ، وواصلت رحلتها فوصلت إلى يبلول في يوم ١٣ وعليها إبراهيم رشدى ، المكلف بالتحقيق في المسألة . ومأأن وصل الباشا حتى أبلغ قبودان Dragon الانجليزى بأنه لايسمح له بحضور التحقيق ، فاضطر هذا القائد إلى ترك أحد الضباط وعاد إلى عدن .

وحاول اللورد جرانفيل أن يقنع الإيطاليين بسحب السفن الإيطالية والبريطانية من أمام يبلول ، ولكن الحكومة الإيطالية استمرت في إلحاحها ، وكررت أن وجود هذه السفن ضرورى جداً للوصول إلى تحقيق مثمر . وأخذ الإيطاليون يكررون نفس النغمة : « لقد طلبنا من القاهرة وحصلنا على إذن بالابراق إلى المندوب المصرى - عن طريق قنصلنا في عدن - بالموافقة على

(١) فخرى باشا إلى كوكسون في ٤ يوليو سنة ١٨٨١ - مرفق ٢ بتقرير كوكسون إلى جرانفيل في ٥ يوليو سنة ١٨٨١
F.O 141/143. No 195. and 170/312, No 307.

(٢) اللورد جرانفيل إلى السير إ. باجيت في ١٢ يوليو سنة ١٨٨١ F.O. 180/311. No. 296.

حضور القبودان الايطالى التحقيق ، إننا نرغب أيضا فى أن تأذن مصر كذلك للقبودان الانجليزى بالحضور ، إن الحكومة المصرية ستوافق على ذلك دون شك إذا ما قدم القنصل العام البريطانى طلبا بهذا المعنى ... إننا سعداء لكى نرى تأكيد التضامن بين العلمين الانجليزى والايطالى فى يبلول ، خدمة للعدالة والمدنية .. » الخ من هذه الطلبات^(١) . واضطرت حكومة القاهرة فى آخر الأمر إلى أن تقبل الالحاح الايطالى ، ولكن الوزير المصرى إشتراط عدم تدخل القبودان فى سير التحقيق الذى سيظل من إختصاص المندوب المصرى^(٢) ، وذلك تحاشيا لكل خلاف ، ومنعا لكل تفسير قد يعطى لحضور ممثل إحدى السلطات الأجنبية لتحقيق تقوم به الادارة المصرية ، فى الاراضى المصرية . وتقدم القبودان الانجليزى بطلب مماثل ، فطلبت حكومة القاهرة من إبراهيم باشا رشدى أن يسمح له بحضور التحقيق ، بنفس الشروط التى وضعت على حضور زميله الايطالى .

ولقد أسرعَت الحكومة الايطالية بارسال معلومات عن إشتراك سكان يبلول فى ترتيب أمر قتل رجال الحملة إلى الحكومة الخديوية . وتحولت هذه المستندات الى وزارة الداخلية التى فوجئت بتلقيب برانكى نفسه فيها بلقب « القومسيير المدنى فى عصب » ، وإضطرت فخرى باشا ، وزير الخارجية بالنيابة ، إلى أن يقدم التحفظات الرسمية لمثل هذا اللقب الذى يتخذه برانكى لنفسه ، إذ أن الحكومة المصرية لا تقبل موظفا أجنبيا وله من السلطات مثل التى يظهر أن هذا اللقب يمنحه اياه^(٣) ، واضطرت إلى أن تؤكد مرة جديدة ما جاء فى مذكرتها (رقم ٥٢٥ بتاريخ ٦ يوليو) وتلفت نظر القنصلية الايطالية اليها .

(١) الجنرال منابريا إلى اللورد جرانفيل فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨١ وملحقاتها .

F.O. 141/144. No. 268.

(٢) فخرى باشا إلى ميكافيللى ، القائم بأعمال القنصلية الايطالية فى مصر - ١٩ يوليو سنة ١٨٨١ نسخة محولة من وزارة الخارجية المصرية برقم سنة ٥٨٠ .
A.I. 1/2. fasc. 11. fol. 46.

(٣) فخرى باشا إلى ميكافيللى فى ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ - رقم ٦٠٤
A.I. 1/2. fasc. 11. fol. 61.

وحاول رئيس لجنة التحقيق في أثناء ذلك أن يجمع خيوط المسألة . وقام القبودان فريجيرو بتقديم معلومات وبيانات لهذه اللجنة ، ولكنه أعلن « أنه قد جمع هذه المعلومات واستقاها من أشخاص متعددين ، ولم يستطيع أن يذكر أسماءهم ، وأعلن أنه لا يعرف عناوينهم ، إذ أنهم من البدو الرحل »^(١) وكانت هذه صعوبة جديدة تواجهه المحققين . وأخيراً فإن هذا القبودان قد شعر بالموقف الحرج الذي وضع فيه اللجنة ، فصمم على أن يحضر من عصب الأشخاص الذين نقلوا هذه الروايات عن البدو . وبلغ عدد الشهود الحاضرين من عصب إحدى عشر ، وأعلن فريجيرو أنهم تحت حمايته ، وأمنوا بطبيعة الحال على نفس الرواية التي رواها القبودان الايطالى ، واتهموا أهالى بيلول ، وذكروا أنهم قد « حصلوا على هذه المعلومات من بدو رحل ، ولم يتمكنوا من ذكر اسماءهم »^(٢) وذكر فريجيرو أن الأشخاص الذين أبلغوه هذه الحوادث ينتسبون الى قبائل من البدو الرحل ليس لهم مكان ثابت ، وأن طبيعة أخلاق الدناقل لن تجعلهم يوافقون على الشهادة الرسمية ضد آخرين من بنى جنسهم ، حتى ولو كانوا من قبيلة أخرى معادية لهم ، إذ أنهم يخشون على حياتهم بعد الادلاء بمثل هذه الشهادة . وأراد فريجيرو التدخل فى أعمال اللجنة ، وأشار على رشدى باشا « بأخذ بعض الرهائن من بين شيوخ بيلول ، حتى يتمكن من القبض على المتهمين بهذه الطريقة »^(٣) ولكن رشدى باشا رفض ، وعمل على التحقق من صدق أقوال القنصل الايطالى فى عدن ، والخاصة بوجود ثلاثة من الجرحى فى بيلول ، « فما أن عرف بهذه الرواية حتى أمر بمحاصرة الجنود للقرية وبتفتيش كل منزل بدقة .. ولكن جميع هذه الجهود لم تؤد إلى أى نتيجة ، وإنتهى البحث الى لا شئ »^(٤).

(١) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ . رقم ٨٦٧ .
(٢) الوثيقة السابقة .
A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

(٢) فريجيرو إلى إبراهيم باشا ، بيلول فى ١٨ يوليو سنة ١٨٨١ .
A.I. 1/2. fasc. 10.
(٤) مصطفى فهمى باشا إلى دى مارتينو فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ رقم ٨٦٧
A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 34.

وأبرق رئيس لجنة التحقيق المصرية في يوم ٧ أغسطس سنة ١٨٨١ أن التحقيق على وشك الانتهاء ، وأنه لم يقم أى إثبات إدانة ضد أهالى بيلول ، وأنه يظهر أن حادثة القتل قد وقعت من رجال القبائل غير الخاضعة الموجودة إلى الداخل ، وعلى بعد حوالى ثلاثة عشر يوما من الساحل^(١) . ولكن الحكومة الإيطالية أظهرت مضايقتها لفشل التحقيق ، واستندت الى نتيجة التحقيق المرسله اليها ، وإدعت أن اللجنة المصرية لم تنفذ واجبها بالحياد الذى انتظرته منها . ولقد أكد مالفانو Malvano ، سكرتير الخارجية الإيطالية للورد جرانفيل ، « أن الحكومة الإيطالية مصممة على العمل بتساهل ، وأن تبذل كل وسعها لتحاشى خلق حادثة »^(٢) ، رغم النتيجة السلبية التى وصل اليها التحقيق . ورغم هذه التأكيدات الرسمية التى لم يطلب أحد الى الإيطاليين اعطاءها ، فانهم قد عملوا على إثارة مشكلات جديدة .

(٤) - حادثة رهيفة :

مأن إنتهى التحقيق فى بيلول حتى عازمت الإدارة المصرية على تدعيم سلطتها على رهيفة المجاورة . ومن المحتمل جداً أن تكون لجنة التحقيق وحكومة سواحل البحر الأحمر قد حصلت فى أثناء هذا التحقيق على معلومات تتعلق بالاتفاقات التى قام بها برهان شيخ رهيفة بالتوقيع عليها مع الإيطاليين ، وأرادت توكيد سلطة الحكومة على هذه المناطق .

وكانت السفينة الحربية المصرية « جعفرية » تحمل قوة من الجنود بقصد إرسالهم إلى رهيفة ، كحامية صغيرة تحرس العلم المصرى المرفوع على هذه

(١) كوكسون إلى جرانفيل فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No. 42. وابلغت إلى الحكومة الإيطالية فى يوم ١٥ أغسطس عن طريق السفارة البريطانية .

A.I. 1/2. fasc. 11. fol. 99.

(٢) ماكدونيل Macdonell إلى جرانفيل - روما فى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨١ . F.O. 170/305. No. 331.

الناحية ، وكان هذا الاجراء قد أصبح ضروريا بعد نشاط الاوربيين على الساحل من ناحية ، وبعد الحادثة التي وقعت عند بيلول ، من ناحية أخرى . ولكن القبودان فريجيرو أعلن لكل من إبراهيم باشا رشدى وعلاء الدين باشا ، فى أثناء الزيارة التى قاموا بها لسفينته Ettore Fieramosca قبل سفرها أنه يعلم بوجود جنود مصريين على ظهر سفينتهم سيرسلون إلى رهينة ، ولكنه يحذرهم رسميا ، ويمكنه أن يبلغهم ذلك كتابة إن أرادوا وإن إقتضى الأمر ، أن هذه الناحية [رهينة] تتبع إيطاليا ، وأنه قد استلم أمراً من حكومته باستخدام كل وسائله لمنع المصريين من فرض سلطتهم عليها ، وأضاف أنه سيذهب شخصيا إلى رهينة حيث يجدون سفينته الحربية هناك بمجرد وصولهم !! وإضطّر رشدى باشا وعلاء الدين باشا أمام هذا الموقف إلى العودة إلى مصوع وإبلاغ الحكومة المصرية بالحادث (١) .

وفوجئت الحكومة المصرية بلهجة القبودان الايطالى ، خاصة وأن الحكومة الايطالية نفسها كانت إعترفت بمذكرة أرسلها دى مارتينو قنصلها العام فى القاهرة ، إلى نظارة الخارجية المصرية فى ١٦ مايو سنة ١٨٧١ « أن الباب العالى قد عين فى سنة ١٨٦٣ مديراً لكل ساحل الدناقل ورفع العلم المصرى على كل الساحل حتى رهينة » ولم تمهل الحكومة الخديوية - منذ أن إستلمت إدارة هذه السواحل - أمر « تعيين شيخ فى هذه الناحية ودفع مرتبه وتكليفه بحراسة العلم وبملاحظة الاقليم التابع لها » (٢) . وإعتقدت الحكومة المصرية - أو تظاهرت - بأن قائد السفينة الايطالية قد تصرف تصرفا شخصيا وطلبت من الحكومة الايطالية ألا تتردد فى التبرؤ من عباراته وأن ترسل له أمراً تلغرافيا بتحاشى كل تعقيدات قد تنشأ عن تصرفه بهذه الطريقة . وذكرت أنها لن تتحمل نتائج ما قد يحدث ، وأنها قد أبرقت إلى سلطاتها للاسراع بإرسال

(١) فخرى باشا إلى مكيافيللى فى ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ .

A.I. 1/2. fasc. 11. No. 113. annexe.

(٢) الوثيقة السابقة .

السفينة الحربية « الخرطوم » الموجودة أمام بيلول وعليها قوات لرهيفة إلى هذه الناحية الأخيرة ، ولتنفيذ الأوامر السابقة التي صدرت إلى الجعفرية^(١) . وطلبت الحكومة المصرية في نفس اليوم من الحكومة البريطانية إرسال إحدى سفنها الحربية بسرعة إلى رهيفة « وتحمل أوامراً بعدم الاعتراف بأي سلطة غير سلطة الخديو تحت السلطان ، حتى تمنع بوجودها أو بتدخلها كل تعقيدات ممكنة ، إذا ما أضر القبودان الإيطالي على موقفه »^(٢) .

اضطرت الحكومة الخديوية إذاً إلى دعوة إنجلترا لإرسال سفينة إلى سواحل البحر الأحمر ، تأكيداً لسيادتها ، ومنعاً لوقوع خسائر ضرورية . وكان هذا العمل دبلوماسياً ولكنه كان يدل على الضعف الذي وصلت إليه الحكومة الخديوية في ذلك الوقت .

وأعلنت الحكومة الإيطالية أن هذا التصرف لا يتفق مع « العلاقات الودية » القائمة بينها وبين مصر ، واحتجت « ضد كل عمل من طبيعته تغيير الوضع القائم في عصب وما حولها »^(٣) ثم أعلنت أن فريجيرو يقود قطعتين حربيتين ، وسيعمل على تنفيذ الأوامر الصادرة له ، وأنه سيقاوم « الخرطوم » إذا ما حاولت إنزال القوات الموجودة على ظهرها ، وحملت الحكومة المصرية كل النتائج المترتبة على هذا العمل المفاجيء الغامض !!

وشعرت مصر بتعدى إيطاليا على حقوقها ، فأعلنت أنها ستتخذ كل ما في وسعها لتأكيد سلطتها على الساحل الأفريقي للبحر الأحمر ، ولكنها أرادت أن تعرف رد إنجلترا على الطلب الذي قدمته لها في ٢٤ أغسطس بشأن إرسال سفينة حربية بريطانية إلى رهيفة قبل أن تأخذ قراراً حاسماً ونهائياً في

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) كوكسون إلى جراتفيل في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No 46.

(٣) مكيافيللي إلى مانشيني في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 11. No. 115

الموضوع^(١) . وكان مانشيني ، وزير الخارجية الإيطالية ، قد تطوع بارسال معلومات خاصة لحكومة لندن : « إن أراضى رهيطة تقع فيما وراء الحدود الجنوبية للممتلكات الإيطالية في عصب ، ولكن سلطة رهيطة - الذى وقع معنا على معاهدة صداقة وتعاون مشترك - قد باع لنا جزء كبيراً منها ، فمن الطبيعى أن نعتبره كرئيس مستقل . ولذلك فاننا لا نستطيع أن نوافق على إنزال القوات التى لا تهدف إلا تغيير الوضع القائم بالرغم منا ، وهو ما اتفقنا على ضرورة احترامه »^(٢) . وأضاف أن قائد القطعتين الحربيتين الموجودتين بالقرب من عصب سيقاوم عملية إنزال القوات المصرية هناك ، ثم طلب إلى اللورد جرانفيل باسم الصداقة « أن ينصح الحكومة المصرية بالامتناع عن القيام بعمل استفزازى خطرو غير متزن »^(٣) .

وجاء رد وزارة الخارجية البريطانية واضحاً وقاطعاً ، ولا يقبل المساومة : « رغماً من أن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] لا ترغب فى إثارة هذه المسألة .. وهى تعتبر مسألة لا جدال فيها ، ألا تعترض أقل اعتراض اذا ماتصرفت الحكومة المصرية طبقاً لحقوقها التى أيدتها فيها حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] دائماً ، والتى تعتقد أنها حقوق ثابتة »^(٤) . وظهر جلياً أن الحكومة البريطانية لن توافق على أى عمل يتعارض مع مبدأ إمتداد سيادة مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، خصوصاً وأن المحافظة على هذا المبدأ كانت فى غاية الأهمية بالنسبة لبريطانيا ، كما كانت هناك إحدى المعاهدات السارية المفعول والتى تعهدت فيها مصر بعدم التنازل عن أى جزء من أراضيها لدولة أجنبية ، دون موافقة إنجلترا ، وهى معاهدة الصومال الشهيرة المعقودة بين الدولتين فى سنة ١٨٧٧^(٥) .

(١) كوكسون إلى جرانفيل فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 141/147. Tél. No. 48.

(٢) ماكدونيل إلى جرانفيل فى ٢٧ أغسطس سنة ١٨٨١ F.O. 170/305. No. 67.

(٣) الوثيقة السابقة .

(٤) منابريا إلى مانشيني فى ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 12. No. I.

(٥) الوثيقة السابقة .

ولكن الجنرال منابريا ، سفير ايطاليا في لندن ، كتب إلى مانشيني ، وزير الخارجية ، في يوم ٢٥ ثم يوم ٣١ أغسطس وإدعى أنه لم يكن من حق إنجلترا أن تقطع في مسألة السيادة هذه ، التي كانت هي نفسها تشك فيها إلى أن وافقت على هذا المبدأ وعملت على تطبيقه . لم يوافق منابريا على الاعتراف بالسيادة العثمانية على كل ساحل البحر الأحمر ، وإدعى أن كل من تركيا ثم مصر قد حاولا دائماً الاستيلاء على هذه السواحل ، ولكنهما لم يتمكنوا إلا من الإقامة في بعض النقط ، ولقوا معارضة في نقط أخرى . ولكن هذا الإدعاء لم يمنع منابريا من تفضيل إتباع الحذر ، وأصر على ضرورة ذلك في نهاية تقديره قائلاً : « وهكذا تركنا إنجلترا بمفردها وجهها لوجه أمام الحكومة المصرية ، فعلى الملك [الإيطالي] في هذا الموقف ألا تستشير سوى مصالحها ، دون أن تتناسى نتائج الأفعال التي قد تقوم بها »^(١) .

لقد عجزت إيطاليا عن الوصول بمفردها إلى حل ودي مع مصر . وكان اللورد جرانفيل في « والمير كاسيل » ، فأبرق له الجنرال منابريا ليحدد له مقابلة في أقرب وقت « .. حتى يمنع حدوث أى تعقيدات مؤسفة »^(٢) . واطمأنت إيطاليا بعد هذه المقابلة مع جرانفيل وجلادستون ، إذ أنها حصلت على تأكيدات ضد أى خطر لصدام مسلح مع الحكومة المصرية ، ذلك أن جرانفيل قد إنتهز الفرصة التي سنحت عندما طلبت منه مصر إرسال سفينة حربية إلى رهينة ، ونصحها بالتصرف بحكمة ، وبألا تعمل على خلق المشاكل^(٣) . ووعد جرانفيل الجنرال منابريا بتجديد نصائحه وتكرارها ، كما تحدث جلادستون بنفس اللهجة وبطريقة مطمئنة . وكانت الحكومة البريطانية قد نصحت مصر ، قبل يومين من هذه المقابلة : « إن حكومة صاحبة الجلالة لا توصي مصر بأثبات حقها على رهينة بانزال جنودها في هذه الناحية ،

A.I. 1/2. fasc. 12. No. 1.

(١) منابريا إلى مانشيني في ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١

A.I. 1/2. fasc. 12. No. 8.

(٢) منابريا إلى مانشيني في ٢ سبتمبر سنة ١٨٨١

A.I. 1/2. fasc. 12. No. 9.

(٣) منابريا إلى مانشيني في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١

خصوصاً وأن مثل هذا التصرف قد يتسبب في خلق تعقيدات، يمكن تحاشيها بمحادثات مقبلة بين الحكومتين ذات الشأن»^(١) وكان هذا هو نفس الرد الذي كانت تأمل فيه حكومة روما . فتحدث الجنرال منابريا عن العلاقات الودية التي سادت بين إنجلترا وإيطاليا منذ تولى جلاستون الحكم ، وعن الصديق الذي أظهرته الحكومة الإيطالية في تعاونها مع إنجلترا في كل المسائل الأخيرة ، وأكد ثقته التامة في أنهما سيتصرفان بنفس الطريقة في هذه المسألة أيضاً^(٢) .

(٥) - الحق والقوة :

اختلف موقف إيطاليا في القاهرة ، عن موقف سلطاتها الدبلوماسية في لندن . ذلك أن ميكافلي ، القنصل الإيطالي في القاهرة ، قدم لوزير خارجية مصر مذكرة خاصة برهينة ، أثار فيها مسألة التحقيق ، وإتهم فيها الحكومة المصرية بوجود ضلع لها فيها . ولقد طلب منه زميله الانجليزي أن يسحب هذه المذكرة ، وذكر له بطريقة خاصة وسرية أنه قد إستلم تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية لإغراء مصر على التراجع في مسألة إنزال جنودها في رهينة ، مما يغير الموقف . ورغم إصرار القنصل العام البريطاني فان ميكافلي قد ذكر له أن مثل هذه المذكرة أقل خطراً بكثير من مذكرة احتجاج رسمية . ثم أبلغه أنه سيطلب تعليمات جديدة من روما .^(٣) ولم تكن إيطاليا ترغب في التراجع عن موقفها .

ولم تجد الحكومة الخديوية أمامها إلا أن تكتب مرة جديدة إلى الحكومة الإيطالية . ولم تكن المذكرة الإيطالية في ٢٤ من أغسطس أو المذكرة الأخرى في يوم ٢٧ منه قد أنكرت وجود العلم المصري على رهينة ، أو صدق تلك

F.O. 14/1142. No. 158.

F.O. 170/312 B. No. 374

A.I. 1/2. fasc. 12. No. 15.

(١) جرانفيل إلى كوكسون في ١ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) جرانفيل إلى مكدونيل في ٣ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٣) ميكافلي إلى مانثيني في ٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

الفقرة التي جاءت في مذكرة دي مارتينو بتاريخ ١٦ من مايو سنة ١٨٧١ ، والتي ذكرت أن الحكومة الإيطالية نفسها قد اعترفت بأن الباب العالي قد رفع العلم التركي في عام ١٨٦٣ على كل الساحل حتى رهيفة . فلم تكن مصر إذن هي التي تسعى إلى تغيير « الوضع القائم » في البحر الأحمر . ولما طلب كايرولي في ١٧ مايو سنة ١٨٨٠ الاحتفاظ بالوضع القائم حتى تثبت الحكومة المصرية حقوق ملكيتها وسيادتها على عصب ، لم تكن المسألة تخص إلا الساحل وجزر عصب . وكانت هذه بالفعل هي أول مرة تذكر فيها الجزر . وشرحت الحكومة المصرية الموقف بمذكرتها في ٧ من يوليو التي اعتقدت أنها ستقضي على كل طعن أو شك في حقوقها على سواحل البحر الأحمر ، واعتقدت أن محتلي عصب سيحافظون من جانبهم على « الوضع القائم » الذي طلبوا منها مراعاته ، فامتنعت عن القيام بأي عمل في عصب ، وانتظرت رد الحكومة الإيطالية . ولكن حكومة روما لم تتكرم بارسال أي رد . ورغمما عن تأكيد إيطاليا رسمياً بأنه ليس لها في عصب أي نيات إلا مجرد تجارية وعلمية ، فإنها قد قامت بانزال معدات حربية على ذلك الساحل . وبعد قليل ، وفي أثناء زيارتهم ليلول ، ورغمما عن وجود العلم المصري ، فإن جيوليتي والقبودان فريجيرو قد أعلنوا لشيخ الناحية أن كل الساحل ملك لإيطاليا حتى رأس عسول . ولم تعترف الحكومة الإيطالية بسلطة مصر على بيلول إلا بعد قتل أعضاء حملة جيوليتي ، وذلك حينما تقدمت إلى الحكومة المصرية وطلبت منها البحث عن المجرمين ومعاقبتهم . وأخيراً فهذه إدعاءات جديدة على جزر جديدة من الساحل ، على ناحية رهيفة .. فلا يمكن إتهام الحكومة المصرية بالعمل على تغيير « الوضع القائم » في عصب ، كما أن المراسلات الرسمية بين الحكومتين تثبت أن رهيفة لم تدخل بطريق مباشر أو غير مباشر في مسألة عصب^(١)

(١) أنظر مذكرة فخرى إلى مكيافيلي في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨١ - رقم ٧٠٨ - مرفقة برسالة

A.I. 1/2. fasc. 12.

مكيافيلي إلى مانشيني

وصورة مرفقة برسالة كوكسون إلى اللورد جرانفيل في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

F.O. 141/144. No. 243.

وإذا خضع أحد الشيوخ المحليين ، وهو موظف يتقاضى راتباً ، لضغط عملاء إحدى الحكومات الأجنبية ، ووافق على بيع أراضى لا يمتلكها أو على التوقيع على إتفاقيات ليس لها صفة فى إبرامها ، فمن الطبيعى أن يكون هذا البيع وهذا الاتفاق باطلاً نصاً وروحاً ، إذ أن تلك الأعمال لا يمكن أن تؤثر على حقوق السيادة الإقليمية للدولة . وكانت هذه هى حالة برهان . فكتب فخرى باشا إلى الإيطاليين ، شارحاً لهم أن شيخ رهيفة الذى يصفونه بأنه سلطان ، ليس إلا واحد من المشايخ العديدين الذين يخضعون لحكومة مصر ويخدمونها . وأرسل إليهم نسخة من خطاب برهان ، الذى كان قد أرسله إلى حاكم عام السودان فى وقت شراء شركة روباتينو لقطعة من الأرض فى عصب ، مما يثبت بوضوح أن مندوبى الحكومة الإيطالية قد أرسأوا وأخطأوا فهم حقيقة مركز هذا الشيخ . وأراد فخرى باشا أن يكون قاطعاً فى حججه مع الإيطاليين ، فأرسل إليهم فى نفس الوقت الإيضالات التى وقع عليها هذا الشيخ عند إستلامه لمرتبه ، منذ بداية الحكم المصرى فى هذه الأقاليم حتى قرب ذلك الوقت (١) .

وأخيراً فإن مصر قد رفضت الإتهام الذى وجهته إليها إيطاليا بالسعى إلى صدام مسلح مع القوات الإيطالية ، كما رفضت تحمل مسؤولية الحوادث التى قد تنجم عن إستخدامها لسلطتها على أراضىها وتحت ظل علمها . وأبلغت مصر إيطاليا أنها تنتظر منها رداً بشأن عصب ، وأظهرت تحفظها ، واحتجت رسمياً على أى إعتداء يقع على أراضىها ، وأعلنت إحتفاظها بكل حرية للعمل ، وبكل مالىها من وسائل وقوة ، لإجبار الغير على الاعتراف بحقوقها وخصوصاً بعد ما حاولوا تناسيها (٢) .

ولكن مكيفلى أصر على موقفه ، وأدعى أن أحداً من الموظفين الإيطاليين

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) الوثيقة السابقة .

الذين قاموا بزيارة رهيفة أخيراً لم ير العلم المصرى مرفوعاً عليها ، رغم ثبات الحكومة الخديوية على ذكرها أنه مرفوع هناك بالفعل . وذكر أن « السلطان » برهان قد اعتبر نفسه دائماً على أنه مستقل كل الإستقلال عن تركيا ومصر . أما النتائج التى أرادت مصر أن تبنيها على المذكرة الإيطالية فى ١٦ من مايو سنة ١٨٧١ فإن ميكافيللى قد إدعى « أن الخطأ الجغرافى الذى حدث فى مذكرة دى مارتينو لا يثبت أى شئ ، وذلك لأنه مجرد خطأ » (١) .

لقد إفتقرت حقوق مصر إلى القوة لتدعيمها وإثباتها .. ولكننا نلاحظ فى ذلك الوقت أن لهجة الإيطاليين قد أصبحت أكثر اعتدالاً ، ونجد أن ميكافيللى يعلن : « أن النيات التى ينسبونها للحكومة الإيطالية لإقامة محطة عسكرية فى عصب لا تستند إلى أى أساس من الصحة .. ولا يمكننى أن أقبل أن يشير القبودان فريجيرو شفويا ، ولكن باسم إيطاليا ، أى إدعاءات بشأن رهيفة ، وبشأن الساحل الممتد حتى رأس عسول ، وذلك فى الوقت الذى نعتبر فيه أن لنا الحق فى مجرد المطالبة بالإحتفاظ بالوضع القائم فيما يجاور عصب ، فالمسألة إذن ليست أكثر من سوء تفاهم واضح ، وأسرع من ناحيتى فى القضاء عليه » (٢) .

فما الذى حدث ؟ الحقيقة هى أن هذه التصريحات التى ذكرت أن إيطاليا لن تقيم منشآت عسكرية فى عصب ، وهذا التبرؤ من الإدعاءات الشفهية الخاصة برهيفة وبالساحل الممتد حتى رأس عسول ، كانت كلها نتيجة لتدخل من جانب وزارة الخارجية البريطانية فى الموضوع .

A.I. 1/2. fasc. 12.

(١) ميكافيللى إلى شريف باشا فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٢) الوثيقة السابقة .

الفصل السادس عشر

مستعمرة التاج

كانت إيطاليا تعلم أن موقف إنجلترا الثابت يتلخص في الإحتواء وراء إتفاقية سنة ١٨٧٧ ، التي تعترف بسلطة مصر على الساحل الغربى للبحر الأحمر والساحل الجنوبى لخليج عدن ، وأن إنجلترا تسعى من وراء هذا الموقف إلى منع أى دولة أخرى من النزول إلى تلك السواحل والإقامة فيها . ولذلك فإن إيطاليا حاولت أن تنظم صلات بين سلطاتها فى البحر الأحمر والسلطات البريطانية فى عدن ، بدعوى التعاون فى محاربة تجارة الرقيق ، ولكنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى الحصول على إعتراف رسمى لمنشأتها فى عصب ، ولو بطريق غير مباشر . وسنحت لها فرصة مواتية للتقدم بمناورتها فى أثناء قتل بعثة جيوليتى عند يبلول .

(١) - التعاون بين السلطات المحلية :

تقدمت إيطاليا باقتراحها إلى وزارة الخارجية البريطانية فى نفس الوقت الذى طلبت فيه إرسال سفينة حربية بريطانية لحضور التحقيق فى يبلول . وإنتهز الجنرال منابريا الفرصة لكى يتحدث مع اللورد جرانفيل عن عصب ، وقال أنه سيكون من اللازم الوصول إلى إتفاق مبدئى بين المنشأة الإيطالية فى عصب ، وعدن البريطانية ، خصوصا وأنه سيكون بينهما علاقات بحكم الضرورة ، وذلك لتسهيل الإتصال بين السلطات فى كل منهما ، ودون أن يمس ذلك المسائل التى ظهرت بشأن السيادة على تلك الأقاليم^(١) . ولكن جرانفيل أبدى تحفظه ، ولم يعط أى إجابة سريعة . واعتقد منابريا أنه يمكن انتظار الرد الذى

A.I. 1/2. Fasc. 10. fol. 50.

(١) منابريا إلى مانشيني فى ١٣ يونيو سنة ١٨٨١

وعده به جرانفيل ، قبل أن يقرر إمكانية إقحام بريطانيا رسميا ، بجعلها ترسل علمها الى بيلول^(١) . و مر أسبوعان بين أخذ ورد بشأن حضور السفن الى بيلول ، قبل أن تتقدم ايطاليا باقتراحاتها المكتوبة .

وأرسل الجنرال منابريا الى اللورد جرانفيل بمذكرتين : الأولى لفتت نظر الوزير البريطاني الى ضرورة الوصول الى إتفاق مبدئي بين القوميسيير الايطالى فى عصب والمقيم البريطانى فى عدن بشأن أولا : تبادل المراسلات عن كل المسائل الهامة محليا ، دون أن يمر ذلك عن طريق الحكومتين الأوربيتين ، وثانيا : التعاون بين محاربة تجارة الرقيق ، وفى تنفيذ المعاهدات أو اللوائح التجارية ، وفى كل المسائل التى لها طابع المصلحة العامة والإنسانية^(٢) . أما المذكرة الثانية فقد ذكرت أن برانكى القوميسيير الايطالى فى عصب قد اقتنع باستمرار تجارة الرقيق فى الأقاليم القريبة من الخليج المذكور .. وفى بيلول (مصرية) [كذا] . ولذلك فان الحكومة الايطالية قد أمرت برانكى بمنع هذه التجارة فى حدود سلطته ، وسمحت له إن لزم الأمر بالتراسل مع حاكم عدن لإعطائه كل المعلومات التى يمكنه أن يحصل عليها بهذا الخصوص . كما أن الحكومة الايطالية قد قررت أن ترسل الى عصب إحدى السفن الحربية التى يمكنها أن تراقب السفن التى تعمل فى تجارة الرقيق^(٣) .

ولقد تركت إنجلترا الاقتراحات الايطالية لفترة من الوقت دون إجابة . ولكن موقف إيطاليا إزداد مع الزمن تصلبا فى مسألة رهيفة ، فقررت وزارة الخارجية البريطانية إستخدام هذه الاقتراحات لتحديد نشاط ايطاليا وادعاءاتها فى البحر الأحمر . ولم تكن إنجلترا ترغب فى تحديد هذا النشاط فى عصب

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) اتفاق مبدئي بين مرفق برسالة منابريا الى جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١

F.O. 170/311 No. 281.

(٣) مذكرة ، الجنرال منابريا الى اللورد جرانفيل فى ٢٧ يونيو سنة ١٨٨١ - مرفق / ٢ برسالة منابريا

الى جرانفيل فى ٢٩ يونيو سنة ١٨٨١ .

F.O. 170/311. No. 281.

فقط ، ولكنها أرادت أيضا أن تحدد مظاهر وأشكال وجود إيطاليا في هذه الناحية .

فكلف جرانفيل ماكدونيل في سبتمبر سنة ١٨٨١ بأن يبلغ مانشيني أنه إذا كانت الحكومة الإيطالية مستعدة « للتوقيع على عقد رسمي مع مصر » يؤكد شراء أراضي عصب ، وبشرط أن تظل المنشأة الإيطالية هناك - طبقا للتأكدات السابقة - تجارية بحثة ، فلا تحصن ولن تستخدم كقاعدة بحرية أو حربية - فان الحكومة البريطانية ستقدم هذا الاقتراح للحكومة القاهرة والقسطنطينية وتؤيده . وأضاف أنه من المتوقع أن تطلب مصر إضافة فقرة خاصة لمنع مرور الأسلحة والذخائر إلى الحبشة^(١) .

وفي اليوم التالي أعلن مانشيني أن إقترح اللورد جرانفيل يتمشى تماما مع وجهات نظر الحكومة الإيطالية ، ومع التأكيدات التي أعطاها سلفه ، وأنه لا يرى أى اعتراض على الفقرة المطلوبة الخاصة بمنع مرور الأسلحة إلى الحبشة^(٢) . وإقترح مانشيني أيضا إضافة مادة تشهد بانضمام إيطاليا إلى الاتفاقية المصرية الخاصة بالغاء تجارة الرقيق ، وذلك فيما يتعلق بعصب^(٣) . وانتبه الفرصة لكي يعرب عن أمله في ألا تعارض إنجلترا في الاتفاق على إقامة إتصالات منتظمة بين السلطات البريطانية في عدن وسلطات عصب الإيطالية^(٤) .

F.O. 170/312 B. No. 278.

(١) جرانفيل الى مكدونيل في ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨١

A.I. 1/2. fasc. 12. fol. 32.

وأنظر ، مذكرة ، روما في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١

F.O. 170/305. No. 356.

(٢) ماكدونيل الى جرانفيل في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١

(٣) مانشيني الى منابريا في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

S.P. Vol. Lxxxii (C. 3300). No. 102.

F.O. 170/305. No. 356.

(٤) ماكدونيل الى جرانفيل في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨١

وإقترحت الحكومة الإيطالية أن تكتب مشروعا لإتفاقية^(١) ووافق جرانفيل على الإقتراح بشرط أن يطلع عليه أولا^(٢). فأعدت الحكومة الإيطالية هذا المشروع وسلمه مانشيني إلى السفير البريطاني في روما في يوم ٩ أكتوبر ، وقام هذا السفير بتحويله إلى لندن^(٣). وإقترح جرانفيل إدخال بعض التعديلات^(٤)، ولم ير مانشيني ما يوجب الإعتراض . بل إن الوزير الإيطالي قد أضاف أن حكومته مستعدة للتفاوض مع الباب العالي نفسه للوصول إلى إتفاق على كل هذه المسائل ، وأعرب عن ثقته في أن يقوم جرانفيل بأن يطلب من حكومة تركيا وحكومة مصر الموافقة على الإتفاقية المقترحة^(٥).

وأرسل اللورد جرانفيل بصورة من هذا المشروع إلى دافرين في القسطنطينية ، وطلب منه تحويلها للباب العالي ، وأن يذكر له في نفس الوقت أن الحكومة البريطانية ترى أن قبول هذا المشروع هو في صالح كل من تركيا وإيطاليا ، وذلك منعا لنشوء تعقيدات يمكنها أن تظهر إذا ما استمر الاحتلال الإيطالي لعصب على أساس غير منتظم ومحدد^(٦) ، كما كان عليه الحال في ذلك الوقت . وقام السير إدوارد ماليت بنفس مهمة دافرين لدى ناظر الخارجية المصرية في القاهرة^(٧).

-
- | | |
|----------------------------|--|
| F.O. 170/305. Tél. No. 70. | (١) ماكدونيل إلى جرانفيل في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ |
| F.O. 170/314. No. 392. | (٢) جرانفيل إلى ماكدونيل في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ |
| F.O. 170/305. No. 377. | (٣) باجيت إلى جرانفيل في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ |
| F.O. 170/314. No. 457 A. | (٤) جرانفيل إلى باجيت في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ |
| F.O. 170/306. No. 412. | (٥) باجيت إلى جرانفيل في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ |

(٦) جرانفيل إلى دافرين في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١

S.P. Vol. Lxxxii (c. 3300.). No. 119.

F.O. 141/142. No. 225. (٧) جرانفيل إلى السير إدوارد ماليت في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١

(٢) - موقف مصر وتركيا :

وافق رئيس وزراء تركيا على أن ينصح السلطان بقبول الاتفاقية ، ولكنه طلب بعض الاستفسارات عن المادة الخامسة منها^(١) والتي كان نصها : « ستفق الحكومات الايطالية والمصرية والبريطانية على وضع الأسس والطرق والتسهيلات اللازمة للتراسل والتعاون المتبادل بين سلطاتها المحلية والتي تخضع لها ، وذلك من أجل الاتجاهات المشتركة التي لها طابع المصلحة المحلية ، والتي تدخل في إختصاص هذه السلطات »^(٢) . ولما كان مانشيني يخشى ظهور العقبات التي قد تعوق تحقيق الاتفاقية وإتمامها ، فإنه أعلن أنه ليس لديه أى دافع للإصرار على هذه المادة .^(٣)

وجاء شريف باشا إلى الوزارة ، وإعتقدت إيطاليا في إمكانية الحصول على حل في مصلحتها منه . ولكن إيطاليا إحتفظت بمسألة التحقيق في بيلول لتهديد مصر والضغط عليها ، وحاولت أن تساوم بها علاوة على ذلك في مسألة عصب . وكتب مانشيني يذكر أن شريف باشا لا يحتفظ لإيطاليا الا بشعور الود ، وأن الحكومة الايطالية ستحرص على ألا تخلق له المصاعب منذ أول إستلام الحكم بسبب مشاكل حدثت في عهد سلفه^(٤) . ولكن سرعان ما ظهر لإيطاليا أن شريف باشا لا يوافق على تقديم تنازلات إقليمية . ذلك أنه قد رد على الادعاءات الايطالية التي ذكرت أن العلم المصرى لم يرفرف مطلقا على رهيفة ، مستندة في ذلك على تصريحات الشيخ برهان الذى إعتبره الايطاليون كسيد مستقل عن تركيا وعن مصر ، وأعلن أن البيانات الثانية التي أرسلها وزير الخارجية المصرى السابق في مذكرته يوم ٨ سبتمبر عن خضوع هذا

(١) دافرين الى جرانفيل في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No.123

(٢) باجيت الى جرانفيل في ٩ أكتوبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/302. No. 377. et annexes.

(٣) باجيت الى جرانفيل في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. Tél. No. 84.

(٤) مانشيني الى دى مارتينو في ١٦ أكتوبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 19.

الشيخ للحكومة الخديوية ، والدلائل التي يمكن لمصر أن تظهرها لكي تثبت أن علمها قد ظل مرفوعاً على رهينة منذ إستلام مصر لإدارة هذه السواحل كافية لاجبار إيطاليا على الاعتراف بثبوت حقوق مصر .^(١)

فلم يكن من الحكومة الإيطالية إلا أن وصفت التحقيق الذي حدث في بيلول بأنه « مهزلة تمثيلية » ، وطلبت فتح تحقيق جديد يعهد به إلى مندوب مصرى ومندوب آخر إيطالى ، مزودين بكل السلطات اللازمة للبحث عن المعتدين ومعاقبتهم عقوبة مثلى مع شركائهم من بيلول .^(٢) فلم يتراجع شريف باشا ، ووافق على فتح تحقيق جديد ، برئاسة على باشا رضا ، الحاكم العام لسواحل البحر الأحمر ، ولم يتردد في قبول مندوب إيطالى في هذه اللجنة ، للعمل مع المندوبين المصريين « للبحث عن المعتدين وشركائهم والتحقيق بدقة في المسألة » .^(٣) ولكنه رفض إعطاء هذه اللجنة حق محاكمة الأهالى أو إصدار أى أحكام ضدهم ، وحدد أن المحاكمة ستظل من إختصاص النظام القضائى المصرى ، الذى لن يتردد في معاقبة من تثبت إدانته معاقبة رادعة^(٤) .

ولكن بعض المشكلات والمصاعب نشأت بعد ذلك ، فلم يبدأ هذا التحقيق الجديد إلا في يوم ٢٠ أبريل سنة ١٨٨٢ ورأسه عبد الرحمن رشدى بك ، وانتهى قرب نهاية شهر مايو . وشهد المندوب الإيطالى بنفسه بصعوبة العثور على المعتدين^(٥) .

وكان هذا هو جو العلاقات المصرية الإيطالية في ذلك الوقت . ولم يكن هذا الجو مما يسهل على مصر قبول الاقتراحات الإيطالية الخاصة بعصب . ولم

(١) شريف باشا الى ميكافيللى في ٥ أكتوبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 9.

(٢) مانشيني الى دى مارتينو في ١٦ أكتوبر ، ودى مارتينو الى شريف في ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٨١ . A.I. 1/2. fasc. 13.

(٣) مصطفى فهمى الى دى مارتينو في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ A.I. 1/2 fasc. 13. fol. 67.

(٤) الوثيقة السابقة .

(٥) أنظر .

A.I. 1/3. fasc. 17

يرحب مصطفى باشا فهمى ، ناظر الخارجية المصرية ، بمشروع الاتفاق مع ايطاليا ، الذى كان يعنى تنازل مصر عن أراضي عصب ، والاعتراف بهذا التنازل . أما تجران بك ، سكرتير عام الوزارة ، فانه لاحظ أن الفقرة التى تنص على أن المنشأة الايطالية لن يكون لها إلا صفة تجارية هى فقرة خادعة ، وليس لها أى قيمة ، مادام التصريح بإرسال سفن حربية الى خليج عصب وإرسال معدات حربية يجعل من هذه الناحية مركزاً حربياً بالفعل^(١) . وشرح له السير ادوارد ماليت ، القنصل العام البريطانى فى القاهرة ، أنه من الواضح أنه ليس لمصر القدرة على زحزحة الايطاليين من عصب ، ولذلك فانه من المستحسن تنظيم هذا الاحتلال باتفاقية رسمية .^(٢) ولكن تجران بك أعلن - رغم هذه الأجابة الواضحة ، والمريرة فى صراحتها - أن الحكومة المصرية كانت تثق تماماً فى تأييد الحكومة البريطانية لها تأييداً أدبياً فى مسألة عصب ، وأنها كانت ولا تزال تأمل فى أن يؤدى استمرار هذا التأييد الى شعور الايطاليين بصعوبة موقفهم الى درجة تجبرهم على الانسحاب . ولكن توقيع الاتفاقية سيقضى على هذه المصاعب التى تواجه الايطاليين الذين سيحصلون على قاعدة ثابتة فى البحر الأحمر ، وسيعملون على توسيعها بدون أدنى شك .^(٣)

وكتب مصطفى باشا فهمى إلى القنصل العام البريطانى مبلغاً إياه رسمياً أنه ليس من حق الحكومة المصرية أن تتصرف فى الأراضي التابعة للدولة العثمانية ، كما أن الباب العالى حريص بدون شك على الاحتفاظ بالفرمانات العديدة التى تنص على الجزية ، والثى تدخل خليج عصب - مثل باقى الشاطئ الغربى للبحر الأحمر - فى خديوية مصر . فرغماً عن شعور الود تجاه الحكومة البريطانية ، ورجماً عن رغبتها فى إجابة النصيحة الودية التى طلبت منها ، فإن الحكومة الخديوية لا تستطيع الموافقة على اتفاقية صيغت بالشكل الذى عرضت

(١) ادوارد ماليت إلى جرانفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 141/144. No. 353.

(٢) الوثيقة السابقة .

(٣) ادوارد ماليت إلى جرانفيل فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 141/144. No. 358.

به عليها . ولما كانت الحكومة الخديوية ترى في الاستمرار في موقفها الودى الذى رسمته لعلاقتها مع الدول الصديقة ، فانها مستعدة كما ذكرت ذلك للقنصل العام الإيطالى فى مصر ، لكى تدخل فى مفاوضات لتنظيم موقف شركة روباتينو فى عصب ، طبقا للشروط التى سيتفق عليها . ويمكن للحكومة المصرية أن تعمل إتفاقية ليس لها أى صفة سياسية مع شركة روباتينو ، تمنح بها لهذه الشركة ملكية مساحة محددة من الأرض ، مع بعض الامتيازات ، ولكنها تحتفظ لنفسها بجميع حقوق السيادة والادارة الاقليمية ، بكل ما لها من مظاهر^(١) .

فأعلن السفير الايطالى فى لندن للورد جرانفيل أن هذا الرد قد أثار دهشة الحكومة الايطالية . ولكن إيطاليا كانت لا تزال ترغب فى الحصول على وساطة إنجلترا ، فأعلنت أن المسألة قد يكون أصابها بعض سوء التفاهم ، وأظهرت استنادها إلى توسط الحكومة البريطانية حتى لا تقوم الحكومة المصرية باتخاذ موقف مقاومة من جديد ، مما سيمنع الوصول إلى تلك الاتفاقية ، التى سيستفيد منها كل اصحاب المصالح المتصلين بها^(٢) . ولم ترغب إيطاليا فى ترك المسألة عند ذلك الحد ، فابلاغ مانشيني السفير الانجليزى فى روما أن كل من كورتى ، السفير الايطالى فى القسطنطينية ، ودى مارتينو ، القنصل العام الايطالى فى مصر ، سيواصلان كما فعلا حتى ذلك الوقت الامتناع تماما عن أى تصرف فى هذه المسألة ، إذ أن الحكومة الايطالية ترغب فى ترك المفاوضات كلها بين يدى الحكومة البريطانية ، التى تكرمت بقبولها^(٣) . ثم طلب السفير الايطالى فى لندن من جرانفيل أن تقوم الحكومة البريطانية بالضغط على الحكومة المصرية لكى تقبل الاتفاقية المقترحة الخاصة بالمنشأة الايطالية فى خليج

(١) مصطفى فهمى باشا إلى السير ادوارد ماليت فى ٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق برسالة : ماليت الى جرانفيل فى ١١ ديسمبر سنة ١٨٨١
F.O. 141/144. No. 372.

(٢) مذكرة منابريا إلى جرانفيل فى ١٠ ديسمبر ١٨٨١ .

S.P. Vol. LXXXII. (c. 3300.) No. 134.

F.I. 170/306. No. 447.

(٣) باجيت إلى جرانفيل فى ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨١

سب(١). وكان جرانفيل قد وعد الجنرال منابريا بذلك ، فكلف السير
إرد ماليت باستمرار الاتصال بالحكومة المصرية في صالح هذا المشروع ،
ن يحاول إقناعها بأهمية إجابة رغبات الحكومة الإيطالية(٢).

(٣) - حقوق السيادة :

كانت مسألة رهينة قد تسببت في تلبد الجو . ذلك أن القبودان هيلتون ،
السفينة الحربية البريطانية دراجون Dragon قد أبحر من عدن في يوم ١٢
سبتمبر أنه قد علم من برانكي ، القوميسيير الإيطالي في عصب ، يوم ٩ منه ،
قد وقع على معاهدة مع السلطان برهان تضع أراضي ذلك الشيخ بما فيها
مطة تحت الحماية الإيطالية ، وأن هذه الأراضي تمتد حتى أوبوك ، وأن
وميسيير قد أعطى علما إيطاليا لبرهان ، قام هذا الأخير برفعه عدة مرات
، رهينة . ولقد أفهم القوميسيير الإيطالي القبودان الانجليزى أن هذه
باهدة قد أبرمت بينه وبين برهان ، ولكن الحكومة الإيطالية لم تصدق عليها
(٣).

فاضطر اللورد جرانفيل إلى أن يذكر الحكومة الإيطالية بالتأكيد الذي
طته ، والذي ذكرته برقية ماكدونيل ، الوزير المفوض البريطاني في روما ،
يوم ٢٧ من أغسطس ، والذي ينص على أنه ليست لديها أية نية للتوسع
يميا بجوار عصب(٤). وأجاب مانشيني بأنه لا يعلم تفاصيل لاتفاقية
مديدة مع برهان ، ووعد بأن يطلب إلى برانكي تفسير الأمر ، وأضاف أنه
صدر أمره بعدم تكرار رفع العلم الإيطالي على رهينة(٥). ثم أمر القنصل

F.O. 170/314. No. 500.

F.O. 141/142. No. 246.

F.O. 141/147. Tel. No. 118.

F.O. 170/314. No. 517.

F.O. 170/306. No. 468.

(١) جرانفيل إلى باجيت في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٢) جرانفيل إلى ماليت في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٣) ماليت إلى جرانفيل في ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٤) جرانفيل إلى باجيت في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٥) باجيت إلى جرانفيل في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١

الايطالى فى عدن بارسال سفينة خاصة إلى عصب ، تطلب من رالكى إجابة برقية سريعة ، حتى يتمكن من فهم ما حدث^(١) . وكتب فى نفس الوقت إلى السفير الانجليزى فى روما : « إننى أكرر من جديد تصريحى السابق ، وهو أننا مصممون على ألا نتعدى الحدود الحالية لممتلكاتنا فى عصب ، أو نفرض حمايتنا على أراضى برهان ، وهو الذى نحرص على ألا يكون لنا معه إلا علاقات صداقة ومعونة متبادلة »^(٢) .

ولكن مانشيني لم يكن فى حقيقة الأمر مستعداً للتخلي عن رهيفة ، وأصر على أن حكومته لا تستطيع الاعتراف بالسيادة المصرية على رهيفة ، لأن ذلك سيتسبب فى ضياع قيمة الصكوك التى إشتريت بها أراضى عصب نفسها^(٣) . ولكنه أضاف بأن المسألة كانت مختلفة بالنسبة لبقية الساحل الغربى للبحر الأحمر إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب وفيما عدا رهيفة ، وذكر أن الحكومة الايطالية كانت مستعدة ، كما أعلنت ذلك رسمياً ، ألا تزيد مساحة ممتلكاتها فى البحر الأحمر^(٤) .

وإضطر اللورد جرانفيل أمام هذا الموقف المائع بشأن رهيفة إلى أن يذكر حكومة روما بأنه سيكون من الصعب الحصول على موافقة مصر على مشروع الاتفاقية ، ما لم تعترف إيطاليا بسيادة سلطان تركيا وتحت إدارة خديوية مصر ، على كل الساحل الواقع إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب ، كما ذكر فى مشروع الاتفاقية^(٥) .

(١) باجيت الى جرانفيل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ F.O. 170/306. Tél. No. 88.

(٢) مانشيني الى باجيت فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ مرفق برسالة باجيت الى جرانفيل فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ . F.O. 170/306. No. 470

أنظر S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300) No. 149.

A.I. 1/2. fasc. 13. fol. 124.

F.O. 170/306. No. 471

F.O. 170/314. No. 527

وباجيت الى مانشيني فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٣) باجيت الى جرانفيل فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

(٤) الوثيقة السابقة .

(٥) جرانفيل الى باجيت فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

وكان السلطان من ناحيته يرفض التنازل عن الحقوق الاقليمية للدولة ، وأرسل الباب العالي إلى شريف باشا برقية يبلغه فيها أنه لا يعارض في الوصول إلى إتفاق بشأن عصب ، على أساس خضوع الاحتلال الايطالى لعصب الذى سيسمح به هذا الاتفاق ، لقانون ٢٦ يوليو سنة ١٨٦٨ ، وهو القانون الذى يبيح للأجانب حق ملكية الأراضى فى الدولة العثمانية^(١) .

وهكذا نرى أن إيطاليا قد إزدادت طمعا ، وبعد أن كانت تسعى للحصول على إعتراف بمركزها فى عصب ، أخذت تحاول إخراج رهينة عن السيادة العثمانية . وكانت إنجلترا قد جعلتها تعتقد فى إمكانية الوصول إلى إتفاق مع مصر بشأن عصب ، ولكنها رأت أن سلطات القاهرة والقسطنطينية تعارض فى الإعتراف بمركز إيطاليا فى عصب نفسها ، وتريد معاملتها على أساس أراضى بيعت لرعايا أجانب فى الدولة العثمانية . فاضطر مانشيني إلى الكتابة إلى كورتى ، سفيره فى القسطنطينية ، شارحا له أن المسألة لا تخص إلا السيادة على عصب التى كانت فى أيدي الايطاليين منذ فترة ، والثى لا يوافقون على تركها . وذكر أن الاقتراح الايطالى الخاص بها سيرتب الأمر فيما يتعلق بهذه الناحية ، وفى صالح كل أصحاب الشأن ، فيحصل الايطاليون من الباب العالي ومصر على الاعتراف بالوضع القائم . وإدعى أن الباب العالي ومصر سيحصلان ، دون تقديم أية تضحية ... على الاعتراف بحقوقهم على كل بقية الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ماعدا ناحية رهينة الصغيرة ، التى يخرجها الايطاليون بطبيعة الحال رسميا من أى مشروعات فى الحاضر أو المستقبل ..^(٢) .

ولكن تركيا أصرت على موقفها ، وذكرت أن الحكومة المصرية ترغب فى

F.O. 141/159. Tél. No. 2.

(١) مالىت الى جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٢

(٢) مانشيني إلى كورتى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة باجيت الى جرانفيل فى ٥ من يناير

F.O. 170/320. No. 4.

١٨٨٢ .

S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 164.

وأنظر أيضا .

عقد إتفاقية مباشرة مع الشركة الإيطالية . وأضاف رئيس وزراء تركيا أنه يمكن تسوية المسألة بطريقة مرضية إذا ما أضيفت مادة إلى هذه الاتفاقية ، ينص فيها على إعتراف الحكومة الإيطالية بالسيادة العثمانية إلى الجنوب وإلى الشمال من عصب ، لأن ذلك سيقضى على معارضة الوزارة التركية ، ومعارضة الوزارة الخديوية ، لمثل هذه الاتفاقية^(١) .

وإدعت الحكومة الإيطالية أن الوزارة التركية تحرض مصر على مقاومة ومعارضة الاقتراحات البريطانية . وطلب وزير الخارجية الإيطالية من اللورد جرانفيل أن يرق إلى كل من اللورد دافرين في القسطنطينية والسير ادوارد ماليت في القاهرة ، ويطلب منهما التدخل والحصول على رد نهائى^(٢) .

ولم يخف جرانفيل وجهة نظره ، من أن الحكومة البريطانية قد قامت حتى الآن بأكثر مما وعدت بالقيام به وإنها قد حاولت دفع المفاوضات ؛ والبدء فيها ، رغما عن أنها لم تعد إلا « بحس نبض » كل من تركيا ومصر بشأن مثل هذه الاتفاقية . وكان قد وجه كل من دافرين وماليت إلى العمل مع زملائهم الإيطاليين ، ووافق على بعض تصرفات ماليت التي كان قد قام بها على مسئوليته الشخصية ، وكان مستعداً للسماح لدافرين بالعمل مع زميله كورتى ، ولكنه لا يعتقد أن دافرين سيتردد عن القيام بذلك ، إذا مارأى من نفسه أفضلية العمل المشترك^(٣) .

ولكن سعيد باشا أصر على موقفه بضرورة عقد إتفاق خاص مع الشركة حتى تحافظ الدولة على حقوق السيادة في تلك المنطقة موضوع الخلاف^(٤) .

(١) دافرين إلى جرانفيل في ١٩ يناير سنة ١٨٨٢ .

S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 171.

(٢) منابريا إلى جرانفيل في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢ .

S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No 1172

F.O. 170/323. No 35.

(٣) جرانفيل إلى باجيت في ٢٠ يناير سنة ١٨٨٢

S.P. Vol. Lxxxii No. 185

(٤) دافرين إلى جرانفيل في ٣٠ يناير سنة ١٨٨٢

ورأى جرانفيل بوضوح دقة المسألة بالنسبة لمصر ، وخصوصا فيما يتعلق بحقوق سيادتها وبشيخ رهيفة . وشعر تماما أن حكومة القاهرة سترفض الاعتراف بمواد تؤكد لهذا الشيخ حق التنازل عن أراضي للحكومة الإيطالية ، بصفته سيداً مستقلاً ، حتى ولو اضطرت إلى الموافقة على التنازل عن هذه الأراضي^(١) . وظلت المسألة تدور في حلقة مفرغة ، فإيطاليا تتشبث في الحصول على أراضي ترفع عليها علم دولتها قبل أن تبحث عن مراكز تجارية حقيقية ، ومصر لا ترغب في التنازل عن حقوقها وتخلق بذلك سابقة خطيرة على سواحل البحر الأحمر ، أما إنجلترا فأنها كانت لا تزال تفضل عدم رؤية أى دولة أوربية تقيم محطة بحرية في طريقها إلى الهند دون أن تضمن عدم استخدام هذه المحطات ضدها .

(٤) - اصرار مصر على حقوقها :

كان هدف مانشيني الأساسى هو الوصول إلى إتفاق مبدئى مع إنجلترا ؛ وإذا لم يصل إلى إقناع السلطان والخديو بقبول الاتفاقية ؛ فان الحكومة الإيطالية كانت مستعدة لأن تستغنى عن هذه الاتفاقية^(٢) . ورغما عن ذلك فانه كلف الجنرال منابريا بأن يطلب إلى اللورد جرانفيل عمل اللازم للسير في المفاوضات فى كل من القاهرة والقسطنطينية^(٣) . فأرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى هاتين المدينتين وسمحت لدافرين بأن يعطى التصريحات التى كان الباب العالى قد طلبها بشأن إعتراف إيطاليا بالسيادة العثمانية إلى الجنوب وإلى الشمال من عصب ، وكلفته بالعمل فى توافق مع زميله الإيطالى^(٤) .

وكان دافرين يعتقد أن سعيد باشا يرغب شخصيا فى عقد الاتفاقية إذ أن

(١) جرانفيل الى باجيت فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/323. No. 60. A.

(٢) باجيت الى جرانفيل فى أول فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/302. No. 29.

(٣) مانشيني الى منابريا فى ١٦ فبراير سنة ١٨٨٢ - وسلمت الى جرانفيل فى اليوم التالى .

S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 194.

(٤) جرانفيل الى باجيت فى ١٨ فبراير سنة ١٨٨٢ F.O. 170/323. No. 76 A.

الصدر الأعظم كان من النباهة بحيث يقدر أهمية ترتيب وتحديد موقف
الايطاليين في عصب . ولكنه كان يخشى من أن يظهر بمظهر المفرط في أجزاء
من أقاليم الامبراطورية لإحدى الدول الأجنبية ، خصوصا بعد إحتجاجات
الحكومة المصرية^(١) .

أما في القاهرة ، فان السير إدوارد ماليت قد تشاور بمجرد إستلامه
لتعليماته ، مع دى مارتينو ، زميله الايطالى ، ثم ذهب لمقابلة محمود باشا
سامى ، رئيس الوزراء . ولفت نظره إلى أنه لا يمكن طرد الإيטاليين من
الأراضى التى يحتلونها ، وأنه من الضرورى لمصالح مصر وتركيا تحديد هذه
الأراضى ، وعدم ترك إيطاليا تتوسع منها أو تتخذها قاعدة لأعمال حربية ،
وأنه لا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا بالتوقيع على الاتفاقية^(٢) .

وحاولت إيطاليا فى نفس الوقت أن تصل إلى إتفاق مع الحكومة البريطانية .
ونجد أن الجنرال منابريا ، السفير الإيطالى فى لندن ، يقدم إلى جرانفيل ، وزير
الخارجية البريطانية فى يوم ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ مشروعاً لاتفاقية ، ويعرب له
عن أمل حكومته فى أن توافق إنجلترا عليه لصالح الدولتين صاحبتا الشأن .
وذكر له أن حكومته ترغب فى اعتبار هذه الاتفاقية ، منذ ذلك الوقت ،
أساساً للعلاقات بين الدولتين فى كل المسائل المتعلقة بعصب . فاذا ما وافقت
إنجلترا على ذلك ، فيمكنها اعتبار المذكرة المقدمة كوثيقة رسمية ملزمة لإيطاليا ،
وتجيب عليها بشكل يدل على تعهد والزام مماثل من جانب حكومة الملكة^(٣) .

ولم يتردد جرانفيل أبداً ، وأبلغ السفير الإيطالى أن حكومته تأمل - مثل
حكومة روما - فى عقد اتفاقية لصالح كل من يعينهم الأمر ، وأنه كان يأمل فى
أن توافق عليها كل من القسطنطينية والقاهرة ، وكان فى نفس الوقت مستعداً
لاعتبارها كأساس مؤقت لتنظيم العلاقات بين الحكومتين البريطانية والإيطالية

(١) دافرين إلى جرانفيل فى ٢١ فبراير سنة ١٨٨٢

S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300). No. 199.

F.O. 141/154. No. 77.

(٢) ماليت إلى جرانفيل فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٢

(٣) منابريا إلى جرانفيل فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٢ S.P. Vol. Lxxxii. (c. 3300) No. 198

في كل المسائل المتعلقة بالمؤسسة الإيطالية في عصب^(١). وإطمأنت إيطاليا من موقف إنجلترا ، فلم تعد تأبه كثيراً بموقف تركيا أو موقف مصر . ولما كانت إيطاليا تعلم جيداً أن كل من الباب العالي والخديو لن يوافق على التصرف في أراضي الدولة ، فإنها صممت على تحقيق مشروعها مستندة في ذلك إلى تأييد الحكومة البريطانية .

وفي يوم ٧ مارس سلم القنصل العام الإيطالي في القاهرة إلى ناظر الخارجية المصرية مذكرة طلب فيها الوصول إلى قرار بشأن الاتفاقية المقترحة . وكانت هذه المذكرة مصاغة بالفاظ رتبت « للتسبب في الرفض أكثر من سعيها للتوفيق » .^(٢) ذلك أنها أكدت أنه ليس للباب العالي أو لمصر أى حقوق على ذلك الجزء من سواحل البحر الأحمر الذى تقع عليه عصب ، وأكدت أن مصر لم تباشر أبداً أى سلطات هناك حتى مجيء الإيطاليين ، وأنها ستحصل بموافقتها على الاتفاقية على مزايا واضحة ، منها اعتراف إيطاليا بسيادة لم يوافق عليها أحد حتى الآن ، والتي عارضت فيها إنجلترا حتى وقت قريب ، وذلك على بقية الساحل إلى الشمال وإلى الجنوب من عصب ، ولذلك فإن إيطاليا قد طلبت من الحكومة المصرية أن تذكر لها بصراحة أنها لا تعارض في هذه الاتفاقية ، وتطلب موافقة الباب العالي على هذا الاتجاه وإن كل رد لن يصاغ بهذا الشكل سيعتبر على أنه رفض حتى وإن كان غير صريح للمشروع^(٣) .

وحافظت مصر على موقفها ، رغم ظروفها الدقيقة في ذلك الوقت : فاجتمع مجلس الوزراء في يوم ٢٥ مارس وحضره الخديو ، وناقش المسألة . ورفض المجلس الموافقة على مشروع الاتفاقية الإيطالية ، وكرر إستعداداته للتفاوض مع شركة روباتينيو ، أو أى شركة أخرى لها أغراض تجارية^(٤) . وأعلن محمود باشا سامى ، رئيس مجلس الوزراء ، أنه ليس من

(١) جرانفيل الى منابريا في ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ - المرجع السابق - وثيقة رقم ٢٠١

(٢) مالت الى جرانفيل في ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

(٣) مذكرة من دى مارتينو الى فهمى باشا في ٧ مارس سنة ١٨٨٢ - مرفق برسالة مالت الى جرانفيل في ٤ ابريل سنة ١٨٨٢ F.O. 141/154. No. 167.

(٤) مالت الى جرانفيل في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ F.O. 141/159. Tél. No. 70.

سلطة مصر عقد مثل هذه الاتفاقية ، إذ أن الفرمانات تنص على سلامة أراضي الدولة ، وضرورة المحافظة عليها ، وحتى إذا ما قبلت الحكومة مثل هذه الاتفاقية فإن مجلس النواب سيرفضها .^(١) وردت مصر على المذكرة الإيطالية ، وشرحت عدم إمكانية إعطاء مثل هذا التصريح الذي تطالب به إيطاليا في ذلك الوقت ، خصوصا وأن الباب العالي يعلم الآن بمسألة عصب وكل الحوادث التي إتصلت بها ، وقامت الحكومة التركية بالاعتراف بحقوق مصر وأكدتها على تلك الأراضي^(٢) ثم أشارت إلى رغبتها في إثبات حسن نياتها تجاه إيطاليا بالتفاوض مع شركة روباتينو أو غيرها ، ولكن بشكل يحافظ على حقوق السيادة والحقوق الإقليمية لمصر .

وكان القنصل العام البريطاني في القاهرة قد لاحظ على المذكرة الإيطالية صعوبة صياغة مثلها إذا كانت فعلا تسعى إلى الهدف الذي ترغب فيه الحكومة الإيطالية ، وهو الاتفاق مع مصر ، وأعلن أنه لو كان قد رآها قبل تسلمها لنصح دي مارتينو وأصر عليه لعدم تقديمها^(٣)

وردت الحكومة الإيطالية هذه المرة على الحكومة المصرية برد قاطع ، بثبت أنها غير محتاجة لموافقة مصر على إنشاء مستعمرتها في البحر الأحمر . فأعلنت أنها لا ترغب في إعادة المناقشة التي تعتبرها منتهية ، وأعلنت تصميمها على الاحتفاظ بالموقف الذي « إكتسبته بحقوق لا يمكن الطعن فيها » وإدعت إيطاليا أنه ليس لمصر أى حق في معارضة إيطاليا ، ولا تقديم إدعاءات لها قيمتها للسيادة على عصب ، ولذلك فإن كرامة إيطاليا لا تسمح لها بالاستمرار في الطرق الودية بعد ذلك . ولهذا فإن إيطاليا تعلن أنها غير مرتبطة أى إرتباط بالتعهدات التي كانت قد عرضتها لوضعها في الاتفاقية المقترحة ، وأنها

F.O. 141/154, No. 151.

(١) مالت الى جرانفيل في ٢٨ مارس سنة ١٨٨٢

(٢) مصطفى فهمي باشا الى دي مارتينو في ٢٩ مارس سنة ١٨٨٢ - مرفق برسالة : مالت الى

F.O. 141/154, No. 167.

جرانفيل في ٤ ابريل سنة ١٨٨٢

F.O. 141/154, No. 167.

(٣) رسالة مالت الى جرانفيل في ٤ إبريل سنة ١٨٨٢

ستحافظ على حقوقها المشروعة^(١) .

(٥) - المؤسسة الحكومية :

وأعلن مانشيني في مجلس النواب الايطالى في يوم ٢٢ أبريل أنه سيقدم الوثائق الخاصة بامتلاك عصب بمجرد أن توافق الدول المسؤولة عن نشرها حسب العرف الدولى . وأكد أن طبع هذه الوثائق قد تم فعلا ، وسيكون ذلك أساساً للمشروع بقانون التى ستقدم به الحكومة لتنظيم هذه المستعمرة^(٢)

وعند تقديم المشروع بقانون ، ذكر وزير الخارجية الايطالية ، عند شرح الديباجة ، أن الحكومة الانجليزية قد اعترفت - عن طريق المذكرات المتبادلة - بأهمية الاتفاق المبدئى بين إنجلترا وإيطاليا . وأعلن أن الحكومتين قد اتفقتا تماما fixed accord للتوصية على الاتفاقية المقترحة التى يمكن اعتبارها كأساس ثابت لتنظيم العلاقات المتبادلة بين إيطاليا وإنجلترا وسلطاتهما المختصة^(٣) .

ولقد نصت المادة الأولى على إنشاء مستعمرة إيطالية على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وفى أراضى عصب ، تحت السيادة الايطالية . وإهتمت المادة الثانية بتنظيم المستعمرة ، فذكرت أن الحكومة ستصدر مرسومات ملكية ووزارية للتنظيمات الادارية والتشريعية والمالية فيها ، حسب أهمية الموضوع . وأشارت إلى ضرورة التوفيق بين هذه التشريعات والنظم والأحوال المحلية ، وسمحت للحكومة بتغييرها عما يسود فى إيطاليا ، طبقا للتجارب والحاجة .

(١) دى مارينو الى مصطفى فهمى باشا فى ٨ أبريل سنة ١٨٨٢ . مرفق برسالة : مالىت الى جرانفيل فى ١١ أبريل سنة ١٨٨٢ .
F.O. 141/154. No. 177.

(٢) باجيت الى جرانفيل فى ٢٤ أبريل سنة ١٨٨٢ .
F.O. 170/320. No. 123

(٣) أنظر جديدة Opinione فى ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ . والسير ا. باجيت الى جرانفيل ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢ .
F.O. 170/321. No. 202

وأعلنت أن المستعمرة ستخضع لإدارة وزارة الخارجية في روما . وإختصت المادة الرابعة بالموافقة على الاتفاقية المعقودة في يوم ١٠ من مارس سنة ١٨٨٢ بين الحكومة الإيطالية وشركة روباتينو ، والتي تنازلت بها هذه الشركة عن حقوق ملكيتها للحكومة ، وتنظيم الاتفاقات المالية التي تخص شراء وإنشاء المؤسسة الاقتصادية في عصب (١).

وناقش مجلس النواب الإيطالي هذا المشروع بقانون في يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٢ وأعلن مانشيني أن تبادل المذكرات مع إنجلترا بشأن الاتفاقية قد إعترف تماما بالسيادة الإيطالية على عصب ... « وإذا لم تكن هناك أى معاهدة قائمة مع إنجلترا فتوجد من المذكرات ما يمكنه ربط الحكومتين ، مثله مثل أى معاهدة » (٢) . وأضاف أن تجارة عصب ستزداد أهمية ، خصوصا مع داخل القارة الإفريقية والحبشة (٣) . وكان هذا هو أكبر حلم يراود أذهان الإيطاليين في ذلك الوقت .

ولكن مانشيني عمل هذه التصريحات العلنية عن موقف إنجلترا ، والمحادثات التي دارت بينهما وبين إيطاليا ، دون أن توافق وزارة الخارجية البريطانية على ذلك . فما أن رأى جرانفيل دياجة المشروع بقانون حتى كلف سفيره في روما بلفت نظر وزير الخارجية الإيطالية إلى أن لفظ *fixed accord* لا يمكن أن ينطبق على الاتفاقية المبدئية والمؤقتة والمشروطة الناتجة عن تبادل المذكرات بين حكومتى لندن وإيطاليا (٤) . فاعتذر مانشيني قائلا أن العبارة الإيطالية *accordo in forma tassativa* لا تتطابق تماما مع اللفظ الانجليزي السابق ، وهو اللفظ

(١) المشروع بقانون الخاص بعصب - مقدم الى مجلس النواب الإيطالي من وزير الخارجية . مرفق

F.O. 170/321. A. No. 202.

برسالة باجيت الى جرانفيل في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٢

A.I. 1/4. fasc. 25.

النسخة الاصلية ومسودة الوزير محفوظة في

F.O. 170/321. A. No. 227.

(٢) باجيت الى جرانفيل في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٢

(٣) الوثيقة السابقة .

F.O. 170/324. No. 210.

(٤) جرانفيل الى باجيت في ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٢

الذى لفت نظر اللورد جرانفيل بشكل خاص ، وأنه يدل على أن الفاظ الاتفاق لها صورة واضحة تماما ، مما يقضى على كل شك في الموضوع^(١) . ولكن هذا التفسير للألفاظ التى نطق بها في مجلس النواب جاء متأخرا ، وبعد تفسيرات وتصريحات علنية ورسمية ، طبعت ووزعت في مونت سيتوريو .

وقبل أن يصل هذا الرد التفسيري إلى لندن ، بل وحتى قبل أن يكتب ، لم يرغب جرانفيل أن يترك هذه الفرصة تمر دون أن يستفيد منها . فأبلغ سفيره في روما أن الحكومة البريطانية لا تقبل أن ترتبط بالإعتراف بالسيادة الإيطالية على عصب ، رغما عن أنها مستعدة لإعتبار هذا الإعتراف كأساس مؤقت لترتيب العلاقات بين الحكومتين ، وذلك في المسائل التى قد تنشأ مع إيطاليا بشأن مؤسستها^(٢)

كتب جرانفيل هذا الخطاب ستة أيام قبل ضرب مدفعية الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية بقنابله . وكانت إعترافا فعليا de facto بملكية إيطاليا لعصب ، وتأكيذاً من إنجلترا بأنها لن تعارض « حقوق » إيطاليا على هذه القاعدة بعد ذلك .

وكانت عصب هى تلك القطعة من العظم التى تركتها إنجلترا لإيطاليا ، وهى تنأهب لاحتلال مصر ، والسيطرة منها على كل إمبراطوريتها الافريقية ، فى وادى النيل ، والممتدة مع البحر الأحمر وبلاد الصومال . وكان التدخل الأوربى قد أدى إلى نشوب الثورات فى وادى النيل ، فى شماله وفى جنوبه ، واستعدت بريطانيا لاستغلال الموقف لصالحها .

(١) مانشيني الى باجيت فى ٧ يوليو سنة ١٨٨٢ مرفق برسالة :

F.O. 170/321. A. No. 270

باجيت الى جرانفيل فى ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢

F.O. 170/324. No. 214.

(٢) جرانفيل الى باجيت فى ٥ يوليو سنة ١٨٨٢.

الباب السادس

ثورات وادى النيل

الفصل السابع عشر

الثورة العرايية

إزدادت الأطماع الإستعمارية فى مصر مع زيادة شعورها بسوء حالها ، وبدرجة فساد نظامها ، فبدأ الناس فى التفكير فى ضرورة اصلاح الحال ، خاصة ومن تمكن منهم من التفكير أو من رؤية تجارب أخرى أكثر نجاحاً أو الاطلاع على أفق أوسع من الأفق المحلى . ولذلك فإن الآراء قد بدأت فى الظهور ، معلنة ضرورة التغيير . وكان بعضها معتدلاً ، فلم يطالب إلا بالاصلاح ، وبعضها عميقاً عنيفاً ، فلم يرضى إلا بالإنقلاب والتغيير الكامل الشامل ، وحتى الجذرى . وإستمر الجو المصرى متأرجحاً بين هذين الاتجاهين ، المعتدل والمتطرف ، إن جاز هذا التعبير ، أو الهادى والعنيف فى حقيقة الأمر . وهى فترة هامة فى تاريخ مصر ، قامت فيها بتجربتها ، وقبل غيرها للكفاح ضد الاستعمار ، وفى ظل آراء وحركة فكرية هامة . وإذا كانت هذه المرحلة قد إنتهت بالاحتلال ، إلا أن أسنة حراب الاستعماريين البريطانيين لم تتمكن من القضاء على هذه الحركة الفكرية والثورية الاصيلية ، وإن كانت قد تمكنت من كبت الأصوات ، ونزع سلاح الشعب ، وتسليمه لقمة سائغة للاستغلال الاستعمارى .

(١) - ضرورة الاصلاح :

بدأ الشعور بسوء الحال بين الطبقات المثقفة في مصر ، وبين قادة الفكر في العالمين العربى والاسلامى فى نفس الوقت إنها السبعينات التى قام فيها كثير من الحركات ، وظهر فيها كثير من الآراء وبخاصة حول المجتمع الشرقى ، ونظم الحكم والادارة فى الدولة العلية العثمانية . ولا يمكننا أن نفصل بين شعور الائمة المسلمين ، وبين شعور قادة العرب ، أو كبار الضباط فى القوات المصرية مثلاً ، شعور بفساد الحالة فى العالمين العربى والاسلامى وإن كان الأول يرجعها إلى فساد الطريقة التى يعتقد بها المسلم أو التى يفهم بها دين الله الحنيف ، ويرجعها الثانى إلى تحكم العناصر الإستبدادية التركية فى الشعوب العربية ، ويرجعها الثالث إلى ضعف الحكومة الخديوية ووقوعها فريسة للاغراء ولنفوذ الدول الإستعمارية . والمهم هنا هو وجود شعور عام بعدم الرضا ، وكل داخل نطاقه ، وكل يلقى بمسئولية الوصول إلى هذه الحالة على من يرغب فى تغيير حاله . ولا يمكننا إلا أن نلاحظ سوء الحالة الاقتصادية التى مرت بمنطقة الشرق الادنى فى هذا الوقت ، والتى لا بد وقد أثرت على نفوس العباد ، فأخرجتهم عن طاقتهم وأجبرتهم على ضرورة العمل على تغيير الحال ، مادام دوام الحال ، على هذا الوضع ، كان ضرباً من المحال .

ونستعرض هنا ثلاث حركات تتمثل فى ثلاثة | زعماء ، ويمثل كل منهم حلقة معينة : الأول هو السيد جمال الدين الأفغانى ، ويمثل الحلقة الاسلامية الواسعة الكبرى ، والثانى هو الشيخ محمد عبده وهو مسلم كذلك ولكنه يمتاز بعروبه ، والثالث هو أحمد عرابى ويمثل الدائرة الثالثة ، قرب المركز وهو مسلم ويمتاز بعروبه ، ويعتز بمصريته .

الكل حائق فالكمل مخلص والكل يرغب فى رؤية مايجب فى وضع أحسن وحالة أفضل . الأول ثائر والثانى هادىء والثالث يرغب فى إنتزاع حق الشعب ببقوة أبناؤه . وسارت هذه التجارب الثلاث جنباً إلى جنب ، وأثرت كل

منهما في الحلقات الباقية ، كما تأثرت بالموقف الدولي والقوى الخارجية ، وبالمادة الخام التي أجريت عليها التجربة وهي الشعوب والمفكرين .

رأى جمال الدين الافغانى فساد الحال في العالم الاسلامى والتناحر بين الملوك والسلاطين ، بين شاة الفرس وسلطان الدولة العثمانية ، وشعر بضحالة تفكير المسلمين وبجموده بعد قرون طويلة من الذل والاستعباد والانصراف عن العلوم والتفكير ، إلى عرض الدنيا أو للبحث عن قوت اليوم . وزار مناطق عديدة في العالم الاسلامى وقارن بين أحوال سكانها ، واهتدى إلى الطريقة الواجب إتباعها ، فوجد من الضروري تكوين مدرسة تعمل في هذا الميدان على ما يمكننا أن نسميه اليوم « خلق رأى عام إسلامى » عميق ومتحرر ومتحرك في نفس الوقت ، أى بعيد عن الجمود . فالموقف يتطلب إعادة فتح باب الاجتهاد وفهم الروح قبل التقيد بنص أو بلفظ . وهذه الحركة تعتبر في حد ذاتها إنقلابا خطيرا في عالم الفكر الاسلامى ، إذ أنها تسعى إلى التخلص من الجمود ، وخاصة بعد قرون طويلة من الركود والكساد ، وفي عصر ظهرت فيه نظريات التطور والارتقاء والمذاهب الاشتراكية ، وبدأ المفكرون يشيرون إلى أهمية العوامل الاقتصادية ، والبعض يتحدث عن المادة . ألا يمكن للإسلام أن يتحرك مثل كل هذه العوامل ، ويدلى بكلمة هي كلمة الحق التى عنها يبحثون ؟ كان هذا هو السبب الرئيسى الذى دفع بالسيد جمال الدين الافغانى إلى الاتصال بالعلماء وبالمفكرين المسلمين ، وإلى بحث الأمر معهم . وإلى تكوين جماعة ، ويد الله مع الجماعة ، للعمل في هذا الميدان ، وعلى أسس لا تقبل الجمود ، ولا تقل تحمرا عن غيرها ، بل تمتاز عليها بصدق ايمانها ، وعمق إخلاصها .

وصل السيد جمال الدين الافغانى إلى القاهرة لكي يجد الأرض الصالحة لبذر بذوره ولنشر أفكاره . فبالرغم من جمود التفكير وطريقة التدريس بالأزهر كانت هناك جماعات من ذوى النفوس المتوثبة ، والعقول المفكرة فالتفوا حول السيد ، وكونوا نواة فكرية ، عملت على نشر آرائها وفي إتساع مستمر . واجتمع في هذه الحلقة كل من الشيخ الإمام محمد عبده وسعد زغلول ،

وغيرهم من الرجال الذين سيلعبون دورا هاما على مسرح السياسة المصرية ،
والحركة القومية ، وكذلك الكفاح ضد الاستعمار .

وكان السيد جمال الدين من بيت نسب ، وما أن وصل مصر ، ووجد
سوء حالها وتسلط الأجانب عليها ، حتى أخذ يفكر في السياسة ، ويتحدث
فيها ويدلى بآرائه المتحررة والثائرة . كانت المالية المصرية قد وضعت في سنة
١٨٧٥ تحت نظام الحجر والرقابة الأجنبية ، ثم أنشئ صندوق الدين في العام
التالى وأصبح أحد الموظفين البريطانيين يراقب الإيرادات العامة للحكومة ، في
الوقت الذى يراقب فيه زميله الفرنسى مصروفاتها وأصبحت كل من إدارة
السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت الاشراف الأوربى . واستمرت
الحالة في التفاقم بحضور لجنة دولية للتحقيق في المالية المصرية ومحاولة
إصلاحها . واستمرت العملية بتأليف وزارة مختلطة ، ولأول مرة في تاريخ
البلاد ، رأسها نوبار باشا وشارك فيها وزير بريطانى للمالية ، ووزير فرنسى
للأشغال العامة . لم يتمكن جمال الدين أمام هذه الحالة من السكوت ، وكانت
آراؤه وأحاديثه بداية للحركة ، أو عاملا فكريا قويا ، موجهها لها .

كان السيد جمال الدين الأفغانى يختلف في منهجه وطريقته عن مدحت
باشا . ذلك أن مدحت كان يؤمن بضرورة البدء باصلاح أداة الحكم ،
والعلاقة بين الحاكم والمحكوم ، للوصول منها إلى تغيير الحالة . أما السيد جمال
الدين فكان لا يرى فائدة في ذلك مادام الشرقى شرقى ، ومادام جاهلا ومقيدا
بالتقاليد وباحترام الرؤساء والأمراء . فلا يمكن للمجلس النيابى أن يتقدم
بالبلاد مادام أفرادها لا يتمكنون من الفهم أو النقد أو الوصول إلى الحقيقة .
ولذلك فإنه قرر ضرورة البدء بالفرد ، بالمواطن ، لإصلاح المجتمع ، وبالتالى
لاصلاح الحكومة . وكان لهذا أستاذا لجيل ، وإماما لأمة ، في الوقت الذى
كان فيه مدحت باشا رجلا دولة .

أخذ السيد جمال الدين في تنفيذ مهمته في مصر : التعليم ، وأخذ يدرس في بيته لكل من يرد إليه ، كما أخذ يتحدث ويشرح ويحلل ، لكل من يلتفت حوله ، في المقهى التي يجلس إليها . وفي الوقت الذي إقتصر فيه شيوخ الأزهر وعلماءه على إضاعة الساعات الطويلة في شرح لفظ أو حرف ، ونسوا المعنى أو تركوه جانبا ، أخذ السيد جمال الدين المعنى والفكرة قبل أى شئ آخر ، وبحثها وناقشها وعرضها في منطق سليم .

وإذا كان زواره في المنزل ، في غالبيتهم ، من طلاب الأزهر ، فان الملتفين حوله في المقهى كانوا من الساسة والصحفيين والشعراء ورجال الثورة المقبلين . فبينهم محمود سامي البارودي وعبد السلام المويلحي وسليم نقاش وأديب أسحق ، علاوة على الشيخ محمد عبده والشيخ إبراهيم اللقاني والشيخ سعد زغلول ، والشيخ ابراهيم الهلباوى . وبعد دروس الفلسفة والفكر في منزله ، ينتقل السيد جمال الدين إلى الأدب والسياسة والصحافة والأحداث العامة في المقهى . وكان يتحدث بأسلوب ناري ، يظهر فيه الانفعال ، وصدق الايمان ، ويجبر الجميع على الإنصات إليه والأخذ عنه .

ولقد أثر السيد جمال الدين في هذا الوسط الأدبي والصحافي والفكري المحيط به تأثيرا كبيرا . وبعد أن كان الأدب عبدا للاستقرائية ، يمدح الملوك والأمراء ، رسم جمال الدين طريقا جديدا للأدب ، وذلك بوضعه في خدمة الشعب « يطالب بحقوقه ويدفع الظلم عنه ، ويهاجم من إعتدى عليه كائنا من كان ، يبين الناس سوء حالهم ، ومواضع بؤسهم ويصبرهم بمن كان سبب فقرهم ، ويحرضهم أن يخرجوا من الظلمات إلى النور ، وألا يخشوا بأس الحاكم . فليست قوته إلا بهم ، ولا غناه إلا منهم ، وأن يلحوا في طلب حقوقهم المغصوبة وسعادتهم المسلوقة » .^(١) فساعد ذلك على ظهور ونمو تيار جديد ، يركز أنظاره على الشعب ، ويتحدث باسم الحرية ، ويطالب بحقوق

(١) أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث . القاهرة . النهضة . ١٩٤٨ . ص ٦٧ .

الوطنيين . أدب يشرف على الحكومة ولا يخضع لها ، يراقب ولا يستجدي ،
وهي روح جديدة تعنى الاعتزاز والمطالبة بالحقوق .

لقد كون السيد جمال الدين الأفغاني جماعة حبيب إلى أفرادها الكتابة
وأوحى اليهم بمعاني جديدة ودفعهم إلى إنشاء الجرائد والصحف . فأنشأ أديب
أسحق جريدة « مصر » التي كتب السيد جمال الدين نفسه بعض مقالاتها
باسم مستعار . وكان السيد جمال الدين كذلك هو الذي أغرى هذا الكاتب
والصحفي على الانتقال إلى الاسكندرية ، وعلى إنشاء جريدة « التجارة » .
وعمد السيد جمال الدين إلى حض بقية من يلتفون حوله ، ومنهم محمد عبده ،
إلى الكتابة في هاتين الصحيفتين . ولكن اشتداد لهجتها وجرأة الآراء المنشورة
فيهما أجبرت الحكومة ، وكانت جامدة وبرئاسة رياض باشا ، على إغلاقهما .
ولكن ذلك لم يقض على الحركة ، مادامت الوسائل متوفرة . فالشيخ محمد
عبده مشغول عن « الوقائع المصرية » ، فليكتبوا فيها إذن وخرجت جريدة
الحكومة ، تحمل مقالات متحررة في الوقت الذي جمدت فيه الحكومة نفسها .

وزاد مركز السيد جمال الدين خطورة سنة ١٨٧٨ ، نتيجة لتدخله في
السياسة وتقريبه « العوام » منه . وأخذ في إفهامهم أنهم قد نشؤوا في ظل
الاستعباد ، وتحت سيطرة الاستبداد ، - ومنذ قرون بعيدة . إنهم صابرون
وراضون عن حيف حكومتهم وجورها ، وخسفها وإذلالها ، واستنزافها قوام
حياتهم الذي يجمعونه بعرق جباههم ، استنزافها له بالسوط والقوة ، ويدفعهم
إلى الاستيقاظ من غفلتهم والصحو من سكرتهم والمعيشة كباقي الأمم الحرة .
ومنذ ذلك الحين طارت شرارة الثورة العربية ، كما يقول سليم عنخوري .

ودفعه الاشتغال بالسياسة إلى الانضمام إلى المحفل الاسكتلندي للبنائين
الأحرار ، حتى يتمكن من إيصال آرائه إلى أعضائه ، وكانوا في غالبيتهم من
بين العناصر الهامة في المجتمع والحكومة . ولكنه وجد برودا في هذا المحفل ،
« انصرفا عن التحدث في السياسة » رغم أنه كان يحمل كلمات « الحرية -

والإخاء - والمساواة » شعارا له ، فترك هذا المحفل ، وأنشأ محفلا آخر تابعا للشرق الفرنسى ، وبلغ أعضاؤه الثلاثمائة فى فترة وجيزة . وكان هؤلاء الأعضاء نخبة ممتازة من المصريين ، وعمل السيد جمال الدين على تنظيمهم ، شعبا موازية لمصالح الحكومة وإداراتها ، وهى نقطة خطيرة تتلخص فى أداة سرية خارج الحكومة ويشترك فيها بعض الموظفين ، ويدينون بالاخلاص لجمال الدين ولفكرة التحرر وضرورة تغيير الحال ، أكثر من طاعتهم لإدارة الحكومة التى يخدمون فيها . وهناك شعبة للمالية وأخرى للعدل أو الحقانية ، وثالثة للأشغال ، ورابعة للجهادية أو الحرية . وكانت هذه الشعب أو اللجان تشاور فيما يقع فى إداراتها ، ثم تتصل بالوزارة وتحاول إجابة مطالبها هى . وهكذا إتسعت دائرة العمل حول السيد جمال الدين . وبعد منزله | تحدث فى المقهى ، ثم أخذ فى التنظيم ، وبعيدا عن أعين الحكومة ، وذلك فى الوقت الذى ينشر فيه المقالات ، ويعمل على إنشاء رأى عام . لقد أراد للشعب أن يتحرر وأن يعرف حقوقه فى الوقت الذى يقدم فيه التزاماته . وأراد أن يصل به إلى مرحلة الرفض فى حالة إصرار الحاكم على الاستبداد . وعلينا أن نعرف هنا بأنها نقطة تحول كبيرة فى طريقة السيد جمال الدين . فبعد أن كان قد أخذ على مدحت باشا إهتمامه بالحاكم والمحكوم ، نجده ينزل إلى نفس الميدان ، ولكنه ينزله « بمدرسة » وصحافة ، وعدد من المثقفين ، ومحفل للبنائين الأحرار - كل هذا علاوة على تحدثه فى المقهى وأمام رجل الشارع . إنه زعيم وله أهداف سياسية . فهل تقبل الحكومة الضعيفة المغلولة الأيدي بالديون ، الواقعة تحت الاشراف الأجنبى استمرار السيد جمال الدين فى نشاطه ؟ وبهذه الطريقة ؟

(٢) - القوى فى الميدان :

استدعى الخديو توفيق السيد جمال الدين الأفغانى إلى القصر وشرح له أنه يجب بلاده وأن درجة الوعى القومى الموجودة فى ذلك الوقت لا تسمح للشعب بفهم آرائه ، مما قد يدفعه إلى الهياج وإلى القاء نفسه إلى التهلكة ولكن السيد جمال الدين أجاب بأن شعب مصر لا يختلف عن الشعوب

الأخرى ، فاذا كان فيه الجاهل ، ففيه العالم ، واذا كان فيه الخامل ، ففيه العامل
« فبالنظر الذى تنظرون به إلى الشعب المصرى ينظر اليكم ، وأن قبلتم نصيح
هذا المخلص وأسرعتم فى اشراك الأمة فى حكم البلاد عن طريق الشورى ،
فتأمرون باجراء انتخابات نواب عن الأمة تسن القوانين وتنفيذها باسمكم
وإرادتكم ، يكون ذلك أثبت لعرشكم ، وأدوم لسلطانكم . »^(١) وخرج من
القصر لكى يتحدث فى الموضوع علنا ، ويدفع بمن يحيط به إلى الكتابة فيه ،
وعلى صفحات الجرائد . إذن فحكم الشورى لا ينال من القصر بل يدعم من
العرش .

وكان محمد توفيق يقدر السيد جمال الدين ، ويعلم إيمانه بمبادئه ، وكان
يلتقى به فى محفل البنائين الأحرار ، مما دفع السيد جمال الدين إلى الاعتقاد
بإمكانية إصلاح الحالة بعد تولى توفيق لاريكة الملك . ولكن الأمور سارت فى
طريق آخر ، وعزل اسماعيل نتيجة لتدخل الدول ، واعتلى توفيق عرش البلاد ،
وسرعان ما تقرر نفى السيد جمال الدين من مصر . وقرر مجلس الوزراء هذا
الاجراء مستندا إلى أنه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة
على فساد الدين والدنيا » . وخرج السيد جمال الدين من مصر فى الوقت
الذى أنبت فيه بذور آرائه بين المثقفين وبين العناصر الوطنية .

وانحصرت دائرة « المصلحين » بعد نفى السيد جمال الدين فى « الوقائع
المصرية » ، وكانت تضم الشيخ محمد عبده وسعد زغلول وإبراهيم الهلباوى .
وواصل الاستاذ الامام عمله ، ولكن فى نطاق الجريدة ، وبأسلوب أهدأ من
الاسلوب الذى ساد فى وقت إقامة السيد جمال الدين فى البلاد . وكانت
الوظيفة تقيد من حرية الشيخ محمد عبده ، كما كان هادئا بطبعه ، وكان يؤمن
بضرورة التدرج ، ولا يميل الى الطفرة . فيمكننا أن ننظر إلى هذه المجموعة من
رجال الإصلاح على أنها (اليمين) الذى يصر على ضرورة البدء بنشر التعليم

(١) المرجع السابق . ص ٧٥ - ٧٦ . عن خاطرات جمال الدين .

الصحيح بين أفراد الشعب ، حتى يصلوا إلى فهم حقوقهم وواجباتهم ، ثم يستخدم الصحافة لمحاربة الفساد ولتنمية الوعي الوطنى ، ثم يبحث بعد ذلك عن رئيس حكومة صالح يمكنه أن يواصل السير بالبلاد فى ظل العدل ، ثم يبدأ فى التدرج فى الحكم النيابى والتمرن عليه من المجالس المحلية إلى مجالس المديريات ثم المجلس النيابى . فلا فرق كبير إذن بين هذه المجموعة ، وفى هذا الطور ، وبين رياض باشا ، مادام نزيها حازما محبا للخير .

وهكذا أثر نفى السيد جمال الدين من مصر على إتجاه القوى الوطنية الموجودة . وأن كانت غالبية المفكرين تنظر إلى الشيخ محمد عبده على أنه وارث حركة السيد جمال الدين ، فقد كان هو أحد الورثة ، ويكون الجناح الأيمن فيها ، إذ أنها قد إشتملت على « وسط » وعلى « يسار » .

وأما الوسط فقد كان من بين من تعلم فى أوروبا ، وأعجب بحرية السياسة فيها فطالبوا بحرية الفرد فى شخصية ومعتقداته ، وبالحرية السياسية فى نقد الحكومة ، وبإنشاء مجلس نيابى يشرف على أعمالها . طالبوا بتنفيذ ذلك فى الحال ، وقبل غيره ، بغض النظر عن مستوى التعليم . وكان فيه بعض المصريين وبعض أبناء الاقليم السورى . ولقد تجادل هذا الفريق كثيرا مع « اليمين » ، وكانوا متأثرين بالعقلية الفرنسية ، وبآراء السيد جمال الدين كذلك ، فى الوقت الذى تأثر فيه الأستاذ الامام بالعقلية الشرقية والأزهرية . وأخذت جماعة « الوسط » تهاجم رياض باشا الذى إتخذه « اليمين » أملا لهم ، ونعتته بأنه لا يؤمن بأن فى مصر من يفهم السياسة الدولية ويصلح للنيابة عن الأمة . وكان الزعيم فى نظر الوسط هو محمد شريف ذو الثقافة الفرنسية ، والذى يؤمن بحقوق الشعب ، ولكن بطريقة دستورية . أى بمعنى آخر يظل الحاكم كما هو والمحكومين كما هم ، ولكن يوضع نظام جديد يحدد العلاقات بينهم ، ويحدد إختصاصات كل منهم ، ويفسح الطريق أمام أبناء الطبقة الوسطى ، وفى ظل النظام والاحترام ، ودون القيام بتغيير جذرى ، خاصة وأنها على الطريقة الفرنسية وحسب الدستور الفرنسى ، الذى يستقى من الثورة الفرنسية ، وهى

برجوازية ، وكان اليمين يحتفظ باحترام للوسط ، ومحمد عبده يكبر شريف ، رغم أن الوسط كان ينظر إلى اليمين على أنه رجعى أو تقليدى متحالف مع رياض ، ويتحدث عن الاسلام ، وهى علاقة بين الفرد والخالق ، أكثر من تحدثه عن العلاقة بين الفرد والفرد .

(٣) - روح الثورة :

إذا كان « عدم الرضا » هو القاسم المشترك بين جميع العناصر الوطنية ، فقد كان التذمر هو ما يعبر عن رأى اليسار ، وهو الذى أعطى الثورة .

بدأ هذا التذمر بشكل واضح بين صفوف الجيش ، ومنذ سنة ١٨٧٦ حين قررت الحكومة تحويل بضع مئات من ضباط الجيش إلى الاستيداع وبنصف راتب . وقع هذا بعد عجز الحكومة ، ولمدة أشهر طويلة ، عن الانتظام فى دفع رواتب الضباط والموظفين . فعلاوة على سوء الحالة الاقتصادية العامة ، وإرتفاع الضرائب اللازمة لدفع كوبونات الدين ، تعرضت أسر عدد كبير من موظفى الدولة لتغير مستوى معيشتها ، وبشكل واضح فاضح .

كانت أولى مظاهر التذمر هى « مظاهرة » ، ذهب فيها الضباط إلى الوزارة للمطالبة برواتبهم ، وأهانوا رئيس الوزراء نوبار باشا ، والمستشار المالى البريطانى ، ولم ينجيهم من بين أيدي الضباط وقبضاتهم إلا مجيئ اسماعيل بنفسه . ومنذ هذا اليوم ظهر أن هناك قوة عملية يمكنها أن تقول كلمتها وتطالب بحقوقها .

لقد أثرت هذه الحادثة فى المفكرين أنفسهم ، ووجدوا أن فى استطاعة المصريين أن يتحركوا . وتأثرت هذه الحركة ، التى نشأت بين صفوف الجيش بآراء المفكرين أو « مثقفى الثورة » . وسرعان ما خرج من بين الصفوف قائد مصرى كتب له التاريخ أن يقود الثورة ، وأن يكون فى خطبها الأول ، وهو الزعيم أحمد عرابى .

لم تسمح الظروف لهذا القائد بثقافة مدنية أو عسكرية هامة ، إذ أنه تعلم

بعض القرآن ثم دخل إلى صفوف الجيش كضابط للصف . ولكنه نجح في الترقى إلى رتبة ملازم « من تحت السلاح » ، فهو شعبى في طبقة ، ومتواضع في تكوينه ، ولكنه مخلص لبلاده ولأبناء بلاده . فقير وليس لديه ما يخشى من ضياعه : راتبه ؟ لقد أوقف صرفه مدة أشهر طويلة ، وليس له أى شىء غيره ، ولقد وصل أحمد عرابى إلى رتبة « قائم مقام » ، وبسرعة في عهد محمد سعيد ، ولكنه بقى في هذه الرتبة مدة ستة عشر عاما ، أو طوال حكم اسماعيل أما تجربته العسكرية فقد اقتصر على المشاركة في حملة الجبشة ، ولم يشارك في العمليات ، بل بقى على الساحل ، فى مصوع ، مسئولاً عن الامداد والتأمين . ولكنه زار الحجاز وقرأ كتابا عن تاريخ نابليون ، وفكر بطريقة سليمة وإن كانت بسيطة . فوجد الداء ووجد فى نفسه القوة والقدرة على تشخيصه وإعلانه . لقد شعر بالمحابة فى الجيش لمصلحة الأتراك والجراكسة والمقربين إلى القصر ، وبعد أن ظهر تراجع توفيق عن مبادئ الشورى والحكم النيابى الذى كان قد وافق عليها ، قرر بعض الضباط ، وعلى رأسهم أحمد عرابى ، التقدم بمطالبهم إلى الحكومة . أى أنهم تقدموا بشكوى وبطريق رسمى ، وكانوا فى ذلك كوطنين ، يسيرون على طرق « الوسط » ولكنهم كانوا من العسكريين ، وليس من حقهم أن يتقدموا بمثل هذه المطالب ، ودل هذا على أنهم « اليسار » من بين رجال الوسط ، أو اليسار لكل الحركة الوطنية فى مصر . ومع تطور الحركة إزداد انفصالهم عن الوسط ، وظهروا فى شكل واضح متميز ، وهو اليسار الثورى .

قررت الوزارة تقديم هؤلاء الضباط إلى المحاكمة ، وألقت القبض عليهم ونقلتهم إلى سكنات « قصر النيل » حيث عقد المجلس العسكرى العالى برئاسة عثمان رفقى الجركسى ، وزير الحرية . ولكن الضباط كانوا قد إستعدوا للأمر ، وأبلغوا آلاياتهم ضرورة الحضور لإخراجهم إذا ماتأخروا فى الوزارة . ووصلت الفرق وحاصرت السكنات وفوجىء المجلس العسكرى العالى ، وخرج القواد على رأس رجالهم ، وإلى ساحة عابدين ، حيث طالبوا الخديو بعزل رئيس المجلس العسكرى ، وزير الحرية المصرية ، عثمان رفقى الجركسى . فهم لا يعترفون بمحاكمته ولا يقبلون حكم جركسى ، وكان فى أعينهم أجنبى .

وأمام القوة رضح الخديو الضعيف ، ووافق محمد توفيق على إقالة وزير الحربية . واستلم محمود سامى البارودى الوزارة بدلاً منه ، وكان من رجال « الوسط » ويؤمن بضرورة انشاء نظام نيابى فى البلاد . وكان شاعراً وأديباً - ولكنه كان جندياً ، وساعدت الظروف على انفصاله عن الوسط ، واندماجه كلياً مع اليساريين .

ولقد ساعدت هذه الحادثة على زيادة نفوذ أحمد عرابى ، والتفاف العناصر المتدمرة حوله . ومن مطالب الجيش أخذ يهتم بمطالب الشعب . وكان خطيباً مفوهاً ، وبألفاظ سهلة معبرة ، إذ أنه من أبناء الشعب . وتبلور الموقف وظهرت المطالب ، وقرر الضباط جمع التوقيعات على « عريضة » تطالب بزيادة عدد الجيش ، وإعادة الحياة النيابية ، واسقاط وزارة رياض ، أمل المصلحين اليمينيين . وكانت البلاد تحتاز فترة عصيبة ، وكذلك العالم العربى والاسلامى ، إذ أن فرنسا كانت قد زحفت بقواتها على تونس ، ووضع أمام الوطنيين ما يكتنه الاستعمار لبلادهم ولأمتهم ، وصمموا على تقوية الجيش حتى يتمكن من الدفاع عن البلاد ، وخاصة بعد ظهور الأطماع الاستعمارية البريطانية والتي كانت تشبه تماماً أطماع الاستعماريين الفرنسيين فى تونس . وظهر عجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن ممالكها أمام الغزو الاستعمارى ، وأخذت الصحافة الفرنسية تتهم بريطانيا بالعمل على التوغل فى مصر . وظهر أن سياسة الجامعة الاسلامية التى تنتهجها الدولة من مقر الخلافة لا تكفى سلاحاً للوقوف أمام الاستعمار . فقرر الوطنيون المصريون ، واليساريون منهم بوجه خاص ، ضرورة مواجهة الموقف ، والاستعداد لما يطرأ من الحوادث . فالحركة حركة شعبية وطنية ومعادية للاستعمار ، ولكن ظروفها قد اضطرتها إلى الوقوف أمام القصر . وعمل جمود الخديو والمحيطين به على إظهار المعركة وكأنها حرب بين صاحب الحق الشرعى وبين الجندى الوطنى .

ازداد موقف محمد توفيق جموداً ، فقرر القواد المصريون القيام بمظاهرة عسكرية يقدمون فيها مطالب الشعب لولى الأمر . وكان يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ يوماً مشهوداً فى تاريخ البلاد . جاءت الوفود إلى القاهرة ، وتقدمت

فرق الجيش إلى ساحة القصر ، وقدم عراى مطالب الشعب إلى الخديو ، وكان الحرس الخديو نفسه قد انضم إلى قوات عراى ، فاضطر توفيق إلى التراجع ، ولكن خطوة واحدة ، إلى الورا . فنقل السلطة من أيدي اليمين إلى أيدي الوسط ، أو بمعنى آخر أقال رياض وعهد برئاسة الوزارة إلى شريف ، ووافق على إجراء الانتخابات وإنشاء مجلس نيابى . إنه انتصار حاسم للثوار رغم أن السلطة ليست فى أيدي الوسط الدستورى . فهو قبل كل شىء تحقيق لارادة الحزب الوطنى ، وموافقة على مشاركة أبناء البلاد فى الحكم وإن كل المجلس النيابى سيمثل الأعيان أكثر من تمثيلة للشعب . وكان من نتائج هذا الانتصار الوطنى إطلاق الحريات ، وعودة المنفيين إلى مصر ، بل وحضور عدد من قادة الفكر ورجال الصحافة فى العالم العربى إلى القاهرة ، ونخص بالذكر منهم إبراهيم المدنى الذى كافح على صفحات جريدة الحجاز ضد الاستعمار الفرنسى فى الجزائر ، وحمزه فتح الله الذى ملأ أعمدة الرائد التونسى قبل حضوره لمصر . فالخديو يتراجع قليلا ، والوسط هو الذى انتصر ، والسلطان ينتهز الفرصة للتدخل ولزيادة نفوذه فى البلاد ، ولكن مع ضعف ظاهر ودون خطة مرسومة ، وبريطانيا وراء الستار تخشى على مصالحها وأطماعها الاستعمارية من تغيير « الوضع » وانتقال السلطة إلى أبناء البلاد .

لم يكن السلطان عبد الحميد يؤمن بالمبادئ الدستورية ، وكان قد تنكر لمذحت باشا ولدستوره فى سنة ١٨٧٦ ، وطبق بعد ذلك سياسة استبدادية واضحة ، مستندا فى ذلك إلى دعم نضوج الشعب ، وإلى الحاجة إلى رأس واحدة مفكرة . وكانت هذه السياسة قد دفعت بزعماء العرب إلى معارضة نفوذ السلطان عبد الحميد الاستبدادى ، ودفعتهم إلى تكوين الجمعيات السرية ، مادامت الحكومة قد منعت نشاطهم العلنى : هذا من الناحية الدستورية .

ولكن عبد الحميد ، بصفته سلطانا للدولة العثمانية ، كان يحاول زيادة نفوذه فى جميع أنحاء امبراطوريته ، بلا إستثناء . وكانت وضعية مصر المتميزة بذاتها ، تقف شوكة فى حلقه . ورأى منذ حادثة عزل اسماعيل إمكانية تدخله فى شئون

مصر بدرجة أوسع ، فيصبح هو الرأس الوحيد في الدولة . وكان في استطاعته أن يتخلص من توفيق ، ويعين بدلا منه الأمير حلیم الذي نجح في الحصول على إعجاب القصر السلطاني والوسط الدبلوماسي في القسطنطينية .

ومن ناحية ثالثة نجد أن السلطان عبد الحميد لا يوافق على تأييد مبدأ الثورات ، إذ أنه مبدأ قد يطيح بعرشه . فهو إذن من أنصار « الوضع القائم » وإذا كانت هناك ضرورة للتغيير ، فهو الذي يقوم به ، ولصالحه ولصالح سياسته .

وأخيرا فهناك سياسة السلطان عبد الحميد تجاه العالم الاسلامي . فهو يحاول كسب المسلمين ، في الوقت الذي يحاول فيه كسب العرب ، وإن كان بطريقته الخاصة . وسياسة الجامعة الاسلامية هي نفس سياسة جمال الدين الافغانى ، أى أنه من أنصار الاصلاح ومن المعارضين للجمود . فعبد الحميد إذن مضطر - طبقا لهذه السياسة - الى الحصول على رضا العناصر الوطنية والاسلامية في مصر .

استندت سياسة عبد الحميد الى هذه العوامل الأربعة ، علاوة على إمتيازها بالضعف ، إذ أن القوة المادية ، المالية والحربية ، كانت تنقصه وتعوز حكومته . ولذلك فمن الطبيعي أن تكون سياسته تجاه الثورة الوطنية في مصر مليئة بالمتناقضات ، وتؤثر بالتالى على زيادة العوامل المساعدة على الفوضى داخل المعسكر الوطنى والاقليمى ، أو بمعنى آخر كانت سياسته عاملا على الفشل ، وخاصة أمام الاعتداء الاستعماري . هذا عن السلطان عبد الحميد .

أما عن بريطانيا فقد كانت لها مصالح إقتصادية واستراتيجية في الاقليم . فهناك الديون ، ولم تكن بريطانيا تتنازل عنها كمصالح لمواطنيها ، وإن كانوا من اليهود . وكان نجاح الثورة في مصر يعنى تكوين وزارة وطنية لا يشارك فيها الوزراء الأجانب ، ومن طبيعة مثل هذا الحكم الوطنى الا يترك مجالا كبيرا أمام المراقبين الماليين للعمل ، خاصة إذا كانت مهمتهم هي ضمان دفع أقساط أرباح الديون للدائنين الاجانب ، دون نظر إلى إمكانيات البلاد ومستقبل أبنائها . لقد بلغت قيمة هذه الأقساط نصف ايراد الميزانية ، وكانت الحكومة المصرية

الخاضعة للرقابة الاجنبية ، ثم تلك التي شارك فيها الوزراء الأجنيان ، مضطرة إلى دفع هذه المبالغ الباهظة دون أى اعتراض ، وذلك فى الوقت الذى أجبروها فيه على عدم دفع أى شىء للدائنين الوطنيين ، بل وأجبروها على العجز عن دفع رواتب الضباط والموظفين . إن معنى إنشاء وزارة وطنية يحرم بريطانيا من مثل هذا الاشراف ، وهذا التحكم فى رقاب العباد ، والتسلط على مستقبلهم ، فما بالك إذا كانت هذه الوزارة الوطنية مسئولة أمام المجلس النيابى ؟ من الطبيعى أن يناقش هذا المجلس كل شىء ، أو أن يثير على الأقل مسألة مشاركة الدائنين المصريين للدائنين الأجانب فى المبالغ المخصصة لأقساط الأرباح . وهذه الامكانية تخيف بريطانيا ، إذ أنها تعمل على تقليل نفوذها وسيطرتها ، إن لم تتم بتخليص البلاد من برائن الاستعمار . من الطبيعى أن تقف بريطانيا موقفا معارضا من الثورة ، ومن المواطنين ومن الحكم النيابى ، وعلى أساس إقتصادى .

أما من الناحية الاستراتيجية فإن بريطانيا هى أكبر دولة « تنتفع » بقناة السويس ، ومن الخطر عليها وعلى امبراطوريتها أن تزيد قوة المصريين بشكل قد يهدد مرور سفنها فى هذا الشريان الحيوى . كان فى استطاعة بريطانيا أن تمر عبر مصر مادامت مصر ضعيفة . ولكن تأييد الجيش المصرى للعناصر الوطنية ، وتقدمه بمطالب البلاد ، وعمله فى إنشاء قوة يحترمها الجميع ، وتقدر على رد العدوان ، كان ذلك مثيرا للقلق فى لندن . فأخذت الأنظار فى الاتجاه إلى أمير الآلاى أحمد عرابى كجندى ووطنى فى نفس الوقت . وكان إتجاهه يشتمل على ضرورة تقوية الجيش وتقوية الاستحكامات . وأخذت الصحف المتحررة فى العالم تلقيه بلقب « غاريا لى » وتتوسم فيه أول رئيس للجمهورية المصرية المقبلة . أسمح بريطانيا لإبن فلاح أن يتعدى على عرش ؟ أسمح بالتحكم استراتيجيا فى امبراطوريتها ؟

كانت المصالح والاطماع البريطانية فى تضارب تام ، وعلى طول الخط ، مع الثورة المصرية . ولذلك فإن هذه الثورة قد عملت فى جو يحيط به جمود توفيق من ناحية ، وتضارب سياسة القسطنطينية من ناحية ثانية ، وعداوة بريطانيا

من ناحية ثالثة . ورغم هذا فقد سارت الثورة بخطوات حاسمة ، وإن كانت قد تأثرت ، وفي بنائها الداخلى ، بهذه العوامل الخارجية نتيجة لعدم إنصهار كل العناصر الوطنية ، وجميع طبقات الشعب فى داخلها .

(٤) - الانقسام :

عمل عبد الحميد ، بعد مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ على أن يؤكد سلطته الزمنية على مصر بصفته سلطانا ، من ناحية . وعمل من ناحية ثانية على أن يؤكد سلطته بصفته خليفة للمسلمين . فاستعد للتدخل فى شئون مصر ، ولإرسال حملة حربية لتأييد موقف الخديو والسلطة القائمة ، بصفته ممثلا له ، وطبقا للفرمانات الموجودة ، وللأوضاع الاستبدادية القائمة فى الدولة العثمانية . واستعد من ناحية ثانية للاعتماد على الحركة الوطنية المصرية وتقويتها ، كحركة عربية وإسلامية ، تكافح ضد الاستعمار ، ومعنى هذا أنها تعارض توفيق وتعاذى التسلط الأوربى على البلاد . فعبد الحميد قد أعلن أن توفيق هو صاحب السلطة ، واستعد من ناحية ثانية لتقوية الحركة الوطنية ضده وضد الأوربيين . ولذلك فإن عبد الحميد قد إستند إلى موقف بريطانيا التى أوعزت اليه بضرورة إرسال بعثة لتأييد نفوذ الخديو وسلطته ، وأرسل هذه البعثة وكلفها بالقيام بهذه المهمة ، فى نفس الوقت الذى كلف أعضائها دراسة حقيقة الموقف المصرى ، والعربى ، والإسلامى ، وتدعيم نفوذ الخليفة الإسلامى على هذه الحركة الوطنية المعادية للخديو ، والمعادية للاستعمار . وهى بعثة نظامى باشا التى وصلت إلى الاسكندرية فى أوائل أكتوبر سنة ١٨٨١ . ونلاحظ أن الاتجاه الشعبى فى مصر لم يرحب بوصول هذه البعثة ، رغم أن ذوى الاتجاهات الإسلامية قد رحبوا بها | كل الترحيب ، وأعلنوا أن فى مجيئها خلاصا للبلاد ، وتكتيلا للمسلمين . ولقد حاولت هذه البعثة التأثير على أعيان البلاد ، ودفعهم إلى المطالبة بزيادة سلطة السلطان على مصر ، كما حاولت أن تدفع توفيق إلى حل مجلس النواب . وهى اتجاهات رجعية ، تمثل اتجاهات حكم عبد الحميد الثانى لامبراطوريته كسلطان . ولكنها أكدت فى تقريرها أن أهل مصر متعلقون بالخلافة الإسلامية ، ولا يعارضون نفوذ أمير المؤمنين .

وبين هذين الاتجاهين قلت إمكانيات عبد الحميد للقيام بدور فعال لانقاذ مصر ، خاصة وأن القوى الاستعمارية كانت بالمرصاد . فنجد أن بريطانيا قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القانونى القائم ، وعلى عدم تغييره ، دون موافقة مجموع الدول الأوروبية ، ونظرت إلى الاتجاه الإسلامى لهذه البعثة كخطر وكثير للمشاكل أمامها ، وأمام الدولة العثمانية نفسها ، وفى أجزاء كثيرة من العالم . ولذلك فإنها قد أصرت على ضرورة الاحتفاظ بالوضع القائم . أما فرنسا فلا يمكننا تجاهلها ، خاصة وأنها كانت الدولة الثانية إلى جور بريطانيا ، وإن كانت العوامل التى يستند إليها الموقف الفرنسى تختلف عن تلك التى يستند إليها الموقف البريطانى . فكانت فرنسا تخشى من أن تشعل بعثة نظامى باشا الحماس الدينى فى مصر ، وتمهد بالتالى لاشتداد ساعد حركة الجامعة الإسلامية المقاومة للاستعمار ، فى الجزائر وتونس ، التى كانت تتلقف كل ما يجىء من الشرق بحماس وإخلاص وتعاون . ولهذا فإن فرنسا قد ناصبت بعثة نظامى باشا العداء ، ووافقت على إرسال سفيتين حربيّتين ، مع السفن البريطانية ، إلى المياه المصرية . وهكذا ظهر أن الوطنيين المصريين فى جانب ، والدول الاستعمارية الأوروبية فى الجانب الآخر مع توفيق ، بينما ترددت تركيا ، وأثر ترددها على المعركة ، وبشكل واضح .

كان من بين نتائج مظاهرة يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ تشكيل وزارة وطنية برئاسة شريف باشا كما ذكرنا ، والتمهيد لعقد مجلس نيابى يمثل أبناء البلاد . واقترح إجراء الانتخابات العامة ، وأخذ موافقة المجلس الجديد على الدستور المقترح . وبدأت الانتخابات فى شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ وكانت مقيدة ومحدودة .

وكانت العناصر التى إشتكرت فى المجلس النيابى عناصر تمثل فى غالبيتها طبقة الأعيان ، وهى خطورة جديدة تهدد الحركة الوطنية ، مادام للأعيان مصالح ، ويحتاجون إلى إستمرار « النظام » لعدم المساس بها . فطبقة الأعيان يصعب عليها أن تسير مع الإصلاح ، وهى بطبيعة تكوينها معادية للثورة . ورغم العوامل النفسية والمعنوية التى تساعد على تحدث الأعيان باسم الوطنية ، نجد أن

عوامل الاستقرار والمصالح والوضع القائم تجبرهم على عدم التعاون مع الثورة ، خاصة إذا ازدادت العناصر الشعبية فيها ، وطالبت بارجاع الحق إلى أصحابه . ورغم كل ذلك فلقد بدأ الموقف وكأن العناصر الوطنية تكون بنيانا صلبا قويا ، إلى أن تدخلت الدولتان الاستعماريتان ، بريطانيا وفرنسا ، وبشكل يدفع العناصر الوطنية المتحركة ، إلى تحديد مواقفها ، وبشكل أكثر وضوحا .

لأنهزت كل من بريطانيا وفرنسا فرصة قرب إجتماع مجلس شورى النواب ، وقدمتا مذكرة مشتركة إلى توفيق تعيد إليه الثقة في نفسه ، وتضمن بقاء نفوذ هاتين الدولتين . إنها مذكرة ٦ يناير سنة ١٨٨٢ .

« إن الحكومتين على تمام الاتفاق في هذا الصدد .. [تعضيد الخديو إزاء الصعوبات الداخلية والخارجية التي قد تعترضه] وإن الحوادث الأخيرة وبخاصة الأمر الصادر من الخديو بإجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة لتبادلها الآراء مرة أخرى في هذا الشأن . فالمرجو أن تبلغوا توفيق باشا أن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لأحكام فرمانات التي قبلتها الدولتان رسميا ، هو الضمان الوحيد في الحال والاستقبال ، لاستتباب النظام وتقدم وسعادة مصر ورفاهيتها ، وهي الأمور التي تنظر إليها فرنسا وإنجلترا بعين الاهتمام . والحكومتان متفقتان ، إتفاقا وطيدا على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية ، التي تهدد النظام القائم بمصر ، ولا يخامرهما شك في أن الجهر بعزمهما في هذا الصدد ، سيكون له أثره في إلقاء الاخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق أن هذه الاخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا إتحادا وثيقا للتغلب عليها . وتعتقد الحكومتان أن سمو الخديو يجد في هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصري والبلاد المصرية » .

لقد قابلت البلاد هذه المذكرة بالسخط العام في الوقت الذي قابلها فيه الخديو بالراحة والاطمئنان . لقد شعر الوطنيون بأن حريتهم مقيدة ، وأن هناك دولا أجنبية تحمي عرش صاحب البلاد ، وتؤيده في المحافظة على الأوضاع كما

هى . إنه إعتداء صريح على حقوق الوطنيين ، وتشجيع للخديو على التماهى فى الاستهزاء بحقوق الوطنيين . وكانت هذه المذكرة تهدد الجميع ، إذ أنها كانت تعنى الحركة الوطنية ، والمجلس النيابى والجيش ، وعبرت عنهم بأنهم « مصاعب داخلية » ، أما « المشاكل الخارجية » التى قد تعترض توفيق فهى السلطان وحركة الجامعة الإسلامية . إن هذه المذكرة تعنى الاحتفاظ بالوضع القائم ، والتدخل فى شئون البلاد الداخلية ، وفرض النفوذ الأجنبى على مصر بالقوة ، وفصلها عما يساندها فى الخارج ، سواء فى القسطنطينية أو فى بقية العالم العربى والإسلامى . أنها محاولة لوضع مصر تحت نظام حجز دولى ، وتقييد حرية أبنائها وصاحب السيادة عليها . إنها نفس السياسة التى سارت عليها فرنسا فى تونس . فهل يقف المصريون مكتوفى الأيدى حتى النهاية ؟ خاصة وأنهم لم يعتدوا حتى الآن على السلطة القائمة ؟ ولم تصل العناصر الثورية إلى ما تطالب به ، خاصة وأن مجلس شورى النواب كان يمثل الأعيان .

لقد كان وقع هذه المذكرة على عناصر « اليسار » الثورية أشد بكثير من وقعها على عناصر « الوسط » الدستورى ، أما « اليمين » ورجال الإصلاح الإسلامى فقد رأوا بدورهم فيها هجوما مسيحيا إستعماريا على بلاد الإسلام . فاليمين واليسار يعارضونها بدرجة أقوى من معارضة الوسط الدستورى . لقد تبلور الموقف ، أو بمعنى آخر بدأت التكتلات تظهر واضحة داخل الجبهة الوطنية . وقويت اتجاهات العناصر فى داخل هذه الجبهة ، ولكنها أخذت فى الانفصال عن بعضها وهذه هى بداية الانشقاق فى المعسكر الوطنى ، فى الوقت الذى تكتلت فيه قوى الاستعمار .

قرر اليسار بما فيه من عناصر شعبية وكتاب ، مثل عبد الله النديم ، وضباط أحمد عرابى ومحمود سامى البارودى ، الاحتجاج على هذه المذكرة وطلب تأييد خليفة المسلمين ، وكذلك وقف منها زعماء الإصلاح الإسلامى . وهذان الاتجاهان كانا قد أثرا على النواب ، أو على عدد كبير من بينهم ، فامتدت الحركة الثورية ، وغلت الحماسة وطالب النواب بحقهم فى مناقشة الميزانية ، إلا ذلك القدر المخصص للديون الأجنبية وللجزية . وفى مجلس النواب

تم الانفصال ، فشریف باشا لا یوافق علی إعطاء هذه الاختصاصات لنواب الأمة ، بدعوى أنها ستزید عدااء الأجانب للنظام البرلمانی قبل أن یقف علی رجلیه . وكان شریف باشا یؤمن بالدستور ، ولكن بشرط ألا یغضب ذلك الدول الدستورية المتقدمة وخاصة أنكلترا .. وفرنسا .. ۱۱

فهنالك اتجاهاً داخل البرلمان : دستوری معتدل وعلی رأسه شریف ، ودستوری ثوری یستند إلى الحزب الوطنی وإلى رجال الجيش . ومع التدخل الاستعماری الأوربی فی الشؤون الداخلية للبلاد إزدادت أهمية العناصر اليسارية الثورية وإضطّر شریف باشا إلى الاستقالة ، نظراً لعجزه عن الوقوف بحزم أمام التدخل الاستعماری ، ولعدم كفايته فی تحقیق المطالب الوطنیه . وتألفت وزارة جدیدة برئاسة محمود سامی البارودی ، وكان فیها أحمد عرابی مسؤولاً عن وزارة الحریة . إن هذه الوزارة تعنی انتقال السلطة من الوسط إلى اليسار ، ولا یمكن لهذا اليسار أن یتفق مع الاستعمار ، فالاصطدام واقع لا محالة . ومن المتوقع أن تقف حركة الجامعة الاسلامیه ، أو بمعنى آخر الحركة الاسلامیه المصلحة - مع اليسار فی المعركة ، مادام الاعتداء واقع علی البلاد الاسلامیه .

ولكن ، لقد أصبح علی رجال الثورة أو یستعدوا مادياً ومعنوياً للدفاع عن البلاد . فمن الواجب علیهم أن یحصنوا السواحل ، ویستعدوا للهجوم . ومن الواجب علیهم كذلك الحصول علی تأیید العالم العربی والاسلامی لهم ، وتأیید السلطان ، وبصفته خلیفة للمسلمین ، لا بصفته سلطان یحافظ علی الوضع القائم فی الدولة . فهل ینجحوا فیما قاموا به ؟ خاصة وأن الوسائل مختلفة بین الیمین والیسار ، وكان من الضروري أن ینصهرا سوياً قبل نزولهم إلى المعركة .

أما الخلیفة فقد إحتج علی المذكرة الفرنسیة الانجلیزیه ، واحتج لدى كل الدول التي ضمنت حریه امبراطوریته وسلامة أراضيها . ولكن الدول الأوربیه لم تكن فی وضع یسمح لها بالاصطدام ببریطانیا أو فرنسا فی ذلك الوقت ، خاصة وأنها كانت ترتب الأمر فیما بینها ، وقبل وقوعه بسنوات . ومنذ مؤتمر برلین سنة ۱۸۷۸ كانت الاتجاهات قد وضحت بین الدول الأوربیه لعدم

معارضة فرنسا في تونس ، وعدم معارضة بريطانيا في الشرق الأدنى . كما كان من بين أهداف بسمارك أن يدفع فرنسا لاحتلال تونس حتى يوقع بينها وبين إيطاليا ، كان من سياسته أن يدفع بريطانيا إلى إحتلال مصر حتى يوقع بينها وبين فرنسا . وكان متفقا مع النمسا والمجر بالتحالف الثلاثي ، وأجبر بريطانيا على الانضمام اليهما بعد احتلال فرنسا لتونس . فلم يكن من المتوقع أن يأتي إحتجاج السلطان على التدخل الإنجليزي الفرنسي في مصر بنتائج إيجابية في صالح سلطته كخليفة للمسلمين ، وفي صالح الحركة الوطنية في البلاد . وتكون إجابة الدول الأوروبية عليه هي ضرورة الإحتفاظ بالوضع القائم في مصر ، وهذا يعنى عدم تأييد الثورة .

فالسلطان ضعيف وسياسته لا تعطى نتيجة إيجابية . وبريطانيا وفرنسا تتدخلان في البلاد . ومصر منقسمة على نفسها بين أنصار الإحتفاظ بالوضع القائم والوطنيين الذين يحاولون التحرر . وحتى المعسكر الوطنى منقسم على نفسه بين اتجاهات ثورية واتجاهات دستورية .

لقد أصبح الثوار مسئولين عن إدارة مصر فكان من الطبيعى أن يقع الاصطدام .

الفصل الثامن عشر

الاحتلال البريطاني

لانتصرت الثورة وظهرت خيبة الخديو والعناصر الرجعية . وبدأ مجلس النواب في وضع دستور صدر يوم ٧ فبراير ، وجاء متضمنا لتعديلات هامة أدخلت على مشروع شريف . وقدمت الاقتراحات لتحسين أحوال البلاد وفي جميع النواحي . وتكاتفت عناصر اليسار مع عناصر اليمين وأخذ أحمد عرابي يردد أقوالا لا تختلف في جوهرها عن أقوال محمد عبده أو عبد الله النديم . وظهر تأييد المثقفين التام للحركة الثورية ، سواء منهم رجال اليمين أو الوسط أو اليسار ، وظهرت الاتجاهات الشعبية بل والاشتراكية في الميدان . وفي أثناء خطب الوطنيين دافع المتحدثون عن حقوق الفلاح وعن حقوق الفقراء ، وعن ضرورة عودة الأرض لأصحابها الحقيقيين ، وإزداد اشتعال المشاعر ، وتكتل رجال الشرطة مع رجال الجيش إلى جانب أبناء الشعب ، واستمعوا جميعا للمثقفين . ولكن الصعوبات الخارجية والتدخل الاستعماري عرقل البرامج الانشائية لوزارة الثورة ، واضطرها إلى تكريس كل جهودها للدفاع عن البلاد ، وبوسائلها المحدودة ، مادامت الميزانية ضعيفة ، وتذهب في غالبيتها إلى جيوب الدائنين الأجانب .

(١) - بداية العملية :

وكان التفاف الجميع في هذا الوقت العصيب حول القادة العسكريين . وما أن تطورت الأحداث وظهر أنهم مهددين من الجراكسة حتى علا المد الثوري . ذلك أن الضباط من أنصار البلاط ومن الجراكسة قد عمدوا إلى تدبير مؤامرة ضد القيادة الثورية ، وأرادت هذه القيادة الثورية أن تتخلص منهم كأعداء داخليين يعرقلون سيرها وهي تحاول الدفاع عن المصالح الوطنية ، فحاولت عددا من الضباط الجراكسة إلى المحاكمة ، وحكمت على بعضهم

بالتجريد من الرتب وبنفيهم إلى السودان . ولكن بريطانيا وقفت ضد هذه العملية وجرت معها السلطان فيها .

لقد أبدى توفيق عطفه على الجراكسة ، وتقدم هؤلاء بالشكوى إلى السلطان مستندين إلى عدم أهلية الضباط الوطنيين ، ورتبهم لا تعلق رتبة أمير اللواء ، لتجريد رتب منحها السلطان ، وهى رتب أعلى ، إذ أن عثمان رفقى كان فريقاً ، وهى رتبة لا يمنحها إلا السلطان هذه المسألة الاهلية ، وهى مسألة قانونية ، والاتجاه القانونى يتعارض مع مبادئ الثورة . وأرسل توفيق أوراق القضية إلى السلطان ، فأغضب ذلك الوزراء الذين عارضوا فى زيادة السلطة الزمنية لحكومة القسطنطينية على مصر . وبطبيعة الحال كانت بريطانيا إلى جانب الخديو وإلى جانب السلطان فى هذه العملية . وأصبحت الوزارة الثورية فى جانب ، والخديو والسلطان والدول الأجنبية فى الجانب الآخر . وشعر الوطنيون بمسئوليتهم فى الدفاع عن حقوق البلاد ، وبضرورة التقدم لا التقهقر . فصمموا على دعوة مجلس النواب إلى الاجتماع للمحافظة على سلامة البلاد أمام هذا الموقف الجديد . وخاصة من الخديو .

أكد السلطان رغبته فى المحافظة على الوضع القائم ، فقرر الوطنيون ضرورة تحديد اختصاصات الخديو ، واختصاصات ممثلى الشعب . وإتجهت الآراء الثورية الحقيقية نحو التخلص من أسرة محمد على إن لزم الأمر . وهنا كانت الثورة التى بلغت أوجها ، وظهرت فى شكلها الشعبى الواضح ، تغيير الوضع القائم . كان هذا قراراً هاماً اضطر العناصر الموجودة داخل الجبهة الوطنية إلى إتخاذ مواقف تدافع فيها عن مصالحها ، فوضحت الضحالة فى مواقف من يحاولون الاحتفاظ بمراكزهم أو يقدمون مصالحهم الشخصية على مصالح البلاد ، كما ظهر الانشقاق بين العناصر الشعبية والأعيان ، وبين المجاهدين والمتخاذلين . ورغم أن معظم عناصر مجلس الشورى النواب كانت مع الثورة ، نجد أن رئيس المجلس ، سلطان باشا ، قد انضم إلى الخديو . وواصل البريطانيون الضغط على الخديو للقضاء على الثورة ولإعادة الوضعية إلى ما كانت عليه ، مستعيناً فى ذلك بهم وبقوات مأجورة من أى مكان . ثم قرر

المستعمرون مهاجمة الثورة ، وإظهارها بمظهر العاجز عن المحافظة عن الأمن والنظام في البلاد . فقاموا بتوزيع الأسلحة والأموال لإستغلال الجاليات الأجنبية في عملية إضطدامات واضطرابات تكون ذريعة للتدخل وإستخدام القوة الغاشمة ، التي تدعى لنفسها سلطة القانون . فليست العملية سوى عملية منطقية يسير كل فيها على حسب ظروف تكوينه ومصالحه ، وأطماعه أو أهدافه ، وبمعنى آخر . قوى تتلاقى بزوايا مختلفة فتخرج عنها محصلات في إتجاهات معينة . فإذا أحسن حساب هذه القوى والتقت بزوايا معينة ، خرجت المحصلة في الاتجاه المنشود .

وقعت مذابح في الاسكندرية بعد أن ظهر عمجز الخديو عن إبعاد الوزراء الثوار ، وبعد أن إشتط شريف خضوع الثورة للنظام وللحياة الدستورية ، واقترح حل الجيش والاستعانة بقوات من الدولة صاحبة السيادة . ووقعت هذه الحوادث في الوقت الذي قرر فيه السلطان إرسال بعثة جديدة لمصر ، وقررت الدول عقد مؤتمر يقرر المسألة المصرية ، ويكون ستاراً لتدخل أوربي ، يسعى إلى المحافظة على الوضع القائم كما هو ، أى يقضى على الثورة .

كان رئيس البعثة التركية هو درويش باشا الذي حاول إخافة العناصر الوطنية ، ولكنه وجد تصميماً منهم على المحافظة على مواقفهم ، إذ أظهروا له أنهم مؤيدون من الشعب ، وأفهموه أن توفيق هو الذي استصرخ بالأساطيل الاستعمارية التي تعتدى على البلاد . كما أن درويش باشا قد فشل في تهديد النواب . ولقد تمكن كل من الضباط والنواب الوطنيين من إرسال عريضة إلى السلطان ، خليفة المسلمين ، يطالبون فيها خلع توفيق المتحالف مع الاستعمار . وفي هذا الموقف نشأت المشكلات ، ووقعت مذابح الاسكندرية يوم ١١ يونيو ، ونتيجة لتدخل العوامل والعناصر الاستعمارية .

لقد ظهر أن الشعب كله قد إلتف حول عرابي بل أن عرب المشرق والمغرب قد استعدوا وتهيأوا لمساعدته وتعضيده . كما أن الخليفة لم يكن يعارضهم ، بصفته خليفة ، ماداموا يكافحون ضد الاستعمار . ولكن الباب العالي رأى في حوادث الاسكندرية ما يضر ببعثة درويش باشا ، ورأى فيها

تمهيدا لعقد مؤتمر دولي يظهر تركيا ، مرة جديدة ، وكأنها تحت الوصاية الدولية ، وذلك رغم علم السلطان بتأييد حركة الجامعة الإسلامية ، وفي كل مكان ، لموقف عرابي . فاستعد السلطان ، بصفته خليفة ، للاتفاق مع عرابي ، وكان هذا أساس مشروع تثبيت عرابي في الوزارة الجديدة التي يرأسها راغب باشا الوطني . ولكن خوف بريطانيا على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في الاقليم ، علاوة على خوفها من ازدياد قوة حركة الجامعة الإسلامية ، مضافا إلى خوف فرنسا من أن تسبب الثورة العرابية في دفع عرب شمال إفريقيا إلى الثورة ضدها ، كل هذا دفع بالاستعمار إلى العمل ، ودفعه إلى القضاء على الثورة ، وإحتلال البلاد .

أما مؤتمر القسطنطينية الذي قرر عدم تدخل أى دولة أوربية لاحتلال مصر أو للعمل على الحصول على الامتيازات فيها ، والذي قرر الامتناع عن التدخل المنفرد في هذا الاقليم ، إن هذا المؤتمر قد ترك الباب مفتوحا أمام التدخل الفعلي ، وذلك في حالة « إستثنائية » هي حالة « الضرورة القصوى » . فهذا المؤتمر لم يمنع الدول الاستعمارية من التدخل ، بل جاء إتفاقا دوليا يفتح الباب للدول الاستعمارية للتدخل في حالة خاصة ، وهو حق لم يكن لأى منها فيما مضى . وكان هذا نجاحا كبيرا للورد دافرين ، ونجاحا للسياسة الاستعمارية البريطانية .

ولم يبق | أما بريطانيا إلا إتخاذ الذرائع لايجاد هذه الحالة الاستثنائية ، ولاحتلال البلاد . والذرائع كثيرة : فإن لم يكن الحمل هو الذى عكر الماء الذى يشرب منه الذئب ، فهو أبوه أو أخوه أو ابن عمه ، والنتيجة واحدة ، الافتراس ، والحق للقوة .

(٢) - الذرائع :

ادعت بريطانيا أن الوطنيين يقومون بتحسين قلاع الاسكندرية ، وكانت بريطانيا تخشى من مجيء كمية من مدفعية كروب إلى العرابيين من ألمانيا ، فعمدت إلى مهاجمة الثورة قبل أن تستعد . وكانت تركيا قد قررت أن إرسال

قوات عثمانية إلى مصر يخدم المصالح الاستعمارية ويثير عليها العرب . فعرفت بريطانيا أنها لن تواجه إلا المصريين وحدهم وقبل أن يتم استعدادهم . فتقدمت بانذار يوم ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ الذى يقضى بنزع أسلحة قلاع الاسكندرية وتسليمها للأسطول البريطانى قبل مضي ٢٤ ساعة وإلا فستقوم قطع الاسطول بضرها وباحتلالها . فبريطانيا قد صممت على احتلال الاسكندرية واتخاذها قاعدة حربية بحرية لعملياتها فى مصر . والموافقة على الانذار أو رفضه يؤدىان إلى نفس النتيجة : والحق للقوة .

ولم يكن الثوار المصريين يعتقدون فى إمكانية وصول الجنون البريطانى إلى مرحلة ضرب شعب آمن وفى بلاده ، ودون أن يعلن العداء لأحد ، خاصة وأن هذه العملية كانت اعتداء على كل العرب ، وعلى الخلافة الإسلامية وعلى المسلمين فى كل مكان ، وكان على بريطانيا أن تحسب حساب الهند . لذلك فإن الثوار المصريين قد إتجهوا إلى الرأى العام العربى والإسلامى ، وأظهروا لهم أنهم فى موقف دفاعى شرعى عن أنفسهم وعن بلادهم وكانوا يعلمون أن ضرب الاسكندرية يعنى تحررهم من الاتفاقات الدولية التى فرضت عليهم ، وخاصة فى مسائل المراقبة الثنائية والديون ، وكان فى استطاعتهم أن يغرقوا الدلتا ، ويوقفوا الملاحة فى قناة السويس ، ويستنجدوا بالعرب وبالمسلمين فى كل مكان ، أن يهبوا إلى نصره الحق والدفاع عن البلاد .

ولقد اتصل أحمد عرابى بالفعل بعرب برقة ، كما اتصل بالشيخ عبد القادر الجزائرى فى سوريا وبأبناء فلسطين وبثوار جنوب الوادى ، بزعامه الامام محمد أحمد المهدي واجتمع الثوار المراد على الانذار البريطانى ، وكان اجتماعا مشهودا وهاما ، إذ أن كل من الخديو ودرويش باشا كان من بين أعضائه . وناقشوا الانذار وقرروا الرد عليه :

« لم تأت مصر شيئا يقتضى إرسال هذه الاساطيل المتجمعة . ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الاميرال ، إلا بعض إصلاحات اضطرارية فى أبنية قديمة . والطواوى الآن على الحال التى كانت عليها عند وصول الاساطيل . ونحن هنا فى وطننا ومدينتنا ، فمن

حقنا - بل من الواجب علينا - أن نتخذ عدتنا ضد كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية التي تقول الحكومة الانجليزية أنها باقية بيننا . ومصر ، الحريصة على حقوقها ، الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها ، لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح . فهي بذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم ، وتوقع مسئوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم إما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الأولى على الاسكندرية المدينة الهادئة ، مخالفة بذلك لأحكام قانون حقوق الانسان ولقوانين الحرب » .

ولم يمهل الذئب الحمل ، ففتح الاسطول البريطانى نيران مدفعيته القوية على المدينة الهادئة المسالمة . وكانت الاسلحة غير متكافئة ، واستمر إطلاق النار حتى انهدمت المدينة فى غالبيتها ، وأخذت النيران فى التهامها . ووجد الوطنيون ألا محالة من التضحية بالانسحاب من مدينتهم حتى يتمكنوا من حفر الخنادق فى جنوبها ، ومنع المستعمرين من التوغل فى البلاد . ولكن الخديو قرر البقاء وحى البريطانيين عند نزولهم إلى المدينة لاعادة النظام ، وعلى أسنة رماح المستعمرين .

(٣) - الخداع والحرب :

عجز البريطانيون ، رغم عددهم وعدتهم ، وأمام اشتعال روح الحماسة الشعبية ، وتصميم الوطنيين على الكفاح وإلى آخر فترة ، عجزوا عن التقدم جنوبا من الاسكندرية صوب القاهرة ، وإحتالوا واستخدموا الخداع حتى يتمكنوا من الوصول إلى عاصمة البلاد .

واشتغل الرأى العام العربى والاسلامى ، وعمدت بريطانيا إلى أن تطلب من السلطان مساندتها فى إعادة الوضع القائم إلى ما كان عليه ، حتى لا تتأثر حكومته بهذا السيل الثورى الجارف ، وتترزع أركان حكمه المحافظ أمام تيار الشعوب . وظهرت استجابة لنداءات عراى فى سوريا وفلسطين والسودان ،

وخشى السلطان على ممالكه ، ولم يتمكن من التراجع ، فاستمر في أخطائه ، ولم يستمع إلى رجال الجامعة الاسلامية ، ولا إلى الأصوات التي إرتفعت منادية بضرورة خلع توفيق ، وتأييد عراى والشعب المصرى . ورغم أن السلطان قد إحتج على نزول القوات البريطانية فى الاسكندرية إلا أنه إقتنع بأنها جاءت لحماية مصالح الدول الاوربية ، والوضع القائم . لقد طلبت بريطانيا منه أن يعلن عراى عاصيا ، وألا يرسل أى قوات إلى مصر إلا بعد الاتفاق معها هى ، خاصة وأن أساطيلها كانت قد أعلنت الحصار على سواحل مصر ، وإستلمت الأوامر بعدم السماح بانزال أى مقاتل أو مواد حربية إلى ميدان العمليات . وبمعنى آخر وضعت بريطانيا السلطان أمام الأمر الواقع ، واضطر السلطان إلى مواصلة السير فى الطريق الخاطيء الذى بدأه ، ودون أن يجد فى نفسه القوة التى تسمح له بالعودة إلى الحق . وأعلن الصدر الأعظم عصيان عراى ، وجاء هذا الاعلان ضربة قوية لمن قاد المعركة معتمدا على الله ، وجاءته من خليفة رسول الله ، وظل الله على أرضه . فبعد أن كانت الحماسة الشعبية متدفقة ، والتأييد شبه مطلق لعراى ، حتى بين الجنود الأتراك أنفسهم ، وبعد أن إستعد العالم العربى الاسلامى لتأييد ثوار وادى النيل ، بعد كل ذلك وجدوا أن الخليفة ودار الاسلام قد وقفا فى الصف المقابل من المعركة .

وطبعت بريطانيا آلافا من نسخ هذا المنشور وأخذت فى توزيعها فى كل مكان ، وحتى فى مصر ، وبمساعدة رجال توفيق ، وعلى رأسهم سلطان باشا . وبعد هذا الهجوم المعنوى أو الدعائى استعدت بريطانيا للزحف على القاهرة ، وبامكانيات حربية متفوقة ، ملتفة عبر القناة من الجهة الشرقية . وأقام الثوار المصريون خطوط دفاعهم إلى غربى القناة ، ووقفوا جميعا مستعدين للموت فى سبيل حرية بلادهم وجاء الاستعمار بقوات ضخمة ومدربة إختارها من جميع أنحاء الامبراطورية ، وزودها بأحدث الأسلحة وأحسن الذخائر . وجاء بالذهب ، وأخذ فى توزيعه على ضعاف النفوس وأنصار الخديو وأعوان الاستعمار . وكانت مأساة ومهزلة فى نفس الوقت ، إذ أن فرقا بأكملها صمدت فى الميدان إلى آخر رجل منها ، بينما إستدارت وحدات أخرى وولت الأدبار . ولم يكن الجنود هم المسؤولون عن ذلك ، بل عادت المسؤولية إلى

بعض الضباط الذين آثروا الاستمرار في خدمة الخديو ، وخدمة السلطان ، على الاستمرار في الدفاع عن حقوق البلاد .

عاد عراى مسرعا إلى القاهرة لمحاولة الدفاع عنها بمساعدة الصناع والطلبة وأبناء الشعب ، ولكن الأعيان أظهروا فتورهم وعدم جدوى الاستمرار . واستعد الخديو للعودة إلى عاصمة ملكه بحماية أسنة حراب البريطانيين . ودخل القاهرة ، وجلس إلى جواره في نفس العربة قائد الحملة الحربية البريطانية ، وسارت العربة بين صفين من الجنود البريطانيين شاكين السلاح ، ورفع العلمان المصرى والبريطانى ، وعزفت الموسيقى العسكرية نشيد حفظ الله الملكة قبل أن تعزف السلام الخديو . إنه الاحتلال .

وقبل شريف ، دستورى كما هو ، تأليف وزارة خديوية في ظل الاحتلال . وهذا يدل على ميوعة الموقف ، الذى أجبر الوطنيين الدستوريين من الوسط على التعاون مع الاستعمار ، بدعوى خدمتهم للأوضاع القائمة . أما القوى الرجعية فقد أظهرت ضعفا وهزالا وخسة حينما فكرت في تقديم هدية لجنود الاحتلال البريطانيين . أما الوطنيون فقد سلموا سيوفهم كجنود في ساحة القتال ، وصدرت الأوامر بتقديمهم إلى المحاكمة ، كما أصدر الخديو أهم مرسوم أصدره في حياته ، ويشتمل على ثلاث كلمات : « يحل الجيش المصرى » . وبعد أن أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على عراى والوطنيين بالاعدام ، تدخلت بريطانيا لكى تحصل على العفو ، وكانت خبيثة في تدخلها ، إذ أنها أوحى إلى بعض ذوى النفوس الوضيعة ومروجى الإشاعات بمادة جديدة ينفثونها للحط من القيمة الوطنية لأحمد عراى ، باشاعتهم أن هذا القائد الوطنى لم يقاتل حتى النهاية ، واستسلم للبريطانيين ، نظير تدخل بريطانيا للعفو عنه . إنه الاحتلال بكل ما يشتمل عليه من رجعية ورذائل ، وخاصة إذا كان الجو قد غلبت عليه الرجعية الشرقية الجامدة .

ونفى أحمد عراى ومحمود سامى البارودى إلى سيلان ، ولم يذكر أحد أولئك الأبطال الوطنيين الذين خروا شهداء في ميدان المعركة ، في الوقت الذى أقيم فيه نصب تذكارى للقتلى من البريطانيين . وأما المثقفون فقد صدر الأمر

بنفهم كذلك ، سواء منهم من كان من ذوى الاتجاهات اليمينية أو اليسارية أو من رجال الوسط . وخرج الأستاذ الإمام محمد عبده إلى بيروت ، لكي يتركها فيما بعد ويلحق باستاذة السيد جمال الدين في باريس ، ويتحول من « معتدل » إلى « ثائر » . وأما عبد الله النديم الكاتب الوطنى الشعبى ، فقد إختبأ فى البلاد ، ولسنوات طويلة ، وواصل الكتابة ، وإن لم يتمكن من النشر .

ولقد عمدت بريطانيا إلى حماية مصالحها ، وتدعيم أطماعها فى مصر ، وفى كل تلك الكتلة الافريقية التى كانت متحدة معها . وتغير الموقف الوطنى وإمكانيات الكفاح الوطنى ضد الاستعمار ، نتيجة لدخول هذا العامل الأجنبى الاستعمارى وسط الكتلة الوطنية نفسها ، وعمله على تفكيكها ، وبكل الوسائل ، والافادة من الموقف ، وإلى أقصى درجة ، وعلى حساب الشعب .

الفصل التاسع عشر

الثورة المهدية

لقد تمكنت القوى الاستعمارية البريطانية ، بتحالفها مع قوة الرجعية الداخلية المتمثلة في الخديو ورجال العهد القديم ، من كبت الأحرار الثوار وإحتلال مصر ، وإنتهت بذلك وضعية القوى الثورية في شمال الوادى . ولكن ثورة ثانية كانت تتأرجح في الجنوب ، وإتخذت موقفا صريحا معاديا للاستعمار وقامت بدورها كاملا للكفاح ضده ، ونجحت في إبعاد القوى الاستعمارية عن السودان .

(١) - المهدي والمهدية :

قامت ثورة السودان نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والاقتصادية والجنسية والإرادية هزت المجتمع السودانى فى ذلك الوقت . ولقد كان من الطبيعى أن تحدث هذه الحركة نتيجة لتقابل مستويين حضاريين مختلفين فى السودان فى ذلك الوقت : هما مستوى الحضارة المصرية التى كانت قد بدأت تتأثر بالنظم الأوربية الحديثة ، ومستوى الحضارة السودانية البسيطة . وكان لإدخال نظم إدارية جديدة فى السودان ، وتقرير تشريعات جديدة للتجارة والضرائب وتجارة الرقيق واحتكار بعض الموارد لصالح الحكومة أثرها فى هذه الثورة ، وكان لدخول عدد من السودانيين فى وحدات الجيش المصرى وإحتكاكهم بالمصريين تأثير آخر ، وكان لاستخدام الأوربيين فى إدارة شئون السودان والوسائل التعسفية التى استخدموها فى تنفيذ قراراتهم أكبر الأثر فى دفع السودانيين إلى إظهار عدم رضائهم . ولقد تبلورت كل هذه العوامل ونتائجها ووجدت زعيمها وفلسفتها فى شخصية الامام محمد أحمد (المهدي) وفى إعلانه المهدية . وإن دل هذا الأمر على شىء فإنما يدل على

بساطة المجتمع السوداني وشدة تمسكه بالدين والتقاليد مما كان لا يتماشى مع القوانين الوضعية التي طبقتها الإدارة المصرية هناك ، خصوصاً وأن الحكام الذين طبقوها لم يحاولوا التدرج في تطبيقها وجعلها تسير سيراً طبيعياً مع تطور المجتمع السوداني .

كان محمد أحمد بن عبد الله زعيم الثورة المهدية من أصل بسيط ، وأعلن انتسابه للأشراف من سلالة النبي . كان والده يعمل في صناعة السفن . وقد أظهر محمد أحمد منذ صغره ميلاً واضحاً للدراسة والتدين ، وبدأ حياته في الخلوات المحيطة بمدينة الخرطوم وغيرها ، وقد ظهر تفوقه على أقرانه في خلوة الشيخ محمد الخير في بربر . ثم أخذ يمضي فترة من الليل في التأمل والصلاة وتلاوة الأوراد بعد أن يمضي نهاره في الدراسة . ثم انضم إلى السيد محمد الشريف نور الدائم شيخ الطريقة السمانية . ولقد سمح له هذا الشيخ بتكوين مريدين له رغم صغر سنه ، وكان ذلك مما ساعده على التمرن في الوعظ والارشاد .

وسرعان ما اتخذ محمد أحمد جزيرة آبا مقراً له يعيش فيها عيشة العابد المتصوف . وكانت هذه الجزيرة تبعد عن الخرطوم بحوالى ٢٠٠ كيلو متراً ولكنها كانت تقع على طريق الملاحة الذى تسلكه السفن في النيل الأبيض ، مما ساعد على إنتشار صيت هذا العابد المتصوف ، وسرت الإشاعات عن أنه يرى الرؤيا ويسمع الأصوات . وكان هذا كافياً في نظر العامة من الأهالي ، الذين وجدوا فيه « المختار » من العناية الالهية لخلاصهم .

وإزداد عدد أنصار محمد أحمد وأخذت السفن التي تسير في النيل بين الخرطوم وفاشودة تنقل أخباره إلى القرى المختلفة على ضفاف النهر . وأعلن محمد أحمد في هذه الفترة قطع صلته بأستاذه الشيخ محمد الشريف ، شيخ الطريقة السمانية بعد أن إنتقد طريقته في الاحتفال بختان ابنه مع الموسيقى والرقص والولائم وأعلن أن كل هذه المظاهر لاتليق برجل متدين وهكذا اتخذ محمد أحمد دور المصلح الديني لجماعته .

خرج محمد أحمد إذاً من الطريقة السمانية مع أنصاره ودخل بهم في طريقة

الشيخ القرشي ود الزين في المسلمية على النيل الازرق . وانتشرت سمعة ذلك « الفقيه » في القرى المحيطة بسرعة . ولكن إقامته في المسلمية كانت قصيرة ، إذ أن الشيخ القرشي توفي ، وعاد محمد أحمد مع أنصاره إلى جزيرة آبا . ولا شك أن هذا الترحال ، ودخوله في إحدى الطرق الصوفية ثم خروجه منها ، كان أحسن وسيلة للدعاية له ولفكرته ، وللعمل على تكوين جماعة جديدة تأتمر بأمره وتنفذ إرشاداته .

عاد محمد أحمد إلى جزيرة آبا وأخذ يبشر هذه المرة بضرورة الرجوع للإسلام في بساطته الأولى ، فدعا إلى التمسك بالإيمان بالله ، وذكر الناس بفناء هذه الدنيا التي ليست إلا دار إنتقال . وأخذ يذكر الناس بضرورة معرفة الله وذكره في أوقات الشدة ، وأن الله لا يبخل بالسعادة على عباده المؤمنين . كما أنه أمرهم بالابتعاد عن ملذات الدنيا ، وحضهم على مساعدة بعضهم لبعض . وحينما كان الأهالي يحضرون له الهدايا ، كان محمد أحمد يوزعها على الفقراء الذين ازدادوا تفانيا في حب ذلك الزاهد الذي يرفض ملذات الدنيا⁽¹⁾ .

رأى محمد أحمد أن توزيع المسلمين بين أربعة مذاهب : شافعية ومالكية وحنفية وحنابلة ، ثم تفريقهم بعد ذلك بين « طرق » صوفية مختلفة ، لم يؤد إلا إلى إضعاف الإسلام ، ووجد أن الطريق إلى الله واضح جلي في كل من القرآن والسنة ، وأن معرفتهما كافية للمؤمن الحق . أعلن محمد أحمد إحتقاره للفقهاء من رجال الدين ، وأحرق كتبهم علانية أمام الناس ، ولكن ذلك لم يمنعه من أن يكتب كتابا دينيا للصلوات أسماه « الراتب » وأجبر أنصاره على قراءته . ورغم إتهام الفقهاء له بالمروق فإن أهالي السودان البسطاء من رجال القبائل الرعاة أو المزارعين نظروا إليه وكأنه يمثل الرجوع إلى الإسلام المبسط الخالي من الشوائب ، ويهدف إلى الرجوع إلى الأصول الأساسية للعقيدة والإيمان .

حرم محمد أحمد على أنصاره استخدام فاحش القول وشرب الخمر وتدخين الطباق والحشيش ، وكذلك الرقص والاستماع إلى الموسيقى ، وأوصى بتبسيط

(1) CHURCHILL, W.S; The River War. London, 1949. p. 25.

حفلات الزواج ، وهكذا أصبحت المهدي عبارة عن حركة تبسيط للعقيدة وتجريدها من الشوائب التي التصقت بها على مر الأيام . ولكن المهدي كانت أكثر من ذلك خطراً ، إذ أنها كانت تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان ، الأمر الذي كان يُهدد النظام القائم بالفعل في السودان .

وليس من السهل علينا أن نفصل بين المظاهر الدينية والمظاهر السياسية في أعمال المهدي ، إذ أنه قد إعتبر هذين الميدانين متصلين ومرتبطين أحدهما بالآخر تمام الارتباط ، كما كان عليه الحال في القرون الإسلامية الأولى . فكان رأس الدولة هو أمير المؤمنين وإمامهم ، وكان على هذا الشعب أن يطيعه ما لم يوصه بمعضية الخالق . ولم يحاول الامام محمد أحمد أن يقوم بدعاية سياسية مباشرة ضد حكام السودان ورجال الإدارة والنظم القائمة فيه ، بل إنه أخذ عليهم إبتعادهم عن تعاليم الاسلام ، ونعتهم بالكفر . ونادى أنصاره بالقضاء على تلك الحالة الدينية المنحلة دون أن يطلب منهم مهاجمة الحكومة الفاسدة . وكان يهدف إلى هدم الحكومة أولاً ثم إقامة حكومة أخرى دينية في مكانها ، تعمل على تطبيق الشريعة ، ويصبح هو رئيسها الديني والزمني .

وإتخذ محمد أحمد لنفسه لقب « المهدي » في وقت إقامته في جزيرة آبا^(١) . ولا جدال في أن لقب المهدي ينطبق تمام الانطباق على الإمام محمد أحمد في جهاده للعودة إلى بساطة الإسلام وللقيام باصلاحات سياسية بين أهالي السودان في تلك الفترة . و « يهدي الله لنوره من يشاء » . ولكن إعتبارد على أنه المهدي المنتظر كان شيئاً آخر مختلفاً تمام الاختلاف . ولمست شخصية المهدي بهذه التسمية نقطة شديدة الحساسية في الاسلام ، وستكون سبباً في خلق مشاكل كثيرة له في العالم الاسلامي خارج السودان .

وعمل المهدي على زيادة أنصاره في خارج جزيرة آبا والمنطقة المحيطة بالمسلمية ، وإستمع إلى نصيحة أحد أنصاره ، وهو عبد الله التعايشي ، وزار غرب السودان والمنطقة التي تسكنها قبيلته ، وهي التعايشة من البقارة ، وقد سمحت هذه الزيارة للمهدي بأن يتعرف على مدى سخط الأهالي ، خصوصاً

(1) DUJARRIC, Gaston; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris. 1901. p. 39

بعد الحروب التي شنها غردون في هذه المنطقة ، وعلى مدى التأييد الذي يمكن لهؤلاء الأهالي أن يعطوه له . وكان هذا الاقليم بعيداً عن الخرطوم وصعب المسالك ، وكانت حاميته ضعيفة ، واستطاع الإمام محمد أحمد أن يقدر إمكان اعتماده على هذه المنطقة وعلى أهلها ، لكي تكون نواة لدولته الناشئة ، التي تهدف إلى تغيير الوضع القائم في السودان .

(٢) - اعلان الثورة :

وجاءت أنباء المهدي ونشاطه إلى الخرطوم ، فازداد قلق رؤوف باشا . الحاكم العام ، خصوصا وأنه كان يعرف مدى خطر الحركات التي تستند إلى العامل الديني على أهالي السودان ، وأكثرهم قوم بسطاء يعتقدون في الخرافات . وأرسل رؤوف باشا حملة عسكرية صغيرة بقيادة أبي السعود ، وصحبها عدد من العلماء ، ليقنعوا المهدي بخطأ آرائه ، وكان على أبو السعود أن يغريه بالحضور إلى الخرطوم . ولكن المهدي قابلهم بترحاب ، ورفض الذهاب للخرطوم . وبعد ذلك بدأ المهدي يرسل منشوراته للمشايخ ، ويدعوهم فيها إلى الانضمام إليه ، وطلب من الأهالي أن يتحدوا ويبدؤا « الجهاد » . وكان هذا نداء صريحا للثورة ، ويظهر بجلاء أن المهدي قد صمم على أن يشنها حربا دينية لتغيير الوضع القائم في السودان .

وشعر رؤوف باشا بالخطر ، وصمم على ضرورة إحضار المهدي للخرطوم طوعا أو كرها ، ولكنه أخطأ في تقدير قوة خصمه ، إذ أنه أرسل أبا السعود على رأس سريتين (٢٠٠ جندي) في إحدى السفن للقبض على المهدي . ولم يكن الجنود يتوقعون مقاومة من أحد الفقهاء ولكنهم لما أن نزلوا الجزيرة حتى وجدوا أربعة أو خمسة آلاف من المهديين مسلحين بالحرايب والسيوف ، ومستعدين للدفاع عنه . وأطلق الجنود النار في الهواء للارهاب ، ولكن الثوار هجموا عليهم وإضطروهم إلى الالتجاء للسفينة . وساعد هذا الانتصار على قوات الحكومة بدون شك على أن يزداد ولاء أنصار المهدي له ، وإعتقادهم بأنه مبعوث العناية الإلهية ، وأنه مؤيد منها في إنتصاره على « الحكومة » .

وشعر المهدي أن الحكومة لن تسكت على هذه الهزيمة ، ولذلك فانه قرر في حكمة وبعد نظر أن ينسحب من جزيرة آبا وأن يذهب إلى جبال النوبا في جنوب كردفان . ولقد عمل هذا الانسحاب على زيادة نفوذ المهدي لأنه وقع بعد الانتصار ، وإعتبره المهديون على أنه يشبه هجرة الرسول من مكة إلى المدينة ، وأعطى المهدي لقب « الأنصار » إلى أغوانه الذين استقبلوه عند وصوله تشبها بالرسول وهجرته .

ولقد حاول حاكم الأبيض أن يتعقب المهديين عسكريا ، ولكن صعوبة الإقليم وعداء الأهالي وقلة جنوده اضطرته إلى العودة إلى الأبيض دون أن يهاجمهم . أما المهدي ، فبدلا من أن يقيم في منطقة تلال تقلى - التي كان من السهل نسبيا مهاجمته فيها - فانه سار صوب الجنوب بعيدا عن النيل ، وعن مناطق تركيز قوات الحكومة ، حتى وصل إلى منطقة جبل قدير ، وهي من أوعر المناطق في جبال النوبا⁽¹⁾ .

ولقد أظهرت حكومة الخرطوم ترددا وضعفا في ذلك الوقت ، فأصدر الحاكم العام أمره بتجميع وحدات عسكرية في قوة ، على النيل الأبيض ، ولكن عدد هؤلاء الجنود لم يبلغ ١,٤٠٠ بقوا هناك دون عمل ، ثم إستدعوا إلى معسكراتهم الأصلية دون أن يقوموا بأى عمل ضد المهدي . ولقد كان من المحتمل في حالة القيام بالهجوم أن يهزموا المهدي ويفرقوا أنصاره بشكل يقضى على الثورة وهي لا تزال في بدايتها . ولكن موسم الأمطار كان قد سمح للمهدي بأن ينظم قواته دون أن يخشى من أى تهديد من الخرطوم . وبينما كان الحاكم العام يعتقد أن الزمن سيساعد على نشر الفوضى بين صفوف الثوار ، انتهز الثوار هذه الفرصة لتنظيم صفوفهم وزيادة دعايتهم وتجميع المجاهدين .

وما أن إنتهى موسم الأمطار حتى قامت محاولة جديدة للقضاء على المهدي . ذلك أن راشد بك مدير فاشودة خرج على رأس طابور سريع من ٥٠٠ جندي وتمكن من الوصول إلى جبل قدير ومن الاشتباك مع الثوار . ولكن هزيمته كانت ساحقة . ومرة أخرى نجد أن أبناء هذا الانتصار الجديد قد إنتشرت

(1) THEOBALD, A. B; The Mahdiya. London. 1951.p.30.

وكانها تحمل المعجزة وتدل على تأييد من الله . وجاء كثير من الأهالي ينضمون للزعيم الجديد المنتصر .

(٣) - الثورة فى عام ١٨٨٢ :

أجبرت هزيمة راشد بك الحكومة على التدخل ، ولكن هذا التدخل كان شكليا أكثر منه فعليا . لقد كان من الواضح أن رؤوف باشا كانت تعوزه المقدرة اللازمة للقضاء على الثورة ، وأن الحكومة الخديوية من ناحية أخرى لم تكن فى وضع يسمح لها بإرسال إمدادات إلى السودان . وعلى أى حال فإن الحكومة قد شعرت بضرورة تنظيم الحكومة العامة للسودان ، وضمان حسن سير الإدارة فى تلك الأقاليم ، وذلك بتركيز إدارتها وربطها ربطا وثيقا بالحكومة المركزية . فأصدرت مرسومين فى ٢١ من فبراير سنة ١٨٨٢ . لتحقيق هذا التنظيم من الوجهة الرسمية ، ونص المرسوم الأول على توحيد الإدارة والحكم فى الأقاليم السودانية ، وذلك بإنشاء وحدة إدارية تخضع لها كل هذه المناطق ، بما فى ذلك مديريات شرق السودان ومحافظات سواحل البحر الأحمر وحكمديات هرر وزيلع وبربرة وتاجورة . وأنشئت وزارة جديدة فى القاهرة ، باسم وزارة السودان وملحقاته ، للإشراف على تلك الاختصاصات . أما المرسوم الثانى فإنه عين عبد القادر باشا حلمى فى منصب حاكم عام السودان ووزير الأقاليم السودانية وملحقاتها^(١) .

كان الحاكم العام الجديد ضابطا كفتا وإداريا نشطا ، وكانت الحكومة تأمل فى أن ينجح فى السيطرة على الموقف فى السودان . ولكن تغيير الحاكم العام لم يكن فى حقيقة الأمر وسيلة لإيجاد أى حل للمسألة السودانية ، مادام موقف الحكومة كما هو ، ووسائلها هى نفسها دون أى تغيير . وكانت مصر نفسها تجتاز فترة ثورية فى تاريخها ، وكان من الصعب عليها نفسها أن تحاول المحافظة على سيادتها على السودان بالقوة . ولقد كان هناك كثير من الاختلاف بين رؤوف وعبد القادر ، ولكن الثوار وجدوا نقطا كثيرة للتشابه بينهما ، إذ أن

(1) Le Moniteur Egyptien. le 23 Février 1882

كلا منهما كان يحاول المحافظة على النظام والقضاء على الثورة بالوسائل العسكرية ، وكان كل منهما قائداً مخلصاً للخديو وللسلطان ، ولقد تقلد أولهما رئاسة المحكمة العسكرية العليا التي أدارت عرابي بعد معركة التل الكبير ، وتعاون ثانيهما بعد ذلك مع الخديو ومع حكومته في ظل الاحتلال منذ سنة ١٨٨٣ كوزير للحرية ، ولن ينسى له العرابيون نشاطه في خدمة الخديو واهتمته في قمع « الحركة السودانية » .

وعلى أى حال فقد كان على جيغلر باشا ، الذى تقلد في عهد غردون باشا منصب مدير عام تلغرافات السودان ، أن يقوم بمهام الحاكم العام بالنيابة بعد سفر رؤوف . ولقد أسرع بالإبراق إلى القاهرة ذاكراً أن الحالة في السودان لا تستدعى إرسال الإمدادات . وكان هذا هو عين ما تأمل فيه الحكومة المصرية في ذلك الوقت ، نظراً لتفاقم الحالة في مصر نفسها ، وقرب اشتداد العاصفة عليها . وأخذت الاشتباكات بين الثوار والجيش تتركز في ثلاث مناطق رئيسية : الأولى حول سنار على النيل الأزرق ، والثانية قرب النيل الأبيض في اتجاه جبل قدير ، والثالثة في الأبيض عاصمة كردفان .

أما في المنطقة الأولى فان الثوار هجموا على سنار وكبدوا قوات الحكومة خسائر فادحة ، وإضطروها إلى التحصن في داخل الابنية الحكومية ، ثم قاموا بأعمال السلب والنهب والقتل في المدينة لمدة ثلاثة أيام ، مما يدل على قلة تنظيمهم . وقد بلغت هذه الأخبار الخرطوم فأسرعت الحكومة بإرسال المدد من القضايف والقلابات وقوة ، وإضطرت الثوار إلى الانسحاب عند اقتراب هذه الامدادات .

وفي منتصف أبريل أرسلت الحكومة ٢٠٠ جندي من الخرطوم لكي تعسكر على الضفة اليسرى للنيل الأزرق ، بينما كان على قوة غير نظامية أن تأتي من القضايف إلى أبو حراز ، عند إلتقاء النيل الأزرق بالرهة ، وتعمل على الضفة اليمنى لذلك النيل بالاشتراك مع بضعة آلاف من رجال قبيلة الشكرية بقيادة شيخها عوض الكريم بك . وكانت الحكومة تهدف إلى القيام بعملية مشتركة للقضاء على الثورة في إقليم سنار ، وفي أوائل مايو تولى جيغلر قيادة

القوات المتجمعة على النيل الأزرق ، وهاجم الشريف أحمد طه . وحمى وطيس المعركة ولكن دون الوصول إلى نتيجة حاسمة ، إلى أن وصل رجال عوض الكريم بك فقررُوا هزيمة الثوار . ولم يتحدث جيجلر باشا وهو يبلغ هذه الموقعة للقاهرة عن مساعدة رجال الشكرية ، بل أفاض في وصف حمية الجنود المصريين ، فاعتقدت حكومة القاهرة أن عدد رجال الحاميات السودانية كان كافيا للسيطرة على الموقف ، خصوصا وأن جيجلر إنتصر إنتصارا آخر قرب نهاية شهر مايو في نفس المنطقة .

وكانت حكومة الخرطوم قد اختارت يوسف باشا الشلالى لقيادة العمليات الموجهة ضد قوى المهدي نفسه في جبل قدير ، وأعدت لذلك حملة ضمت إليها عدداً من رجال الشايقية الذين جندوا وسلحوا كوحدات غير نظامية . وتركت هذه الوحدات الخرطوم في منتصف شهر مارس إلى قوة ، وكان عددها ٤ آلاف جندي ، وكان عليها أن تعمل في منطقة الشلوك ولكن عدداً كبيراً من الجنود غير النظاميين فر وإنضم للثوار ، مما اضطر القائد إلى الانتظار في قوة لمدة بضعة أسابيع . ثم صدرت إليه الأوامر قرب نهاية شهر مايو بالزحف على جبل قدير فبدأ سيره بعد تأخير ، وكان طابوره غير منظم ، وتتبعه قافلة من الجمالين والتجار . وكان موسم الأمطار قد بدأ وأصبح السير صعباً . ولقد إتصل الشلالى بقوات الثوار في يوم ٧ يونيو في منطقة مملوءة بالأشجار ، فشكل مربعا في داخل زريبة محصنة ، ولكن الثوار نجحوا في كسر التحصين والتشكيل وهزموا قوات الحكومة هزيمة ساحقة^(١) . وسقطت كل الأسلحة والذخائر والتموينات والمهمات في أيديهم ، وتأكد كثير من المترددين من أن المهدي لا بد منتصر فأسرعوا بالانضمام إليه .

إنتشرت الثورة في كل الاتجاهات وازداد الموقف صعوبة أمام الحكومة . وأصبحت كردفان مهددة تهديدا واضحا . وقد أخذ أهل الأبيض في التسليح وإقامة الاستحكامات للدفاع عن أنفسهم ضد ستة آلاف من الثوار كانوا

(1) GORDON; Journal, siege de Khartoum, Paris 1886 p, 399.

يعسكرون بجوار عاصمتهم ، ويهددونهم بشن الهجوم عليهم في أى وقت . ثم أعلنت قبيلة الحسانية التى تعيش فى الخرطوم وكردفان الثورة ، مما قطع مواصلات العاصمة مع الأبيض .

ووصل عبد القادر حلمى إلى الخرطوم فى يوم ١١ مايو فأسرع بإرسال ٨٠٠ جندى لمحاصرة رجال الحسانية ، وأخذ يجند رجال الشايقية ، وأرسل الإمدادات من بربر لكردفان ، وطلب من القاهرة أن تسعفه بإرسال الإمدادات والمهمات فى أقرب وقت ، وسحب بعض الجنود من جنوب السودان وحدود الحبشة ، وجمع قوة كبيرة من الجنود غير النظامية ، ونجح بذلك فى تكوين جيش جديد من ١٢,٠٠٠ مقاتل . ثم بدأ فى نهاية شهر يونيو فى إقامة الاستحكامات فى جنوب مدينة الخرطوم نفسها ، وأعلن حالة الطوارئ فيها ، وأقام خمسة طوابق للدفاع عنها وسلحها بالمدافع ، وقسم المدينة إلى أربعة مناطق عسكرية ، وأخذت الداوريات تمر فيها ليلا ونهارا ، كما أنه قرر حماية الجهة الجنوبية للمدينة بحفر خندق يصل بين النيلين الأبيض والأزرق .

ووقعت اشتباكات كثيرة بين رجال الحكومة والثوار ، أهمها تلك الهزيمة التى لحقت بقوات واد الكاشفى قرب الدويم فى يوم ٢٨ أغسطس ، ولكن الثوار سينجحون فى الأبيض ، ويقطعون بذلك خطوط مواصلات الخرطوم مع دارفور فى أقصى الغرب .

(٤) - حصار الأبيض والعلاقات مع عربى :

كانت الأبيض - عاصمة كردفان - أكبر مدن السودان وأغناها بعد الخرطوم ، كانت مركز تجارة مزدهرة فى الصمغ العربى وريش النعام والمواشى والجلود . وكان عدد من كبار تجارها مثل الياس باشا يعطف على الثوار ويساعدهم سرا . وهاجم الثوار بارة فى ٢٨ يونيو سنة ١٨٨٢ ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب أمام قوات الحكومة بعد أن تكبدوا خسائر فادحة .

ومنذ هذه الفترة بدأت ضواحي الأبيض نفسها تتعرض لهجوم عصابات الثوار .

وكان هدف المهدي الأول هو الاستيلاء على كردفان ، ولم يكن هناك إلا مدينتان تستطيعان مقاومته في هذه المنطقة كلها هما الأبيض وبارة . وكانت هاتان المدينتان محصنتين | وتعسكر في كل منهما حامية قوية ، ولكن إستيلاء الثوار عليهما كان يعنى سيطرتهم على كل غرب السودان . حقيقة إن مديرية دارفور في أقصى الغرب كانت تستطيع المقاومة تحت قيادة رودلف سلاتين ، النمى النشط ، ولكن إستيلاء الثوار على الأبيض سيقطع خطوط مواصلات هذا المدبر مع الخرطوم ، ويضطره إلى تسليم مديريته في أقرب وقت كما أن المهدي سيجد الأسلحة والذخائر ومواد التموين في كل من بارة والأبيض . وهكذا يستطيع أن يزحف صوب النيل والخرطوم ، مركز القوات الحكومية ، بعد أن يضمن معاونة المناطق الغربية واستخدام مواردها البشرية في حربه ضد العاصمة .

بدأ المهدي زحفه من جبل قدبر صوب الأبيض في نهاية شهر أغسطس ، وزادت قواته على طول الطريق حتى وصل إلى ضواحيها في أوائل شهر سبتمبر ، حيث أقام معسكره . وكان محمد باشا سعيد حاكم غرب السودان قد فشل في مهاجمة الثوار في جبل قدير ، ثم أخذ يحصن مدينة الأبيض نفسها ، فحفر خندقا حولها ، وسلحه بالمدافع وأقام عليه ستة آلاف جندي مسلحين بالبنادق الرمنجتون . ثم أقام خطا دفاعيا ثانيا إلى الداخل من الخط الأول ، وحول الأبنية الحكومية والقشلاقات .

ولقد طلب المهدي من المدينة أن تستسلم ، ولكن الحاكم رفض ، ففر عدد من الأهالى والجنود وانضم إلى الثوار . وبدأ هجوم الثوار على المدينة في يوم ٨ سبتمبر ، وإستمرت الثوار في هجومهم ووقعت المعركة بين خطى الدفاع . وأخذ الجنود يطلقون النار على الثوار من فوق أسطح المنازل والاستحكامات ، فاضطر الثوار إلى التقهقر والانسحاب ، خصوصا وأن غالبيتهم كانت مسلحة بالحرايب وبنادق تعباً من فوهتها . وكانت خسارة الثوار فادحة ، وتفوق كثيرا

- خسارة قوات الحكومة . وفشل كذلك هجوم الثوار في يومى ١١ و ١٤ من ذلك الشهر مما جعل المهدي يفكر في النتائج التى تترتب على فشله التام ، أو الثمن الذى قد يدفعه لها . إن كتب له أخيراً أن يستولى على الأبيض بهذه الطريقة . وكان المهدي قد تخلى عن تكتيكه القديم الذى يعتمد على نصب الكمائن ، وشعر الآن بقوة الأسلحة النارية وراء الاستحكامات . فأمر بسحب قواته ، ولم يبق بالهجوم مرة أخرى ، وصمم على عدم مهاجمة أى مدينة محصنة تدافع عنها قوات مسلحة إلا بعد أن يمهد لذلك بحصار طويل الأجل ، يؤثر على بطون الجنود وروحهم المعنوية . وقرر تطبيق هذه الخطة في إستيلائه على الأبيض .

وبينما كانت مدينة الأبيض محاصرة قررت الخرطوم العمل على رفع الحصار عن بارة ، ولكن القوة التى أرسلتها صادفت مشاق كثيرة ، خصوصاً وأن الثوار كانوا قد ردموا الآبار الموجودة على طريق سيرها ، وكانت عصابات الثوار توالى مناوشة تلك الحملة الصغيرة على طول الطريق . ثم قام الثوار بشن الهجوم عليها وقتلوا قائدها وكثيراً من الجند وغالبية الضباط ، وغنموا منها ١,١٥٠ بندقية رمنجتون ، وكمية كبيرة من الذخائر والمعدات ، وعادت قوات الثوار إلى حصار بارة .

إزداد الموقف سوءاً وأخذت القبائل تعلن إنضمامها للثوار ، وأخذ عدد من الجنود غير النظاميين يفر وينضم اليهم واضطرت الحكومة العامة أمام حركة عدم الولاء التى بدأت تنتشر بين الجنود النظاميين إلى أن تستعين بالقبائل العربية التى كانت لاتزال موالية ، وحثتهم على محاربة المهدي ، ووعدتهم بمكافآتهم وبأعفائهم من الضرائب لمدة سنة^(١) . ورغم هذه الاجراءات فان القبائل قد استمرت تعلن إنضمامها للثوار ، الواحدة بعد الأخرى .

ولقد وصلت إلى السودان في خلال شهر أكتوبر أنباء حوادث مصر وثورة عراقى وضرب الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية والاحتلال البريطانى

(1) GORDON; journal, Siège de Khartoum, Paris, 1886. P. 401.

للبلاد ، وإننا لنأسف أشد الأسف على أن تكون المصادر المصرية لتاريخ تلك الفترة غير كافية أو غنية . ولذلك فانه من الصعب علينا أن نحكم على العلاقات بين عراى والمهدى بشكل قاطع ، إذ أن مصادر التاريخ التى نستعين بها هى مصادر أوروبية ، وتختلف على هذا الأمر فيما بينها . ولكن يبقى لنا أن نحكم بحدوث الثورتين فى وقت واحد ، وعمل كل منهما على تغيير « الوضع القائم » فى كل من مصر والسودان ، وفى نفس الوقت .

ويرفض كثير من المؤرخين الأوربيين الاعتراف بأن هاتين الثورتين « لم تكونا إلا مظهرين مختلفين لحركة جامعة إسلامية واحدة » . وقام البعض باتهام ثورة عراى بأنها كانت موجهة ضد المسيحيين ، وثورة السودان بأنها كانت تسعى إلى إخراج الأتراك وإعطاء الإسلام صورته الأولى النقية رغم مضى قرون عديدة ، وأنها كانت « مرحلة من العصور الوسطى فى قلب القرن التاسع عشر »^(١) . والحقيقة هى أن العامل الدينى قد لعب دوراً خطيراً فى كل من الثورتين ، ولكن فى محيط وإطار إدارى وإقتصادى ونفسى وعسكرى مختلف .

وعلى أى حال فإن عراى قد حاول بعد ضرب الأسطول البريطانى لمدينة الاسكندرية فى شهر يوليو سنة ١٨٨٢ أن يكسب تأييد العالم الاسلامى ومساعدته لمصر فى محتتها ، فكتب إلى الأمير عبد القادر الجزائرى ، الذى كان يقيم فى دمشق ، وإلى بدو برقة ، وكان العربايون « يفكرون أيضا فى التحالف مع المهدى الذى كان يعمل فى ذلك الوقت على إثارة أهالى دارفور وكردفان »^(٢) . كانت هذه السياسة تسعى إلى إقامة جبهة موحدة ضد التدخل العسكرى البريطانى فى مصر وضد ذلك التدخل الذى لم يرحب به أحد سوى الأسرة الخديوية ، التى رأت فيه الوسيلة الوحيدة للمحافظة على كيانها . وكانت المحافظة على الوضع القائم فى مصر بواسطة الأتراك أو الانجليز تتعارض تعارضا تاما مع آماني المصريين القومية . ولقد كاد عرب برقة أن يجيئوا على

(1) BREHIER, Louis; L'Egypte de 1878 à 1900. Paris 1903. p. 224

(2) BIOVES, Achilles; Français et Anglais en Egypte 1881-1882. Paris, 1910. p.247.

تداء عرابى ، ولكن إنجلترا أجبرت السلطان على أن يرسل بتعليمات محددة إلى والى طرابلس ومتصرف بنغازى . وفى فلسطين طلب الانجليز كذلك من الحاكم التركى أن يتصرف بكل صرامة ، فألقى القبض على كثير من شيوخ العرب . وعلى العموم فإن العدوان الانجليزى على مصر قد ساعد على زيادة اشتعال الثورة السودانية وانتشارها .

وكان هناك تشابه إلى حد ما بين الحركتين فى أسبابهما وأهدافهما وقائديهما . كانت كل منهما تطالب باصلاحات إدارية وإجتماعية ، وكانت كل منهما ضد الوضع القائم والتدخل التركى أو الأجنبى ، وكانت كل منهما عبارة عن حركة تحرر إسلامية . ونجد أن بعض عناصر المهديين قد أعلنوا تأييدهم لعرابى ، مثل عثمان دقنه الذى « كان يحقد بشدة على الادارة التركية والانجليزية ، وعزم على أن يقوم بحركة فى سواكن »^(١) ولكن مجهوداته قد فشلت ، إذ أنه لم يكن فى استطاعة أهالى ذلك الميناء البحرى غير المحصن أن يقوموا بحركة فعالة خصوصا وقد كان فى استطاعة قطع البحرية البريطانية أن تصل فى أى وقت ، ولم يكن ضربها للاسكندرية بالقنابل قد نسى . وعلى أى حال فإن عثمان دقنه لم يتأخر عن الانضمام للمهدية فى بادية عام ١٨٨٣ ، وأصبح قائد قواتها الثورية فى شرق السودان ، وكان عليه أن يقطع كل إتصال بين سواكن على البحر الأحمر وبين الخرطوم .

لم يخف عرابى وهو فى منفاه تأييده وميله إلى المهدي ، وأعلن أنه كان ينوى تعيينه حاكما عاما على السودان^(٢) . ومن ناحية أخرى نجد أن المهدي كان يهدف إلى توحيد وادى النيل تحت زعامته كمقدمة لتوحيد العالم الاسلامى فى ظل المهديّة ، وكان هذا يعنى أنه كان يعتبر مصر والسودان أمة واحدة أو دولة يمكن توحيد عناصرها .

وكان رجوع الخديو إلى القاهرة فى حراسة الجنود البريطانيين يدل على

(1) JACKSON, H.C.; Osman Digna. London, 1926. p. 23.

(2) CREWE, The Marquess of; Lord Rosebery. London, 1931. Vol. I. p. 191.

المحافظة على الوضع القائم ، وتدعيم سلطة الخديو في القاهرة تحت السيادة التركية . وكان معنى هذا القضاء على الثورة العرابية في مصر ، وتهديد ثورة المهدي في السودان . وإذا كان رجال الحكومة الخديوية قد رأوا منذ أول إنتصار للمهدي أنهم مهددون في ممتلكاتهم السودانية ، فإن السلطان العثماني من ناحية أخرى قد « شعر بأنه قد أھين في شخصه كخليفة »^(١) للمسلمين ، وذلك نتيجة لتصريحات الإمام محمد أحمد ، علاوة على أن ثورة السودان كانت تهدف - بمحاولتها تغيير الوضع القائم - رفع كل سيادة لتركيا على السودان . وكما أعلن السلطان أن عرابي كان ثائراً وخارجاً على النظام ، فإنه لم يتوان عن أن ينعت محمد أحمد بأنه نبي مزيف ، وأنه متمهدي ، وأنه شقي دنقله . وكما نشر الانجليز في وقت إحتلالهم مصر إعلانياً للسلطان بأن عرابي ثائر ، نجد أن السلطات الخديوية تنشر في السودان إعلانات مماثلة ، تقول إن محمد أحمد ثائر متمرد ضد سلطة الخليفة .

تلك هي الحالة العامة في السودان في الوقت الذي إحتلت فيه القوات البريطانية مصر ، وسنرى أن هذا الإحتلال لم يكن مما يسهل التفاهم بين شطري الوادي ، أو يساعد على تطور الأمور تطوراً طبيعياً - إذ أن إدخال هذا العامل الأجنبي سيقرب الأمور رأساً على عقب ، ولن يستفيد من الوضع الجديد إلا إنجلترا ، وسيكون ذلك على حساب كل من مصر والسودان .

(1) DUJARRIG, Gaston; L'Etat Mahdiste du Soudan, Paris, 1901. p. 46

القسم الثالث

بريطانيا وإخلاء السودان



الباب السابع

بريطانيا وسياسة عدم التدخل

الفصل العشرون

حكومة الإحتلال والثورة المهدية

قبل أن يترك الخديو الاسكندرية عائداً إلى القاهرة في حراسة القوات البريطانية ، أصدر مرسوماً في غاية الخطورة وفي غاية الاقتضاب ، إذ أنه لم يشتمل إلا على مادة واحدة من ثلاث كلمات : « يُحل الجيش المصرى »^(١) . أرادت إنجلترا أن تتخلص من الجيش المصرى الذى كان يقود الثورة أو حركة « العصيان » على حد تعبير الخديو وأنصار الرجعية . ولكن هذا القرار كان شديد الخطورة بالنسبة للثورة المهدية التى إزداد إنتشارها فى كل يوم مما يحمل إنجلترا مسؤولية كل الحوادث التى ستقع فى السودان .

(١) - ارسال الامدادات للسودان فى آخر سنة ١٨٨٢ :

نعرف جيداً أن قسماً كبيراً من القوات المصرية فى السودان كان قد سحب من هناك أيام الثورة العرابية لكى يدافع عن مصر نفسها ، وأن قوة حاميات السودان ظلت منذ ذلك الوقت ضعيفة نسبياً . ولقد طلب عبد القادر حلمى مدداً للتمكن من إعادة النظام فى كل أنحاء السودان .

ولكن وجود الإنجليز فى القاهرة لم يكن مما يسهل مهمة عبد القادر حلمى

(١) دكرينو فى ١٩ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ . أنظر :

Le Moniteur Egyptien, Le 20 Sept. 1882.

في السودان ، أو مما يزيد هبة الحكومة الخديوية في أعين المهديين ، أو أى فرد في تلك الأقاليم . وأخطر من ذلك أن السلطات البريطانية عملت ، بعد تسريح الجيش المصرى ، على القضاء على المهمات الحربية المصرية مما جعل شريف باشا ، رئيس مجلس الوزراء يحتج : « إن السلطات العسكرية البريطانية تتلف بارودنا ومهماتنا الحربية ، وقد كان من الممكن تبرير هذه الأعمال إذا كان الجيش المصرى لا يزال تحت السلاح ، ولكن يبدو لى عدم إمكانية تبريرها في الوقت الحاضر^(١) » . ولقد اضطرت الحكومة البريطانية ، نتيجة لخطورة الحال في السودان ، إلى أن تجيب بأنها لا تعارض في إنشاء جيش مصرى في المستقبل ولكنها إدعت بأنه ليس هناك ما يدعو للتسرع في تنفيذ هذا المشروع ، وإدعت أن التخلص من الأسلحة ومن كل ما في مخازن الحربية يرجع إلى أنها تزيد كثيرا عن حاجات الجيش الجديد ، وأصر جرانفيل على ضرورة وقوع بيعها خارج مصر ، أو اشتراط تصدير جميع الأسلحة والذخائر المباعة من مصر ، إذ كان يرى أنها « مصدر خطر للبلاد II » .

ولكن الخديو كان يرغب في أن يجند القوات التى طلبها عبد القادر حلمى بسرعة ، وأن يرسل إحدى الكتائب لتعزيز الدفاع عن الصعيد . وكان يأمل في أن يعيد سلطته على السودان بعد أن ساعده الإنجليز في إعادتها إلى مصر . أما السلطات البريطانية فانها كانت تخشى عملية التجنيد بين جنود عرابى المسرحين ، حتى ولو كان ذلك بقصد إرسالهم إلى السودان . ولقد حاول عمر باشا لطفى ، وزير الحربية الجديد ، تبديد مخاوف الإنجليز ، فاقترح إرسال الأسلحة وحدها : جزء عن طريق سواكن والباقي بطريق النيل ، وأكد أنه ليس هناك أى مجال للخوف من ذلك الجيش على مصر ، وأن لديه عددا كافيا من الضباط الموالين لقيادة هذه القوة^(٢) . وعلاوة على ذلك فان الحكومة الخديوية قد طلبت من الحكومة البريطانية السماح للضباط الانجليز بمصاحبة تلك القوات ، والتكريم باختيار أحد الضباط العظام ليكون رئيسا لأركان حربها . ولكن الحكومة البريطانية أجابت بأنها لا ترغب في تحمل أقل مسؤولية

F.O. 141/153.

(١) جرانفيل الى مالت في ٢٤ ، ٢٨ من أكتوبر سنة ١٨٨٢

F.O. 141/156. No. 740.

(٢) مالت الى جرانفيل في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٢

فيما يخص الحملة المقبلة أو العمليات الحربية في تلك المناطق^(١) وهكذا عملت الحكومة البريطانية على إبعاد كل مسؤولية عنها بشأن السودان في الوقت الذي وضعت فيه الإدارة العامة للعمليات في أيدي ضباطها الإنجليز ، وكأنها كانت تعرف ما ستجىء به الأيام .

وبدأت الحكومة المصرية تجند حوالى عشرة آلاف مقاتل من الجنود والضباط الذين خدموا تحت إمرة عرابى ، بقصد إرسالهم للسودان واختارت عددا من الضباط الإنجليز كأركان حرب لهذا الجيش . وكان معظم الرجال لا يرغب في السفر إلى السودان ، خصوصا وأنهم كانوا يتوقعون أن ترسلهم الحكومة إلى تلك الأقاليم كسجناء للتخلص منهم ، كما أنهم - كرجال ثورة وطنية - كانوا لا يؤمنون بضرورة فرض سلطة الخديو على ثوار السودان . فكثر حوادث الهرب من المعسكر بشكل يضطر الحكومة إلى تقييدهم بالسلاسل ، حتى يوم ترحيلهم إلى سواكن عن طريق السويس . وما جاء منتصف شهر فبراير حتى كان كل الرجال والمعدات المرسلين للسودان قد وصلوا مع أسلحتهم ومهماتهم . واعتقد الخديو ورجال حاشيته الرجعيون أن هؤلاء الجنود سيحاربون ثوار السودان بعد أن قضى على أمانهم القومية في مصر ، وسلمت بلادهم للإنجليز .

(٢) - آخر عمليات عبد القادر حلمى :

استمرت سلطات الخرطوم طوال شهر يناير سنة ١٨٨٣ تعمل على إعداد الحملة لكردفان وتجميع الجمال اللازمة لها . وقد شهدت في خلال تلك الفترة حادثا أثر في نفسية القائمين على إعداد الحملة ، ذلك أن الخديو كان من الضعف بحيث انقاد لوشاية لرجال الحاشية الذين أفهموه أن عبد القادر يسعى إلى الاستقلال بالسودان^(١) ، فأرسل أمرا برقيا في يوم ١٣ يناير بوقف جميع

F.O. 141/153. No. 404.

(١) جرانفيل الى ماليت في ٧ من نوفمبر سنة ١٨٨٢

(1) SABRY, M; Le Soudan Egyptien, 1821-1868, p. 74.

العمليات الحربية ، وبتجميع كل القوات في الخرطوم ، وانتظار وصول ضباط
ركان الحرب الانجليز المرسلين من القاهرة . ولقد أجاب عبد القادر من عبود
أنه يرفض تنفيذ هذا الأمر ، لأن وقت العمليات سيساعد على انتشار الثورة ،
ويؤكد ضياع كردفان ودارفور . ولقد شهد ستیورات هذه الحادثة ، وأبرق
من الخرطوم أنه يتفق تماما مع عبد القادر في كل ما ذكره إذ أن الحالة عصبية
جدا ، ويجب على الخديو ألا يتدخل فيها .

وتفاقمّت الحالة وأخذ الثوار يجمعون قوة تبلغ ١٢,٠٠٠ مقاتل ويقصدون
بها مهاجمة عبد القادر حلمي في عبود ، مما إضطر عبد القادر إلى التخلص من
فكرة ذهابه إلى سنار ، وفضل مبادأة هذه القوة بالهجوم . ولقد نجح عبد
القادر في هزيمة الثوار في نهاية شهر يناير بالقرب من قرية معتوق ، وقتل منهم
٦٠٠ وأرسل وراءهم الفرسان والهجانة لتعقبهم . ثم وصل عبد القادر إلى قوة
حيث حضرت إليه الكتيبتان اللتان قامتا بقتال الحسانية ، وأرسل ثلاث كتائب
لكي تنتظره بالقرب من سنار ، وأرسل الاثنین الآخرين إلى أبو جمعة لمقاتلة
الثوار ، ثم ركب الباخرة عائدا للخرطوم .

وكانت الامدادات تصل من مصر ويزداد عددها في أم درمان ، وأشرف
عبد القادر بنفسه على تدريبها بعض الوقت ، ثم وصلته أنباء سقوط بارة في
أيدي الثوار منذ ٥ يناير . وكانت الخسارة فادحة للحكومة الخديوية ، إذ أن
ألفين من الجنود كانوا قد وقعوا في أيدي الثوار مع كمية كبيرة من الأسلحة
والذخائر .

وترك عبد القادر حلمي الخرطوم إلى واد مدني في ١٣ فبراير لكي يتولى
قيادة الجنود الذين سيعملون على رفع الحصار عن سنار . ولكن ود المكاشفي
أسرع برفع الحصار عن هذه المدينة وجاء لمقابلة قوات الحكومة الزاحفة
وهاجمها على رأس ١٥,٠٠٠ مقاتل ، ولكن قوات الحكومة أعادت الكرة ضد
قوات المكاشفي ونجحوا في تشتيت شملها حتى أن القرى المحيطة بسنار أعلنت
ولاءها للحكومة ، وعادت المواصلات البرية والنهرية بين سنار والخرطوم .

ودخل عبد القادر حلمي شنار في يوم ٢٦ فبراير^(١) وبينما كان يدير مواصلة عملياته أقيل من منصبه .

(٣) - سقوط الأبيض :

وصلت أنباء سقوط الأبيض إلى الخرطوم في يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٨٣ أى بعد سقر عبد القادر حلمي منها بخمسة أيام . وكانت الأبيض عاصمة كردفان وقد سقطت في أيدي الثوار في ١٧ يناير وجعلت من المهدي سيداً على كردفان ومتحكماً في مصير دارفور .

كان الثوار قد بدأوا يهاجمون تلك المدينة منذ شهر يوليو سنة ١٨٨٢ . وبعد فشل قوات المهدي في الاستيلاء عليها في شهر سبتمبر كان على بك شريف يرغب في الخروج وتعقب الثوار ، ولكن الحاكم العام رفض وأفلتت الفرصة من أيدي رجال الحكومة . ثم ازدادت حالة الجنود سوءاً لشعورهم بأنهم محاصرون ، وأخذت مواد التموين في النقصان .

وإحتل الثوار المنازل المهدامة حول المدينة ، وأخذوا يترقبون فعل الجوع في رجال الحامية ، خصوصاً بعد أن اضطر الجنود إلى أكل الصمغ ، وأرسل المهدي في يوم ١٤ يناير سنة ١٨٨٣ خطابات إلى الحامية يؤمن فيها كلا من على شريف ومحمد سعيد على حياتهما ، ولكن المدير أمر بنحبس رسول المهدي^(١) . وكان عدد من رجال الحامية قد فر وانضم للثوار ، وفي يوم ١٧ يناير تحرك الثوار صوب المدينة ، فأمر الباشا بفتح النيران ، ولكن أوامره لم تنفذ ، أما رجال المدفعية فانهم أطلقوا بضع طلقات في إتجاه خاطيء ، وأما المشاه فانهم قد انضموا بأكملهم للعدو .

(١) برقية عبد القادر باشا في ٢٦ من فبراير سنة ١٨٨٣
Le Moniteur Egyptien, le 5 Mars 1883.
أنظر :

(١) تقرير ستيوارت في ٢٠ من فبراير / ٨٣ ملحق بتقرير مالييت إلى جرانفيل في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٣
F.O. 141/174. No. 83.

وما أن رأى محمد سعيد نفسه في هذا الموقف حتى قبل التسليم ، فدخل المهدي إلى المدينة وإتجه رأساً إلى المسجد لتقديم الشكر لله . وإتخذ المهدي قصر الحكومة مقراً له ، وعين أحد أمرائه حاكماً على كردفان . ولقد عامل محمد سعيد وعلى شريف معاملة حسنة في أول الأمر ، ولكنه إضطر إلى سجنهم بعد أن رفضوا تقديم حسابات مالية المديرية .

والحق أن السيطرة على تلك المديرية الغنية كان من أهم العوامل التي ساعدت على بناء المهديّة وعلى استمرار تطورها . وبالرغم من أن عدداً كبيراً من أعوان المهدي قد إشتهر بالقسوة فإن محمد أحمد لا يبدو رجلاً محباً لسفك الدماء . « فكان يعامل أسراه عموماً بالإنسانية ، وقد عمل كثير منهم على خدمته وإعتناق مذهبه والتطوع في صفوف جيشه بدلاً من محاولتهم الفرار من معسكره . وكان كل أنصاره يدينون له بالولاء والإخلاص رغم تباين أجناسهم وأهميتهم »^(٢) .

وعلى أي حال فإن المهدي قد أخذ ينظم حكومة له ، بعد استيلائه على الأبيض ، فأنشأ الخزانة أو بيت المال ، وجيشاً إشتمل على جميع أنواع الأسلحة وبعض البنادق ، ونظم قوة من البوليس وهيئة أركان حرب ضمت بعض الأوربيين وإدارة عمل فيها بعض المصريين .

وهكذا نرى أن المهدي قد قطع شوطاً بعيداً في فترة السبعة عشر شهراً الواقعة بين إعلان الثورة المسلحة في أغسطس ١٨٨١ والاستيلاء على الأبيض في شهر يناير سنة ١٨٨٣ ، فبعد أن كان فقيهاً ورجلاً دين فقط أصبح رئيساً لثورة وطنية ورأساً للدولة . وسيجمع في يديه منذ ذلك الوقت مسئوليات الزعيم والحاكم والقائد الأعلى . ولقد مكّنه إستيلاؤه على الأبيض من تأكيد سيطرته على دارفور ، بعد أن قطع خطوط مواصلات عاصمتها الفاشر مع الخرطوم ، وبذلك يصبح صاحب الكلمة في غرب السودان كله .

(2) DUJARRIC, Gaston; l'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901. p. 40.

(٤) - بعثة الكولونيل ستيوارت فى السودان :

كانت السلطات البريطانية فى القاهرة - منذ احتلت قواتها مصر - تعرف أن الموقف فى السودان كان متناهما فى الفوضى ، وأن نجاح الثورة يزداد فى كل يوم ، وانتصاراتها تتوالى على قوات الحكومة بشكل قد يهدد مصر نفسها ، ويهدد بقاء الانجليز فيها ، ولم يكن لمصر فى حقيقة الأمر أية قوة تمكنها من مقاومة هجوم الثوار المهديين عليها . ولذلك فإن السلطات البريطانية قد إقترحت إرسال بعض البريطانيين إلى السودان ، لكى يرسلوا المعلومات اللازمة عن حالة البلاد ، وعن الوسائل التى تضمن تهدئتها ، خصوصا وأنه كان من الصعب على الإنجليز أن يحصلوا على استعلامات تتعلق بمصالحهم فى وادى النيل . ما لم تأت هذه المعلومات من وكلاء إنجليز^(١) . ولقد وافقت الحكومة البريطانية على أن تعهد بهذه المهمة إلى الكولونيل ستيوارت ، مصحوبا بضابطين آخرين ، ولكنها وجهت نظر سلطاتها فى مصر ، ونظر السلطات الخديوية ، إلى أن هؤلاء الضباط لن يتحملوا أية مسؤولية عسكرية فى السودان ، وأكد جرانفيل هذا الموقف فى تعليماته إلى دفرين بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لإرسال حملة إلى السودان ، ولكنها ترغب فى الحصول على تقارير وافية عن « الحالة العامة فى السودان ومدى الخطر الناتج عن هذه الثورة على مصر نفسها » والوسائل اللازمة للقضاء على هذا الخطر فى نظر السلطات البريطانية فى مصر .

ووصل ستيوارت إلى الخرطوم فى منتصف ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبدأ يرسل تقارير إلى حكومته عن الحالة فى السودان بين ديسمبر ١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ فكتب إليها عن كل الحوادث التى وقعت هذه الفترة ، ثم أرسل تقارير ومذكرات خاصة بالخرطوم وأهلها وموقعها ونشاطها التجارى وحالة العمال والتعليم فيها . ولقد حاول ستيوارت أن يحلل فى هذا التقرير الأخير أسباب « حركة العصيان المهدية » . فذهب إلى أن تعصب القبائل الدينى كان أحد

(١) مذكرة ويلسون فى ٢٩ من سبتمبر ، مالت الى جرانفيل فى ٢ من أكتوبر سنة ١٨٨٢ .
P.O. 141/156. No 659.

أسبابها المتعددة ، وأضاف إلى ذلك حقد الأهالي على الحكومة ، وشن حملة شعواء على الموظفين المصريين وقسوتهم في جمع الضرائب ، وأضاف إليها كذلك إلغاء تجارة الرقيق ، فشرح أن هذه التجارة كانت مصدر ثروة لمعظم أنصار المهدي ، وخصوصا قبائل البقارة التي أثارتها وسائل الحكومة في القضاء على تلك التجارة ولكنه لم يذكر أن الرجل الذي طبق هذه السياسة في عنف وقسوة كان هو غردون الإنجليزى . وأشار إلى أن حركة العصيان هذه قد ظهرت بمجرد تخفيض مصر لعدد رجال حامياتها في السودان . ولكن ستوارت كان يعتقد أن هذه القوات كانت كافية للقضاء على الثورة - حتى بعد تخفيضها - وذلك إذا ما وضعت تحت قيادة حازمة .

ويمكننا أن نعتبر أن تقرير ستوارت « عن السودان »⁽¹⁾ هو أهم تقرير كتبه ذلك الضابط أثناء بعثته في تلك الأقاليم . ولقد أرسله في ٩ فبراير سنة ١٨٨٣ إلى اللورد جرانفيل عن طريق السير إدوارد ماليت في القاهرة ، مصحوبا بخريطة دقيقة مفصلة تظهر عليها البلاد والقرى والطرق والقبائل في السودان . ويلخص هذا التقرير تاريخ السودان وكل منطقة من مناطقه ، ويختبر دقائق الحدود وجزئياتها ، ويتحدث عن القبائل والأجناس والديانات في السودان ، ويرسم الطرق والخطوط التلغرافية ، ويشرح نظام الإدارة والقضاء والضرائب والسكك الحديدية وحالة الصناعة والتجارة ، وخصوصا تجارة الرقيق ، وقد ضمنه ستوارت ملاحظات عامة وإقتراحات عن الإصلاح وخصوصا للجيش وإقتراحات أخرى تخص إخلاء بعض المناطق والمديريات . ويلحق ستوارت بتقريره ملاحق خاصة بالقبائل وحركة الصادرات والواردات في أهم الموانئ السودانية مثل سواكن وبربرة .. الخ ، وتقديرات عن إيرادات المديريات السودانية . ويعتبر الجزء الأخير من هذا التقرير - مع ما يتلوه من ملاحظات وإقتراحات - أهم جزء فيه ، لأنه يحتوى على إقتراحات الإصلاح السياسى والاقتصادى ، مما كان يهم مصر ، ويهم السياسة الانجليزية في تلك المنطقة .

(1) Report on the Soudan, State Papers, Vol. LXXXIV. Egypt. No II (1883). (c. 3670.)

واعترف ستيوارت بأن السودان كان منذ سنوات عديدة عبئا ماليا ثقيلا على كاهل الحكومة المصرية ، وكان الميزان في طريقه إلى التعادل وقاربت الإيرادات أن تغطي كل مصروفات البلاد ، حينما قامت الثورة المهدية ، وقلبت الأوضاع رأسا على عقب . ولكننا إذا تركنا هذه المسألة المالية جانبا فاننا نجد أن ستيوارت يذهب إلى أن المصريين لم يكونوا قادرين بأى حال من الأحوال على تحمل عبء حكومة قطر كبير مثل السودان ، والسير به في طريق الرفاهية . ولذلك فان ستيوارت قد أوصى مصر - لصالحها ولصالح الشعوب التي ترغب في حكمها [كذا] - بأن تتخلى عن جزء كبير من ممتلكاتها الافريقية إلى مشايخها المحليين وزعمائها القدماء .

ولقد تساءل ستيوارت عما إذا كان انتصار المهدي هو أحسن حل لكل من الطرفين ، لأنه سيجعل المصريين على أن يحددوا الأراضي التي يحكمونها ويقصرونها على شرق النيل الأبيض فقط . وبالاختصار فان ستيوارت قد اقترح أن تتخلى مصر عن مديريات كردفان ودارفور وفاشودة وكان يعتمد في ذلك على عوامل تجارية واقتصادية . فذكر أن كردفان كانت هي المديرية الوحيدة في السودان التي يزيد إيرادها على مصروفاتها ، ثم اعترف بأنها خضعت للحكم المصرى لفترة سنوات طويلة ، وأن المصريين سيعارضون في إخلائها أشد المعارضة ، ولكنه ذكر أن دارفور وفاشودة لم يدخلتا تحت الحكم المصرى إلا في عهد إسماعيل « الذى كان يأمل أن يجد فيهما ما يدفعه لدائنيه » .

كان أحد الأوربيين على رأس الإدارة في دارفور في ذلك الوقت ، وهو سلاتين باشا ، فنسب إليه ستيوارت حسن الحالة وانتشار الهدوء في تلك المديرية . واقترح ستيوارت أن تقوم إنجلترا بنصح مصر بمنح تلك المنطقة استقلالاً ذاتياً تحت رئاسة أحد أفراد الأسرة المالكة السابقة التي كانت تقيم في القاهرة . أما مديرية فاشودة وجنوب كردفان فان ستيوارت قد رأى أنها مناطق فقيرة ، فنصح بتركها للقبائل والشيخ المحليين . ولكنه نصح بترك إحدى الحاميات في السوبات ، على الضفة اليمنى للنيل ، لمراقبة وقمع تجارة الرقيق في النيل الأبيض .

أما فيما يخص مديرتي خط الاستواء وبحر الغزال فإن ستيوارت لم يهتم بالتضحيات المالية التي قامت بها الإدارة المصرية هناك ، ولذلك فإنه نصح بسحبها وبترك وكالات تجارية فقط في كل منهما ، تحت رئاسة أحد الأوربيين ، ويعاونه في ذلك عدد من المجندين السودانيين لتسهيل التجارة ومحاربة تجارة الرقيق . ولم يكن من شأن اقتراح ستيوارت هذا إلا تحويل الثروات التي كان التجار العرب يجنونها إلى جيوب الأوربيين ، معتمدين على فرق من المجندين السودانيين .

وأما فيما يخص التنظيمات والإصلاحات العسكرية في السودان فإن ستيوارت قد أوصى بتحسين جميع المواقع الاستراتيجية الهامة ، وبعدم ترك وحدات عسكرية صغيرة منعزلة . ولقد اقترح ستيوارت إنشاء وحدات نظامية من الفرسان في السودان ، وأوصى بدفع مبالغ من المال للقبائل أو إعفائها من الضرائب ، حتى تقدم هذه الوحدات اللازمة . كما أنه نصح بعدم وضع ضباط رسميين على رأس تلك الوحدات ، ولا تمرينها أو لباسها الكسوة العسكرية ، بل تترك تحت رئاسة شيوخها المحليين . ولقد أصر ستيوارت على ضرورة إنشاء هذه الوحدات ، ولكنه تساءل في نفس الوقت عما إذا كانت الحكومة الخديوية ستقبل إنشاء أو تسليح مثل هذه القوات التي قد تنقلب ضدها في يوم من الأيام .

وكان آخر تقرير أرسله ستيوارت من الخرطوم يتعلق بوصول الجنرال هيكس إليها في يوم ٤ مارس . وبعد أربعة أيام سافر وطوف بشرق السودان قبل أن يصل إلى مصوع . وفي السويس كتب تقريراً آخر يتعلق بشرق السودان وسواحل البحر الأحمر والحدود مع الحبشة .

(٥) - « نصائح » وزارة الخارجية البريطانية لمصر :

أشفت تقارير ستيوارت غليل وزارة الخارجية البريطانية التي كانت تطالب بمعلومات دقيقة عن السودان في ذلك الوقت العصيب . وكان اللورد ديفرين قد عالج موضوع السودان في تقرير سابق ولكن بشكل عام ومختصر . وإعترف

أنه من الصعب على مصر أن تقبل سياسة إخلاء السودان ولذلك فإنه طالب بنصحها بالتخلي عن دارفور وقسم من كردفان مع المحافظة على مديريات الخرطوم وسنار . وأصر من ناحية أخرى على أهمية « سرعة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر حالما تسمح الظروف بذلك »⁽¹⁾ . وهو ذلك الخط الذي كان يهدف إلى تحويل تجارة السودان عن مصر إلى سواحل البحر الأحمر ، وتركيزها في قاعدة بحرية تحت سيطرة مدفعية الأسطول البريطاني .

ولقد أثرت آراء ستيوارت ومقترحاته على اللورد دفرين خصوصا ما يتعلق منها بتحديد الأراضي التي يمكن لمصر الاحتفاظ بها تحت سلطاتها ، تمشيا مع إمكانياتها المالية . وقبل دفرين فكرة إخلاء دارفور التي كانت حتى ذلك الوقت تحت إدارة سلاتين ، ولكنه اعترف بأن العقبة الرئيسية هي إقناع الحكومة المصرية بالتخلي عن نفوذها في تلك المناطق . ولما كانت إمكانيات السودان الزراعية والتجارية كبيرة لا جدال فيها فإن دفرين قد أصر على ضرورة إقامة إدارة حازمة ، ذاكرة أنه لا يمكن إقامتها إلا إذا عهد بها إلى شخص مثل غردون . وفي ذلك الوقت كان دفرين يفكر في إرسال الإمدادات إلى السودان كوسيلة للتخلص من عدد كبير من عناصر جيش عرابي القديم ، مما يسمح بإنشاء قوة جديدة للدفاع عن مصر . وهكذا إقتنع دفرين بوجهة نظر ستيوارت وأصبح ينادى بما نادى به⁽²⁾ .

والحق أن دفرين أهمل جميع المظاهر الدينية والوطنية للحركة المهدية ، ونسب كل نجاح لهذه الحركة إلى بؤس الأهالي وعيشتهم بدون أمل . وذكر أن الحكومة المصرية تستطيع أن تبرهن على حكمها إذا هي عملت على قصر مجهوداتها على إعادة توطيد سلطتها في سنار دون أن تحاول مد ممتلكاتها إلى ما وراء هذه المديرية والشواطيء المجاورة للنيل . فيمكنها بهذه السياسة المتواضعة تقليل الأعباء الملقاه على كاهل الخزانة ، كما أن إقامة إدارة عادلة

(1) COLVIN, sir Aukland; The making of modern Egypt. London,

1906. p. 36.

(2) MACMICHAEL. sir Harold; The Soudan. London. 1954. pp. 39-40

وإنسانية ومفيدة في دنقلة والخرطوم وسنار ستكون ضمانا مؤكداً لإعادة سلطة الحكومة فيما بعد على الأراضي التي ستجلبونها^(٢) . ولكن الحكومة المصرية لم تكن مستعدة إلى الاستماع لهذه النصائح ، التي تدعوها إلى إهدار مسئولياتها ، وتضييع مجهوداتها ، والتخلي عن وحدة وادي النيل .

درست وزارة الخارجية البريطانية تقرير ستيوارت ثم كلفت قنصلها العام في القاهرة بإبلاغه إلى الحكومة المصرية ، والأصرار على ضرورة تنفيذ التوصيات المقترحة . ولقد قرأ شريف باشا التقرير وشكر الحكومة الإنجليزية عليه ، إلا أنه لم يعتبر نفسه مرتبطاً بتنفيذ توصيات مندوب الحكومة البريطانية في السودان . ولكن الخديو كان يعرف أن بقاءه على العرش متوقف قبل كل شيء على تأييد إنجلترا له ، وهي التي تستطيع أن تحميه من ثورة جديدة يقوم بها المصريون ، أو من توغل المهديين في صعيد مصر . ولذلك فإنه اضطر إلى مساندة السياسة البريطانية ، ونفذ معظم إقتراحات دفرين قبل سفره من مصر وسلم معظم الإدارات الهامة في البلاد إلى موظفين من الانجليز . ولكنه لم يكن يستطيع أن يتصرف في مسألة السودان ، إذ أن ذلك كان يخرج عن الاختصاصات التي حولتها له الفرمانات السلطانية ، وكان من ناحية أخرى لازال يأمل أن تنجح القوات التي أرسلها هناك في القضاء على الثورة المهدية ، أو أن تقبل إنجلترا أو تركيا مساعدته في القضاء عليها ، ولذلك فإنه أصم أذنيه عن تنفيذ نصائح ستيوارت المتعلقة بالسودان .

وهكذا تعارضت سياسته السودانية مع سياسة الحكومة البريطانية من جهة ، كما تعارضت مع سياسة المهديين من جهة أخرى . وهكذا نرى أن هذه القوى الثلاث : السلطة الشرعية في مصر (الخديو وحكومته) والسلطة البريطانية المحتلة ، والمهدى ، كان لكل من هذه القوى الثلاث سياسة خاصة بشأن مصير السودان ، وستصطدم هذه السياسات المختلفة بعضها مع بعض .

الفصل الحادى والعشرون

بعثة أحمد حمدى إلى السودان

ما أن شعر الخديو توفيق بأنه قد قضى على الثورة العرابية وأعاد سلطته على مصر ، حتى حاول أن يفرض سلطته على السودان ويقضى على الثورة المهدية . وكان الانجليز قد أيدوه فى مصر ، ولكنه فى السودان كان يحتاج إلى قوات عسكرية ، فعند من جيش عرابى وأرسلهم إلى هناك . ولكنه كان لا يثق فى ولاء المصريين له ، ويرغب فى تأييد إنجلترا من ناحية أخرى ، فاستمع إلى وشاية الحاشية ، وقرر سحب عبد القادر حلمى من السودان ، وتعيين أحد الانجليز على رأس القوات المصرية فى السودان . ولكن توفيقا فى الوقت نفسه لم يكن يثق تمام الوثوق فى نيات الانجليز أصدقائه وحماته فى السودان ، ولذلك فإنه قرر أن يتشبه بوزارة الخارجية البريطانية ، ويرسل أحد ياورانه إلى السودان ، ليقف منه على الحالة هناك ، وذلك بكتابة تقارير عن الثورة المهدية وعن الموظفين المصريين ، وعن نشاط الانجليز . فعهد بهذه المهمة السرية فى السودان إلى أحمد بك حمدى .

(١) - الخديو وبعثة أحمد حمدى :

كان على أحمد حمدى أن يسافر إلى السودان فى نفس الوقت الذى أرسل فيه أحمد عرابى وزملاؤه إلى المنفى ، أى فى يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكلفه الخديو بالاتصال بمدير الشرقية وبمحافظ السويس بهذا الشأن ، وبأن يوصى كلا منهما باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الأمن والنظام والانتباه واليقظة وقت مرور عرابى وزملائه ؛ فكان عليهم التأكد من إخلاء محطات السكك الحديدية من الزوار والمسافرين قبل مرور القطار الذى يقلهم وعدم ترك أى شخص يتصل بالزعماء المنفيين أو يقترب من قطارهم^(١) .

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) السودان ١/١ - ١ - تقارير أحمد حمدى .

وكان على أحمد حمدي أن يسافر مع كتبه مساه على باخرة خاصة داهية إلى
سواكن ولقد كلفه الخديو بمقابلة بملاء الدين باشا . حكمدار سواحل البحر
الأحمر ، والشناوى بك أحد وجهاء سواكن . وإبلاعهما رضاء الخديو
عنهما . ثم كلفه الخديو بالسفر بعد يومين إلى بربر ، وأن يحض مديرها على
الإسراع في إرسال الإمدادات إلى الخرطوم . وفي عاصمة السودان كان على
أحمد حمدي أن يوجه عبد القادر حلمي إلى عدم إضاعة الوقت في القضاء على
المهدية وعلى الثورة ، و ينصحه بوجوب إتباع سياسة تودد إلى الكولونيل
ستيوارت ، فيظهر مرونته أمام تصلبه ، ولا يرتكب أى عمل يمكن أن يفسر
بأنه عمل غير ودي أو مشير للشكوك . وكان على أحمد حمدي أن يعلن
لستيوارت أن الحاكم العام سيقبل كل طلباته ، وأنه شخصيا غير مكلف إلا
بمهمة استعلامات ، وأنه خاضع لأوامر الحاكم العام ، وليس له أى سلطة تخول
له التدخل في أى أمر من الأمور .

ولكن شهر يناير سنة ١٨٨٣ شهد تغييرا كبيرا على سياسة الخديو تجاه
السودان . فأصدر في ٢٢ من ذلك الشهر أمراً بالغاء وزارة السودان ، وفصل
عبد القادر حلمي عن حكومة السودان ، وعين في نفس اليوم علاء الدين باشا
حكمدار سواحل البحر الأحمر حاكما عاما على السودان وملحقاته^(٢) . حقيقة
أن الخديو كلاك معجبا بنشاط علاء الدين وحسن إدارته ، ولكن ذلك
الاعجاب لم يمنعه من أن يرسم له خطوط وتفاصيل السياسة الواجب عليه
إتباعها عند مباشرته لسلطته الجديدة .

شرح الخديو في أمر تعيين علاء الدين باشا أن تقدم السودان ورفاهية أهله
وإزدهار التجارة والزراعة فيه يتوقف على الطريقة التي تعامل بها الحكومة
الأهالي ، وعلى محاولة كسب ودهم إليهم ، ومحاولة إرشادهم لتحسين حالهم
وطريقة معيشتهم ، فيجب على الحكومة ألا تعامل الأهالي بطريقة قد تدفعهم
إلى معارضتها أو إلى هجر عملهم والإخلاد إلى الكسل . لقد تسبب بعض

(٢) أنظر المحفوظات التاريخية (عامدين) : دفتر الأوامر رقم ٢ ص ١٣٧ . أمر رقم ١ في ٢٢
من يناير سنة ١٨٨٣ .

الحكام ، بمعاملتهم الأهالي معاملة سيئة ، في دفعهم إلى تغيير موقفهم تجاه الحكومة . ولذلك فإن الخديو قد وجه علاء الدين باشا إلى أن ينبه على أعوانه من لديرين والحكام بعدم تكرار هذه الأخطاء ، وإلى أن يذكرهم بأن القواعد الأساسية لرفاهية السودان وثروته وتقدمه وعمرانه تقوم على إقامة العدالة وبذل الجهد المستمر لكسب صداقة الأهالي والتشجيع المتواصل للتجارة والزراعة .

وكانت توجيهات الخديو للحاكم العام الجديد في النواحي العسكرية أكثر تفصيلا . أمره بتنظيم القوات العسكرية في السودان للمحافظة على الأمن والنظام . والظاهر أن الخديو كان يخشى من هجوم أجنبي على السودان بشكل عام ، ومن هجوم حبشي بشكل خاص ، فذكر أن الحكومة المصرية قد تحملت تضحيات جسيمة من المال والرجال في أثناء حكمها للسودان ، مما لا يسمح لها بالتفكير في التخلي عن أى جزء منه . فكان من الواجب إذا العمل على ضمان سلامة الحدود ، في نفس الوقت الذى يحافظ فيه على الأمن والنظام في الداخل . ولقد شرح الخديو أنه لا يفكر في مهاجمة جيرانه ، ولكنه لا يقبل أن يطمعوا في ممتلكاته وملحقات بلاده . ولذلك فإنه أمر علاء الدين بتقوية الحاميات في منطقة الحدود ، وبالردع عن كل جزء من الأراضي في حالة الهجوم عليها .

ولكن أكبر شاغل للخديو كان هو المهدية وثورتها في السودان . فأمر الحاكم العام الجديد بعدم إدخار أى مجهود في سبيل القضاء على هذه الحركة . وكان يرى إمكان التغلب على الثورة ، نظرا لأهمية القوات التى أرسلتها الحكومة ، والتى كانت مستعدة لإرسالها إلى السودان . ولقد حدد الخديو الخطط الاستراتيجية التى كان يرغب فى أن تنفذ هناك . فأمر علاء الدين بتجنب تفريق قواته الحكومية فى وحدات صغيرة ، بل إن عليه أن يجمعها فى قوة واحدة حسنة التدريب ، يمكنها أن تعمل على رفع الروح المعنوية . ومن الواجب مهاجمة معاقل الثورة ، الواحد بعد الآخر إلى أن تصل قوات الحكومة إلى معسكر المهدي الرئيسى ، حيث تقع الموقعة الحاسمة . ورغم تحديد هذه الخطوط والتفصيلات فإن الخديو قد أبدى ثقته فى ذكاء الحاكم العام الجديد ،

وفى صواب حكمه على الأمور ، فترك الحرية له فى إختيار الأساليب والوسائل الحربية أو السياسية الحكيمة ، حسبما يتطلب كل موقف من المواقف .

وأصر الخديو على ضرورة قيام علاء الدين باشا بالكتابة بانتظام إلى مجلس الوزراء فى القاهرة ، لأنه هو الجهة التى يخضع لها السودان رسمياً . وأخيراً طالب الخديو ببذل النشاط فى مكافحة تجارة الرقيق ، مشيراً إلى أهمية الاتفاقية المعقودة مع إنجلترا بهذا الشأن وضرورة تنفيذ بنودها بخدافيرها .

وكان معنى هذا أن الخديو قد غير وضعية السودان وتمثيل الحاكم العام لتلك الأقاليم فى مجلس الوزراء ، طبقاً للقرار الذى إتخذته الوزارة بذلك فى أوائل سنة ١٨٨٢ ، أى قبل الاحتلال البريطانى ، وأعاد النظام القديم بخدافيره ، مع إصراره على المحافظة على الوضع القائم فى حكم السودان ، وعلى حدوده ، وعلى القضاء على الثورة التى تسرى فيه ، أى أنه حاول إعادة « النظام القديم » فى السودان بعد أن ساعده الإنجليز على إقامته فى مصر .

ولقد استلم حسين باشا سرى ، القائد العسكرى لموقع الخرطوم فى اليوم التالى من صدور هذا المرسوم - أى فى ٢٣ يناير سنة ١٨٨٣ - أمراً خديوياً بوقف كل العمليات العسكرية القائمة ، وبتجميع كل القوات فى الخرطوم فى انتظار وصول ضباط أركان الحرب الإنجليز المرسلين من القاهرة . وكان إرسال هذا الأمر الأخير من غير طريق عبد القادر حلمى أو وكيله جييجلر باشا ، ودون أن يذكر تغيير شخص الحاكم العام ، سبباً فى سخط هذين الموظفين ، وفى إجابة عبد القادر بأنه يرفض تنفيذه ، لأن ذلك سيساعد على إنتشار الثورة ، ويعنى ضياع كردفان ودارفور ، كما ذكرنا سابقاً . فاضطر الخديو أمام رفض عبد القادر حلمى إلى أن يكلف ياوره الخاص أحمد حمدى أن يبرق بمجرد وصوله إلى الخرطوم إلى عبد القادر حلمى ، ويطلب منه الحضور بسرعة إلى العاصمة السودانية ، وأن يبلغه بمجرد وصوله الفرمان الذى قضى بالغاء وزارة السودان وملحقاتها ، والقاضى بفصله من وظيفته كحاكم عام على تلك الأقاليم . وأخيراً فقد كان على أحمد حمدى أن يصر على ضرورة عودة عبد

القادر حلمى دون إبطاء إلى القاهرة^(١) . وهكذا ينقلب ضعف الخديو أمام
الانجليز إلى قوة وتشبث تجاه رعيته ، حتى المخلصين منهم له .

ووجه الخديو أحمد حمدى إلى أن يتشاور فى الخرطوم مع علاء الدين باشا ،
الحاكم العام الجديد ، وإلى أن يؤكد للكورنيل ستيوارت أن الخديو قد أوصى
علاء الدين أن يقدم له كل المساعدات اللازمة فى أى ميدان من الميادين . وهذا
يثبت أن الخديو كان يخشى وقوع سوء تفاهم بين الحاكم العام الجديد ومندوب
الحكومة البريطانية الخاص ، وذلك رغم أنه كان يخشى فى نفس الوقت من
نشاط هذا المندوب البريطانى فى السودان ، إذ أنه قد كلف أحمد حمدى بمقابلة
الكولونيل ستيوارت كل يومين أو ثلاثة ، وكأنه لا ينفى إلا زيارته ، وأن
يوصى علاء الدين سراً « بملاحظة حركات وأفعال الكولونيل دائما »^(٢) وأن
يرسل إلى الخديو بالشفرة وبسرعة أخبار إتصالاته وحركاته .

وأخيرا فقد كان على أحمد حمدى أن ينتظر فى الخرطوم وصول الجنرال
هيكس باشا ، رئيس أركان الحرب الجديد للقوات السودانية . وكان عليه أن
يصحبه إلى أم درمان ، حيث اجتمعت قوات الإمدادات الجديدة ، على الضفة
الأخرى للنيل الأبيض ، وأن يقدمه للجنود ، ويبحث معه أحسن الوسائل
للقضاء على الثورة . ولما كانت تجارب أحمد حمدى ومعرفته بالأقاليم السودانية
ترشحه بكفاءة لهذه المهمة ، فعليه ألا يرضى بها على هيكس باشا .

(٢) - تقرير أحمد حمدى عن الرحلة إلى الخرطوم :

لا تشفى دور المحفوظات المصرية غليل الباحث فى تلك الفترة ، فلا نقف
منها على تاريخ سفر أحمد حمدى من السويس . ثم إننا نجده ينتظر وصول
الجنرال هيكس فى سواكن ، لكى يصحبه إلى الخرطوم ، ولاندرى هل جاء

(١) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان : ١/١ - ١ .

(٢) أنظر المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان : ١/١ - ٢ .

بك وفقاً لتعليمات جديدة من الخديو ، أو أن تأخير سفره من مصر جعله
يقدر أفضلية إصطحاب الجنرال الإنجليزي شخصياً .

ولقد أعطى سفر علاء الدين باشا من سواكن إلى بربر في يوم ٣ فبراير سنة
١٨٨٣ وما صاحبه من إحتفالات رسمية - فرصة فريدة لأحمد حمدي لكي
يتصل بالمستر وايلد ويتحدث معه . كان هذا الإنجليزي يرغب في إنشاء خط
للسكة الحديدية من سواكن إلى بربر . ويهمننا أن نعرف وجهة نظر مندوب
الخديو عن هذا المشروع الذي أعده بعض رجال الأعمال البريطانيين قبل أن
تبنى الأوساط الرسمية البريطانية فكرة إنشاء خط حديد للقاهرة - رأس
الرجاء الصالح بمدة عشر سنوات .

طلب وايلد إلى أحمد حمدي رأيه في هذا المشروع . وكان ياور الخديو قد
سافر مرات عديدة إلى السودان ، ولكنه أجاب بأن آراءه الشخصية ليست لها
كبير قيمة ، لأن المشروع كان معروضاً في ذلك الوقت على مجلس الوزراء في
القاهرة ، وهو الجهة الوحيدة المختصة باتخاذ القرارات في مثل هذا المشروع ،
قبل أن تعرضه على الخديو . ولما أصر وايلد على معرفة رأى أحمد حمدي
الشخصي ، إعترف له هذا الأخير بأن الطريق من سواكن إلى بربر كان أقصر
الطرق وأسهلها للدخول إلى السودان . كان وايلد يحمل خرائط خاصة بهذا
المشروع ، وأصر على بعض المواصفات اللازمة لتنفيذه . وكانت نظرة واحدة
إلى تلك الخرائط والخطوط التي تبين مشروع السكة الحديدية كافية لكي
يعرف أحمد حمدي نيات الإنجليزي ، إذ أن هذه الخطوط كانت مرسومة بشكل
يدل على أن الخط الجديد سيصل إلى بربر ثم يمتد على طول النيل حتى بحيرة
فيكتوريا . وأن هناك مشروعاً آخر بإنشاء خط حديد من طابورة إلى رأس
الرجاء الصالح^(١) . وكانت هذه النظرة الجامعة لمشروعات السكك الحديدية
الإنجليزية في إفريقية سبباً في إثارة مخاوف أحمد حمدي ، لأنها أظهرت الدور
الذي يعده الإنجليزي للسودان في تنفيذ مجموع مشروعاتهم الامبريالية . ولذلك
فان تقرير أحمد حمدي ينتهي بأن يذكر أنه نظراً لأهمية ذلك الموضوع ، فانه

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٦

سيكون من المستحسن أن يعهد بتنفيذ مشروع سكة حديد سواكن - بربر إلى شركة من دولة أخرى غير إنجلترا - تلك هي النصيحة التي أرسلها الياور إلى الخديو ، والتي تدل صراحة على أنه لم يكن يرغب في ترك أيدي الانجليز تلعب في السودان بكل حرية بعد أن لعبت في مصر ، وتدل على أنه لم يكن ليقبل ربط السودان جنوبا بالامبراطورية البريطانية .

ووصل الجنرال هيكس إلى سواكن بعد سفر علاء الدين باشا إلى بربر بأربعة أيام ، وقد وصل مصحوبا بضباط أركان الحرب الأوربيين وبتابعيه . فشرح له أحمد حمدي أن كل شيء معد للرحلة إلى الخرطوم ، من جمال وخيول وفصائل الجند التي كان عليها أن تحرسه في أثناء سفره . وكان أحمد حمدي يعرف التأثير النفساني السيء الذي سيحدث لأهالي الاقليم الذي سيمر به الضباط الانجليز ، فاتخذ الوسائل اللازمة لتخفيف حدته . وكانت الأخبار تنتشر بسرعة بين الأعراب ، وقد خشى أحمد حمدي أن تكون رؤية العرب للجنرال هيكس والضباط البريطانيين على الطريق من سواكن إلى بربر سببا في أن يفسروها تفسيراً خاصاً يعطى لرجال الثورة سلاحاً جديداً ضد الحكومة الخديوية . ولما كان هذا الطريق أساسيا لإرسال الإمدادات والذخائر إلى السودان ، فان أحمد حمدي حاول أن يحافظ على العرب القاطنين على طوله مواليين للحكومة المصرية . فقرر مع محافظ سواكن ومدير بربر أن يطلب من جميع شيوخ القبائل البدوية في تلك المنطقة الحضور لرؤيته شخصيا عند مروره ، كل بجوار الآبار القريبة منه . ولقد شرح يارو الخديو لهؤلاء الشيوخ عند مروره ، مصطحبا الجنرال هيكس والضباط الانجليز أن هؤلاء الضباط موظفون في القوات المسلحة المصرية رغم كونهم من الانجليز ، وأن حالة القوات الخديوية في السودان هي التي تطلبت إرسالهم مع غيرهم من الضباط المصريين للخدمة في الخرطوم . ولقد أصر أحمد حمدي على أن وضعية هؤلاء الضباط الانجليز هي نفس وضعية الضباط المصريين ، وعلى أن إختيارهم للخدمة في السودان لم يكن إلا بسبب كفاءاتهم الشخصية . وهكذا كان على هؤلاء الشيوخ أن يواصلوا طاعتهم لحكامهم القادمين من مصر من أي جنسية

(٣) - وصف أحمد حمدي لهيكس وحملته :

كان الجنرال هيكس قد وصل إلى سواكن في يوم ٧ فبراير سنة ١٨٨٣ وتركها إلى الخرطوم عن بربر في يوم ١١ منه . وقد حيتبه الجنود وأطلقت له المدافع عند سفره . ووصل في نهاية اليوم الأول إلى المحطة الأولى ، حيث وجد رجال الحملة في انتظاره ، وكانت الخيام قد نصبت لكي يقضى فيها الضباط ليلتهم . ولقد قام محافظ سواكن الذي صحب هيكس حتى تلك المحطة بالتفتيش على الرجال وجمال الحملة وخيولها ، ثم قفل راجعا إلى مقر عمله . وسارت الحملة بشكل عام من هذه المحطة الأولى حتى وصولها إلى بربر من وقت شروق الشمس حتى الظهر ، أو بعد الظهر حسب المسافة بين الآبار على الطريق . وكان هيكس يرسل عادة بعض الجنود مع خمس خيام وأحد الضباط لانتظاره في الطريق عند الظهر ، إذا كان من الصعب الوصول إلى البئر التالية في تلك الساعة ، وذلك حتى يضمن لنفسه وسائل الراحة على الطريق ، وكان يحتل مع الضباط الإنجليز الآخرين أربعة خيام من هذه الخمسة ، ولا يترك لكل الضباط المصريين إلا خيمة واحدة ؛ أما الحملة فكان عليها أن تسير تحت الشمس المحرقة حتى تصل إلى البئر التالية ، حيث ينصب المعسكر الفعلي لقضاء الليلة . ولم تكن من عادة الجنرال الإنجليزي أن يترك معسكره المؤقت إلا في نهاية اليوم ، فيصل إلى المعسكر الحقيقي مصحوبا بالضباط الإنجليز حيث ينامون . ويظهر لنا من تقدير أحمد حمدي أنه كان غير معجب بهيكس وبصحبه من الضباط الإنجليز .

وكان هيكس مصحوبا بثمانية من الضباط الإنجليز ، ومنهم طبيب ومترجم ، علاوة على إثنين من الخدم الأوربيين . ولكن عبء قيادة الحملة وقع كاملا على الضباط المصريين الذين كان عليهم تهيئة المعسكر وانتظار وصول الباشا وصحبه الأوربيين . وكان معظم الضباط البريطانيين في الأربعة أيام الأولى من السير

(١) أنظر : المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان . ١/١ - ٧ .

يركبون الخيل ، تاركين جماهم مع الجمالين ، وكانوا يقضون وقتهم في الصيد ويتعدون يمينا ويساراً عن الطريق الرئيسى ، مما أتعب الخيول وأنذر بموتها قبل وصولها إلى الخرطوم ، خصوصاً وأن الطريق كان طويلاً وصعباً ، مما سيجبر الحكومة على شراء خيول أخرى لهم . ولذلك فإن أحمد حمدى قد اضطر إلى التدخل فى الأمر بلباقة ، فشرح المسألة للجنرال الإنجليزى ، وأصر على أهمية الخيول وضرورتها للحركات العسكرية السريعة ، وأفهمه بأنه من المستحيل العثور على خيول مماثلة فى الخرطوم . والظاهر أن هيكس قد فهم حكم الضرورة فضرب المثل أمام الضباط الإنجليز وأخذ يسافر على ظهر الجمال ، ولكن هؤلاء الضباط واصلوا ركوب الخيل ومتابعة الصيد ، وكأن الحكومة المصرية قد إختارتهم لبعثة صيد فى هذا الوقت العصيب .

وكانت مسألة المياه فى منتهى الأهمية بالنسبة للحملة بشكل عام ، وبالنسبة للجنرال هيكس بشكل خاص . وكان قد أحضر معه من السويس ٥٠ برميلاً من الحديد ، مملوءة بالماء لاستعماله الشخصى واستعمال الضباط الإنجليز . ولقد بلغ من شدة قلق الجنرال الإنجليزى على سلامتها أن عين أحد الضباط لملاحظتها . ولكن « لحاماتها » لم تكن متينة ، وأخذ الماء يقطر منها ، فما كان من هيكس إلا أن أمر بتجريد الضابط من رتبته . وحتى وصوله إلى منتصف الطريق إلى بربر كان الجنرال يرفض السماح لأى فرد بالشرب من الماء المخصص للضباط الإنجليز . ولكن بقية المياه المحفوظة فى القرب لم تكن كافية لشرب الأربعة عشر فرساً ، علاوة على رجال الحملة وضباطها . ولذلك فإن هيكس قرر إرسال مندوبين إلى بربر لكى يطلبوا إرسال الماء بسرعة ، وإرسال جمال أخرى مستريحة . ولما كان الجنرال لا يثق فى أى أحد من رجال الحملة ، فانه قد عهد إلى ياور الخديو بتنفيذ هذا الأمر . وإضطر ياور « أفندينا » إلى تنفيذ أمر الباشا الإنجليزى بطبيعة الحال .

ولم تكن طبيعة الجنرال هيكس وتصرفاته هى وحدها التى تعطى فكرة سيئة عنه ، بل تضافرت مع ذلك أراؤه الشخصية العامة . كان أحمد حمدى قد حاول منذ تركهم لسواكن أن يكسب ثقة وود الجنرال الإنجليزى والضباط

الانجليز الآخرين ساعيا إلى معرفة آرائهم تجاه الحركة الثورية والحكومة المصرية ، ولكنه وجد أن « سعادة الجنرال » يشبه في ذلك أى إنجليزى آخر من بنى جنسه ، مما يدفع إلى عدم الثقة بهم^(١) . وكان هيكس يسأل دائما عن الأخبار والحالة فى السودان ، وما أن عرف فى أحد الأيام أن الحالة آخذة فى التحسن حتى ظهر عليه الغضب ، وصرح بأنه لم تكن هناك إذا حاجة لاستدعائه من لندن وإضطر أحمد حمدى إلى التدخل ، وإلى أن يشرح له أن الحكومة الخديوية محتاجة إليه حتى فى وقت السلم ، وذلك لتنظيم القوات العسكرية . ولم يظهر أن هذا الجواب قد أَرْضَى الباشا الإنجليزى حتى وكأنه كان يرغب فى الانتقام الشخصى من السودان .

ولقد مرت الرحلة من بربر إلى الخرطوم دون حادثة تذكر ، وقطعت الحملة هذه المرحلة على ظهر باخرتين فى النيل . ودخل الجنرال هيكس باشا إلى الخرطوم فى يوم ٤ مارس سنة ١٨٨٣ مصحوبا بضباطه الإنجليز . وكان الخديو قد عينه رئيسا لأركان حرب جيش السودان ، ومنحه رتبة اللواء فى الجيش المصرى ، وكلفه بأعداد وتنفيذ كل العمليات . والحقيقة أن هيكس كان هو القائد العام الفعلى لقوات السودان . ولكن الخديو لم ير من حسن السياسة تعيينه رسميا على رأس جيش السودان ، وهو أجنبى ومسيحى ، خصوصا وأن الثورة السودانية كانت ثورة دينية ووطنية .

ولقد عين الخديو سليمان باشا نيازى قائدا عاما لإسميا للقوات السودانية . وعلاوة على كبر سن هذا الباشا الذى كان قد شارك فى حروب محمد على ، فإن الخديو قد أعطاه أمراً سرياً بالموافقة على جميع الخطط الحربية التى يتقدم بها الجنرال هيكس . وكان هذا الباشا قد وصل إلى الخرطوم فى يوم ٢٠ فبراير فى صحبة علاء الدين باشا ، الحاكم العام الجديد للسودان .

(٤) - تقارير أحمد حمدى عن الخرطوم :

تعتبر تقارير أحمد حمدى بعد وصوله للخرطوم فى غاية الأهمية بالنسبة للسودان . حقيقة أن هذا الضابط المصرى يقتصر فى تقريره المؤرخ يوم ٩

(١) أنظر : المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٧

مارس سنة ١٨٨٣ على ذكر أسباب الثورة السودانية ، ولكن تقريره التالى الذى له صورة المذكرات اليومية ، والمكتوب عن الفترة من ٢١ مارس إلى ٥ أبريل يعتبر بحق المصدر التاريخى المصرى الوحيد عن تاريخ السودان وقت وصول الجنرال هيكس إلى الخرطوم .

ذكر أحمد حمدى فى تقريره الأول أن أهم أسباب الثورة المهدية هو سوء إدارة البلاد وتعيين غير الأكفاء فى مراكز لا يستطيعون معرفة معنى الاضطلاع بأعبائها ، فاتهم أبا السعود العقاد ويوسف باشا الشلالى باضاعة النفوذ المصرى وذلك باساءة اضطلاعهم بمهام قياداتهم ، مثلهم فى ذلك مثل محمد سعيد باشا ، الذى كانت الحكومة قد كلفته بتعقب المهدي فى وقت ظهوره فى جزيرة آبا .

وعلاوة على ذلك فإن موظفى الإدارة ، وخصوصا مصلحة التلغرافات ، كانوا من السودانيين ، فساعدوا على وصول أخبار التحركات المصرية ونيات الحكومة المصرية إلى الثوار عن طريق العملاء السريين والجواسيس .

ولما كان الأهالى فى دنقلة والخرطوم ورجال الحسانية ينضمون للمهدى ويذهبون لكردفان ، فإن أحمد حمدى قد اقترح إرسال تعليمات صارمة إلى مدير دنقلة لمراقبة الطرق المؤدية إلى كرفدان . كما أنه رأى ضرورة زيادة مراقبة الطرق بشكل عام ، وإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية فى الخرطوم .

كان أحمد حمدى شديد الإعجاب بعبد القادر حلمى ، وقد أثنى على مجهوده أكثر من مرة وذكر أنه إتخذ التدابير الفعالة لتحسين الحالة العامة ، وشجع السودانيين وخصوصا رجال الشايقية على التطوع فى صفوف القوات المسلحة ، لكى يزيد من قوة الحكومة ، ويمنع هذه العناصر المحاربة من الانضمام للمهدى . وقد رأى أنه إذا كان قد أتيح لعبد القادر حلمى أن يصله الإمدادات المطلوبة لأمكنه القضاء على الثورة فى فترة قصيرة . وعلاوة على ذلك فإن تعيين عبد القادر لعدد من السودانيين فى مراكز كبيرة فى الحكومة العامة لم يدخل أى إفساد فى الإدارة التى تسير سيراً حسناً فى كل من مناطق سنار والنيل الأبيض . كان عبد القادر حلمى قائداً له قيمته ، وإدارياً حازماً

ومرنا في نفس الوقت ، مما ساعده على كسب ولاء عدد كبير من السودانيين للحكومة وبث الذعر في صفوف الثوار . ولقد أحبه الموظفون السودانيون والمصريون والاوربيون جميعهم ، فاقترح أحمد حمدي على الخديو أن يبقيه منصبه حتى يتم نشر الأمن في منطقة الجزيرة . وفي حالة رفض هذا الطلب ونظرا لأن الصحف كانت قد نشرت خبر تعيين علاء الدين باشا ، فإن أحمد حمدي قد أصر على ضرورة إبقاء الخديو لعبد القادر حتى في منصب القا العام للقوات السودانية ، تاركا بذلك مهام الحاكم العام لعلاء الدين باشا وقاصرا مهام جييجلر باشا على مراقبة تجارة الرقيق . وعلى أي حال فإن أحمد حمدي قد أفهم الخديو أهمية بقاء عبد القادر حلمي لقيادة الجنود حتى إخضاع مناطق سنار والنيل الأبيض^(١) .

وكان كل من جييجلر باشا والجنرال هيكس قد اقترح إخلاء دارفور . الجنود والسكان المدنيين عن طريق بحر الغزال . ولكن أحمد حمدي لم يوافق على هذا الاقتراح ، مثله في ذلك مثل عبد القادر حلمي وعلاء الدين . ذلّا أن الطريق المار ببحر الغزال كان طويلا ، ويمر في مناطق يصعب فيها س القوافل ، وتنتشر فيها الأمراض والحميات ، ويحتلها الثوار . ولقد إتهم أحمد حمدي بك محمد سعيد باشا حاكم كردفان بأنه قد رفض تنفيذ أوامر الحاكم العام ، وبأنه قد أهمل إتخاذ الوسائل التي تكفل له الدفاع عن نفسه وعن إقليد أمام الثوار . وإعتقد أن خطة جييجلر كانت تهدف إلى أن تعطى للثورة مجا الحيوى اللازم لانتشارها . ولكن أحمد حمدي قد أظهر إعجابه بحاكم دارفور والوسائل التي إتخذها لمقاومة الثوار . وإقترح إعادة المواصلات معه ، وذل بتكليف مدير دنقلة باختيار معاون سوداني يسافر إلى دارفور حاملا الخطابا، وفي حراسة رجلين . وإقترح لذلك طريقا بعيدة عن الثوار ، يمكن قطعها خمسة عشر يوما ، وتمر بوادي الملك وأم بدر والفاشر .

ولقد أظهر أحمد حمدي أن الجنرال هيكس « شخصية غير مرغوب فيها سواء من المصريين أو السودانيين ، وذلك لأن الجنرال كان يظهر علنا عدم م

(١) أنظر : المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ - ٨ .

لمصر وللمصريين ، ولذلك فإن أقل حادثة قد تقع ستمخض عن قطيعة تامة بينه وبين رجال القوات المسلحة . وعلى أى حال فإن أحمد حمدي قد بذل جهده لإقناع الضباط باستمرار إطاعتهم لأوامره .

وذكر هيكس لأحمد حمدي في يوم ٢١ مارس أنه قد إستلم برقية من اللورد دفرين بشأن إعلان تعيين علاء الدين باشا حاكماً عاماً على السودان . والحقيقة هي أن دفرين كان قد إتصل بمجلس الوزراء في القاهرة في هذا الشأن مما جعل هذا المجلس يقرر ترك إختيار الفرصة المناسبة لهذا الإعلان لسلطات الخرطوم . ولقد أراد هيكس أن يعلن علاء الدين عن وظيفته في الحال رغم أن ذلك كان يهدد باضاعة مجهودات عبد القادر الطويلة في منطقة سنار بين الشيوخ المحليين والجنود غير النظاميين من أهل السودان ، وقد يدفع بهم إلى التخلي عن مجهوداتهم التي يبذلونها ضد الثورة . ولذلك فإن أحمد حمدي قد رفض طلب الجنرال هيكس ، وطلب إلى علاء الدين ألا يعلن نبأ تعيينه قبل أن يستلم أمراً صريحاً من الخديو بذلك . ولقد وصل هذا الأمر في يوم ٢٥ مارس ، ونص على تعيين علاء الدين باشا حاكماً عاماً ، وسليمان نيازي قائداً عاماً للقوات العسكرية في نفس الوقت . فنصح أحمد حمدي بزيارة عبد القادر في أرض الجزيرة حتى يقع تسليم السلطات هناك ، ويحافظوا على التفاف الأهالي والجنود حول الحكومة . ثم كان على علاء الدين أن يقدم سليمان نيازي إلى رجاله قبل أن يعود إلى الخرطوم . ولقد وافق الرجال الثلاثة على هذه الفكرة ، وفي اليوم التالي إحتفل في سراي الحاكم العام بتعيين علاء الدين ، وشارك في ذلك كبار الموظفين من الأهالي ومن الأوربيين^(١) .

ولقد أراد هيكس باشا في أثناء ذلك نشر بلاغ على الأهالي يؤكد لهم فيه رغبته في المحافظة على العدالة ، هادفاً بذلك - كما قال أحمد حمدي - إلى إجتذاب الأهالي إلى دولة الانجليز ، التي كان هو نفسه أحد كبار رجالها ، والتي كانت مشهورة بكرمها وبحبها للعدالة !! ولقد حكم أحمد حمدي على ذلك الفعل بأنه إمتداد لأعمال غردون الذي يعتبر مسؤولاً عما وصلت إليه

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٩ ص ١١ - ١٢ .

حالة السودان^(١) .

إننا نعرف أن نيازي باشا القائد العام للقوات العسكرية لم تكن له أى سلطات فعلية ، ولم يكن فى إستطاعته إتخاذ أى قرار من القرارات دون موافقة هيكس باشا على ذلك . وبالرغم من أن هيكس لم يكن من الناحية الشكلية سوى رئيس أركان حرب نيازى ، فانه كان يرسل إليه يستدعيه إلى مكتبه لأتفه الأشياء ، ولم يخف عزمه على أن يطلب من الخديو رأساً ترقية هذا الضابط أو ذاك ، وكان نيازى يشكو من أنه مجرد من السلطات ، ومن أن هيكس كان يتدخل رأساً مع الضباط العظام ، حتى يظهر لهم بأنه هو القائد العام الفعلى . كما أن هيكس كان يتعدى على إختصاصات علاء الدين باشا فى شأن الاستيلاء على السفن اللازمة للحملة .

ولقد ختم أحمد حمدى تقريره منوها بأن الذى يحفظ مصر هو إقامة التوازن بين الدول المتنافسة عليها ، ولكن الأنظار كانت قد بدأت تتركز على السودان ، راغبة فى تحويله إلى هند إفريقية ، لها موقع ممتاز بالنسبة لقناة السويس وبوغاز باب المندب ورأس الرجاء الصالح ، بلاد واسعة يسكنها شعب يقرب من عشرة ملايين نسمة ، وبلاد خصبة يمر فيها النيل الذى هو حياة مصر ، مما يدعو إلى شدة تيقظ الخديو ووزرائه حتى يبعدوا عنها أنظار الغير^(٢) . ولقد رأى أحمد حمدى أن القوات العسكرية الجديدة ليست كافية للسير إلى كردفان ، خصوصاً وأن القيادة ستضطر إلى ترك بعض الحاميات الموزعة فى الأقاليم . ولذلك فانه طلب إرسال آلايين آخرين من المشاة ، ومعها عدد من الجنود غير النظامية وبطارية مدافع جبلية إلى دنقلة ، وذلك لكى تزحف منها على كردفان ، فى نفس الوقت الذى تسير فيه الحملة الأخرى عليها من الخرطوم . وأخيراً فان أحمد حمدى قد أظهر عظيم أسفه لاستدعاء عبد القادر حلمى ، وهو الضابط المشهود له بالكفاءة فى النواحي العسكرية والإدارية والسياسية ، على العكس من علاء الدين ونيازى . أما « سعادة

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٩ ص ٧ .

(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ١/١ - ٩ ص ١٤ .

هيكس باشا « وأصحابه فليس لهم أى قيمة فى نظر أحمد حمدى ، وإتهمهم بأنهم « يتبعون تعليمات خاصة » ، ولكنهم لن يستطيعوا تنفيذ أغراضهم إذا وجدوا أمامهم الرجال النشطين النبهاء الذين يستطيعون إفساد مناوراتهم^(١) . ولقد إقترح أحمد حمدى إنشاء أربع حكومات عامة فى كل من شرق السودان وغرب السودان ووسط السودان وهرر ، ولكن مع المحافظة فى نفس الوقت على جميع القوات العسكرية تحت إمرة قائد عام واحد ، هو فى رأيه عبد القادر حلمى دون سواه .

ويمكننا أن نفهم من هذا قيمة إرسال الجنرال هيكس إلى السودان ، ومقدار الثقة التى كان يحظى بها من الخديو بعد وصول مثل هذا التقرير إليه . ولكن الخديو والوزراء لم يكونوا أحراراً فى اتخاذ القرارات التى يرونها فى الشئون السودانية منذ الوقت الذى إحتل فيه الجنود الانجليز عاصمة بلادهم ، وكانوا يحاولون إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل الثورة العراقية - رضى الشعب بذلك أم كره -- ولكن إنجلترا لم ترتبط مع الخديو ، ولم ترتبط مع الحركات الوطنية ، وإنتظرت حتى يضعف بعضهم بعضاً ، وتستفيد هى فى الوقت المناسب .

(١) المرجع السابق .

1-1

1-2

1-3

1-4

1-5

1-6

1-7

1-8

1-9

1-10

1-11

1-12

1-13

1-14

1-15

1-16

1-17

1-18

1-19

1-20

1-21

الفصل الثالى والعشرون

النجلثرا وحملة هيكس

تغير الموقف فى السودان منذ سقوط الأبيض فى أيدى الثوار ، ولكننا نجد رغم ذلك أن الحكومة الخديوية قد إكتفت بارسال بعض التعديلات فى قيادة قواتها فى السودان ، وعينت هيكس رئيسا لأركان حربها . وكانت هذه التعديلات تعديلات شخصية ، ولا نرى فيها علاوة على ذلك أى مصلحة فعلية لمصر أو السودان . وكانت خسائر المصريين قد بلغت حتى ذلك الوقت حوالى ١٦ ألفا من الجنود ، ومثل ، هذا العدد تقريبا من البنادق ، وحوالى نصف مليون رصاصة . وقد ساعد ذلك الثوار على أن يبدأوا فى إستخدام الأسلحة النارية ضد جنود الحكومة . وقد قسم الثوار قواتهم إلى ثلاث فرق كبيرة بعد الاستيلاء على الأبيض إستعدت إحداها للزحف على دنقلة ، والثانية على دارفور ، والثالثة بقيادة المهدي نفسه للزحف على الخرطوم . وكان على الجنرال هيكس أن يواجه ذلك الموقف ويهاجم الثورة فى كردفان نفسها .

(١) - تخلى الحكومة البريطانية عن مسئولياتها :

كانت منطقة الشاطيء الأيسر للنيل حتى فاشودة تجتاحها الثورة ، ولم يكن فيها أى مكان يصلح لعمل تجمعات عسكرية إلا فى الدويم . ولقد اعتقد هيكس فى صحة الأخبار التى إنتشرت فى ذلك الوقت والتى تدل على نشوب خلاف بين قبائل البقارة والمهدي بشأن توزيع الأسلاب والغنائم وقت سقوط الأبيض . وحاول أن يدخل فى مفاوضات مع رئيس تلك القبيلة ، ودعاه لمقابلته فى الدويم . وكان يعتقد علاوة على ذلك بأن قوات الثوار مشتتة فى أماكن عديدة ، فقرر نقل معظم قواته إلى النيل الأبيض ، فيما عدا ألفى جندي يتركهم فى الخرطوم . ولما كان حسين باشا قد تولى قيادة الجند التى كان عبد القادر حلمى قد جمعها على النيل الأزرق ، فقد كان من السهل السيطرة على

أرض الجزيرة بالقوات الموجودة على النيل الأبيض والأزرق . ولقد كان في إستطاعة هيكس في حالة هجوم المهديين من الغرب أن يضربهم بمدافع بواخره^(١) .

ولكن تجمعات كبيرة للثوار بدأت في الظهور حول الدويم وكان معظم رجالها مسلحين بالبنادق . وكانت القوات المرسلة من الخرطوم قد بدأت تصل في النيل الأبيض . أما هيكس وسليمان باشا وبقية الضباط ، فقد إصطحبوا معهم المدافع الرشاشة على ظهر السفن إلى قوة ، ولكنه إضطر إلى أن يستقل الباخرة البردين في يوم ١٠ إبريل ويقوم بعملية إستكشاف ، ولكن الثوار هاجموا الباخرة من الشاطئ^(٢) ، وكان من نتيجة هذا أن أبرق هيكس إلى القاهرة مقدما صورة سوداء عن الحالة في السودان ، فذكر أنه ليس لديه إلا جارية عشرين يوما ، وأن البلاد التي حطمتها الحرب لا تستطيع أن تعطى لجنوده ما يقتانون به ، وذكر أن المكاتب الإدارية للجيش تسودها الفوضى ، وأن الجنود كانوا يلبسون أسمالا إبلية ، وأنهم لم يتقاضوا مرتباتهم منذ شهور عديدة . وحتى السفن كانت تحتاج إلى إصلاح ، وليس لديها الوقود اللازم ، وعلى أى حال فإن عددها لم يكن كافيا لنقل المؤن والذخائر ، بغض النظر عن مهمتها الأساسية ، وهي الدفاع عن الملاحة في النهر ، والمساهمة في إخضاع الشاطئين .

وعلى أى حال فإن هيكس قد تمكن من أن ينتصر على قوات الثوار في أواخر شهر أبريل ، وقتل خمسمائة منهم ، فاعتقدت سلطات القاهرة أن هذا الانتصار سيؤدي إلى تهدئة الحالة في السودان . وفي نهاية شهر مايو عادت القوات المصرية إلى الخرطوم ، بعد أن تركت حاميات في قوة ، وسنار ، وواد مدني على النيل الأزرق .

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ - ٩ - برقية من هيكس في ٢٦ من مارس سنة ١٨٨٣ .

(٢) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ - ٧ - برقية هيكس الى وزير الحربية والبحرية في ١٤ أبريل سنة ١٨٨٣ .

كان الجنرال هيكس في أثناء هذه العمليات يرسل برقيات إلى ممثل الحكومة البريطانية في القاهرة . ولقد خشي اللورد جرانفيل من أن يكون معنى هذا أن يأمل الجنرال أو القنصل العام البريطاني في القاهرة أو الحكومة المصرية في أن تقوم إنجلترا بالمساعدة في مسألة السودان ، ولذلك فانه لفت نظر السير إدوارد ماليت إلى أن الحكومة البريطانية : « ليست مسؤولة بأي شكل من الأشكال عن العمليات التي تقوم بها الحكومة المصرية في السودان ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله^(١) » . ولما عاد هيكس إلى إرسال برقية للسير إدوارد ماليت يذكر فيها أنه يشعر بأن موقفه غير طبيعي تجاه سليمان باشا نيازي القائد العام الذي لم يقبل أن تكون وظيفته إسمية ، ويطلب بمنحه القيادة العامة الرسمية - قام القنصل العام البريطاني بتحويل هذه البرقية رأسا إلى شريف باشا ، ناظر النظار وناظر الخارجية ، بدلا من أن يحولها إلى الجنرال بيكر ، رئيس هيكس المباشر . وإنتهز هذه الفرصة لكي يبلغه أن الحكومة البريطانية « لا تقع عليها أية مسئولية^(٢) » عن العمليات التي تقوم بها الحكومة المصرية في السودان ، ولا عن تعيين الجنرال هيكس أو أفعاله .

كان اللورد دفرين قد سافر من القاهرة وفهم الجنرال هيكس أنه لن يحظى بأي تأييد من إنجلترا بعد ذلك . فكتب إلى دفرين في القسطنطينية يشكو من السلطات المصرية التي لا تنفذ أوامره ، ومن تأخير وصول الإمدادات ووسائل النقل المطلوبة ، ومن فرار بعض سريات الجنود المشاة وانضمامها للثوار . ولم يكن هيكس يأمل في أن يسير صوب كردفان قبل نهاية شهر سبتمبر ، ولم يكن كبير الأمل في نجاح الحملة . والظاهر أنه لم يكن هناك من يعطف على هذا القائد ، وكان شبه منسى حتى من الحكومة التي استخدمته ، وحتى تأييد اللورد دفرين له لم يكن أكثر من تأييد شخصي ، ولم تكن له أي قيمة فعلية أمام قرار وزارة الخارجية البريطانية . وكان من الجلي أن اللورد جرانفيل قد صمم

(١) اللورد جرانفيل إلى السير إدوارد ماليت في ٧ مايو سنة ١٨٨٣ . F.O. 141/171. No. 99.

(٢) السير إدوارد ماليت إلى اللورد جرانفيل في ٢٢ من مايو سنة ١٨٨٣

F.O. 141/174. No. 176.

على عدم تحريك ساعد ، بدعوى عدم رغبته في التدخل في شؤون السودان .
وهكذا نرى أن الانجليز - بعد أن حلوا الجيش المصرى فى العام السابق
وأصدروا أمرهم للقاهرة ببيع الأسلحة والذخائر ونظموا مراقبة دقيقة على
نشاط الحكومة الخديوية - نجدهم قد رفضوا مساعدة هيكل فى القضاء على
الثورة المهدية ، بل إنهم رفضوا حتى إعطاء نصائحهم ، أو الاستماع لما يدور فى
السودان . وكانت هذه السياسة سببا فى إغضب ممثلى إنجلترا فى القاهرة ،
وسببا فى النقد المر الذى بدأ المحافظون يوجهونه للوزارة .

وكتب اللورد كرومر يقول : « يظهر أن اللورد جرانبيل قد إعتقد أنه
سيخلى نفسه من كل مسئولية فعلية بمجرد اعلانه أنه غير مسئول . إن
مسئولية الحكومة البريطانية فى إدارة الشؤون المصرية لا تتوقف على بعض الجمل
التي تكتب فى أحد التقارير ، لكى تنشر فى كتاب أبيض . ولكنها كانت قائمة
على أساس أن الحكومة البريطانية كانت تحتل البلاد ، وأن عدم مقدرة
المسؤولين من الأهالى كانت واضحة ، وأن العالم المتمدين قد ألقى على عاتق
إنجلترا المسئولية التي لم يكن فى استطاعتها أن تتخلص منها مادام الاحتلال
قائما .. فبدلا من أن يعترف اللورد جرانبيل بعناصر الموقف ، نجده يحتج
وراء تنازل خيالى عن المسئولية ، لم يكن إلا مجرد أماني دبلوماسية
وبرلمانية » (١) .

وكتب السير أوكلاند كلفن ، وهو أحد الانجليز الآخرين المسؤولين فى
مصر فى تلك الفترة : « مهما تكن آراء الوزارة البريطانية فقد كان لمصر
مصالح قوية فى حملة هيكل ، وكانت إنجلترا مسئولة عن مصر . وإذا كان
إدخال السودان فى المشروع الخاص بتسوية المسائل المصرية أمراً يثير المضايقة ،
فلقد كان من الواضح أمام الحكومة التي تحملت مسئوليات مصر أن أية تسوية
تناسى عامل السودان لن يكون لها طابع الانسجام » (٢) . ولقد إدعى بعض
الكتاب أن سياسة اللورد جرانبيل هذه كانت تتفق مع سياسة جلادستون ،

(1) CROMER: Modern Egypt. London. 1908. Vol. II. pp. 366-367.

(2) COLVIN: The making of modern Egypt. London, 1906. p. 36.

الذى كان يعتقد أن الشعب السودانى « شعب يناضل من أجل حريته » ولهذا لم يكن يود نتيجة لهذا الاعتقاد أن يجبر هذا الشعب على الخضوع لحكم [أجنبى] ولكن الواقع أن هذا الاعتقاد لا يستند إلى أسس منطقية ، إذ أن جلادستون لم يحترم نفس المبادئ بالنسبة لمصر ولشعب مصر ، وستكذبه تصرفاته القادمة الخاصة بالسودان نفسه .

(٢) - تجهيزات الحملة :

استمر الجنرال هيكس فى تجهيز الحملة رغم جميع المصاعب التى إعترضته ، ورغم يأسه من قرار وزارة الخارجية البريطانية الخاص بعدم التدخل فى شئون السودان .

كانت الحالة المالية فى السودان تدعو إلى اليأس ، إذ أن الخزانة لم يكن بها إلا ٤٠,٠٠٠ جنيه ، ولم يكن من الحكمة جمع الضرائب من الأهالى فى ذلك الوقت ، فاضطر شريف باشا رغم سوء الحالة المالية فى مصر نفسها - إلى أن يضع تحت تصرف حكومة السودان ١٤٧,٠٠٠ جنيه كانت هى كل ما يمكن للخزانة المصرية فى ظروفها القائمة أن تدفعه للسودان . ولكن حالة القوات العسكرية لم تكن أقل سوءا من حالته المالية ، إذ أن عدد جنود الحكومة كان أقل مما يجب لبدء حملتها على كردفان ، خصوصا وأن هذه الحملة كانت مضطرة إلى الاعتماد فى تمويلها على الخرطوم ، مما يحتم عليها الاحتفاظ بخطوط مواصلاتها سليمة ، وحراسة قوافل التمويل حراسة قوية . وكان عدد قوات الحكومة فى الخرطوم لا يزيد على ٦,٠٠٠ ولا يصلح منهم للخدمة إلا ٥,٠٠٠ خصوصا وأنه لم يكن من الحكمة سحب حاميات النيل الأزرق أو النيل الأبيض ، فاذا اضطرت القيادة إلى تعيين ألفين لحراسة خطوط المواصلات فلن يبقى لها إلا ٣,٠٠٠ جندي فقط للسير إلى كردفان ، فى الوقت وفى الظروف التى كانت تتطلب عشرة آلاف على الأقل وكان من الضرورى إرسال إمدادات جديدة للسودان خصوصا وأن « نتيجة الهزيمة - كما قال هيكس - لن تكون مجرد ضياع دارفور وكردفان بل ضياع سنار وربما الخرطوم

نفسها» (١).

ورأى القنصل العام البريطاني أنه من المستحيل على الحكومة المصرية دفع النفقات اللازمة للسودان ، وأن العمليات المقترحة مهددة بأن تفشل فشلاً جسيماً ، ما لم تنفذ على نطاق واسع ، وما لم يكن الجيش مجهزاً تجهيزاً جيداً ، وتسأل عما إذا كان من المستحسن أن تتدخل وزارة الخارجية البريطانية في الشؤون السودانية وتعطى لهيكس تعليمات توجهه فيها إلى أن يقتصر على العمليات الدفاعية في المناطق الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق (١) . ولكن الحكومة البريطانية كانت تصر على عدم إعطاء أى رأى أو أية نصيحة ، وقررت أن تلقى المسؤولية على كاهل الحكومة المصرية ، بعد أن تأكدت من أن هذه الحكومة مقيدة تماماً من الناحية المالية .

واجتمع مجلس الوزراء في القاهرة وقرر إرسال إمدادات لا تتعدى ثلاثة آلاف جندي إلى السودان ، توفر من بعض الحاميات المتفرقة ، ومن بين رجال الرديف ، إجابة لنداءات هيكس ، كما أنها قررت أن ترسل له مبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه حتى نهاية العام لنفقات هذه القوة الجديدة .

وقرر هيكس إذاً أن يقوم بحملته ، ولكنه عاد وشكا إلى الحكومة المصرية المصاعب التي يلقاها من الموظفين في الخرطوم ، وطلب إرسال تعليمات محددة تجبرهم على إطاعة أوامره ، خصوصاً في شئون تنظيم الحملة ، ثم طالب بتعيينه قائداً عاماً ، وإلا فإنه يتخلى عن كل مسؤولية خاصة بالحملة ويعود للقاهرة . وكانت الحكومة الخديوية تؤيد الجنرال هيكس في السودان ، وكان شريف باشا قد أرسل منذ نهاية شهر مايو بتعليمات إلى الخرطوم تقضى باطاعة أوامره ، ولكن إعطاء القيادة العامة رسمياً لجنرال أجنبي مسيحي كان عملاً غير لائق نظراً لأهمية الناحية الدينية في ثورة السودان . وعلى أى حال فإن شريف كان مستعداً لتكرار أوامره للسلطات المصرية بالخرطوم فلما تدخل السير

(١) المحفوظات التاريخية (عابدين) : السودان ٣/١ - ٦ - برقية هيكس في ٣ من يونيو سنة ١٨٨٣ .

إدوارد ماليت في الموضوع ، نتيجة لطلب هيكس ، وآفق شريف باشا وأصدر أمره بتعيين سليمان نيازى - الذى كان وجوده يضايق هيكس - في منصب حاكم عام سواحل البحر الأحمر ، وأخذ علاء الدين مهام منصبه الاسمية علاوة على حكومة عموم السودان . ولم تكن مهام الحكومة العامة في الخرطوم من النواحي الادارية والمالية تسمح لعلاء الدين بالوقت اللازم للتدخل الفعلى في الشؤون العسكرية ، مما يعطى للجنرال هيكس حرية العمل . ولكن الدور الذى لعبه القنصل العام الانجليزى في هذا الموضوع جعل جرانفيل يكتب إليه بأنه ليست هناك حاجة لتذكيره بأن انجلترا لا تتحمل أى مسؤولية تخص أمور السودان ، وأنه من الضرورى على هيكس أن يفهم بأن السياسة البريطانية تتلخص في الامتناع عن التدخل في أعمال الحكومة المصرية في تلك البلاد^(١) .

ورضخت الحكومة المصرية لتدخل القنصل البريطانى ، وتسلم الجنرال هيكس برقية من الخديو في ٢٠ أغسطس يبلغه فيها بتعيينه قائدا عاما على الحملة السودانية الموجهة إلى كردفان ، مع منحه رتبة فريق ، وجميع السلطات العسكرية اللازمة ، ويبدى أمله في نجاحه في القضاء على الثورة ونصيبته له بالتعاون مع الضباط المصريين^(٢) . ورغم أن المصاعب التى كانت تصادف هيكس في السودان ، فإن الحكومة الانجليزية قد أشعرته أنها لن تعطيه أى تأييد . ذلك أن القنصل العام الانجليزى في القاهرة - مع تهنئته لهيكس بالترقية - لفت نظره إلى أن هذا القرار هو قرار مصرى بحت ، وأضاف أن سياسة الحكومة البريطانية هي الامتناع إلى أقصى درجة ممكنة عن التدخل في أعمال الحكومة المصرية في السودان . وهكذا كان هيكس أن يتقدم إلى كردفان على رأس قوات لا تحترم قيادته ، وهو يشعر في نفس الوقت أن حكومته لن تعطيه أى تأييد فيما يقوم به .

(٣) - مصر حملة هيكس :

كانت خطة الجنرال هيكس تتلخص في السير جنوبا بحذاء النيل الأبيض حتى الدويم بقوة تبلغ ١٠,٠٠٠ جندي منها ٨,٦٠٠ من المشاة و ١,٤٠٠ من الفرسان مع بطارية مدافع ميدان كروب و بطاريتين من مدافع الجبال و بطارية مدافع رشاشة (نوردنفيلد) وقافلة إمداد من ٥,٠٠٠ جمل ، ثم عبور النيل الأبيض والاتجاه إلى بارة مارا في منطقة خصبة ، ثم مواصلة السير حتى الأبيض ، وكان المراقبون يعتقدون في نجاح هذه الحملة نظراً لتجهيزها بالمدفعية ، وعلى أسوأ الفروض كانت تستطيع التقهقر وتعود إلى قاعدتها في الخرطوم . وبدأت الحملة سيرها في يوم ٩ سبتمبر ثم لحقها هيكس وعلاء الدين في يوم ٢٧ سبتمبر ، ولكن سرعان ما نجد أن هيكس يقرر في آخر وقت تغيير خط سير الحملة ، ويفضل إتباع طريق آخر إلى الجنوب من الطريق الأول ، رغم أنه كان أطول منه بحوالي مائة ميل ، إلا أنه كان يأمل أن يجد الماء متوفراً على هذا الطريق الجديد . وكان هيكس يأمل أيضاً في مقابلة « مك آدم » أحد مشايخ منطقة تقلى ، ويضمه إلى الحملة مع رجاله . ولهذا فضل هيكس هذا الطريق الجديد رغم طوله ومروره في مناطق تكثر فيها الأعشاب والغابات . وقرر هيكس إقامة ست نقط للمحافظة على خطوط مواصلات الحملة .

وسارت الحملة في شكل مربعات ، وكانت المهمات والجمال في وسطها . وكان هذا التشكيل يقلل من أضرار المفاجآت ، ولكنه أجبر الحملة على السير ببطء ، ولم يكن من السهل المحافظة على هذا التشكيل في السير لمدة طويلة ، وعلاوة على ذلك فإنه كان يجعل الحملة هدفا واضحا أمام المهاجمين . وقد نتجت عن ذلك فوضى بين الجنود ، ولم يكن من السهل عليهم وصولهم إلى آبار شات أن يجدوا فصائلهم وسرياتهم أو كتائبهم . فقامت مشادة بين هيكس باشا ومساعدته حسين باشا بشأن هذه الفوضى ومسئولياتها ، ولكن هذا الأمر كان يدل على أن الجنود كانت غير مدربة على السير بهذا التشكيل لمسافة طويلة ومتعبة . وعلى أي حال فإن هذه المشادة قد إنتهت باتخاذ قرار يحرم تنفيذ أي

أمر إلا بعد الموافقة عليه من الحاكم العام ومن الضباط العظام . وكان معنى هذا عدم الاعتراف بقيادة هيكس في الميدان ، ويحمل قواد الوحدات جميعا النتائج والمسؤوليات المترتبة على العمليات الحربية .

وإستمر سير الحملة ، وفي زريعة إكتشفوا أن المياه قليلة ، فقرر مجلس الضباط العظام أن إقامة النقط العسكرية على طول الطريق أمر غير لازم ، إذ أنه سيسهل على الثوار مهاجمتها من ناحية ، ولن تكون فعالة في ضمان وصول التموين من ناحية أخرى ، علاوة على أن الحملة ستضعف نتيجة لاقتطاع هذه الفصائل منها . ولذلك فإنهم وافقوا على عدم المحافظة على خطوط مواصلات الحملة مع الدويم ، ووافق على ذلك كل من علاء الدين وهيكس . ولقد ضل الدلل الطريق قبل عجيلة وقاسى الرجال من التعب ومن العطش ، وانتشروا يبحثون عن المياه ، وأصبح الجيش في حالة لا تسمح له بالدفاع عن نفسه . وما أن أعلن الفرسان عن وجود بئر قريبة حتى هربوا إليها الجنود ، وتسابقوا في الشرب منها ، بينما عاد كل من هيكس باشا وحسين باشا يؤنب أحدهما الآخر . توفرت المياه بعد عجيلة ، ولكن المدافع كانت قد أهملت وإمتلأت بالرمال . ولقد أراد الأدلاء تفادى المرور في إحدى الغابات ، ولكن الكولونيل فارجوهار أصر على ضرورة السير في خط مستقيم ، فسادت الفوضى نظراً لعدم تمكن الرجال من السير في تشكيل مربعات في داخل الغابة ، ثم أخذ الرجال يتهمون الجنرال الانجليزى بوضعهم في ذلك المكان ليسهل القضاء عليهم . كما أن الأدلاء ضاقوا بمعاملة الضباط الانجليز لهم ، خصوصاً وأن هيكس كان قد أمر بتقييدهم بالسلاسل إن لزم الأمر ، فشكوا لعلاء الدين الذى بدأ في توبيخ هيكس بدوره . وكانت هذه الحالة هي حالة الحملة عندما هاجمها المهديون في اليوم التالى . ولم يكن من السهل بطبيعة الحال على أية حملة في تلك الظروف أن تصمد في معركة حربية ، أو أن تستطيع حتى الدفاع عن نفسها ، فاذا أضفنا إلى ذلك ضعف روحها المعنوية وقلة تدريبها وسوء الضبط والربط وطبيعة البلاد وأهمية المفاجأة تأكدنا أنها حملة كان مقضيا عليها لا محالة .

وكان المهدي يعرف أخبار الحملة وتحركاتها قبل تركها الخرطوم . وكان قد

أرسل بعض قواته لردم الآبار على طريق الحملة قبل أن تصل إليها . وكان هناك قوات أخرى تسير وراء الحملة ولكنها كانت لا ترغب في مهاجمتها إلا بعد أن تطول خطوط مواصلاتها ويفعل فيها التعب فعلة . وفي الوقت نفسه كان المهدي يرسل إليهم منشورات تؤكد الأمان لمن أراد التسليم ، وتهدد بالموت البقية الباقية . وعند كاشجيل كان على الحملة أن تحتاز منطقة مملوءة بالغابات . ثم وقع الهجوم الرئيسي لأنصار المهدي بالقرب من شيكان . وكان عددهم يقرب من ٢٠,٠٠٠ لم يمت منهم إلا مائتين أو ثلاثمائة ، أما جنود الحكومة فقد انتشرت الاخبار بأنه قضى عليهم ما عدا بضعة مئات وقعت في الأسر ، وكان هيكس وعلاء الدين وكل الضباط العظام من بين القتلى ، ووقعت كل الأسلحة والمهمات في أيدي الثوار .

(٤) - نتائج القضاء على حملة هيكس :

أصبح المهدي بعد هذا الانتصار مسيطراً على كل السودان الغربي دون أى منازع . وإنقطعت مواصلات حامية الخرطوم الصغيرة مع حامية بحر الغزال التى كانت تحت قيادة « لبتون بك » ، وحامية دارفور التى كانت تحت قيادة « سلاتين بك » . وما أن وصلت أنباء القضاء على حملة هيكس إلى سلاتين قرب نهاية شهر نوفمبر ، حتى أعلن جنوده وضباطه رفضهم مواصلة الحرب ضد المهديين . ففي يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ إستسلم أمام « زقل » وهو الأمير السودانى الذى عينه المهدي حاكماً على دارفور . وانتقلت المديرية بأكملها إلى أيدي الثوار دون أى مقاومة ، وزادت المهمات والأسلحة والذخائر الموجودة فيها من قوة الثورة السودانية .

ولقد إقتفى لبتون أثر سلاتين ، وسار معظم شيوخ السودان ورؤسائه صوب المهدي يقدمون له الولاء ، وأصبح المهدي مسيطراً على السودان .

ولم تصل إلى القاهرة ولندن أخبار من هيكس طوال شهر سبتمبر . وفي خلال تلك الفترة وصل السير ايفلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) إلى القاهرة لكي يحل محل السير إدوارد ماليت في منصب القنصل العام البريطانى ،

وأخذ يستعد ليكون منها حقلا لتجاربه ، ولينفذ فيها جانبا من السياسة الانجليزية الأميركية . وبدأ السير إيفلين بارنج عمله في القاهرة بأن شكّا إلى لندن أن مصروفات السودان تكون عبئا ثقيلا على كاهل الحكومة المصرية ، وأنها قد تزيد في العام التالى من ١٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠,٠٠٠ أو ٦٠٠,٠٠٠ (١) . إنتقد بارنج إذن سياسة الحكومة الخديوية في النواحي المالية ، ونسى أن مصر تدفع نفقات جيش الاحتلال البريطانى فيها . وكان يعيب على حكومة مصر إتفاق جزء من ميزانيتها لمحاولة الإحتفاظ بأملاتها الإفريقية ، في نفس الوقت الذى يعرف فيه أن عودة الأمور إلى نصابها في السودان ستقضى على الخسارة التى تتكبدها الميزانية المصرية في السودان ، وبالتالى ستساعد على تحسن حال المالية المصرية .

أما الحكومة المصرية فكانت قلقة لانقطاع أخبار هيكل عنها ، وقلقة من أخبار إنتشار الثورة في غربى السودان وشرقيه . وكان المهدي قد حاول منع وصول الإمدادات المصرية للخرطوم عن طريق سواكن - بربر ، وعين عثمان دقنة أميرا وقائدا للثوار في شرق السودان . وقد نجح هذا القائد في تجميع المقاتلين في أركويت ، وبدأ مهاجمته لسكنات وسواكن نفسها . ثم قضى على ١٥٠ رجلا من بلوكات النظام في شهر أكتوبر كانوا قد حاولوا الخروج من سواكن إلى سكنات . ونظم عثمان دقنه قواته التى بلغت أكثر من ٥,٠٠٠ مقاتل ، وحاصر سكنات وقرر مهاجمة طوكر وأرسل أحد قواده لمهاجمة كسلا . وفي ٣ نوفمبر هزم الثوار ٥٠٠ جندي حكومي في موقعة التّب ، وقتلوا عددا كبيرا منهم ، وإستولوا منهم على ٣٠٠ بندقية ، وكان قنصل إنجلترا الذى إصطحب هذه القوة من بين القتلى . وساد الذعر في سواكن ، وحضرت إحدى السفن البريطانية إليها للمحافظة على « الرعايا البريطانيين وحمايتهم إن لزم الأمر » . أما عن غرب السودان فقد أكد جيجلر باشا عند مروره بالقاهرة أن هزيمة هيكل باشا « سينجم عنها وقوع الخرطوم في أيدي

(١) السير إيفلين بارنج الى اللورد جرانفيل في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٨٨٣ .

الثوار^(١)» فانتهر بارنج هذه الفرصة لكي يشرح لحكومته ضعف الحكومة الخديوية التي لا تستطيع مواجهة الحالات الطارئة ، وأنها أرسلت إلى السودان كل رجل قادر على حمل السلاح تقريبا ، فيما عدا القوات الموجودة تحت قيادة السير إيفلين وود (الجيش المصرى الجديد) وقيادة الجنرال بيكر (بلوكات النظام) . وكاد يكون مؤكدا أن مصر ، فى حالة القضاء على جيش هيكس ، ستفقد كل السودان ما لم تصلها معونة من الخارج . كما أنه لم يكن من السهل تحديد ذلك المكان الذى تستطيع القوات المصرية أن تتفهم إليه ، وتقف فيه ، بحيث تتمكن من الدفاع عن مصر نفسها من هجمات الأنصار .

وقد رأى بارنج أن الحكومة الخديوية قد تعرض أحد حلين للمسألة السودانية وعمل على إقفال الباب أمامها فى كل منها . الافتراض الأول هو أن تعرض على إنجلترا إرسال قوات بريطانية أو هندية ، ولكنه نصح بأن تأمر الحكومة المصرية قواتها بالانسحاب من السودان إلى نقطة يمكن الدفاع عنها . والافتراض الثانى هو أن تطلب إرسال جزء من جيش الجنرال وود إلى السودان ، ولكن بارنج أصر على ضرورة بقاء هذا الجيش فى مصر نفسها ، متذعرا بقرب سحب جزء من الحاميات البريطانية منها . ولقد كان لهذا التحليل أكبر تأثير على اللورد جرانفيل الذى أبقى فى اليوم التالى : « لا نستطيع إعارة ضباط إنجليز أو هنود . لا تشجع الضباط البريطانيين على التطوع . دعوة القوات التركية للسودان لن تكون فى مصلحة مصر . إذا سئلت فانصح بترك السودان فى حدود خاصة^(١) » . ولكن إنجلترا لم تشأ أن تطبق سياسة الإخلاء على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، إذ أنها أمرت قائد محطة الهند الشرقية بالمحافظة على سلطة الحكومة المصرية فى سواكن ومصروع والموانى الأخرى فى البحر الأحمر ، وأرسلت له وحدات بحرية جديدة لتعزيز قوته هناك . وهكذا نرى أن إنجلترا قد عازمت على إتخاذ سياسة على

(١) السير إيفلين بارنج الى جرانفيل فى ١٩ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

F.O. 141/175. No. 529.

(١) جرانفيل الى بارنج فى ٢٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

F.O. 141/178. Tél. No. 99. Chypher.

سواحل البحر الأحمر تختلف عن سياستها في وادى النيل . وسيترب عليها نتائج متباينة بطبيعة الحال . فبينما تحرص إنجلترا على سلامة طريقها إلى الهند ، إذ بها تعمل على إهدار حقوق مصر في وادى النيل .

وصلت قرارات الحكومة البريطانية إلى القاهرة في نفس الوقت الذى تأكدت فيه أخبار القضاء على حملة هيكس . ولقد أجمع المسؤولون البريطانيون في القاهرة^(١) على أن آخر إنتصار للمهدى هو بالفعل مصدر تهديد لمصر ، وأن التهديد سيزداد في حالة وقوع الخرطوم في يده ، وهو أمر بدا غير بعيد الاحتمال ، ولذلك فانهم أوصوا حكومتهم بتأخير إجلاء الحاميات الانجليزية الموجودة في مصر عنها^(٢) .

قضت هزيمة جيش هيكس على هيئة الحكومة الخديوية . وعلى العكس من ذلك نجد الزعماء الوطنيين في المنفى يباركون هذا الانتصار ، مثلهم في ذلك مثل جانب كبير من الصحافة الحرة التى كانت معادية لبقاء الانجليز في مصر . واعتقد الاحرار أن في استطاعة المهدي أن يزحف بانصاره إلى مصر ، في وقت تستطيع فيها البلاد أن تقوم بثورة جديدة ، وتنفض عن نفسها قوات الاحتلال وقوات الرجعية . وتوقع الرأى العام العالمى في هذه الفترة نهاية الاحتلال البريطاني لمصر على أيدي المحررين الوطنيين . ولكن إنقسام المصريين بين عناصر وطنية وعناصر موالية للخديو من ناحية ، ونقص تنظيم العناصر الوطنية نفسها من ناحية أخرى ، علاوة على فقرهم في السلاح ووسائل الدعاية ، كان كل ذلك مما يصعب معه ، بل مما يجعل من المستحيل ، قيام مثل هذه الحركة الثورية ، خصوصا وأن ضعف الجيش المصرى وعدم كفايته للدفاع عن مصر كان هو ما يتعلل به الإنجليز لإطالة مدة احتلالهم لمصر .

(١) وهم سير إيفلين بارنج القنصل العام لانجلترا والجنرال ستيفنسن القائد العام لجيش الاحتلال البريطانى وسير إيفلين وود سردار الجيش المصرى .

(٢) بارنج إلى جرانفيل في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٨٨٣ .

(٥) - حملة بيكر باشا فى سواكن :

ما أن وصلت أنباء هزيمة قوات الجنرال هيكس إلى القاهرة حتى قررت الحكومة المصرية بذل كل مجهود للمحافظة على الخرطوم ، ولإعادة فتح الطريق بين سواكن وبربر . وذلك بأن تجمع فى الخرطوم جميع القوات الموزعة فى المديرية المختلفة بعد سحب جاميات دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء (مجموعها خمسة آلاف) وتحافظ بها على الخرطوم وسنار التى كان وجودها ضروريا لتموين العاصمة السودانية . وكانت تسعى من ناحية أخرى إلى إرسال قوة تبلغ ألفين من بلوكات النظام و ٦,٠٠٠ من الأعراب إلى سواكن للمحافظة على الطريق مع ببر مفتوحا للمواصلات^(١) .

ولكن الحكومة البريطانية بدأت تفصح عن سياستها ، فذكرت أنها ترى أن الحكومة المصرية ستكون أكثر حكمة لو أنها إقتصرت على عمليات دفاعية . ثم اجتمع رؤساء السلطات البريطانية فى القاهرة وقرروا أنه سيكون من الصعب على مصر أن تبقى فى السودان ، وأنه سيكون من الضرورى - بعد تفهقر الحاميات المصرية إلى الخرطوم - أن تنسحب إلى مصر نفسها ، وألا تبقى فى الخرطوم إلا الوقت اللازم لإتمام عملية التجمع . ولكنهم فى الوقت نفسه رحبوا بفكرة احتفاظ مصر بسواكن لاستخدامها كقاعدة للعمليات فى المستقبل^(٢) ، أى أنهم أوجدوا المبررات اللازمة لكى تستند إليها وزارة الخارجية البريطانية فى رغبتها بقصر العمليات الحربية على الدفاع عن مصر نفسها .

وإزداد الموقف سوءا فى شرق السودان مما قدم الفرصة للانجليز للتدخل البحرى لحماية سواكن . أما الحكومة المصرية فانها عينت حسين باشا خليفة مديرا عاما على ببر ودنقلة ، ومنحته رتبة ميرميران وصممت على إرسال بيكر باشا بقواته إلى سواكن للمحافظة عليها ، وعزمت على تعيين الزبير رحمت

(١) بارنج الى جرانفيل فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

F.O. 141/175. No. 542. ext. Tél. No. 172.

(٢) بارنج الى جرانفيل فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٨٨٢ .

F.O. 141/178. No. 181. Conf, Chypher

لقيادة قوات البدو المرسلة إلى تلك المدينة . ولكن الحكومة الإنجليزية اعترضت على تعيين الزبير في سواكن ، وذلك لمعارضة جمعية منع الرقيق في لندن . وكان الزبير في حقيقة الأمر قائداً ووطنياً سودانياً له قيمته ، ولكن من الواضح أن إنجلترا كانت تخشى من قيادته للجنود ، لا على الخديو وحده بل على بقائها هي نفسها في مصر . ورغم أن بارنج قد شرح لوزير خارجية إنجلترا أنه ليس من العدالة أن تتدخل إنجلترا الآن وتعارض في مسألة خاصة هي تعيين الزبير فإن جرانفيل قد رد عليه بأن هذا التعيين « غير مناسب من الناحية السياسية »^(١) .

وكان الزبير باشا قد وجه في أثناء ذلك نداء إلى رؤساء الثوار في شرق السودان يطلب فيه منهم العودة إلى طاعة الحكومة . وكان الزبير يعرف الطابع الدينى للثورة ، ويقدر أن من اللياقة عدم ذكر إرسال الجنرال بيكر إلى سواكن نظراً لأنه مسيحي وأجنبى ، ولكنه أعلن لرؤساء الثورة أنهم يستطيعون الوصول إلى أرفع المناصب في الحكومة ، وضرب المثل بنفسه الذى صار تعيينه « قائداً عاماً للقوات المصرية » . ولكن القنصل العام البريطانى في القاهرة تدخل ولفت نظر شريف باشا إلى الألقاب التى ينتحلها الزبير رحمت لنفسه مما إضطر شريفاً إلى أن يؤكد له رسمياً أن الزبير يعرف تمام المعرفة أنه سيكون تحت قيادة الجنرال بيكر^(١) . وفى اليوم التالى أصدر الخديو مرسوماً بتعيين بيكر باشا فى السودان وتكليفه بتهدئة الاقليم من سواكن إلى بربر والمحافظة على المواصلات فيه . وكان عليه أن يعمل على كسب شيوخ القبائل المختلفة لطاعة الحكومة بالطرق السلمية قبل أن يستخدم العنف معهم . وذكر له أنه سينضم إلى بلوكات النظام الخاضعة له كتائب من السودانيين بقيادة الزبير باشا الذى سيكون تحت إمرته هو ، أى بيكر ، فعليه أن يستفيد من نفوذ ذلك الضابط الوطنى وحسن سمعته عند السودانيين . وفى تعليمات سرية صدرت فى نفس

(١) جرانفيل الى بارنج فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٣ (برقية خاصة) .

F.O. 141/178. Tél. (private.)

F.O. 141/175. No. 606.

(١) جرانفيل إلى بارنج فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٨٣

اليوم أوصى الخديو بيكر باشا بعدم القيام بأى عملية حربية قبل أن تصله الإمدادات تحت رئاسة الزبير باشا ، وعليه أن ينظم الأمور فى سواكن ويحصنها ويعمل على تدريب الجنود ورفع روحهم المعنوية قبل الدخول فى المعركة . وأن لا يدخل المعركة أبدا إلا إذا كانت الظروف مواتية^(٢) . وتدل هذه التعليمات على أن الخديو نفسه لم يكن يثق فى أى عملية يقوم بها الجنرال الانجليزى ما لم يصل الزبير رحمت إلى شرق السودان .

وعلى أى حال فقد وصل الجنرال بيكر إلى سواكن فى أواخر شهر ديسمبر ولم تكن أخبار الخرطوم مشيرة للدعر ، إذ أن مخازنها كانت تحتوى على تموين يكفى أهلها وحاميتها لمدة سنة ، كما أن كميات كبيرة من القمح كانت تصل من سنار ، ولكن هذا لم يثن الحكومة الانجليزية عن أن تبدأ فى تنفيذ سياستها الفعلية الخاصة بفصل السودان عن مصر - بعد أن أجبرت الخديو على أن يظهر عجزه ويستنزف موارده فى محاولة إبقاء الوضع الرجعى .

(٢) تعليمات الخديو ليكر فى ١٧ من ديسمبر ملحق بتقرير بارنج الى جرانفيل فى ٢٨ من ديسمبر

F.O. 141/175. 630.

سنة ١٨٨٣

الباب الثامن

بريطانيا وسياسة الإخلاء

الفصل الثالث والعشرون

النصيحة البريطانية الإجبارية

وضحت معالم السياسة الإنجليزية إزاء السودان بعد القضاء على حملة هيكتس باشا ، وضح أن السودان وادى النيل لم يكن يهم الحكومة الإنجليزية بنفس الدرجة التى تهتمها بها موانى البحر الأحمر . ففى نفس الوقت الذى تعللت فيه إنجلترا بالمسألة المالية فى مصر ، وعارضت فى إرسال الإمدادات للسودان ، ورفضت إعارة العسكرين من الانجليز والهنود ، وحالت دون تدخل تركيا فى السودان - إذ أعتبرت أن وجود الجنود التركية فى السودان أو على السواحل تهديد لوجود الانجليز فى مصر - فى نفس هذا الوقت نجد أن إنجلترا تضمم على إدعائها المحافظة على سلطة مصر فى موانى البحر الأحمر بقدر تصميمها على عدم قبول أى تدخل من جانب تركيا على طول تلك السواحل .

(١) - شريف باشا وطلب العون من تركيا :

كان الباب العالى قد أظهر رغبته فى إرسال بعض القطع البحرية التركية إلى البحر الأحمر لمراقبة ومنع عبور أنصار المهدي إلى بلاد العرب ، ولكن إنجلترا إشتطت عليه ضرورة إعطاء تعليمات تقضى بالعمل المشترك مع البحرية الإنجليزية ، مما إضطرت الباب العالى إلى عدم تنفيذ مشروعه ، حتى لا يعترف ضمنا بالسلطة التى منحتها إنجلترا لنفسها فى الموانى المصرية .

وكانت السلطات المصرية مترددة في ذلك الوقت نظراً لوقوعها تحت إشراف الإنجليز من ناحية ، ولارتباطها بسيادة الباب العالي من ناحية أخرى فاقترح الخديو الالتجاء إلى الحكومة البريطانية حتى لا يثير غضب الإنجليز ، في الوقت الذي لا يضمن فيه مساعدة السلطان . ولكن وزراءه كانوا يفضلون الالتجاء إلى السلطان ، وإرسال نداء له بطلب المساعدة ، وطلبوا من الحكومة الإنجليزية أن تتفاوض مع السلطان بشأن الشروط التي يمكن بمقتضاها الحصول على مساعدة القوات التركية في السودان . ولقد أراد شريف باشا كتابة مذكرة رسمية بهذا الخصوص ، ولكن السير ايفيلين بارنج أجاب بأنه ليس من الضروري القيام بذلك^(١) .

وكانت إنجلترا تعلم أنها لا تستطيع - رسمياً - أن تمنع مصر من الالتجاء إلى الدولة ذات السيادة عليها وعلى السودان لطلب مساعدتها في إخماد ثورة في إحدى ولاياتها ، ولكنها حرصت في الوقت نفسه على أن تثير العراقيل أمام هذا المشروع . وجاء رد الحكومة الإنجليزية أنها لا تمنع في استخدام القوات التركية على شرط أن تدفع تركيا تكاليف هذه القوات ومرتباتها ، وأن يحدد استخدامهما على السودان فقط ، ومن ميناء سواكن دون غيرها . وفي نفس الوقت « نصح » جرانفيل وزراء الخديو بأن يصلوا إلى قرار بشأن « النصيحة » التي سبق أن أبداها ، وهي إخلاء جميع المناطق الواقعة إلى الجنوب من أسوان أو وادي حلفا ، وفي هذه الحالة تتعهد إنجلترا بحفظ النظام في مصر والدفاع عنها ، كما هو الشأن في موانئ البحر الأحمر^(٢) .

أما شريف باشا فانه رأى أن المسألة أهم من أن تسوى بمجرد توصيات شفوية من القنصل الإنجليزي أو وزارة الخارجية البريطانية ، فكتب مذكرة رسمية شرح فيها الأسباب القوية التي تمنعه من قبول تنفيذ السياسة البريطانية الخاصة بالسودان .

(١) بارنج إلى جرانفيل في ١٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ F.O. 141/175. No. 597 Conf.

(٢) جرانفيل إلى بارنج في ١٣ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ برقية خاصة .

F.O. 141/179. Tél. (Private).

كانت أولى الاعتراضات المنطقية على مشروع إخلاء مصر للسودان هي نص الفرمانات التي تحرم رسميا على الخديو التصرف في الأراضي التي عهد اليه بإدارتها ، هذا إلى أن من حق مصر أن تتمتع في النتائج التي ستترتب على هذا الإخلاء . ذكر شريف باشا أن الحكومة لازالت تحتفظ بسلطاتها في السودان ماعدا مديرية كردفان والمناطق القريبة من سواكن ، أما باقي مديريات السودان فكانت لاتزال في حالة هدوء . وكان يرى أن معنى إخلاء السودان هو إعطاء كل الأقاليم الشرقية منه ومديريات بربر ودنقلة وكل وادي النيل من منابعة حتى النقطة التي ستتخذ حدودا جنوبية لمصر ، إعطاء كل ذلك للمهدى ، فيصبح سيداً غير منازع على كل تلك المناطق ، وإجبار القبائل التي كانت موالية لمصر أو مترددة بينها وبين الثورة ، على إعلان انضمامها له أو اضطرارها إلى الخضوع لسلطته . أما مصر فانها ستتضرر بعد ذلك إلى محاولة الدفاع عن نفسها ، خصوصا وأن أقساما من قبائل العبابدة والبشاريين كانت تنتشر في المنطقة الممتدة من بربر إلى إسنا وقنا ، ولم يكن من السهل إقامة حدود ثابتة مادامت هذه القبائل تنتشر في كل المنطقة . وهكذا نرى أن الحكومة المصرية ستحرم من حدودها الطبيعية التي تمكنها من الدفاع عن نفسها ، وستتضرر إلى الاحتفاظ بجيش كبير لكي تدافع عن أمنها ، مما يتطلب نفقات باهظة ، ولذلك فان الحكومة المصرية ترفض إخلاء الأراضي التي تعتبرها ضرورية جداً لأمنها ولوجود مصر نفسها^(١) .

ودافع الوزير المصري عن أعمال مصر في السودان وفي قلب إفريقيا . فمهما كانت الانتقادات الموجهة ضد الإدارة المصرية في السودان ، فان الفضل يعود إلى مصر في تعريف العالم المتحضر بتلك المناطق ، كما يعود الفضل إليها أيضا في تمكين الأوربيين من تأسيس متاجر لهم في السودان ، وإقامة برحلات الاستكشاف الجغرافية العلمية ، وفي إقامة بعثات التبشير المسيحية . وإن من الصعب إنكار مجهودات مصر في القضاء على تجارة الرقيق . وعلى أى حال فإن

(١) مذكرة شريف الى بارنج في ٢١ من ديسمبر سنة ١٨٨٣ مرفقة بمذكرة بارنج الى جرانفيل في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٨٨٣
F.O. 141/175. No. 642.

الحكومة المصرية تحتاج إلى معونة مؤقتة لقوة مسلحة تبلغ حوالى ١٠.٠٠٠ جندى حتى تستطيع استمرار عملها فى السودان ، وإعادة سلطتها والدفاع عن مصر نفسها . وسيكون على هذه القوة أن تعمل على فتح الطريق من سواكن إلى بربر ، وأن تبقى هناك لمدة محدودة تسمح لمصر بأن تجمع وتنظم القوات التى ستحل محلها . وأكد شريف باشا للحكومة الإنجليزية أن الحكومة المصرية ليست لديها أية نية لإرسال حملة جديدة إلى كردفان ، بل إنها ستقصر عملها على البقاء فى الخرطوم حتى تطمئن على شرق السودان وتشرف على مجرى النيل .

ولما كان الطابع الدينى يظهر واضحاً فى ثورة السودان ، فإن الحكومة الخديوية فكرت فى أن أفضل تدخل هو التدخل التركى ، وهى لا تتوقع أن يرفض الباب العالى معاونتها خصوصاً بعد المساعدات المتكررة التى أرسلتها مصر لتركيا فى حروبها العديدة ، كما أن القضاء على الثورة السودانية تأمين لممتلكات السلطان فى بلاد العرب وطرابلس من إنتشار بذور هذه الثورة إليها . وأخيراً فإن الحكومة الخديوية لا تفكر فى اتخاذ هذا الإجراء ضد رغبة إنجلترا ، بل إنها ترغب فى الوصول إلى إتفاق مع الحكومة الإنجليزية بشأنه ، سواء قبلت الحكومة الإنجليزية مفاوضة تركيا فيه نيابة عن مصر ، أو سمحت لمصر بالتفاهم رأساً مع الباب العالى .

أرسل القنصل العام البريطانى فى القاهرة اقتراحات شريف باشا إلى لندن معلقاً عليها بأن السياسة التى أوصت بها الحكومة البريطانية هى أفضل سياسة تتبع فى تلك الظروف العصيبة ، ولكنه أظهر فى نفس الوقت بوضوح أن وزراء مصر لن يقبلوا أبداً تنفيذ سياسة الإخلاء . ولذلك فإنه يقترح تغيير وزارة شريف وتكليف وزير آخر أكثر مرونة منه بتأليف وزارة جديدة ، وذلك بإبلاغ الخديو أن إنجلترا تصر على إتباع سياستها ، وأنه إذا كان الوزراء القائمون لا يرغبون فى تطبيقها فلا مناص من تغييرهم .

وكان من الطبيعى أن يأسف بارنج على ترك شريف للوزارة ، وكان لا يضمن العثور على وزير آخر يقبل هذه السياسة ويكون قادراً على تنفيذها ..

وكان يرى أن خروج شريف باشا من الوزارة أمر في غير صالح البلاد ، ولكنه الوسيلة التي لا مناص منها لتنفيذ سياسة الإخلاء . وأخيراً أبدى القنصل العام البريطاني أنه لا يثق في تلك الظروف في الضباط والموظفين المصريين ، فأوصى بإرسال ضابط بريطاني له سلطة واسعة في الخرطوم ، ونصح باعطائه كل السلطات اللازمة لإخلاء حاميات السودان ، ووضع أحسن الترتيبات الممكنة للحكم الجديد في تلك الأقاليم^(١) .

ووصلت مذكرة شريف باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية مصحوبة بتعليق القنصل العام البريطاني في القاهرة . وكان على الوزارة الإنجليزية أن تتخذ قراراً بشأنها ، وترددت في ذلك بعض الوقت ، فاسرع بارنج بإرسال برقيات تثير القلق على الوضع في تلك الأقاليم ، مدعياً فيها أن سلطة مصر قد أصبحت مهددة حتى على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن ، وطلب من حكومته التدخل .

(٢) - الضغط البريطاني على مصر :

أبلغ الميجر هنتر مساعد المقيم السياسي البريطاني في عدن ونائب القنصل في سواحل بلاد الصومال إلى القاهرة في أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٨٣ أن منليك ملك شوا يستعد للاستيلاء على هرر بمساعدة قبائل الجالا ، وأن قبائل الصومال قد أعلنت أنها ستخرج المصريين من بربرة وزيلع . وكانت هذه البرقية تهدف إلى غرضين : الأول إظهار أن سلطة مصر على هرر وفي موانئ خليج عدن قد أصبحت مهددة من جانب الأهالي والرؤساء المحليين ، بحيث أن هذه السلطة لا تستطيع البقاء دون أن يؤيدها وجود الانجليز ، والغرض الآخر توجيه الانجليز إلى التدخل للمحافظة على عدن نفسها ، إذ أن هذه القاعدة البحرية الهامة ومفتاح البحر الأحمر ومحطة التموين الضرورية للمواصلات البحرية الإمبراطورية مع الهند وأستراليا وشرق إفريقيا ، تحتاج في تمويلها إلى شواطئ الصومال المواجهة لها .

ولقد قدم خدم وصول هذه البرقية إلى القاهرة أهداف السير إيفلين بارنج التي كان يسعى إليها ، فأبلغها الحكومة الخديو وأرسلها بسرعة إلى لندن لكي يرى تأثيرها على حكومة الملكة - إمبراطورة الهند - وكتب في نفس اليوم إلى جرانفيل بأنه سيكون من الأفضل - في حالة رفض قبول المعونة التركية أو الانجليزية - أن تقرر الحكومة المصرية بدون أى تأخير تطبيق سياسة الانسحاب إلى مصر نفسها^(١) .

وأحدث هذا التدخل نتيجته ، إذ أن الحكومة البريطانية لم تكن تتصور فقد زيلع وبربرة ، وصممت على أن يقوم الأسطول البريطاني بحماية الموانئ المصرية في خليج عدن . ولقد أيدت هذه الخطة كل من وزارات الخارجية والهند والبحرية ، وصدر أمر بالإسراع بإرسال إحدى السفن إلى زيلع وبربرة ، وأن تبقى للدفاع عنهما وحمايتهما .

وليس علينا هنا أن نتساءل عن صحة تقارير هنتر عن بلاد الصومال ومدى صدقها ، ولا عن حسن نية بريطانيا تجاه تلك الموانئ والسواحل التي ستحظى بحمايتها من ناحية ، وتجاه السودان وادي النيل الذي كان على مصر أن تنسحب منه مضطرة من ناحية أخرى ، إذ أن الوثائق الإنجليزية تثبت قطعاً كذب تقارير الميجر هنتر عن تهديد السلطة المصرية في موانئ البحر الأحمر وخليج عدن ، وأن الوزارة الإنجليزية لم تعدل من سياستها في تلك المناطق عندما إتضح لها عدم صحة تقارير هنتر ، بل واصلت إضرارها عليها ، مما يثبت أنها سياسة مرسومة ، وما تقارير هنتر إلا مبررات صورية لتنفيذها^(٢) .

أما حكومة القاهرة فإنها أظهرت قلقها من برقية هنتر ، وأرادت الاستفادة

F.O. 114/192. No. 7.

(١) بارنج إلى جرانفيل في أول يناير سنة ١٨٨٤

(٢) وصلت السفينة الحربية البريطانية « سفنكس » إلى بربرة في يوم ٧ من يناير سنة ١٨٨٤ وأبرقت إلى الأميرالية في لندن : « أن كل شيء هادئ في بربرة . وفي زيلع وفي الأقاليم المجاورة ، ولا يوجد هناك ما يدل على بدء حدوث اضطرابات » ولكن حكومة لندن لم تعطى ذلك أى انتباه .

S.P. Vol. Lxxxix, Egypt. No. 14 (1885). No. pp. 3.

أن من واجبها إعطاؤها للخديو بعد الإحاطة الشاملة بوجهة النظر المصرية .
فيجب إفهام الوزراء المصريين وحكام الأقاليم بوضوح أن المسئولية الملقاة حاليا
على كاهل إنجلترا تضطر حكومة صاحبة الجلالة إلى الإصرار على تنفيذ السياسة
التي أوصت بها ، وأنه سيكون من اللازم أن يوقف الوزراء والحكام الذين
لا يتبعون هذا التوجيه عن القيام بأعمالهم»^(١) . وإستفادت إنجلترا إذا من هذا
الوضع لإقرار سابقة تستند إليها في إدارة مصر لم تكن موجودة من قبل .

وأسرع بارننج بإبلاغ هذا الإنذار البريطاني للخديو ولشريف باشا . وكان
على شريف باشا أن يختار بين مصالح الخديو التي قبل أن يدافع عنها حتى الآن
وبين إخلاصه لبلاده ، ولكنه لم يتردد طويلا فقدم استقالته في صبيحة اليوم
التالي لتقديم النصيحة الإيجابية البريطانية ، وأشار إلى أنه إذا تخلت مصر عن
السودان فإن السودان لن يتخلى عن مصر - تلك العبارة التي أصبحت مبدأ
للمصريين في كفاحهم ضد المحتلين لوادى النيل .

وتعتبر إستقالة شريف باشا إحدى الوثائق الهامة في التاريخ المصرى الحديث
بشكل عام وفي تاريخ وحدة وادى النيل بشكل خاص . ذكر فيها الخديو أنه
يعلم الظروف التي أجبرت الوزارة على محاولة الدفاع عن أعالي النيل بما في
ذلك الخرطوم ، وأن الوزراء قد إعتبروا هذا العمل ضروريا لحماية مصر
واطمئنان أهلها ، وأنهم كانوا يأملون الوصول إلى ذلك عن طريق التنازل عن
شرق السودان وسواحل البحر الأحمر للباب العالى في حالة ما إذا إضطروا إلى
ذلك ، وعن طريق تجميع كل القوات الموجودة في داخل وادى النيل . ولكن
إنجلترا لم تعتبر هذه الوسائل كافية ، وأعلنت لهم ضرورة تخليهم عن وادى النيل
حتى أسوان أو وادى حلفا ، بشكل يجعل من هذه النقطة النهاية الجنوبية
للحدود المصرية ، كما أن السير إيفيلين بارننج قد أبلغه علاوة على ذلك نص
البرقية التي وصلتته من اللورد جرانفيل ، والتي يطلب فيها منه إبلاغ رئيس
وزراء مصر أنه مادام إحتلال البلاد المؤقت بالقوات الانجليزية لا يزال قائما فإن
على المصريين تنفيذ نصائح الحكومة البريطانية في كل المسائل الهامة ، وأن كل

وزير لا يتبع هذا التوجيه مضطر إلى ترك منصبه . وكان شريف باشا قد أبلغ هذا الأمر للخديو أثناء انعقاد مجلس الوزراء . ولما كان الوزراء يعتقدون أن هذا البلاغ الانجليزي يتعارض مع إستقلال حكومة الخديو ومع مسئولية الوزراء أمام الخديو ، مما يتنافى والمرسوم الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ - لذلك فان الوزراء قد قرروا أنهم أصبحوا غير قادرين على القيام بواجباتهم المعهود بها إليهم وقدموا إستقالتهم . ولا شك أن هذا الموقف من شريف كان موقفا وطنيا وقانونيا رائعا ، دافع به عن حقوق البلاد ، ومن الطبيعي أن يؤيد الشعب وزراء الخديو في هذا الموقف ، ولكنه لم يصل إلى التأييد الذي قدمه الشعب لعراي مثلا . ولهذا نجد أن الأمر كان سهلا أمام الانجليز الذين كان عليهم أن يتصرفوا مع وزراء الخديو ، وهم يضمنون وجود هوة بينهم وبين الشعب . وعلى أى حال فان الموقف رغم ذلك كان في منتهى الحرج والصعوبة أمام القنصل العام البريطاني . فإن مصر كانت لا تقبل سياسة إخلاء السودان ، ولكن الخديو قبل إستقالة شريف وكلف رياض باشا بتشكيل وزارة جديدة . ولكن رياض باشا رفض القيام بهذه المهمة . وخاف القنصل العام الانجليزي من أن تستمر الأزمة الوزارية التي كان معناها عدم تنفيذ سياسة الإخلاء وعودة شريف باشا لتنفيذ سياسته هو . وكان بارنج قد لخب من قبل لحكومة لندن بإمكان تعيين وزراء من الانجليز في القاهرة ، ولم تكن لندن لتهم بهذا الموضوع ، ولكن بارنج كان مصمما - في حالة صعوبة تأليف وزارة جديدة - على أن يشرف على إدارة الشؤون الحكومية ثم يبلغ لندن برقا بقيامه بهذا العمل ، ويطلب منها تعليمات جديدة . ولم يخف بارنج نياته ، وأعلنها للخديو ، الذي قلق في الحال وإستسلم وأعلن أنه يقبل من كل قلبه سياسته إخلاء السودان بأكمله ، وأنه يعتقد - بعد روية - أن هذه السياسة هي الأفضل لمصلحة البلاد الحقيقة . وأسرع الخديو باستدعاء نوبار باشا الذي كان يميل للانجليز ، وكلفه بتأليف الوزارة . وقبل نوبار باشا هذا التكليف وأعلن أنه لن يحتفظ من السودان إلا بميناء سواكن .

من الواضح أن إنجلترا كانت تتحكم في مصر وفي مصيرها منذ خريف سنة

١٨٨٢ . كانوا قد قضوا على الحكومة « الفعلية » ولم تكن الحكومة « الشرعية » إلا مظهراً . ولم تعد هناك سلطة غير سلطة الاحتلال الانجليزى ولا قوانين غير رغبات الانجليز . وكانت كل طبقات الشعب تعارض فى سياسة إخلاء السودان . ولكن ذلك لم يمنع نوبار باشا من قبول رئاسة الوزراء ، وتحمل المسئوليات التى كان يعرف أن التاريخ سيضعها فوق أكتافه . وهكذا أصبحت وزارته الجديدة تدل على المرحلة الثانية من مراحل السياسة الانجليزية بعد معركة التل الكبير . وكان نوبار قد أمضى الجزء الأكبر من حياته فى الدبلوماسية والمؤامرات ، وكان ينظر إلى الاحتلال الانجليزى لمصر على أنه مشاركة بين الانجليز وبينه فى حكم البلاد . وكان قد قبل تأليف الوزارة لإخلاء السودان ، ولكنه كان يريد أن يترك مسؤولية هذا الأمر على كاهل الانجليز . وكان مستعداً لترك كل المشاكل المالية والدولية للانجليز على أن يحتفظ هو بشئون وزارة الداخلية ، التى خضعت فى غالب الأحيان لرئيس الوزراء ، وبشئون وزارة العدل التى كان يعتبر نفسه خبيراً فيها . أما من وجهة النظر الانجليزية فإن نوبار باشا كان يمثل عدة مزايا ، فكان يرغب فى « التعاون » مع الانجليز فى الشئون الهامة مثل المالية والسودان والأشغال العامة ، وكان شخصية غير مرغوب فيها من جانب فرنسا مما يضمن لانجلترا عدم قيام مؤامرات عليها ، وكان من أنصار المراقبة الأوربية على شئون مصر ، وكان أرمينيا يعرف كل دخائل البلاد ، ويغض الدولة العثمانية ، وهذه كلها ضمانات هامة لانجلترا .

وما أن ألف نوبار باشا وزارته حتى أرسل بتعليمات فى يوم ٩ يناير سنة ١٨٨٤ إلى الجنرال بيكر فى سواكن يلغى فيها السماح له باستخدام القوة إن لزم الأمر لفتح الطريق إلى بربر ، وأصبح عليه أن يستخدم الدبلوماسية فقط فى ذلك ، وألغى الأمر الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ الذى ألحق إدارة شئون السودان وملحقاتها برئاسة مجلس الوزراء وألحقها بوزارة الحرية من تاريخ ١٥ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأرسل بتعليمات لنائب الحاكم العام فى السودان لعمل اللازم نحو ترحيل كل النساء والأطفال والأهالى الذين يرغبون فى ترك الخرطوم

وإرسالهم إلى بربر ، ولاصدار أمره إلى قائد حامية سنار بالانسحاب إلى الخرطوم مع كل الموظفين والأهالى الذين يرغبون فى ترك المديرية ، وأن يبلغ نفس هذه الأوامر لسلطات بحر الغزال وخط الاستواء .

وإنتهت بذلك مرحلة حاسمة من مراحل السياسة الانجليزية فى السودان ، وستبدأ مرحلة جديدة مع الرجل الذى سترسله انجلترا لاختلاء السودان .

كانت آراء غردون هذه هي آراء العسكريين البريطانيين في لندن ، أى اللورد ولسلى قائد الحملة على مصر واللورد هارتنتجتون وزير الحربية ، وكانت فى ذلك تختلف عن آراء السلطات البريطانية فى مصر نفسها التى كانت تساند السير إيفيلين بارنج فى ضرورة سحب القوات المصرية من السودان فى أقرب وقت ، والتى وافق عليها جرانفيل فى لندن ، دون أن يفصح عن الخطوة التالية لحكومته ، وهى الإقامة فى السودان بعد سحب القوات المصرية . وعلى أى حال ، فقد أبلغ السير إيفيلين بارنج حكومته أن مصر تحتاج إلى ضابط كفاء للذهاب إلى الخرطوم مزوداً بسلطات لتنفيذ الانسحاب ، واستقر رأى حكومة لندن على أن يكون هذا الرجل هو غردون .

أوصى كل من ولسلى وهارتنتجتون ، اللورد جرانفيل بارسال غردون للسودان ، فقبل وحصل على موافقة جلادستون ، وإستدعى غردون إلى العاصمة لكى يتسلم تعليماته فى يوم ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ . وتذكر لنا جميع الروايات أن غردون حضر فى صحبة اللورد ولسلى ، وإنهم أفهموه أن سياسة الحكومة البريطانية هى التصميم على إخلاء السودان لأنها لا ترغب فى ضمان الحكومة الجديدة فى البلاد ، وأن المقابلة كانت قصيرة ، وأن كل شئ قد رتب فى الحال وكان على غردون أن يسافر فى الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم إلى كالية . ولكن تعليمات اللورد جرانفيل إلى غردون كانت واضحة ومختصرة ، ولم تكن تنص على تكليف غردون بإخلاء السودان ، إذ أنها كلفته بالمهام التالية :

١ - كتابة تقرير للحكومة الانجليزية عن الموقف الحربى فى السودان وعن الوسائل الواجب اتخاذها لضمان سلامة الحاميات المصرية الموجودة وسلامة المدنيين الاوربيين فى الخرطوم .

٢ - دراسة أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء من داخلية السودان وكتابة تقرير عنها ، وكذلك عن طريقة ضمان سلامة الموانى المصرية فى البحر الأحمر وحسن إدارتها .

٣ - تخويله حق قبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية ، كما

سيبلغه ذلك السير إيفيلين باريج . وأخيرا فقد كان على غردون أن يصطحب معه الكولونيل ستيوارت ، وأن يتبع القنصل العام البريطاني في القاهرة ، الذى سيكون حلقة الاتصال بينه فى الخرطوم وبين الحكومة الانجليزية فى لندن^(١) .

وهكذا نرى أن جرانفيل لم يصدر أمره لغردون بتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولكن كان على غردون أن يدرس أحسن الوسائل لتنفيذ الجلاء ، وأن يكتب تقريراً عنها ، أى أنه كان مكلفاً بمجرد مهمة استطلاعية . ومعنى هذا أن لندن قد ترددت فى حمل كل مسؤولياتها الناتجة عن هذا الإخلاء ، وفضلت أن تتركها على عاتق الخديو ووزارته الجديدة ، وهذا هو ما يفسر توجيه غردون إلى قبول كل مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية .

ولكن الحكومة البريطانية لم تقدر خطر إرسال رجل مثل غردون إلى السودان حق قدره ، ذلك أن أعمال هذا الجنرال السابقة وأخلاقه لم تكن مما تؤهله للقيام بمثل هذه المهمة . فقد كان غردون يضيق بالاشراف الرسمى عليه ، وكان طموحه إلى أقصى درجات الطموح . ولقد إختارته الحكومة بسبب خدماته السابقة فى الصين وفى السودان ، دون أن يعرفوا بتفاصيل تجربته الأخيرة كقائد لقوات مستعمرة رأس الرجاء الصالح فى باسوتولاند التى أظهر فيها عدم إحترامه للسياسة التى رسمها الحاكم العام ، ودخل فى مفاوضات مع رؤساء محليين بطريقة تتنافى مع السياسة العامة للحكومة وتتعارض مع تعارضا صريحاً مع الخطط الموضوعة^(١) . ولقد أسف اللورد كميرلى وزير المستعمرات الذى كان يعرف تفاصيل هذه التجربة الأخيرة لغردون على أنه لم يحضر جلسة مجلس الوزراء التى أختير فيها غردون للسودان ، إذ أنه كان لا بد سيعارض كل المعارضة فى ذلك . ولكن غردون كان قد بدأ مهمته .

(١) جرانفيل الى غردون وجرانفيل الى بارنج فى ١٨ من يناير سنة ١٨٨٤ .

F.O. 141/189. No. 38. Conf.

(1) LAGDEN, Godfrey; The Basutos. London, 1909. Vol. II.

(٢) - غردون فى مصر :

ترك غردون لندن لآخر مرة ، حيث ساد إعتقاد عام بأنه هو الرجل المنقذ الذى سيعالج أخطاء الماضى ويحل المشاكل السودانية ويعيد النفوذ البريطانى المزعزع إلى ما كان عليه من قوة . وأخذ غردون وهو يسافر فى القطار إلى فرنسا يعد البلاغات التى ستذاع فى السودان باسم الخديو تمهيدا لعرضها على حكومة لندن للموافقة عليها وقد أكد فيها مبدأ إعادة الاستقلال للسودان . ولذلك فإن غردون قد طلب تعيينه حاكما عاما ، لمجرد كسب الوقت اللازم لتنفيذ الإخلاء . ولقد وافقت الوزارة الإنجليزية على هذه الوثائق ، ولكنها تركت لمثلها فى القاهرة أمر التفاهم فى التفاصيل مع غردون والاتفاق سويا ، لأنه كان أعرف منهم بالظروف المحلية . وشعر السير إيفيلين بارنج أن مهمة الجنرال غردون كانت تنفيذية علاوة على كونها استشارية . وطلب أن يمر غردون بالقاهرة ويتباحث معه ثم يسافر للسودان عن طريق النيل ، خصوصا وأن الثورة كانت منتشرة فى شرق السودان . فما أن وصل غردون إلى بورسعيد حتى وجد تعليمات من الخارجية البريطانية بالذهاب إلى القاهرة ، والتشاور مع القنصل العام البريطانى .

وصل غردون إلى القاهرة فى يوم ٢٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وإصطحبه القنصل العام البريطانى فى اليوم التالى لرؤية الخديو ، وتقرر إعداد فرمانين خديويين : الأول موجه إلى غردون يعينه فيه حاكما عاما على السودان ويكلفه بإعادة النظام والأمن إلى نصابهما فى السودان والثانى عبارة عن بلاغ موجه إلى الحكام والرؤساء والتجار فى السودان يشرح أن الخديو قد قرر إعادة الاستقلال للأسر القديمة والملوك السودان ، ولما كان الخديو يعرف أن غردون باشا قد فاز بحب الأهالى عند إقامته بينهم (!!) ولما كان الخديو يثق فى حكيمته ومقدرته وحسن عزيمته بالنسبة للسودانيين ، فانه يرسله كممثل له مزودا بسلطات تامة لسحب الموظفين والجنود المصريين وكل من له صلة بالحكومة المصرية من السودان ، وذلك بالطرق السلمية والودية . وطلب الخديو من كل من حمل السلاح أن يلقيه وأن يعملوا فى هدوء وسكينة على إقامة حكومة من إختيارهم

تضمن رخاء البلاد وأمن الطرق بشكل يسمح باستمرار العلاقات التجارية بين شقى الوادى ، مما سيزيد فى ثروة أهلية ويعمل على مدنيتهم ، وحتى تستمر صلات الود حسبها تأمر القوانين الإنسانية وكان على غردون أن ينشر أيا من هذين الفرمانين حسبما تقتضى الظروف .

لم يكلف الخديو اذا غردون باقامة حكومة قوية فى السودان ، بل أنه دعا السودانين إلى تكوين حكومة من إختيارهم دون أن يتحدث عن سلطة غردون فى تكوين تلك الحكومة .

ودار الحديث فى أول مقابلة وقعت بين السير إيفيلين بارنج وغردون أمام نوبار باشا والكولونيل ستيوارت والسير إيفيلين وود ، سر دار الجيش المصرى ، حول مسألة فى غاية الأهمية : ألا وهى تفاصيل التعليمات المعطاة لغردون ، خصوصا وأن حكومة لندن كانت قد تركتها غير محددة ، مستكفية بتوجيهه لقبول أى مهمة أخرى تعهد له بها الحكومة المصرية . ورأى القنصل الغام البريطانى أنه من الضرورى أن يذكر غردون بأن مهمته الأساسية هى إخلاء السودان ، وهى سياسة لم يكن من السهل إقناع الحكومة المصرية بها ، ولذلك فقد كان على غردون أن ينفذ هذه السياسة وألا يغيرها بأى حال من الأحوال . ولقد كان لغردون الحق فى الاحتفاظ بالقوات المصرية فى السودان لفترة محدودة ومعقولة ، حتى يتمكن من تنفيذ الجلاء دون أن يعرض الأرواح أو الممتلكات للأخطار^(١) . ووضع القنصل الانجليزى تحت تصرفه ١٠٠,٠٠٠ جنيه ووعد به بأن يرسل إليه أى مبلغ آخر قد يحتاج اليه .

ولقد بقيت مسألة أخرى تحتاج إلى تفكير ، إذ أنه لم يكن هناك أسر قوية يستطيع أفرادها أن يتقلدوا السلطة اللازمة فى دنقلة أو كسلا أو الخرطوم ، أى المناطق التى تكون قلب السودان بعد سحب القوات المصرية منه . وكان حكم الثوار راسخ القدم فى دارفور ، ولم يكن من المستطاع تطبيق سياسة إعادة الأسر القديمة إلى مناطق السودان إلا فى دارفور . أما فى الخرطوم وهى

(١) بارنج الى غردون فى ٢٥ من يناير سنة ١٨٨٤ وبارنج الى جرانفيل فى ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤ .

مفتاح السودان فكان غردون شديد الرغبة في عدم إرجاعها إلى إدارة الباشاوات المصريين ، وكان يتردد بين التنازل عنها ، أو بمعنى أصح إعادتها لتركيا ، وبين إقامة نظام حماية بريطانية شديدة المرونة عليها . ولم يكن في إستراتيجته أن يجسم هذه الأفكار إلا بعد وصوله للخرطوم ، ولكنها كانت تشغله بدون شك وهو لا يزال في القاهرة . وعلى أى حال فقد فكر منذ وجوده في القاهرة في أنه يحتاج لرجل يحل محله بعد إتمام الاخلاء ، وذلك لكي يتولى السلطة بأي شكل ، فكان من الضروري أن يجد رجلا « له إسم ونفوذ يفرضه على الأهالي »⁽¹⁾ . وكان من نتيجة ذلك أن طالب غردون بتعيين الزبير باشا رحمت لكي يعاونه في مهمته .

هذا على الرغم من أن الزبير كان لا ينسى لغردون قتل ابنه حينما كان حاكما عاما في الخرطوم . وكان الزبير رحمت من أصل شريف وينتسب إلى العباسيين وقد تمكن بشجاعته ومقدرته وحزمه وثروته من أن يصبح من رجال السودان المعدودين . ولكن غردون كان قد أوصى حكومة القاهرة منذ سنوات خلت بإبعاد الزبير عن السودان بدعوى خيائته للخديو وإشراكه في تجارة الرقيق ، فاحتجزته السلطات في القاهرة ، ومنع من العودة للسودان رغم إعطائه معاشا من الحكومة التي صادرت أملاكه . وكان غردون من ناحية أخرى لا يثق في الزبير ، بل إنه كان قد أشار أخيراً بسجنه في قبرص ، ولكنه عاد وغير رأيه هذه المرة وطلب إصطحابه معه إلى الخرطوم .

وأراد غردون أن يستفيد من وجود الزبير معه لالعملية سحب القوات المصرية من السودان بالذات ، ولكن لاقامة نوع من الحكومة المحلية في الخرطوم تحت رئاسته ، وتخضع لسيطرة البريطانيين ، فأعلن أن السودان محتاج إلى هذا الزعيم السوداني قبل إحتياجه إليه هو الجندي الانجليزى ، وذكر أن الزبير هو الرجل الوحيد الذى يستطيع نفوذه أن يعادل نفوذ المهدي ، ويجعل الزعماء السودانيين المنضمين اليه يهجرونه ، وهو الرجل الوحيد الذى تستطيع

(1) DELEBECQUE; Jacques. Gordon et le drame de Khartoum. Paris,

إنجلترا أن تحاول إستغلال تدخله للوصول إلى تسوية لشئون السودان .

وطلب غردون من السير إيليفين بارنج أن يرتب له مقابلة مع الزبير وفي حضور نوبار . وكانت هذه المقابلة التي وقعت في حضور ستيوارت وود وواطسون عنيفة . وما أن انسحب الزبير من المقابلة حتى إتفق الجميع على أن صدره كان لا يزال مليئاً بالغل والحقد ضد غردون وإنضم القنصل العام البريطاني إليهم في هذا الرأي ، وكتب إلى جرانفيل ناصحاً بعدم إرسال الزبير إلى السودان في ذلك الوقت ، نظراً لأن حقه على غردون كان واضحاً^(١) . وهكذا حرمت هذه النصيحة غردون من الرجل الوحيد الذي كان في استطاعته أن ينقذه ، وربما ينقذ الخرطوم والسودان كله . وفي نفس اليوم سافر غردون إلى الخرطوم ، وقد قدر عليه ألا يعود منها .

(٣) - رحلة غردون إلى الخرطوم :

إصطحب غردون معه عند سفره إلى الخرطوم الكولونيل ستيوارت الذي سبق أن زار السودان مستظلاً^(٢) وإبراهيم فوزى ياوره المصري ، والامير عبد الشكور ، أحد أقرباء سلطان دارفور السابق الذي أراد غردون أن يمنحه حكم هذه المديرية لكي يعمل على تخليصها من أيدي الثوار . وأخيراً فإن الجنرال السير جيرالد جراهام أحد أصدقائه المخلصين قد سافر معه حتى كرسكو ، وأعطى لنا صورة حية عن غردون الذي كان شديد الاعتداد بنفسه واثقاً من أنه سيرتب كل الأمور في مدى ستة أشهر .

وكان الأمير عبد الشكور يعيش في القاهرة ، فاستدعته الحكومة الخديوية وأعطته كسوة مزر كشة وطلبت منه مصاحبة غردون إلى السودان لاحتلال دارفور ، ودفعت له ٢,٠٠٠ جنيه . وكانت رحلته إذاً جزءاً من سياسة إعادة الأسر الحاكمة القديمة إلى السودان ، الأسر التي تستطيع أن تحتفظ بنوع من

(١) للمناقشة والمشاركة بين غردون والزبير أنظر تقرير الجلسة في ٢٦ من يناير سنة ١٨٨٤ ملحق برسالة بارنج إلى جرانفيل في ٢٨ من يناير سنة ١٨٨٤ F.O. 141/192. No. 99.

(٢) أنظر فيما سبق عن بعثة ستيوارت .

الولاء للخديو ولحماته الجدد البريطانيين . ولكن غردون كان يحتقر عبد الشكور » فكان غير مهذب معه على ظهر الباخرة ... مما اضطره إلى النزول في أسوان وإعلان عزمه على عدم متابعة السفر . ولكنه سافر حتى دنقلة حيث إنتظر بضعة أشهر ثم عاد مع أسرته إلى القاهرة «^(١) .

وأبرق السير إيفيلين بارنج إلى لندن بعد سفر غردون إلى السودان معلنا أن غردون قد فهم جيدا أنه ذاهب إلى الخرطوم لتنفيذ سياسة الاخلاء ، وأنه إعترف بحكمة هذه السياسة . ولكن الحقيقة هي أن غردون لم يكن قد قرر بعد إتخاذ أى سياسة معينة ، فانا نرى أن برقيات الأولى متضاربة ، وكان يرسلها من كل محطة للسكة الحديدية ، أو محطة نهريّة تصل إليها السفينة . والظاهر أن السير إيفيلين بارنج قد إعتبر هذه البرقيات أمورا شخصية وليس لها من قيمة إلا الدلالة على الآراء التى كانت تدور فى رأس غردون ، إذ أنه إمتنع عن مناقشتها رسميا .

وما أن دخل غردون السودان حتى إقتنع بأن تجارة الرقيق لم تكن هى العامل الوحيد فى قيام الثورة المهدية ، بل أنها كانت ثورة تعتمد على عوامل عديدة ومتباينة رغم تعقيدها . إقتنع بأن هذه الثورة هى ثورة الشعب السودانى وليست ثورة تجار الرقيق ، رغم أن هؤلاء الأخيرين يشاركون فيها بطبيعة الحال . وكانت فكرة إعطاء جنوب السودان - أى مديريتى خط الاستواء وبحر الغزال - إلى ملك البلجيكيّ تدور فى رأسه . وكان يأمل فى أن يقوم ليوبولد بضمها للكنغو ، ويضم لحسابه القوات المصرية الموجود فيها ، ويعين غردون لإدارة تلك المناطق .

وأبرق غردون بهذه الفكرة للقنصل البريطانى فى القاهرة الذى أظهر قلقه وخشى أن يذهب غردون رأسا إلى تلك المناطق ، وأصدرت الحكومة البريطانية أمرها لغردون ألا يذهب الى أبعد من الخرطوم^(١) .

(1) STRACHEY, Lytton, Eminent Victorians. London. 1948. p. 271.

ثم نبتت فكرة جديدة في رأس غردون وإقترح على بارنج أن يذهب لمقابلة المهدي ، ولن يسمع أحد عن أخباره لمدة شهرين ، إذ أن في إستطاعة المهدي أن يحتفظ به كوديعة في نظر الزبير ، وبطبيعة الحال إضطر القنصل الانجليزي أن يحذر غردون من القيام بمثل هذه المغامرات .

ووصل غردون الى بربر يوم ١١ فبراير وكتب إلى المهدي يعرض عليه السلم ولقب سلطان كردفان . ولكن المهدي لم يكن في حاجة إلى أن يتقبل ذلك الانعام عليه من أى شخص كان ، خصوصا بعد أن فتح الإقليم وضم أهله للثورة وقضى على حملة هيكس التي أرادت التوغل فيه . وكان المهدي ثائرا على خديو القاهرة وسلطان القسطنطينية ، ولا يعترف لهما بأي سلطة على السودان ، فكان أمر تعيينه في سلطنة كردفان أو الإنعام عليه بهذا اللقب من أحد كبار موظفي الخديو ، أمراً لا يتمشى مع المنطق ولا مع طبيعة الأحوال . وأخيرا فان السودانيين كانوا يعرفون غردون جيدا ، ويعرفون حكومته وأخلاقه وأساليه ، فضلا عن أن المهدي لن يقبل ولاية الحكم من يد مسيحي .

وعلم غردون وهو في بربر بهزيمة قوات الجنرال بيكر بالقرب من سواكن على أيدي الثوار . وكان هذا القائد قد قام بعملية حربية رغم تعليمات الحكومة الصريحة اليه ، وقام بها على رأس جنود غير مدربين ، واستخدم تشكيلات لا تتمشى مع طبيعة الأرض ، فكاثت النتيجة هزيمة نكراء ، وفراره وعودته لسواكن ، بعد أن فقد معظم رجال الحامية وكمية كبيرة من أسلحتها . وكان معنى هذا إنتشار الثورة وإنضمام الأهالي إليها . وإعتقد غردون في ذلك الوقت أن أحسين سياسة تتبع هي أن يلح للمشايع السودانيين بالسلطة وماقد يستفيدونه منها ، وعمل على إغرائهم بالكفاح ضد الثورة ، وذلك بان يعلن لهم أن البلاد ستصبح منذ ذلك الوقت ملكاً لهم . وكان يعتقد أن رؤساء القبائل سيدافعون عن أملاكهم الخاصة أحسن من دفاعهم عن أملاك الخديو .

وإستدعى غردون حسين باشا خليفة مدير بربر وكبار الشيوخ في المنطقة

المجاورة ، وقرأ عليهم الفرمان السرى الذى أعطاه له الخديو ، والخاص باخلاء السودان . وكانت هذه هى الطامة الكبرى ، إذ أن رجال القبائل الذين كانوا مضطرين الى إستمرار إعلان ولائهم لحومة مصر - لحماية مصالحهم أو لخوفهم منها - قد شعروا بأنهم لم ينتظروا منها بعد اليوم مكافأة ولا معاقبة . وأفقدتهم غردون كل حجة قد يزرعون بها لمقاومة الثورة .

وبالرغم من ذلك فإن غردون قد عمل على تأليف لجنة للدفاع عن بربر مع حسين خليفة ، فى نفس الوقت الذى أعلن فيه نية مصر على إخلاء السودان . وقد إجتمعت هذه اللجنة فى ١٢ فبراير وأعلنت إستلام غردون للسلطات العليا فى السودان^(١) . وكان هذا العمل يتضارب ويتعارض تعارضا تاما مع ابلاغه السودانين حقهم فى إختيار شيوخهم ورؤسائهم . ولم يكن لهذا البلاغ أى معنى فى الوقت الذى يحاول فيه خلق سلطة جديدة تحت إشرافه هو ، الرجل الاجنبى ، وإشراف رجال العهد القديم الذين قامت الثورة ضدهم .

وترك غردون بربر وإصطحب معه عدداً من الشيوخ ذوى النفوذ ، وأعلن رغبته فى رؤية الأهالى فى كل محطة لكى يتحدث اليهم فعمل مأمورو المراكز على جمع الأهالى لرؤيته والتصفيق له ، حتى وصل الى الخرطوم على ظهر الباخرة « التوفيقية » فى يوم ١٨ فبراير .

وحاول غردون أن يظهر للأهالى أنه جاء بعهد جديد سعيد للسودانيين فأمر بالافراج عن المسجونين وبإشعال نار كبيرة أمام سراى الحاكم ، وبحرق سجلات الضرائب التى لم تكن قد جمعت ، « والكراييج » التى كانت تستخدم فى جمعها . ثم قام بعد ذلك بعمل غير متزن ، وليست له أى سلطة فى القيام به ، مما أغضب كل من حكومتى القاهرة ولندن عليه ، ذلك أنه أعلن السماح بعودة تجارة الرقيق فى السودان ، وكان ذلك العمل يتعارض مع المعاهدات التى وقعتها كل من مصر وتركيا وانجلترا ، والتى أصبحت قاعدة ثابتة فى القانون الدولى ، لإجماع الدول على الاعتراف بها وعلى ضرورة

تطبيقها . وعلى أى حال فإن غردون كان يحاول بهذا العمل تقليل حب
السودانيين للمهدية ، ولكنه أثبت جهله بالاسس والعوامل التى قامت عليها
ثورة السودان ، إذ أن من أراد إعادة تلك التجارة من بين السودانيين ، لم يكن
إلا أقلية ضئيلة .

ومع وصول غردون للمخرطوم نجد أننا قد بلغنا حلقة جديدة من حلقات
السياسة البريطانية فى السودان ، وطوراً جديداً من أطوار تاريخ السودان .

الفصل الخامس والعشرون

غردون فى الخرطوم

فى نفس الوقت الذى وصل فيه غردون الى الخرطوم وصلت الى سواكن حملة عسكرية انجليزية بقيادة الجنرال جراهام . وكان كل من اعلان عودة حرية تجارة الرقيق فى الخرطوم ، ونزول القوات البريطانية فى سواكن ، افتتاحا على سلامة اراضى الدولة العثمانية والوضع القائم بها إرتكبته انجلترا رغم أنها كانت إحدى الدول العظمى التى تعهدت بالمحافظة عليه بل وبضمانه .

(١) - حملة جراهام الأولى فى سواكن :

ذكرنا أن حكومة الخديوية كانت قد قررت بغد هزيمة الجنرال هيكرس إرسال قوات من بلوكات النظام بقيادة سرتوريوس باشا إلى سواكن ، وقوات من السودانيين بقيادة الزبير رحمت ، على أن توضع كلها تحت قيادة الجنرال بيكر ، إرضاء للحكومة الانجليزية . ولقد فتش الخديو شخصيا على القوات السود قبل سفوها ، ولكنها سافرت وحدها دون أن يصحبها الزبير . وكان رجال تلك القوة قد طالبوا بدفع مرتباتهم قبل سفرهم ، وقام الزبير رحمت بطلب مبلغ ٦,٠٠٠ جنيه لصرف مرتبات رجاله ، فاتهمته وزارة الحربية بعدم إطاعة الأوامر ، وأمرته بالسفر فوراً ، وكان الانجليز قد رتبوا أمر أسره على باخرة حربية بريطانية أقلعت إلى جبل طارق .

وكانت التعليمات المعطاة للجنرال بيكر تحرم عليه القيام بعمليات حربية ، ولكنه خرج من ترنكيتات فى يوم ٤ فبراير على رأس ٣,٦٠٠ جندي ومعه ستة مدافع . وكان جنوده غير مدربين ، وإستخدم تشكيلات لا تتماشى مع طبيعة الأرض ، وإنتهى الأمر بهزيمة نكراء ، فقد فيها معظم رجاله وأسلحته ، خصوصاً أن معظم المصريين قد رفضوا إطاعة الأوامر لإطلاق النيران على

السودانيين ، بل لقد إنضم عدد منهم إلى قوات الثوار في أثناء المعركة نفسها^(١) . وعاد بيكر إلى سواكن ليجدها في حالة من الثورة العامة ، وكان ذلك بسبب وجود القوات السودانية . ولذلك فإن الأميرالية أمرت بانزال فرق من مشاة الأسطول في سواكن ، وعملت على إرسال بعض الوحدات المصرية إلى السويس ، والوحدات السودانية إلى مصوع . ثم اجتمع مجلس الوزارة البريطاني وقرر إرسال قوات بريطانية إلى البحر الأحمر ، وذلك لإنقاذ طوكر . وصدرت الأوامر برقيا إلى القائد العام لقوات الاحتلال البريطانية في مصر بإرسال قوات للدفاع عن سواكن ، تحت قيادة الجنرال جراهام . ولقد وصلت إلى سواكن بين ١٩ و ٢٠ فبراير ، أي في نفس الوقت الذي وصل فيه غردون إلى الخرطوم .

(٢) - تدخل الحكومة العثمانية :

إضطرت الحكومة التركية أمام هذا الموقف إلى أن تعلن أنها لا تقبل المساومة في مسؤولياتها الخاصة بالدفاع عن سلامة ممتلكاتها المصرية ، والتي يدخل السودان وملحقاتها ضمن نطاقها ، ويكون جزءا لا يتجزأ منها . وأشارت الحكومة التركية إلى أن الفوضى السائدة في السودان تعود إلى ضعف القوات العسكرية وإلى تضاييق المصريين من استمرار الاحتلال البريطاني لبلادهم ، وأكدت أنه لا يمكن القضاء على هذه الفوضى التي إستفحلت والثورة التي انتشرت ، إلا باستخدام هيئة السلطان وسيادته . وكان السودان في غاية الأهمية بالنسبة لمصر ، وأعلنت تركيا أنها هي المسؤولة عن رفاهية الأهالي في كل تلك الأقاليم ، وعن إعادة الحياة إلى نصابها الطبيعي باستخدام سلطة الدولة صاحبة السيادة .

وشكا عريقى باشا ، وزير الخارجية التركية ، من السياسة التي تقوم بها إنجلترا في السودان ، وذكر أنها لم تعرض على حكومته - الباب العالي - قبل تنفيذها ، فقام غردون بإعادة تجارة الرقيق في تلك البلاد ، رغم أن القوانين

(1) JACKSON, H. C. Osman Digna. London, 1926. p. 66.

العثمانية تلغيها طبقا للاتفاقات الدولية . كما أنه قد عهد إليه باخلاء السودان من الإدارة والقوات والأهالى من المصريين . وأخيراً فإن تدخل بريطانيا العسكرى على سواحل البحر الأحمر بمفردها قد ظهر واضحاً في حملة الجنرال جراهام . كما أن السفن الحربية البريطانية كانت لا تزال رأسية في موانئ مصوع وزيلع وبربرة ، وأرسلت بعثة إنجليزية إلى يوحنا ملك الحبشة لمفاوضته في شئون الحدود المصرية - الحبشية . ولذلك كان عريقى باشا قد عهد إلى السفير التركي في لندن بأن يقدم مذكرة إلى اللورد جرانفيل ، يبلغه فيها أن مسئولية المحافظة على النظام في الأراضي المصرية تقع على كاهل الدولة صاحبة السيادة ، ويطلب منه تفسيرات عن البلاغ الذى أصدره غردون في الخرطوم بشأن إعادة تجارة الرقيق^(١) .

وكانت الدولة العثمانية تهدد بأنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذا الموقف ، ولكنها لم تقم في حقيقة الأمر بأى عمل إنجائى ، ولم يكن في مقدورها القيام به إذ أنها لم تحاول الاستفادة من التنافس الدولى القائم بين الدول العظمى . ولقد إدعت الحكومة البريطانية أن بقاء قواتها على سواحل البحر الأحمر لا يستدعى قلق الباب العالى أكثر من بقاء حامياتها فى الاسكندرية وفى القاهرة نفسها ، وعلاوة على ذلك فإن الأقاليم السودانية كانت ملحقات مصرية ، وكانت إنجلترا تعرف أنه يكفى لإرضاء تركيا أن تقوم هى - أى إنجلترا - بإصدار تصريح رسمى تعلن فيه أن بقاء القوات البريطانية فى السودان يماثل بقاء قواتها فى مصر ، فهو مؤقت فى الحالتين ، ولا يتعرض للسيادة العثمانية أو يؤثر فيها . وإدعى اللورد جرانفيل أن هذه العمليات هى عمليات دفاعية أمام هجوم الثوار ، وأنها عمليات مؤقتة ، وأن الحكومة البريطانية مستعدة بمجرد إنتهائها منها لأن تتفاوض مع السلطان للوصول إلى حل أو إتفاق شامل لكل المسائل المصرية ، وأنها لا تهدف بها إلا الإسراع فى نجدة الحاميات والموانئ المصرية ، بقصد المحافظة على سلطة الخديو طبقاً لفرمانات السلطان ، ومحاصرة

(١) عريقى باشا الى السفير التركى فى لندن فى ١٩ ، ٢٤ من فبراير سنة ١٨٨٤ .

S.P. Vol Lxxxviii, Egypt, No. 12, (1884). (c. 3969). No. 128. and No. 153.

المنطقة الثائرة ، منعاً من إمتداد الثورة إلى الضفة الأخرى للبحر الأحمر

(٣) القتال فى السودان الشرقى :

وفى أثناء هذه الفترة جمع الجنرال جراهام قوة تبلغ ٣,٥٠٠ جندى فى ترنكيات بقصد السير إلى طوكر ، وجعلها بالمدافع الرشاشة . وكان عثمان دقنه قد سيطر على كل شرق السودان باستيلائه على طوكر ، وساعده على ذلك على السيطرة على كثير من القبائل . ولقد بلغ عدد الثوار فى الثب ٦,٠٠٠ مقاتل تقريبا ، ولكنهم اضطروا إلى ترك ألفين منهم على أرض المعركة ، وذلك أمام قوات جراهام البريطانية ، علاوة على أربعة مدافع كروب وكمية كبيرة من الأسلحة والذخائر . ولم تكن شجاعة الثوار لتعوض كمية النيران التى صبتها عليهم المدافع الرشاشة الانجليزية . وترك جراهام سرية من الجنود فى الثب ، ثم تقدم صوب طوكر فى أول مارس^(١) . ولقد ساعد إقترابه الحامية القديمة التى كانت محاصرة منذ ستة أيام على الخروج ، والانضمام للحملة فى ترنكيات .

وتمكن الانجليز من احتلال تمامى فى ١٣ مارس ، وخسر عثمان دقنه ألفى مقاتل آخرين . ثم قام جراهام بمظاهرة عسكرية وإبتعد عن سواكن لمسافة ١٢ ميلا ، فبلغ هندوب على طريق بربر ، ولكنه شعر باستحالة التقدم أكثر من ذلك فى مناطق صعبة ومعادية . وعلى أى حال فإن الحملة كانت قد انتقلت لهزيمة الجنرال بيكر ، كما يقول الإنجليز ، وكانت فى حقيقة الأمر قد نجحت فى إبعاد الثوار عن الشاطئء لا يمنعوهم من العبور إلى بلاد العرب ، ولكن يمنعوهم من الاتصال بالأجانب ومن شراء الأسلحة .

ولقد بقيت هذه الحملة مدة قصيرة فى سواكن ثم سحبت منها ، وتركتها فى أيدي القوات المصرية والسودانية . أما فى الخرطوم فإن غردون كان قد بدأ

(١) جرانفيل الى دافرين فى ٢٩ من فبراير سنة ١٨٨٤ .

S.P. Vol. Lxxxviii, Egypt No, 12. (1884). (c. 3969). No. 164 and 175.

(2) JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926 pp. 71-73.

صفحة جديدة من صفحات السياسة البريطانية في وادى النيل .

(٤) - غردون وطلب الزبير :

بدأ الجنرال غردون مهمته في الخرطوم دون أن يظهر من بعد النظر مثل ما أظهره مساعده الكولونيل ستيوارت . فاعتقد منذ وصوله إلى الخرطوم أنه جاء إلى السودان محرراً ، ولكن سرعان ماتبلور شعور السودانيين نحوه ، وشعر هو بالاتجاه الطبيعي لهذا التبلور ، فاضطر إلى تغيير إتجاهه بشكل يجعل منه أكثر تطابقاً مع أوامره التى استلمها من لندن .

سرعان ما شعر غردون بتلك الحمى التى سادت السودان فى ذلك الوقت . حقيقة أن جنوده كانوا من المصريين والسودانيين ، ولكنه كان أجنبياً قبل كل شيء . وكان غردون يعتبر - بالنسبة لتلك الجماعة من الثوار الذين كانوا يأسفون على إلغاء تجارة الرقيق - أكبر عدو قديم ، وأخذ إتجاه الثورة الدينى يزداد وضوحاً بعد وصول غردون المسيحى . وشعر غردون إذن بنوع من العزلة النفسية ، وشعر أنه لن يقدر على عمل أى شئ بمفرده ، فأخذ يطلب من الحكومة الانجليزية فى كل يوم طلباً جديداً ويقترح عليها إقتراحاً خاصاً .

وكان إقتراح غردون الخاص بارسال الزبير هو أكثر الاقتراحات التى أُلح عليها ، ولم يكن يهدف من هذا إلا تأكيد فصل السودان عن مصر ، وتأكيد سيطرة إنجلترا على شئون السودان . ولقد استطاع فى هذه المسألة أن يكسب تأييد السير إيفيلين بارنج ، وهو من إعتبرته إنجلترا خبيراً فى الشئون السودانية ، وكان هذا فاتحة لتأييد آخرين من المسئولين البريطانيين فى القاهرة . وهكذا نرى أن ستيوارت الذى كان متردداً فى هذا الموضوع يصبح المنادى بتنفيذ هذه السياسة ، مثله فى هذا مثل نوبار . وسيؤيد السير إيفيلين بارنج غردون فى هذا المشروع كل التأييد ، وسيأسف مر الأسف على رفض الحكومة البريطانية له .

وأبرق غردون يوم وصوله للخرطوم إلى السير إيفيلين بارنج أن مجرد الإخلاء دون تنظيم سلطة مركزية تخلفه سيكون بداية للفوضى العامة فى كل

السودان ، كما أن تعيين حاكم لا يتمتع بتأييد الحكومة سيؤدي إلى نفس النتيجة ، ولذلك فإن غردون قد أوصى الحكومة البريطانية بأن تعيين حاكما على السودان دون أن تأخذ على نفسها أى مسؤولية بخصوص الرجال أو الأموال ، وأصر غردون على ضرورة تعيين الزبير فى هذا المنصب ، لأنه الرجل الوحيد الذى يتمتع بالكفاية ، فضلا عن أنه محبوب فى السودان^(١) . وعزز ستيوارت فمكرة غردون . أما السير إيفيلين بارنج فقد وافق على هذا الاقتراح ولكنه أصر على ضرورة إعطاء تعليمات كتابية للزبير ، تشرح له أن عليه الاعتماد على موارده وحدها للاحتفاظ بمركزه . وذكر أن فى إستطاعة الحكومة المصرية أن تعطيه مبالغاً بسيطاً من المال لكى يبدأ به ، ولكنه أصر على أن تكون مراسلاته المقبلة مع الحكومة المصرية عن طريق ممثل انجلترا فى القاهرة^(٢) . وهكذا نرى أن إقتراح غردون كان يهدف إلى إقامة حكومة وطنية فى السودان تحت الحماية البريطانية ، وكان على مصر أن تدفع ميزانية تلك الحكومة الجديدة ، التى يرأسها سودانى ، والتى تشرف انجلترا على علاقاتها الخارجية بما فى ذلك علاقاتها مع مصر نفسها .

وكان غردون يصر على ضرورة إرسال الزبير حتى يضمن نجاح مهمته هو ، لأن وجود هذا الرجل هو الشيء الوحيد الذى يستطيع أن ينهى القطيعة الواضحة بين الرأى العام وبين غردون . ولقد أكد الجنرال أنه ليس هناك أقل سبب للخوف من مصارحة شخصية بينه وبين الزبير طالما كان هذا الأخير يعرف أن المعونة المالية التى تصله تتوقف على سلامة غردون^(٣) .

ووجدت الحكومة البريطانية نفسها فى موقف حرج ، وخاصة إزاء الرأى العام البريطانى ، واحتجاجات جمعية منع تجارة الرقيق . وكان غردون قد بدأ بإعادة تجارة الرقيق فى السودان ، وأخذ الآن يطالب بإرسال الرجل الذى كان

F.O. 141/192, No. 208.

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٨ من فبراير سنة ١٨٨٤

F.O. 141/199, Tél. No. 155.

(١) بارنج إلى جرانفيل فى ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٤

F.O. 141/192, No. 265.

(٢) بارنج إلى جرانفيل فى ٤ من مارس سنة ١٨٨٤

أكبر تاجر الرقيق في الأقاليم السودانية . ولم تكن الحكومة البريطانية مستعدة للتفكير في هذا الأمر ، وكانت ترفض كل مسؤولية تنتج عن إرساله .

ولقد عزز السير إيفيلين بارنج مرة جديدة طلب غردون ، ولكن حكومة لندن أجابت بأن هذه الحجج ليست من القوة التي تسمح لها بمعادلة الاعتراضات القديمة ضد تعيين الزبير ، وعلى أي حال فإنها أعلنت قبولها لفكرة إرسال أي مساعد مسلم آخر ، وكذلك إعطاء أي مبلغ معقول من المال ، يراه غردون ضروريا لكي ينفذ أهداف مهمته بنجاح^(١) .

وكتب غردون تقريراً جديداً ملحا فيه على إرسال الزبير ، وتحدث في هذه المرة عن إمكان إرسال جميع الموظفين من الخرطوم إلى بربر مع ستيوارت ، أما هو فسيكتب إستقالته من خدمة الحكومة البريطانية ، ثم يأخذ البواخر والمخازن إلى مديريات خط الاستواء وبحر الغزال ، ويعتبر أنها تتبع لملك البلجيك . وقد يكون هذا حلاً بالنسبة لغردون نفسه ، ولكنه لم يكن معقولا بالنسبة للسودان ولحصر ولتركيا وللإمبراطورية البريطانية . ولم يكن من السهل تنفيذ هذه السياسة ، فأمر السير إيفيلين بارنج الجنرال غردون بالبقاء في الخرطوم طول الوقت اللازم لعرض الأمر على لندن ، وألا يقرر أي شيء بالنسبة لمديريات بحر الغزال وخط الاستواء .

وواصل غردون طلب الزبير ، وطلب إرسال قوات بريطانية إلى بربر ، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن لتقبل أيا من هذه الطلبات : وأما إذا رأى غردون أن الإسراع في تنفيذ عملية الجلاء سيمنعه من أن يقوم بمهمته ، وأن مكوثه في الخرطوم لفترة أطول سيساعده على إقامة حكومة ثابتة ، فإن الحكومة البريطانية كانت مستعدة لكي تسمح له بخيرية البقاء . أما في حالة صعوبة تنفيذ إقامة الحكومة^(٢) ، فإن على غردون إخلاء الخرطوم وسحب حاميتها وإحضارها بنفسه دون تأخير . وعلى أي حال فإن الحكومة البريطانية

F.O. 141/189. No. 149.

F.O. 141/189. No. 155.

(١) جرانفيل إلى بارنج في ١١ من مارس سنة ١٨٨٤

(٢) جرانفيل إلى بارنج في ١٣ من مارس سنة ١٨٨٤

كانت تأمل أن لا يستقيل غردون ، وحددت مهمته بالوقت الضروري لإخلاء السودان بطريق سلمى ، وأخيراً فان فكرة إرسال الزبير إلى الخرطوم قد رفضت نهائياً .

وكان هذا الرفض البات سبباً في نشوب الخلاف بشكل نهائى بين حكومة لندن ومبعوثها في الخرطوم . فاعتقد غردون أن حكومته تريد فرض رأيها عليه ، وأن تحرمه من حرية الحركة ، وتقطع عليه خط التراجع . وإعتقد أن رفضها الموافقة على إرسال الزبير لإخلاء الحاميات من السودان يفرض عليها مسؤولية إنقاذه هو في وقت قريب . وإذا كان على الحكومة البريطانية أن تحدد مسؤوليتها هو ، فلم يكن عليها إلا أن تقبل إستقالته من هذه المهمة . ولكن شيئاً من هذا لم يقع . وفقد غردون سيطرته على أعصابه ، ولكنه بقى في الخرطوم مدعياً أن شرفه الشخصى يحرم عليه التخلي عن من عهد بهم اليه .

(٥) - طلب الامدادات :

وكانت إنجلترا تتوقع حدوث اضطرابات في مصر وفي الصعيد بشكل خاص نتيجة لتنفيذ سياسة إخلاء السودان ، ولذلك فانها قررت إرسال قوات من جيش الاحتلال البريطانى إلى الصعيد ، لكى تحاول السيطرة على الموقف هناك في أثناء وقوع عملية الانسحاب من السودان ، مع إحتلال وتحصين كل من وادى حلفا وكروسكو كمحطات للحدود ، بينما تجمع بقية القوات في أسوان ، وكان على القيادة المحلية أن تقرر المكان الذى تقابل فيه قوات الثوار إذا شرعت الهجوم على مصر^(١) . ومعنى هذا أن تضمن إنجلترا بقاء النظام القائم في مصر وبقاء الانجليز فيها .

وفي خلال ذلك الوقت طلب غردون القيام بمظاهرة عسكرية بريطانية تجاه بربر ، ولكن إنجلترا رأت عدم إمكان تنفيذ ذلك ، نظراً لصعوبة المناخ في ذلك

الفصل ، ونظراً للأخطار الجسيمة التي قد تتعرض لها الحملة من الناحية العسكرية^(١) .

ودفع ذلك القرار السير إيفيلين بارنج إلى طلب إرسال قوات بريطانية وهندية إلى سواكن بعد أن انسحبت منها حملة الجنرال جراهام ، ولكن رفض حكومة إنجلترا كان نهائياً ، وإدعت أن مهمة غردون مهمة سلمية ، وأن إرسال حملات إلى شرق السودان يتنافى مع هذه السياسة . والواقع أن بعد المسافة وطبيعة الأرض ومناخ الإقليم وانتصارات الثوار ، كانت هذه العوامل أكبر مشط لعزائم الانجليز عن تنفيذ هذه السياسة التي لن تكون إلا مغامرة شديدة الخطورة .

اتسعت الهوة إذن بين الخرطوم والقاهرة من ناحية ، وبين القاهرة ولندن من ناحية أخرى . وشهدت المراسلات بذلك التردد الذي ساد في لندن في تلك الفترة بخصوص الخطة اللازم إتخاذها للسودان : ولقد إقترح غردون على السير إيفيلين بارنج في خلال شهر أبريل إرسال قوة تركية مدعياً أن ٣,٠٠٠ من المشاة وألفاً من الفرسان الأتراك يستطيعون أن ينهوا المسألة ويقضوا على المهدي نهائياً في أربعة أشهر . فاجتمع رؤساء السلطات البريطانية في القاهرة وقرروا أن إستخدام الأتراك في السودان يتعارض مع السياسة التي دافع عنها غردون حتى ذلك الوقت . ولم يكن هناك من الوقت ما يسمح بتدريب أى قوة من الأتراك وإرسالها إلى غردون بسرعة . وكانت القوات التركية الوحيدة التي تصلح للقيام بهذه المهمة هي وحدات جيش السلطان ، وسيترتب على إرسال مثل هذه القوات للسودان كثير من التعقيدات السياسية^(١) . ولقد عززت الحكومة البريطانية رأى سلطاتها في القاهرة ، وعارضت في إرسال قوات تركية قائلة : « إن هذا الاجراء سيتسبب في تعديل تام للسياسة الأصلية للحكومة صاحبة الجلالة ، وهي السياسة التي تهدف إلى فصل السودان عن

(١) جرانفيل إلى بارنج في ٢٥ من مارس سنة ١٨٨٤ F.O. 141/190. No. 182 Secret.

(١) بارنج إلى جرانفيل في ١١ من أبريل سنة ١٨٨٤ F.O. 141/193. No. 411.

مصر ، وإعادة الاستقلال السابق إلى أهاليه «^(٢) . لم تكن المسألة إذن من وجهة النظر البريطانية مجرد سحب السلطات المصرية من السودان وترك الباب مفتوحاً لعودتها مرة أخرى ، بل كان فصل جنوب الوادي عن شماله ، وقطع كل علاقة بين السودان والإمبراطورية العثمانية .

ولما كان إرسال إمدادات للسودان قد يدفع غردون إلى إطالة مدة بقاءه ، فقد رفضت إنجلترا إرسال أى قوات بريطانية أو هندية أو تركية . كما أن السير ايفيلين وود سردار الجيش المصرى الجديد قد رفض إرسال أى وحدات من الجيش الموضوع تحت قيادته للسودان مدعياً أنها لا تستطيع أن تنزل المعركة إلا إذا كانت مؤيدة بقوات بريطانية^(٣) . وقبل وود بذلك تحمل مسؤولية عدم كفاية تدريب ضباطه الانجليز للجيش المصرى الحديث ، بدلاً من أن يتحمل مسؤولية افساد السياسة البريطانية فى السودان بارساله جنود مصر إلى هذا الإقليم .

(٦) - حصار الخرطوم :

بدأت قوات الثوار تحاصر مدينة الخرطوم فى خلال شهر أبريل ، وإقترح غردون على الحكومة البريطانية الانسحاب إلى مديرية خط الاستواء ويترك لها مسؤولية إخلاء الحاميات المصرية من سنار وكسلا وبربر ودنقلة ، وأبلغها أنها ستضطر فى يوم من الأيام إلى أن تحارب المهدي وتهزمه ، حتى يتسنى لها البقاء فى مصر نفسها . ولكن حكومة لندن طلبت منه بيانات عما إذا كانت الخرطوم مهددة بالفعل ، وعن نياته المقبلة وتحركاته فى السودان ، وإن كان يرغب فى قوات تساعد على عملية الانسحاب ، على أن تستخدم فى عمليات دفاعية فقط ، وعن عددها ووحداتها والوقت الذى ترسل فيه والطريق الذى تسلكه . لم تكن حكومة لندن إذاً فى عجلة من أمرها ، وإن كان كثير من

(٢) جرانفيل إلى انجرتون فى أول مايو سنة ١٨٨٤ .

S.P. Vol. Lxxxix, Egypt. No. 20 (1884) No. I.P. 3.

(3) WOOD, Evelyn, Form midshipman to field- marshal, London. 1906. Vol. II. p. 165.

المؤرخين يرون منها ترددا فلا يخفى على الباحث المدقق أنها كانت تنتظر وقوع شيء ما بأعصاب باردة .

(٧) - سقوط بربر :

وبدأت الأحداث تتكاثف على عزل غردون في الخرطوم ، فأحاط الثوار بالعاصمة السودانية ، واستولوا على بحر الغزال في شهر أبريل ، وقطعوا مواصلاتها مع العالم الخارجى . وفى ١٩ مايو نجح الثوار فى الاستيلاء على بربر ، التى كانت مفرق طرق كبير الأهمية ، والنقطة الوحيدة التى يمكن الارتكاز عليها لإنقاذ الخرطوم ، سواء عن طريق البحر الأحمر أو عن طريق النيل وفى ذلك الوقت لم يقبل جلاستون أن يعترف بأن غردون كان محاصراً . وقام المستشار المالى الانجليزى بانذار الحكومة المصرية أنها لن تتمكن من دفع رواتب موظفيها لو دفعت أى مبلغ من المال للسودان ، وقال جرانفيل أن الحكومة البريطانية كانت دائما مستعدة لتزويد الحكومة المصرية بالنصائح الخاصة بإخلاء السودان ، وكان هذا هو سبب قبولها لمهمة الجنرال غردون ، ولكن على الحكومة المصرية أن تتذكر جيدا أن وجود الحاميات المصرية فى السودان ومديريات خط الاستواء وبحر الغزال ليست أصلا من أعمال الحكومة الانجليزية التى لا يمكن أن تعتبر مسؤولة عن الاجراءات التى يقوم بها المختصون ، ولا عن نتائج فشل هذه الاجراءات^(١) . تبجح ودفع لمصر إلى طريق الهاوية ، وانتظار وترقب للاستفادة من الموقف .

وكان الميجر هنتر فى خلال ذلك الوقت يصر على ضرورة إخلاء موانى البحر الأحمر وسحب القوات المصرية من بربرة وزيلع وتاجورة وهرر ، ونجد أن الاميرال هيويت يتفاوض من ناحية أخرى مع يوحنا الرابع ملك الحبشة فى مسألة الحدود السودانية الحبشية وإقليم البوغوص . ولما طلب الباب العالى من الحكومة البريطانية تفسيرات رسمية عن هذا النشاط ردت وزارة الخارجية البريطانية بأنها لا تستطيع مناقشة المسائل المصرية مادامت المسألة السودانية

باقية بغير تسوية . وكانت إنجلترا تريد أن ترث هي والحبشة أملاك مصر والدولة العثمانية على البحر الأحمر ، وطلبت من السلطان أن يوافق على منح ميناء مصوع ليوحنا الرابع . أما بقية الموانئ فقد وضعت إنجلترا شروطا لعودتها إلى تركيا ، يتنافى قبولها مع إستقلال الدولة العثمانية ، ومع المعاهدات التي تضمن سلامة أراضيها .

وأرسلت السلطات البريطانية في القاهرة الميجر كتشنر للقيام بأعمال المخابرات في شمال السودان علاوة على تعيينه « مندوبا للخديو » للمفاوضة مع البشاريين والقبائل الأخرى المحلية ، وكان أول تقرير له في منتهى الأهمية ، إذ أنه أعلن في يوم ١٦ يونيو سقوط بربر في أيدي الثوار منذ تسعة أيام .

وأصبح إتصال غردون مقطوعا تماما بالعالم الخارجى ، وإزداد حصار الثوار للخرطوم نفسها .

وقررت الحكومة البريطانية إرسال اللورد نورثبروك إلى مصر لدراسة الحالة المالية فيها . وخشيت إنجلترا أن يعتقد الخديو أن لهذا المندوب سلطة مناقشة مسائل البحر الأحمر وهرر ، فأسرعت وأبلغت مصر أن إمتداد الحكم المصرى على المناطق البعيدة لا يتمشى مع مصلحة مصر ، ذاكرة « أن مصر لم يكن لها ولن تكون لها السلطة المالية أو القوات العسكرية الكافية لتبرير توسع أراضيها فيما وراء حدودها التي هي الصحراء الكبرى في الجنوب ، ولذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة [الملكة] تؤمن بأن النصيحة التي أعطتها لصاحب السمو [الخديو] بالانسحاب من السودان كانت معقولة وضرورية ، وأنه ليس لديها النية مطلقا في التفكير في هذا القرار^(١) » . أما سواحل البحر الأحمر وخليج عدن فإن بريطانيا كانت حريصة على أن تضع قدمها في تلك المناطق ، فكان الاميرال هيويت قد وضع معاهدته مع يوحنا ملك الحبشة . وكان الماجور هنتر يجمع التوقيعات على معاهدات الحماية من رجال القبائل المحيطين بزيلع وبربرة ، وكان يرتب الاخلاء الاجبارى لحاميات مصر وسلطاتها من

سواحل خليج عدن ومن هرر . وأما فيما يخص السودان وادى النيل فان
حكومة لندن قد صممت أخيراً على إرسال حملة بقيادة اللورد ولسلى لانقاذ
غردون المحاصر فى الخرطوم .

.

,

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

.

الباب التاسع

بريطانيا والإنقاذ

الفصل السادس والعشرون

حملة الإنقاذ

(١) - مناورات الاحزاب البريطانية :

كانت إنجلترا منذ إرسالها غردون إلى السودان تخشى تدخل فرنسا في الشؤون المصرية ، الأمر الذي يهدد الموقف الدولي . ولقد كان من الممكن استغلال أى كارثة عسكرية تقع في الخرطوم أو غيرها أو أى مذبحة يذهب ضحيتها بعض الأوروبيين لمهاجمة السياسة البريطانية في السودان ، خصوصا بعد قرار الانجليز الخاص بترك هذه البلاد للفوضى ولتجارة الرقيق . ولقد إتهم القنصل الانجليزى في باريس المسيو بارير قنصل فرنسا العام في القاهرة بالعمل على حث دولته على إتخاذ موقف إيجابى في المسألة المصرية ، وبحث المصريين على إتهام إنجلترا بكل ما نزل بمصر من مصائب ، ناصحا لهم طلب المعونة من فرنسا مذكراً إياهم في كل مناسبة بأن إنجلترا كانت تجبر مصر على دفع تكاليف جيش الاحتلال حتى تمنعها من المحافظة على مركزها في السودان . وأخيراً فإنه كان قد فسر هزيمة الجنرال بيكر على أنها مظهر من مظاهر ضعف إنجلترا الذى يسهل أى تدخل فرنسى في شئون مصر^(١) .

وكان موقف الوزارة البريطانية سيئا في إنجلترا نفسها ، خصوصا وأن المحافظين قد إستغلوا مسألة غردون لمهاجمة وزارة حزب الأحرار . وكان الموقف من الدقة بمكان ، خصوصا وأن الجناح الراديكالى في حزب الأحرار

(1) NEWTON; Lord Lyons. London, 1913. p. 323.

نفسه كان معاديا لفكرة تحمل بريطانيا لأية أعباء مالية أو مجهودات عسكرية ورغم ذلك فان وزارة جلادستون كانت هي التي إختارت غردون الذى هددت كل برقية من برقيات سياسيه الحكومة ، وأعطت المحافظين أسلحة جديدة يحاربون بها حزب الأحرار . حقيقة إن الوزارة كانت قد أعلنت عند إختيارها لغردون عدم تحمل أى مسؤولية ناتجة عن هذا العمل الجديد ، أو أى كارثة قد تقع أو يتسبب فيها ذلك القائد وهو فى خدمة الحكومة الخديوية . ولكن الواقع هو أن هذه المسؤولية بقيت ملقاة على عاتق الحكومة البريطانية . وعمل المحافظون على الاستفادة من برقيات غردون لمهاجمة الوزارة ومحاولة إخراجها من الحكم . ولم تحاول المعارضة بحث برقيات غردون ومعرفة ما إذا كانت تتضارب بعضها مع بعض ، ولكنها إدعت أنها تؤيد الجنرال تأييداً تاماً ، ونادت باجابة طلباته كاملة بينما إنتقده حزب الأحرار ، لأنه عمل على قلب سياسة الحكومة بعد أن قبل تنفيذ هذه السياسة . وهذا هو السبب الذى جعل المحافظين يدعون أن حزب الأحرار قد ضحى بغردون ، وعملوا بطبيعة الحال على الاستفادة من ذلك فى مناوراتهم البرلمانية ، وأمام الرأى العام .

وما أن تأكد جرانفيل من أن غردون يتصرف بطريقة تتعارض تمام التعارض مع تعليماته ، حتى إقترح على الوزارة إستدعاءه إلى لندن ، وطالب على الأقل إبلاغ غردون أنه سيكون مسؤولاً شخصياً عن كل إمتداد لإقامته فى الخرطوم . ولكن الوزارة رفضت اتخاذ هذا الموقف . وكانت الوزارة نفسها تشهد تيارين واتجاهين مختلفين فى داخلها : فكان البعض يعتقد بضرورة إرسال حملة إنقاذ للخرطوم ، خصوصاً بعد أن حرموا على غردون ترك السودان بطريق الجنوب ، وكان البعض يشعر بأن غردون لم ينفذ التعليمات الرسمية ، وأن الوزارة لا تستطيع أن تتحمل أى مسؤولية تجاهه ، وكان هذا القسم الأخير يقول إن غردون قد أرسل لإخلاء حاميات السودان ، وأنه قد بقى هناك لتنفيذ سياسته الشخصية ، ولا يمكن للحكومة ما أن تضحى بالمال والرجال فى سبيل إنقاذ أى ضابط مهما كان ممتازاً ، من الموقف الناتج من عصيانه هو ، وعن

عدم تنفيذه للأوامر^(١) .

وإزداد القلق على غردون في كل يوم وقام راندولف تشرشل باستجواب الحكومة عن الحالة في السودان ، وموقف الحكومة من غردون ، وسياستها المقبلة تجاه تلك البلاد ، ثم إنتقد فشل الحكومة في إقامة المواصلات بين سواكن وبربر ، ولفت النظر إلى موقف غردون الخطير في السودان ، وسألها إذا كانت ستبقى غير مكترثة أمام مصير الرجل الذي عقدت عليه الآمال لكي يخرجها من مشكلاتها ، وتتخلى عنه دون أن تحاول القيام بأى مجهود في سبيله . وواصلت صحف المحافظين الهجوم ، وأصبح الهياج شاملاً وإزداد التوتر حتى بين صفوف المؤيدين للوزارة .

وأخذت فكرة إنقاذ غردون بحملة عسكرية في الظهور خلال شهر أبريل سنة ١٨٨٤ ، حينما طلبت الحكومة رأى الخبراء العسكريين في هذه المسألة . ولقد نصح ولسلى في ٨ أبريل باتباع طريق النيل ، وأشار إلى وجوب وصول القوات إلى بربر قبل ٢٠ أكتوبر لأن غردون لا يستطيع المقاومة إلا إلى ١٥ نوفمبر . ولكن الجنرال ستيفنسون إقترح في ٤ مايو طريق سواكن وبربر . ولقد فضل الجنرال وود من ناحيته صحراء كروسكو ، ذاكراً أنه لا يمكن إستخدام طريق النيل قبل شهر أكتوبر ، ووافق ولسلى على هذا الرأى مقررأ إمكان السير إلى كروسكو في شهر أغسطس بينما لا يمكن استخدام طريق سواكن شهر سبتمبر . ولم يمنع هذا الحكومة البريطانية من التفكير في إستخدام الكبابيش لإنقاذ غردون ، ومحاولة بعض الرؤساء المسلمين في المنفى في باريس التدخل وإخراجه من الخطوم ، على شرط ألا يعود للأراضي المصرية قبل عشر سنوات على الأقل .

وعلى أى حال فإن الحكومة البريطانية قد طلبت من البرلمان التصويت على مصروفات تسمح لها - إن لزم الأمر - باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ غردون . كان ذلك في ١١ أغسطس سنة ١٨٨٤ ، وذكر اللورد هارتنحتون ، وزير الحرية ، أن الحكومة كانت في سبيل إتخاذ الإجراءات الفعالة لعدم تحمل

(1) FITZMAURICE, Lord Edmond; The life of Granville. London. 1905. Vol. II. p. 388.

(٢) موقف السلطات العسكرية :

طالت فترة التردد في لندن نتيجة لعدم إتفاق رجال السياسة مع السلطات العسكرية على رأى فى الموضوع ، وتفاهم اللورد هارتنجتون مع اللورد جرانفيل وذكر له أنه من المستحيل الوصول إلى قرار بشأن دنقلة قبل أن تضع الحكومة سياسة واضحة لإرسال حملة تساعد غردون وحامية الخرطوم على الانسحاب إلى مصر . ولم تكن لندن قد إستلمت أى رسالة من غردون منذ ثلاثة أشهر ، وكان من الطبيعي أن يسود الاعتقاد بأن مركز غردون قد أصبح خطيراً ، وأن قوات الثوار المحاصرة للمعاصمة السودانية كانت أكثر قوة مما أشيع عنها .

ولم يكن من السهل القيام بعملية حرية على الطريق الموصل من سواكن لبربر لأن إنشاء خط حديدى لا يمكن البدء فيه قبل نهاية فصل الصيف من ناحية ، ولأن قوات عثمان دقنه كانت قد ازدادت عدة وعددا ، بعد سحب قوات الجنرال جراهام من سواكن من ناحية أخرى . ولكن وجود قوة عسكرية فى سواكن سيكون له أثر على الحالة فى جنوب مصر ، وسيساعد على عملية الانقاذ التى ستسير مع النيل . ورغم الصعاب التى كانت تعترض هذا الطريق الأخير فإن اللورد ولسلى كان يعتقد أن فى استطاعة قوة تبلغ ٦,٠٠٠ أو ٧,٠٠٠ جندي - ترسل إلى وادى حلفا فى أول أكتوبر - أن تصل إلى الخرطوم بعد ثلاثة أشهر .

وكان غردون قد شرح فى إحدى برقياتہ الصادرة فى ٢٨ مارس أن لديه ١,٤٠٠ قذيفة لمدافع الكروب . فكتب ولسلى إلى جرانفيل بمجرد إستلامه لهذه البرقية فى ٢٧ يوليو معلقا بأنه إذا ما أطلق غردون عشرة قذائف فى كل يوم فلن يبقى لديه فى المخازن إلا ٢٠٠ قذيفة فقط ، وهى إحتياطى غير كاف ويمكن أن ينتهى على هذا المنوال فى ١٧ أغسطس . ماذا سيعمل غردون إذن ؟ . كانت داوريات النيل متوقفة على وجود قذائف المدفعية ، وكانت أهم

ميزة لغردون على الثوار هو تمكنه من « تنظيف » الجهات المحيطة بالخرطوم بنيران مدفعيته . ولما كان من الصعب على غردون صناعة هذه القذائف محلياً في الخرطوم ، فسيكون من شبه المؤكد أن يقتله الثوار أو يحتفظوا به أسيراً بمجرد انتهاء قذائف مدفعيته . سيضحي بغردون في الحالة الأولى ، وفي الحالة الثانية ستضطر إنجلترا إلى تجهيز حملة مماثلة « لحملة الحبشة » لكي تفك أسرته . وعلى العكس من ذلك فإن حملة صغيرة ترسل من الآن ستغني عن كل مصاعب المستقبل .

ولم يكن معنى هذا بأى حال من الأحوال هو مجرد إخراج غردون من الخرطوم ، بل كان هدف السياسة البريطانية والرجال العسكريين هو الوصول إلى الخرطوم ، ثم اتباع ما يترأى لهم بعد ذلك في هذا الاقليم وفي مديرية دنقلة وشرق السودان ، وكان يلزمهم لتنفيذ سياستهم وصول قواتهم إلى الخرطوم . وسنلاحظ أن إنجلترا ستتدخل بقوات « بريطانية » فقط في تلك الحملة المقبلة .

وعلى أى حال ، فإن الحكومة البريطانية قررت أخيراً إرسال حملة دنقلة ، مع نية السير حتى الخرطوم ووافق البرلمان على الاعتمادات اللازمة^(١) . ولكن السلطات العسكرية واصلت مناقشتها ، ووافق هارتنجتون على طريق النيل الذى كان ولسلى قد أوصى به ، وإختار هذا القائد لقيادة الحملة . وكان على هذه الحملة أن تزحف حتى دنقلة ، ثم تتقدم حسبما تقضى الظروف بذلك . وكان كل من كتشنر والجنرال ستيفنسون قد أوصوا بعبور صحراء البيوضة بسرعة وبوحدة صغيرة حسنة التدريب والتنظيم ، ولكن وزارة الحربية رأت أن فرص نجاح هذه الخطة ضعيفة ، وأن أخطارها قد تكون جسيمة ، وأن هزيمتها قد تؤدي إلى نتائج في منتهى الخطورة . وهكذا تقرر إرسال حملة « البواخر » التى تدل تكاليفها على أنها ليست لمجرد إخراج غردون من الخرطوم ، بل محاولة

(١) مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني - أنظر : S.P. Army Estimates. Vol. XLVIII, (1884). Relief of Gen. Gordon. p. 459.

البقاء في العاصمة السودانية بعد الوصول اليها .

وجاء قرار الحكومة البريطانية بعد تأخير ، ولكنه كان قرارا هاما جسيم العاقبة ، خصوصا في وقت توترت فيه العلاقات مع روسيا بشأن آسيا الوسطى ، وظهرت الحرب مع روسيا وكأنها على الأبواب ، وساءت فيه علاقات إنجلترا مع ألمانيا ، وتعقدت المسألة الإيرلندية .

وكان رسال حملة للسودان يشتمل ضمنا على قرار باعادة فتح هذه البلاد ، مع كل مايدل عليه ذلك من مسئولية ، ولم يكن الوقت ملائما لكي ترحب حكومة لندن بهذه المسئولية الجديدة وفي ذلك الجو من العلاقات الدولية .

(٣) - حملة الجنرال ولسلي :

عينت إنجلترا الجنرال اللورد ولسلي قائدا عاما في مصر ، وأصدرت تعليماتها إلى الجنرال ستيفنسون قائد عام جيش الاحتلال البريطاني باعطائه كل معونة ممكنة . ووصل اللورد ولسلي إلى القاهرة في ٩ سبتمبر ، وكانت معظم القوات المصرية في ذلك الوقت على الحدود ، عاملة على تحصين أسوان وكروسكو ووادي حلفا . فأصدر ولسلي أمره إلى الجنرال وود سردار الجيش المصري بالاضطلاع مع رجاله بعبء التشهيلات للحملة الجديدة .

وصل ولسلي إلى وادي حلفا مصحوبا بأركان حربه في يوم ٥ أكتوبر وقرر البقاء فيها لمدة شهر قبل سفره إلى دنقلة . وفي يوم وصوله استلم تقريرا من الميجر كتشنر ، يذكر فيه أن الكولونيل ستيوارت - مساعد غردون في الخرطوم - قد ضرب بربر بقنابل مدفعية إحدى بواخره التي كانت تحمل أربعين جنديا ، وأن البواخر الأخرى المصاحبة لها قد اضطرت إلى العودة إلى الخرطوم ، أما هذه الباخرة فانها اصطدمت بالشاطئ على بعد يومين من مروي ، واضطر رايكبوها للنزول منها ، مما نتج عنه قتل ستيوارت وصحبه بعد مهاجمة الأهالي لهم . وكان من نتيجة ذلك أن وصلت تعليمات برقية من لندن بعد ثلاثة أيام إلى ولسلي تشرح له أن هدف حملته الرئيسي هو مساعدة الجنرال

غردون على ترك الخرطوم ، فعليه أن يتجنب كل عملية هجومية بعد ذلك . ولقد أصرت هذه التعليمات على ضرورة تحديد ولسلى لعملياته إلى أقصى درجة ممكنة . وكان عليه أن يتذكر جيداً أن سياسة الحكومة البريطانية هي العمل على إنهاء سلطة مصر على السودان . كما أنها تقبل تعيين أحد الرؤساء الوطنيين - غير الزبير - للمحافظة على النظام وضمان حسن سير الملاحة في النيل ، والمحافظة على السلم مع مصر ، ودفع الهجمات الموجهة ضدها من الثوار ، وعدم تشجيع تجارة الرقيق^(١) .

وأمر ولسلى مدير دنقلة بالسير في أقرب وقت ممكن صوب مروي ، وبعمل كل ما في وسعه لكي يصل إلى تحرير الأوربيين الذين قد يكونون قد وقعوا أسرى في أيدي الأهالي هناك . وكان على هذا المدير أن يحاول إغراء رجال القبائل على إفتداء الأسرى الأوربيين بمبلغ من المال . ولكن وقت العمل كان قد إنقضى ، وأبرق ويلسون في يوم ٢٠ أكتوبر أن الأهالي قد رأوا جثثاً تعوم في النيل منذ ثلاثة أسابيع^(٢) . وهكذا لم يكن في إستطاعة أى عملية حربية أن تعيد هؤلاء الأوربيين .

ولقد اعترضت عقبات كثيرة وجسيمة طريق النيل هذا . فكانت الحملة تحتاج إلى ٨٠٠ سفينة ذات غاطس مسطح لنقل الجنود حتى مروي ، وكانت تحتاج إلى عدد كبير من الجمال للنقل ولمهمات الاستطلاع في الصحراء صوب الخرطوم ، ثم كان على الرجال (المصريين) أن يقوموا بجرها فوق الشلال . وبدأ ركوب الجند في السفن في أول نوفمبر^(٣) ولكن سرعان ما ظهرت مصاعب جديدة ، وهي نقص كمية الفحم اللازم لتسيير هذه السفن ، مما تسبب في تعطيل جديد لمدة ثلاثة أسابيع .

وفي أثناء ذلك الوقت وصل الجنرال ولسلى إلى دنقلة في يوم ٣ نوفمبر ، وقرأ في إجتماع رسمي فرماناً صادراً من الخديو وموجهاً إلى المديرين والعلماء

(1) MACMICHAEL, Sir Harold, The Sudan. London, 1954. p. 46.

(٢) بارنج إلى جرانفيل في ٢١ من أكتوبر سنة ١٨٨٤ F.O. 141/200. Tél. No. 647.

(3) COLVILLE, Official history of the Soudan Campaign. Vol. I.p.182.

والقضاة والوجهاء والتجار وشيوخ القبائل في السودان يعلنهم فيه أنه قد عين قائدا عاما للقوات البريطانية المرسلة للسودان ، وأنه قد حصل على تعليمات من الخديو ، وصار من الواجب عليهم إطاعة أوامره^(١) .

ووصلت القوات متتابعة إلى كورتى ثم أصدر ولسلى أمره إلى الجنرال ستيوارت في يوم ٣٠ ديسمبر بالتقدم في الصحراء صوب شندى ثم صوب المتمة على النيل حيث كان يأمل أن يصل بعد أسبوع . ولكنه إشتبك وهو على بعد ٢٣ ميلا من هذه القرية في قتال مع قوة من الثوار من بربر والمتمة وأم درمان تبلغ حوالى ١٠,٠٠٠ رجل . ولكن هذه المعركة المسماة أبو طليح لم تمنع الانجليز من التقدم صوب الخرطوم .

وتسلم الكولونيل ويلسون قيادة هذه القوة البريطانية المتجمعة قرب النيل وشاهد في يوم ٢١ يناير سفن غردون الأربعة التى كانت قد حضرت لطلب الانقاذ والنجدة . ولكن الانجليز أضاعوا ثلاثة أيام في سحب هذه السفن فوق الصخور في الشلال السادس ، وماأن وصلوا إلى قرب جزيرة توتى حتى تأكدوا من عدم وجود أى علم يرفرف على سراى الحاكم العام في الخرطوم . وبعد قليل هاجمت نيران مدفعية الثوار السفن المصاحبة للقوة الانجليزية . كانت الخرطوم قد سقطت في أيدي الثوار في يوم ٢٦ يناير ، ووصلت النجدة متأخرة .

أما الجنرال السير إيفيلين وود الذى كان قد استلم أوامر ولسلى - بعد قتل ستيوارت وقبل وصول أنباء سقوط الخرطوم - لتنظيم إنسحاب الجنود ، فانه قابل القوة الانجليزية في منتصف الطريق عائدة من الخرطوم مؤكدة سقوطها في أيدي السودانيين . ولم يكن هناك أى مجال للقيام بأى عملية هجومية ، خصوصا وأنه لم يبق للانجليز إلا ٣٠ جملا من ٢,٢٠٠ . وكان على الجنرال وود أن يعتنى بالجرحى وبمخازن الامداد والتموين بين رجال منهوكى القوى وفي حالة لا يحسدون عليها من الروح المعنوية .

(١) بارنج إلى جرانفيل في ١٨ من نوفمبر سنة ١٨٨٤ وملحقاتها :

الفصل السابع والعشرون

سقوط الخرطوم

إزدادت حماسة الثوار أثناء محاصرتهم للخرطوم عندما بلغتهم أنباء غزو شرق السودان في شهر مارس سنة ١٨٨٤ ، وتقدم حملة الانقاذ صوب الخرطوم في نهاية ذلك العام . وكان هذا الهجوم المضاد من جانب القوات البريطانية في شرق السودان وشماله ، علاوة على تأثير إعدادات حملة الانقاذ مما ساعد على تقوية روح الكفاح عند أنصار المهدي ، ومما أدى إلى سقوط الخرطوم في أيديهم ، كمرحلة نهائية في انتصارات الثورة .

(١) - ثبات الحامية المحصورة :

ولقد كان الثوار يعرفون أخبار مصر وحالتها ، وأخبار تحركات القوات البريطانية والتغيرات في الموقف الدولي ، عن طريق وكلائهم الخصوصيين . وكان هؤلاء الوكلاء يرسلون الثوار بانتظام من مصر ومن فرنسا وإنجلترا ، وذلك عن طريق القاهرة وبنغازي . كما أن عدداً من شيوخ السودان الذين أعطوا معلومات وبيانات عن « العصاة » إلى الميجر كتشنر لم يكونوا أكثر من وكلاء معتمدين من زعيم الثورة السودانية ، وكانوا يقومون بذلك لضمان وصول معلومات معينة إلى السلطات البريطانية . وكان شيوخ شمال السودان قد تسلموا توجيهات معينة لمواصلة اللعب على الطرفين ، فكان عليهم أن يتركوا قوات ولسلي تتقدم في داخلية البلاد ، حيث أنهم كانوا يرغبون في أن يوقعوا بها نفس المصير الذي أوقعوه بحملة هيكس . ويذكر أحد الخطابات التي كتبها أحد هؤلاء الوكلاء أن عرب طرابلس والبحيرة والشرقية كانوا كلهم مع المهدي ، وأن رياض باشا وشريف باشا ومصطفى فهمي باشا وسليمان أباطة باشا وعدداً كبيراً من رجال الدولة كانوا متفقين على خلق المصاعب أمام الانجليز ، ولم يكونوا ينتظرون إلا اللحظة المواتية لكي يعلنوا تأييدهم للثورة

السودانية . وأخيرا فإن الموقف الدولي في ذلك الوقت لم يكن على خير مآتشى إنجلترا^(١) .

وتنتهى مذكرات غردون في يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ ، ولذلك فإن المصدر الوحيد الذى نملكه عن الأيام الأخيرة للحصار وعن سقوط الخرطوم هو الكتاب الأزرق الذى نشرته إنجلترا في عام ١٨٨٦ والذى قام الميجر كتشنر بجمع معظم مادته ، مما لا يعطى كبير الثقة في نقط معينة . أما دقائق المقاومة التى قامت بها الحامية فإننا نستطيع أن نعرفها من محاضر جلسات محاكمة الكولونيل حسن بك بهنساوى .

إن تقرير الميجر كتشنر رغم صدقه في المجموع مخطىء في دقائق وتفاصيل كثيرة ، ويرجع ذلك إلى إنه قائم على شهادات تتفاوت درجة معرفة القائمين بها أو درجة حيادهم . ولم يكن في مقدور كتشنر إلا أن يكتب ما سمع أو ما أراد هو أن يكتبه ، وكانت وسائل إستعلامه ضحلة وغير متينة بشكل يلفت النظر . وعلاوة على ذلك فإن شخصية كاتبه تظهر فيه بوضوح ، فلا نجد فيه مثلا أى كلمة ثناء أو شكر أو كلمة مخلصة للمدافعين عن الخرطوم ، سواء من المصريين أو السودانين ، والذى كان ولاؤهم وإخلاصهم يشهدان لهم بالبطولة . وعلى العكس من ذلك نجد كتشنر يكتب في نهاية تقريره بفصاحة (بريطانية) ظاهرة أن حصار الخرطوم الشهير قد دام ثلاثمائة وسبعة عشر يوما ، وكانت هذه المقاومة النبيلة نتيجة ثبات أحد الانجليز وقوة شخصيته^(١) .

أما المصدر الآخر عن سقوط الخرطوم فهو عبارة عن الوثائق المجموعة لمحاكمات الضباط الذين نجوا من عاصمة السودان . فكان على هؤلاء الضباط والجنود بمجرد وصولهم إلى القاهرة أن يملأوا بوزارة المالية لتسوية معاشاتهم ، أو

(١) أنظر محفوظات عابدين : السودان ٦/١ - ٢ خطاب مفصل في غاية الأهمية وقع عفوا في أيدي السلطات المصرية الانجليزية على الحدود ، ولا يعرف كاتبه . ويظهر أنه صادر من شخصية مسلمة في إحدى دول الغرب .

(1) DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudon Paris, 1901.p.158

للدفع رواتبهم المتأخرة » وهناك أنشئت إدارة لبؤساء السودان ، وكان على كل فرد أن يمر بها .. وكان على كل منهم قبل تسوية حالته أن يذكر كل ما يعرف عن سقوط الخرطوم ، وعن سلوك الواحد والآخر ، وعن خيانة فرج باشا أو حسن بك .. وكان كل من هذين الضابطين يقود نصف خط الدفاع المقام إلى الجنوب من الخرطوم ، والذي كان استيلاء الثوار عليه فجأة قد تسبب في سقوط المدينة^(٢) . كتبت هذه الإدارة ١٩٥ تقريراً . ولم يصل بك بهنساوى إلى القاهرة إلا بعد فترة ، وذلك فى أبريل سنة ١٨٨٧ . وكان هذا الضابط قائداً للالاي الخامس المصرى فى الخرطوم ، وحضر إلى مصر بعد أن أمضى ٢٤ سنة فى السودان ، وعشرين شهراً أسيراً لدى الثوار . فوجد نفسه بمجرد وصوله يقدم إلى المحكمة العسكرية متهما بالخيانة . إتهموه بتسليم مدينة الخرطوم للمهدى . وكانت هذه المحاكمة^(٣) مجالا للدلاء بشهادات متفرقة عن سقوط الخرطوم . وأظهرت أنه بينما كانت الحامية المريضة العلية باقية على ولائها ، ولم يكن لديها ماتقتات به الا الصمغ العربى ، كان المهدى يفتح معسكره ومخازن تموينه للهاربين من الحامية . ورغم أنه كان يجبرهم على إعلان اعتقادهم من المهدية فانه كان يتركهم أحياء . وبالرغم من ذلك لم يقبل على الحرب منهم إلا القليل . ولقد كان فى استطاعة الميجر كتشنر أن يعترف لهم بذلك ، خصوصاً وأن مسألة الواجب هنا كانت مسألة معقدة لأنها كانت تجبر الجندى على إطلاق النار على قريب أو زميل له ، وتجبره على تنفيذ أمر قائد أجنبى لا يتورع عن إهانة مصر والمصريين . وأخيراً فلم يكن هناك أى أمل فعلى فى جدوى المقاومة التى أصبحت فى ذلك الوقت نوعاً من الانتحار ليس له أى داع .

وعلى أى حال فقد اشترك عدد من كبار الضباط الانجليز فى تلك المحاكمة ، ثم حكموا بأنه إذا كانت قد وقعت حوادث إخلال فردية داخل حوائط

(٢) المرجع السابق - ص ١٦١ .

(3) BORELLI, Octave Bey, La chute de Khartoum, 26 Janvier, 1885; procès du Colonel Hassan Bey Benhassaoui Juin- Juillet 1887; Paris 1893.

الخرطوم فانه لم تكن هناك أى خيانة ، وأن رجال غردون البسطاء من المصريين والسودانيين الموالين لمصر قد قاسوا معه أشد أنواع المقاساة دون أن يثوروا . « وسواء منهم الأحياء أو الأموات فكلهم جدير بالانتساب اليه^(١) » . وإنا لنتساءل هنا صراحة عما إذا كان هو جديراً بالانتساب اليهم .

(٢) - سقوط المدينة :

كانت وسائل الدفاع الطبيعية عن مدينة الخرطوم هى النيلين الأبيض والأزرق من الشمال الغربى والشمال الشرقى . أما الجهة الجنوبية فكانت مغطاة ، فيما بين هذين النهرين ولمسافة تسعة أميال تقريبا ، بخط دفاع يتألف من خندق ثم جسر إلى الداخل منه ، عمل بالأتربة التى إستخرجت من الخندق الذى وصل بين فرعى النيل ، وأصبح مملوءاً بالمياه والأوحال . وكان مجموع هذا الخط الدفاعى يلتف حول المدينة فى شكل نصف قوس ينبعج نحو الجنوب . وكانت تحيط بالمدينة أربع طوابق على الخط الدفاعى . ولم يكن من بين الـ ٥,٢٤٠ رجلا الذين يكونون قوة الحامية فى آخر أيام الحصار إلا أربعة آلاف من الجنود النظاميين ، وكان هناك أربعة آلاف رجل على خط الدفاع الجنوبى وحده ، بما فى ذلك الف من الاهالى المتطوعين . « كان الجميع منهوكى القوى من التعب والجوع والأمراض ، إذ لم يكن هناك ما يصلح للأكل فى الخرطوم منذ أسابيع عديدة » . ولقد أعلن أحد الضباط أنهم كانوا يأكلون الماشية التى أخذوها من أعمالها فى الزراعة ، وذلك قبل سقوط المدينة بشهرين ، ثم أخذوا يأكلون الجلد والصمغ . وكان هذا الصمغ يتسبب فى الإمساك للبعض ، وأصاب البعض الآخر بمرض الدوسنتاريا . وانتهى الأمر بغليه قبل الأكل . وقد إعترف هذا الضابط أن نصيبه كان الدوسنتاريا . وكانت السلطات توهم الرجال أن الجيش الانجليزى سيصل من يوم إلى آخر ، وكان الضباط ينشرون هذه الأخبار كى يرفعوا الروح المعنوية بين الجنود . وكان غردون نفسه يبذل كل مجهود ممكن حتى يقنع رجاله بذلك . فكثيراً ما تحدث

(1) DUJARRIC, Gaston; L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901.p159

الرجال عن برقيات تعلن قرب وصول الانجليز ، وفي بعض الاحيان كان البعض يدعى أنه قد رأى دخان البواخر التي تقلهم^(١) .

وكتب غردون في هذا الجو الغريب إلى السير إيفيلين بارنج مذكراً إياه أن وزير الخارجية البريطانية قد أرسله للخرطوم لكي يكتب تقريراً عن الحالة السائدة في السودان ، طبقاً لتعليمات ١٨ يناير سنة ١٨٨٤ ، وأنه قد عهد للكولونيل ستوارت بحمل هذا التقرير بعد أن انتهى من كتابته . وذكر أن علاقته مع كل من وزير الخارجية البريطانية ومع القنصل العام في القاهرة قد أصبحت منتهية ، فلن يعتبر نفسه خاضعاً لهما بعد الآن ، وأظهر رغبته في إعادة المبالغ التي استلمها من وزارة الخارجية البريطانية ، وأخلى نفسه من كل مسئولية في حالة ضياع التقرير ذاكراً أنه ليس لديه صورة منه . وأبحر ستوارت وباور في الباخرة « عباس » حاملين تقرير غردون . وكان نصيب المندوبين أن قتلتهما الثوار وأتلفوا باخوتهم . وكان وقوع تقرير غردون وأوراقه التي تعطى تفاصيل عن حالة التكوين والامداد والدخائر بالخرطوم في أيدي الثوار أكبر مساعد لهم على حساب الفترة التي تستطيع العاصمة أن تقاوم فيها .

ولقد نشر غردون بلاغا في ٦ يناير يسمح فيه لكل من يرغب في ترك الخرطوم من الأهالي بحرية الخروج منها . فقرر كثير من الأهالي رغبته في الخروج وكتب غردون خطاباً للمهدي يطلب منه فيه رعاية هؤلاء الأهالي وإطعامهم ولم يبق في العاصمة السودانية إلا ١٤,٠٠٠ نسمة ، وكان قد خرج منها ١٥,٠٠٠ ومات ٥,٠٠٠ من الجوع والمرض .

ولم يكن الجوع وحده هو الذي قضى على قوة رجال الحامية ، إذ أنهم كانوا منهكين من التعب . وكان عددهم ٨,٦٦٥ في شهر أكتوبر سنة ١٨٨٤ بما في ذلك الأهالي المتطوعون والقوات غير النظامية ، ولكن عددهم أخذ في التناقص حتى وصل إلى ٥,٢٤٠ في شهر يناير سنة ١٨٨٥ . وكانت الأمراض قد قضت على الكثيرين منهم . أما رجال حامية أم درمان فانهم كانوا قد اضطروا للتسليم للثوار . وكان استمرار ضرب المدينة والطواشي بالمدفعية مما أسهم في

(١) شهادة السيد أفندي أمين - بكباشي - أنظر :

BORELLI, Octave; La chute de khartoum Paris. 1893. p. 45 et 58.

زعزعة الروح المعنوية في ظل الجوع والتعب . أما الثوار فكانوا يعسكرون في ثلاث نقط حول المدينة ، وكان لديهم سبع بطاريات ، وكانت وحدات مدفعيهم المقامة إلى الغرب وإلى الجنوب من المدينة تشتمل على ١٦ مدفعا على الأقل ، بينها عدد من مدافع الكروب . وأصبح ضرب المدينة بقنابل المدفعية أمراً يتكرر يوميا في خلال شهرى ديسمبر ويناير . ورغم ذلك فإن الضباط كانوا يواصلون التفتيش على الخط الدفاعى ليلا ونهاراً لأنه كان مهدداً تهديداً واضحاً . ولكن القوة التى أخذت تعوز الرجال من جنود ومتطوعين للذهاب إلى مواقعهم ، وكان من الطبيعى ألا تستمر المقاومة بهذا الشكل لمدة طويلة .

وأخذت هجمات الثوار تزداد شدة وبأسا في نفس الوقت الذى وهنت فيه قوى الحامية . وكان المهدي يعرف سوء الحالة في الخرطوم ، فعرض على غردون شروط التسليم . ولكن الجنرال رفض هذا العرض لاعتقاده بقرب وصول حملة الإنقاذ البريطانية . وأخيرا نجد أن عددا كبيرا من الرجال قد وهنت قواهم في ليلة ٢٥ يناير ، ولم يستطيعوا الذهاب إلى مواقعهم مما اضطر بعض الأهالى إلى حمل السلاح ، وأخذ أماكنهم على الاستحيكومات . وكانت هذه هى حال العاصمة السودانية وحاميتها وأهاليها عندما هجم عليها الثوار في يوم ٢٦ يناير قبيل شروق الشمس . وكان الهجوم شديداً ومركزا على خط الدفاع الجنوبى ، وخصوصا على طرفيه غير المحصنين وعلى نقطة ثالثة كان الثوار قد ردموا الخندق فيها وألقوا عليها السقالات ؛ وكانت تواجه الباب الوحيد الذى يمكن الدخول منه من هذه الناحية^(١) . وعندما دقت نوبة « كبسة » قام من كان في قدرته القيام ، أما الباقون فقد بقوا في أماكنهم ممددين^(٢) .

(1) DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris. 1901. pp.

166-168.

(٢) شهادة اسماعيل أغا حسن الطوبجى - باشبورق باشنجى الاى - أنظر :

BORELLI, Octave; La chute de kharyoum Paris, 1893. p. 132.

وأسرع الثوار وهم يصرخون مارين فوق الجنود الذين كانوا يحرسون النيل الأبيض . ثم طوقوا الآلاى الخامس من الخلف وكان جنود هذا الآلاى يطلقون النار فى أول الأمر إلى ناحية النيل الأبيض على يمينهم ولكن سرعان ما وجدوا أن العدو الذى كان يسير مع هذا الخط قد أخذ فى مهاجمتهم من الخلف ، فاضطرت السريتان الثالثة والرابعة إلى تشكيل مربع « وقاوموا حتى النهاية » ، أى إلى أن دخل الثوار بين جنود هذا المربع ، فتجمع الجنود وأخذوا يتقهقرون صوب مكان الآلاى الرابع . وعلى أى حال ، فإن ذلك لم يستغرق وقتا طويلا ، لأنه سرعان ما اندمج الثوار بين الجنود والأهالى ، وسادت الفوضى ثم تلتها مذبحة ، وقبض الثوار على من بقى حيا^(١) .

وقام الثوار بقتل غردون مع عدد كبير من رجال الحامية . وتحدث الانجليز عن غردون ووصفوه بأنه ، « شهيد » ! وذلك تمهيدا للثأر له من السودانيين ، ولم تكن هذه الحركة إلا لتهيئة رأى العام لكى يسمح للحكومة فى يوم من الأيام بإرسال جنودها البريطانيين إلى الخرطوم ، والاستيلاء على السودان .

(٣) - رد الفعل فى بريطانيا :

خشيت وزارة الخارجية البريطانية أن يتسبب عن سقوط الخرطوم زعزعة سلطة الخديو فى مصر ، فطلبت من قنصلها العام فى القاهرة أن يبلغ الخديو أنه يستطيع الاعتماد على تأييد الحكومة البريطانية له ، وأن هذه الحكومة قد منحت اللورد ولسلى جميع السلطات اللازمة لمواصلة العمليات الحربية ، وأنها سترسل إليه كل ما يطلبه من مدد ، سواء أكان ذلك لإرسال قوات عسكرية إلى سواكن وبربر ، أو لأى غرض آخر يطلبه . وأعلنت حكومة لندن كذلك أنها لن تدخر وسعا لإنقاذ غردون فى حالة ما إذا كان حيا . وما كان من الخديو إلا أن قدم شكره إلى الحكومة البريطانية على تأييدها له فى تلك الأزمة الوطنية التى كانت تدل على قرب وقوع كارثة

(١) شهادة سيد أحمد أفندى عبد الرازق ملازم أول ٤ - حى بلوك - باشنجى الاى المرجع

أما في لندن فان مسؤولية الوزارة قد ظهرت بشكل واضح بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم ، وبدأ رجل الشارع يحتقر المسؤولين ويتهم الحكومة ، وخصوصا جلادستون الذى لم تكن مسؤوليته في حقيقة الأمر أكبر من مسؤولية غيره . ولقد فقد جلادستون جزء كبيرا من حب الجمهور له بسبب سقوط الخرطوم ، وانتهزت الملكة فكتوريا التى كانت تتهمة بالإسراع في تفريق إمبراطوريتها هذه الفرصة وإتهمة علنا بأنه قد قتل غردون .

وحاول جلادستون الدفاع عن نفسه وإبعاد مسؤولية سقوط الخرطوم عن كاهل الوزارة ، فذكر أن سير جزء من قوات ولسلى بجوار النيل لكى تحتل بربر حسب توجيهات غردون نفسه قد تسبب في تأخير وصولها . ولقد كان من المستحيل - حتى إذا سارت بسرعة أكبر - معرفة تاريخ محدد قاطع لوصولها للخرطوم ، وذلك بسبب الأحوال المحلية للملاحة في النيل . وهكذا نرى أن جلادستون قد وضع مسؤولية سقوط الخرطوم على « المستشارين العسكريين » للملكة ، وهم الذين كانوا قد فشلوا في الاتفاق على إختيار طريق تسير فيه الحملة سواء مع النيل أو من سواكن إلى بربر ، مما تسبب في تأخير إتخاذ قرار في الأمر بشكل واضح . وعلى أى حال فان ظروف السودان المناخية في تلك الفترة من فترات السنة كانت ستعمل حتما على تأخير تنفيذ المشروع . وبالرغم من كل ذلك فان القوات البريطانية قد قامت بتنفيذ الأوامر الصادرة إليها .

أما في مسألة سقوط مدينة الخرطوم بالذات فان جلادستون قد رفض أن ينسب ذلك إلى إنتهاء وسائل الدفاع ، ورجع في تلك المسألة إلى ما أشيع عن وقوع خيانة بين رجال الحامية المصرية هادفا بذلك إلى رفع المسؤولية عن كاهل القوات والسلطات البريطانية . وأخيراً فان جلادستون قد أعلن أن المسؤولية البريطانية الوحيدة الحقيقية هي حماية مصر نفسها عند الحدود مع عدم التدخل فيما وراء الصحراء الجنوبية⁽¹⁾ .

(1) MORLEY, Sir John; The life of Gladstone. London, 1903. Vol. III. pp. 167-168.

ولقد حاول جلا دستون فى يوم ١٩ فبراير سنة ١٨٨٥ أن يخلى الحكومة من مسؤوليتها أمام البرلمان ، ولكنه لم ينجح فى دفع مشروع القرار الذى تقدم به المحافظون إلا بـ ٣٠٢ صوتا ضد ٢٧٣ ، أى أن الأغلبية الحكومية قد نقصت إلى ٢٩ صوتا فقط . وعلى أى حال فإن سقوط الخرطوم كان هو السبب الأساسى والرئيسى لسقوط وزارة جلا دستون الثانية ، وأكبر م مهد الحزب المحافظين الذى تولى الحكم ، للبقاء فى الوزارة مدى عشرين عاما مستمرة تقريبا .

Handwritten text, possibly a list or index, located in the center of the page. The text is faint and appears to be written in a cursive or shorthand style.

الفصل الثامن والعشرون

محاولة الاحتفاظ بدنقلة

بينما كان اللورد ولسلى فى طريقه لنجدة غردون سنحت فرصة للسير إيفيلين بارنج لكى يظهر هذه الحملة أمام كل من المصريين والانجليز على إنها تخدم مصالح الخديو قبل كل شىء ، ولكى يحاول إحياء مشروع غردون الخاص باقامة « محمية » بريطانية فى الخرطوم وشمال السودان ، أو على الأقل فى مديرية دنقلة ، وخاصة بعد أن رفضت وزارة الخارجية البريطانية الاستفادة من الزير فى هذا الشأن . فلقد زاره الأمير حسن أخو الخديو فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤ وعرض عليه أمر تعيينه حاكماً عاماً فى الخرطوم . ومعنى هذا أن الخديو ووزارته كانوا يرغبون فى الاحتفاظ بسلطتهم على الخرطوم بعد أن قبلوا تنفيذ النصيحة الإجبارية الانجليزية . وكانت هناك حجج كثيرة ومتضاربة بشأن هذا التعيين ، ولكن السير إيفيلين بارنج لم يجد مانعاً من تنفيذ هذه الفكرة ، خصوصاً وأن العثور على من يصلح لمثل هذا المنصب لم يكن أمراً هيناً . أى أن القنصل العام البريطانى فى القاهرة كان يوافق على أن يكون لمصر إمتداد فى الأقاليم السودانية ، تستطيع بريطانيا أن تستفيد منه مثل إستفادتها من إحتلالها لمصر .

(١) - مهمة الأمير حسن :

ولقد سألت الحكومة البريطانية اللورد ولسلى رأيه فى هذا الشأن ، ولكن رد القائد العام البريطانى لم يصل إلى لندن إلا بعد وصول أنباء سقوط الخرطوم فى أيدي الثوار . وأجاب ولسلى فى ١٠ فبراير سنة ١٨٨٥ معدداً المزايا التى تعود على إنجلترا من هذه الفكرة وتنفيذها ، خاصة وأن الأمير كان قد تعلم فى إنجلترا . ولقد ذكر ولسلى أنه إذا ما أرسله الخديو لكى يبقى مع مدير دنقلة لمدة شهر فإن هذا العمل سيكون له نتيجة طيبة جداً وإقترح تعيين الأمير

حسن « مندوبا ساميا للخديو لدى القوات البريطانية » ، وهو ما يعطيه سلطات جميع المديرين والسلطات المدنية في السودان ، على أن « يتعهد بتنفيذ جميع الرغبات البريطانية قبل تعيينه في هذا المنصب »^(١) .

وهكذا كان هذا القائد البريطاني في شمال السودان يرغب في أن تظل السلطات مركزة في يديه ، على أن يستفيد من البقاء الشكلي لممثل الخديو معه .

ولم يجد اللورد جرانفيل مانعا من إرسال الأمير حسن إلى دنقلة حسب الشروط التي وضعها كل من السير إيفيلين بارنج واللورد ولسلي ، ولكنه أضاف أنه من اللازم أن يشرح له جيدا ألا يعمل على تقييد الحكومة البريطانية بأي خطة تسعى إلى إعادة السيادة المصرية على السودان^(٢) . وكان من نتيجة ذلك أن طالب اللورد ولسلي - وهو الذي كان على اتصال دائم بالأمير وبالخديو - بسرعة « إرسال الأمير للسودان لأسباب عسكرية »^(٣) .

أما الخديو فقد تظاهر في بداية الأمر بعدائه للفكرة دون أن يعلن أسباب ذلك ، فربما كان يخشى من أن تهمه أسرته بارساله للسودان للتخلص منه . ولكن الأمر انتهى بأن وافق الخديو على الفكرة ، وكذلك فعل نوبار . وأما الأمير فانه قد رغب في فرض شروطه ، فصرح للسير إيفيلين بارنج بأنه لن يسافر إلى السودان قبل أن يصدر أمر تعيينه لمنصب الحاكم العام أو حاكم السودان . وبالاختصار فانه طالب بأن تركز في يديه جميع السلطات المدنية والعسكرية ، وذلك في كل المديرية والأقاليم السودانية ، مع ما يتضمنه ذلك من معنى بقاء السودان تحت حكم مصر . ولكنه أراد أن يترك الباب مفتوحا ، فذكر للسير إيفيلين بارنج في نهاية مقابله معه أنه سيسافر على أي حال إلى السودان ، ولكن تعيينه لذلك المنصب سيجعل مهمته أكثر نفعا . ولم تخف

(١) بارنج إلى جرانفيل في ١١ و ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥

F.O. 141/213. No. 136 and 139.

(٢) جرانفيل إلى بارنج في ١٢ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/220. Tél. No. 50 Chiffré

(٣) بارنج إلى جرانفيل في ١٣ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél. No. 81.

هذه المساومة عن أعين البريطانيين ، وأرادوا الاستفادة منها لبلادهم قبل أى شىء آخر . فشرح القنصل العام البريطانى فى القاهرة للأمير حسن أن جمع السلطات المدنية والعسكرية فى يد اللورد ولسلى أمر ضرورى فى تلك الظروف . وكان ولسلى قد أبرق من شمال السودان يعرب عن أمله فى أن يقبل الأمير حسن منصب « مندوب سمو الخديو » لدى قيادته العامة ، إذ أنه يعتقد أن وجود الأمير فى هذا المنصب سيكون كثير النفع . وأخيراً قبل الأمير رغبة البريطانيين فى الاحتفاظ بحرية العمل فى موضوع سياستهم السودانية ، وتعهد بأن يتبع تعليمات اللورد ولسلى فى جميع الشئون ، خصوصاً وأن السير إيفيلين بارنج كان يشك فى حكمة إرساله مالم يذهب بوصفه مندوباً سامياً فقط ، ومالم يعلن رسمياً أنه خاضع لأوامره القائد العام البريطانى^(١) .

قبل الأمير حسن إذن هذه المهمة بالشكل والشروط التى عرضها اللورد ولسلى ، فترك القاهرة إلى أسيوط يوم ٢ مارس سنة ١٨٨٥ ، ثم وصل إلى الحدود بعد عشرة أيام .

والحقيقة هى أن هذه المهمة كانت قليلة القيمة ، فلم يكن فى إستطاعة الأمير أن يفعل أى شىء فى السودان ، ولم يسمع أحد عنه حتى فى أقل الأمور أهمية . ذلك أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت بعد قتل غردون تنفيذ توصية اللورد ولسلى الخاصة بالاحتفاظ بالنفوذ البريطانى فى السودان ، وكانت هذه التوصية تقوم على أساس إستمرار إحتلال مديرية دنقلة وشمال السودان ، وإرسال حملة عسكرية إلى سواكن تحت قيادة الجنرال جراهام ، وذلك للاحتفاظ بهذا الميناء ومحاولة فتح الطريق الموصل منه إلى بربر تمهيداً للاتصال مع حملة اللورد ولسلى فى سيرها نحو الخرطوم . ولكن مصاعب جمة كانت تعترض هذه العملية المركبة ، كما أن تهديد روسيا للأفغان والهند كان واضحاً مما عمل على سحب هذه الحملة من سواكن وسحب حملة ولسلى نفسها من دنقلة ، وإنتهى الأمر باخلاء هذه المديرية الأخيرة وتركها للشوار ، مما ألغى كل مبرر للابقاء على مهمة الأمير حسن .

(١) بارنج الى جرانفيل فى ١٤ من فبراير سنة ١٨٨٥ F.O. 141/218. No. 151. Secret.

(٢) - اقتراح الزبير باشا :

وكان الانجليز قد إتهموا الزبير باشا رحمت بالسعى لإحداث انقلاب في مصر وفي السودان ، وذلك عن طريق قواته التي أرسلت للخدمة مع الجنرال بيكر في سواكن ، فنفوه إلى جبل طارق كما ذكرنا . ولكن الزبير كان رجلا يضع نفسه في خدمة بلاده ، فاقترح من منفاه أن يذهب لزيارة المهدي في أم درمان ، وأن يعمل معه لمعرفة آرائه ونياته^(١) . وكان يعتقد أن مثل هذه المحاولة للمفاوضة مع المهدي قد تؤدي على الأقل إلى نتيجة لا بأس بها ، وهي منع الأنصار من الهجوم على مصر . وعلاوة على ذلك فقد كان من الممكن أن تكون هذه المحاولة نافعة « للمخابرات » وخصوصا إذا ما قام بها أحد الاختصاصيين في شئون السودان .

ولكن كلا من حكومتى لندن والقاهرة كانت ترفض الاعتراف باستيلاء الثوار على مقاليد الأمور في السودان . وسيسود شعور بالعداء والحقد بينهما وبين السودانيين في خلال السنوات التالية . وعلى أى حال فإن استمرار هذا الموقف كان في صالح إنجلترا ، إذ أنه كان يعطيها حججا لكي تبقى في مصر بدعوى حمايتها للخديو ، خاصة وأن الثوار السودانيين كانوا يهتمونه بالعمل ضد عرابي ، وباحضار « الكفار » إلى بلاد إسلامية والاحتفاظ بهم فيها . وكان تهديد ثوار السودان للنظام القائم في مصر في حقيقة الأمر تهديدا فعليا . وهكذا أخذت الأمور تدور في حلقة مفرغة ، وعمل البريطانيون على الاحتفاظ بها في هذا الشكل ، لأنها كانت تخدم مصالحهم . فما أن تسلم السير إيفيلين بارنج إقتراح الزبير حتى أحاله على ولسلي ، عدو الزبير الأول . ولقد رفض ولسلي بطبيعة الحال هذا الاقتراح بشكل يمنع إعادة فتح الموضوع ، فوصف هذه الفكرة بأنها « جنوق مطبق » ، وإدعى أن جماعة الزبير قد فعلت أكثر من غيرها للوصول بالحالة في السودان إلى ما وصلت إليه^(١) .

F.O. 141/221. Tél, No. 134.

(١) بارنج إلى جرانفيل في ٥ مارس سنة ١٨٨٥

F.O. 141/221. Tél. No. 136 Secret. (١) بارنج إلى جرانفيل في ٦ من مارس سنة ١٨٨٥

وانتهت اذن تلك المحاولة للاستعانة بأحد كبار المصريين أو الزعماء المسلمين في الاحتفاظ بالنفوذ المصرى في الخرطوم أو شمال السودان ، وإنتهى معها ضمنا ذلك المشروع البريطانى الخاص بإقامة محمية بريطانية في ذلك الإقليم . وكان السبب المباشر لهذا هو سقوط الخرطوم في أيدي الثوار ، ومحاولة اللورد ولسلى الاحتفاظ بحرية العمل العسكرية في ذلك الاقليم ، وما قد يهيبه له ذلك من فرص جديدة للاستفادة منها في النواحي السياسية فيما بعد .

(٣) - تأمين سواكن :

في الوقت الذى سقطت فيه الخرطوم كان السودان الشرقى بأكمله ، فيما عدا ميناء سواكن ، تحت سيطرة الثوار بقيادة عثمان دقنه . وكان الطريق من سواكن إلى بربر مقطوعا ومغلقا أمام السلطات والقوات المصرية - الانجليزية .

وكانت أنباء حملة اللورد ولسلى قد وصلت إلى الثوار منذ شهر نوفمبر ، فعمل عثمان دقنه على الاحتفاظ بمعظم قواته حول سواكن ، ولكى يمنع القوات المصرية من الخروج من هذه المدينة ، والاتجاه صوب بربر . وكذلك أرسل بعض قطع المدفعية إلى قائد الثوار في بربر ، لكى يحاول منع ولسلى من الوصول إلى الخرطوم . وكانت هذه هى المدافع التى أطلق منها الثوار القنابل على بواخر غردون عند وصولها لبربر بقيادة ستيوارت . وقبل نهاية العام صدمت قوات سواكن بموت على بك بخيت وعلى شوجالى رؤساء قبائل بنى عامر والحلانجة . كانت هاتان القبيلتان قد أدتا خدمات فائقة في الدفاع عن كسلا ، وكان وجودهما على جانب هذه المدينة وعلى طريق عقيق قد منع الثوار من احتلال أى من هذين المركزين الاستراتيجيين . وكان موت شيخيهما أكبر عامل على حرمان رجال القبيلتين من قيادتهما العسكرية ، وستصبح قواتهما المحاربة قليلة الأهمية بعد ذلك^(١) . ومن ناحية أخرى نجد أن سقوط الخرطوم قد وفر كثيراً

(1) JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926. pp. 86-87.

من الثوار ووجههم صوب شرق السودان حول سواكن ، وصوب الشمال حول دنقلة ، لمحاولة وقف القوات الأجنبية الزاحفة .

ولم يبق في استطاعة اللورد ولسلى أن يبدأ أى عملية عسكرية قبل نهاية فصل الصيف ، ولكنه أراد أن يكسر قوات عثمان دقنه في شرق السودان قبل أن يقوم بأى هجوم على دنقلة . وكان هذا تأميناً لجناحه الأيسر عند تقدمه جنوباً ، وقد يعادل إنتصار الانجليز في شرق السودان إستيلاء المهدي على الخرطوم ويخفف من حدة وقعه . وكانت سواكن مفتوحة للقوات البريطانية من جانب البحر ، كما أن إحتلال مواقع طوكر وسنكات كان أمراً سهلاً وبضمنه بناء الخط الحديدي في إتجاه بربر . حقيقة أن ولسلى لم يكن يفكر في بناء سكة حديدية طولها ٢٥٠ ميلاً قبل قيامه بعملية حربية في الخريف صوب الخرطوم ، ولكنه كان يأمل في أن يكون البدء في إنشاء هذا الخط كافياً لكي يقدم للثوار الدليل على أن انجلترا لا ترغب في ترك السودان قبل أن تعيد النظام ، وتقيم حكومة ثابتة في الخرطوم .

وكانت السيطرة على بلاد الهدندوه تضمن للبريطانيين مواقع تتمتع بمناخ لطيف نوعاً ، ويمكن ترك الخيول والجمال فيها لتحمضية فصل الصيف .

كما أن هذا الخط الحديدي سيكون له نفوذ سياسى وأهمية إستراتيجية كبيرة ، علاوة على أهميته التجارية . فقد كان من الصعب جداً ومما يكلف كثيراً إرسال قوات للسودان لكي تساعد أى حاكم يقيمه الانجليز في الخرطوم في حالة احتياجه إلى معونة خارجية مباشرة ، وذلك لأن الصحراوات كانت تفصل السودان عن العالم الخارجى ، ولذلك فإن إنشاء خط للسكة الحديدية سينهى عزلة السودان . وإذا كانت سواكن قد إتصلت مع بربر بخط حديدي منذ بدء الثورة السودانية لما تمكن المهدي من الوصول إلى ماوصل إليه - أو لو وصل إليه ولكن في وقت أطول . هكذا فكر ولسلى الذى كان يرى في إنشاء هذا الخط ضرورة لإرسال الإمدادات ولسحب المرضى والجرحى عند اللزوم . وستكون سواكن وهى نهاية الخط ، والقاعدة البحرية تحت سيطرة الأسطول البريطانى . وأخيراً فإن هذه الفكرة كانت تهدف إلى إظهار العمليات الحربية

البريطانية على أنها متينة قوية ، ولا يمكن مقاومتها ، أكثر مما لو كانت هذه العمليات لا تستند إلا إلى خط مواصلات واحد يسير مع النيل جنوبا . والحقيقة هي أن ولسلى لم يفعل شيئا أكثر من إقتباس فكرة غردون القديمة الخاصة بالقضاء على المهدية مستندا إلى دنقلة وسواكن ، والقاضية بتجميع القوات في بربر قبل الهجوم ، ولكنه أظهرها في ثوب جديد .

ولقد وافقت الحكومة البريطانية على هذه الفكرة الموجهة قبل أى شئ ضد قوات عثمان دقنه في نفس الوقت الذى ستقوم فيه الحملة الأخرى بالهجوم ابتداء من دنقلة . واتخذت الوزارة البريطانية هذا القرار بعد ١٥ يوما من نزول القوات الإيطالية في مصوع (٥ فبراير سنة ١٨٨٥) وبعد ١٣ يوما من وصول أنباء سقوط الخرطوم . وكان من الواضح أن الحكومة البريطانية كانت - علاوة على رغبتها في الانتقام لمقتل غردون - لا ترغب في ترك حرية العمل التامة للإيطاليين على سواحل البحر الأحمر ، وإن كانت دور المحفوظات لا تشمل على ما يظهر خوف البريطانيين من الأطماع الإيطالية في سواكن بنوع خاص .

وعلى أى حال فقد وقع اللورد هارتنجتون وزير الحربية البريطانية إتفاقا مع شركة لو كاس وأبراد Lucas & Aird في ١٧ فبراير سنة ١٨٨٥ لبناء خط سكة حديدية من سواكن وفي إتجاه بربر ، وذلك على مراحل تحدد فيما بعد ، وخط آخر في داخل سواكن نفسها . وفي نفس اليوم أصدر وزير الحربية أمرا بتجميع ١٢,٣٢٠ جنديا بريطانيا في سواكن ، وذلك في الفترة بين ٦ و ١٠ من مارس ، وعهد بالقيادة إلى الجنرال السير جيرالد جراهام^(١) . وهكذا ظهر حليا أن إنجلترا كانت ترغب في القيام بعملية مشتركة من النيل ومن سواكن صوب الخرطوم ، مرتكئة في ذلك على خط سكة حديدية لمدائمة الاتصال بالحاكم الجديد الذى ستنصبه في الخرطوم . ولم يكن في استطاعة جلادستون أن يذكر في هذا الوقت أن هذه العملية تنسجم مع كفاح الشعب السودانى

(١) اللورد هارتنجتون إلى الجنرال السير ج . جراهام في ١٧ من فبراير سنة ١٨٨٥ - أنظر : S.P. Vol. Lxxxix Egypt No. 9. 1885. (c. 4345). No. 9. p. 3.

للحصول على حريته ، كما إدعى من قبل ! ذلك أن العناصر العسكرية في الوزارة البريطانية كانت قد نجحت في فرض سياستها على الحكومة ، ولهذا فأننا لانجد أى فرق بين سياسة حزب الأحرار ، سياسة حزب المحافظين في هذه المسألة . وأصبح الهدف هو الوصول للحرطوم . وكانت إنجلترا قد تركت الثورة تقضى على الادارة الخديوية ، ثم فكرت إنجلترا في مهاجمة الثورة قبل أن تضمد جراحها .

(٤) - الجنرال جراهام في سواكن :

مأن وصل الجنرال جراهام إلى سواكن لقيادة القوات البريطانية في تلك المنطقة حتى تسلم تعليمات وزارة الحربية البريطانية توجهه فيها إلى تنظيم القوات الموضوعة تحت قيادته للعمليات قبل أن يبدأ فصل الصيف الشديد الحرارة ، وأن يعمل على توفير وسائل النقل اللازمة لتحقيق الهدف الأول للحملة ، وهو القضاء على قوات عثمان دقنه . ثم كان على الجنرال بعد ذلك ألا يضع الوقت في مهاجمة جميع النقاط التي تحتلها قوات الثوار في شرق السودان وكان عليه أيضا أن يهتم إهتماما جديا بمسألة بناء خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر . وفي حالة عدم تمكن اللورد ولسلى من اجتلال بربر في ذلك الصيف ، فلم يكن من الحكمة مد السكة الحديدية من سواكن إلى أبعد من أرياب ، بل كان على الجنرال جراهام أن يخزن في أرياب جميع المواد اللازمة لبناء الجزء الآخر من الخط الحديدى بين أرياب وبربر . وتبلغ مائة ميل . وذلك في إنتظار إستئناف الأشغال بمجرد بدء الفصل المعتدل المناخ وبمجرد استيلاء قوات اللورد ولسلى على بربر . وأخيراً فقد كان الجنرال جراهام تحت قيادة وأوامر الجنرال اللورد ولسلى ، القائد العام ، وعليه أن يتصل به برقيا بطريق مباشر^(١) .

وتسلم الجنرال جراهام قيادته في سواكن في يوم ١٢ ما . من سنة ١٨٨٥

(١) هارتنجتون إلى جراهام في ٢٠ من فبراير سنة ١٨٨٥ - المرجع السابق وثيقة رقم ١٦ ص ٩

وكان معسكر الحملة من الاتساع بشكل يساعد الثوار على مهاجمته كل ليلة ،
وفي مناطق متعددة منه ، مما منع الرجال من الراحة وتذوق طعم النوم .
وكانت قوات عثمان دقنه تبلغ حوالى ١٠,٠٠٠ مقاتل منها ألف فى هاشين .
و ٧,٠٠٠ فى تىماى ، وهو مركز القيادة ، بينما بقيت وحدة أخرى فى طوكر
للدفاع عنها . وهكذا نرى أن قوات الثوار كانت مركزة على طول خط يمتد
من هندوب إلى هاشين إلى تىماى . ولما كانت القوات الموجودة فى هاشين تهدد
تقدم البريطانيين صوب تىماى ، وهى هدف الحملة ، فإن الجنرال جراهام قد
صمم على أن يقوم بعملية استكشاف صوب هاشين . ولقد تحركت القوات
البريطانية من سواكن فى صبيحة يوم ٢٠ مارس مما اضطرت قوات الثوار إلى
التقهقر أمام تقدمها ، محافظة بذلك على مسافة كيلو مترين بينها وبين
البريطانيين . ولقد تمكن البريطانيون من بناء زريبة ، وتركوا فيها إحدى
الكتائب وأربعة مدافع ، بينما عادت بقية القوات إلى سواكن ، وكانت هذه
الزريبة تتحكم فى وادى هاشين ، مما يساعد على حماية الجناح الأيمن لقوات
جراهام ولخط المواصلات اللازم للعمليات المقبلة مع تىماى . وفى صبيحة يوم
١٢ مارس خرج البريطانيون فى قوة تبلغ لوائين تؤيدهما مدافع « جاردنر »
الرشاشة وذلك لبناء ثلاث زرائب ، إحداها تكفى لحماية ألفى جمل ،
والآخرين إلى جانبيها وكل منها لأجل كتيبة . وبدأ العمل عند توفريك ، على
بعد ستة أميال من الزريبة الأولى ، وقام به أحد اللوآات بينما قام الآخر بحماية
الجمال ودواب الحمل . ولقد هاجم الثوار إحدى الزرائب فى وقت العصر
وقبل أن يتم العمل ثم بدءوا فى مهاجمة الزريبة الثانية ، ولكن نيران المدافع
الرشاشة كانت قد أعدت لاستقبالهم ، واضطرتهم إلى الانسحاب^(١) . ولم
تستمر هذه المعركة فى حقيقة الأمر أكثر من عشرين دقيقة إنتهت بتكبيد الثوار
خسارة تصل إلى ألف قتيل ، بينما كانت خسارة البريطانيين جسيمة جدا فى
الجمال والخيول ودواب النقل . ولقد أثبتت هذه المعركة أهمية إستخدام المدافع
الرشاشة فى العمليات الحربية فى السودان ، وكانت هى أهم معركة يخوضها

JACKSON, H.C; Osman Digna. London. 1926. pp. 94-97.

البريطانيون في شرق السودان . ولقد تمكن الانجليز من ساء الررائب ، ولم يقم الثوار بمهاجمتها بل إتهم إضطروا إلى سحب قيادتهم من تهاى .

وحاولت القوات البريطانية الاستيلاء على تهاى فى أول إبريل ، ولكن الثوار قاوموها مقاومة ناسلة ، وإضطروها إلى الرجوع إلى ررائبها ، فأصدر جراهام أمره بوقف العمل فى إنشاء السكة الحديدية حتى يضع كل قوته فى المعركة . وفى اليوم التالى خرجت القوة البريطانية فى شكل مربع ، وصعد الجنرال جراهام فى أحد المناطيد للاستكشاف ، ولم يكن عدد الثوار كبيراً ، مما سمح لتلك القوة البريطانية (٦,٣٠٠ جندي) باحتلال القرية والسيطرة على الخور المجاور دون أن تلقى مقاومة تذكر . وتقهقر الثوار إلى داخل التلال ، وأرادوا استدراج البريطانيين وراءهم فى هذه الأرض الصعبة وإبعادهم عن قاعدة عملياتهم ولكن جراهام رأى خطورة إبتعاده كثيراً عن قاعدته . وعلى أى حال فإن جراهام قد احتل « هندوب » فى يوم ٨ إبريل حتى يهيمن منها على الطريق الذى قد يستخدمه الثوار فى الرجوع لمهاجمة سواكن نفسها .

ولقد إبتعد كل خطر عن سواكن بعد معركة توفريك واحتلال تهاى وهندوب ، وأصبح فى مقدور جراهام أن يبدأ فى تنفيذ الجزء الثانى من تعليماته ، وهو بناء الخط الحديدى فى إتجاه بربر ، فبدأ محادثاته مع رجال القبائل المخاورة لكى يكسب ودهم ومعاونتهم اللازمة لضمان سلامة الخط بعد سائه . وكان هؤلاء الأهالى فى حالة بؤس إقتصادى لا يحسدون عليه . فاقترح عليهم جراهام إعطاءهم بعض الإعانات لكى يكسبهم إلى جانب السلطات المصرية « البريطانية » . ثم اقترح على لندن بعد ذلك فى ١٢ إبريل أن يؤكد هؤلاء الأهالى أنهم يستطيعون دائماً أن يطلبوا المعونة البريطانية التى ستضمها بقاء القوات البريطانية بشكل دائم فى سواكن . ولكن اللورد ولسلى تسلم بعد ثلاثة أيام أمراً بوقف إنشاء خط السكة الحديدية . ولقد كان من الضرورى لبريطانيا أن تحتفظ بسواكن ولكن الوزارة لم تسمح لجراهام بأن يعطى مثل هذا التعهد لرحال القبائل بشكل قد يتعارض مع سياسة الحكومة البريطانية .

الفصل التاسع والعشرون

الإخلاء التام

كان السير إيفيلين بارنج قد كتب خطابا شخصيا إلى اللورد جرانفيل في أوائل شهر إبريل سنة ١٨٨٥ يطلب فيه من الحكومة البريطانية تقرير سياسة خاصة محددة في السودان ، وينصح فيه بعدم إقامة أى نوع من الحكومة في السودان في ذلك الوقت . ولقد ساعد هذا الخطاب على أن تفكر الوزارة البريطانية في المسألة السودانية في داخل محيط السياسة العامة البريطانية .

(١) - انسحاب حملة جراهام :

كان الموقف على حدود الهند ينذر بالحرب ، ولم يخف الروس نيتهم في الهجوم على أفغانستان . وإن هجوما روسيا على الهند ، مصحوبا بثورة القوات المسلحة في هذه البلاد الأخيرة ، سينتهى بلا شك إلى أن تفقد بريطانيا سيطرتها على تلك الإمبراطورية . ولذلك فقد كان من الصواب أن تتخلى بريطانيا عن مواصلة حملتها ضد الخزطوم ، وأن تعمل على سحب قواتها إلى مصر نفسها . وكان هذا هو السبب الذى دفع اللورد هارتنجتون إلى إرسال برقيته إلى اللورد ولسلى في ١٣ إبريل ، يطلب منه فيها بحث الإجراءات اللازمة لسحب القوات من السودان في أقرب وقت ممكن . وكان من الطبيعى أن يوقف تقدم القوات البريطانية الزاحفة من سواكن في نفس الوقت .

ولكن ولسلى طلب إلى حكومته أن تحيظه علما بنياتها ، وخصوصا في مسألة دنقلة ووادى حلفا وكروسكو وأسوان ، مدعيا أنه لا يعرف أى واحدة من هذه النقط الاستراتيجية ستصبح نقطة الحدود في حالة سحب جميع القوات من السودان ، وطلب الاذن بالاحتفاظ بوادى حلفا وكروسكو بصفتها نقط أمامية ، وطلب وضع لواء من الجنود كحامية في أسوان ، وأوصى بمراقبة النيل ببواخر مسلحة ومجهزة برجال من البحرية البريطانية أمام الشلال

الأول وخلفه ، وبضرورة نشر بلاغ رسمي من لندن يشرح أن الحكومة البريطانية مصممة كل التصميم على إبقاء حامياتها في مصر ، وذلك في نفس الوقت الذي يذاع فيه خبر الانسحاب ، ولضمان سلامة القوات التي ستسحب لمصر^(١) .

ولم يكن لدى ولسلي إلى الجنوب من أسوان إلا ٧,٥٠٠ جندي بريطاني محارب ، وكان من الضروري أن يحتفظ في حالة الاخلاء بـ ٢,٥٠٠ جندي على الحدود ، مما لا يوفر للامبراطورية إلا ٥,٠٠٠ جندي فقط للخدمة في الميادين الأخرى . ثم إن الانسحاب من دنقلة سيعطي هذا الإقليم للثوار ، ويضمن لهم إنضمام العباددة والقبائل الأخرى التي كانت تسكن بالقرب من الحدود ، والتي كانت لا تزال تتردد بين الولاء للمهدي وكان بقاء البريطانيين في دنقلة يهدد الثوار لدرجة ما ، ويحول بينهم وبين التوسع في ناحية الشمال ، ويشجع خصومهم على الاستمرار في مناوأتهم . وكان وجود البريطانيين في دنقلة يسهل عليهم أمر الزحف في السودان ، خصوصا إذا ما سُنحت الفرصة ، أو في حالة إختفاء المهدي من مسرح السياسة . ولذلك فإن ولسلي أوصى بالاحتفاظ بدنقلة لأنها تتفق مع « الكرامة الوطنية » البريطانية ، وتتمشى مع السياسة البريطانية في مصر ، وإن كان قد قبل جلاء قوات جراهام عن سواكن إذا لزم الأمر . وشدد في توصيته بالاحتفاظ بمديرية دنقلة لكي يمنع الثورة من الوصول لمصر ، ولكي يضمن ولاء القبائل المجاورة للحدود ، ويمنع قيام الاضطرابات والثورات المحلية المتفرقة ، التي قد تنتج عن إخلاء السودان ، وتضطر بريطانيا إلى زيادة حامياتها البريطانية في مصر ، وإلى إحتلال المدن الكبيرة في الصعيد إحتلالا عسكريا^(١) .

شرح ولسلي لحكومته أنه من وجهة النظر المالية والعسكرية وفيما يتعلق برفاهية مصر نفسها ، يجب حصر إزدياد قوى المهدي بهزيمته عند الخرطوم ،

(١) ولسلي إلى هارتنجتون في ١٤ من ابريل سنة ١٨٨٥ .

S.P. Vol, Lxxxix. Egypt. No. 13. (1885) (c. 4392). No. 29. p. 22.

(١) ولسلي إلى هارتنجتون في ١٥ من ابريل سنة ١٨٨٥ - المرجع السابق - وثيقة رقم ٣٢ ص ٢٣

وليس بمجرد إتباع سياسة دفاعية بحتة عند الحدود في أسوان أو وادى حلفا . وكانت معظم الاستعدادات لهذا الزحف قد تمت ، ومعظم المصاريف اللازمة قد أنفقت بالفعل . وأرسل ولسلى من مصر بهذا التحذير إلى لندن : « إذا تركنا دنقلة فإن أحوال هذه المنطقة ستصبح مماثلة لأحوال الخرطوم الحاضرة . سيكون هذا هو ما جلبناه على حليفنا الخديو في إحدى مديرياته الرئيسية ، وكل ما جلبناه على هذه المديرية نفسها . لقد وجدناها في حالة سلم وأمن - نسبيا - وسنتركها فريسة للنهب والقتل » (٢) .

ولكن حكومة لندن لم تكن تفكر إلا في تجميع جميع الموارد العسكرية للامبراطورية ووضعها في خدمة استعمارها في الهند . وكانت ترغب في أن تتحاشى كل عمل قد يؤدي حتى إلى رد فعل معاد ، مثل تنظيم أسطول من السفن الصغيرة على النيل ، أو بناء خط السكة الحديدية في وادى حلفا . وبطبيعة الحال كانت حكومة لندن تحتفظ لنفسها بكل حرية للعمل في المستقبل . أما فيما يخص سواكن فإن البرقية التالية تلخص موقف هذه الحكومة تلخيصا عاما : « يجب وقف مد خط السكة الحديدية من سواكن إلى بربر مع وقف العمليات الفعلية على النيل ولكن نظراً لضرورة الاحتفاظ بسواكن في الوقت الحاضر فقد يكون من الضروري إحتلال محطة أو محطات قريبة منها ، ويجب إستشارة السلطات العسكرية في هذا الشأن ، وكذلك في أمر إختيار نقطة معينة تصبح نهاية خط السكة الحديدية . وستبحث فيما بعد مسألة الخط الحديدى الذى سيبنى في المستقبل . وستحتفظ الحكومة بحماياتها في مصر للدفاع عن الحدود (١) » . وهكذا نرى أو وزارة جلادستون قد عادت وقررت الانسحاب من السودان وتحديد الحدود الجنوبية لمصر عند خط ستقف عنده لمدة إثني عشر عاما . وفى يوم ٢١ من أبريل سنة ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية رسميا فى كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات أنه ليس لديها أى نية

(٢) ولسلى إلى هارتنجتون فى ١٦ من أبريل سنة ١٨٨٥ - المرجع السابق - وثيقة رقم ٥٢ ص ٢٥

(١) هارتنجتون الى ولسلى فى ٢٠ من أبريل سنة ١٨٨٥ - المرجع السابق - وثيقة رقم ٤٠ ص ٢٥

للزحف على الخرطوم أو للقيام بأية عملية هجومية أخرى في السودان وأن اللورد ولسلى قد تسلم الأوامر الخاصة بذلك في أسرع وقت ممكن

ودهب ولسلى إلى سواكن لدراسة الحالة ، وحاول الاحتفاظ بقواته في دنقلة إلى أطول وقت ممكن . وكان الجنرال جراهام يطالب من سواكن بضرورة السماح له بالقضاء على قوات عثمان دقنه قبل إنسحاب حملته من شرق السودان . ولقد تلقى الجنرال بولر Buller الذى خلف ولسلى في قيادة قوات دنقلة بعد سفره إلى سواكن ، في ترحيل الجنود للشمال ، وإنتهزت السلطات البريطانية هذا التلكؤ وإدعت أن النية كانت متجهة إلى الاحتفاظ باحتلال دنقلة . وكان السير إيفيلين بارنج يتفق في هذه المسألة مع الجنرال تشالز ويلسون والميجر كتشنر ، فادعى أن إخلاء دنقلة لن يوفر إلا عددا بسيطاً من الجنود البريطانيين ، وذلك بسبب ضرورة الاحتفاظ بقوة للدفاع عن الحدود بشكل دائم ، وبسبب ضرورة زيادة عدد جنود الحاميات البريطانية في مصر . وأشار إلى أن التقارير الآتية من الصعيد مثيرة للقلق ، وطلب إلى حكومة لندن أن تعيد النظر في هذا الجزء الخاص من سياستها ، وأوصاها بترك القوات البريطانية في دنقلة لمدة ستة أشهر أو حتى إلى نهاية العام . ولقد عزز السير إيفيلين بارنج فكرة ويلسون الخاصة باعطاء إقليم دنقلة لعبد القادر حلمى باشا والإسراع في تنظيم قوات من الجنود السود وسحب القوات المصرية منه في أقرب وقت ممكن^(١) . وهكذا كانت هذه الفكرة تهدف إلى إخراج الجنود المصريين ، وإبداهم بجنود سودانيين ، تحت إمرة عبد القادر حلمى الذى سيحكم هذا الاقليم باسم الخديو ، ولكن تحت الرقابة المباشرة للسلطات البريطانية في القاهرة ، فكرة في ثوب جديد ، وإن كانت تدور في رأس السلطات البريطانية في القاهرة منذ زمن .

وعلى أى حال فإن أمر جلاء قوات جراهام عن سواكن قد أصبح مقررأ ، وترك معظم الجنود البريطانيين هذا الميناء قبل نهاية شهر مايو تاركين فيها الوحدات الهندية . وهكذا تركت الحملة البريطانية الثانية في شرق السودان

هذا الاقليم بعد أن بلغت تكاليفها أكثر من ٧٥٠ ألف جنيه إسترليني أنفقت دون الحصول على أية نتيجة ، وكان البريطانيون قد نجحوا في قتل بضعة مئات من الثوار في هذا الاقليم ، ولكنهم لم ينجحوا في القضاء على قوات عثمان دقنه ، وظل الطريق إلى بربر مقطوعا ومقفلا ، وأوقف العمل في إنشاء الخط الحديدي . ولقد عاد عثمان دقنه إلى تمای وبعد أن ترك حامية صغيرة على هاشين رجع إلى كسلا قرب نهاية العام ، وأصبح يسيطر على كل السودان الشرقى ، فيما عدا ميناء سواكن .

(٢) - اخلاء دنقلة :

بينما كان اللورد ولسلى فى سواكن طلبت وزارة الخارجية البريطانية :- وهى التى كانت ترغب دائما فى الاحتفاظ بالجزء الذى تم إنشاؤه من السكة الحديدية من سواكن لعملية أخرى مقبلة - من السير إيفيلين بارنج أن يسأل حكومة القاهرة عن « إمكان إقامة إدارة فى جزء من مديرية دنقلة » (١) . ولكن بارنج لم يكن يرغب فى إدخال مصر فى هذه المسألة بطريق مباشر ، فذكر أن أمله فى إنشاء إدارة ثابتة الأركان فى هذه المنطقة ضعيفا ، مادامت الحكومة البريطانية ترفض ترك القوات اللازمة فيها ريثما يتم إنشاء قوات وطنية تقوم بالدفاع عن هذه الإدارة وأصر السير إيفيلين بارنج على أن مسألة إقامة إدارة فى منطقة دنقلة هى مسألة عسكرية ، أى أنه كان يسعى إلى ترك هذه المنطقة تحت سلطة القوات العسكرية البريطانية حتى يبعد احتمال العود بها إلى مصر أو حتى الاستعانة باحدى الشخصيات المصرية فى هذا المشروع ، مالم تكن هذه الشخصية ستارا تعمل تحت إمرة السلطات العسكرية البريطانية المباشرة ، وبطريقة مستقلة عن الحكومة الخديوية فى مصر نفسها . ولقد أظهر ولسلى أنه يمكن الاحتفاظ بمديرية دنقلة عن طريق مد السكة الحديدية حتى حنك ، وإقامة قوة عسكرية بريطانية فيها مؤيدة بقوات مصرية فى وادى حلفا ، وتعتمد على أربع بواخر مسلحة فى النيل ، ووحدات من الجنود السود .

ثم تشاور السير إيفيلين بارنج مع نوبار وعبد القادر حلمي والكولونيل واطسون ثم كتب إلى وزارة الخارجية البريطانية « إننا متفقون في الرأي على أن محاولة إقامة حكومة في دنقلة ستكون عديمة القيمة في حالة ما إذا جلبت القوات البريطانية في الحال » . وأشار إلى أن السلطات المصرية لم تكن قد وافقت على قرار انجلترا الخاص بسحب قواتها من دنقلة . ذلك أن نوبار باشا كان قد طلب من السير إيفيلين بارنج أن يرسل نداء أخيراً باسم الحكومة المصرية إلى الحكومة البريطانية ، وذلك لكي تؤجل جلاء القوات البريطانية عن دنقلة لمدة ستة أشهر ، وأن تترك لها بهذه الطريقة الوقت اللازم لإقامة حكومة محلية . وكان نوبار باشا يخشى من أن يؤثر جلاء القوات البريطانية عن دنقلة في الحالة في مصر نفسها ، وخصوصاً في مديريات الصعيد . وكان يعرف أنه سيضطرب في حالة اضطراب الأمن والنظام إلى أن يستنجد بالحكومة البريطانية .

ولكن وزارة حزب الأحرار كانت تعيش آخر أيامها في الحكم فأصدرت أمرها باخلاء دنقلة . ثم جاءت وزارة المحافظين وأعلنت أن أحداً لن يتحدث عن الجلاء عن مصر قبل أن تقوم بريطانيا بالمهمة الموكول بها إليها هناك . وأراد اللورد ولسلي الاستفادة من وصول المحافظين إلى الحكم للاحتفاظ باحتلال مديرية دنقلة ، بل وبرسم سياسة الهجوم على الخرطوم من جديد . فذكر في ٢٧ يونيو أنه ليست هناك قوة حدود تستطيع وقف المهدي خارج حدود مصر ، وأن على بريطانيا أن تقضي على المهدي إذا كانت لا تريد أن يقضي هو على قوتها في مصر . وكان يرى أن الزحف في وقت الخريف على الخرطوم وإذابة قوات المهديين طعم الهزيمة في بلادهم ، سيعمل على تقصير عمر إمبراطوريتهم . وكانت هذه العملية بسيطة ونتيجتها مضمونة في رأى ولسلي^(١) .

ولكن الوزارة البريطانية الجديدة لم تشارك ولسلي في قبول هذه الفكرة ، وإرسال حملة ضد الخرطوم ، ولكنها أظهرت رغبتها في الاحتفاظ بمديرية دنقلة

(١) ولسلي إلى وزير الحربية في ٢٧ من يونيو سنة ١٨٨٥

S.P. Vol, XLVI (84-85). ARMY. (c. 4472). No. 3. pp. 3-4.

واستمرار إحتلالها ، فطلبت من ولسلى إبقاء جنوده هناك وإرسال تقرير عن القوات اللازمة لمثل هذا الإحتلال . ولكن بولر كتب من الحدود يظهر خوفه من عدم تمكنه من العثور على القمح والمواد الغذائية للجنود فى دنقلة ، وطلب السماح له بالانسحاب إلى عكاشة والعودة إلى إحتلال دنقلة بعد وصول التموينات اللازمة . وكان إعادة إحتلال دنقلة أمراً سهلاً ولكنه كان يتطلب حملة جديدة على أى حال . ولذلك فإن ولسلى قد إقترح إرسال كتائب جديدة لإحتلال دنقلة ، تأخذ مكان الكتائب الموجودة فيها والتي ستحضر إلى مصر للراحة . ولكن الجنرال بولر أشار إلى عدم إمكان الإحتفاظ بدنقلة بالجنود الوطنيين الموجودين هناك ، مما إضطر وزارة المحافظين إلى تقرير وتأكيد أمر الانسحاب ، الذى أعطته الوزارة السابقة لها . وأصبح من الضرورى أن يستمر هذا الانسحاب إلى النقطة التى يحكم اللورد ولسلى بأنها الأصلح للدفاع عن مصر . ولكن حكومة لندن رفضت التخلي عن خط السكة الحديدية ، وأظهرت رغبتها فى مده .

وهكذا نرى أن آخر القوات البريطانية فى دنقلة قد أخلتها فى يوم ٥ من يوليو سنة ١٨٨٥ ، وعادت بكل ما إستطاعت أن تعود به من سفن و تموين . وتمت هذه الخطة الخاصة بالتقهقر طبقاً لترتيبات الحكومة البريطانية حتى المواقع الدفاعية القريبة من السكة الحديدية عند وادى حلفا . وكان على اللورد ولسلى نفسه أن يترك مصر إلى إنجلترا .

ولقد إنتشرت الأخبار فى منتصف شهر يوليو عن موت الإمام المهدي ، ثم تأكدت ، وخلفه عبد الله التعايشى ، وكان مشهوراً بنشاطه ، ورأى البريطانيون أنه سيتمكن من المحافظة على الدولة المهدية . وكانت فرصة موت الإمام المهدي تشجع بريطانيا على التفكير فى معارضة الهجوم . ولكن جلاء قواتها عن السودان من ناحية ، والخوف من مهاجمة الثورة من ناحية أخرى ، أجبرا بريطانيا على التريث .

(٣) - فقد كسلا :

بقيت تسوية مسألة الحاميات المصرية الموجودة بين مصوع والخرطوم ،
بعد جلاء القوات البريطانية عن سواكن وعن دنقلة .

وكانت الحكومة البريطانية قد وقعت في بداية شهر يونيو سنة ١٨٨٤ على
معاهدة مع ملك الحبشة تسمح له فيها بحرية المرور من مصوع ، وتعطيه إقليم
بوغوص ، ولقد وعد ملك الحبشة في نظير ذلك بنجدة الحاميات المصرية
الموجودة في إقليم كسلا وإنقاذها^(١) . وكانت الأوامر التي أصدرتها سلطات
القاهرة لقائد الحدود الحبشية مطابقة للمعاهدة ، فكان على المصريين قبل ترك
معسكراتهم أن يسلموا الأبنية الحكومية للأحباش ، أو ينسفوها في حالة عدم
وجود قوات حبشية ، منعا من وقوعها في أيدي الثوار . وكانت سلطات
القاهرة تخشى من أن يقوم عدد من جنودها ، وخصوصا من كان منهم من أبناء
الإقليم أو من المتزوجين بنساء من الإقليم ، برفض الانسحاب أو رفض إعطاء
أسلحتهم للأحباش ، فاختارت ماسون بك - وكيل محافظة مصوع - وأعطته
كل السلطات اللازمة لإغراء الجنود على الانسحاب ، وتنفيذ الأمر الخاص
بتسليم أسلحتهم للأحباش ، حتى ولو إقتضى الأمر الاتفاق مع رؤساء الأحباش
بهذا الخصوص^(٢) .

ولقد أظهر يوحنا الرابع ملك الحبشة رغبته في خلال شهر نوفمبر في إرسال
حملة كسلا ، وفي إنقاذ القلابات ، وطلب حضور أحد الضباط المصريين
للتفاوض معه ، وجاءت الأخبار تدل على أن حامية كسلا قد أصبحت في
موقف يأس ، ورغمما عن ذلك فإن ملك الحبشة لم يفعل أى شيء أكثر من
إعلان نيته لانقاذ هذه الحاميات ، ولكنه بقي ساكنا منتظرا سير الحوادث
وتطورها في السودان .

وسقطت الخرطوم كما نعرف في يوم ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ في أيدي الثوار ،

(١) أنظر الفصل الثانى والثلاثون . ص ٥١٤ - ٥١٨ .

F.O. 141/194. No. 708.

(٢) المبرتون إلى جرانفيل في ١٦ من يوليو سنة ١٨٨٤ .

وفي أول فبراير حضرت السفن الإيطالية محملة بالجنود أمام مصوع . ولقد اعتقد الكولونيل شير مسيد ، حاكم سواحل البحر الأحمر ، أن الاحتلال الإيطالي لمصوع سيعطى فرصا جديدة لكل من العرب والأقباش في شرق السودان ، ولكن السير إيفيلين بارنج أبلغه بأن جزءاً من قوات ولسلي قد تصل إلى سواكن ، ولكن ليست هناك أى حملة مصرية أو إنجليزية ذاهبة إلى كسلا ، التي كان على حاميتها أن تقرر الخروج والسير صوب البحر الأحمر أو مفاوضة المهديين .

ثم بدأ تموين كسلا في النقصان وحاول بعض الانجليز الاستفادة من وجود الإيطاليين في مصوع لإنقاذ حامية كسلا ، ولكنها لم تكن سياسة رشيدة أو في صالح إنجلترا . وعلى أى حال ، فقد تمكنت حامية أماديي من الانسحاب ، وسافر بعض جنودها إلى السويس وصار رفت الباقيين محليا ، وتم إخلاء القلابات في ظروف حسنة ، إذ أن الصاغ سعد أفندي قد تمكن بالخروج بجنوده وأحضر معه ألف شخص من الأهالي ، علاوة على النساء والأطفال ، وإتجه بهم صوب البحر . ولكن النفوس كانت قلقة بالنسبة لما يحدث في كسلا .

ولقد اقترح شير مسيد إعطاء مساعدات للحبشة ، تشجيعاً لها على إنقاذ حامية كسلا ، وأوصى باعطائها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه وكمية من الأسلحة لحضنها على القيام بهذه العملية^(١) . ثم وصل ماركو بولو بك ، وكيل محافظة مصوع ، في يوم ١١ أغسطس إلى سمره لكي يطلب من الرأس علولا لجددة حامية كسلا طبقاً للمعاهدة المعقودة في ٤ يوليو سنة ١٨٨٤ مع مصر وإنجلترا ، وذكر له أن الحكومة الخديوية مستعدة لإعطائه أى مساعدة يطلبها في هذا السبيل ، ثم أعطاه مبلغاً من المال ، وطلب من عزت بك محافظ مصوع إرسال ألف بندقية رمنجتون و ٤٠,٠٠٠ ريال للرأس الحبشي^(٢) ولكن ما أن وصل هذا الموظف

(١) ابجرتون إلى سالسبري في ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٥ F.O. 141/221. Tél, No. 376.

(٢) خطاب ماركو بولو بك إلى الكولونيل شير مسيد - أسمره في ١٢ أغسطس ١٨٨٥ ملحق بتقرير

F.O. 141/215 No. 621.

ابجرتون إلى سالسبري في أول سبتمبر سنة ١٨٨٥

إلى سواكن حتى أعلن سقوط كسلا في أيدي الثوار .

وكان الأهالي قد أتوا في أثناء فترة الحصار على مالدبيهم من مواد التموين ومن الحيوانات ، حتى الكلاب ، وأكلوا العشب في الأيام الأخيرة . ثم وصل بعض مشايخ من الخرطوم وأخذوا يتفاوضون مع المدير ولقد قطع المدير هذه المفاوضات نتيجة وصول أخبار عن قرب وصول الرأس علولا . ولكن سرعان ما إنتشرت أخبار إبتعاد الأحباش عن كسلا ، فاضطر المدير إلى تسليم المدينة للثوار .

ودخل عثمان دقنه مدينة كسلا وحيته المدفعية بوصفه الحاكم العام وقائد قوات الثوار في شرق السودان . ولكنه ترك المدينة بعد أيام على رأس رجاله متجها صوب كوفيت حيث وقعت موقعة حاسمة بينهم وبين الأحباش . وأخبار هذه الموقعة وتفصيلاتها غير ثابتة ومتضاربة . والحقيقة هي أن الخسارة كانت فادحة على الطرفين ، ولكن المعركة قد إنتهت على أى حال برجوع الرأس علولا إلى أسمره ، وهكذا أصبح شرق السودان كله تحت سيطرة عثمان دقنه^(١) .

وهكذا انتهت صفحة خاصة من تاريخ السودان الذى أصبح مهديا بينما ظلت مصر - رغم كونها جزءا لا يتجزأ من الإمبراطورية العثمانية - تثن تحت الاحتلال البريطانى وستكون المهدية هى الحجة الأولى التى ستندرع بها إنجلترا أمام الدول العظمى لتبرير مد إقامة حامياتها على ضفاف النيل . ولكن وجود البريطانيين فى مصر كان لا يستند إلى أى سند قانونى وكان يتعارض مع مبدأ سلامة أراضي الدولة العثمانية ، ومع المعاهدات الدولية التى كفلته . وأخيراً فإن وصول المحافظين إلى الحكم مع اللورد سالسبرى فى يونيو سنة ١٨٨٥ لم يغير شيئا من عناصر السياسة البريطانية فى السودان ، فواصلوا إدعاءاتهم كسابقيهم من رجال حزب الأحرار بأنهم يدافعون عن إمبراطورية السلطان المهددة .

(١) مذكرة شرمسيد ملحقة بتقرير ايجرتون الى سالسبرى فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٨٨٥

ولكنهم سيسعون إلى الحصول على إعتراف رسمي من الدول باقامتهم في مصر ،
وبدخول السودان في منطقة نفوذهم ، وهي صفحة أخرى من تاريخ السودان
وتاريخ مصر الافريقية .

تم بحمد الله

ثبت المصادر والمراجع

اولا - المصادر

- ١ - محفوظات وزارة الخارجية البريطانية F. O.
٢ - محفوظات وزارة الحربية البريطانية W. O.
٣ - محفوظات الأميرالية البريطانية .
وكلها موجودة في دار المحفوظات العامة في لندن .
٤ - محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية A. E.
٥ - محفوظات وزارة فرنسا فيما وراء البحار (المستعمرات) F. O. M.
٦ - محفوظات وزارة إفريقية الإيطالية (المستعمرات سابقا) A. I.
٧ - المحفوظات التاريخية المصرية - عابدين .

ثانيا - المطبوعات الرسمية

- S. P. State papers. (C.....)
الكتب الزرقاء الانجليزية .
الكتب الخضراء الإيطالية .
محاضر مجلس النواب الإيطالي .
الكتب الصفراء الفرنسية .

ثالثا - كتب مراجع هامة عن السودان

- HILL, R. L. ; A Bibliography of the Anglo-Egyptian Sudan from the earliest times to 1937. London, 1939.
IBRAHIM HILMY (Prince) ; The literature of Egypt and the Soudan from the earliest times to the year 1885 inclusive. London, 1886-1888. (2 Vols).
MAUNIER, René; Bibliographie économique, juridique, et sociale de l'Egypte moderne (1798-1916). Le Cairo, 1918.

رابعا - بعض المراجع العامة

- إبراهيم فوزى : السودان بين يدي غردون وكتشنر . جزءان .
(١٣١٩ هـ)

- أحمد عرابي : كشف الستار عن سر الأسرار .. الجزء الأول (١٩٣٢)
- إسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ثلاث أجزاء (١٣١٢ هـ)
- أمين سامي : تقويم النيل . الجزء الثالث . في ثلاث مجلدات (١٩٣٦)
- بنولا بك : كتاب مصر والجغرافيا .. تعريب أحمد زكي (١٨٩٢)
- توفيق أحمد البكري : مهدي الله . (١٩٤٤)
- جبرائيل حداد : تاريخ الحرب السودانية (١٨٨٨) .
- د . جلال يحيى : الثورة المهديّة وأصول السياسة البريطانية في السودان .
- د . جلال يحيى : النهضة (المكتبة التاريخية) ١٩٥٩ .
- د . جلال يحيى : التنافس الدولي في بلاد الصومال .
- د . جلال يحيى : القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
- د . جلال يحيى : التنافس الدولي في شرق إفريقيا .
- د . جلال يحيى : القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .
- د . جلال يحيى : العلاقات المصرية الصومالية .
- سعد الدين الزبير : القاهرة ، المكتبة الإفريقية ، ١٩٦٠ .
- عبد الرحمن الرافعي : الزبير رجل السودان (١٩٥٢) .
- عصر محمد علي : عصر محمد علي .
- عصر إسماعيل (جزءان) .
- الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزي
- مصر والسودان في أوائل عهد الإحتلال .
- عمر طوسون : بطولة الأورطة السودانية المصرية في حرب المكسيك (١٩٣٣) .
- الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم (١٩٣٦) .
- تاريخ مديرية خط الإستواء المصرية من فتحها إلى ضياعها (١٨٦٩ - ١٨٨٩) ثلاث أجزاء (١٩٣٧) .
- محمد أحمد الجابري : في شأن الله أو تاريخ السودان كما يرويه أهله . ١٩٤٧ .
- د . محمد صبري : مصر في إفريقيا الشرقية - هرر ، زيلع وبربرة . ١٩٣٩ .
- الامبراطورية السودانية في القرن التاسع عشر . ١٩٤٨ .
- د . محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان . ١٩٤٧ .

مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية في
القرن التاسع عشر (١٨٢٠ - ١٨٩٩) - القاهرة ،
دار المعارف ، ١٩٥٨ .

: أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه . ١٩٤٧ .
: البحر الزاخر في تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر
(١٣١٢ هـ) .

: السودان في قرن ١٨١٩ - ١٩١٩ . (١٩٤٧) .
: تاريخ السودان الحديث وجغرافيته . ثلاثة أجزاء
(١٩٠٣) .

محمود الخفيف

محمود فهمى

مكى شبيكه

نعوم شقير

خامسا - بعض المراجع الأوربية

- ALFORD, HENRY S.L. and SWCRD, W. Dennistoun, the Egyptian Soudan, its loss and recovery. London, 1898.
- ALLEN, B. M. Gordon and the Sudan. London, 1931.
- ALTIMARE, Arnaldo Nicoletti, Da Assab a Cassala. (Riv. Mil. ital) Roma, 1895.
- BIOVES, Achille, Français et Anglais en Egypte 1881-1882. Paris, 1910.
- BLUNT, W. S., Secret history of the British occupation of Egypt. London, 1907.
- BONOLA, F., Les Explorations Italiennes dans les pays des Somalis. (Bull. de ... Géographie). Le Caire, 1896.
- BORELLI, Octave Bey, Le chute de khartoum, 26 Janvier 1885. Paris, 1893.
- BORELLI, Octave Bey, Choses politiques d'Egypte. 1883-1895. Paris, (s.d).
- BRITISH Somaliland and Socotra. London, 1920.
- BURNS, Elinor, British Imperialism in Egypt. London, 1928.
- BURTON, Cap. Sir Richard F., First footsteps in East Africa, or an exploration of Harrar. London, 1894. (2 Vols).
- CAGNASSI, E., I nostri erroni, tredici anni in Eritrea. Torine, 1898.
- CAROSELLI, Francesco Saverio, Ferro e fuoco in Somalia. Roma, 1931.
- CECCHI, Antonio, Spedizione italiano nell'Africa Equatoriale de Zeila alle frontiere del Caffa. Roma, 1886-87. (3 Vols).
- CESARI, Cesari, Come e perche andemmo a Massaua. Torino, 1888.
- CHIALA, Luigi, Da Assab al Mareb, storia documentata sulla politica italiana nell'Eritrea. Roma, 1891.
- CHIESI, Gustavo, La colonizzazione Europa nell'Est Africa. Roma, 1909.
- CHURCHILL, Winston S., The River War. London, 1949.
- COLVIN, Sir Auckland, The making of modern Egypt. London, 1906.

- CONFERENZA MESSEDADGLIA, «L'Esploratore». Milano, 1885.
- CRABITES, P., Gordon, the Sudan and slavery. London, 1931.
- CROMER, Modern Egypt. London, 1908. (2. Vols).
- DECHAMPS, Hubert, Côte des Somalis. Paris, 1948.
- DELEBECQUE, Jacques, Gordon et le drame de Khartoum. Paris, 1935.
- DELLA VEDOVA G., La spedizione Bianchi. (Bull. Soc. Géo. ital).
Roma, 1885.
- DE RIVOIRE, Denis, Les Français à Obock. Paris, 1904.
- DRAKE BROCKMAN, Ralf E., British Somaliland. London, 1912.
- DUJARRIC, Gaston, L'Etat Mahdiste du Soudan. Paris, 1901.
- DYE, Afrique Française. (Bull. Com. Afr. Fr.) Janv. 1903.
- ESME, Jean d', La côte française de Somalis. (La Domaine Coloniale Française. Vol. VIII.) Paris, 1930.
- FERRAND, Gabriel, Les Somalis. Paris, 1913.
- FITZMAURICE, Lord Edmond, The life of Granville, 1815-1892. London, 1950. (2 Vols.).
- FULLER, F. W., Egypt and the hinterland, London, 1903.
- GAIBI, A., Manuale di storia politico-militare delle colonie italiane.
Roma, 1928.
- GAFFAREL, Paul, Note expansion coloniale en Afrique, de 1870 à nos
Jours. Paris, 1918.
- GEORGES-BARTHELEMY, Les colonies Françaises. 1928.
- GHICA, N. D., Cinq mois au pays des Somalis. Geneva, 1898.
- GIANNI, Angelo, Italia e Inghilterra alle porte del Sudan, La Spedizione
di Massaua 1885. Pisa, 1940.
- GLEICHEN, (Lieut.-col. Count.) Ed., The Anglo-Egyptian Soudan.
London H.M.S.O., 1950. (2 Vols).
- GORDON, Journal, siège de Khartoum. Paris, 1886.
- GUILLOTEAUX, Eriqne, Madagascar et la côte des Somalis. Paris, 1922.
- HOLYNSKI, Alexandre, Nubar Pacha devant l'histoire. Paris, 1885.
- JACKSON, H. C., Osman Digna. London, 1926.
- JARDINE, Douglas J., The Mad Mullah of Somaliland. London, 1923.
- JAMES, F. L., The unknown horn of Africa. London, 1888.

- KAMMERER, A., La Mer Rouge à travers les ages. (Revue de Paris). 1er Mars, 1925.
- LA JONQUIERE, C. de, Les italiens en Erythrée, Quinze ans de politique coloniale. Paris, 1896.
- LE ROUX, Hugues, Ménelik et nous, les carrefour d'Aden. Paris, 1901.
- MACMICHAEL, Sir Harold, The Anglo-Egyptian soudan. London, 1934.
- MACMICHAEL, Sir Harold, The Sudan. London, 1954.
- MONTEGAZZA, Vico, Da Massaua à Saati. Milano, 1888.
- Martineau, alfred, La cote des Somalis. (Hist. Col. Fr. Tome IV.). Paris, 1931.
- Melli, B., La colonia eritrea della Sua origine al 1 maggio 1899. Torino, 1899.
- MESSEDAGLIA, G. B., L'Italia in Egitto. (La Riforma). 30 Janv. 1887.
- MILNER, Viscount, England in Egypt. London, 1904.
- Ministere de La France d'Outre-Mer, La Cote Française des Somalis. Paris. 1950.
- MINISTERO DEGLI AFFARI ESTERI, Beilul, Zula, Massaua Sudan. Roma, 1885.
- MINISTERO DEGLI AFFARI ESTERI, Motizie sulla provincie egiziane del Sudan, Mar Rosso ed Equatoria. Roma, 1885.
- MINISTERO DEL A GUERRA, Commando del Capo di Stato Maggiore, Ufficio storico, Somalia. Roma, 1938.
- MINISTERO DELLA GUERRA, Storia militare della colonia Eritrea. Rome, 1935.
- MORLEY, Sir John, The life of William Ewart Gladstone. London, 1903. (3 Vols).
- PAIOLA, Ulderigo, La spedizione italiana nel Mar Rosso. (Rivista Militare italiana). Roma, Juin, 1885.
- PENVAZZI, Luigi, Dal Po ai due Nili, Massaua, Keren, Cassala, Ghedaref, Kartum, Suakin. Modena, 1887. (2 Vols).
- REVOIL, La vallée du Darror, Voyage au pays des Somalis. 1882.
- SABRY, M., Les Soudan Egyptien, 1821-1898. Ec Caire, 1947.
- SOLEILLET, Paul., Voyage en Ethiopie, Janv. 1882-Oct. 1884. Rouen, 1886.

- SOLEILLET, Paul., Obock, Le Choa et le Kaffa. Paris, 1885.
- THEOBALD, A. B., The Mahdiya, a history of the Anglo-Egyptian Soudan 1881-1899. London, 1951.
- WILSON, Sir Charles, From Korti to Khartoum. Edinburgh, 1886.
- WINGATE, Francis R., Madiisme and the Egyptian Soudan. London, 1891.
- WOOD, Evelyn, From midshipman to field-marshal. London, 1906. (2 Vols).
- ZAGHI, Carlo, L' ultima spedizione africana di G. Bianchi. Milano, 1930.
- ZAGHI, Carlo, Le origini della colonia Eritrea. Bologna, 1934.
- ZAGHI, Carlo, Nuovi documenti sul massacro della spedizione Bianchi. 1936.
- ZAGHI, Carlo, Italia, Francia e Inghilterra nel Mar Rosso dal 1880. al 1888, in una memoria inedita di C. Nerazzini a F. Crispi. in (Annali dell' Africa Italiana) 1940. Vol. I V, pp. 379-400.
- ZETLAND, The Marquess of, Lord Cromer. London, 1931.

محتويات الكتاب

٥ مقدمة
١١ تمهيد

القسم الأول

مصر وإفريقية

٢٩ الباب الأول - مصر في وادي النيل
٢٩ الفصل الأول : الدولة الحديثة والسودان :
٢٩ ١ - أسباب الفتح
٣٢ ٢ - الحملات الحربية
٣٥ ٣ - الإدارة
٤١ الفصل الثاني : التطور والأطماع والسيادة :
٤١ ١ - التطور
٤٦ ٢ - الأطماع
٥١ ٣ - السيادة
٥٥ الفصل الثالث : بحر الغزال ودارفور :
٥٥ ١ - إسماعيل والقضاء على تجارة الرقيق
٥٩ ٢ - ضم بحر الغزال
٦٠ ٣ - فتح دارفور
٦٧ الفصل الرابع : خط الاستواء :
٦٧ ١ - حملة السير صامويل بيكر
٦٩ ٢ - نتائج الحملة
٧٢ ٣ - إدارة غردون للمديرية
٧٧ الباب الثاني - القواعد والمراكز الاستعمارية
٧٧ الفصل الخامس : التنافس الانجليزى - الفرنسى :

٧٨	١ - فرنسا وإستيلاء بريطانيا على عدن
٨١	٢ - بعثة روشيه ديريكور
٨٨	٣ - زولا ومعاهدة رسل
٩٧	الفصل السادس : فرنسا وشراء أوبوك :
٩٧	١ - شراء أوبوك
١٠١	٢ - رد الفعل
١٠٤	٣ - عدم تصرف الحكومة الفرنسية
١٠٩	الفصل السابع : إيطاليا وشراء عصب :
١٠٩	١ - المحاولات الإيطالية الأولى
١١٤	٢ - شراء عصب
١١٧	٣ - رد الفعل المصري
١٢١	الباب الثالث - مصر في شرق المربقة
١٢١	الفصل الثامن : مصر وبربرة
١٢١	١ - مصر والسواحل الشرقية
١٢٦	٢ - إنضمام بربرة إلى الامبراطورية
١٢٩	٣ - المشروعات الإنشائية في بربرة
١٣٥	الفصل التاسع : زيلع وتاجورة :
١٣٥	١ - القاعدة
١٣٩	٢ - الإدارة
١٤٢	٣ - المشروعات الإنشائية
١٤٧	الفصل العاشر : هرر :
١٤٧	١ - الوصول إلى هرر
١٥١	٢ - الإدارة الجديدة
١٥٤	٣ - المشروعات الإنشائية

القسم الثانى

التدخل الأوروبى وثورات وادى النيل

الباب الرابع - التدخل البريطانى ١٦١

الفصل الحادى عشر : حملة الجوبا ١٦١

١ - المشروع المصرى ١٦٢

٢ - الحملة المصرية ١٦٥

٣ - تدخل إنجلترا ١٦٨

٤ - انسحاب المصريين ١٧٢

الفصل الثانى عشر : الاتفاقية المصرية - الانجليزية سنة ١٨٧٧ : ١٧٧

١ - مصر تطالب بقسمايو ١٧٧

٢ - الاتفاقية ونصوصها ١٧٩

٣ - نتائج الاتفاقية ١٨٣

الفصل الثالث عشر - إدارة غردون : ١٨٩

١ - غردون والمصالح البريطانية ١٨٩

٢ - غردون وتجارة الرقيق ١٩١

٣ - غردون والصومال ١٩٥

٤ - غردون وإدارة السودان ١٩٩

الباب الخامس - النشاط الايطالى حول عصب ٢٠٩

الفصل الرابع عشر : الايطاليون وعصب ١٨٧٩ - ١٨٨٠ : ٢٠٩

١ - بعثة كارلو دى أميزاجا ٢٠٩

٢ - دفاع مصر عن حقوقها ٢١٨

٣ - القوميسيير الايطالى فى عصب ٢٢٦

الفصل الخامس عشر : يبلول ورهيفة : ٢٣٥

١ - مقتل بعثة جيوليتى ٢٣٦

٢٣٨	٢ - السفن الحربية في بيلول
٢٤٢	٣ - التحقيق
٢٤٥	٤ - حادثة رهينة
٢٥٠	٥ - الحق والقوة
٢٥٥	الفصل السادس عشر : مستعمرة التاج :
٢٥٥	١ - التعاون بين السلطات المحلية
٢٥٩	٢ - موقف مصر وتركيا
٢٦٣	٣ - حقوق السيادة
٢٦٧	٤ - إصرار مصر على حقوقها
٢٧٢	٥ - المؤسسة الحكومية
٢٧٥	الباب السادس - ثورات وادي النيل
٢٧٥	الفصل السابع عشر : الثورة العراقية :
٢٧٦	١ - ضرورة الإصلاح
٢٨١	٢ - القوى في الميدان
٢٨٤	٣ - روح الثورة
٢٩٠	٤ - الانقسام
٢٩٧	الفصل الثامن عشر : الاحتلال البريطاني :
٢٩٧	١ - بداية العملية
٣٠٠	٢ - الذرائع
٣٠٢	٣ - الخداع والحرب
٣٠٧	الفصل التاسع عشر : الثورة المهدية :
٣٠٧	١ - المهدي والمهدية
٣١١	٢ - إعلان الثورة
٣١٣	٣ - الثورة في عام ١٨٨٢
٣١٦	٤ - حصار الأبيض والعلاقات مع عراي

القسم الثالث

بريطانيا وإخلاء السودان

٣٢٣ الباب السابع - بريطانيا وسياسة عدم التدخل
٣٢٣ الفصل العشرون : حكومة الاحتلال والثورة المهدية :
٣٢٣	١ - إرسال الامدادات للسودان في آخر سنة ١٨٨٢
٣٢٥	٢ - آخر عمليات عبد القادر حلمي
٣٢٧	٣ - سقوط الأبيض
٣٢٩	٤ - بعثة الكولونيل ستيوارت في السودان
٣٣٢	٥ - « نصائح » وزارة الخارجية البريطانية لمصر
٣٣٥ الفصل الحادي والعشرون : بعثة أحمد حمدي إلى السودان :
٣٣٥	١ - الخديو وبعثة أحمد حمدي
٣٣٩	٢ - تقرير أحمد حمدي عن الرحلة إلى الخرطوم
٣٤٢	٣ - وصف حمدي لهيكس وحملته
٣٤٤	٤ - تقارير أحمد حمدي عن الخرطوم
٣٥١ الفصل الثاني والعشرون : انجلترا وحملة هيكس :
٣٥١	١ - تخلي الحكومة البريطانية عن مسئولياتها
٣٥٥	٢ - تجهيزات الحملة
٣٥٨	٣ - مصير حملة هيكس
٣٦٠	٤ - نتائج القضاء على حملة هيكس
٣٦٤	٥ - حملة بيكر باشا في سواكن
٣٦٧ الباب الثامن - بريطانيا وسياسة الاخلاء
٣٦٧ الفصل الثالث والعشرون : النصيحة البريطانية الإجبارية
٣٦٧	١ - شريف باشا وطلب العون من تركيا
٣٧١	٢ - الضغط البريطاني على مصر
٣٧٤	٣ - إستقالة شريف باشا

٣٧٩ الفصل الرابع والعشرون : تنفيذ سياسة الإخلاء :
٣٧٩	١ - إختيار غردون
٣٨٣	٢ - غردون في مصر
٣٨٦	٣ - رحلة غردون إلى الخرطوم
٣٩١ الفصل الخامس والعشرون : غردون في الخرطوم
٣٩١	١ - حملة جراهام الأولى في سواكن
٣٩٢	٢ - تدخل الحكومة العثمانية
٣٩٤	٣ - القتال في السودان الشرق
٣٩٥	٤ - غردون وطلب الزبير
٣٩٨	٥ - طلب الامدادات
٤٠٠	٦ - حصار الخرطوم
٤٠١	٧ - سقوط بربر

٤٠٥ الباب التاسع - بريطانيا والانقاذ

٤٠٥ الفصل السادس والعشرون : حملة الإنقاذ :
٤٠٥	١ - مناوړت الأحزاب البريطانية
٤٠٨	٢ - موقف السلطات العسكرية
٤١٠	٣ - حملة الجنرال ولسلي
٤١٣ الفصل السابع والعشرون : سقوط الخرطوم :
٤١٣	١ - ثبات الحامية المحصورة
٤١٦	٢ - سقوط المدينة
٤١٩	٣ - رد الفعل في بريطانيا
٤٢٣ الفصل الثامن والعشرون : محاولة الاحتفاظ بدنقلة
٤٢٣	١ - مهمة الأمير حسن
٤٢٦	٢ - إقتراح الزبير باشا
٤٢٧	٣ - تأمين سواكن

- ٤ - الجنرال جراهام في سواكن ٤٣٠
- الفصل التاسع والعشرون : الاخلاء التام : ٤٣٣
- ١ - انسحاب حملة جراهام ٤٣٣
- ٢ - إخلاء دنقلة ٤٣٧
- ٣ - فقد كسلا ٤٤٠

٤٤٠ ثبت المصادر والمراجع

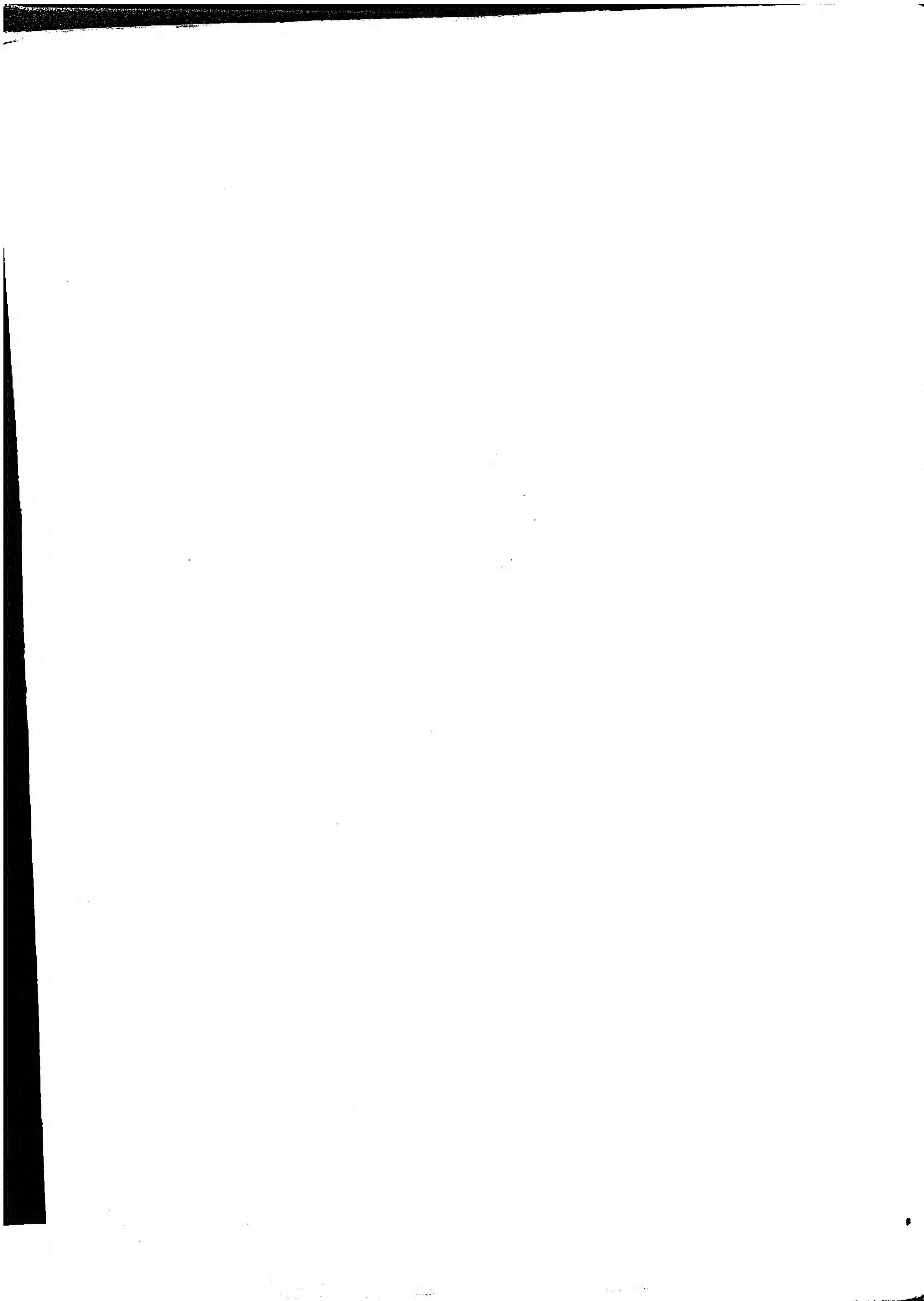
- أولا : المصادر ٤٤٠
- ثانيا : المطبوعات الرسمية ٤٤٠
- ثالثا : كتب مراجع هامة عن السودان ٤٤٠
- رابعا : بعض المراجع العامة ٤٤٠
- خامسا : بعض المراجع الأوربية ٤٤٨

1920-1921

٠٠٦٩١



المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية



٢/١٠٧٦٥٩

٦٠٠ قرش

دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة
الناشر، منطقة الاسكندرية ٤٢ ش سمح زغلول - ٢ ميدان التحرير (المنشوية)